

۱۹۷۲

هادی المحتاج شرح المنهاج

البکری

۲۱۷،۴  
ج ۵







هادى المحتاج شرح المنهاج ، تأليف أبى الحسن

البكرى ، محمد بن محمد - ٩٥٢ هـ . بخط  
سعيد بن يحيى بن سعيد بن عبد الله بافرحان -  
١٢٤٩ هـ .

ج ١ ( ٢٩٩ ق ) ٢٥ س ٢٢ × ١٥ ر ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتد .

الاعلام ٧ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ هدية المعارفين ٢ :

٢٣٩ .

١ - المذهب الشافعى ، فقه المذاهيب  
الاسلامية أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ  
النسخ د - شرح منهاج النووى .



٩٢٨١٤  
٥٢٩٨/٨١٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب هادي المحتاج الشرح للشرح الرقم ١٩٧٢

اسم المؤلف ابوالحسن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بكري

تاريخ النسخ ١٢٤٩

عدد الأوراق ٢٩٩

ملاحظات ١٥٨٤

ملاحظات (فقته شافعي) ج ١



كتاب معادى المحتاج

شرح المنهاج تأليف الشيخ الإمام

برکت الاسلام والمسلمین بقیت

المختارين أبو الحسن البكري

الشافعي المصري نفع الله

ابرو بعلومه امين

امامین امامین

۱۱۱۱

02

ففتنت عاروت وماروت فسخها الله بقلبت من ايلياف  
كتاب قال فيها انها منقلبت من خطاين بجبر من الله في اخي الموطع ثم ذكر الى

فأين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الممسوخ خمسة عشر  
الفعل كان رجلا لو طيأ ياتي البهايم فلا يدع ذكر ولا أنثى ففسخ  
الله قبلا والديب كان رجلا يوقى والخب كان رجلا اغراميا  
يسرق الخجاج والارنب كانت امرأة قذرة لا تغتسل عن الحيض  
ففسخ الله ارنب والعنكبوت كانت امرأة عاصية لزوجها اذا دخلت  
معه في الفراش ولتظهرها والوطواط كان رجلا سارقا يسرق التمر و  
والقنفذ كان رجلا سي الخلق والخفساء كانت امرأة سحرة زوجها ففسخ  
الله خففسا والعقرب كان رجلا هان الايسلم احدا من لسانه والد  
غموص كان رجلا يفرق بين الاحبة والخنزرت كان رجلا ديونا  
يدعوا الرجال الى زوجه ففسخ الله خنزرا وهو حوت في نه العراق  
واما الخنازير فهم الذين سألوا عيسى نزول المائدة وكانوا لذلك  
الشد فكذبوا اما القردة فهم الذي لعنوا في السبت من بني اسرائيل  
كان رجلا عتسا ففسخ الله لهما والزهرة كانت امرأة يقال لها زاهر



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يشرح منهاج  
الحير لطالبه ووضوح طريقه لسالكه وزينه لباطنيه  
احمد حمدا يوافي نعمه ويكافي مريد ويرضيه كما ينبغي  
جلال وجهه وعظم سلطانه الوجيه واشكره على  
اجابة داعيه واشهد ان لا اله الا الله العزيز في تعاليه  
واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله افضل رسله المواقف  
بيدي معانيه صلى الله وسلم عليه وعلى اله وصحبه واثاب  
بعينه اما بعد فهذا كتاب لقيبته معادي المحتاج  
في شرح المنهاج اقتصر فيه على حل معتمد فقه بقاء  
وشرطه وما يتعلق به من مهم يحتاج الى ضبطه مع  
ذكر المحتج به من الدليل وما يحسن من التعليل من غير  
عزو في اجماع كتحصيل شرعه المروى عليه او في تهليل  
وقد ارجل فيه على شرحي الاوسط بقولي كما بالاصل  
وعلى الكبير بقولي كما في الاصل دلاله للطلاب وهذه  
للاغلب واذا قلت كما بالاصل مرادي المحرر وفيه  
يؤثر التنبه على ان عبارة اظهر قال المصنف رحمه الله  
**بسم الله الرحمن الرحيم** افصح تاليفي قدر متنا  
خر التحصيل بسم الله بالبداية بهذه الصيغة للانسيبه  
والاسماء المحذوفه الاخوان لكثرة الاستعمال بنت او  
بالها على السكون وادخلت عليها طم الوصول لتعذر الاستدرا  
بالساكن والاسماء ان اريد به اللفظ فغير المسما تاليفه من  
اصوات متقطعه غير قاره ولا يمتثل باختلاف اللغات

والاعصار ويتعدد تارة ويحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك  
وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى ولم يشتهر بهذا  
المعنى وان اريد به الصفه انقسم تقصاها الى ما هو عين  
والى ما ليس بعين ولا غير واشتقاق الاسم من السمو وهو  
الارتفاع لا من الوسم وهو العلامة وقيل بسم الله ولم يقل  
بالله اذ الشرك بذكر اسمه وفرق بين اليمن واليمن والله  
علم على الذات المعبود بحق الواجب الوجود لذاته ولم  
يسم به سواه اصله الا اله حذف التهمز وعوض عنها  
الالف واللام والا اله نفع في الاصل على كل معبود ثم غلب  
على المعبود بحق وهو مستق من اله كفرح اذا خير نظم  
الصفه لهما ومن ثم قيل والظاهر انه وصف في اصله لكنه  
ما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم مثل الثريا  
فاجرى مجراه في اخرى الاوصاف عليه وامتناع الوصف به  
وعدم تطرق احتمال الشك في اله والرحمن والرحيم صفتا  
مبالغه من رحم بعد ثقله الفعل بالضم ليصير لان ما والهم  
في حق الله تعالى ارادت الخير لا فعله والانعام وهي لغه رقيق  
القلب وانعطاف ويقتضي الميل وحقيقتهما مستحيله في  
حق الله تعالى ولكن اسما لله تعالى يؤخذ باعتبار اللغات  
التي هي افعال دون المبادي التي يكون انفعالات والرحمن  
ابنوع بزياده بنائه ولقولهم رحمت الدنيا والاخره ورحيم  
الاخره وقيل رحيم الدنيا ذكر بعد الرحمة كالتميم والوديع  
ليبينه على ما خفي من النعمه حتى يبينه لسواها من الله تعالى



**الحمد لله** هي من صيغ الحمد والجله اخباريه لفظا شائبيه  
 معنى اذا قصد بها الثناء على الله بضمونها من وصفه بالجميل  
 الصادق بصفات الذات والافعال وان سمي حاله ماله لجميع  
 المحامد المحررات جعلت اللام للملك او مستحقه ان جعلت  
 اللام للاستحقاق ويصح فيها الامرات والحمد والمديح مترادفات  
 على الاقرب و فرق التسهيل بان شرط الحمد ان يكون عن علم لا ظن  
 وان يكون المجدود عليه وصف كمال المستحسن فقط بخلاف المدح  
 ومعناه الثناء بالصفات على الجميل سواء تعلق بالفضائل وهي صفات  
 الذات ام بالقواضل وهي النعم الواصلة للغير واختص مؤردا واعلم  
 متعلقا وذكر بعضهم الاختيار في تعريف الحمد جعله المدح اعم وكان  
 صفاته تعالى ليس منها شيء يقع عليه اذ هو منزه عن ذلك وذكره القسطنطين  
 زاعما اخراج التهم لا حاجة اليه اذ التهم ليس ثناء ولا تسمى حمدا  
 اذ فيه قصد للزوم وفي الحمد قصد الثناء والشكر لغة فعل يني  
 على تعظيم المنعم لا تعامه وهو الحمد عرفانهم مؤردا وخص متعلقا  
 والشكر فاحصا للعبد جميع ما انعم به عليه فيما خلق لاجله والثناء  
 بالسملة والحمد لها قنداء بالقران والحمد كل امر ذي بال لا يبداه فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اجزم فجمع بين  
 الابتداءين والراويين وابتنى وابتنى لا تنفك التعاريف بينهما اذ الا  
 الابتداء هو بالقران حقيقي و اضافي فالحقيقي حصل بالسملة والاضافي  
 بالحمد له وقدم البسملة عملا بالقران والاجماع والحمد مختص بالله كما افا  
 الجملة سوا جعلت نقله اليه وان لم يثبت واقع له وان لم يثبت  
 وقرن الحمد بالله دون ساير الاسماء لانه اسم للذات فيفيد استحسانا

والله اعلم  
 بالصواب  
 والحمد لله  
 والثناء له  
 والجله له  
 والجله له

كل

لكل المحامد من حيث هو ولا ذكر اهل العلم على انه الاسم الاعظم وعدم استحباب  
 الكثير لعدم اجتماع شرايط الرعا وتثنى بيقينه من الحسنى ليقيد استحسانه  
 الحمد لصفاته ايضا فقال **البر** اي بفتح الباء المحسن او اللطيف او خالق  
 البر او الصادق فما وعد او لياؤه اقوال اجتمعت بالاول **الحواد**  
 بالتحقيق الكثير الجود وهو العطا وفيه مرسل اعتضد بالتلقي بالقبول  
 التماسه له الاجماع النطق ولا يخفى ما بين البر والحواد من التناسل وجوز  
 في كل الرقع على اضرار مبتدئ الا يظهر والنصب باضرار فعل كذلك و  
 جزمها على النعت وهو الوجه وكذلك ما بعدهما من الصفات وترك  
 العاطف من البر والحواد لانه انما يؤتى بالعاطف حيث يكون بين الاسمين  
 تغاير لا يمكن اجتماعهما كقوله الملك القدوس هو الاول والاخر والظاهر  
 هو الباطن ويترك حيث يمكن كقوله الملك القدوس السلام ونحوها  
 كما في قوله تعالى عسى ربك ان يهلكك الآية وقوله تعالى التائبون  
 العابدون **الذي** صفة لاسم الله وقد ورد في القران الكريم اطلاق الذي  
 ومن عاى البارى تعالى وايضا فان الوصف اذا كان ثابتا لله سبحانه  
 ولم يرد به اطلاق يتوصل الى وصفه بالذي او بمن ولا يخفى وجه  
 الاثبات به هاتلوا الوصفين السابقين **جلت** اي عظمت **نعمه**  
 جمع نعمه بمعنى الانعام فيصدق ذلك بالقليل والكثير والنعمه  
 اللذه الخالصه عن شوائب الضرر فلان نعمه لله على الكافر عن **الا**  
**حصا** بكسر الهمزة والمداي الضبط **بالاعداد** اي يحصى لان الجمع  
 المحلى حال للجموم وقال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
 والمراد الجنس وفي الآية سوال وطوان العدد والاحصاء معني  
 فيكون المعنى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها واجب بان هناك



اضمار تقديره وان تريد واحدة نعمة الله لا تعدوها وايضا فقد فسرا  
حصنا بالحصن فان صح لفظة اندفع السؤال وفي كلام المصنف اشكال لان  
من شيعة والجوهر في غير العدد بالاحصاء كما ذكره فيصير المعنى ههنا عن  
الاحصى بالاحصاء واجيب بان العدد غير الاعداد فانه اسم للفعل  
والاعداد اسم للمعدود وايضا الاحصاء يكون من غير عدا اذ يطلق  
على الصلابة والافاقه قال تعالى واحصى كل شيء عددا **المات** ماخوذة  
من المنة وهي النعمة العظيمة وشاربه التي ان النعمة تفضل منه اذ  
لا وجوب عليه **باللطف** وهو التوفيق اي خلق قدره الطاعة في  
العبد وبه صلاح حال اخرته **والارشاد** اي الهداية للطاعة بمعنى  
الدلالة عليها **الهادي الى سبيل الرشاد** اي الدال على طريقته وهو توفيق  
الغني كالرشيد **الموفق للتفقه في الدين** اي المقدر على التفهم في  
الشرعية اذ من خلق قدرة الطاعة الاقتدار على ذلك وما عمن  
التوفيق ليريد في القرآن الا في موضع واحد وما توفيقه الجباله  
ولا يرد ان ارادنا الاحسانا وتوفيقا فوق الله يبيحها لانهما  
من مادة الوفاق ضد الخلاف لا التوفيق الذي هو ضد الخذلان واللام  
في التفقه لتعديبه والفقهاء لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام  
الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية والفقيه يطلق على  
من حصل طرفة من الفقه ايعاب وموضوعه افعال المكلفين  
حت عروضا الاحكام لها واستمداده من الكتاب وفائدة امتثال  
اوامر الله واجتناب نواهيه المحصلات للفوائد الدينية والا  
خرويه والدين ما شرع لنا من الاحكام وهو والملة متحدان بالذات  
مختلفان بالاعتبار فان الشريعة من حيث انها يطاع بها شهادتها

ومن

ومن حيث انها شئ يحتمل عليه سمي ملة **من** مفعول الموفق **الطوبى**  
اي اراد له الخير والظهير فيه لمن باعتبار لطفه **واختاره** للتفقه  
او الخير الا **من العباد** مفعول ثان لاختار واللام للجنس والعهد  
والمعهود اليه وهو تعريض عهدي قائم مقام الاضافه وعباد جمع عباد  
وهو كلف الانسان واصطلاحا كل مكلف من انفس وجن وملك وحر  
يصنفه المصنف مع انه مطلوب في هذا المقام مراعات السمع او  
لان الملائكة واللام تنوب عن الضمير كما في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى  
اي مأواه والدليل ما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا  
يفقه في الدين **احمد ابلغ حمد** اي انهاء **واكملة** **واركاه** اي انهاء  
**واشملة** اعلمه والمعنى اصفه بجميع صفاته اذ كل منها جميل  
يصلح للمدح به وقصد الجاد الحمد بالمعنى المذكور لا بمعنى ايجاد يكون  
الحمد المحامد واعلامها اذ ذاك هو عن الرسل وهذا ابلغ من حمد الاول  
ولتعداد صفات المحمود فيه ولانه الجملة الاسمية المشعر بالدوام وال  
لنبوت وفيه كلام بالاصل وعطوف الجملة على ابلغ لانه مقام المناب اي ابلغ  
الحامد على اجمال الحالات الايقنة به قال الزركشي ومن فسر بالانتماء فقد  
اخطا ويدل عليه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم  
نعمت وقد فرق بينهما الشيخ عبد القاهر بان الانتماء لا رتبة نقصان الا  
صل والاحكام لان له نقصان العوارض بعد تمام الاصل ومن شرجه  
قوله تعالى تلك عشرة كاملة دون تامة اذ التمام في العدد قد علم وانما  
بقي احتمال نقص في صفاتها وايضا التمام شعر بخصور نقص قبل ذلك والاحكام  
لا شعر به واقتداء المصنف في الاثبات بالجلتين مرتين بقوله صلى  
الله عليه وسلم ان الحمد لله حمدا ونسجته فكانه قال حمدا لانه مستحق الحمد



**واشهد** اعلم ان لا اله الا الله اي لا معبود بحق في الوجود الا الواجب الوجود  
واق بالشهد لقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها التشهد فهي  
كاليد الجذ ما في القليله المقطوعة البركة وفي بعض النسخ وحده  
لا شريك له الى اخره وفائدة ذلك عقب لا اله الا الله انها التوحيد الزا  
وبه يخرج عن التثنية وما يتيسر بالتوحيد الافعال عن الكراهية وغيرهم  
من تقول لخلق الفعل وقد يقال ان وحده لتوحيد الصفات وما يليه  
وما لم يتوحد الافعال **الواحد** اي الذي لا تعد له ولا ينقسم بوجه  
ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه **الضفار** هو السنار  
لذنب من اراد من المؤمنين بترك العقاب في الاخره ونترك ذكر القهر  
اذ من شأن الواحد القهر وتطمين القلوب وبين الواحد والنفار  
طباق معنوي لا شعاع الاول بالقهر واستحصاره باعث على الخوف  
واشعار الثاني بالرحمة واستحضارها باعث على الرجاء **اشهد**  
**ان محمدا** اعلم من قول من اسم المفعول المشعر بالتفصيل اللهم الله  
اهل بيت التسمية به صلى الله عليه وسلم تفاولا بكثرة خصاله  
الحجود **عنه** ذكر مقدما لانه اشرف صفات الانسان ومن  
تشرق به الاسرى **ورسوله** للكافه الاملايكه وقيل ولهم والرسول  
سول من اوحى اليه بالعمل وان لم يؤمر بالتبليغ والرسول افضل  
منه وان كانت الجبوه في الرسل افضل من الرساله لما قيل لتعلقها  
بالله **المصطفى** مقتصل من الصفوه وهو الخالص **المختار** من  
العالمين لتفضيله عليهم حتى على الملايكه لما قيل اذ نوعه افضل  
من نوعهم ومن الناس لدى الدين الاسلام واصله محتير حركه  
اليا وانفع ما قبلها فقلبت الفاصل **الله عليه** القصد بذلك

الدعا

الرب العالم الذي بعده اي اللهم صلى وسلم الى اخره والصلاه من الله تعالى  
الرحمة المقرونه بالتعظيم ومن الملايكه الاستغفار ومن الامميين  
تضرع ودعا والسلام التسليم من الافات ومن كل نقص واقتصر المصنف  
على الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وحده قد شعر بعدم استحبابها  
على غيره بطريق التبع والاصح استحبابها على الاول بالنص وعلى  
الاصحاب قياسا على الاول لانها اذا طلعت على الاول وفيهم من ليس له  
فعل الصلوة بطريق الاول لانهم افضل من الال الذي لا صحة لهم  
ولكن اهله افراد الصلوة عن السلام عند المصنف جمع بينهما **وزاوه**  
**فضلا وشرافا** اي عنده **اما بعد** كلمة يؤتى بها للانتقال  
من اسلوب الى اخره كان صلى الله عليه وسلم يقولها في خطبه  
وشبهوها وعل المبتدأ بها داود او قيس بن مسعود الايا دي  
او كعب بن لوي او يعزب بن قحطان او سحبان بن وايل او  
يعقوب اقوال اقربها الاول ونظم دالها بلى تتوين على نية  
ثبوت معنا المضاف اليه وتتوين على عدم نية ثبوت شي والرف  
على اصل المبتدأ او النبي على التضم اذ كان المضاف اليه معرفه لشيئهم  
بالغايات لان الاصل فيها ان يكون مضافه وغاية الكلمة الاضافه  
اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وقضته  
المضاف صار اخر المضاف غايته فاذا كان المضاف اليه يكره اعزبت  
سوا تويمت معناه ام لا وتنصب وتتوين على ان فاصها اما لينا  
يتوا من الفعل والشرط المقيد وتفتح بلى تتوين على تقدير ثبوت  
لفظ المضاف اليه واستغرب القافي خبرها غالبا لتضمن اما معنى  
الشرط والاصل مرهما يكن من شي بعد الجملة والحمد لله والصلوة



عار سول الله صلى الله عليه وسلم **فان الاشتغال** مهمما مبتدأ والاسمية  
 لازمه له ويكن شرط والغالازمه له غالباً حين تضمنت اما معنى الا  
 بتدأ او الشرط لزمها الفاء لصوق الاسما قامه اللازم وهو الفاء  
 لصوق الاسم مقام المزموم وهو المبتدأ او الشرط وابغى الاثر في  
 الجملة واما في هذا الترتيب متضمنه معنى الشرط الشرطي وعجده  
 عن التفصيل لا تفصيليه والاشتغال افعال عن الشغل بقية الشئ  
 وضمها **بالعلم** المعهود شرعاً الصادق بالتفسير والحديث والفقه  
 وما كان له لذلك كالمغف والمخو قير ولا يصح اراده الكل اذ معرفة  
 الله افضل من الاشتغال به وبيننا ما فيه من لاصل **من افضل**  
**الطاعات** لانه فرض كفايه وهو افضل من المندوب منها وورده فضل  
 العالم على العابد لفضلي على اذنا كبروات العلماء ورثه الانبياء اي اب  
 عملوا لتحصيل ما يمكن من صفة المورث معنى والعامل العدل وتفاوت  
 مراتب العمل بالتفاضل في الابتداء والعالم المجتهد ولو في القوي  
 من **اول ما اتفق** بناء للمفعول لان الفاعل منه غير مقصود  
 والاصل الاتفاق والانفاذ والاخراج ولا تكاد تكون الفانونا و  
 العين فالاول والمعنى ذلك والاتفاق لاستعمل في غير الخير الا  
 بقرينه واما الشر فيقال فيه ضيق وخسر **فيه** اي في تحصيله تعلما  
 وتعلما **نفايحه** جمع نفيسه لان نفيس فكانه وصف الاوقات بما  
 لنفيسه ثم جمع النفيسه على نفايحه ولو غير مما مرده مؤنثه  
 كالساعات وكحرفها كان اظهر والنفيس ماله خطر بنفسه به  
 اي للحل به **الاوليات** وذلك الاولى للعبادة فشيء شغل الاوقات  
 بها يصرف المال في الخير المسمى بالاتفاق ووصفها بالنفاسه لين

فانيها بل خير لا يعوض وضاف صفتها اليها السجدة وهو توازن  
 الفواضل ففقه قلب اذا التقدير الاوقات النفيسه ويجوز في طرف  
 الكلام ما لا يجوز في وسطه بانه محل الاستراحة وهي من اضافة  
 الاعم الى الاخص كمسجد الجامع وهي مقتضية لاختصاص المضاف  
 بالمضاف اليه ولا يصح عطف اولى على فضل لمنافاته له اذ بعض  
 الافضل لا يكون اولى ما اتفق فيه الوقت بل الافضل هو الذي يكون  
 كذلك وفيه بحث بالاصل وقد كتحقيق هذا **الاعترا** امي **ساجد**  
 صاحب والصحة هنا الاجتماع للعشرة **رحمهم الله** دعا بصيغة  
 الاخبار تقا ولا **من التصنيف** وهو التميز اي جعل الشيء صنفا  
 فاول من صنق عبد الملك بن جريج على الاقرب او ربيع ابن صبيح  
 او سعيد بن ابي عروه ومن تحلل ان تكون معنى في كافي قوله اذ انودي  
 للصلوة من يوم الجمعة او لجماعه كما قال ابن مالك ريبا افضل  
 من عرواي جاوزه في الفضل والمعنى انهم يجاوزوا الاكثر في التصنيف  
**من لبيان الجنس المبسوطات** جمع مبسوط وهو ما كثر فقطه  
 وكثر معناه **والمختصرات** جمع مختصر وهو ما قل لفظه وكثر معناه  
 والفرق بين الاختصار والايجاز الاول حذف العرض وهو ذكر  
 الكلام من بعد اخرى والمعنى واحد يشهد له فذوادا وعريض  
 اي كثير والثاني حذف الطول وهو الاطناب كز اقل واللفظ تشهد  
 لتراديفها كما بين بالاهل **وانت** مبتدأ **وانت** افعل من انتقا  
 الشيء وهو احكامه وانت انت مبتدأ او تسوغه الاضافه الى منكر  
 كلفيد التفضيل في التظيم اي انه انت كل في واحد من المختصرات  
**مختصر** سماه بذلك بالنسبة للمبسوطات والافهول لم يذكر

فانيها

فانيها بل خير لا يعوض وضاف صفتها اليها السجدة وهو توازن  
 الفواضل ففقه قلب اذا التقدير الاوقات النفيسه ويجوز في طرف  
 الكلام ما لا يجوز في وسطه بانه محل الاستراحة وهي من اضافة  
 الاعم الى الاخص كمسجد الجامع وهي مقتضية لاختصاص المضاف  
 بالمضاف اليه ولا يصح عطف اولى على فضل لمنافاته له اذ بعض  
 الافضل لا يكون اولى ما اتفق فيه الوقت بل الافضل هو الذي يكون  
 كذلك وفيه بحث بالاصل وقد كتحقيق هذا **الاعترا** امي **ساجد**  
 صاحب والصحة هنا الاجتماع للعشرة **رحمهم الله** دعا بصيغة  
 الاخبار تقا ولا **من التصنيف** وهو التميز اي جعل الشيء صنفا  
 فاول من صنق عبد الملك بن جريج على الاقرب او ربيع ابن صبيح  
 او سعيد بن ابي عروه ومن تحلل ان تكون معنى في كافي قوله اذ انودي  
 للصلوة من يوم الجمعة او لجماعه كما قال ابن مالك ريبا افضل  
 من عرواي جاوزه في الفضل والمعنى انهم يجاوزوا الاكثر في التصنيف  
**من لبيان الجنس المبسوطات** جمع مبسوط وهو ما كثر فقطه  
 وكثر معناه **والمختصرات** جمع مختصر وهو ما قل لفظه وكثر معناه  
 والفرق بين الاختصار والايجاز الاول حذف العرض وهو ذكر  
 الكلام من بعد اخرى والمعنى واحد يشهد له فذوادا وعريض  
 اي كثير والثاني حذف الطول وهو الاطناب كز اقل واللفظ تشهد  
 لتراديفها كما بين بالاهل **وانت** مبتدأ **وانت** افعل من انتقا  
 الشيء وهو احكامه وانت انت مبتدأ او تسوغه الاضافه الى منكر  
 كلفيد التفضيل في التظيم اي انه انت كل في واحد من المختصرات  
**مختصر** سماه بذلك بالنسبة للمبسوطات والافهول لم يذكر



اختصر من غير **الحسن** خبر المبتدأ المذهب المنقلى **للأئمة** أي القس **امام**  
 الدين عبد الكريم كناه بذلك وان كان المذهب المنقلى شيعيا ما  
 اختاره لا تتقا التسمية **الحسن** أو لأنه بعد عصر صلى الله عليه وآله  
**الرافعي** نسبة لرافع بن خديج كما حكاها الحلال القزويني بسنده عن  
 القاضي مطهر الدين القزويني أنه وجد بخط الرافعي **رحمه الله**  
**دي** أي صاحب **التحقيقات** الكثير في العلم جمع تحقيقه وهي  
 المزمع من التحقيق والتدقيقات العزيزة في الدين وليرقى صاحب  
 لين ذي تستعمل في التعظيم لخلاف صاحب توفي سنة ثلاث و  
 أربع وعشرين وستمائة عن نيو وستين سنة من كرماته ما حكاها  
 القاضي شمس الدين محمد بن أبي بكر بن النقيب أن شجرة عند بضات عليه  
 طافقت وقت التصنيف ما يسرجه **وهو** أي **الحسن** **كثير الفوائد** جمع  
 وأيد وهو ما يرغب فيه واشتقاقها لأنها تروى عليه استفادته  
 ويصدر عنه لأن الانحسان يعقل ما يستفيد بفوائده أي قلبه **عنه**  
 في ما يعتمد عليه **في تحقيق المذهب** أي ما ذهب إليه الشافعي وأصبح  
 من الحكم في المسائل حجاز عن مكان الذنوب وهو استعاره من باب  
 تشبيه المعنى بالصورة **معتبر** خبر ثالث وفيه من المبالغة ما لا  
 يحق **للمفتي** وهو من تصدر عنه الفتوى وهي الجواب في الحادث  
 اشتقت من طريق الاستعاره من الفتى في الشيء **وعنه** من يجوز  
 أن يكون بيان الغير وحده أو له مع سابقه **أولى** أصحاب الرغبات  
 بفتح العين جمع رغبة سكونها وهي طلب الخير **وقد التزم** صفة  
**رحم الله** تعالى أن ينص في مسائل الخلاف في المذهب **عاما** أي **معتبرا**  
 الأصحاب فيها والمعنى أنه لا يخالف المعظم فيما وجد لهم فيه كلاما

بخالف

بخالف غيره ثم لا يلزم من تنصيصه عليه ترجيح ثم هذا ميل في الترجيح  
 لقول الأكثر وحمله إذا لم يظهر بدليل يخالفه قولهم وجب على المتأخر  
 هل المصير له قال السبكي وقول الحسن ناص على ما عليه المعظم  
 لا يفهم التزمه لذلك ويحجب بانه ظاهر فيه **ووهي** بتخفيف وتزيد  
**بها التزمه** بان إمامة حسينا أطلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه  
 عليه لتصحح في ما يأتي واعترض على الرافعي بانه يحرم بشي ويكون  
 بخالف الامام وغيره واجب بانه إنما يفعل ذلك تقييدا لما أطلقوهما  
 لو عرض عليهم لقبوه ونظر فيه بان هذا ليس بمطرد في كلامه **وهو**  
 أي التزمه من **أهم** أو **أهم المطلوبات** لطالب الفقه وأمعنى بل  
 أن أرى الوقوف على الصحيح من الخلاف في مسائله أو للتريدين  
 أن يطلب الرجوع مدركا وعليه الأصوب أنه من الأهم إذ قد ترجح  
 غير ما عليه الأكثر لفوة مدرك ولا يجوز جرهم الثاني والاعتقاد  
 عن فيلزمه التكرار **لكن في جهة** أي الحسن **ووجه** التي جرهم النا  
 في عن الأرض وهذا شروع من المصنف في وجه اختصاره **كثير**  
**عن حفظ أهل العصر** الراغبين في حفظ مختصر في الفقه والعصر  
 الزمن الحاضر في مثل هذا المقام وكل الزمن في نحو قوله جل ذكره  
 والقصر **البعض** **أهل العناية** من والأكثر فلا يكثر عليه حفظه  
 قيل وفي هذا الاستشانة لانه مستعاد من الجملة الأولى لانه إذا ثبت  
 كبر حجه عن أكثرهم لزم تقيضه في أقلهم واجب بان ذكره للتشبه  
 علان ذلك البعض موصوف بالعناية وإذا علمت أن الاستثناء  
 من الأكثر تسقط هذا الإيراد فربيت من الراي في الأمور المهمة **اختصار**  
 بان لا يفوت شي من مقاصده وان فات نقله بعض المسائل سهوا وخد

لأن العادة تقتضي بان لا يكثر  
 من المسائل التي لا يكثر

ح  
الكثر



ذكرها في نحو نصف حجر خلا المراد اوبه ولا ينافي ما وقع خارجا  
عن زيادته على النصف ينسب اذا الخي يصدق بالمقارب نقص  
او زاد والنصف بخلاف الثوب ويقال نصف بوزن فعيل ليسهل  
حفظه اي المختصر من يرغب في حفظه حتى يصر مع ما اي مصحوبا  
ذلك المختصر على ما في الله ان شاء الله تعالى في اثنايه مفرقا و  
بذلك قرب من ثلاث ارباع اصله كما قيل ذلك بيان وذكره المصنف  
للتبرك اقتداء بالقرآن من النفايس المنسجبات اي المحدثات جيا  
دا فهي مستحسنات بحسب ذلك منها يعود ما قوله مع ما او  
للفنايس فهو عايد اما للتميز او للبيان التخييه على قيود جمع  
قيد وطول لغة ما يوضع في الرجل واصطلاحا ما جى به لجمع او  
منع او بيان واقع في بعض المسائل بان يذكر فيها والتعبير يا  
كعض معرف لقله المستدرك هي من الاصل محمد فأت اي مبر  
وكات لذكرها في المطولات قيل والتعبير كمن وفات دون  
متروكات قد يشير الى انها مراد المحرر ومنها مواضع يسير  
نحو من خمسين موضعا ذكر في المحرر على خلاف المختار في  
المذهب من حيث الصحيح الاتي ذكره فيها مصححا فهو المراد  
ولو غير بقوله اذكره فيها او نحوه لكان احسن ولفظ المختار  
هنا مستعمل في معناه الا اعم اذ لا اصطلاح هنا فيه كما استرها  
ان شاء الله تعالى في خلافها له نظره لقوة المذهب على نقل المعظم  
او غيره واضحات جليا وهو منصوب بالسري على انه مفعول  
ثاني لثري اذ الرواية علميه ولا يوجب منه منافا لقوله او لا  
انه مفعول ثاني وفي بترجيح ما عليه المعظم اذ لا يلزم من  
كون

كون المعظم عليه ان يكون هو المختار في المذهب ومنها ابدال ما كان  
من الغاظة عربيا اي غير ما لو قيل الاستعمال كالباغ او هو  
اي موقعا في الوهم الى الهمزة خلافا للصواب ومقصود الايتان  
بذلك بدل ذلك باوضح واخصر منه بعبارة جليا ظاهرات  
في ابدال الهمزة داخل الباقي الماتية به بعد لفظ الابدال على اللفظ  
الفصلي المهيجه واما قول من قال انه خلاق المبروف  
لغة فمردود لانه نشأ من ظنه ان ابدل مثل استبدل وليس كذلك  
اذ معنى استبدلت الخاتم بالحقه طلب فان يكون بدلا منها فكان هو  
الماخوذ دونها ولكن ابتداء لغة بخلاف معنى ابدال فصح ما قال  
المصنف اما ادخال الباء بعد نحو بيدل على الماخوذ فلفظه قليل  
والافصح ادخالها على المترجك قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالإيمان  
فقد ضل سبيل السبيل ولا عبره بالاستعمال العربي ان خالف الله  
فان وافقها فهي الحق وهذا الشيء قد يكون ماخوذ بالنسبة  
لشيء متروك بالنسبة لآخر كمن اعطى شيئا واخذ بدله فصح  
ان يعبر بالتبدل وغيره ويعتبر في كل مناسبة ومنها بيان  
القولين والاقوال وهي للشافعي رضي الله عنه فان علم المتأخر  
منها فعليه العمل والا فالعمل على ما ذكر معه مشعر ترجيح كان فرغ  
عليه دون الاخر واعاده منفردا في محل اخر وان تقارنا بلي مرجح  
فوافق مجتهد اخر يعمل به من لم يكن اقله لترجيح والا فترجح  
بنظره والوجهين او الا فوجه لأصحابه خروجه على طريقة  
المنصوصه والطريقين او الطرق وهي اختلاف الاصحاب في حكاية  
المذهب والنص هو منصوص الشافعي رضي الله عنه من نص الشيء



اذا رفعه لانه من فروع الامام **ومراتب الخلاف** قوة وضعها في المسائل **في جميع**  
**الحالات** خلاف المحرم فتارة يبين خواص القولين واطهر الوجهين وتارة  
ما خولاهما والاطهر **فثبت** بتسليم الشافعي قلب اليه الفاء وادعوا الى  
صحة الضم **اقول في الاظهر والمشهور من القولين والاقوال** وتوارد  
للسامع رحمه الله تعالى بلا ترجيح ورجحان عن الهم على الترجيح بلى دليل فان  
**قوي الخلاف** لقوة مدركه **قلت الاظهر** المشعر بظهور مقابله **والايات**  
**ضعف والمشهور** اعترض به المشعر بغلبة مقابله وقد يختلفا اجتهاد  
المصنف في الترجيح في كتبه فيعبر بالاطهر منها وفي الروضة بالمشهور  
ونفع له مثله في الاصح والصحيح فيجب الاعتناء به لك وترجيح احد العبارتين  
على الاخرى وقوة الخلاف وتعرف مقووه مدركه المخالف وان لا يكون ساقطا  
وقد يكون مساويا لدليل الرابع يمتاز بوا فقه المعظم وضعف الخلاف  
يعرف بان يكون شبهة بخية الضعف وقد تقاوم القولان مثلا في الدليل  
كما ذكره الراقعي في نيه رفع بعض احداثه ويمكن رجوع هذا القسم  
القوة فانها اعم **وحيث اقول الاصح او الصحيح في الوجهين او الاعم**  
وقد يقع للاصحاب تردد كما يقع للامام رضي الله عنه **وان قوي الخلاف**  
**قلت الاصح والافالصحيح** ولم يعبر بذلك في الاقوال تاد بامه  
الامام كما قال فانه وان كان الاصح منه مشعر بصحة مقابله لكن  
الصحيح منه مشعر بفساد مقابلة وشوح المصنف في استعمال الا  
صح المستدعي لصحة مقابله مع انه مستحيل في الاحكام واجيب بان  
المشاركة تكون اما في الوجود او التحصيل ولا شك في مقابل الاصح قد  
يتميل صحته واوردا ايضا ان الصحة شي واحد لا يتفاوت فكيف  
يوجد اصح وصحيح والاحكام الشرعية لا تجتمع على فعل شي واحد لمضادة

الوجوب

الوجوب المحرمه ونحوه واجيب بان هذا تقرير على ان كل حق هو صحت كما  
يقال الاصح ان القولين شبهة اد مقابله وهو الوجوب عند ابو حنيفة صحيح عنده  
وحد فهو باعتبار المذكورين ويصح ان ياتي على ان حكم الله تعالى باعتبار ان  
كل محتمل يجب عليه اتباع طلبة الاقوى اسماعا فاذا اقوى من محتمل  
وطن اخر فكل يرى ان قوله اصح وان قول صاحبه صحيح لانه لا  
يجوز لانه ان يقلده اتفاقا وقد يعبر به بالصحة وتارة بالاطهر ونحوه  
فان علم ان القولين للشافعي فواضح والاربع الاظهرين مع مقابله  
زياده علم بنسبة القولين للشافعي التي نفاها من غير بالا صرح ونحوه  
**وحيث اقول المذهب من الطريقين والطرق** كان حكى البعض  
القطع والبعض خلافا ما من الاقوال الواجهة وقد يكون الرابع  
المعبر عنه بالمذهب اما طريق القطع للوفق لها من طريق الخلاف  
والمخالف لها كما ياتي لما قيل من ان مراد الاول وانه الاغلب مردود  
تستعملون الوجهين موضع الطريقين وعكسه كما في الراقعي و  
طبع **وحيث اقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ومولاه**  
**هذا اي مقابله وجهه ضعيف** اي مقابل الرابع فالمراد به المعنى  
الاعم ولا فقد يكون مقابله وجهه قويا **او قول عجز** من نص  
له نظير المسئلة لا يعمل به فيها والتخرج ان ينص في مسئلتين تشا  
بهتا على قولين تشافيا فيقل النص كل الاخرى فيجوز في كل قول  
المنصوص والتخرج وقد يكون الرابع تقرير النصين كما في امية  
الولد لا تثبت بما لم يظهر فيه فخطب مما قال القوا بل بقي لتصور  
وتتقضي العدا بمثله كما نص عليه فيهما وقرى بان امية الولد مدرعا

لوم



على اسم الولد ولم يوجد مدر من انقضائها على يقين براءة الرحم وقد جرت  
وقد يكون الرابع خلافاً لما ذكره لكن أغلب **وحيث أقول الجديد** وهو ما  
قاله الشافعي رضي الله عنه مصر **والقديم** وهو ما قاله قبل خوفاً **خلافاً**  
**او القديم او في قول قديم والجديد خلافاً** والعمل عليه الا فيما  
بينه عليه ومن كتبه الام ومن كتب القديم الحجة واقفي الاصحاب  
به محمول على اجتهادهم اذ اليه لظهور دليله وعلى من فعل  
ذلك ان يبين ان هذا رايه وان المذهب كذا وانما تهم العمل  
بالقديم ان لم يوافقوا فقه الحديث الصحيح بلامعارض فان وافقوا  
عمل به على ما يوصيه الشافعي رضي الله عنه ولو نص في القديم على شيء  
ولم ينص عليه في الجديد تعين على مقلده العمل به **وحيث أقول**  
**وقيل كن فهو وجه متعين والصحيح الاصح خلافاً**  
**وحيث أقول وفي قول كذا اراي خلافاً** ولديين  
مراتب الخلاف فيهما جميع السابق عام مخصوص بهذا ويتبين  
قوة الخلاف وضعفه من مدرجه وانما ابا هذه العبارة التي بها  
القدر المشترك بين القوي وغيره في قوله وفي قول تاد بامع الشافعي  
حيث لم يطلق الصعيق على كلامه **ومنها مسائل** جمع مسئلة وهي  
اثبات عرض ذاتي لموضوع وله اعتبارات منها ان تسأل عنه  
فتقال له مسئلة ومنها ان تطلب بالدليل فيقال له مطلوب الى غير  
ذلك **نفسه اضمها اليه** اي المختصر في مطالبها ينبغي ان لا  
**يخلا الكتاب** اي المختصر وما ضم اليه **منها** وسبق له ما  
استفيد منه ان هذه نقيضه مضمومه لكن صرح به هنا واد  
عليه يخضع اظهار العذر في زيادتها لخلوها عن التاكيد  
بخلاف ما قبلها فاقول غالباً في **اولها قلت وفي اخرها والله اعلم**  
اي

اي من كل ما لا يثبت عن مسایل اصله ويزاد لي ثمين مواضع منها ولا  
يتكلم في فصل الخلاف **وما وجدته** ايها الناظر في هذه المختصر من زيادة  
**لفظه** كزيادة كثير وفي عضو طاهر في التيمم في قوله الا ان يكون  
بحرجه دم كثير او الشين الفاحش في عضو طاهر **وحيث**  
كالهزم في احق ما يقول العبد **عليه** **المحرر** فاعتمدوا فلا بد منها  
لتوقف صحة الحكم ونحوه عليها ويقال لا بد بمعنى لا غنى ولا عوض  
ولا محالة ويصح ايراد الكل هنا **وكذا ما وجدته** من الاذكار مخالف  
**في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمد في حقيقته**  
**من كتب الحديث المعتمدة** في نقله لا عتدنا اصله بل نقله بخلاف  
الفقهاء اذا عتدناهم عليها معناه وذلك نحو قلت الاصح وان محمد  
الله **وقد اقدم بعض مسایل المفصل لمناسبة او اختصاره**  
لا احتياج المختصر لذلك كما وقع له في باب الجراح حيث اخرج  
في المكره عن وجوب القضاء بالسب لجمع اقسام المسئلة في محل واحد  
واحد والمحرر قدمه **ومن** ورب في عرف المصنفين للتقليد  
وتردد الكثير **قدمت فصلاً للمناسبة والاحصار ويرجوا**  
**ان يقر هذا المختصر** وقدم والله الحمد ان يكون في معنى الشرح  
للمحرر لا بد له غريبه وخفي الغاظه وتنبه مراتب الخلاف و  
نحوه **فاني لا احذف** باجماع الذاال اسقط منه شيء من الاحكام  
اصلاً كونه يوثق بها في عرف المصنفين للمبالغة في التقي وهو منصوص  
على المصدر او الحال الموكرة لقوله لا احذف اي مستأصلاً للحدف  
اي قاطعاً له من اصله من قوله استأصله اي قطعه من اصله  
**ولا من الخلاف ولو كان واحداً** اي ضعيفاً جداً مما زاعه النسا  
قط وفي هذه الدعوى مع ما قبلها نظر لحدف ما ياتي بيانه الا ان



يحتمل على انه قاله بحسب طئه وقال بعضهم من خذوه من المحر  
لعل يسهل عدم وجوده في نسخة او كونه زعم اليه ثم خفي **مع ما**  
اي في الجمع ما ذكر مصحوباً بما **اشترى اليه من النفايس** المتقدمة  
**وقد شرع** مع الشروع في هذا المختصر شهده قوله ان ثم الذال  
على الشروع قبل تمامه **في جزاء لطيف** اي صغير الخ **على**  
**الشرح** صفة ثانية لجزء **لد قاييق هذا المختصر** من حيث اختصار  
عنايه المحرري الجزاء لطيف مثاله القيد قوله في النجاسا مسكر ما  
وقوله في الاستحجام مثاله الحرف قوله في الفصل تتبع الحرف  
اشبه مستكافا والافحوه ومثال الشرط قوله النيم شير فاحش  
في عضوطاه وقوله في النيم دم كثير قاله القيد نور الدين من  
الانزق وقال بعد اما ظهر الحرف والمراد به الكلمة من باب  
اطلاق اسم الجزاء على الكل لا لكل قاييق المنهاج **ومقصود**  
**به التنبه على الحكمة** اي السبب **في العبدول عن عبارة**  
**المحرر** وفي الحاق قيد او حرف في الكلام **او شرط للمشرع**  
وهو بالاسكان لغم الزام الشيء والترامه اي تعليق امر بامر كل  
منهما في المستقبل واصطلاحاً ما يلزم من علامة العدم ولا يلزم  
من وجوده فلو حود ولا عدم لذاته والقيد اعم منه ومن كلام  
المصنف هذان علمان في كتابه زيادات على المحرر لا يميزها  
**ونحو ذلك مما بينه واكثر ذلك من الضر ومرييات التي لا بد منها**  
اي لا غنا عنها يقال لك عنه يد اي غنى ومنه ما يحس بذلك بلى  
جنس كزياده لفظ الطلاق فيما يحل بانقطاع الحيض مع  
انه لم يذكر قبل في المحرمات ولم يتعرض المصنف رحمه الله في  
الخطبة بتسمية الكتاب على خلاف ما عرف من عبارة المصنف  
لكنه سماه المنهاج في موضع الترجمة التي تحت على ظهر الخطبة

والمنهاج

والمنهاج والمنهاج والنهج بنون مفتوحة ومساكنه هو الطريق  
الواضح تقول نهجت الطريق اذا اوضحته وبيته وتقول منه  
انا فاجع ويأجج اذا اردت المبالغة ويقال ايضا نهجت بمعنى سبكت  
**وعلى الله التمسك** هو التمسك بالفضل بالنوال قبل السؤال و  
مطلقا او العفو والعلى اقوال اقربها الاول **اعتماد** في  
اتمام هذا المختصر بايقن في عليه كما قدر في على ابتداءه بما تقدم  
عنا وضع الخطبة المشار اليه مما تكرر في لفظه فانه لا يرد سا  
يله ولا المعتمد عليه **والية** لا الى غيره **بقوى** **واستناد** في  
ذلك وغيره اذ لا يحيب قاصد ولا المستند اليه وقدر وقوع  
مطلوبه بخرج اجابته فقال **واساله النفع** اي بالمختصر  
في الاخر اذ هي محل فوايد الاعمال **في** بتأليفه **وساير المسلمين**  
بأقبحهم او جميعهم بل ياهمهم الاعتناء بكتابتة وشرح و  
حفظ ونقل ووفق وتفرهم يتسع نفعه لاسب فيه  
**ورضوانه عني وعن احبابي** بالتشديد والهمز اي  
من احبهم **وجميع المؤمنين** عطف العام على بعض افراده  
ليكرر به الدعاء للبعض الذي منه المصنف رحمه الله والا  
سلام والايامات متحدان شرعا وقيل كل مو من مسلم  
ولا ينعكس ومفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد و  
مفهوم الايمان التصديق وذكر الايمان مع الرضى **لن الرضى**  
من تبط بالقلب لا بغيره والاسلام مع غير ذلك اسلام  
من حيث مفهومه يرعى فيه العمل الظاهر وول  
المصنف رحمه الله تعالى بنوى من قرى دمشق سنت احدي



وشلتين وست مائة ومات سنة ست وسبعين وست مائة  
 وذكر تلميذه ابن العطار ان بعض الصالحين رأى في المنام انه  
 قطب وأنه الشيخ كاشفه بذلك واستشهد رحمه الله تعالى  
**كتاب الطهارة** هو لغة الضم والجمع  
 واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة من العلم مسئلة على  
 ابواب وفصول غالبها والطهارة لغة النظافة والخلوص  
 من الدنس وشرعاً ما يتوقف على حصول اياحة كالغسله  
 الاوى وطهر كتابه لتحل طهر وتنجيم وانقلاب الخمر خلا  
 او ثواب مجرد كالغسله الثانية **قال الله تعالى وانزلنا من**  
**السماء طهوراً** اي مطهراً **يشترط طهر رفع الحدث والنجس**  
 وكل طهر مسنون ومبيح غير تنجيم ما مطلق وهو ما يقع  
 عليه اسم ما بلا قيد كالبيروان وشيخ بخار طهور  
 مغلا فلا يرفع نحو ما الورد حدثا ولا يزال نجسا كما مر تعالى  
 باليتيم عند فقد وامر صلى الله عليه وسلم بصب الماء ببول  
 الاعراي فانصرف المطلق لبادر فلورفع غيره ما تنجيم كفقده  
 ولا وجب غسل البول به **فالمغتفر مستغن عنه** مخالط  
 طاهر كزعمات وعلج جبلي **تغير يمنع اطلاق اسم الماء الكثير**  
**غير طهور** وغير مطلق اذا ما صدقهما واحد ولا يضر  
 في الطهارة **تغير لا يمنع الاسم لقلته ولا متغير كزنا**  
**تملت** وعلج ماء وان طرح وخوطين كنوره اي جسي و  
**طحلب** اذا دق ثم طرح او ورقى تتناثر وخالط فان  
 طرح منها ضرر ماني مفر ومرة لتقدر صوت الماني

ذلك

ذلك وبصير ما خالطه طاهر موافق لو قدر مخالفاً وسطا فغيره  
 كثير اما النجس فقد مخالف الشد ويكفي فيه ادنا تغير **وكذا**  
 لا يضر **غير نجس** طاهر والمجاور ما يمكن فصله **كعود**  
**ودهن** وان طيبا او تراب **طرح فيه في الاظهر** احتقار  
 في الاول تر وبيع في الثاني كدوره فاطلاق الاسم باق **ويكره** شربا  
**المشمس** او ما سخنة الشمس في جني بقطر حار عن طبع كدوره  
 غير نقدين ان استعمل في البدن مع الحرج جازا اذا الشمس  
 تقصّل تحتها زعموه تعلوا الماء فاذا لاقت البدن مع  
 الحرارة خفي البرص من قبضها عليه لحبس الدم فان تحقق ضرر  
 حر او نقيس ولم يتحقق الضرر وجب استعماله وكره شرب  
 حر وبرد وهو في تحقق الضرر والتعفن كما مر لا المعتدل  
 ولو من نجس **والمستعمل في فرض الطهارة** عن حدث  
 كما انقسلت به كتابه لتحل لجليها المسلم والغسل الاوى  
 ولو طهر وضوءه **والمستعمل في فرض الطهارة** قبل  
**نقلها غير طهور في الحديث** اذا الصحا به ليدخلها الطهر  
 والمستعمل في نقلها كغسله ثانية ووضوءه صبي وطهر محدد  
 وغسل مسنون طهور **فان جمع** المستعمل قبله **قلتين**  
**قطه في الاصح** كالنجس اذا بلغها بلا تغير وليس  
 المستعمل بطلاق فلو حلق لا يشرب ماله تحت بشره ولا  
**ينجس قلنا الماء ملاقات النجس** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا بلغ الماء قلنتين فانه لا ينجس **فان غير** اي الماء القلتين  
 ولو سيرا وتغيرا تقديرا **فنجس** اجماها او غير بعضه



فما لم يتغير ظهور ان كان قلتي **فان زال تغييره** اي الحس  
او التقدير في نظام شي بل **بنفسه** كان زال بطول مكث  
او بما انضم اليه واخذ منه **ظهر** كما كان لن وال سبب النجاسة  
**عسك او لو انها من عفات** ولا طعمها محل **فلا** يظهر للشك في  
ان التغيير زال او استتر **وكذا** **ابواب** **وحس** اي حس في  
**الظاهر** للشك فان صفى الماء ولا تغير طهر حرما **والما** **ونها**  
اي القلتين **يخس** اذ اليكن وارد **ابا ملافاه** لمفهوم حديث  
القلتين السابق المخصص لحديث الما لا يخس شي ورط غير  
الما قليل الما وفارق كثير الما ليس غير بان كثر قوي وشق حفظ  
من الخس بخلاف غيره **فان بلفظه** **بما ولا تغيره** **قطهور** **ما**  
**من فلو كوش** **بما** **د ظهور** اكثر من الخس عليه ولا يخس  
سواء جامد فام يلفظه **لا يظهر** للقله **وقيل** هو طاهر لا  
**ظهور** **ويستثنى** من الخس **مئة** **لادم** لها سائل عند  
قلها **او شق** **عضو** منها حياتها كرسور وخنفسا **فلا**  
**تخس** ما يبعث موتها فيه ولا رطبا ملاقة فيه ولا رطبا  
ملاقاة له **على المشهور** **لشقة** الاحتراز عنها ما لم تغيره  
ولو ماتت فمما نشاة منه ولم تغيره لم تخس من ما او طر  
حت في الما بعد موتها بخسته وان نشاة منه **وكذا** **اي قول**  
**خس** **لا يدرى** **الطرف** اي بصر معتدل لقلته كنقطة  
بول وما تخلق برجل ذباب **فلا** **يخس** **ما** **قيل** **ذا القول**  
**اظهر** **والله اعلم** ومن المستثنى اليسير عرفان شمع  
بخس ودخان نجاسة كغبار سرجين وكذا حيوان خس  
منفذ

هذا الحديث يدل على ان الخس اذا كان في الماء لم ينجس الماء ولا يظهر له نجاسة الا اذا كان في الثياب او في الطعام او في الارض

منفذ غير ادي ومرة اكلت نجاسة غابت ولم يكن ولو غابا  
كثيرا وسائل اخر ذكره **بالاصل** **والجاري** **بالركن** **في الخس** **جارية**  
وهي الرفعة بين خافق النهران كانت قلتي **لدي** **لدي** **لدي** **لدي**  
**بالتغير** وان كانت دونها تخس بالملاقاة اذ كل جريه  
طالبه ما امامها ماربها مما ورطها فهي متفاصلة **حكما** **وفي**  
**القديم** **لا يخس** **بالتغير** **والقلات** **بالمساحة** **في المربع** **ذراع**  
**وربع** **طولا** **وعرضا** **وغما** **بذراع** **الادي** **شبرين** **تقريبا** **وبالو**  
**نبت** **حماية** **طل** **بغداد** **اي** **اذ في** **رواية** **اذ بلغ** **الماء**  
**قلتي** **بقلا** **بالحجر** **الواحد** **منها** **قدر** **بها** **الشافعي** **اخذ** **من**  
**ابن جريج** **الراوي** **لها** **بقريتين** **ونصف** **من** **قرب** **الحجار** **والوحدة**  
**منها** **لا تدر** **غالب** **عن** **المائة** **المذكورة** **تقريبا** **فلا** **يضر** **نقص**  
**رطلين** **والتقريب** **الموت** **بطاهر** **ويخس** **طعم** **الوت** **او**  
**ريح** **فاحدة** **كاف** **واحتزر** **بالموت** **في** **الخس** **عن** **التغير**  
**بحينه** **على** **الشط** **ولو** **اشبه** **ماء** **طاهر** **يخس** **كان** **وله**  
**كل** **في** **احدا** **انايين** **واشبهه** **اجتهد** **وجوابان** **لدي** **قد**  
**على** **طاهر** **يقين** **وضاق** **الوقت** **وجوز** **في** **غير** **ذلك** **بان**  
**يحت** **عن** **ما** **بين** **الخس** **كرشاش** **حول** **انايه** **وانما** **جار** **فما**  
**اذا** **قدر** **على** **طاهر** **يقين** **وان** **لدي** **يضق** **الوقت** **لجواز** **العدول**  
**الى** **المطهر** **مع** **جوب** **اليقين** **وهو** **سماحه** **كما** **في** **الاخبار**  
**فان** **الصبي** **اي** **كان** **بعضهم** **يسمع** **من** **بعض** **مع** **قدرته** **على** **اليقين**  
**وهو** **سماحه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **وتظهر** **بما** **ظن** **بالاجتهاد**  
**طهارته** **منها** **وقيل** **ان** **قدر** **على** **طاهر** **يقين** **فلا** **يخس** **له** **الا**

هذا الحديث يدل على ان الخس اذا كان في الماء لم ينجس الماء ولا يظهر له نجاسة الا اذا كان في الثياب او في الطعام او في الارض











بغيب اور ضاع او مصاهره فلا ينقص لمسه في **الاطهر** اذ ليس  
في **الشهوة** فاستقط من النص معنا خصه **واللموس** اي من  
وقع عليه المس **كلام** في تقاض وضوء في **الاطهر** لا شتر الكه في  
الذي **لا ينقص صغير** لم يكتف احد الشهوة عرفا **وشعر** **واسن**  
**ظفر في الاصح** لا تنقصا للذي لمس ماذكر ولا تنقص بالمس عضو  
منفصل الا الذكر والفرج اذا قور اذا المار على الاسم **الرابع** **مس**  
**قبل الادمي** ولو من غير وغير ذكر لا احد قبل مثل اذا امس منه  
الواضح مثل ماله ولا مانع كمرميه **بطن الكون** وهو ما  
يستر عن وضع احد الراحتين على الاخرى مع حامل يسير لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا افضى احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما  
ستر ولا حجاب فليتوضى والافضل لغة المس بباطن الكون وهو  
باطن الراحتين وباطن الاصابع ومس فرج غيره الخش لهتك  
حرمته الغير ومن ثم لم يتعد النقض اليه والناقص من لا  
مشي ملتقا الشفرين على المنفذ **وكن في الجديد حيلة** **البر**  
اي الادمي يعني ملتقى المنفذ كقبله بحامض النقض خارجا  
**فرج بهيمة** اي لا ينقص مسه اذا حرمة لها في ذلك **وينقص**  
**فرج الميت والصغير** لصدق الاسم **وعمل الجب** لان الاصل  
الذكر في معناه **والذكر الاسل** وبالياء **الشل** في **الاصح** لشمول  
الاسم **ولا ينقص روس الاصابع وما بينهما** وحرفها وحرف  
الكون لما مر ولا اصبع زائده وذكر غيره عامل اذا كانت على استواء  
الاصل ولو بال باحد الذكرين وجب بايلاجه فقط الغسل  
ولو كان كفان احدهما عامل تقضه فقط **ويحرم بالحدث**

اجماعا ولو جازاه وفي معناها خبطة الجعة وسحرة تداوة وشكر  
**والطواف** لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة  
**وحمل المصحف** **ومسل ورقه** قال تعالى لا يمسه الا المطهرون  
هو حين معنى النهي والحمل ابلغ من المس والمطهر بمعنى المتطهر  
**وكن اجلده** المتصل به **على المصباح** لانه كالحجر منه و  
يجب على عاجز عن ظهر اخذ مصحف خاف عليه غرقا او حرقا  
او كافرا ونحوه **وخريطه** **وصندوق** **فيها مصحف وما**  
**كتب لدرس** **قران كلوح في الاصح** فلا يحل شبهه الاولين  
المعدين للمصحف بالجلد والثالث اي اللوح بالمصحف وحمل  
الثالث مكساة فان اتقى عن الاولين المصحف جاز مسهما و  
حملهما **والاصح حل جله في امنعه** يتعاليها فان قصد  
ولو مع المتاع حرم **وفي تفسير** **اكثر ودنانير** كالا حديه  
لانها المقصودات دونه ولو كانت التفسير اقل او مساويا  
حرم وفارقا استواء الجز يتعظيم القرب والمس في الاخيرين  
كالجلد **لا قلب ورقا يعود** فلا تحل في **الاصح** **والاصح**  
**الصبي** **الميت** **الحديث لا يمنع** من مسه وحمله عند حاجة  
تعليمه وغيره قاله ابن الخوي ودراسته مشقة استمراره  
على الطهر **قلت الاصح قلب ورقه يعود وبه قطع**  
**العراقيون والله اعلم** لانه ليس بحل ولا في معناه بخلاف  
لوق كنه متنجس على يده وقلب بها اوراقه وتحرم كتابت  
المصحف بنجس ومسعود متنجس والسفر به الى بلاد الكفر  
**ومن يبق طهرا او حدثا وشك** اي تردده استواء او



اورحان في ضد اطر اعليه **عمل بيقين** استمعوا بالقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا وجد احدكم في بطنه شي فاشكل عليه اخرج منه شي ام لا فلا  
يجزى من المسحة حتى يسمع صوتا او يجد ريحا **فلا يتيقن بها**  
اي الظهور والحدث بان وجد منه **فلا** **وجعل السابق منها**  
**فقد ما قبلها** ياخذ به ان تذكر حدثه قبلها مطلقا في الاصح  
فيكون لان متطهر او يتيقن الطهر وشك في تاخير الظهور عنه  
الحدث عنه والاصل عدم تاخره وان تذكر طهره قبلها فذلك  
ان اعتاد تحديد الوضوء فيكون لان محدثا اذا اتيقن الحدث  
وشك في تاخر الطهر عنه والاصل عدم تاخره فان لم يتقنه  
فالطاهر تاخرها عن الحدث فيكون لان متطهر فان لم يعلم  
ما قبلها الزمه الوضوء بكل حال لتعارض الاحتمالين **فصل**  
في اذاب الخلاء في الاستنجاء **يقدم داخل الخلاء يسار** والخا  
**رج يمنه** او نحوها المناسبة اليسار المستقبر واليمين لغبر  
**ولا يعمل** في الخلاء **ذكر الله تعالى** اي مكتوب ذكره وكر القرآن  
وخواصم النبي فان جمله كره وان غفل عن خاتم فيه ذكر  
ذلك ضمن عليه **كيفية** والصحري كالبنيات فيهما **ويعتمد** في قضا  
الحاجة وان لم يكن جالس **يسار** دوت يمنه فينصبها لانه  
اسهل الخروج الخارج **ولا يستقبل القبلة** **ولا يستدبرها**  
نذبا في البناء غير المعد لذلك مع ستر مرتفعه ثلثي ذراع  
نذرا في الادامي فالكثر ودنا منها ثلثه اذرع فاقبل فان  
فعل خلاف الاولى فان عد لذلك ايحا فان ترك فاحسن  
**ويحرمان بالصحري** والبناء الذي يعبد لذلك لنهيته صلى الله عليه وسلم

عن ذلك لكن ان كان مع السائر السابق جاز من فعله صلى الله عليه وسلم  
ولو اخرج ذيله قبالة القبلة حصل الستر ويباح ان خوف ريشاش  
ان طبت رايح عن يمنين القبلة ويسارها **ويبعد** في الصحري  
عن الناس بحيث لا يسمع له الخارج منه صوت ولا يمت له  
ريح **ويستتر** في الصحري او نحوها مرتفع ثلثي ذراع فالكثر له  
عزم يمنع روية عورته بينه وبينه ثلثه اذرع فاقبل  
وتحصل بذيله ايضا ولو كان هناك من لا يقص بصره عن عورته  
من يحرم عليه نظرها وجب الاستتار وكشف العورة في  
الخلاء جازين لحاجة كالاغتسال والبور ومعاشرة الزوجه  
**ولا يسور في ماء راكر** لنهيته صلى الله عليه وسلم عنه فان فعل  
كره ويكره في الحاري القليل ايضا **ولا في حجر** لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى ان يبالي فيه وهو الثقب والحق به السرب بفتح المهملة  
اي الشق والمعنى فيه خوف الاذاله او منه **ومهب ريح** ليلا  
يصل اليه ريشاش البور **ومتحدث** **وطريق** لقوله صلى الله  
عليه وسلم اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائين يا رسول الله قال  
الذي يتجلا في طريق الناس او في ظلهم تنبأ لك في لون  
الناس لهما كثير اعاده فنصب لهما بصيفه المبالغة والظل  
عمل اجتماع الناس في الشمس شتلة والكلام في البور فيكره فعله  
اما الغايظ فيحرم **ولا يقضي جاز** **جته** **تث** **متره** وان لم يكن  
في وقت الثمره كراهه اصابه الثمره للنجاسة فتعافى فيها النفس  
**ولا يتكلم** او يخطو بذكر او غيره فيكره ذلك للاضرار وقد  
يجب ان كان راي شخصاً خشي وقوع محذور به لو كلامه ولو



عطش حمد الله بقلبه فقط ولا يستجى بما في مجلس بل يتقل عنه  
ليلا يحصل له رشاش الا في الاخليه المعتادة ولا يتقل المستجى  
بالج لا يتقالم كذو رطه ويستجى من البول عند انقطاعه تدبا  
بخو تخنخ مما اعتاده لا من به ويقول عن دخوله اسم الله  
اي الحصن من الشيطان الرجيم الله اي بالله اي اعوذ بك  
اي اعصم من الخبث جمع حيث اي جميع ذكوات الشياطين  
والخبائث جمع حيث اي اناسهم لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يقول ذلك وخروجه عنك الحمد لله الذي اذهب عني  
الاذا وعافاني ابتاعوا كالبيان الصخرى لانه يحس بصير ما  
وعلمهم خروج الخارج ويجب الاستجى وازالة النجاسة مما او  
حج ابتاع الفعلة صلى الله عليه وسلم وجمعها اي بان يقدم حجر  
افضل من الاقتصار على احدهما والاقتصار على الما افضل من  
الاقتصار على الحجر لان الله العين والاش والحجرين بل الاولى  
فقط وقصيته انه عند جمعها لا يشترط ظهور الجامد  
وانه يكفي بدوت الثلاث مع الاتقا وهو كذلك بالغبه  
لاصل السنه ويتعين الما الاستجى قبل مشكل وثقبه منفق  
ينقص خارجها في بول يجب تحققت وصوته لم يدخل ذكر لا  
في دم حوض فيجوز في التيمم ولوليت بان استجى به او لا  
ثم يتم فقد الما وفي معنا الحجر الورد كل جامد طاهر قال غير  
محترم كخشيش فيجوز الاستجى به واحترز بالجامد المزيل  
على اصله عند نحو ما الورد وبالطاهر عن النجس وبالقالع عن نحو  
قصب املس وبغير محترم عنه مطعوم ولو للجن كالقطن

فلا

فلا يجزي بواحد منهما وبعض به في المحترم وجلبه دبح لا تتقاله عن  
طبع اللحم لطبع الثياب دون غرة في الاظهر لانه مطعوم  
ولو استجى به من جهة الشعر اجزا وشروط الحجر لانه يجزي ان  
لا يحسن النجس الخارج ويستقل عن موضع اصابه عند خروجه  
واستقر فيه ولا يطرأ اجنبي ولو طاهر رطب فان جفاوا  
تقل او طرا ما ذكر تعين الماء ولوندر الخارج كرم او انش  
فوق العادة ولينها وز صفحتاه في غايط او حشفته  
في بول جاز الحجر في الاظهر لما قاله لشكر وقوعه بالمعتاد  
اما الجا ونر ما ذكر فيتعين فيه الما الغير المتصل به او المنفصل  
عنه وعن المتصل بالحمل ويجب في الاستجى بالحجر ليجري ثلث  
مسجات لانه صلى الله عليه وسلم نهى الاستجى باقل من ثلاث اشجا  
ولما طراف حجر اي ثلاثه منها او تحوله ثلاثه اطراف اذا  
النقص تعد المسحات والاتقا وان لم يتم كل واحد المصل فان  
يسقى الحبل بالثلاث وجب الاتقا كالزيادة عليها الى ان  
يبقى الما لا يزيله الا الما او صفحا للحرف ويحسن الابتداء ان  
لم يحصل الاتقا بوتر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الاستجى احدث  
فليوتر بسن كل حجر الثلاث لكل محله فينبذ ابا ولها  
مقدم صفحة اليمين ويديره برفق لموضع ابتداءه وثانيها من  
صفحة اليسرى ويديره برفق لذلك الحبل ابتداءه وثالثا  
على صفحته ومسرته جميعا وقيل يوتر عن لحيانته و  
الوسط فيمسح بواحد صفحته اليمنى من مقدمها وبآخرها  
اليسرى من مؤخرها وبالثالث الوسط ويسن الاستجى بغيره

احرف



لتوبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باليمين فهو مكروه **ولا** يستنجى اي لا يجب له **ود** ويعبر على **لوك** في الاظهر لقوات مقصود الاستنجاء من ان الاله الخس او الحقيقة فيه بل يستنجى **بار** الوضوء هو بضم الواو والفعل وهو استعمال الماء في اغضائه مخصوصه مفتحة كنية وهو المراد منها وفتحها ما يتوضى بها به وقيل بفتحها فيها وقيل بضمها كذا لك والاصل فيه قبله الاجماع مع ما ياتي قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور **فرضه** مفرد مضارع فيعم كل فرض منه اي فروضه كما باصلا **سنة** احدها ينصرف **رفع** حدث عليه ولو بعضه احداثه اي ما يصدق عليه ذلك كان ينوي رفع حدث البور فاذا نواه فقد تعرض للقصد ولو نوى غير ما عليه غا طاهر نية **اد** اخرى **الوضوء** استباحه مقترنة الى طهر اي وضوء كصلاة وطواف ومس **صحت** او نية **اد** اخرى **الوضوء** او اذا الوضوء او فرض الوضوء او الطهارة عن الحدث والاصل النية قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وهي شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله فان قرأ خائفة فقرأ **ومن** **دام** **حدثه** **كس** **تجاضه** وسلس **كفي** **منه** **الاستح** كغيره **دوت** **الرفع** وما في معناه من نية الطهارة عن الحدث الباقي حدثه **على** **الصحيح** **فيها** **ومن** **نوي** **تبر** **او** **تنطق** **نية** **معتبر** **بما** **مات** **جان** **له** **ذلك** **اي** **لم** **يضره** **في** **نيته** **المعتبر** **على** **الصحيح** **حصوله** **من** **غير** **ذكر** **نيته** **او** **ما** **يند** **الوضوء** **كقراءة** **اي** **ان** **لوى** **الوضوء** **لقراءة** **القرآن** **او** **لخواها** **فلا** **يجوز** **له** **ذلك** **اي**

لا يكفي **في الاصح** اذا ما يندب له الوضوء جاز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث **ويجب** **قرنها** **بالاول** **غسل** **الوجه** فلا ياتي قرنها بما بعده لخلق اوله المغسول وجوبا عنها ولا بما قبله لاسننه تابعه للواجب **وقيل** **يكفي** **سنة** **قبله** ولو اقرئته بها ودامت لغسله كفت وكذا ان لم تدم اب الغسل منها بدشي من الوجه لكن ان لم يقصد به الوجه حيث اعادته معه لوجوده الصارف ولو وجدت النية في اثنا غسل الوجه دون اوله كفت **ووجب** **اعادته** **المغسول** **منه** **قبلها** **فوجب** **قرنها** **بالاول** **لتعديبه** **وله** **تقريقها** **اعضائه** **اي** **الوضوء** **كان** **ينوي** **عند** **غسل** **الوجه** **رفع** **الوجه** **عنه** **وهكذا** **في الاصح** كما يجوز تقريق افعال الوضوء **الثاني** **غسل** **الوجه** **قال** **تعالى** **فاغسلوا** **وجوهكم** **وهو** **طولا** **ما** **بين** **منا** **بنت** **شعر** **راسه** **غالبا** **ومنتهها** **اجته** **اي** **اخرها** **وهي** **العظم** **الذات** **عليهما** **الاسنان** **السفلا** **وما** **بين** **اذنيه** **عرضا** **المواجهه** **لما** **خورد** **منها** **الوجه** **يقع** **بذلك** **والمراد** **ظاهرها** **ذكر** **فلا** **يجب** **غسل** **داخل** **العين** **ولا** **يخرب** **ومنتهها** **الحجيين** **من** **الوجه** **وان** **لم** **يشتمل** **العباره** **فمنه** **موضع** **الغصم** **وقوما** **نسبت** **عليه** **الشعر** **من** **الجبهة** **وليس** **من** **موضع** **الصلع** **وهوما** **الخشرونه** **الشعر** **من** **مقدم** **الراس** **وعنه** **احترز** **بقوله** **غالبا** **وكذا** **التحديق** **باجام** **الذال** **اي** **موضعه** **من** **الوجه** **في الا** **صح** **وهوما** **نسبت** **عليه** **الشعر** **الحقيق** **بين** **ابتد** **العدار** **والنزع** **نقاد** **النساء** **والاشراف** **في** **نحية** **شعره** **ليتسع** **الوجه** **لا** **الترعتان**

فان لو اصله عطف المتل على ما في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وهو طولا ما بين منا بنت شعر راسه غالبا ومنتهها اجته اي اخرها وهي العظم الذات عليهما الاسنان السفلا وما بين اذنيه عرضا والمواجهه لما خورد منها الوجه يقع بذلك والمراد ظاهرها ذكر فلا يجب غسل داخل العين ولا يخرى ومنتهها الحجيين من الوجه وان لم يشتمل العباره فمنه موضع الغصم وقوما نسبت عليه الشعر من الجبهة وليس من موضع الصلع وهوما الخشرونه الشعر من مقدم الراس وعنه احترز بقوله غالبا وكذا التحديق باجمام الذال اي موضعه من الوجه في الاصح وهوما نسبت عليه الشعر الحقيق بين ابتد العذار والنزع نقاد النساء والاشراف في نحية شعره ليتسع الوجه لا الترعتان



المراعي

الموافق ودل على دخولها فعليه صلى الله عليه وسلم **فان قطع بعضه**  
اي بعض المذكور من اليدين واليد موثقه **وجب غسل**  
**ما بقي منه او من من فقيه** بان فقه عظم الذراع من عظم العنق  
**فراش عظم العنق** يجب غسله **على المشهور** لانه من  
الموافق او قطع من فوقه **ندب غسل باقي عظمها**  
قطعه على التخييل الا يوليلا يخلوا العضوا عن طهاره **الرابع**  
**مسح بشرة راسه او شعره** **حد** اي الراس ولو بعض  
وحد من حد راسه بان لا يخرج بالمد الى خوجه الوجه والفتق  
عنه ولو خرج بالمد لم يكتف المسح على الخارج قال تعالى وامسكوا  
برؤسكم ولا نه صلى الله عليه وسلم توضي ومسح بناحيته وعلى  
العمامة قد ل على الاكتفى مسح البعض والرأس مذكور **والأصح**  
**جواز غسله** لانه مسح وزياده وجواز وضع اليد عليه  
**بلامد** **لحصول المقصود** من وصول اليد اليه **الخامس غسل**  
**رجليه** وما عليها من شعر وغيره وان كفف مع كعبيه من  
كل رجل وهما العظمان النابتان من الجانبين عند مفصل الساق  
والقدم قال تعالى وارجلهم الى الكعبين قري في السبع بالنصب  
وبالجر عطفا له في الاول على الايدي لفظا ومعنى في الثاني على  
الجوارض والفصل بين المعطوفين للاشارة الى الترتيب **تقدم**  
**المسح على غسل الرجلين** ودل على دخول الكعبين في الفصل  
فعليه صلى الله عليه وسلم وسياتي انفسا لها ولا يفهم ذلك الا  
بغسل ملاقيها معها **السادس ترتيبه هكذا** اي كما ذكر من  
البداهه بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين اتباعا

ويعلم ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من  
السر والكنية وانه لا يخفى عليه شيء من  
شيء مما يعملون

مجلس الجلدي والطراد



لفعله صلى الله عليه وسلم **فلو اغتسل تحت شجرة** بينه الجنابه غلطاً او  
 الحدث او الطهارة او الوضوء وبذله **فالاصح انه ان امكن تغيب**  
**ترتيب ما غطس** ومكث قدر الترتيب **صلى له الوضوء**  
**والا بان لم يمكن** تغيب الترتيب بان غطس وخرج في الحال بلى  
 مكث **فلا له الوضوء قلت الاصح الفقه على مكث والله**  
**اعلى** اذا قبل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغر اولى ويقدر  
 الترتيب في لحظة ولو اغتسل الأرجليه مثلما حدث غسلها  
 للجنابه والأعضاء الثلاثة مرتبة للحدث وله تقديم الرجلين  
**ومنه** اي الوضوء **السواك عرضاً** في الأسنان لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لو كان اسبق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء  
 اي أمر يجاب وقوله صلى الله عليه وسلم **فإذا استاكتم فاستاكوا**  
**عرضاً** ويكره الاستياك طويلاً أو السواك سنة مطلقاً **بطل** حتى  
 يزيل القلج ولو اصبغ غيره لمصراً المقصود به واولاه من الاراء  
 لا اتباع فعلم ان السواك انما تنطبق للمفهم من الريح الكريهة  
**الامبعة المتصلة في الاصح** لأنه لا يسمى استياكاً ولا يفي با  
 صبوغه المنفصلة الحشنة والمستثنى منه من يدين على  
 اصله **ويبين للصلاة** لقوله صلى الله عليه وسلم **لو استاك**  
**على امتي** لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة اي أمر يجاب **وتغير**  
**النوم** او غيره لأنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من  
 النوم يشوش فاه بالسواك اي بذلك **الا لصايم بعد**  
**بعد الزوال** لقوله صلى الله عليه وسلم اعطيت امتي في شهر  
 رمضان خمساً الى ان قال **واما الثانية** فان خلوفاً فوفوا

لأنه قد يخرج اللثة من بين يدي في اللسان طويلاً والسواك

حين

حين يموت اطيب عند الله من ريح المسك وهو مخصص لا  
 طلاق قوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم اطيب عند الله  
 من ريح المسك اذا المسابعد الزوال واطيبه الخلوف وهو يصم  
 الخاقدر على طلب بقاياه فتكره الزالة ولان التغيير قبل  
 الزوال يكون من اثر الطعام غالباً وتزول بالغروب ويتا  
 كره نذبه لتلاوة قرآن واستيقاظ وارادة نوم ودخول بيته  
 وتغير اسنانه **والتمسية اوله** لأنه صلى الله عليه وسلم وضع  
 يده في الان الذي فيه الماء فما فقد وما يتوضا به وقال توضؤوا  
 بسم الله اي فايدن ذلك قال انفس فرأيت الماء يغور من بين  
 اصابعه **واكملها بسم الرحمن الرحيم** واكملها بسم الله فان  
**ترك** عمداً وسهواً **فان** ياتي بها تداركاً فيقول بسم الله  
 على اوله واخره ولا ياتي بها بعد الفراغ واوله التسمية مع السواك  
 وغسل الكفين ويغيب ان ينوي الوضوء ويسمي عند السواك  
 او غسل الكفين بان يقرئ التنية بالتسمية عند اول فعله او  
 غسلهما وفيه كلام بالاصل **وغسل كفيه** الى الركوع عيلاً اثباتاً  
 على فعله صلى الله عليه وسلم **فان ظهر** ما بان تردد فيه **كره**  
**غسلها في الانا** القليل الماء في المايح الكثير **قبل غسلها** ثلثاً  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا  
 يغمر يده في الاثا حتى يغسلها ثلثاً فانه لا يدري اين بايت  
 يد فامسار بما علل به الى احتمال نجاسة اليد في نومه كان  
 على محل استنجائه بالحجر فالحق به التردد يغيره ولا تزول الكراهة  
 الا بالثلاث ابتداء لغاية الشارع يخرج المأمور عن العهد

ولا يستحب ان يشرب عليه

يتيقن

بلغ



ولو يتحقق ظهرهما ليرتدب الغسل قبل ادخالهما **والمضمضة**  
**والاستنشاق** ابتداء الفعل صلى الله عليه وسلم ويجعلان بافعال  
 اما الداخل الفم واللاق **والاظهران فصلهما افضل** من جمعهما  
**ثم الامسح على الفم** **بتمضمض** **بغرفه ثلاث** **تتوحيث**  
**بأخرى ثلاث** والترتيب بينهما شرط كما دل عليه ثم **ويجاء**  
**فيهما** بان يبلغ المائي أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللسان  
 وفي الاستنشاق بان يصعد الماء بالنفس الى الخشوم **الاصابع**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم القيططين صبره ان توصات فابغ المضمضة  
 والاستنشاق ما لم تكن صابا اما الصابم فتكره له اما الغه  
**قلت الاظهر تفضيل الجمع** **ببعضها ثلاث** **غرف** **بتمضمض**  
**من كل ثم يستشق** **والله اعلم** **اتباعا** **الفعله** **صلى الله عليه وسلم**  
 وهو واضح من رتبة الفضل ولو جمع بينهما بغرفه بتمضمض  
 منها ثلاث ثم يستشق منها او فصلت اجزا والخلاف في  
**الافضل** **وتتلى العسل والمسح** **لانه** **صلى الله عليه وسلم** **توقى**  
 ثلثا ومسح راسه ثلثا وسن تثليث الذكر كالتسليم والشهادة  
 والتحليل والدالك والسواقي على ايضاح فيه في شرحي للظاهر  
 به وقد يجب ترك التثليث كان قلما او ضاق الوقت **وياخذ**  
**الشك باليقين** من الثلاث فيتمها والزيادة عليها مكروه  
 كالنقص **وصح كل راسه** **اتباعا** **الفعله** **صلى الله عليه وسلم** **يفضع**  
 يده على مقدم راسه ويلصق مسبحته بالآخرى وابهاميه بصدغيه  
 ثم يدح بابهما لقفاه ويرد بها المني من له شعر يتقلب وغيره  
 لا يرد فان فعل لم يجب شيئا **ثم مسح اذنيه** **ظاهرهما** **وباطنهما**

ايضا اتينا فالفعله  
 على الله عليه وسلم  
 في صحتها

بما جدد ايضا والسنة في كيفية مسحها ان يدخل مسبحته  
 في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمر بها ميه على ظهرهما  
 يلصق كفيه واما مبلولتان بالاذنين ومعاطفهما استظهار  
 وراهما يحصل براسي مسبحته مسح صماخيه وبياطن املتهما  
 باطن الاذنين ومعاطفهما وافادت ثم اشترطتا خيرا مسحهما  
 على مسح الراس وهو كذلك وغير اصله بالواو **فان علم**  
**رفع الامامه** او لم يرد نزوعها **كحل** **بالمسح** **عليها** **لانه** **صلى**  
**الله عليه وسلم** مسح بياضه وعلى العمامه والا فضل ان لا  
 يقتصر على الاقل من الناصيه خروجها من الخلاق **وتحليل الحية**  
**الكس** بالمثلثه باصابع مئاه من اسفلها ولو طهرم لكن  
 يرفق لانه صلى الله عليه وسلم كان يحلل حية الشربة و  
 كانت كس وكالحية كل شعر يكفي غسل طاهره **تحليل اصا**  
**للقه** **لقوله** **صلى الله عليه وسلم** **للقيططين صبره** **خلل بين**  
**الاصابع** **فشم** **وهو بالشبك** **والرجلين** **وبفعله** **مختصر**  
**اليسرى** **ولم يجوز** **لمن** **التحمت** **اصابعه** **فتفقها** **وتقديم اليه**  
 من يديه ورجليه على اليسرى لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في ظهوره وتزجله  
 وتعلله والتزجيل شريح الشعر فان قدم يساره كره اما الكفا  
 والحداف والاذنين فيظهران معال غير خواطع وبين البده  
 باعلى وجهه **واما له غزته** **وتحليله** **وهي** **غسل** **ما فوق** **الوا**  
 جب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني  
 لقوله صلى الله عليه وسلم **التم** **المغفر** **المجلوب** **يوم القيمة** **من**

من غسل صابعه مبتدئا بخصر الرجل اليمنى



من اسباغ الوضوء في استطاع منكم فليطل غزته ويحمله والغايه  
استيعاب العضدين والساقين ويفسل في الغرة صفيحة الفم  
مع مقدمات الراس **والله اعلم** وهي ان يوالي في التطهير بحيث  
لا يحق الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتداله الهوى والمزاج والاز  
مان والامكان ويقدر المسوح مفسوخا لانه المانور **واجريها**  
**القدرة** ويجب في طهره ايم الحديث على الجديد **وتترك الاستغناء**  
في الصب عليه لانه شرفه لا يليق بالمتعبد فهي خلاف الاولى ويكره  
في غسل الاعضاء ولا بأس في امضار الماء وحيث ما كان عند  
مطلقا بل قد يجب ولو باجره وترك **النقص** للماء لانه كالنهر  
من العبادة فهو خلاف الاولى **وكذا التثنية** بالرفع اي تركه  
**في الاصح** الاعتدال لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنائز  
انتهى بميمونه بالمد ميل قرده وجعل يقول **انكذ** ابغضه فهو  
خلاف الاولى ومن سنن الوضوء استقبال القبلة والتلفظ با  
لنيه واستصحابها ذكر الى اخره والدلك وان لا يتكلم بلي عند  
وتغيرها من المذكور في الاصل **ويقول بعد** متوجها للقبلة  
**اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان**  
**محمد عبده ورسوله** لقوله صلى الله عليه وسلم من توفى فقا  
اشهد ان لا اله الا الله الى اخره فتحت له ابواب السماء  
الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ونريد في رواية **الدرهم**  
**اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين** وفي رواية  
اخرى من توفى ثم قال **سبحانك اللهم ومحمد** **اشهد ان**  
**لا اله الا انت استغفر** **واتوب اليك** كتبت في رقا اي

الصلوات في عبادك

فيه

فيه ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيمة فالطابع بكسر الباء  
فتحتها الخاتم ومعنى لم يكسر لانه لا يتطرق اليه ابطال ووا  
بحدك نريد فسبحانك مع ذلك جملة واحدة او عاطفة اي  
بحدك سبحانك فذلك جملتان **وحذفت دعاء الاعضاء**  
المذكورة في اصله وهي ان يقول عند غسل الوجه اللهم بفض  
وجهي يوم تبضى وجهه وتسود وجهه وعند غسل اليد  
اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا  
وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من  
وراء طهرى وعند مسح الراس اللهم حرم شعري وبشري  
على النار وعند غسل الرجلين اللهم اجعلني ثبتا قدا  
مي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد الرافعي في الشرح  
عند غسل اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول  
فيصعون احسنه **اذ لا اصل له** اي لم يجز فيه شيء عن النبي صلى الله  
عليه وسلم كذا قال والصواب انه سنة كانه ورد من طريق  
ضعيفة والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال  
**المراد الحنفين** ولو غير به كان اولى **تجوز في السوء**  
**ضوء** ولا يكره ولا يكون خلاف الاولى الا اذا كان الخاف نحو  
مقصوب فتجه كونه خلاف الاولى خروجا من الخلاف ولا  
يجب الا اذا حدث وعند ما يكفي المسح فقط وهو لا بأس  
بشرطه فيجب المسح وكذا الخاف فوت عرفه او انقاد  
اسير ونحوه ولا يسر اذا غسل الرجلين افضل منه الا  
لتاركه رغبة عن السنة او شك في جوازها وحجزي في



سائر المرخص وكذا الخوف فوت الجماعة ولا يجوز في الغسل  
ولو مندوبا ولا في إزالة النجاسة كان ذلك لا يتكرر تكرار  
الوضوء للمقيم والمسافر سفر لا يقصر فيه **يومه وليله ولهما**  
**فر سفر قصر ثلاث ايام بلياليها** لانه صلى الله عليه وسلم ارخص  
للمسافر ثلاثة ايام ولياليها والمقيم يومه وليله اذا ظهر فليس  
خفيه ان مسح عليهما **انتها الحد بعبد ليس** اذ وقت  
المسح يد خل بذلك والمهراد بلياليها ثلاث ليال او نها  
اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع و  
قياسه يقال في المقيم وصاحب الضرورة كلبس واطمئنتهم  
لا تفقد اما مسح لما يحل ولو بقي طهره وهو فرض ونوافل ان  
كان حدثا قبل فعل الفرض او نوافل فقط ان كان بعد  
واطمئنتهم لفقد اما لا يمسح اذا وجد كذا يوم الحدث واطمئنتهم  
لا تفقد اذا انزل عذره **فان مسح حضرا** ولو على فرد خوف  
**نفسا او عكس** اي مسح مسافرا ثم اقام **لو يستوفى فامد** ثم  
تغلبا للحضر فيقتصر على مدته في اوله وكذا في الثاني ان اقام  
قبل مضيتها فان اقام بعدها لم يمسح ويجزئيه ما مضى وان  
زاد على يوم وليله ولو مسح مسافرا بعد حدثه او مضى وقت  
الصلاة حضر استوفى فامده السفر **وشروطه ان يلبس بعد**  
**كال طهر** طاهر ولو لبس قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم  
يجزئ المسح الا ان ينزعها فيه ولو دخل احداهما بعد غسلها  
قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها لم يجزئ مسح  
حده ينزع الاول من موضع قدميه ثم يدخلها فيه ولو ادخل

وقت الغروب من سوا سوا اليوم الاول ليلته وان احدث  
ولا احدث في ثلث ايام

من موضع قدميه ثم يدخلها

احدها ولو

احدها بعد غسلها قبل غسل الاخرى ثم ادخل الاخرى بعد غسلها  
ولو مسح غسلها في ساق الخوف ثم ادخلها محل القدم جاز المسح  
ولو ابتد اللبس بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها لم  
ضع القدم لم يجز المسح ولو لبس خفا على جبينه لم يجز مسحه  
**سائر محل فر منه** وهو قدمه بكعبه من جوانبه غير  
الاعلى فلوراي منه بان كان واسع الرأس لم يضر عكس  
ستر الصورة لئلا يلبس هناك من اسفل ويبر من اعلا غالبا  
ولو خرق البطانة او اطهارة بكس اولهما والباقي ضعيف  
لم يضر والاضر ولو خرق ثمان موضعين غير متجاذبين  
لم يضر **ظاهر** الاحتسا ولا متنجسا كالا او بعضا فلا يكفي  
المسح عليه اذا لا تضع الصلاة فيه التي مقصود المسح الا  
صلى ولو كان به نجاسة عليه **يتمكن قبل المشي فيه كثر**  
**دد مسافر لما حثته** عند حظ وترحال وغيرهما ما جرت  
العادة به ولو نحو زجاج ولبد وخرق مطبقه بخلاف  
ما لبس كذلك نحو سعة او ضيق فلا يكفي مسح عليه  
لو كان ضيقا يتسع المشي عن قريب ولا يجزئ ما لا يسهى خفا جلده  
لقها على رجليه وشدها بالربط **قيل وحلا لا** والاصح لا يكفي  
نحو مقصوب **ولا يجزئ مقصوب لا يمنع ماء** اي نفوذه  
لرجله لو صب عليه مع كونه قويا في الاصح لانه خلاف  
الغالب الخفاف المنصرف لها النص ولا يضر وصول الماء  
من مواضع الخرز ولو كان غير مانع لما المسح لم يكفي حرمان  
وهو خارج شرط امكان اتباع المشي **ولا يجزئ نحو حر موقا**

من موضع قدميه ثم يدخلها



تخية جرموق وهو خفي صالح للمسح فوق مثله **في الاظهر**  
 اذا الرخصة وردت في الحق لعموم الحاجة ولو لم يكن الاسفل  
 صالحا للمسح فهو كالغافه فيمسح الاعلا خروا ولو لم يكن  
 للاعلا صالحا لمسح الاسفل او الاعلا لا يقصده وحده فو  
 صل البلد للاسفل ولو لم يصح واحد منهما فلا اجزاء **وخر**  
**مشقوق** **قدم** **شدة** بالعري **في الاصح** لحصول الشتر والار  
 تقاقيه ولو فتحت العري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل  
 شي لانه اذا اهل ظهر **ويس** **مسح** ظاهر **اعلا** **السان**  
 مشط الرجل **واسفله** وحرقه وعقبه خطوطا من اليمنى واليسرى  
 واليسر لطراف اصابعه من تحت مفرجا بين اصابعه ويكره  
 غسله وتكراره ولو استوعبه في خلاف الاولى **ويكي** **مسي**  
**مسح** كما في الراس بلا وضع نحو يده المبتلة عليه بحيث  
**يأدي الفرض** منهما من ظاهر خفه دون باطنه الملاقى  
 للبشر **الا اسفل الرجل وعقبها** وهو موخر القدم **فلا يقي**  
**على المذهب** لانه لا يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار  
 على الاول فيقتصر عليه وفق فاعلى محل الرخصة **قلت حرفه**  
**كاسفله والله اعلم** في انه لا يكفي الاقتصار عليه لقربه  
 منه **ولا مسح لختساك في بقاء المدة** كان شك في وقت  
 حدثه يعد لبسه او انه مسح خضر او سفر اذا المسح  
 بشرط منها المدة فاذا اشك فيها رجح لاهل الغسل **فان**  
**اجنب** لا يس الحوا ووجب عليه غسل نحو حيض في اثنا المدة  
**وجب تجديد البس** فان اراد المسح فينزع ويتطهر ثم

انما كان قوين ونفذ البلاد الى الاسفل

يلبس

يلبس والاول انقطعت مدة مسحه بالحناء لقول صفوان  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين  
 او سفرا ان لا يتربخفا فانا ثلاثة ايام ولنا يهن الامن حنائه  
 فدل الامر بالنزع على انه لا يجوز الغسل اذا الحنائه مانعه  
 منه قاطعه لمده ومثلها نحو الحيض او الغسل المندوب  
 وفارق الجبيره مع ان كل مسح على سائر حاجه موضوع على  
 طهره بان الحاجه ثمة شدة والنزع الشيق **ومن نزع** حفيه  
 او احداهما في المدة او انتهت او ظهر بعض رجله او انقح  
 الشرج ونحوه **وهو بطر المسح غسل قد ميه** لبطلان  
 طهره بان نحو النزع فلو كان بطهر الغسل لم يلزمه شي **وفي**  
**قول يتوضي يا** **الغسل** بفتح الغين وقضها  
**موجبه موت** لمسلم غير شهيد **وحيف** **ونفاس** فيجب  
 عند انقطاعها نحو صلاة **وكذا** **او كاده** **بلى بلل** والقاء  
 علقه ومضغه **في الاصح** لان ذلك محتمل منعقد فيصح  
 الغسل عقب ما ذكر **وجنابه** وحصل لرجل حي فاعل او  
 غيره بدخول حشفته او قدرها من فاقد ما فرجا قبل  
 او غيره ولو من ميت او بهيمة ولا يجب بايلاج في قبله  
 مشكل ولا بايلاج في قبله بل يندب ولو اوج في دبره رجل  
 ختر بينه وبين الوصول **فخرج مني** في غير مشكل من  
 احد في جيبه والمراد خروج منيه منه او لا من **طريقه**  
**المعتاد او غيره** يعني تحت الصلب وهو الظاهر للرجل  
 اذ هو هنا كالمعتد في الحدث فلا يجب الغسل الا اذا اخرج

المسح في



من المنفتح تحتة وهو منسد اي من المنفتح مطلقا والاختصار  
 خلقي واكثر اتي في حق المراه وهي عظام الصدر كالصلب  
 للرجل ولو لم يستحكم المني بان خرج لمرض لم يجب الغسل  
 قل جزما **يعرفه** **اولده** بالمعجمه **خروج** وان لم يتبد  
 فوق لقلته مع فتور الذكر عقبه **اورع** **عجين** **رطبا** **وساط**  
**يقربا** وان لم يتبد فوق او يلتنده كان خرج منه  
 ما بقي بعد الغسل رطبا او جافا حالات من المني **فان** **فقدت**  
**الصفات** المذكورة في الخارج **فلا يغسل** به فاما احتمال كون  
 الخارج منيا او منيا ما لم يستيقظ ووجد الخارج منه بعض  
 خبثا تحريمين حكيمها فيغسل ويتوضى ويغسل ما اصابه  
 منه **والمرأة** **تكرجل** فحمايقها تحصل بما ذكره ومنهيا يعين  
 بالصفات المذكورة ولو نزل مني ثيب الى ما يظهر من فرجها  
 عند قعودها ولم يظهر وجب لانه في الغسل طاهر ولو  
 وطيت في دبرها لم يخرج منها مني الرجل لم يعد الغسل و  
 كذا حكم قبلها ان لم يكن ذات شهوة او لم يقضها **ويحرم**  
 بها اي بالجنبه **ما يحرم بالحدث** مما مر بيانه **واملكت في**  
**المسجد** على المسلم **لا عبوره** اي الجواز به لقوله تعالى ولا  
 جنبا الا عابري سبيل وخرج بالمسجد نحو الرباط وتردد جنب  
 في المسجد ككنه ويغتفر ان كانت ثمره مكان احتلم فيه و  
 لم يخرج نحو خوف وتجب يثمه بغير تراب المسجد **والقران**  
 ولو بعض ايه لا نحو الخيل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ  
 الجنب ولا الحائض شيئا من القران **ويقرأ بكسر الهمزة** على  
 وبضمها

وبضمها على الخبر المراد به النهي **ويحل اذكاره** وغيرها مما يوجد  
 نظمه في غير القران لا يقصد قران نحو سبحان الذي منكر لنا  
 هذا عند الركوب فان قصد القران وحده او مع الذكر حرم وان  
 اطلق او قصد الذكر فلا يختص ولو قرأ ما اختص نظمه من  
 لقران نحو قل هو الله احد حرم مطلقا وفاقدا الطهورين يقرأ  
 في صلواته الفاتحة فقط وجوبا وخرج بالمسلم الكافر فيحل  
 مكثه بالمسجد وكذا اقرانه ان ربح اسلامه **واقلاه** اي ا  
 الغسل عن جنبه او حيض او نفاس نية **رفع جنبه** او  
 حيض او نفاس اي رفع حكم ذلك **الماء على راسه** **وطأه**  
**استباحه** **مقتضى** **اليه** كصلوه وطواف ونحوها مما يتوقف على  
 الغسل ويتوي الحائض رفع حدث الحيض فلو وضعت رفع  
 رفع الجنبه او عكسه غلطاي ونية من به سلس المني كنية  
 من به سلس البول وقد مر حكمها **او افاض الغسل** او فرض  
 الغسل والغسل المفروض او افاض الغسل او رفع الحدث او الطهارة  
 للصلاة لا الغسل اذ قد يكون عاده **مقصر** **ونه** **باول فرض** وهو  
 اول مغسول من البدن فلو توى بعد غسل جزء وجب اعادته  
 غسله **ويحرم شعره** **وبشره** حة الاطفار وما يظهر من صماني  
 الاذنين ومن فرج الصبي المراه عند جلوسها لقضاء حاج  
 جتها ومن تحت شعر كثيف وقلفه وموضع شعرة لم يغسلها  
 ثم يقضها ويجب نقض الظفار ان لم يتصل الماء الى باطنها الا  
 بالنقض لا الشعر النابت في العين والانق وكذا باطن عقد  
 ولا يجب مضمضه واستنشاق كالوضوء **واكمله** **ازالة**





**القدر** مكفي وودي على فرجه **في الوضوء** ابتاعا وفي قول **نوبو**  
**غسل قدميه** فان فعله حصلت السنة والاول افضل  
**في طهارة معاطفه** وهو ما فيه انعطاف والتواكف غصون بطن  
 ومعاطف اذن قبل الافاضه بالماء كان يدخل اصابعه العنق  
 في الماثر يدخلها في الشعر ليشرب بها او صوله ليكون ابعد عن  
 الاسراف وتخلل اليه ايضا **ثم على شقه الايمن ثم الايسر**  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيا في طهوره **وبذلك**  
 خروج من خلاف من اوجبه **ويختل** كالوضوء فيفصل  
 راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا كذلك ويدك  
 وتخلل كذلك **وتتبع نحو المحدث** **حيث** اي ونفاس **ثم** اي الدم  
**مسكبان** تجعله على قطنه وتدخل بعد الغسل للمحل الذي يصل  
 الماء له لاصره صلى الله عليه وسلم وحكمته تطيب المحل **والا**  
 بان لم يتيسر المسك **فنجو** من طيب والافطين والاكفي الما  
 عدل عن قول اصلاه ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولويه  
 وتقتصر المحل والمحرمة على قليل قسط واطفار **ولا يسجد**  
 اي الغسل الا ان لا يخجل **خلاف الوضوء** فيحسن تجديدا اذا صلى بالا  
 ولا صلاه ما للترغيب فيه **وسين ان لا ينقص ما الوضوء عن**  
**مد والغسل عن صاع واحد له** فلو نقص واسبغ اجزا والصاء  
 اربعة امداد والمدر طل وثلاث بالبغداد في الركن  
 ومن لم يعتدل حسد يظهر بما نسبته اليه كالماء والصاء  
 بالنسبة الى المعتدل ويكره الاسراف **ومن به نجس يغسله**  
**ثم يغسل ولا يكفي لهما واحد** وكذا في الوضوء قلت  
 غسله

في طهارة معاطفه وهو ما فيه انعطاف والتواكف غصون بطن

في راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا

الا

الاصح بكفيه **والله اعلم** ويرفعها الما ولو في العينية ان زالت  
 بحرية بلى تغير والا فاحذر باقي **ومن اغسل جنبه وجمعه**  
**حصلا** اي غسلهما او لاحد **فحصل فقط** عملا بما نواه  
 فيهما وانما لم يندرج النفل في الفرض لانه مقصود فاشبه  
 سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاة الفرض ذوق  
 التحية حيث يحصل التحية وان لم ينو فبان المقصود  
 ثم اشتغال النفعه بالصلوة وقد حصل وليس المقصد  
 هنا النطافه فقط بل لانه يتم عند عجزه عن الما ولا  
 يصح غسل الجمعه بنية الجنابه ولا عكسه **قلت لو احدث**  
**ثم اجنب او عكس** او وجد امعا كفي **العمل** وان لم ينو مع  
 الوضوء **على المذهب والله اعلم** لا يندرج الوضوء في  
 الغسل **النجاسة** واليتها هي لغة المستند  
 وشرع المستند تمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وبها  
 بعد **كل مسكر مبيع** كحمر وهو ما يتخذ من ما العنب ونبذ  
 وهو ما اتخذ من نحو الزبيب والمابع من زيد احترز به  
 عن بيع او حشيش مذهب مسكر فانه ليس بنجس مع  
 الحرمة ولا يرد خمر انعقدت ولا حشيش مذهب عملا  
 باصلهما **وطيب وخنزير وفروعهما** اي فرع كل مع او  
 غيره من الحيوانات لقوله صلى الله عليه وسلم طهور  
 انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان لا يغسل سبع مرات  
 احدهن بالتراب اي مطهره والخنزير اسوا حالا من الكلب  
 اذ لا يجوز اقتناؤه بحال والحق بهما الفرع تغليا للنجس

ما ذكره في الحاشية من انفا  
 مسكر من الما والماء  
 وانما حرام من حوا الحنفية  
 الثلاثة وامضاء كلام  
 انتهى تحت المحتاج



وميتة **غري** **الادمي** **والشحم** **والجراد** ومعنى ما زالت حياته  
بغير ذكاة شرعية لحمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة  
والدم وميتة الشحم والجراد طاهره لحمتا ولهما وكن  
ميتة الادمي ولو حرميا للتكريم **ودم طاهر** من حرمة ان  
كان مسفوحا يخرج بخوكبه ويعفى عن دم بقي على العظام  
**وقبح** لانه دم مستحيل **وفي** كالحايط وان لم يتغير  
**روث** بالمثلته كالبول ولو راشت بهيئة حيا صحيحا  
صليبا حيث لو زرع لبنت فنتج من طهر بالغسل والافيه  
طاهره من مذكاه لم يطعم غير اللبن **وبول** للامر بصب ما  
عليه فيما من اول الطهارة **ومني** يسكن الذل المعجزة  
للامر بغسل الذكر منه في قضية على كرم الله وجهه وكحل  
عند ثورات الشهوة **ودي** بالذال المهملة كالبول يخرج  
عقبه او عقب حمل ثقيل **وكذا مني غير الادمي في الاصح**  
**قلت الاصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفر**  
**وع احدهما والله اعلم** لانه اصل حيوان طاهر ومعنى  
دمي طاهر ما ذكر ولين عائشه كانت تحل للمني من ثوب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه ومعنى نحو الكلب  
نجس جز ما **ولبن ما لا يוכל لحمه** كالبن اثنان اذ يسجد  
في الباطن كالدم ولبن ما يוכל طاهر قال تعالى لبنا خالصا  
تساقط اللبانيين ولبن الادمي طاهر ولو ذكرا وصغير  
وميتة اذ هذا امتثاله في الجملة فلا تليق به النجاسة  
لكرامته وما زيد على ما ذكر من نحو الحرة ولها المتفظ

هو

هو في معناه مع ان بعضه يعلم من شروط الصلاة **والجراد**  
**المنفصل من الحي الميتة** طهارة ونجاسة في الادمي طاهره  
والبينة الحرة ونجاسة **الاشعر المأكول** **وطاهر** وكذا صوفه  
ووبره وبريقه قال تعالى ومن اصوا فيها واوبارها اثنتان  
ومتاعا الى حين وشعر غير المأكول كالحمار نجس ولو ابيت  
نحو شعر على نحو يد فنجس تابعا لها والمسك طاهر كفارته ان  
انفصل في حيوة الطيبة ودخان النجاسة يعفى عن قليله  
ونجارها كذلك ان عد بواسطة نار والافطاهر **وليت**  
**العلقة** ومعنى دم غليظ **والمصغة** وهي علقه جمدت فصارت  
بقدرها وضع **ومرطوبه الفرج** من الادمي وغيره **نجس**  
**لاصح** اذا اولات اصل حيوان طاهر والثالث كعرقه  
وخالف الاولاني غير الادمي عند الراعي لانها اقرب  
لحيوانيه منه وهو اقرب للدمودية منهما ولا يطهر  
**خبر العين الاخر تحللت** اي صارت خلا بلى طرح شيء  
فيها فطهر وكذا ان نقلت من شمس الى ظل **وعكسه**  
**تطهر في الاصح** لان انتقال القاسي فيها والنقل المذكور جائز  
**ان تحللت بطرح مني** او وقع بنفسه كبصل او وقعت  
فيها عين نجسه وكذا طاهره ان تحللت وهما فيها او بعد  
عها والحال انه يتحلل منها شيء **فلا** تطهر لتنجس المطروح  
بها فينجسها بعد انتقالها خلا والنبيذ كالحم يطهر بالتحلل  
نفسه او بالنقل ولا يضره الما لانه من ضرورة وفي معناه  
تحلل الحمار انقلاب دم الطيبة مسكا **والا جلد نجس بالوث**



يظهر **بدنه طاهر** الذي لا قاه الد باخ **وكن باطنه على**  
**المشهور** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ذبح الاضاح فقد ظهر  
والله الد باخ فصل الباطن بواسطته الماء او طوبه الجلب  
ولو القته الريح في مد بعه فاندبع فكذلك وخرج نجس  
بالموت جلد الكلب ونحوه فلا يظهر الا ند باخ **واليد مع نزع**  
**فصوله بحرق** بكسر الحاء كقرض وعفص وشب **لا تمش و**  
**تراب** فلا يحصل بهما نزع فلاقته اذا لو تقع في الماء لعاد فساد  
وتنته ولا يجب الماء في انشائه اي الدبع في الاصح لانه  
احاله والماء بوجع كتوب نجس ملاقاته للادويه التي تجز  
به قبل طهر عينه فيجب غسله **ومما نجس ملاقاته شي من**  
**كلب غسل سباعا احدا من بتراب** قال صلى الله عليه وسلم اذا  
ولغ الكلب في الاثا فغسلوه سباعا احدا من بالبطا اي التراب  
والاولى اولى وقيس ما ولغ غيره اذ هو اطيب الحيوانات  
ينهك لكث ما يلهث فاذا وجب في فيه مع انه اطيب  
ما فيه غيره اولى فان لم تر لعين هذه النجاسة الاست  
غسلات مثلا حبست واحدة **والاظهر نجس التراب جمعا**  
بين نوعي الطهور **والاظهر ان الخنزير** والمتولد بين نحو  
الكلب وغيره **عكس** فيما ذكر طاهر ولا يكتفى بتراب نجس  
**ولا تراب مزوج بما به كل في الاصح** اذا قصد بالتراب  
التطهير ولا يحصل بما ذكر فلا بد من طهور بقاءه ومن جبه  
بما فلا يصح مستعمل ولا يبرئ من الاغبار فيه ونحوه والواجب من  
التراب ما يكثر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل ولا

يجب

يجب التراب في الارض الترابية اذ لا معنى للترتيب التراب **ونجس**  
**بول صبي لم يطهر** بفتح اوله **غير اللبن** لتغدي **يقع** بان يوش  
عليه ما يطعمه ويغليه بلا سيلان بخلاف الصبي فيولها كغيره  
ويتحقق غسله بالسيلان قال صلى الله عليه وسلم يغسل من يبول  
الجارية ويرش من يبول الغلام والفرق ان الابتلاء بحل الصبي  
الكثر تخفف في بوله ولو تناول الصبي نحو سفوف مما يتناول  
للاصلاح لم يضر واللبن بعد الحوائض بمنزلة الطعام **ومما**  
**نجس بغيره** ما يخرج نحو الكلب وبول الصبي ان لم يكن عين  
فيه من النجس ببول جف فلم يدرى له طهر ولا لون ولا  
ريح **كفي جري الماء عليه** مره وتطهر بلا غسل دون خر تخللت  
**والك كانت عين منها قية** وجب ازالة الطعم ومحاولة غير  
**ولا يضر بقالوت او ريح عيسر** **واله** كلوث دم وريح خر المشقه  
بخلاف ما اذا اسهل فيض **وفي الريح قول** انه يضر **قلت**  
**فان بقيا معا ضل على الصحيح والله اعلم** لقوله دلالتهما  
على بقا العين ولا يجب السعي في ازالة الاثر بغير الماء ولاحت  
ولا قرض الا اذا تعين ذلك للازالة واذا لم تجب ذلك  
نذب **ومما نجس بنحو الكلب** وبول الصبي السابق يجب في العين  
منه ازالة صفاته الأعسر من لون او ريح **ويشترط** **ورود الماء**  
القليل على المحل اذ لو اورد قوة **لا العصب له في الاصح** فيها اذ  
الغسل طاهر بشرطها الا في **والاظهر طهارة غساله** تنفصل به تغيير  
**وقد ظهر المحل** اذ المنفصل بعض ما كان على المحل وقد فرض طهره بشرط  
ان يزيد ويرى بعد اعتبار القدر الذي اخذ من المحل من الماء وعطاوه



من الوسخ فان كانت قلتيين اشترط عدم التغير فقط فان  
افصلت متغيرا وزايدا الوزن بالاعتبار السابق او المحل على حاله  
فنجسه كالمحل والمستعمل في ثقل طهارة النجس وهو الغسله الثاني  
فيه والثالثه بعد الطهر ظهور **ولو نجس ما به خل ودهن ورك**  
**تعد بالمعجمه تطهيره** لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الغار  
عوث في السمن فقال ان كان جامدا القوها وما حولها وان كان  
مايعا فلا تقر به وفي روايه فلو امكن طهره شرعا لم يقل فيه  
ذلك والجامد هو الذي اذا اخذ منه قطعه لا يترجع من البية  
ما يملأ محلها على قعرها ما به بخلافه **وقيل بظهر الدعي كالزيت**  
**بغسله** وكيفية في الاصل **باب التيمم** هو لغة القصد  
وشرعا ايصال التراب للوجه واليدين بشرط طاق والاعمال  
صل فيه قبل الاجماع اية وان كتتم مرض او على سفر وقوله  
صلى الله عليه وسلم **كلم جعلت لنا الارض مسجدا وظهور** **يتم**  
**المحرم والجنب** والمأمور بطهر ولو مسوخا **الاسباب احدها**  
**فقد الما قال تعالى** وان كتتم جنبا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا  
**فان يتيقن المسافر وغيره فقد يتيتم بلى طلبه** اذ طلبه  
**عبث وان توطئه** بان حور في ذهنه وجوده **طلبه**  
بعد دخول وقت الصلوة وجوبا مما تواتره فيه **مرحله**  
فيفتشه **ورفقته** بضم رايه وكثرها مستوعبا كانت ينادي  
من معه ما يجوده به ويكني ما ذوت على جمع ويكون تقديم الا  
ذات لا الطلب على الوقت ولو طلب شيئا فيه لم يصح ما لم  
يتيقن ان لا ما ولا يجب استيعاب الرفقة ان لم اقل الوقت عن

تلك

قرب

تلك الصلوة ان لم تجد فيما ذكر **نظر** **ان كان محسوسا من الارض**  
اي يمين او شمالا وخلفا او اماما **فما احتاج الى تردد** بان كان هنا وحدة  
او جل **تردد قدر نظره** في المستوي فيتردد الى محل يلحقه فيه  
عوث الرفقة مع ما علم عليه من شغل وتفاوت في قول ان امن  
مع ما ياتي اختصاصا وما لا يجب بذله لما طهره **فان لم يجد**  
**لظن فقد فلو مكث معه** **والاصح وجوب الطلب لما يطرأ**  
كان دخل وقت الصلاة اخرى اذ قد يطالع على ما لو يتحقق بالطلب  
الاول ان لا ما لم يجب جز ما او حد شيئا يحتمل معه وجود الما كركب  
وجب تحديد جز ما ولو انتقل لمكان اخر فكذلك **فلو علم ما**  
**محصله المسافر حاجته** كاحتطاب واحتشاء وهو فوق حد  
العوث السابق **وجب قصد ان يخوف ضرر نفس او مال**  
او انقطاع عام من رفقة وان لم يتصر به بخلاف ما اذا خاف ذلك  
الا ان يكون ما خاف عليه اختصاصا او ما لا يجب بذله في تحصيل  
الما ثمنا او اجره فيجب القصد بخلاف ما لو توطئه فانه ان خاف  
على ذلك لم يجب اذ لا شي يحتمل لاجل الخوف على المال فان كان  
**فوق ذلك** او في حد القرب ولكن خاف من قصد خروج الوقف  
**يتم ولا يحرك قصد الما ولو كان معه ولو توطئه خرج الوقت**  
لم يتم لانه واجب للما ولو يتيقنه اخر الوقت ولو في منزله  
**تنظار افضل** من تعجيل التيمم لياي بالصلاة بالوضوء الفاضل  
على الصلاه بغيره **اوله او طئه** اخر الوقت او تساوا الاحتمال ان  
تعجيل التيمم افضل من انتظاره **في الاطرار** لياي بالصلاة في اول الوقت  
الحقق فضلها هذا ان اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالتيمم



اوله وبالأوضو آخره فهو النهاية في احتراز الفضيلة وقولهم الصلاة  
 بالتيهم لا تعاد انما هو في حق من لا يرجوا ما بعد ذلك ولو من عدم  
 الما آخر الوقت فتجمل بالتيهم اولى جز ما **ولو وجد ما لا يكفي**  
**فلا اظهر وجوب استعماله** في بعض اعصابه محدثا كان او جنبا  
 ونحوه **ويكون قبل التيمم** على الثاني ليلالتيمم ومعه ما اولوله  
 يجد ترايا وجب استعماله ولا يجب مسح الرأس ببلل او بر دلايدو  
 بان **ويجوز** اي الما للظهور في الوقت **بمن مثله** في ذلك المحل  
 في تلك الحاجة لان ياده عليه وان قلت نعم ان يبيع منه باجل  
 بزياده لا يقيه بذلك الاجل وكان ممتد الى وصوله محلا يكون  
 فيه غنا وجب الشرا **الا ان يحتاج اليه** الثمن **لدى** وقوله **مستغنى**  
 عنه غنا ومونه **سفر** ونفقة **معنى** مونا **حيوان** محترم من  
 نفسه او غير كزوجه ومملوكه ورقيقه حضرا وسفرا ولو  
 اياها فيصرف الثمن لما ذكر ويقيم ومن غير المحترم المرتد والخنزير  
 والكلب الذي لا يقع فيه ولو احتاج واحد منه الى شرائته  
 للمصلحة قد معها **ولو وهب له ماء** او اقرضه في الوقت **او اعير**  
 او رشا فيه **وجب القبول في الاصح** لحفة المنة بل يجب سوال  
 ذلك **ولو وهب المنة** اي وهب الله الاستقفا **فلا** يجب القبول  
 لعظم المنة واذا وجب القبول فلم يفعل وصلى بالتيهم انهم و  
 اعاد ولا يجب على مالكة الما الذي يحتاجه خو يبيعه لغيره  
 ولو احتاج لغير دين فله التيمم **ولو نسيه** اي الما او مثله او  
 الله في رحله او اضله فيه **فلا يصح** بعد الطلب وهذا  
 معنى الاضلال **فليتيمم** فيها او صلته تذكر ووجد **قضى** الصلوة

الصلاة

او ثانيا لا يكفي

من ما قد

اي

اي اعادها في الاظهر **فليتقصير** ولو لم يمعن في الطلب **اعاد**  
 معه اعاد جز ما **ولو اضل رحله في رحله** فليتيمم وصلى ثم  
 جده وفيه ما ذكر **فلا** يعيد ان امعن في الطلب اذ لا ما معه حال  
 التيمم وفارق اضلاله في رحله بان تيمم الرفقة وسع في حقه  
 الثاني من الاسباب ان **يحتاج اليه** اي الما **للعطش** **حيوان**  
**محترم** من نفسه او غيره بحيث يحشى محذورا مما ياتي ولو كان  
 الاحتياج لما ذكر **الا** اي الما اي المستقبل فيجوز التيمم مع  
 وجوده دفعا للمحذور ولا يطق الطهيرة ثم جمعه و  
 شربه لغیر دابة لانه مستقدر عاده وللعطشان اخذ الما  
 من ماله قهرا ان لم يجد لله وخرج بالمحترم غير مما مر  
**الثالث** من الاسباب **مرض يخاف معه** من استعماله  
 اي الما على منفعة **عضو** ان يذهب كعمى او خرس ونحوه  
 فهم الروح والعضو باولى **وكن بطوالبر** اي طول مدة  
**او الشين الفاحش** من ثغرة تبقى او لحة تزيد او تحول او  
 استحشاف واصله الاثر المنكر في **عضو طاهر** وهو ما يبدو  
 في المهنة غالبا وما لا يعد كشفه بفتك الهره ويمكن رده  
**لا اول** في الاظهر لقوله تعالى وان كنتم مرضى الاية اي من  
 خفتكم من استعمال الما ما ذكر والحق بالمرض ما ذكره المصنف وكذا  
 خوف حدوث المرض او زيادة الاله او اشدة الضنا وخرج  
 بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر الباطن واستشكل  
 ويعتمد في خوف ما ذكر قول طيب عدل روايه او نفسه  
 ان عرف فان فقد ذلك ولم يعرف جاز التيمم كما مضى اذا



حضره طعام خاف التلأف منه يجوز له اكل الميتة لكن يعيد اذا  
وجد الطبيب او عرف **وشد البرد** فيجوز التيمم ان خاف  
من استعمال الماء يجوز عن شربه بما يتسحق مثله ما ذكر ولا  
**امتنع استعماله** اي الماء في غصبه لعله ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم  
وكذا غسل الصبي على طهارة محافطة على الطهر غير الا  
مكان وتيلطف في غسل الصبي المحاور للعليل بوضع خرقة  
مبلولة بقرية ويتجامل عليها ليغسل بالمقطر منها ما حواله  
من غير سيلان اليه **ولا ترتب** من التيمم والغسل للجنب  
وجوبا ولا ترتب من التيمم ليزيل المائثر التراب فان كان من  
به العلة **معدنا فلا يصح** اشراط التيمم وقت غسل العليل  
رعاية لترتيب الوضوء فان جرح **عضو** اي المحدث فيهما  
وكل من اليدين والرجلين كعضو ونذب ان يجعل كل واحد  
كعضو او في ثلاثة اعضاء قللت يهتات او اربعة فاربعة ان  
عمت العلة وان عمت الاعضاء كلها فتيمة واحدة وان كان  
بالعضو سائر **كجيرة** وهي الواح تهيا للكسر والاخلع يجعل  
على محله او لصوق وهو يفتح اللام ما تحتاجه الجراحة ولا يمكن  
**ترعها** او ترعه بان خاف منه عذورا مما مر غسل الصبي  
**وتيمم** وقت غسل العليل **كاسبق** **وحجب** مع ذلك مسح كل  
**جيرة** او لصوقه وقت غسله مما استعمله ما امكن وانما  
وجب مسح الكل لانه مسح ابيح للضرورة ولا يجب مسح  
محال العليل بالمال **وقيل بعضها** ولا تباقت مسكها ولا يجب  
مسكها بالتراب ويشترط للاكتفائها ان لا يتأخذ من الصبي

الاما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله بلطفي كحاشي  
وجب وسياتي بيان القضا **اذ التيمم** **لفرض** ثبات اذا  
تطهارة فرضا **ولم يحدث له بعد** **الجنب** غسله ما غسله  
لنقاطه اذ يتقل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن اذا  
الفرض **ويعيد المحدث** غسل ما بعد عليله **وقيل يستأ**  
**نقوان** الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله و  
**قيل المحدث كجنب** قلت هذا الثالث **اصح** لما مر **والله**  
**اعلم** ولو احدث غسل الصبي وتيمم عن العليل وقت غسله  
ومسح الجيرة بالمال ان كانت العلة بغير اعضاء الوضوء تيمم  
الجنب مع الوضوء للجنب **فصل** **يتيمم** **كل** **تراب**  
**طاهر** اي طهور قال تعالى فتيمة واصعيد اي تراها طيبا اي  
طهور حتى ما يدوا به كطين ارمي بكسر التهمزة وفتح الميم  
ومن شأن التراب الغبار **ومرمل** يلصق بالعضو **فيه غبار**  
لانه طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا يلصق  
بالعضو وما لا غبار فيه **لا معدن** كنيرو وزر يفتح بكسر الزاي  
**وقيل ان قل الخليل جاز** **ولا يستعمل على الصبي** كما لا لا يتقل  
اليه المنع وهو اي المستعمل ما بقي **عضوه** حال التيمم **وكذا انما**  
**بالمثل** التيمم من عضوه وان لم يعرف من عنه ان مس الوضوء  
**فالاصح** كالمقطر من الماء ويجوز تيمم الواحد والجمع من التراب  
اليسير مرات ولورفع يده في انشاء المسح ثم ردها ليدبر ولا يجوز  
بتراب خشن وهو ما اصابه ما يع خشن جف **ويشترط قصد** اي التراب  
اذ يتيمموا في الاية معنى اقصد واجل انقل **قلو** **سفته** **مريخ**

الاما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله بلطفي كحاشي  
وجب وسياتي بيان القضا اذ التيمم لفرض ثبات اذا  
تطهارة فرضا ولم يحدث له بعد الجنب غسله ما غسله  
لنقاطه اذ يتقل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن اذا  
الفرض ويعيد المحدث غسل ما بعد عليله وقيل يستأ  
نقوان الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله و  
قيل المحدث كجنب قلت هذا الثالث اصح لما مر والله  
اعلم ولو احدث غسل الصبي وتيمم عن العليل وقت غسله  
ومسح الجيرة بالمال ان كانت العلة بغير اعضاء الوضوء تيمم  
الجنب مع الوضوء للجنب فصل يتيمم كل تراب طاهر  
اي طهور قال تعالى فتيمة واصعيد اي تراها طيبا اي  
طهور حتى ما يدوا به كطين ارمي بكسر التهمزة وفتح الميم  
ومن شأن التراب الغبار ومرمل يلصق بالعضو فيه غبار  
لانه طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا يلصق  
بالعضو وما لا غبار فيه لا معدن كنيرو وزر يفتح بكسر الزاي  
وقيل ان قل الخليل جاز ولا يستعمل على الصبي كما لا لا يتقل  
اليه المنع وهو اي المستعمل ما بقي عضوه حال التيمم وكذا انما  
بالمثل التيمم من عضوه وان لم يعرف من عنه ان مس الوضوء  
فالاصح كالمقطر من الماء ويجوز تيمم الواحد والجمع من التراب  
اليسير مرات ولورفع يده في انشاء المسح ثم ردها ليدبر ولا يجوز  
بتراب خشن وهو ما اصابه ما يع خشن جف ويشترط قصد اي التراب  
اذ يتيمموا في الاية معنى اقصد واجل انقل قلو سفته مريخ



**فردده ونوى لتجزه** بضم اوله لا تتفا القصد بالتفا النقل المحقق  
ليه وان قصد بوقوه مذهب الريح ماذكر **ولو هم باذنه** بان  
نقل الماذون التراب للعضو وردده عليه ونوى الاذن عند الكف  
**جان** وان لم يكن عذرا اقامه لفعله ماذونه مقام فعله  
**وقيل بشرط عذر** ولو يسم بلا اذن لتجزها لو سفته ربح **وار**  
**كانه** اي التيمم **نقل التراب** الى العضو طاهر مفرق بالنيه كما ياتي  
وفي ضمنه القصد وانما صحوابه او لا رعاية للمفظة الاية **قلو**  
**نقل التراب من وجهه الى يدك** بان حدث عليه بعد مسكه **او على**  
اي النقل من يد الى وجهه **كفي** وكذا لو اخذه من العضو وردده  
اليه لو من احدى اليدين الى الاخرى بخرقه لوجود ما صدق النقل  
كما لو تمعك في التراب لانه نقل بالعضو المسوح اليه **ونبيه**  
**استباحه الصلاة** او نحوها كطواف او مس مسح وتمكن زواج  
في حق حايض لا رفع الحدث اذا التيمم لا يرفعها **ولو نوى فرض**  
**التيمم لم يكن في الاصح** اذا التيمم طهارة ضرورية لا يصلح الا ان  
يكون مقصود الذاته ومن ثم لا يستحب تحديده بخلاف الوضع  
ولو نوى التيمم لم يكن جز ما والكلام يعني في النية الصريحة للتيمم  
اجمالا وسعيا ما يستباح بها **ويجب قرنها بالنقل** اي تأوله  
الحاصل بالضرب **وكذا استدانتها الى مسح شي من الوجه**  
**على الصحيح** اذا النقل مقصود لغيره ولو اقترنت بالنقل والمسح  
كفت وان عزيت بينهما ولو احدث بعد النقل اعتبر تحديده  
قبل مسحه الوجه **فان نوى بالتيمم فرضا ونفلا** اي استباحته  
**ايحاله** عملا بما نواه فله فعل اي فرض شاء وان عين غيره او

نوى

نوى فرضا فله النقل **مسحه على المذهب** تبعاله **او نوى نفلا او**  
**الصلاة نفلا** اي فعل النقل لا الفرض **على المذهب** اذا الفرض اصل فلا  
يتبع غيره واخذ بالاحوط في الثانية ولو نوى نافله فعينه  
او صلاة جنازه فكالمفعل وله فعل غير ما نواه فيهما ويستتبع  
نية الصلاة ماذونها ونية ماذونها نظرا كما يحض نوت مس  
مصحف فتمكن نحو الزوج وعكسه ولا تستباح النقل ومثل الصلاة  
نية فرض الكفاية فان نوى بالتيمم استباحه خطبه جهنم  
فيتمتع الجمع بينهما وبين صلاة الجمعة ولو نوى بالتيمم فرضين  
استباح احدهما **ومسح جميع وجهه** حتى طاهر لحيته المشر  
سل والمقبل من ابفه على شفتيه **تريديه** ولو تيمم حدث  
الكبر ونحوه **مع مرقبيه** مستوعبا ووجب الترتيب كالوضوء  
**ولا يجب اتصاله** اي التراب مخبت الشعر الخفيف لعسره **ولا**  
**ترتيب في نقله في الاصح** فلو ضرب بجديده دفعه **ومسح**  
**بيمينه وجهه وبيساره يمينه** او مسح وجهه ببعضه  
وبعضها مسح احدى اليدين **جان** كصور المقصود وفارق  
المسح لانه مقصود وطهارة او مسحله **ويجوز التسمية**  
**ولو جنب ونحوه** او لمه وتوجه للقبلة وسواك وعدم تكرار  
مسح وايتان بالشهادتين بعد الوضوء **ومسح وجهه**  
**ويديه بضم يتي قلبت الاصح المنصوص وجوب ضربتين**  
**وان امكن بضم يه بخرقه ونحوها والله اعلم** قالوا لانه  
الوارد ولو كان التراب فاقما كفي وضع اليد عليه بالي ضرب كما  
لمعك **ويقدم يمينه على يساره واعلى وجهه** على سفله كالوضوء



**ويجفف الغبار** من كفيه ان كثر ينفضهما اي ينفخه فيهما ليلا  
يتشوه خلقه **وموا الالة التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل**  
فيندب موا لايتها **ويجذب** بفرق اصابعه **اولا** اي في اول كل  
ضربة لانه ابلغ في اثاره التراب فلا يحتاج لزياده على تحتين  
**ويجبر نزع خاتمه في الثانية والله اعلم** ليصل التراب الى  
محلّه ويندب في الاولى لمسه كل الوجه باليد ولا يكفي تحريكه  
بخلافه في الطهارة بالمالا التراب لا يدخل تحتها بخلاف الماوا  
يجاب نزعها انما هو عند المسح لا عند النقل **ومن تيمم لفقد**  
**ما فوجده** او توهمه ولو بقول شخص عندي او دعيه فلان  
لا او دعي فلان ما هو يعلم غيبته **ان يكن في صلوه** ولو في  
حرمة **بطل** تيممه اجماعا **ان لم يقرب ذلك** **بما** كعطش كان اقرب  
به **لا يبطل** او وجده **في صلاة لا تسقط به** لانها محل يغلب فيه  
وجود الما كصلاه المقيم **بطلت على المشهور** صوابه لانها من  
الاصح اذ لا بد من اعادةها فلا وجه للبقاء عليها **وان اسقطها**  
**في محل يغلب فيه** فقد الما **فلا تبطل** ولو غلّا لتلبسه بالمقصود  
ولا مانع من اتمامه كوجود المكفر الرقبه في الصوم **وقيل يبطل**  
**النقل والاصح ان قطرها** اي الفرضيه ان لم يضيق الوقت  
**ليتوضى** ويصلي بدلها **افضل** من اتمامها لينال فضل الوضوء  
فان ضاق الوقت حرم ولو وجده في صلاة تسقط به وهو مسافر  
فرئت الاقامه او كانت مقصوده فتوى اتمامها بطلت ولو تيمم  
الميت احد وجد الماء قبل دفته وجب الغسل واعادة الصلاة  
**والاصح ان المنتفل لا يجوز ركعتين** في النقل المطلق ان وجد

اي لا يسقط فضاهما ولا يفسد

اما قبل تمامها لانه الاحب المعروف في النقل فسلم عنهما ويتوضى  
يصلي ما شا **الامن نوى عند اتيتمه** وان زاد على ركعتين لان اعتقاد  
نيتها عليه ولو قام لثانية اتمها ولو نوى ركعة لم يزد عليها  
**ولا يصلي بتيمم غير فرض** ولو تيمم صبي لانه طهارة ضرورية ولا  
يجمع به بين فرضين كصلاة فرض وطواف وجمعه وخطبه ان  
تيمم للخطبة فقط واستثنى تلمين الحليل فلها تمكنه من الوطئ  
مرارا وان تجمع بينه وبين فرض آخر **ويقتل ما شا** اذا النقل  
لا يخصر فحفظ فيه **والنذر بالعمى كفرض في الاظهر** اذ سلك بها  
مسلك واجب الشرع **والاصح جنايز** فاولى الواحد وان تغت  
مع فرض لشبهها بالنقل في جوار الترك ولهذه الجوارز نية و  
تعيها عند انفرد المكلف عارض **والاصح ان من نسي احدي**  
**الجنس** ولا يعلم عينها **كناه تيمم** **لهم** والجار متعلق بكفاه اذا  
الفرض واحد وما عداه وسجله له ولو نذر المشيه بعد له  
يجب اعادةها **تختلفين** لا يعلم عينها **صلى كل صلاة من الجنس**  
**بتيمم وان شا** وهو الاحسن **بتيمم مرتين** **وصلى بالاول** **والاصح**  
**ولا** او غير ولا والاول اولى اي الصبح والظهر والعصر  
مثلا **وبالثاني اربع** **ليس منها التي بدله** اي الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء فمير ان كان المستسكات الصبح والعشاء و  
احدهما مع احد الى ثلاث او كانتا من الثلاث اذا صلى **بتيمم او**  
**نسي متفحطين** لا يعلم عينها من صلوات يومين او شك في ايقا  
قهما **صلى الخمس مرتين** **بتيمم** **لما من** **ولا يتيهم لفرض قبل** **وتر**  
**فعله** يقينا اذا التيمم طهارة ضرورية قبل الوقت ويدخل في



وقت الفعل ما تجتمع فيه الثانية في وقت الاولى **كذا** **والنفل الموقت**  
 كرتبه وعيد لا يتيم له قبل وقت فعله **في الاصح** لما مر والجواز  
 كنفل ووقتها يدخل بانقضاء غسل الميت ويكره قبل التكوين وكذا  
 التيمم والمند وقرع بوقت معين كقرع صلى والنفل المطلق يتيم  
 له كل وقت وكل وقت ارادة الا وقت كراعه ويجوز التيمم للموت  
 بعد دخول وقته ولو قبل الايتان بشرطه كسنة وخطبة فهو  
 الاخوان لالة الجتمع عن البدن **ومن لم يجد ماء ولا ترابا لمسح**  
 بماء ليس فيه واحد منهما **الزمن في الجديد ان يصلي الفرض**  
**الوقت ويعيد** اذا وجد الماء والتراب محل يسقط الفرض وليس له  
 فعل النفل **ويقضي المقيم المقيم لفقد الماء** لندور فقد في الا  
 قامه **لا المسافر** المقيم لعموم فقد في السفر فان غلب الوجود  
 في السفر والعكس في الحظر انعكس الحكم **لا العاصي** سفره كابق  
 فيقضي **في الاصح** اذ عدم القضا رخصه لا تناط بالمعاصي **من**  
**يتيمم لبرد** قضى في الاظهر لندور فقد ما يستحي به الماء او  
 مرض يمنع الماء مطلقا اي في كل اعضا الطهارة او في عضو ولاسا  
 بذلك من نحو جباره **فلا يقضي لعموم المرض الا ان يكون خرج**  
**دم كثير** حصل بفعله او جاوز محله فيقضي لعدم العفو عن ذلك  
 فان التقي شي مما ذكر فلا قضى **فان كان الاعضاء** او في بعضها  
 سائر لم يقضي في الاظهر ان وضع الساتر على ظهر لشبهه با  
 لحق **فان وضع الساتر على حدث وجب ترعه** ان امكن بلي ضرر  
 مما مر **قضى** مع مسحه بالماء على المشهور لا تنقض شبهه حينئذ  
 بالحق ولو كان الساتر باعضاء التيمم قضى سواء وضع على ظهر أم لا

وإذا كان في وقت  
 الطهارة فلا  
 يكره

لنقصان

لنقصان البدل والمبدل **الحيض** وما يذ كرمعه من الا  
 استحاضه والنفاس والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي  
 اذا سال وشرع ادم جولة يخرج من اقصى الرحم في اوقات  
 مخصوصه والاستحاضه دم عليه يخرج من عرق فمه من ادنى  
 الرحم يسمى العاذل بالحيض في الاشهر سواء اخرج اثر حيض أم  
 لا والنفاس الدم الخارج بعد قراغ الرحم من الحمل والاصل في  
 الباب وبينك عن الحيض وقوله صلى الله عليه وسلم هذا  
 شي كتبه الله على بنات ادم **اقل سنه تسع سنين** قمرية تقريبا  
 فان رات الدم قبلها مما لا يسع حيضا وطهر في حيض او بما يسعها  
 فاستحاضه ويقال لادم فساد والتسع خبر لا طرفا **واقله**  
**ثمان يوم وليلة** اي قدر ذلك متصلا **واكثره خمسة عشر**  
**يوما بلياليها وان تفصل** وغالبه ست او سبع كل ذلك با  
 استقرار الشافعي رضي الله عنه **واقل طهر فاصل بين الحيضين**  
**ثمان خمس** عشر يوما اذا الشهر لا يخلو عن حيض وطهر  
 فاذا كان اكثر الحيض مامر كان اقل الطهر ماذكر ويجوز  
 ان يكون بين الحيض والنفاس اقل من ذلك بان انقطع حيضها  
 فولدت عقبه او رات النفاس اكثر وانقطع شرعا قبل خمسة  
 عشر يوما **ولا حد لاكثر** اي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد  
 غالب الحيض **وتحرم به** اي بالحيض ما يحرم بالجنازة من  
 الصلاة وغيرها والطهارة بخية التعبد الا لما لا يحتاج لها  
 كاحرام ووقوف فيندب **وعبور المسجد ان خاف تلوثه**  
 بالمثلثة لغلبة دم او عدم احكام شية فان امنته جاز العبور



لما جنب وغيره مما من به نجاسة مثلها والصوم واجب قضاؤه  
خلاف الصلاة فلا يجب قضاؤها للمشقة بكثرتها ومما بين سرتها  
وركبتها أي مباشرة ولو بغير وطئ وقيل لا يحرم تغيير الوطئ  
ومحرم الطلاق في حيض ميسوسة ليست بحامل كما يأتي فإذا  
نقطع أي الحيض لم يعمل قبله **فصل في الغسل مما حرم غير الصوم**  
**والطلاق** فيحلان لا تتفانعه الأول والمعنى الذي حرمه لاه  
الثاني وكن الطهارة السابقة والاستحاضة كان يجاوز الدم  
أكثر الحيض ويستمر حدث دايم كسلس بفتح اللام أي سلس بول  
وهو أن لا ينقطع فلا يمنع الصوم والصلاة ونحوها للضيق  
فتغتسل المستحاضة فرجها ثم تحشوه وتغصبه بعد ذلك  
وجوب بيان شد بعد حشوه بقطنة مثلا بخرقه مشقوقة  
الطرفين يخرج واحد يبطنها والآخر يظفرها وتربطها  
بخرقه وتشد على وسطها كالنكاح فإذا تاذت بالشد تركته  
وكن العصابة وإن قل الدم بحيث يندفع بالحنو لم يخرج لشد  
وإن صامت تركته نهرا واقتصرت على الشد فيه ولو خرج  
الدم بعد العصب لكثرة لم يضرا وتقصيرها فيه ضرر وتو  
ضي وتظهر وقت الصلاة بعد فعل ما من كالتيمم وتبنا  
دربها قليلا للحدث فلو أخرجت لمصلحة الصلاة كستر  
والتنصير جماعة واجابة مؤذن واجتهاد في القبلة لم  
يضر العذر والافضض على المصباح وبحب الوضوء  
لكل فرض كالتميم لتقا الحدث وكذا تجديد العصابة وما  
يتعلق بها من أبدال القطنة بفمه وغسل الفرج في الأصح وإن

لم تنزل عن محلها ولا ظهر دم يجاوزها قياسا على تجديد الوضوء  
ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه و  
عوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب ما  
دتها وضوء الصلاة باقله يمكن وجب الوضوء لاحتمال الشفا  
في الأول والأصل أن لا يعود وإن كان إذا العباد به بلا مقارنته  
حدث في الثانية فلو عاد الدم فرها قبل ما ذكر صلاة بوجوب  
ضوءها بان بطلان وضوءها بحاله لكن تعيد ما صلاته ولو لم  
ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة ما ذكر صلت بوضوءها فإن  
امتد الزمن بحيث يتسع ما ذكر وقد صلت بوضوءها بان  
بطلان طهرها وصلاتها ولو أخيرها عارفا بعوده قريبا  
أو بخلافه فكاعتباده **فصل في أزارات دم السنين**  
**الحيض أقله** فأكثره ولو يعبر أكثره أي ولم يجاوزه **فصل**  
**حيض** أي لون كان مبتداه كانت أو غيرها إذا كان عليها  
بقية طهر كان رات ثلاثه دما ثم اثنا عشر نقاشا ثلاثه  
دما ثم انقطع فالثلاثه الأخير دم فساد ويقال له استحا  
صنه أيضا والصفه والكثرة **حيض** أي كل منهما حيض ملوثا  
وغیره في الأصح مطلقا لأنه الأصل فيما تراه المره في زمن  
الامكان فان عبره أي جاوزه الدم أكثر الحيض فإن كانت  
من غير دمها أكثره وهي المستحاضة مبتداه أي أول ما ابتدأها  
الدم مميزه كان ترا قويا وضعيفا بالشروط التي هي كالسود  
والاحمر والاشقر فالأصفر فالأخضر وماله رايحه كريهه  
أقوى مما لا رايحه له والخين أقوى من الرقيق فالمثمن



اوالتخين من نحو اسودين اقواها والمنين التخين منهما  
 اقوى من منين او تخين فالاقوى ما صفاته من تخين وثني  
 وقوله لوت اكثر فيرجح احد الدمين بما زاد منهما فان استويا  
 في السابق فالضعيف **استحاضه والقوي حيض فان لو**  
**ينقص عن اقله ولا غير اكثره ولا ينقص الضعيف عن**  
**اقل الطهر** بان تكون خمسة عشر يوما متصلة فالكثير تقويم  
 القوي عليه او لا كان رات خمس عشرة اسود اطبق الاحمر لاني  
 الشهر وخمسة عشر احر فمثلها اسود او خمسة احر فمثلها  
 اسود ثم باقي الشهر احر فمثلها اسود لا اذ رات يوما اسود  
 ويومين احر وهكذا الاخرى لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف  
 فانتقاس شرط تمييز وياتي حكمه **او مبتداه لا مهيرون بان**  
**رأته بطريقين مثلا لكن او فقدت شرط تمييز مما رجا**  
 وعرفت وقت ابتداء الدم **فالاطهر ان حيضها يوما وليلة**  
**لانها لم يتيقن وطهرها سبع وعشرون** بقية الشهر وتسمي  
 مهيرون ايضا وان يكن التمييز المطلق فان لم تعرف وقت ابتداء  
 فكم تحيره **او معتاده باسابق لها حيض وطهر** وهي غير  
 مهيرون وذكره لها وغير مهيرون **فقد ردت اليها قدرا ووقتا**  
 باحفظت ذلك **وتثبت العادة** المرتب عليها ما ذكره مرة  
**في الاصح** لانها في مقابلة الابتداء من حاضته في شهر خمسة  
 عشرت في اخر واستحيضت زدة للسته ومن حاضت مهيرون  
 ثم استحيضت ردت لها وانما ثبت العادة المختلفة مهيرون  
 ثم ان انتسقت وعلمت انشأ فها عملت به والا اغتسلت اخر

طهرون

كل نوبة واحتاطة الى اكثر النوب **ويحكم المعتاده المهيرون**  
**لتبين العادة المخالفة له في الاصح** لانه اقوى منها بطهره  
 فلو كانت عادتها خمسة من اول الشهر وبقية طهر فرات عشر  
 اسود من اوله وبقية احر حكم بان حيضها العشرة ولو خا  
 لف التمييز العادة وبيتهما اقل طهر عمل كما لمعتاده خمسة اول  
 الشهر رات عشرين فالكثير ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا **او**  
**كانت متحيرة بان نسبت عادتها قدرا ووقتا ولا تمييز في**  
**قول مبتداه** ومركبها والمشهور وجوب الاحتياط لا  
 حتم الكل من ترك عليها الطهر والحيض فيحرم الوطى والاستمتاع  
 ودخول المسجد **ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة** كما  
 لحايض لاحتمال الحيض وتطلي الغرايض وجوبا ابتداء الاحتمال  
 الطهر **وكذا النفل الموقت** وكل عبادته يقتصر الى النية في الاصح  
 ولها نقل الصوم والطواف ايضا اهتماما بالنفل **وتغتسل لكل**  
**فرض في الوقت** لاحتمال انقطاعه عند الغروب فان علمت  
 انقطاعه وقتا بعد الغروب وتضمن لباق الصلوات لاحتمال  
 الانقطاع عند الغروب فقط وذات التقطع لا غسل عليها في  
 النقا ان اغتسلت فيه واذا اغتسلت لا يلزمها المبادر للصلاة  
 لكن لو اخرت لزمها الوضوء حيث يلزم المستحاضة الوضوء ويجب على  
 المتحيرة قضا الصلاة وبسطه في الاصل **وتصوم رمضان لا**  
 حتم الطهر في كله **ثلاثة اشهر كاملين** بان تتم رمضان ثلاثين  
 وتاتي بعد ثلاثين متواليه **فحصل لها من كل من اربعة**  
**عشر يوما لاحتمال ان تحيض فيهما اكثره** ويطري الدم يوم

ولا يصح فيها شيء من الصلاة  
 زيادة على الفاضل من



ينقطع باخر فيفسد ستة عشر فان نقصا حصل من كل ثلاثة  
 عشر واحدا بابقى عليه باثلاثة وان اعتادة الانقطاع ليلا  
 يحصل لها من كل من الكاملين خمسة عشر ومن كل من الناقصين  
 اربعة عشر فان نقص واحد فقط ببقى عليها يوم فقط **ثم**  
**تصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوما ثلاثة اولها وثلاثة**  
**اخرها فيحصل اليومان الباقيان** اذا الحيضان طرا  
 بالاول فالغايه ان ينقطع في السادس عشر فيحصل الاخيران  
 او الثاني صح الاول والاخير او بالسادس عشر صح الثاني والثا  
 لث وبالسابع عشر صح السادس عشر والثالث او بالثامن عشر  
 صح السادس عشر والسابع عشر فيحصل اليومان ايضا بان تصوم  
 لهما خمسة اربعة او الثمانية عشر واثنين اخرها او بالواحد  
 او اثنين اولها واثنين اخرها واثنين وسطها وبان تصوم  
 لها خمسة الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع  
 عشر **ويمكن قضا يوم** من الايام الثلاثة في الطهر على كل تقدير  
**بصوم يوم ثمة الثالث والسابع عشر** من الاول وان كان اخره  
 الاول سلم الثالث او الثالث سلم الاخير ولا يتعين الثالث <sup>والسابع</sup>  
 عشر بل الشرطان تترك اياما بين الخامس عشر وبين صوم الثا  
 بقدر الامام التي بين الصوم الاول والثاني واقل منها **وان**  
**حفظت سنة** من عاداتها دون شي كان حفظت الوقت فقط  
 او القدر فقط **فلا يقيين** من حيض وظهر **حكمه** عملا باليقين  
**وهي في المحتمل** لهما **الحايض في الوطي وطاهر في العبادة** ولو  
 قال كفاية لهما لشملا من ومنه الفتل لكل فرض وكان اخص

وان احتمل انقطاعه وجب الفصل لكل فرض احتياطاً ومحتملاً  
نقطاع طهر مشكوك فيه وما لا يحتمله حيض مشكوك فيه والى افطه  
للوكت كان تقول حيضي بينتني اول الشهر فيوم وليله من اوله  
حيض يقينا ونصفه الثاني طهر يقينا وما بين ذلك يحتمل الحيض  
والطهر والانتقطاع وحافطه القدر كان تقول حيضي خمسة ايام  
في العشر الاول من الشهر ولا علم ابتداء او نفا او علم اني في اليوم الا  
ول طاهر فالسادس حيض بينتني والاول طهر كذا لك كالعشرين  
الاخيره والثاني الاخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع  
الاخر العاشر محتمل الانتقطاع معها **والاظهر ان دم الحامل والنقا**  
**بين الدم وبين الحيض** ان احتوش بدمين في الخمسة عشر  
لانه بصفة دم الحيض في الاول واليوم الخارج مع الولد او عند  
الطلق ليس بحيض ولا نفاس واما الثانيه وهي التي ترى وقتا  
دمًا واخر نقا وهكذا **اول** يحاوز خمسة عشر يوماً ولم ينقص مجموع  
الدم ما عن اقل الحيض فانتباها للدم ما بالنقا وهو بعد اخر الدم طاهر  
جز ما ولو نقصت الدم ما عن اقل الحيض او زادت مع النقا  
بينهما على خمسة عشر يوماً فهي دم استحاضه **واقل النفاس**  
اي الدم الذي اوله يعقب الولاده **لحظة** ويعبر عنه بمى  
ولا حد لاقله اي لا يتقدر بل ما وجد منه نفاس وان قل عنه  
**والثمة ستون يوماً وغالبه اربعون** لاستقرار الشافعي رضي الله  
ويحرم به ما يحرم بالحيض من طلاق وغيره مما مر قياساً عليه  
وعبوره **ستين يوماً لعبوره** اي الحيض **الثمة** فتزد المبتداه  
في النفاس المهره الى التميز ان لم يزد القوي على ستين يوماً ولا



ولا ضبط في الضعيف وغير المميز إلى الخطأ والمعتاده المميز  
 إلى التميز وغير المميز الحافظة للصلاة وتثبت أن لا يختلف  
 ظهره والناسية تحتاط **كتاب الصلاة**  
 هي لغة الدعا وشرعا اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير محقة  
 بالتسليم بشرائط مخصوصة مع النية والاصل فيها قبل الاجماع  
 آيات كقوله تعالى اقيموا الصلاة واخبار منها ما يأتي ووجوبها موسع  
 إلى أن يبقى ما يسعها فان اردت اخيرها إلى ثلثا وقتها لم يضر الغريم  
 على فعلها **المكتوبات** أي المفروضات كل يوم وليله **خمس** علم ذلك  
 من الدين ضرورة **الظهر** **اول وقتته** **والشمس** أي وقت  
 زوالها معنى أنه يدخل بذلك **واخرة مصير** أي وقت مصير  
**طل الشيء** **مثله** **سوى طل استوا الشمس** أي الطل الموجود  
 عند وبيانه ان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاخص ظل طويل  
 في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاعها إلى أن تنتهي لوسط السماء  
 وهي حالت الاستواء ويبقى اذ ذلك ظل في غالب البلاد ثم يقل  
 للغروب فتحول للمشرق وذلك الميل هو الزوال واصل المواقيت  
 قوله صلى الله عليه وسلم أمي جبريل عند البيت مرتين فصل  
 في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء  
 والمغرب حين افطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق الأحمر  
 والفجر حين حرم الطعام على الصائم فلما كان صلى في الظهر  
 حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب  
 حين افطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فاسفرو قالوا  
 قت ما بين هذين الوقتين وقوله صلى الظهر حين كان ظله

مثله

مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ  
 فلا اشتراك بين الوقتين لقوله صلى الله عليه وسلم وقت الظهر اذا  
 زالت الشمس ما لم يحضر العصر وقوله حين افطر الصائم أي حين  
 دخل وقت افطاره ولكل صلاة وقت فضيلة وهو ما يأتي من تعجيلها  
 ووقت حرمة وهو ان يؤخرها إلى أن يبقى ما يسعها ووقت ضروره  
 وهو ما يحصل بادره تكبيره في آخر الوقت وقد رخص الله من اوله  
 وما مع ذلك وللظهر مع ذلك وقت اختيار إلى آخر الوقت وو  
 قت عند لمن يجع والثاني يجزي في كل مجموع **وهو** أي مصير  
 ظل الشيء مثله **اول وقت العصر** يعني به يدخل ويبقى وقته **حتى**  
**تغرب الشمس** كلها لقوله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من  
 العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وقال صلى الله عليه وسلم  
 وقت العصر ما لم تغرب الشمس **والاختيار ان لا تؤخر** بالفوقية  
**عن وقت مصير الطل مثلين** بعد طل الاستواء حديث جبريل  
 السابق وقوله الوقت ما بين هذين بالنسبة لها وما يأتي من مجوز على  
 وقت الاختيار وبعده ووقت جواز إلى الاصفر ثم وقت  
 كرامته أي يكره تاخيرها إليه **والمغرب** يدخل وقتها **بالغروب**  
 اجماعا ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم الاظهر لقوله  
 صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم تغيب حرة الشفق وخرج  
 بالأحمر المزبد الاصفر فالأبيض وان كان يحمل لا يغيب شفق  
 اعتبره يغيب اقرب البلاد إليه **وفي الحد** يد ينقضي معنى قدر زمن  
**وضوء وسر عوره واذان واقامه وخمس ركعات** وأشياء  
 ذكرت مع ما يتعلق بها وبالآوقات في الاصل **ولو شرع** فيها في



الصحيح

الوقت ومد بتطويله بخوارق ح غايبة الشفوة جاز على  
 وكذا غيرهما من الصلوات وان لم يفعل ركعة في الوقت لانها اذا لم  
 يعص بتأخيرها حتى بقي من الوقت ما لا يسعها قلت القديس مظهر  
 والله اعلم ما مر والعشا يدخل وقتها مغيب الشفق الاحمر  
 ما مر فان كان محل لا يغيب شفقها اعتبر مغيبه في اقرب الحال  
 اليه ويؤتى الفجر الصادق لقوله صلى الله عليه وسلم احسن في النوم  
 تقريبا عما التزبط على من لم يصلي الصلوة حتى يدخل وقت الصلاة  
 الاخرى فاقضها طاهر امتداد وقت كل صلوة لدخول وقت  
 الاخر وخرج الصباح لما ياتي والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل  
 ما مر وفي قول نصفه والصباح يدخل وقتها بالفجر الصا  
 دق وهو المنشر ضوءه معتزضا بالافق اي نوحى السماء بخلاف  
 الكاذب الطالع قبل الصادق مستظيلا ثم يذهب ويعقبه  
 ظله ويبقى الوقت حتى تطلع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم  
 وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما تطلع الشمس ويحصل ذلك  
 بطلوع بعضها بخلاف غروبها فيما مر الحاقا لما يظهر وما يظهر منها  
 وليس الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب ان يخرج بطلوع  
 بعض الشمس والاختيار ان يؤخر عن الاسفاد بما سبق  
 قلت يكره تسميته المغرب عشاء والعشا عتمة لانه  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك والنوم قبلها اي قبل العشاء والحديث  
 بعد ما لانه صلى الله عليه وسلم يكرههما والمراد بالحديث المباح  
 اما المكروه في غير هذا الوقت فهو فيه استدراكه الا في خير  
 والله اعلم لقراءة قرآن او علم او مذكرة وايضا من الضيق

ومحاذرة

ومحاذرة الرجل اهله لحاجته كملاطفه ولا يكره الحديث لحاجه  
 وبين تعجيل الصلاة اول الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ما سئل اي الاعمال افضل قال الصلاة لا اول وقتها فيشتغل اول الوقت  
 باسبابها الطهر وستر الحيات يفعلها ولا يضرب على راتبه وشغل  
 خفيف وكل لقم بل لو اشتغل بالاسباب قبل الوقت واخر بقدرها  
 الصلاة بعده لم يضرب وسوا العشا وغيرها وما ورد من انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يستحب تأخير العشا فجوابه ان تقديمها هو الذي  
 واسبب عليه صلى الله عليه وسلم وفي قول تأخير العشا افضل  
 ما لم يجاوز وقت الاختيار ويندب التأخير عن اول الوقت  
 لم يتيقن السرة اخره ولتحقق اوطن جماعه ان لم يفحش تأخير  
 ولتيقن الوقت في غيم ان بقا ما لوالا اخر عنه امكن الغوث والمقيم  
 عنى للرعي بواخر الظهر عنه وبين الايراد بالظهر في شدة الحر  
 ان يتيقن ظنه يمشي فيه قاصدا للجماعه الى ان يصير للحيطان ظل  
 يمشي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم ابرد وبالظهر فان شدة الحر  
 من قبح جهنم اي هيجانها ولا تؤخر عن نصف الوقت كما قالوا  
 ولا يستحب الايراد بالجمعة وما مر من قوله صلى الله عليه وسلم كان  
 يبردها فجوابه ان التكاسل مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم  
 بخلاف غيره والاصح اختصاصه ببدا حار وجماعة  
 مسجد ومحل اخر للجماعه يقصدونه من بعد ولا ظل في  
 طريقهم اليه فان انتفى واحد من ذلك لم يسن ومن وقع بغير  
 صلواته في الوقت وبعضها خارجة فالاصح انه ان وقع به في  
 الوقت منها ركعة فأكثر فالجميع ادا والا والابان وقع

في الصلاة



فيه اقل منها **فقط** لقوله صلى الله عليه وسلم ان ادرك ركعة من الصلاة  
اي موداه ومفهومه ان لا يدركها لم يدرك الصلاة وموداه والفرق  
اشتمال الركعة على افعال الصلاة ومعظم الباقي كالترامس لها  
فجعل ما بعد الوقت تابعها بخلاف ما دونها وياتي المصلي بالتأخير  
لذلك **ومن جمل الوقت** نحو غيم او حبس بمحل مظلم ولم  
يخبر به ثقة عن علم **احتمل** جواز ان قدر على الصبر للثقلين  
ووجوب ان لا يقدر **بور** **دعوه** كخياطة وصوت ديك محرب  
ولو كان اعمى كسائر شروط الصلاة ولا عي والبصير تقليد هو  
ذن الثقة العارف في الغيم لانه لا يؤذن الا في الوقت اما في  
الصبح فكما يخبر عن علم **فان تيقنت صلاة قبل الوقت**  
واخبر به ثقة عن علم وعلم بعد **قضى في الاظهر** اعتبار انما  
في نفس الامر وان علم في الوقت بل يتيقنها فيه او بعده ولم  
يتبين له شي **فلا يقضى** لا تتفا موجب القضا **وبادرس**  
**لقايت** وجوب ان فات بلا عذر وندبان فاتت به  
كنوم ونسيان مسارعة لبرأت الذمة **ويسن ترتيبه**  
ان لا يخفق قوت الجماعة الحاضرة كان يقضى الصبح قبل الظهر  
والظهر قبل العصر **ويقدمه على الحاضرة الذي لا يخاف**  
**فوقها** محالة ولو خرج ادي جزء منها عن الوقت قدم الحاضر  
ضره فلو تذكر فائته بعد شروعه في حاضره اتمها وان اتسع  
الوقت ولو شرع في فائته معتقدا سعة الوقت فبان ضيقه  
عن ادراكها اذا وجب قطعها **ونكر الصلاة** تحريما ولا تتعذر  
ولا يصح نذر ما كنذر صوم يوم تحرم صومه بخلاف نذر النفي

مستحب  
في صلاة  
الجمعة  
ان يقرأ  
بالحمد  
والنبي  
والصلاة  
والسلام  
على النبي  
والصلاة  
والسلام  
على النبي

بسم الله

بسم الله مفضوب اذ يصح ان تدبج بمباحه **عند الاستوى**  
لتنهي عنها حتى تزول الشمس **الا يوم الجمعة** اذ ورد استئنا  
وهو **ولبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح** وبعد العصر  
ولو جوعه تقديما **حتى تقرب** التنهي عنها فيها بلا ذكر رمح  
وهو التقريب وفي اصله وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح  
وعند الاصفرار حتى تقرب اي يتم غروبها للتنهي عنها فيها  
فالكرامة من صلى الصبح والعصر من حين الصلاة لما ذكر  
من لم يصلي من الطلوع والاصفرار فعلم ان الكراهة اما  
متعلقة بالفعل وهو ما ذكر المصنف او متعلقة بالوقت  
وهي ما أخذ **الا صلاة لسبب كفايته** فرض او نفل او جنازة  
كما في اصله **وصلاة كسوف وخيية** للمسجد **وسجدة**  
**شكر** او تلاوه فلا تكرر في هذه الاوقات ما لم يقصد ذلك  
فقط والاصل في ذات السبب انه صلى لله عليه وسلم فانتد  
ركعتا شدة الظهر فقضاهما بعد العصر والاجماع منعقد  
على فعل الجنازة بالمدكور وغيره مما له سبب متقدم او  
مقارن ككسوف وخيية لانه سبب متوخر كالاستسقاء  
وركعتا احرام بغير الحرم المكى **والاصلاة في حرم مكة**  
المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكرر **على الصحيح** لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا تمنعوا احد اطاق بهذا البيت او صلى اي  
ساعة شأ من ليله وانها **فصل** **انما يجب**  
**الصلاة على مسلم بالغ عاقل** ذكر او انثى **طاهر** بخلاف  
الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة في الدنيا بل للعقاب



في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام بخلاف نحو الصبي لعدم  
التكليف بخلاف نحو الحائض لعدم الصلوة **ولا قضى على الكافر**  
**قرا** اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام **الا الجنون بالجنون** فان  
يجب عليه قضا ما فاتته في زمن الردة حتى من الجنون فيها  
تعليظا عليه بخلاف زمن الحيض اذا اسقطت الصلاة عن  
نحو الحيض عزيمته وعن الجنون تركضه والمرتب ليس من  
اهلها **ولا قضى على الصبي** اذا بلغ كالنضيه **ويومونها** وبشر  
طها وجوبا على الولي ولو قيدا وكذا الام **لسبع** اب مبر ولا  
فعند التمييز بان ياكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده  
**ويضرب** اي يضرب من ذكر **عليها** اي على تركها او ترك شرطها  
**لعشر** اي لتقامها وجوبا قال صلى الله عليه وسلم مروا الصبي بالصلوة  
اذ ابلغ سبع سنين واذ ابلغ عشر سنين فاضربوه عليها **ولا**  
**قضى على شخص ذي حيض** او نفاس اذا طهر ولو في رده  
**او جنون او اغمى** وكوهم بلا تعذر اذا افاق في غير رده  
اما فيها فقد سبق انه يقضى بخلاف ذي السكر اذا افاق منه  
فيجب عليه قضا ما فاتته من الصلاة لتعديده فان كان بعد  
فلا قضى بخلاف من جهلا سكاره لقلته ويجب قضا ما فات  
الجنون في زمن السكر كواثب عتيا فزال عقله كان سكر  
متعدا ثم جن بدونه ولا يقضى جنونه بعد مدة سكره  
بخلاف مدة جنون المرتد لين من جن في ردة مرتد في  
جنونه حكما ومن جن سكره ليس بسكران في دوام جنونه  
**ولوزالت هذه الاسباب** اي الكفر والصبي ونحو الحيض

والجنون

والجنون **وبقي من الوقت تكبير** اي قدرها وجبت الصلاة فلا  
درار جرء من الوقت كالمسافر يجب عليه الاتمام باقتدائه بمتم  
في جرء من صلاته ان امتد سليما من ماضيه الطهارة والصلوة  
**وفي قول بشرط ركعة** اخف ما يقدر عليه **والاطهر وجوب**  
**الطهر بالدرار** تكبير آخر وقت العصر ووجوب المغرب  
بأدراك تكبير آخر وقت العشاء ان امتد الوقت سليما منها  
يسع الطهارة والطلاقين اذ وقت الثانية وقت الاولى  
في جوار الجمع فذلك في الوجوب ولا يجب واحد من  
صبح او عصر وعشاء بأدراك جرءها بعد ها اذ لا جمع و  
**لرباع** فيولايه بين انهما وجوبا واجزائه **على الصحيح** لانه  
اذا فرض الوقت او بلغ بعد ها في الوقت لحسن او غير فلا  
**اعاده على الصحيح** لما مر وكالعبد اذا اعتق في الجمعه  
او بعد ها ولو حاضرت او نفست او حب او اغمى عليه او  
الوقت او استغفره ما ذكر وجبت تلك الصلاة ان ادرك  
من حدث له ذلك قبل حدوثه **قدر الفرض** مع ادراك زمن  
طهر عنه تقديمه مكثيما اخف ما يمكن فيها ولو مقصوره لما  
فر لتمكنه من الفعل ويجب معها التي قبلها ايضا اذا ادرك  
قدرها ايضا وكما تاجمعان **والا** بان لو يدرك ما مر فلا يجب  
لاستفا التمكن **فصل** **الاداء والاقامة** اي كل  
منها سنة مؤكدة على الكفاية لمواظبه السلف والخلق عليها  
وقيل فمكفاية وانما يشترط المكتوبة لا النافله والمندوبة  
والجنائز ويقال في العيد ونحوه مما شرع فيه الجماعة كالكيوف



واستقفا او تراوح **الصلاة جامعة** لوروده في الكسوف وقيس  
به نحوه ويخوز نصبها ورفعها ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه  
كما ذكر في الاصل وكما الصلاة جامعة الصلاة **والجديد** **بند** به  
اي الاذان **المنفرد** بالصلاة في صحرا او بلد وان بلغه اذان غير  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسمع صوت المودن جث ولا انسين ولا شي الا  
ديه فان كنت في غيبك او باديتك فاذن للصلاة فارفع صوتك  
بالندافانه لا يسمع صوت المودن جث ولا انسين ولا شي الا  
شهاد له يوم القيمة **ويرفع صوته** ندبا لما ذكر ويكفي ان يسمع  
نفسه بخلاف اذان الاعلام فلا بد من الجهر بحيث يسمع واحد  
منهم والاقامة فيهما كذلك **مسجد** او نحو من محل جماعة و  
**فقت فيه جماعة** وانصرفوا فيسن عدم الرفع فيه ليلاليتوهم  
السامعون دخول وقت صلاة اخرى خصوصا في الغيم ولو  
اقمه جماعة ثانيه في المسجد سن لهم الاذان والرفع ان  
لم ينصرف الاولون وحيث سن الاذان سنت الاقامة  
وسن اظهار الاذان في البلد وغيره بحيث يسمعه كل من  
اصغى اليه من اهل ذلك البلد او غيره **ويقيم للفايته** من  
يريد فعلها **ولا يودن لها في الجديد قلت القديم** اظهر  
**والله اعلم** لانه صلى الله عليه وسلم نام وهو واصحابه عن  
الصباح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزلوا فؤقي  
واذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين  
ثم صلى صلاة الغداة فهذا يثبت فيقديم الثاني **فان كن**  
**فوايت فلا يودن لغير الاولى** قطعان والاهابلا طول

فصل

فصل والاذان لكل صلاة ولو فائته وموداة ولم يطل الفصل  
لم يودن لموداه ما لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان  
ولو جمع تقديمهما تاخير اذن الاولى فقط **ويندب بجماعة**  
**الجماعة** بان تاتي بها احداهن وكن المفردة **الاذان**  
**على المشهور** فيها اذان اذان يخاف من رفع المرأة لصوت  
به الفتنة والاقامة ليس فيها رفع الاذان لانها لا تستهاض  
من يحضر ويجري الخلاف في المنفردة والخنثى كالانثى فان  
اذن للفتنة ما يسمعهن لم يكره وكان ذكر الله تعالى  
وفوقه كره بل حرم ان كان ثم اجنبي **والاذن مثنى والاقامة**  
**فرادى** **الفاظ الاقامة** فانه مثنى لحديث امر بلال ان  
يشفع الاذان ويوتر الاقامة **الا بلاقامة** والامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والمراد معظم ما ذكر اذ كلمة التوحيد  
في اخر الاذان مفردة والتكبير في اوله اربع وفي الاقامة  
مثنى فهي احدى عشرة كلمة والاذان سبع عشر كلمة  
بالترجيع الا في **ويسن ادراجها وحفظها وترتيلها** للامر به بذلك  
والادراج الاسراع والترتيل الثاني **والترجيع فيه** وهو ان ياتي يا  
بالشهادتين مرتين سرا قيل قولهما جهرا اتباعا والمراد بالسرا جهرا  
خفض الصوت ورفعها **والتنويب** بالمثلثة في **الجمع** وهو  
ان يقول بعد الحيتين الصلاة خير من النوم مرتين اتباعا وسوا  
ما قبل الفجر وما بعده ويكره التنويب في غير الصباح **ويسن ان**  
**يودن قائما** على حال ان احتيج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم يا بلال  
قم فنادي ولانه ابلغ في الاعلام ويسن كونه **للقبله** لانه المنقول



سلفا وخلفا والاقامة كالاذان فيهما ويندب الالتفات فيهما  
 مهيئاً من في حي على الصلاة مرتين مرة في الاذان ومرة في الاقامة  
 وشمالاً في حي على الفلاح كذلك وان صغر المسجد ولا يحول صدره عن  
 القبلة ولا قد مية عن محلهما ويضع مبعثته في صماخي اذنيه  
 في الاذان **ويشترط ترتيبه وموالاته** والاقامة كذلك اذا  
 تركهما اخل بالاعلام ويبني في ترك الترتيب على المتكبر منه  
 ولو ترك كلمة منه اتابها وبما بعدها **وفي قول لا يضر كلاً**  
**وسكوت طويل** في كلماته فان فحش الطول بحيث لا يعد  
 مع الاول اذ ان اضر جزماً كما لا يضر اليسيران ويشترط فيها عدم  
 بناء أيضاً **وشترط المودت والمقيم الاسلام والتميز** فلا يصح  
 من كافر ومن لا يميز من صبي ومجنون وسكران اذ ليسوا اهل  
 للعبادة **والذكورة** لغير النسا فلا يصح اذان المرأة وخشي  
 للرجال كاماتهما لهم ومركم ذلك لغير الرجال **ويكره للمحدث**  
 حدثاً اصغر لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الامتوضي **والجنب**  
**اشد غلظ** لغلظ الجنبه ويبغي ان يكون للمحيض وخوها  
 اغلظ **والاقامة اغلظ** من الاذان في كل لقرينها من الصلاة  
**ويسن** لكل من الاذان والاقامة **صوت** اي عالي الصوت  
 لانه ابلغ في الاعلام **حسب الصوت** لانه ابعث على الحضور **وعدل**  
 اذ يخبر باوقات الصلاة وكره من فاسق وصبي واعمي وحده  
**والاقامة افضل منه** اي من الاذان في الاصح قلت **الا**  
**صح انه مع الاقامة افضل منها والله اعلم** لانه لعلامه  
 بالوقت مع اقامت الصلاة اكثر نفعاً **وشروطه** اي الاذان **الوقت**

لانه للاعلام به فلا يصح قبله **الا الصبح ثم تصلي الليل** يصح  
 الاذان لها وغير في اصله باخر الليل والاصل فيه قوله صلى الله عليه  
 وسلم ان بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم  
**ويسن عودتان للمسجد** وكل مصلي **يؤذن للصبح قبل الفجر**  
**واخر بعده** للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد اذن لها المر  
 تين ندباً فان اقتصر على مرة فالاولى ان تكون بعد الفجر ويريد كلاً  
 على مودتين واربعه على حسب المصلحة **ويسن لسامعه** اي المذنب  
 وكذا المقيم ولو محدثاً **كبر مثل قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم اذ اقمتم  
 النداء فقولوا مثلما يقول المؤذن والحق به المقيم ويكره للمصلي  
 الاجابة فيصير حتى يفرغ ولا ينظر ان اجاب بمناد دواب غير تشوير  
**الا في جبعلة فيقول** بدل كل منهما **لا حولة ولا قوة الا بالله**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم واذا قال حي على الفلاح قال اي سامعه  
 لا حولة ولا قوة الا بالله واذا قال حي على الفلاح قال لا حولة ولا  
 قوة الا بالله والاقامة كالاذن الاصلوا في رجالكم لا حولة ولا  
 قوة الا بالله فيقولن فيهما بحو قلتن ايضاً ويقول بدل قول  
 ويأتي تكرير الحيعلتين فيهما بحو قلتن ايضاً ويقول بدل قول  
 المؤذن الاصلوا في رجالكم لا حولة ولا قوة الا بالله وبدل كلمة  
 الاقامة اقامها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها والقياس  
 ان يأتي به مرتين **قلت والا في التشويب فيقول** بدل كل  
 من كلمته **صدق وبررت والله اعلم** لخير قيمه وندب ان  
 يجب في كل كلمة عقربا **ويسن لكل** من المؤذن وسامعه ان  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم **بعد فراغه** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل يقول ثم صلوا علي وقيس المؤذن



على السامع في الصلاة ثم يقول **اللهم رب هذه الدعوة التامة**  
**والصلاة القائمة ات محمد الوسيلا والفضيلة والشفقة**  
**والدرجة الرفيعة وابعثه مقام محمودا الذي و**  
**عدته** لقوله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء ذلك  
حلت له شفاعتي يوم القيامة اي حصلت والمودن يسمع نفسه  
والدعوة الاذان والوسيلة منزله في الجنة رضى صلى الله عليه وسلم  
ان يكون له والمقام هو المراد بقوله تعالى مقام محمود او هو الشا  
العظمى اي التي هي لفصل القضاء محمد فيه المودون والكل  
احد والذي وعدته بدل مما قبله لانعت ويندب مع الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم السلام عليه اذ يكره الافراد وما سبق  
الاذان سن بعد الاقامة **فصل في استقبال القبلة**  
اي الكعبة بالصدر لا بالوجه **شرط الصلاة القدر عليه**  
فلا تصح بدونه اجماعا بخلاف من عجز مريض لا يجد موجه او  
بوط خشبه فيصلي على حاله ويحيد **الا في صلاة شدة الخوف**  
مما يباح من قتال وغيره نقلا او فرضا فلا يشترط ما ياتي بيانه  
للضرورة فلو صلى على دابة بلا توجه شدة خوف فامتن رابعا  
شرط لسانه ان لا يستدبر القبلة في نزوله **والا في نفل**  
**السفر المباح** لمقصود معلوم **فلمسافر** المذكور **النفل** ولو  
رائته او عيده او كسوف او استسقا **راكبا او ماشيا** صوب  
مقصده لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر  
حيثما توجهت به اي جهة مقصده غير انه لا يصلي عليها المكتوبة  
والحق بالراكب الماشي ويشترط ترك فعل كثير كركض وعدو بلا

عذر

عذر ودوام سيرة فلو بلغ المنزل فيها ثم بارك فيها للقبلة فمكنا  
ويحوز للملاح ان يصل حيث توجهت به شفتيه ولا يلزمه الا  
استقبال في الحرم وان سهل ولا يشترط طول سفره على المشهور  
اذ يتوسع في النقل ما لا يتوسع في غيره **فان امكن استقبال**  
**الراكب في مركبه في كل صلاه واتمام** الاركان عليها او بعضها  
كاتمام **ركوع وسجوده لزمه** ذلك لتيسيره عليه  
**والا بان لم يمكن الراكب ذلك فالاصح** انه ان سهل **الا**  
**استقبال وجب والا فلا يجب** والسهل ان تكون الدابة وا  
فقاه وامكن الخرافه وغيرها وسائره ويبيده بزمها وهي  
سهله فان كانت مقطورة او صعبة فلا سهوله **ويختص**  
وجوب الاستقبال **بالتحريم** لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا  
سافر فاراد ان يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى  
حيث وجهه ركابه **وقيل يشترط في السلام ايضا وتحريم**  
**الخوف عن طريقه** لانه يدل عن القبلة **الا الى القبلة** كانها  
الاصل فان الخوف الى غيرها عامدا بطلت او ناسيا او غالطا  
او لجحاح الدابة لم يتطل ان عاد قريبا كالوالخوف المصلي على  
الارض عن القبلة ناسيا بخلاف ما لو الخوف قهرا فقتل وان  
عاد بقرب **ويومي ركوع وسجود اخفض** من ركوعه  
ويكفيه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
في صلاة على الراحلة بالايما جعل السجود اخفض من الركوع  
ولا يجب تمييز الحافض السجود عن سابقه حيث لم يكن  
ولا الخناوه غايه وسعه ولا وضع جبهته في السجود على



في الدار أو سرها وخوفه **والأظهر أن المأبى بهم كونه**  
**وسجوده** وجاوسه بين سجدتيه **ويستقبل قبله** وقد  
**أحرامه** وجوب السهولة عليه بثبته لا في سلامه **ولا حتى**  
**أي لا يجوز له ذلك إلا في قيامه** **ويشهد** لطولها ولو  
**صلا من صليها** أو غيره **على أيتها** **واستقبل** **وانتم** **ركوع**  
**وسجوده** وغيرهما **وهي واقفة حارة** وإن لم تكن مقفولة  
لا استقراره بنفسه **مسائره فلا يجوز** إذ تسير بها مسبوق  
له ويجوز الطواف عليها فلم يكن مسقرا في نفسه **وحار**  
فرض على أدبه سايره خوفاً لقطع عن رفقته وخوفه و  
يعيد ولو صلى على سائر محمول رجال سائرين به **صالح**  
**ومن صلى في الكعبة** ولو فرضا واستقبل جدارها أو بابها  
**مردودا** أو متوجها مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع بارتفاع  
الأدهي تقريبا أو سطحها مستقبلا من بنايتها أو ثوابها  
والعصى المثبتة **ما سبق** أي ثلثي ذراع تقريبا أو قف في حفرة  
أو في طرفه واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع كما ذكر **حار**  
ما صلا إليه **لأنه صلى الله عليه وسلم** في الكعبة ركعتين  
ولو كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع لم تصح صلاته إليه إذ  
هو ستر المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد فلا صلى عليه **سليم**  
أنها لم يخرج الرجل وهي ثلث ذراع تقريبا ولو أنه دمت  
الكعبة والعباد بالله فصل إليها خارجها جاز أو فيها  
فكالمسطح **ومن أمكنه علم القبلة** ولا حائل بينه وبينها  
كان كان باطسجد أو على جبل أي فييس أو سطح أو شك

فيها لحوظة **حرم عليه التقليد** أي الأخذ بقوله مجتهد بان  
يعمل به فيها **والاجتهاد** أي العمل به فيها بسهولة علمها في ذلك  
وكذا العمل بقول المخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بنا  
فله الاجتهاد طسقة تكليف المعانين بالصعود أو دخول  
المسجد مثلا لكن العمل بقول المخبر عن علم مقدم على  
الاجتهاد وحمل جوارحه في البناء لا يفتنيه بلى حاجته **ولا**  
فليس له الاجتهاد لتغريظه **والأى** وإن لم يمكنه علم القبلة  
**أخذ بقوله ثقة** ولو رقيقا وإن شئ **يخبر عن علم** بخلاف الغا  
سوق والمهين وليجس له اجتهاد مع وجوده ووجوب عليه  
الاجتهاد فإن ضاق الوقت صلا كيف كان وأعاد وجوبا  
وفي معناه روية محارب المسلمين ببلد كبير وصغير كثير  
هنا رقبه **فإن فقد** الثقة المذكور **وأمكن الاجتهاد** بأن  
عرف أدلة القبلة وكشمس وقمر وجنوم من حيث دلالتها  
عليها **حرم التقليد** **وان** **الخبر** المجتهد نحو أعيم أو تعارض  
أدلة **لترقيلد في الأظهر** وإن ضاق الوقت لجوز الرجوع والخبر  
قريبا **وصلى كحيف** كان حرمة الوقت **ويقتضى** أي يعيد  
وجوبا **ويجب تجديد** التقليد **والاجتهاد لكل صلاة** أي  
فريضته **تخص على الصحيح** أن لا يفارق محله الأول إذ  
لا وثوق ببقا الظن بالأول **فإن** كان المجتهد ذكرا للدليل  
الأول لم يجب إعادة الاجتهاد جزما كما المجتهد في الحادثة  
لا يعيد لوقوع ما مره أخرى إن ذكر الدليل الأول **ومن عجز**  
**عن الاجتهاد** **وتعلم الأدلة كما هي** لأنه يرى وبصير ليس



له اعليه بمعرفتها **فقد توفى عارفا** ولو انشئ ورققا لافاسقا  
 صهيرو ولا يقضى ماصلاه بالتقليد ويعيد فيه السؤال كما يعيد  
 له الاجتهاد **وان قدس** على تعلمها **فالاصح وجوب التعليم**  
 عليه **فيحرم التقليد** فان ضاق الوقت صلى كيف كان واعاد  
 وجوبا وتعلم ادله القبلة فرض عين لمن يريد سقرا لم  
 يكث فيه العارفون بها وفرض كفايه في غيره فان تعيد فقد  
 قضى وان ضاق وقته عن التعليم فكماله خير كما لو ضاق  
 وقته عن اجتهاده ولو فقد الاعشى من يقوله صلى لخوف الو  
 قت وقضى **ومن صلى بالاجتهاد** منه او من مقلده **فتيقن**  
**الخطا في الجهة** او في خواتم في الوقت او بعد **قضى** اي  
 اعاد وجوبا في **الظاهر** وان لم يظهر له الصواب ايضا والمرد  
 يتيقنه ولا غيره بطن بان خطاه **فلو يتيقنه فيها وجب**  
**استئنافها** وان لم يظهر له الصواب ايضا والمرد يتيقنه  
 ما يقع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معانيه  
**وان تغير اجتهاده** فظهر له الصواب في غير ما توجه له **عمل**  
**بالثاني ولا قضى** لما فعله بالاول اذا الاجتهاد لا ينقضها  
 لاجتهاد وسوء تغير بعد الصلاة ام فيها **حتى لو صلى صلاة**  
**اربع ركعات الاربع جهات بالاجتهاد** اربع مرة **فلا**  
**قضى** لها ما ذكر ولا يجتهد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم  
 منه ولا يحسنه وفي محراب المسلمين جهة **باب صفة**  
**الصلاة** اي كيفتها وتشتمل على فروض تسمى اركانا وعلى سنن  
 تسمى ما يجزى بالسجود منها بعضها وما لا يجزى به وعلى شروط

ثاني **وان كانها ثلاث عشرة** بنا على ان الطمانينة صفة للركن  
 ومنهم من جعلها ركنا وهي لفظي وعلى قياس عدد القيام ركنا يكون  
 الجملة اربعة او ثمانية عشر احدها **النية** وهي القصد **فان صلى**  
**فرضا** اي اراد ان يصلي **وجب قصد فعله** بان يقصد فعل  
 الصلاة وهي انما بعد النية وان جاز تعلق القصد بها كما  
 في الاصل **وتعييته** بالرفع من ظهر او غيره **والاصح وجوب**  
**نية الفرضية** ولو في قدر وفرض كفايه على غير الصبي مع ما  
 ذكر الضادق بالمعاده فيتعين نية الفرضية الاصلية **ون**  
**الاضافة الى الله تعالى** فلا تجب لان العبادة لا تكون الا لله **والا**  
**صح انه يصح الاداء بنية القضا وعكسه** لعذر من نحو غيم  
 فان علم الحال فلا تلاعبه الا اذا اراد المعنى للقوى **والنفل**  
**دو الوقت او السبب كالفرض فيما سبق** من اشتراط قصد  
 فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر والحج وصلوة الضحى  
 وراقبة العشر وصلاة الكسوف والاستسقاء التعيين في تحية  
 وسنة وضوء ونفل لم يقصد على ما فهم من كلامهم **وفي اشتر**  
**النية التقلية وجهان** قلب **الصحيح لا يشترط**  
**نية التقلية والله اعلم** لا تتفاما على ربه في الفرضية  
 ولا يشترط ايضا فيه الاداء او القضا ولا الاضافة الى الله  
 تعالى بل يسر ذلك **ويكفي في النفل المطلق** وهو ما لا  
 يتقيد بوقت ولا سبب **فيه فعل الصلاة** لخصوله بها  
**والنية بالقلب** فلا يكفي نطق اللسان مع غفلته ولا  
 يضر نطقه بخلاف ما فيه **ويندب النطق بالمنوى قليل**



التكبير ليساعد اللسان القلب **الثاني تكبير الاحرام و**  
**تعب** فيها على **القادر الله اكبر** لانه صلى الله عليه وسلم  
يستفتح الصلاة به وقد قال صلوا كما رايتهم يصلون اذ صلى فلا  
يكفي الله الكبير ولا الرحمن **اكبر ولا تنصير زيادة لا تقع**  
**الاسم كالله اكبر** بزيادة اللام **ولذا الله الجليل اكبر**  
**في الاصحاح** لانه زيادة على طول فان طالت نحو الله الذي  
لا اله الا هو الملك القدوس **اكبر** لا يكفي **اكبر الله** اي لا  
يكفي على **الصحيح** اذ لا يسمي تكبير او يجب استماع التكبير نفسه  
ان كان صحيح السمع حيث لا عارض من لفظ ونحوه **ومرعي**  
وهو ناطق عن التكبير بالعربية **ترجم** عنه باي لغة اراد  
ولا يعد لغيره من الاثر **كان وجب التعليم ان قدر**  
عليه ولو بسفرة لبلد اخرى وتعلمه لا يجب قضاء ما صلاه با  
لترجمه الا اذا اثار التعليم مع التمكن فيصلي بالتوجه عند  
ضييق الوقت لحرمته وبعد تقربطه وعلى الاخرس تحريك لسانه  
وشفتيه ولهاته بالتكبير امكنه وكذا حكم تشهد وسلامه  
وساير اذ كاره الوجه اذ لم يسور لا يسقط بالمعسور فان  
عجز عن ذلك نواه بقلبه كالمريض وبين الامام الجور تكبير  
الانتقال وذكره ليسمع المأمومين فيعلموا صلاته بخلاف  
غير الامام وهو مبلغ احتيج اليه **ومين رفع يديه**  
اي المصلي يعني لقيه القبلة مكشوفتين مشورتان  
الاصابع مفرقة وسطا في **تكبيره حدو** باعيام الزال  
**منكبيه** لانه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حدو

منكبيه

منكبيه

منكبيه اذا افتتح الصلاة ومعناه ان يحاذي اطراف اصابعه اعلا  
اذنيه وابهامه شحنا اذنيه وراحتاه منكبيه **والاصح** في  
وقت الرفع **رفع يديه مع ابتدائه** اي التكبير وانتهاؤه مع الخط  
**ويجب قرن اليه بالتكبير** حيث يستحضرها بشرطها اوله  
ويستصحبها الى اخره والمختار عند المصنف والجمهور الاكثري  
بالمقارنة العرفية وان كان المذهب الاول **وقيل يكفي**  
قرنها باوله **الثالث القيام في فرض القادر عليه**  
بنفسه او غيره فوجب حال الاحرام بان يكبر قائما حيث  
يجب القيام **وشروطه نصب قفاره** لامامه او خلفه  
**او مائلا** عينا وهو عظام الطهر ولو باستناد لشي فان  
**وقف** فحينئذ الامامه او خلفه او مائلا مائلا او مائلا  
حيث لا يتبين قائما لم يصح قيامه فان لم يطق انصابا  
وطار كرا كالحوكر **والصحيح** انه يفي ذلك وجوبا  
لقربه من الانتصاب **وبين يد الخناوق** كركوعه ان قدر  
على الزيادة **ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود**  
لخوعه يظهره قام **وفعلها بقدر امكنه في الا**  
حنالهما بصلية فبرقته وراسه فان عجز او عجز بهما  
**ولو عجز عن القيام** بان لحقه مشقة شديدة كزيادة  
مرض او خوف غرق او دوار راس بسفينه **فقد**  
**كفو شا** ولو جلس الغزاه او رقيهم في مكان ولو قاموا  
لراهم العدو وفسد التدبير صلوا قعودا واعادوا كغير  
رقيب خاف بقيامه قصد العدو وله ولا يعيد ولو



قال طيب ثقه رواية لخوارزمي ان صليت غير قائم امكن  
 من اصولك فله ما امر به والاولى لمن به سلس البول  
 القعود اذا كان لو قعد استمسك ولا يعيد بحال **وافتر**  
**اشاء افضل من ثريه في الاظهر** لانه قعود عباد  
 ومثل ذلك قعود النفل **وبكره الاقفا** في هذا القعود وكل  
 قعوده في الصلاة **وبان يجلس المصلي على ركبته** اصل  
 تحذيره **ناصا ركبته** لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقفا  
 في الصلوة ومن الاقفا ما يندب بين السجدين وان كان  
 الافتراش افضل منه وهو ان يفرش رجليه جاعلا اطر  
 اصابعه بالارض ويضع اليديه على عقيبته **ثم يركب**  
 المصلي قاعد الركوع **بحسب الحاذي جهته** **ما قدم**  
**ركبته** هذا اقل ركوعه **والاكمل ان يحاذي جهته** **هو**  
**ضع سجود** وركوع القاعد في النفل كذلك **فان**  
 المصلي عن القعود كما **صل جنبه الايمن** ندبا ويكره  
 خلافه **فان عجز عن الجنب** فاستلقيا ظهره واختصاه م  
 للقبلة رافعا راسه قليلا ليتوجه وجهه للقبلة وقد  
 بدنه الا ان يكون في الكعبه ويحاذي سقفها لانه صلى الله عليه  
 قال لعمري بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فالتمس  
 قاعدا فان لم يستطع فعلى جنب فان لم يستطع فاستلقيا  
 لا يكلن الله نفسا الا وسعها ثم اذا صل على هيبه ما ذكره  
 قدر على الركوع والسجود لتي بهما والاوما الهما براسه مخيا  
 وقرب جهته من الارض بحسب امكانه والسجود اخفض

ان قدر

ان قدر فان عجز او هي بطرفه فان عجز عن الاركان على قلبه  
 ولا تسقط الصلوة عنه مادام عقله ثابتا **والقادر على القيام**  
**النفل قاعدا وكذا المصطفى في الامم** لقوله صلى الله عليه  
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم  
 ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد والنائم هو المضطجع  
 واليمين افضل ويجلس للركوع والسجود فان استلقا مع  
 امكانه مع امكانه الاضطجاع لم يصح **الرابع القراءة** للناظم  
**وبين بعد التحريم** بقرض او نفل **دعا الافتتاح** وافضل  
 وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما  
 وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله  
 رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين  
 اتباعا وكان صلى الله عليه وسلم يقول تارة كما هنا وتارة  
 رقا وانا اول المسلمين لانه اول مسلمي اول هذه الامة **ثم**  
**التعوذ** للقراءة لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القراءة  
 فقل اعوذ الى اخره **وتنصرها** اي دعا الافتتاح والتعوذ  
 في السريه والجهريه كساير الاذكار المسنونه **ويتعوذ**  
**في كل ركعة على المذهب** اذ يبتدي فيها قراءة **والاولى**  
 مما بعدها **وتنصرها** **الناظم في كل ركعة** لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اي في كل ركعة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم في المصلي صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب اي في كل  
 ركعة لقوله صلى الله عليه وسلم في المصلي صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب





الى قوله ثم نضع ذلك في كل ركعة **الأركعة مسبوقة** فلا يجب  
معنى انه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه ما يأتي  
بصلاته الجارية **والبسملة منها اي من الفاتحة** عملاً لانه  
صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها ويكفي في ثبوتها عملاً بما  
لظن **وتشديد بانها** منها لانها هي التي طرّفها المشدّد و  
وجوبها شامل لهما **لو ابدل** **صناد** منها ابدالها  
**بغيره** **قراية** لتلك الكلمة **في الاصح** لتغيير النظم وكذا  
كل حرفا غيره ولو اتى بالقاف مترددة بين القاف والكاف لم يفر  
**ويجب ترتيبها** بان يأتي بها على نظمها المعروف فلو تبدل بعضها  
التالي لم يعتد به ويبنى على الاول ان سهى بتأخيرها ولو ربط  
فصل ويستأنف ان تعمد او طال **وموالاتها** يأتي باجرانها على  
الولا ولا يضر ترك موالاتها ناسياً **فان تحلل** **ذكر** كشيء  
لداخل **قطع الموالاة** وان قل **فان كان** لعذر كان **تعلق**  
**بالصلاة** **كتاباً** **لقرآن** **امامه** **وفتحه** **عليه** اذا ترو  
قوفها **فلا الموالاة في الاصح** لانيان منه وب ويخرب  
استئنافها خرجها من الخلاف ولا يفتح على امامه مادام  
يرد والايه **ويقطع الموالاة** **السكوت** **العهد الطويل** **لاشعاع**  
ره بالاعراض **وكن** **يسير** **قصد به** **قطع القراءة في الام**  
لقصد به **فان جهل الفاتحة** اي لم يعرفها وقت الصلاة بطر  
يق بان تعذر ث عليه بعدم علم معلم او مصحف او غير ذلك  
لك **فسج** **ايات متواليه** يأتي بها بدل الفاتحة التي هي  
سبع ايات **بالبسملة** **فان تجر عن المتواليه** **فتفرقه** **قلت**

الاصح

الاصح **المتن** **موجوا من المتفرقة** وان لم تعد معنى منظوماً  
ثم نظر مع **حفظه متواليه والله اعلم** **الانيان** بالمقصود  
ومن حسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي ان احسنه  
والاكدر به من يحسن بعض الفاتحة تبدلها من القرآن ويحب  
الترتيب بين الاصل والبدل **فان تجر عن القرآن** **اي تدرك غيره**  
او دعا متعلق بالآخرة متنوع على سبعة انواع كتنسيق و  
تسهيل **ولا يجوز نقص حروف البدل** من قرأت او ذكر عن  
**الفاتحة في الاصح** وحروفها مائة وستة وخمسون  
حرفاً بقرات ما لا يحل بالالف والمراء ان لا ينقص المجموع عن  
المجموع لان كل آية من البدل قدر آية من الفاتحة ويظهر ان  
مراعاة اولى الاعتدال وخالف صوم يوم من يوم قصير عن  
طويل بان الصوم يختلف زمانه طولاً وقصر فلهما يعتبر  
قضاؤه مساوات بخلاف الفاتحة وعلى الاتي بالبدل ان  
لا يقصد غير البدل **فان يحسن شيئاً** من قرأت ولا  
ذكره ولا ترجمته ذكر ودعا **وقوف قدر الفاتحة** في ظنه ولا  
يترجم عنها بخلاف التكبير والذكر والدعاء لقوات الاعيان  
فيها دون **وسين عقب الفاتحة** لقاريها ولو خارج  
الصلوة بعد سكتة لطيفة **امين** لخبر ابي داود به  
خفيفه **الميم بالمد** **ويجوز القصير** وتشديد الميم مع  
كل منهما ولا يبطأ به الصلوة ان قصد الدعاء وهو اسم فعل  
بمعنى استحب مبني على الفتح **ولو من الماموم** **الجمهوريه**  
**مع تامين امامه** فان لم يتفوق له امن عقبه وان تأخر



وامامه عن الزمن المستوف فيه التامين امن الماموم ويجهر  
به في الاظهر تبعاله كالمفرد في الجهرية **وسين سور**  
**بعد الفاج** لغير ماموم في السرية وغيرهما **في الثالثة**  
**والرابعة في الاظهر** اتباعا في الشقين وفيه كلام في الا  
صل **قلت** فان سبق بهما بان لم يقرأها في الاولين  
ولم يكن مسبوقا فقرأها **فيسريهما** حين تداركهما **على النص**  
**والله اعلم** ليلا تخلوا صلواته عن السورة القصيرة او لى  
من بعض طويله وان طال **ولا سورة الماموم في الجهر**  
**لغيره** عن قرائتها **بل يستمع** لقرأت امامه قال تعالى فاذا  
قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا **فان بعد فلو يستمع**  
قراة او كانت الصلاة سرية او كان اصم او سمع صوتا  
لا يفهمه **قر السورة في الاصح** ولو اقتدأ في سرية فجهر  
امامه او في جهرية فسر امامه اعتبر فعل الامام **وسين**  
**للصبح والظهر طوال المفصل** من الحرات الى عم  
لكن الطوال للصبح وللظهر قريب منها **والعصر والعشا**  
**اوساطه** من عم الى الضحى **والمغرب قص**  
**ر** منها الى اخر القرآن اتباعا لكن المعتمد ان الامام انما  
يسن له غير القصار ان كان اماما في صور من رضو بالنظ  
يل بل عسجد غير مطروق ولم يطرأ غيرهم وكذا  
كل ذكر يكون لغير المفرد **ولصبح الجمعة في الاولى**  
**المرتبة** **يل وفي الثانية هل الى** بكما التهما **انتبا**  
**فان ترك السجدة في الاولى سن** ان ياتي بهما في الثانية

ونذر

ونذر للمسافر في اول الصبح الحامرون وفي الثانية الاخلاص  
تدبيره **يعني** لغير الماموم ان يجهر بالقراءة او الى العشابين  
والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء والتراويح وبر  
كعتي الطواف ليلا او وقت صبح ويأتي بعض ذلك وان سرك  
العمل مطلقا الانقل الليل فيتوسط فيه بين الجهر والاسرار  
ان لم يشوش على نايه او مصل او نحوه وعمل الجهر والتوسط  
في المرأة والحشي حيث لا يسمع اجني والعبد في الجهر والاسرار  
في الفرضية المقضية **بغير** بوقت القضا فلا يلحق بها العبد  
تن لن الشرع ورد بالجهر فصلا تبهما في محل الاسرار فيتنى  
**الحامس الركوع** ومعلوم انه اخنا خالص **واقله** للقيام  
**قد ربلوع راحيته ركبته** اذا اراد وضعهما عليهما مع  
اعتدال خلقتة وسلامته يديه وركبته فلو جلس ونقل  
ذلك ولو مع اخنا لم يكره والراحه ماعد الاصابه من الكو  
وسبق ركوع القاعد **بطمانينه** **بخت** **بنفصل رفعه** **عن**  
**هو يه** بان تستقر اعضاؤه قبل رفعه لقوله صلى الله عليه وسلم  
للمسي صلاة ثم اركع حتى تطمئن راسك **ولا يقصد به غير**  
اي لهوي غير الركوع **فلو هوى لتلاوه** **فعله** عند بلوغ  
حد الركوع **ركوعا يلق** عنه بل يعود للقيام ثم يركع **واكمل**  
**لنوية ظهره وعنقه** كالصفحة اتباعا **ونصب سا**  
**قيه** لانه اعون **واخذ ركبته يديه** ونفرت اصا  
**بوجه** كما في التحريم اتباعا فيهما **للقبله** اي لجهتها ولا  
لها اشرف الجهات **ويكبر في ابتداء هويه ويرفع يديه**



كاحرامه اي حذو منكيه مع ابتداء التكبير كما امر بالاحرام التبا  
 عا ويقول سبحان رب العظيم تلك اتباعا فان اقتصر على مر  
 اذ اصل الحنة ولا يزيد الامام على التسبيحات الثلاث خفيا  
 على المأمومين ويزيد المنفرد وخو الله لك ركعة وبك  
 امنك ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعي  
 عظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين  
 اتباعا جعل طوله زياده للمنفرد وخو وتكره القراءة في الركوع  
 وغيره من بقية الاركان غير القيام **السادس القسم**  
**عند ال** ولو في نقل قائما لقوله صلى الله عليه وسلم ثم ارفع  
 تعندل قائما والقاعد يعود بعد الركوع للقعود مطمئنا  
 لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا ارفعت راسك من الركوع فاقم  
 صلبك حتى ترتفع العظام الى مفاصلها ولا يقصد غيره  
**فلو رفع** فزعا اي خوفا من الشئ لم يكف رفعه لذلك  
 رفع الصلاة ويسمى **يديه** حذو منكيه كما في التحريم مع  
 ابتداء رفع راسه قائلا سمع الله مني حمد اي يقبل  
 واذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملا السموات بالرفع  
 صفه وبالنصب حالا اي ماليا بتقدير جسمية كل الارض  
 وملا الارض وملا ما شئت من شئ بعد كالتكريس وسع  
 كرسية السموات والارض اتباعا ويزيد المنفرد وخو الله  
 بالنصب مبادي التنا المذبح والمجد العظمي احق مبتدأ ما قال  
 العبد وكلنا لك عبد اعتراض والخبر لا ما اعطيت ولا  
 معطى ما منعك ولا ينفعك **والجحد** المعنى منك معك اي عندك

الحمد جعل نحو المنفرد بطوله ويحجر الامام والمبلغ سمع الله  
 مني حمد ويسمى ما بعده ويسمى المأموم والمنفرد بالكل **وسمى**  
**القنوت في الاعتدال** ثانياه **الصبح** وهو الله الله  
 فمن هديت **الخره** تتمته وعافني فمن عافيت وتولي  
 فمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت  
 انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذامن واليت ولا يعز  
 من عادي تباركت ربنا وتعاليت اتباعا ويكفي اية  
 تضمنت دعا بنيه قنوت لقنوت عمر رضي الله عنه **والا**  
**مام** بلفظ الجمع خبر فيه محمول على الامام **والصباح**  
**بين الصلوة على رسول الله عليه وسلم في اخره**  
 اذ علمه صلى الله عليه وسلم للحسين ابن علي بن ابي طالب  
 انك واوي في انه بلفظ وصلى الله على النبي لكن بالقنوت  
 الثور فقيس به قنوت الصبح ويسمى السلام ايضا للكرامه  
 الافراد **والصباح** بين **رفع يديه** فيه اتباعا ويسمى لكل  
 لاع رفع بطن يديه الى السماء ان عاد لتصل شئ ويظهر  
 بها اليها ان دع برفعه **والصباح** انه لا يقسم **وجهه**  
 اي لا يسر لعدم ثبوت **والصباح** ان **الامر** بجهه  
 ولكن دون جهه بالقراءة والمنفرد يسر حرما **والصباح**  
 انه يوم المأموم **للدعا** جهرا ومن الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم **يقول في التنا** واوله انك تقضي ولا يقضي  
 عليك او تسمع لا مامه ويقول الشهد والا اولى هذا ان  
 سمع فان لم يسمع او سمع ما لا يفهمه **قنت** كما يقنت ان

والامر بجهه في ذلك ما بين الصلوة والسلام على النبي



**ويشرح الفتوى** اي يستحب في سائر المكتوبات اي باقها  
**للنازلة** لخطا وطاعون ووبا وعدو لانه صلى الله عليه وسلم  
قنت شهرا يدعوا على قاتل اصحابه الغر ابيير معونه وقين  
غير العدو عليه **لامطلقا على المشهور** لعدم وروده في غير  
النازلة وعمله اعتدال الاخير ويجهر به الامام في السرية و  
**الجهر السابغ السجود واقله مباشرة بعض جهته**  
**مصلحه** بان لا يكون عليها حائل كعصا به فان كانت كخو  
اجزاء سجود عليها بل اعاد ان شئت ان التها حيث يمشي  
مهما خذ وفر تيمم **فان سجد على متصل به** كطرف عمامته  
**جان ان يترك حركته** في قيامه وقعوده لانه في معنى  
الانفصال عنه وما يتحرك بحركته لا يجوز السجود عليه لانه  
جزء فان سجد عليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته ولا  
فلا ويجب اعادته سجود ولو سجد على سرير يتحرك بحركته  
او على عود في بيده جان اذ لا يعد جزء ويكفي على شعركه  
ولو تعذر وضع جهته الا بوساده وحصل معها التمسك بجزء  
والا فلا **لا يجب** وضع يديه وركبتيه **وقدميه** في  
سجوده **في الاظهر قلت الاظهر وجوبه والاعا**  
لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم الي  
والدين والركبتين واطراف القدمين ويكفي وضع جزء  
كل منهما والعبرة في اليدين بباطن الكف سواء الاصابع  
والراحة والرجل ببطون الاصابع ولا يحسب كشوش  
منهما الا الجبهة كما روينا وكشف الركبتين **ووجب ان**

يظهر

**يظهر** لقوله صلى الله عليه وسلم ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا  
**ونقل سجدة** تفتح الجمر وكسرهما محل سجود **ثقل راسه**  
فان سجد على نحو قطن وجب تحامله عليه حتى ينكس ويظهر  
اثره عليه ويره لو فرضت تحته كما يجب التحامل في بقية الا  
عضا وان لا يهوى **اغيره** بان يهوى له او بلانيه **فلو سقط**  
**لو جهه** اي عليه محل سجوده **وجب العود الى الاعتدال** للهوى  
منه لانتفا الهوى في السقوط ولو هوى ليسجد فسقط على  
على جهته ونوى الاعتماد لم يجب على السجود والاحسب  
وان ترتفع **اسافله** ان كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا  
**على اعاليه في الاصح** وان كان المحل مستويا فالاسفل اعلا  
ولو كانت الاعالي اعل من الاسفل لارتفاع محل جهته كثيرا  
لم تجز به جز ما تقدم السجود كما لو كب على وجهه ومد رجله  
لكن ان كان له على لا يمكنه السجود الا بمد ود الرجلين جراه  
**والكله يكبر لهويه بلا رفع** ليدية **ويضع ركبتيه** ثم يركب  
اي كفيه ثم جهته **وانفقه** فنضعهما معا ويقول سبحان  
ربك الاعلى **الثلاثا** اتباعا في الكل ولا يربد الامام على ذلك  
ويريد المنفرد ونحوه **الطهر لك** سجدة **وبك امتت**  
**والله اسلمت** سجود وجهي للذي خلقه وصوره  
وشق سمعه وبصره **تبارك الله احسن الخالقين**  
لوروده وجعل لطوله زياده لنحو المنفرد **ويضع يديه** في  
سجوده مكشوفتين **خدا ومكبيه** ويخشر اصابعه **فوق**  
للقبله ويفرق ركبتيه اتباعا في الكل ويرفع بطنه عن



**فحذبه السجود** اتباعا وقس الركوع وما ذكره من فقيه  
**عن جنبيه في الركوع والسجود** اتباعا ويحذف التثنية  
 قد ميه وركبته بشري في ركوعه وسجوده وان يبرز قد ميه  
 من ذيله مكشوفتين حيث لا حفا وان يوجه اصابعهما للـ  
 للقبلة **وتضم المراه والخشي** بعضهما البعض في الركوع والي  
 بل في جميع الصلاة يضمان المرفقين الجنيين لانه استر وحواط  
**لثامن الجلوس بين السجود** **تتمة مطمينا** ولو في نقل القول  
 صلى الله عليه وسلم ثم ارفع حتى تطمئن جالسا **يجب ان لا يقص**  
**برفعه غيره** فلو رفعه لسجود خول شوكه بجهته فعليه  
 العود للسجود **والان لا يطول ولا الا اعتدال** لانها  
 غير مقصودين لذاتهما بل للفضل فيها قصيران **والكل يكبر مع**  
 رفع راسه من سجوده بلا رفع ليدية **ويجلس مفترشا**  
 ثاني صورته اتباعا فيهما **واضع يديه** اي كفيه على فخذه  
**فريسا من ركبته** بحيث يمس امتها روس الاصابع **وتنشر**  
**اصابعه** مضومة للقبلة كما في السجود **قايلارب اغفر**  
**لي وارحمي واجبريني وارفعني وارزقني واهدني وعافني**  
**اتباعا** **الثانية الاولى** في الاقل والاعظم كما باصم  
**المشهور** **يسر جلسة خفيفة** للاستراحة بعد السجود  
**الثانية** لا بعد سجدة التلاوة **في كل ركعة** يقوم عنها  
 بالايقبها تشهد لفصل صلى الله عليه وسلم لذلك وما ورد بغير  
 غريب ولو صح حل على الجواز وليس في هذه الجلسة الافتراض  
**التاسع والعاشر والحادي عشر** **التشهد وقعوده والصلاة**

يسجد

ع

**على النبي صلى الله عليه وسلم** فيه كما ياتي بيانه **والشهاد وقعوده**  
 بما يشعها من القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ان عقبهما  
 مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **فركنان والافستنان** لانه صلى  
 الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فسجد للسهو  
 قبل السلام وسلم فدل عدم تداركه على انتفا وجوبه واما الا  
 ول فلقول ابن مسعود ركنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد  
 السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا  
 التحيات الى اخره وامر اذ فرضه في الجلوس اخر الصلاة كما مر  
 وهو محله فتبعه في الوجوب **وكيف قعد في التشهد** **ين** **جار**  
**ويحسن في الاول الافتراش** فيجلس على كعب يمسره الي  
 يلي ظهرها الارض وينصب يمينه ويضع اطراف اصابعه  
 منها للقبلة وفي الاخر التورك وهو كما الافتراش لكن يخرج  
 يمسره من جهته يمينه ويلصق وركبه بالارض اتباعا  
 وحكمته استئناف المصلي في الاول بخلافه في الاخر والحركة  
 عن الافتراش اسهل **والاصح يفتراش المسبوق في تشهد**  
 امامه الاخر **والساق** في تشهد الاخر لا يحتاج جرها للحركة  
**ويضع فيهما** اي في التشهد ين يمسره على طرف ركبتيه  
 اليسرى بحيث سامته روسها منشورة الاصابع يلي ضم  
 ياتفر جها تفرجا مقصدا **قلت** **الاصح الضم والله**  
**اعلم** لتوجه كلها للقبلة ويقبض من يمينه وهي موضوعة  
 على اطراف ركبته اليمنى **الختصر والبصر** بكسر الهمزة  
 ثالثهما **وكذا الوسطا في الاظهر** اتباعا ويرسل اليه



وفي التي تلى الابهام **وبرفعهما عند قوله الا الله ولا يحركها**  
اتباعا فيها وفيه كلام في الاصل فلو حركتها كره ولم يتصل  
**والاظهر ضم الابهام اليهما كما قد ثلثه وخمسين**  
عند مقتضى الحساب بان يجعل راس الابهام عند اسفلها  
والقبط يجعلونها وضع الخنصر على البصر وما سبق تسع  
وخمسون ولو وضع الابهام على الوسط المقبوطة او اعمده  
الوسطا بين عقد مئة او خلق بينهما بروسما او ارسلها  
مع المصحف اقا بالسنة وانما الخلاف في **الافضل والصلوة**  
**على النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد الاخير** وكذا تشهد  
الصبح والجمعة والصلوة المقصورة لانها واجبة بالنسبة  
لخبر امرنا الله ان نصل على نبي فكذا تشهد  
قولوا **الله صلي على محمد وعلى آل محمد** ويشترط ان  
يأتي بها قبل فراغ التشهد **والاظهر سننها في الاول** فيا  
في بها فيه قياسا على الآخر **والاشهر الصلوة على الال**  
**في الاول على الصبح** اذ لا تجب في الآخر **وتسن في الآخر**  
لحديث السابق فهي مطلوبة على سبيل الذنب وانما  
لم تسن في الاول خشية من نقل ركز قولي على رجلي من  
ما لوجوب وفيه خلافا في بطلان الصلاة به وان كان  
الاصح المنع **وقيل تجب والهل التشهد مشهور**  
فيه اخبار منها قول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعلمني التشهد فكان يقول **التحيات طيبات** وكان  
الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **الشهد**  
**ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله واقله**  
**التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله**  
**وبركاته اي عليك سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين**  
**الشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله**  
اذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع وسقط اولها  
في حديث وفي آخر تكبير سلام منونا **وقيل يجذف وبركا**  
**وقيل يجذف الصالحين وقيل** ويقول **محمد رسوله قلت**  
**الاصح يقول وان محمد رسول الله وثبت في صحيح**  
**مسلم والله اعلم** لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله  
فاطر اذ اسقاط لفظة **اشهد** فيكفي وان محمد عبده ورسوله  
له لا محمد رسوله ولو ادخل بترتيب التشهد وغير المعنى  
بطلت ان تشهد والال تحسب ما جاء به ان لم يقصر المعنى  
اجزوا التحية ما يجتنبه من نحو سلام ومنه الصلاة بمعنى  
الدعاء خير والقصد الثناء على الله سبحانه وتعالى بانه مآله  
جميع التحيات من الخلق والمباركات الثاميات والطيبات  
الصالحات **واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاله**  
في الوجوب والندب **الله صلي على محمد وآله والاعمال**  
ان يقول **وعلى محمد** ويكفي صلى الله عليه وعلى محمد وعلى رسوله  
او النبي دون او عليه **والزيادة الى حميد حميد** والوارد  
فيه وفي كاصليت على ابراهيم وعلى ابراهيم وبارك  
محمد وعلى محمد كما باركت على ابراهيم وعلى ابراهيم



انك حميد مجيد وفي الطوق زياده على ذلك ونقص عنه  
**في التشهد الآخر** بخلاف الاول لبنايه على التحقيق وما في الخبر  
اكل الصلاة والابرار اسمعيل واسحق واوادم **وكذا الري**  
**بعد** اي بعد التشهد الاخير بما يتصل به من الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وآله واله سنة للامام وغيره بدني وغيره لقوله صلى الله  
عليه وآله لتخير الدعاء اعجبه اليه في دعواه ولا يسر ذلك بعد  
التشهد الاولي لما مر **وما تقرر** عن النبي صلى الله عليه وآله **افضل**  
**من غير ما تقرر ومنه** قوله صلى الله عليه وآله **اللهم اغفر لي ما قد**  
**مت وما خربت الى اخره** اي وما اسررت وما عللت وما انت  
اعلم به مني انت المقدم وانت املوخر لا اله الا انت وورد غير ذلك  
كما في الاصل **ويحسن ان لا يزيد** الدعاء من الامام **على قدر التشهد**  
**والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله** بل الافضل نقصه عنهما  
فان زاد كره التطويل البشروط وغيره يطيل ما لم يقع في سره  
فان لم يزد على فعله فان زاد ما مر كره **ومن عجز عنهما** اي  
عن التشهد وعن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله الواجبين  
وهو ناطق **ترجم عنهما** باي لغة شاو يجب التعلم كما مر في  
التكبير فان قدر لم يحزله ان يترجم **ويترجم للدعاء** السابق  
نديه **والذكر المندوب** لقنوت وذكر انتقال وتشهد اول  
وتسبيح العاجز لا القادر **على الاصح** فيها لعذر الاول دون  
الثاني فلو ترجم بطلت صلاته ولو اخترع دعوه او ذكره با  
لعجز في صلاته بطلت جزئيا وان كان عاجزا الثاني عشر  
السلام **واقوله السلام عليكم والاصح** جواز سلام عليكم

بالتسوية

بالتسوية **قلت** **الاصح المنصوص** لا يخبره والله اعلم بما لم نقول  
بل يبطل بغيره ولو قال عليكم السلام اجزا وكره **والاصح انه لا يجب**  
**الخروج من الصلاة** لغيرها من العبادات ويتنوب مع السلام  
فان قدمه عليه بطلت صلاته واخرها عنه لم يحصل السنة **وا**  
**كلامه السلام عليكم ورحمت الله وبركاته** من ثلثين وثلاثين مرة  
**في الاولى حتى يرى خده الايمن وفي الثانية** الايسر ابتعاوا  
يتخذون السلام امرتين مستقبلا وينتهيه مع تمام التفاتة **فاويا**  
**السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة والنفس وجن**  
**مومنين فينوي** مرة اليمين بجهته وبالاخر للاخرى ولو ماموما  
ويسترد الكثر الاخير ينوي بالمرتين على الملائكة **وينوي الامام**  
**السلام على من تقدمه** وغيرهم من حضرة وكذا المامومين **وهم**  
**الرد عليه** وعلى من حضر وسلم من على يمينه ينوي به بالثانية  
ومن على شماله بالاولى ومن خلفه بالاولى في الافضل ويندب ان  
ينوي بعض المامومين الرد على بعض واصله خبرا من رسول  
الله صلى الله عليه وآله **فم** ان نرد على الامام وان تحاب وان يسلم  
بعضنا على بعض ويسلم الماموم ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام  
من تسليمته **الثالث عشر ترتيب الاركان** السابقة كما ذكرنا  
في عدها المشتمل على قرب الغيبة بالتكبير في القيام والتشهد بقعوده  
وعدها ركنا بمعنى الجزاء فيه تغليب ومعنى الفرض صحيح **فان**  
**تركه** اي الترتيب **عدها** بتقدم ركن فعلي **بات سجدة قبل**  
**ركوعه بطلت** صلاته بالاجماع لتلاعبه بخلاف تقديم القوي  
بخير السلام كالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله **فم** على التشهد فيعجز



بعد وان سهى في الترتيب بترك بعض الاركان في فعله بعد  
 المتروك لقوله لو وقع بغير محله فان تذكر المتروك قبل ان يركع  
 غ مثله فعله والابان يتذكره حتى فعله مثله في ركعة اخرى  
 تمت به اي مثله المفعول ركعة المتروك اخرها لو وقع محله  
 وتدارك الباقي من الصلاة وسجد في اخرها السهو كما ياتي لكن  
 ان لم يركع من اصل الصلاة كسجود تلاوة لم يجزه ولو تذكره بعد  
 السلام بلا طول عرفا ولا وطى نجاسة فلهو قبله فلو ثبت في  
 اخر صلاة ترك سجدة من الركعة الاخيرة سجدتها واعاد  
 تشهد لو وقع قبل محله وسجد للسهو او من غيرها الزمة  
 ركعة اذا انقضت ركعت سجدة من التي بعدها ولفى باقيها  
 كذا ان فيها اي الاخيرة وغيرها اي في آيتهم المتروك منها  
 السجدة اذ يلزم ركعة اخذ بالاحوط وسجد للسهو في  
 الصورتين وان علم في قيام الثانية ترك سجدة من الاول  
 الى فان جلس بعد سجدة التي فعلها سجد من قيامه  
 اكتفا جالوسها وان نوى به الاستراحة قبل ان يجلس بين  
 الاستراحة ليركفه والابان لم يكن جلس بعد سجدة  
 فليجلس مطمئنا اثنان واجب الجلوس ثم يسجد وقيل  
 يسجد فقط وفيها حسنة سجد للسهو وان علم في  
 اخرها بترك سجدة تين او ثلاث جهل موضع  
 هما اي الخمس فيهما ويجب ركعتان اخذ بالاسواء وهو في  
 الاول ترك سجدة من الركعة الاولى وسجد من الثالثة فذكر  
 بالثانية والرابعة ولفى باقيهما وفي الثانية ما ذكر وترك سجدة

من ركعتين

من ركعة اخرى او اربع جهل موضعها فسجدت ثم ركعتان لاحتمال  
 ترك سجدة تين من الاولى وسجد من الثانية وسجد من الرابعة  
 فلتأوى الاولى وتكمل الثانية والثالثة او خيرا وليست جهل  
 موضعها ثلاث اي فوجب ثلاث ركعات لاحتمال ترك سجدة  
 من الاولى وسجدتين من الثانية وسجد من الثالثة فتكمل  
 الثالثة بالرابعة وانه في الست ترك سجدة تين من كل ثلاث ركعات  
 ولو احتمل ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية والثالثة وسجد  
 سجدة من الرابعة وجب سجدة ثم ركعتان وفي تركه الاربع  
 ثلاث ركعات ففي الست سجدة ثم ثلاث ان احتمل موجه  
 اوبى موضعها فسجد ثم ثلاث من الركعات اذا الحاصل  
 ركعة الاسجد او ثمان فسجدتان ثم ثلاث ركعات وتصور  
 ذلك بترك طمأنينة او سجود على علم امته وفي الصور الكل سجد  
 للسهو قلت المصحح يحسن اذا امت نظره اي المصلي الى  
 موضع سجود ولو في الكعبة ينظر اشارة اي يصيح  
 وقيل يكره تغميض عينيه وعند يديه ان لم يخف  
 ضررا اذ لم يرد نهى فيه فان خاف كره وسين الخشوع وهو  
 حضور القلب وسكون الجوارح لين الله تعالى ثنا على  
 من انصوب ذلك وقد برأ القراء اي تأمل معنى المقروء وقال تعالى  
 ليذكر واياته والذكر بالقراءة ودخول الصلاة ينشأ  
 للذكر عن صدره وفراغ قلب من الشواغل لانها تشوش  
 الصلاة وجعل يديه في قيام ولو اعتد الا او بدله تحت  
 صدره اي الخشوع فيكون اخر اليد تحت فوق حسنة اخذ

لا بد من التوجه في الركعة الاولى والاربع في الركعة الثانية



**بيمينه يمينه** اي قابضا بها كوعصا رة وبعض يساعدها  
وهي غيرها وقيل يمينين بسط اصابع اليدين في عرض المصنوع  
وبين شرفها في صوب الساعد اتباعا والوضعية بالاضاد واليمين اقل  
المفصل بين الكف والساعد **والدعاء في سجوده** منفرد ومن في موافقه  
لقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قالوا  
هو الدعاء اي في سجودكم رواه مسلم **وان يعتمد في قيامه من السجود**  
**والقعود على يديه** اي يسطرها على الارض لانه اعون وفي صفه  
صلاة صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون فاذا رفع راسه من السجود  
الثانيه جلس واعتمد على الارض ثم قام **وتطويله** **قراءة الاو**  
**لى على الثانية في الاصح** اتباعا في الظهر والعصر والصبح وفي  
قصر غير ما ذكر عليه هذا ان لم يرد نص تطويل الثانية كصلوة ذات  
الرقاع للامام **والذكر بعد ما** اي الصلوة فيقول لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير **لا مانع** لا  
اعطيت ولا معطى ما ولا ينفع ذا الجند منك الجند ويأتي بكلمة **لا مانع**  
الله والحمد لله والله اكبر ثلاثا وثلاثين ويحتمل ما يه بقوله لا اله  
الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير  
وبين بعد ما الدعاء ايضا اتباعا في الكل ويسر بذلك غير امام يركع  
التعليم اما هو فيجهر الى ان يتعلموا **وان يختقل بالنقل من موافقه**  
**فرضه** ولكل صلاة من محل الى اخره تكثيرا للحال السجود اذا شهد  
له في الاخره فان لم يختقل فصل بكلام انشاد **وافضله في الترتيب**  
لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا ايها في بيوتكم فان افضل صلاة المرء  
في بيته الا المكتوبه والمسجد للنافله في حوائله يوم الجمعة

عبر

لمن وركتي الاحرام بمكان فيه مسجد افضل من البيت وشم صور اخره  
في الاصل **وان يصلي في كل ركعة ركعتين** **ان تصلي في كل ركعة**  
ما الخسا والقياس مكتوبه ليصرفن وانصرفن بعد من فرادى **وان**  
**يتصرف في جهته حاجته** اي جهته كانت **والا** بان لم يكن له حاجه  
فيمينه اي يتصرف في جهته لانها محبوبه **وتتقضي القدر وسلا**  
**الامام** التسليمه الاولى فلما موم ان يستقل بدعا ونحوه لسجد  
سهو ثم يسلم وله ان يسلم فورا ولو سلم قبل تسليم امامه الاولى  
عند بطلت صلاته **ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم هو ثنتين**  
**والله اعلم** احراز الفضل الثانيه ويخرج من متابعتة  
في الاولى بخلاف التشهد الاول ولو تركه امامه لا ياتي به  
لو جوب متابعتة قبل السلام ولو مكث الامام بعد الصلاة  
لذكر او دعا فالافضل جعل يمينه اليه ويساره الى المحراب  
**شروط الصلاة** وفي ما نتوقف عليها صحتها  
وليس منها خمسة التحقيق انها تسعة المذكورة والعلم بها  
للحقيقه فلو اعتقد الكل فرضا صح او ساء فلا والبعض منه والبعض  
فرضا صح بشرط ان لا يقصد بفرض معين التخليه وتركه كحوالا  
كل والكلام والفعل الكثير اولها **معرفة الوقت** ولو ظن بان  
يعلم دخوله او بطلته فان صلى بدون ذلك لم تصح صلاته **وان**  
**وقعت في الوقت** ثانيها **الاستقبال** وسبق وثالثها **شرط القدر**  
ولو خاليا بطلته فان تركته مع القدرة لم تصح صلاته **وعورة**  
**الرجل** ولو رقيقا **ما السر** **والركبة** كبريه **وكذا الامه** و  
لومبته ومكثاته وام ولد عورتها ما بين السر والركبة



والأصبع كالرجل وعوه الحرة ما سوى الوجه والكفين ظهرها  
وبطنها إلى الكوعين قال تعالى لا يبدن من ثيبتها إلا ما ظهر منها ولو  
مفسر بالوجه والكفين والحنث كالانثى رقاق وحريم فلو ستر كرجل المصلي  
صلاته وشرطه أي السائر ما يمنع إدراك لون البشرة ولو هو  
طين وما دلل ونحوه كجاء صافي متراكم بخضره كان صلى فيه على حنا  
نه ولا يكفي خيمه ضيقه ويكفي جب معاضيق الرأس كفه رده عليه  
والأصبع وجوب التطين على فاقد الثوب ونحوه يحصل البهتان  
ولا يكفي ما يدر كمنه لو ك البشرة كثوب رقيق أو غليظ مهمل النجس  
وماء صافي وزجاج إذا مقصود الستر لا يحصل بذلك ويجب ستر  
أعلاه أي السائر وجوابه العورة لا أسفلها فلو رويت  
عورتها أي المصلي أي كانت بحيث ترى من جيبه أي طوق  
قيصه لسعته في ركوعه أو غيره لم ينفى الستر بهذا القيم  
فإنه أو يشتد وشطه حتى لا ترى عورته منه ولو روية عو  
رته من ذيله أي كانت بحيث ترى كما مر بان كان العلو والراي  
بسط لم يضر كما باصلاه ولو لم يفعل ما مر به في القسم الأول وأحر  
بالصلاه انعقدت ثم تبطل عند خور كوعه فيصح الاقتداء به  
قبله ويكفي ستر موضع الجيب قبله أي الجيب حيث يرى منه القو  
في الركوع والسجود لكن يمنع منهما الجنبه أو شعر راسه صلى  
صلاته على الأصح كما لو كان على أنزله ثقب فجاء عليه الثوب يده  
أي قبل الركوع حسبه أيضا وله يستر بعضهما بيده في الأصح  
لحصول مقصود الستر والكلام في غير ما ينقضه منه ويكفي  
غير حرما وان حرمه فان وجد المصلي رجلا كان أو غيره كما في

أي قبله

أي قبله ودبره يعني لهما لا نهما الحش أو كافي أحد في استقباله معتر وجب  
أي يصح قبله لأنه للقبلة فلو خالف وستر به غير له تصح صلاته  
وقيل دبره وقيل يتخير ورايها طهارة الحدث للقادر  
فإن لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تنعقد صلاته فان سبقه  
الحدث بعد إحرامه متطهرا بطلت صلاته لبطلان طهارته كمالو  
نعم الحدث وفي القديم لا تبطل بل يني بعد طهارته على ما  
فعله منها ويجريان أي القولان في كل متناقض أي مناف للصلاة  
عرض فيهما بلا تقصير من المصلي وتعد دفعه في الحال كان  
تخص عورته واحتاج لفعله لعدم العفو فيبطل في الجديد  
فإنه يمكن الدفع حالاً بان كشفه زنج فستر في الحال أو تجسر  
زاده فالقاء في الحال وقعت عليه نجاسة فرأى ولو نحو  
نقض في الحال تبطل صلاته ويغفر هذا العارض كحاشا يديه أو  
لمه بطلت وإن قصر بان فرغت مدة خوف فيها أي الصلاة و  
احتاج لفعل الرجلين بطلت صلاته قطعاً للتقصير حيث أفض  
ونقيت منه أو قطعاً لمدة لا تسعها وخامسها طهارة النجس  
في الثوب والبدن والمكان فلا تصح الصلاة مع النجس الذي  
لا ينفى عنه يبدنه أو عجزه أو ملاقيه ولو امتنبه طاهر ونجس  
من ثوبين أو بيتين اجتهد فيهما للصلاه جواز ان قدر على  
عاطا هريقين ومنه ان يقدر على ما يغسل به أحدهما ووجهها  
ان لم يقدر على صلى فيما طنه الطاهر منهما ثم إذا حضر وقت  
صلاه أخرى لم يجديها فلو اجتهد وتغير ظنه عمل بالثاني  
ولا يعيد واحده منهما والاحتان كالثوبين لو اجتهد فيهما



فلم يظهر له شيء صلى عاريا واعاد وجوبا ولو نجس بعض ثوبه  
او بدن وجهه ذلك البعض في جميع الثوب والبدن **وجوب غسله**  
**كله** لتصح الصلاة فيه اذا اصل بقا الخجاسة ما بقي من جزء ولو  
اصاب شيء رطبا لم ينجسه لعدم ثبوت نجاسة محل الاصابة  
ولو كانت الخجاسة بمقدم الثوب مثلا وجهه على وجهه غسل  
مقدمه فقط **فلو طن بالاجتهاد طرفا منه النجس كنهه** **وجوب**  
**يكفي غسله على الصحيح** اذا الواجب ليس محلا للجهاد ولو اخطاه  
تقه بان النجس هو الكبر مثلا قبل قوله فيمكن غسله ولو خفت  
نجاسه بضيق كبت وجب غسله كله او واسع فلا ولو الصلاة  
فيه فحما حتى يبقا قدرها **ولو غسل نصف نجس** **لثوب ثوبا**  
**فلاصح** انه ان غسل مع باقيه محاوره من المغسول ولا ظهر كنه  
والا بان لم يغسل المحاور **فغير المتصف** يظهر والمتصف يفتح  
الصاد وهو المحاور ونجس ملاقاته وهو رطب للنجس ولا ينجس  
غيره اذا نجاسة المحاور لا تتعدى ما بعده كالسمن الجامد ينجس  
منه ما حول النجاسة فقط **ولا تصح صلات ملاق بعض لباسه**  
**نجاسه وان لم يتحرك بجزءه** طرف عمامته المتصلة بجماد  
من غير حركته او معها ولا يجوز قابض كسناد بخوبه طرف  
شيء محمل على نجس ان يتحرك ذلك الشيء الكائن على النجس  
**بحركته** **وكذا ان لم يتحرك بجزءه في الاصح** بجله متصل بالنجس  
سه في الاربع فكان حامل لها ومنه ما لو كان على شاحور كلب  
او عتق نحو حمار عليه نجس محمل على شاحور ولو تبدل طرفه بموضع  
ظاهر من سفينة فيها نجاسة فان التبرك بجزءه بطلت والا فلا

فلو جعله اي طرف الشيء على نجس تحت رجلاه صحت صلاته مطلقا  
لعدم الحمل له **ولا يضر نجس بجاذي صدره** او غيره في الركوع والسجود  
**على الصحيح** لعدم ملاقاته له ولو جلس بمكان نجس صلا وخافا  
عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز وضع جبهته بالارض بل يتحنى  
للسجود الى قدر لو زاد عليه لاقا النجس ثم يعيد **ولو وصل عظم**  
**لا تكساره** واحتاج له للوصول **بنجس** من العظم **لفقد الطاهر**  
**الصالح للوصول** **فمعدون** في ذلك فيصح صلاته وليس عليه ترعه  
اذا وجد الطاهر الا اذا لم يخف معدون **فترتيم** **والا** بان لم يخرج  
او وجد الطاهر الصالح من غير ادبي **وجب** عليه **ترعه** اي  
النجس وان اكتفى بالحجر لعصيانه لو صل المراه مشغرا مشغرا نجس  
فان امتنع الزمه الحالك ترعه لانه مما تدخله النجاسة كرد  
المقصوب **فقد ان لم يخف** من ترعه **ضرر ظاهر** او هو ما  
ينبغي التيمم **قل وان خاف فان مات** من وجب عليه  
الترع قبله **لم يترع** منه اي لم يجب الترع لما باصله **على الصحيح**  
لزال تكليفه ويعفى عن محل استجاره في صلاته رخصه وان  
غرق **ولو حمل مستجرا** في الصلاة **بطلت في الاصح** اذا لا حاجه  
جله فيها **وطين الشارع** **لم يتيقن في سنته** ولو نحو كلب  
يعفى عما يتعدى اي يتنفس **اي حارس** منه **غالب** **ويختلفون**  
**لوقت وموضع** من الثوب والبدن فيعفى في الشاع لا  
يعفى عنه في الصيق وفي الذيل والرجل ما لا يعفى عنه وما ظنت به  
نجاسته في اليد والكرو ما لا يتعدى الاحتراز عنه **غالب** **لا يعفى**  
عنه وما ظنت نجاسته بغيرتها فيه كثوب قصاب وهو الجار







عرفان **التحقق** ونحوه مما مر وغيره كسعال وعطاس وان ظهر به  
حرفان **للقليل** راجع الكل **وتعذر القراءة** الواجبه وكل ذكر واجب  
كشهود وهو راجع للتحقق فقط ولا يضر حينئذ كثرة **الاجم**  
بالقراءة في **الاصح** لانه سنة لا ضرورة له **ولو اكره على الكلام**  
**بطلت في الاظهر** لنذرة الاكره فيها **ولو نطق بنظم القرآن**  
**بقصد التفهيم** كما يجب **خذ الكتاب** مفهوما به مستاذنا في  
اخذ شي ان قصد معه اي التفهيم **قراءة لم تبطل** كما لو قصد  
القرآن فقط **والا** بان قصد التفهيم فقط **بطلت** وكذا الواطئ  
لانه يشبه كلام الادبي فلا يكون قرانا الا بالقصد وخرج بنظم  
القرآن نحو ابراهيم سلام كن فيبطل فان فرقها وقصد بها  
القراءة لم تبطل **بالذكر والدعاء** الا ان يخاطب به **كقوله** **لعا**  
**طس** **يرحمك الله** فتطرب به بخلاف رحمه الله وخطاب الله  
ورسوله لا يضر كذا ران في تعليق وخطاب لانه مناجاه  
وكاجابة نبي وصور اخر بالاصل وبطلت بانذار بكلام ولا  
وان وجبا **ولو سكت** **طويلا** عمدا **بلا غرض** لم تبطل في **الا**  
**صح** اذ السكوت لا يحرم هيئة الصلاة ولا يضر السير جزما وكذا  
طويلا لحيانه او غرض كذكر ما نسيه وتطويل الركن القصير  
بسكوت ونحوه يبطل عمدا كما ياتي **وبين** من اي رجل يحقق فابه  
شي في صلاة كتنبيه امامه على سهو **واذنه** **لما دخل** اي لما  
دخلك في الدخول **وانذاره** اعمى ان يقع في بير مثلا ان يسبح  
اي ان يقول سبحان الله **وتصفق المراء** **والخشي** بضرب  
**بطن اليمن** على ظهر اليسار او عكسه كظهر يمن على بطن يمين

71  
او عكسه وامسح جنبا بطن على بطن فان فعلته لا عبه عالمه  
بالتفريع بطلت **وان** **كلمنا** فاته للصلاة والاصل فيه قوله **صلوات**  
فان من فاته شي في صلاة فليسبح وانما التصديق للنساء ولو صفق  
الرجل وسبح غير مخالف الاولى ويعتبر التسيح ان يقصد به  
الذكر ولو مع التفهيم كتنبيه السابق في القراءة **ولو فعل في صلاة**  
**غير هان كان من جنسها** كزيادة ركوع او سجود **بطلت** لتلا  
عنه بها **الا ان يخشي** انه فعله مثلا فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم  
صلى الظهر خسا وسجد السهو ولم يعيد ولو اقتد في حال سجود  
الامام مثلا وجب متابعتة فيه ولو نقل ركنا قوليا كفاية  
او كرهه لم تبطل وعنه احتراز بقوله فصل دون التي ولو جلس  
قليل عند هويه للسجود او رفعه من سجود تلاوه لم يضر  
وان تعمد **والا** بان لم يكن من جنسها كضرب وصبي **فتبطل**  
**بكثرة** الا في شدة خوف **لا قليلا** لانه صلى الله عليه وسلم صلى  
حامل امامة وكاف اذا سجد وضعاها واد قام حملها ويستثنى  
من القليل **الكل والكثير والقليل** **بالعرف** **فالحطوات** **قليل**  
**والثلاث** من ذلك **كثيرات** **توالى** لان تفرقت بان تعد  
الثانية مثلا منقطعة عن الاولى **عاده** ولو نوى ثلثا وفعل  
وحدا بطلت **وتبطل بالوثبة** **الفاحشة** جزما قلت  
الا ان يكون ناسيا او جاهلا بخبره والله اعلم فلا تبطل  
به الحاقها بالكثير وكذا اكل فعل فحش **الحركات الخفيفة**  
**المتوالية** كتحريك اصابعه في سجده او حركه في **الا**  
**صح** الحاقها بالقليل ولو حركه ثلثا ولو في حركه او مر



جه يطلب لاجل **وسهوا** **الفعل** **الكثير** **لعمري** في بطلان الصلاة  
به **في الاصح** لأنه يقطع نظرها وجهل التحريم كالسوء **ويصل**  
**بقليل** **الاكل** لاشعاره بالاعراض **قلت** **الا ان يكون ناسيا**  
**او جاهلا** **تحريمه** **والله اعلم** فلا يبطل به بخلاف كثير عرفا  
**فلو كان بغيره** **سكته** فذابة **فبلغ** بكسر اللام **ذوبها** **بطلت**  
صلاة **في الاصح** لخصوص المقصود من الاكل وعبارة اصله  
تذوب وسوء اي يتزل الخوف في فعل فاعل فعل عنه  
لبه لان لظهور في التفرغ **ويست للمصلي** اذا توجه الى  
**جدارا** **وساربه** اي عمود ونحوه وهما في مرتبة **او نحو**  
**عصى** **مغروزة** **كثاع** **او بسط** **مصلي** **كسجاده** **او** **قالت**  
اي تجاهه خطا طويلا والثلاثة مرتبة كما ذكر فلا يعذر  
عن واحد الا اذا عجز عن سابقه **دفع المار** بيته وبين  
احد المذكورات المراد بالمصلي والخط منهما الاعلام ان لم  
يزد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع بذراع الادي ولينفق  
عن ثلثي ذراع لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم الى  
شيء يستتره من الناس فارد احد ان يجتاز بين يديه فليد  
فقه وهو ظاهر في غير الاخيرين الحقا قبلهما لا شتر لهما  
في سن الصلوة اليهما المبنى عليه سن الدفع له ولغيره ويند  
كونها مينة او يسره لا تلقا وجهه **والصحيح** **تحريم المار**  
**ورجيب** اي حين من الدفع وان لم يجد المار ميلا لقوله  
صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه  
من الاثم لكان ان يقف اربعين خيرا من ان يمر بين يديه

وهو محمول على المصلي لستره ولو تركها او تباعد عنها اكثر مما  
فليس له الدفع ولا يحرم المرور لتقصيره والا فتركه ولو  
وجد الداخل مخرجه في الصف الاول جاز له المرور مع الستة  
بين يدي الصف الثاني ليعدها ولو قصر المصلي بوقوفه عما  
يقارعه الطريق لم يكره المرور ودفعه اليما فيه **قلت** **يكراه الا**  
**لتفات** بوجهه **الاحاجه** اذ ورد انه من اختلاس الشيطان  
من الصلوة ولا يكره لاجله ابتعا **ورفع بصره الى السماء** و  
نظره ما يلي كثوب له اعلام **وكفى شعرة** **او ثوبه** **للتهم** عن  
ذلك واطعن فيه في الاخير من انها تسجد معه والنهي لكل  
مصلي كذلك وان كان ذلك قبل الصلوة بمعنى لاصلي حاله  
ومنه ان يصلي وشعره معقوص او مردود تحت عمامته او  
ثوبه او كفه مشمر **ووضع يديه على فمه** **بلا حاجة** **للتهم**  
عنه ولا يكره لاجله كثاب بل يجذب **والقيام على رجل**  
طنا فاته الخشوع فان كان لاجله كوجه الاخرى فلا **والصلاة**  
**حاقنا** بالنون اي بالبول **او حاقبا** بالموحدة اي بالغايط  
**او خضرة** **طعام** ولو مشرو **بايتوق اليه** بالمشاء اي تشا  
ق للتهم عن ذلك والتوقان مع الغيبة كهم مع الحضور اذ لهم  
واحد ويكره مع مدافعة الريح وانما يؤخر ما ذكر ان اتسع  
الوقت **وان ييصق** اذ عرض له البصاق **قبل وجهه** **وعن**  
**يمينه** **للتهم** عن ذلك بخلاف يساره هذا في غير اطمس ولو  
كان به حرم البصاق فيه بل ييصق في ثوبه من جنبه الايسر  
لكونه وحك بعضه ببعض **ووضع يده على خصره** **للتهم**



جالل

بالكافي حصلت **تدريج** كذا كما سبق في ركن الترتيب من  
حصولها وقد لا يشرع بان لا تحصل زيادة كما اذا كان المتروك  
السلام فذكره قبل طول فصل **الركن الثاني** من حيث قبله ونظيره **الركن**  
**الثالث** من حيث قبله عرفا فيسجد بلا سجود فان طال في مسأله السجود  
الطويل وصورة المسئلة ان يستمر مستقبلا ويظن انه سلم ولا ياتي  
بمبطل فان استعبر اوتي بمبطل اخر يبطل سهوه فوضح اولا  
ببطل سجود السهوه كما هو ظاهر **او** كان **بعضاً** سمي له لقربه  
بالخير بالسجود من البعض الحقيقي اي الركن **وهو القنوت**  
لغير فائز له **او قيامه** المستلزم تركه لترك القنوت **او التشهد**  
**الاول** اي اللفظ الواجب في الاخير **او قعوده** المستلزم تركه لترك  
التشهد **وكذا الصلوه على النبي صلى الله عليه وسلم** في الاظهر  
لانها فيه سنة **وكذا الصلوه على النبي صلى الله عليه وسلم** في القنوت **سجد**  
لتركه ولو عدا **وقبل تركه عدا** فلا يسجد قلت **وكذا الصلوه**  
**على الاوصياء** **سنا** **والله اعلم** وذلك في التشهد الاخير  
وبعد القنوت فانه يسجد لتركها **ولا تجزئ** **سائر** اي  
باقيها اذا تركه بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف الاعراض  
اذ ورد في بعضها انه صلى الله عليه وسلم قام من ركنين من الظهر  
ولم يجلس ثم سجد في اخر صلاته قبل السلام **سجدتين**  
فيه بترك التشهد مع تعويم المشروع له في معناه ترك التشهد  
وحد والحق به القنوت مع قيامه او وحده لجامع الذكر المقصود  
كحل مخصوص والصلوه على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوه على  
اله حيث سن ذلك والثاني الذي هو فعل منهى عنه ان



**لا يبطل عهدا كالاتفات والخطرتين لم يسجد لسهو ولا لغيره**  
اذ لم يرد ويستثنى ما ياتي وما الوقت قبل ركعته بيمينه او فرقه  
في الخوف اربع فرق وصل بكل ركعته او فرقتين وصلا بواحدة  
ركعته وباخرى ثلثا او قرأ في غير محل القراءة وفي غير ركبت  
او سجد تحييج الركوع في غير محله بيمينه فانه يسجد  
للسهو مع انتفاء البطلان في العهد ولا تنقل السورة ما قبل القاء  
اذ القيام محل لها في الجملة **والا بان يبطل عهدا ركعته زائده**  
**مسجد لسهو** انتفاء البطلان **لا يبطل الصلاة كعلام كثير** فانه  
يبطل لسهو في **الاصح** كما هو ويستثنى منه المنتفل في السفر اذا  
اخرق عن طريقه الى غير القبلة ناسيا وعاد الى قرب فأت  
صلاته لا تبطل بخلاف العائد مع انه لا يسجد لسهو **وتطو**  
**يل الركن القصير** بسكوت او ذكر لم يشرع فيه **يبطل عهدا**  
**في الاصح** لاخلاله بالمولاه فيسجد لسهو **فالا اعتدال**  
**القصير** لانه للفصل بين الركوع والسجود ولا يضطر تطويله  
بذكر مشروع كما في صلاة التسييح وهي سنة في القنوت  
**وكذا الجلوس بين السجدين** **قصر في الاصح** لانه للفصل  
بينهما ولو نقل **كنا قوليا** غير مبطل الى ركن طويل كفا  
في بعضها في ركوع او جلوس او تشهد **آخر لا يبطل**  
**لعهده في الاصح** الا لا يغير ذلك بعده الصلاة ويسجد  
للسهو وكذا العهد في **الاصح** لتركه التحفظ لما هو فيه  
في الصلوة مؤكدا كالكالتشهد الاول **وعلى عهدا يستثنى**  
**هذه الصورة عن قولنا السابق** ما لا يبطل عهدا لا بسجود

للسهو

**للسهو** ويضم لها مامر ونقل السلام عهدا مبطل مطلقا كالكبيرة  
الاحرام وفارق نقل القوي غير ما ذكر نقل الفعلي بانه لا يغير  
هبة الصلاة بخلاف نقل الفعلي **ولو نسي التشهد الاول**  
**ولو مع قعوده فذكره بعد التصابي لم يعبده** لتبسه بوقت  
فلا يقطع له سنة **فان عالما بتحرمة بطلت** كزباده ودا  
عهدا **او فانسأ** انه في الصلوة **فلا تبطل** ويلزمه القيام عند  
ذكره **ويسجد للسهو او جاهلا بحرمه** **فلا تبطل في الا**  
**صح** لانه مما يخفى على العوام ويسجد هذا في غير المأموم اما  
هو فتخلفه عن المتعاقبات للتشهد مبطل الا اذا نوى المفا  
رقه ولو عاد امامه قبل قيامه حرم قعوده معه لوجوب  
القيام عليه بالتصايب امامه ولو انصب هو ثم عاد لم  
يتابعه بل يفا رقه او ينتظره فان عاد عالما بتحرمة بطلت  
او ناسيا او جاهلا فلا **وللما مومرا** اذا انصب دون امامه  
بسهو **العود لم يتابعه امامه في الاصح قلست**  
**الاصح وجوبه** **فان نسي** **فان نسي** **فان نسي** **فان نسي**  
الامام كان له مثله او خالفا مومرا جادا على طر سجود الامام  
الرافعي يتخير وعند النووي يجب العود متابعه امامه فان  
تخلو بطلت صلاته ان كان عالما والله اعلم اي العود **والله**  
**اعلم** لوجوب متابعت الامام فان لم يعد بطلت ولو انقصر  
عهدا استحب له العود ولم يجب للعائد قصد صحيح خلا  
في الساهي ولو تقدم على امامه بركن عهدا نذر العود او سهو  
لغيره خلاق ما هنا فحش المخالفة فيه **ولو تذكر قبل اتصاليه**



**عاد** للشهود الذي يضيئه اذا لم يلبس بفرض **والتسليم** ان كان  
 صار الى القيام اقرب منه الى القعود والاصح انه لا يسجد بها  
 لو كان القعود اقرب او كانت سبته اليها على السواء لقلة ما فعله  
 ولو نهض غير المأموم عنها **بلا تشهد** فعاد عالما بالتحريم  
 بطلت صلاته ان كان فيما نهض الى القيام اقرب خلافه  
 في غير ذلك ولو نسي غير المأموم قنوتاً فذكره في سجود  
 لم يعد له لتلبسه بفرض او قبله عاد لعدم التلبس به **وسجد**  
 للسهوات باغ حد الركوع في هويته لزيادته ركوعاً بخلاف  
 ما اذا لم يبلغه فلا يسجد اما لو تركه عبداً وبلغ حد الركوع فعاد  
 عالماً بالتحريم بطلت ولو شك في ترك بعض معين  
 كقنوت **سجد** اذا الاصل عدم فعله وارث كتاب منزه بحربا  
 لسجود **فلا** يسجد اذا الاصل عدم ارتكابه ولو شك في ترك  
 بعض لا على التعمين او في ترك مندوب في الجملة لم يسجد ولو سهو  
 بما يقضي السجود **وشك هل يسجد** فيلبيح اذا الاصل عدم  
 سجوده ولو شك اسجد واحداً ام اثنين يسجد اخرى  
**قلوبك** اي تردد اصل ثلاثاً ام اربعاً الى تركه اذا  
 الاصل عدم فعلها **وسجد** للتردد في زيادتها ولا يرجع في  
 فعلها الى طئه ولا الى قول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم **قام اذا**  
**شك احدكم في صلاة فلم يدرك اصلاً فلاثاً** ام اربعاً فليطرح  
 الشك وليبن على ما استيقن **فيسجد** يسجدتين قبل ان يركع  
 فان كان صلاته خمساً شقق له صلاة اي خردتها السجدة ثانياً  
 للامرين والاصح انه يسجد ان زال شكه قبل سلامه

من ترك سجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعتين او ركعات  
 او سجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعتين او ركعات  
 او سجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعتين او ركعات

جان نون

بان قد كثر لغاها اربعة لفعلها مع تردد وكذا حكم ما يصلي به  
**مقدم** او **مستهل** كونه **زايد** انه يسجد لتردده في زيادته  
 وان زال شكه قبل سلامه ولا يسجد ما يجب بكل حال اذا  
**زال شك** مثاله شك في الثالثة في الواقعة في رابعة  
 ان الله هي ام رابعة فتذكر فيها انما الثالثة والي برأيه  
 لم يسجد اذا ما فعله مع التردد لا بد منه او يذكر في الرابع  
 المأتي بها ان ما قبلها ثالثة **سجد** اذا ما فعله منها قبل التذكر  
 محتمل الزيادة **فلو شك** بعد سلامه في ترك فرض غير النية  
 والتكبير **لم يوتر على المشهور** اذا الظاهر وقوع السلام عن  
 تمام ولو شك في النية والتكبير اثر فيعيد او في شرطه كق  
 ضوء فلا كبحا ساء علمها واحتمل حد وثما بعد سلامه و  
 سهو حال قد وثقه ولو حكما كان سمع عن التشهد الاول  
 بحمله امامه غير المحدث كالجهر وغيره **فلو ظن سلامه**  
**فسلم فبان خلافة** اي خلاف طئه **سلم معه** اي  
 بعد سلامه **ولا يسجد** لانه سهو في حال القدوة ولو  
 ذكر في تشهد ترك ركن غير النية والتكبير قام بعد  
 سلام امامه الى ركعتيه **الفائتة** بغوات الركن ويعلم بما  
 مر في الترتيب **ولا يسجد** لما مر والاستثنى يغيد ان التا  
 رك لو اخذ منها ليس في صلاته **وسهوه** بعد سلامه  
 اي سلام امامه **لا حمله** امامه لفراغ القدوة ولو سلم لم يبق  
 بسلام امامه فذكر حاله **بنا** ان قصر الفصل **وسجد** اذا  
 سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سهو منفرد انتم اقتدا بالركن



امامه سهو **وبالحق** اي المأموم **سهو امامه** كما يحل امام  
سهو **فان سجد** اي امامه **لزمه متابعتة** فان تركها عمدا  
بطلت صلاته لكن لو بان له حدث امامه لم يلحقه سهو ولو  
يتقنه غلطا في ظنه وجود مقتضى السجود كان بمنزلة  
بعض علم المأموم فعله لم يوافق له **السجد والا** والابان  
يسجد امامه **فيسجد** هو على النص خبر للحمل بعد في الموفق  
ولو اقتداس سبق من سهو بعد اقتدائه وكذا اقتدائه  
في الاصح ويسجد الامام والصحيح فيها انه اي المسبوق  
يسجد معه للمتابعة **ثمة سجد** ايضا في اخر صلاته  
لان فعل سجود السهو الذي يلحقه **فان لم يسجد الا**  
مام سجد هو اخر صلات نفسه في صورتين على النص  
وسجود السهو وان كان سجد ثان سجود الصلوة  
في واجبه ومندوبه ومعلوم ان بينهما جلوس وحسن  
ان يقول فيها سبحان من لا ينال ولا يسهو **والجديد ان**  
**محله** اي السجود **من تشهد** المختوم بالصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم **وسلامه** لما ورد ما ورد من خلافه  
حمل على انه تدارك للمتر ورك قبل السلام سهوا لما في الحديث  
السابق الامر بالسجود قبل السلام **فان سلم على الجديد**  
**فان في الاصح** لفوات محله ولا عذر او سهوا فطال الفصل  
عرفا **فان في الجديد** لطوله والابان قصر فلا يفوت على النص  
للحمل السابق واذا سجد صار عايدا الى الصلوة في الاصح  
فيعيد السلام وجوبا وبطلان صلاته ان احدث واذا خرج وقت

الظهر

الظهر فيه فانت الجمعة والسجود في هذه حرام عند علم الحال وبيان  
السهو الذي لو فكره لسجد لرغبته في السجود يخرج السلام عن  
كونه محلا لكن لو سلم مصلح الجمعة فخرج وقتها او القاصر  
فتوى الانامه او انتهى سفره بوصول سفينه او را المنيح ماء  
او انتهت مدت مسخ الخوا وحول ذلك لم يسجد **ولو سهو**  
**امام الجمعة وسجد** **وا فبان فواتها** انما ظهر **وسجد**  
**والبيان الاول** ليس باخر الصلاه **ولو طر سهو** **عنه فبان**  
**عدمه سجد في الاصح** لزيادة السجود الاول وكذا لو  
سجد في اخر صلاته مقصورة فلزمه الانعام ولو سجد للسهو  
ثم سجد قبل سلامه بكلام او غيره لم يسجد ثانيا خشية  
التسلسل **باب فيه سجد** **الثلاوة** **والشكر** **سجدات**  
**الثلاوة** **وهن في الجديد** **الربع عشر** **سجد** منها **سجد**  
**ثان** **الحج** وتسع في الاعراق والرعد والحل والاسرى ومريم  
والفرقان والنمل والبرقيل وحمل السحرة وثلاث في الفصل  
في النجم واشتقاق واقر الخبر عن عمرو بن العاص اقراني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قام خمس عشر سجدة في القران منها ثلاث في  
المفصل وفي الحج سجدتان والسجدة الباقية وهي سجدتان  
خرجت للشكر لخبر سجد عاذا او اود توبه وسجد ما شكر  
اي على قبول توبته **لا يسجد** **اي ليس** من سجدات  
الثلاوة بل هي سجدة شكر في غير الصلاه **وتحرم فيها**  
**وتبطل في الاصح** من علم فان جهل او نسي انه في صلاة لم تبطل وسجد  
للسهو **ويبين** **السجود للقاري** ولو خطيبا ان امكده السجود



على منبره أو أسفله عن قرب **والمستمع** لجميع آية السجود أي قاصدا  
صد استماع ذلك من قرائته مباحه ولو كان في الأجناس أو سكران  
ومصليا بغير قيام القراءه أذ قرائته حديث خلاف الأولى أو فكر  
وهه وفارق القراء قبل الفاتحه بطلب القراء في القيام فالقيد  
بغيره يخرجها عن محل طلب فيه بالكلية بخلافها في نحو الركوع و  
قضيتها انتفاء طلب السجود لسماع قرائته من في الخلا وقد  
يتوقف فيه ويتأكد له **سجود القاري** قلت **ويجوز للسامع**  
**مع بلا قصد للسماع والله أعلم** لكن التأكيد في المستمع أقوى  
لقول الراوي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فقرا سورة  
فيها سجدة فيسجد وسجد معه حتى ما يجد بعضها فكان كمن  
وفي روايه في غير صلاة وإذا سجد السامع مع القاري فلا ير  
تعبه ولا ينوي الاقتداء به **وان قرأ في الصلاة سجدة الإمام**  
**والمنفرد** أي كل منهما القرائته فقط ولا يسجد لقراء غيره وسجد  
الإمامه لسجدة الإمامه لا لقرائته بلا سجود ولا لقراءة غيره  
منه من نفسه أو غيره فان سجد الإمامه فتخلق هو وانعكس ذلك  
أي سجد بقودون الإمامه بطلت صلاته **لما افتته** ولو  
لم يعلم سجوده حتى رفع رأسه لم تبطل صلاته ولا يسجد ولو لم  
يعلم الإمامه في السجود فهو ليس بسجد فرفع الإمام رأسه رفعه  
ولا يسجد ومن سجد خارج الصلاة أي أراد ذلك نوا  
**سجدة التلاوه** وكبر للأحرام بها **رافعا يديه** كرفع اليدين  
الأحرام **تذكر لله** يرفع يديه وسجد سجدة كسجد  
الصلاه ورفع رأسه **مكبرا** بلارفع يديه وجلس وسلم

ولا يندب له تشهد تسليم الصلاة **وتكبيره** الأحرام شرط على  
الصحيح **وكذا السلام في الأطهر** أي لا بد قنهما كالنفسه ونزك  
المفسد لا لحاق السجدة بالصلاه وبشرط شروط الصلاة كطهاره  
وسترود خور وقت بقراءة آية السجدة **ومن سجد فيها** أي أراد  
السجود في الصلاة **كبر لله** يرفع يديه من السجدة ندبا ولا يرفع  
يديه فيها قلت **ولا للاستراحة** بعد والله أعلم لعدم ورود  
ولا يجب في الصلاة لها نية أذ نية الصلاة المستحب عليها بخلاف  
سجود السهو ويقول فيها **لو في الصلاة سجد وجهي للذي**  
**خلقه وصورة** وشق سمعاه وبصره بحوله وقوته  
فتبارك الله أحسن الخالقين اتباعا ويريد اللهم كتب لي بها  
عندك اجرا واجعلها لي عندك ذكرا وضع عني بها وزرا وأقبلها  
مني كما قبلتها من عبدك داود **ولو كبر رايته** خارج الصلاة  
أي التي بها مرتين في مجلس **سجد لكل** من مرتين عقبها  
**وكذا المجلس في الأمام** لا تقرأ كل صلاة قراءه حكمها فان لم  
يسجد للمرأة الأولى كفاه عنها سجد جزيا **وركعه** لمجلس  
كما ذكره **وركعتان** لمجلسين فيسجد فيهما **فالمسجد** من  
سن له السجود عقب القراءة وطال الفصل عرف **المسجد** لقوله  
أنه بخلاف ما إذا قصر فيسجد **وسجد الشكر** لا تدخل  
الصلاه بل تبطلها وتقتل **لهجوم** نعمته **واندفاع** نفيه  
من حيث لا تحسب مع الطهور فيها حدوث ولد أو مال  
وكبحاه من عدم ونحوه لانه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء  
سره خر ساجدا ولا يسجد السجود لاستمرار النعم ولا للمعرفة



وسر المسامحة **اور روية** **هتلي** كثر من لانه صلى الله عليه وسلم يستحب  
لروية زمي اي على السلامه منه **او عام** اي فاسق يتطامن بها  
نه قياسا على المحتلي بل اولى والسجود فيها للسلامه مما هو امر  
ويظهرها **للصافي** ان لم يخف ضرر الله يتوب **لا طيبتلي**  
ليلا يتاذى ويظهرها ايضا لهجوم نعمة واندفاع نقمة وفي  
كسحة التلاوة خارج الصلاة كيفية وشرطا **والاصح**  
ان يقرأ اي السجدة **عني** على **الراحلة** للمسافر كالنافلة فيؤتي  
بهما مستقاة التزوير فان سجد لتلاوة صلوة خارج عليها اي  
الراحلة **قطعا** كسجود عليها **باد** صلاة النفل وهو ما  
عد الفرض مما ربح الشرع فعله وجواز تركه وترادف السجدة  
والتطوع والمندوب والمرغب فيه والحسن قسمان قسم  
لايس جماعه اي لايجب فيه الجماع فلو صلى جماعه لم يكن  
فمنه الروايت مع الفرض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان  
قبل الظهر وركعتان بعدا وبعد المغرب والعشاء  
لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر وقيل لاراتبه للعشاء  
وقيل اربع قبل الظهر وقيل واربع بعدها وقيل واربع  
قبل العصر والجميع منه لو روي بالامر بها لركعتين قبل  
العشاء واما الخلاف في الروايت الموكدة من التاكيد والمؤكد  
العشر الاو فقط وقيل ومن الروايت ركعتان خفيفتان  
قبل المغرب قلت سنة على الصحيح في صحيح البخاري  
ري الامر بهما اي الصلاة وفي غيرها فركعتين وحيثما  
المؤكد وبعد الجمعة للامر بها وقبلها ما قبل الظهر بل في غير

الرائية

الرائية مثلها والله اعلم **هتلي** اي القسم الذي لايس جماعه  
المؤكد وهو افضل الروايت **واقوله ركعة** وان كره الاقتصاص عليها  
والثلاثة **احدى عشر** وادنى الجمال ثلاث واجل منه خمس  
فتسع لقوله صلى الله عليه وسلم من احب ان يوتر بخمس فليفعل ومن  
احب ان يوتر ثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة  
فليفعل واما خبر ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر  
عشر فجل على انها حست فيه سنة العشاء وقيل اكثره ثلاث  
عشر **فقط** **راد** على **الركعة** **الفصل** بين الركعات بالسلام  
وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يفعل **والوصل** **بتشهد** في الا  
خير **او بتشهدين** **في الاخيرين** يفعل صلى الله عليه وسلم  
يجوز في الوصل اكثر من تشهدين ولا فعل اولهما قبل الاخيرين  
لانه خلاف الثابت **ووقت** **بين** **صلوة** **العشاء** **وطلوع**  
**الفجر** خبر فيه وقيل بشرط الا يتاخر ركعة سبق نفل بعد  
العشاء من سنتها او غيرها **ويستحب** **اجعله** **آخر صلاة الليل**  
لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر او من لا تهجد  
له اوله تهجد اذ او وثق باستيقاضه آخر الليل يجذب له ان  
يوتر الوتر ليفعله آخر الليل فان الوتر **ثمة** **او عكس**  
**لم يعبد** لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة **وقيل** **يشقوه**  
في الاول **بركعة** بان ياتي بها اوكتهد **ثمة** **بعدها**  
ويجذب القنوت آخر وثلاث او اكثر وفي الوتر بركعة  
في النصف الثاني من رمضان لا ياتي ابن كعب قنت فيه ما  
جاءه عمر الناس عليه فصلى بهم صلات التراويح **وقيل** **في كل سنة**

ركعتين على كل صلاة  
وقيل ركعة واحدة  
المسألة



وهو كقنوت الصبح لفظا ومجلا وجهه الى سجود ابتركة  
 وغير ذلك ويقول قبله اللهم اننا نستعبدك ونستغفر  
 الي اخره اي ونستعبد بك ونستغفر بك ونسئلك ونسئلك  
 الخير كله ونسئلك ولا نكفرك ونخلع ونترك من غيرك اللهم اياك  
 نعبد ولك نصلي وسجد واليك نسعى ونختص كقنوت  
**قلت الامع** يقوله بعد اذ قنوت الصبح ثابت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانما يجب الجمع بينهما لآمام مخصوصين  
 بشرطه السابق او منفردا فان اقتصر على احدهما فنوت الصبح  
 افضل وانما الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح  
 على او غير جماعه وكن الوصل من اخيا عنها او لم يصلها  
 والله اعلم ولا تندب الجماعة في وتر غير رمضان ولو اراد  
 تعبد بعد التراويح اخر الوتر ندبا ومنه اي من القسم الذي  
 لا ينسب جماعه الضمي واكلها ركعتان واكثرها عددا  
 اثنا عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين وافضلها ثمان ركعات  
 اتباعا لفعلة صلى الله عليه وسلم وادنا الجمال تحت القول  
 اي هري او صاني خليلي صلى الله عليه وسلم يصلي ثلثه  
 ايام من كل شهر وركعتي الضمي وان او تر قبل ان اتمام واكمل  
 منه اربع فست ووقتها من ارتفاع الى الزوال ووقتها  
 المختار اذ مضى ربع النهار ونحوه المسجد غير الحرم  
 لداخله منظر امزيد الجلوس ثم يشتغل بها عن الجماعة ولو  
 يخفق فوتر سنة راتبه **ركعتان** قبل ان يجلس لقوله صلى  
 عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد لا يجلس حتى يركع اثني

فان

فان صلى اكثر يجنيه جان وكلها تحية لاشتمالها على الركعتين ولا تطلب  
 من محدث من لم يرد جلوسا او كان خطيبا يريد صعود المنبر و  
 يكره لداخل والامام يكتوبه او في اقامه او دخل المسجد الحرام  
 بل يطوف الا ان يريد الجلوس بدونه فيصليها ولا تقوت بجلوس  
 يصير سهوا او جهلا **وقتل** بغير ضاويل **قلت** اخر نويت معه او  
 لي لوجود صلاة قبل الجلوس ولا يضره فيه التحية لانها سنة  
 غير مقصوده بخلاف نية فرض وسنة مقصوده فلا يصح  
 لا ركعة اي لا تحصل بها التحية على الصحيح **قلت**  
 وكذا الجنان وسجد التلاوة وسجد شكر اي لا يحصل بها  
 التحية على الصحيح للحديث **وتكرير** التحية بتكرار الدخول  
 على قرب في الاصح والله اعلم كالبعديه ويدخل وقت  
 الرواق ويدخل وقت الرقيل الفرض بدخوله  
 قنوت الفرض وبعده ولو وثرا ولو فات النفل الموقت  
 صلاتي عيد وضحي وراتبه **ندب** قضاء ابد في الاظهر  
 لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة عنه  
 بعد العصر والحق بها الباقي جماعة التافيت بخلاف المتعلقة  
 بحسب ككسوف ونحوه فلا تقضى وقسم **يخت** جماعة  
 كالعيد والكسوف والاستسقاء لما ياتي بابوابها وهو افضل  
 مما لا ينسب جماعة لتاكده بين الجماعة فيه **كن الاصح**  
**تفضيل الراتبه** للفرض على التراويح طوخته صلى الله عليه  
 وسلم عليها دون التراويح وافضل النفل صلاة عيد فكسوف  
 فحسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فباقي الرواق والتراويح

فان صلى اكثر يجنيه جان وكلها تحية لاشتمالها على الركعتين ولا تطلب من محدث من لم يرد جلوسا او كان خطيبا يريد صعود المنبر و يكره لداخل والامام يكتوبه او في اقامه او دخل المسجد الحرام بل يطوف الا ان يريد الجلوس بدونه فيصليها ولا تقوت بجلوس يصير سهوا او جهلا



فالتحقيق فماتعلق بفعل غير وضوء كركعتي احرام وطواف او تحية  
او سبب غير فعل كركعتي الزوال فسنه الوضوء فالنفل المطلق  
**والاصح ان الجماعة تست في التراويح والاصل فيها فعله صل**  
الله عليه قام للقيام في رمضان ولم يثبت عنه عشرون وانما  
فعل العشرون في زمن عمر وورد انهم كانوا يقومون بثلاثة  
وعشرون جمع بينهما بالنهم كانوا يؤثرون بثلاث فتحصل  
من ذلك اثنا عشر ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمه  
فلو فصل اربعاً يستلزم له احتساب له ويحطل في العمل وقوفاً  
مع المفقول وسميعة تراويح كانوا يتر وحوث عقبها  
اليستريحون ولا تصح بحية مطلقة بل بينوي ركعتين  
من التراويح او من قيام رمضان ووقتها وقت الوتر **ولا**  
**حصر للنفل المطلق** وهو ما لا يتغير بوقت ولا سبب  
لقوله صلى الله عليه وسلم كاي ذر الصلوة خير موضوع  
استكثر او اقل فله صلاة ما شاء ان لا يتعين ذلك بنية  
ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها **فان احرم بالشر من**  
**ركعة فله التشهد في كل ركعتين** فاكثري الشفع  
كالرباعية وفي الوتر ما ياتي بتشهد في الاخير **وفي كل ركعة**  
**قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله اعلم** اذ لم  
يصهد وله الاقتصار على تشهد في اخر الصلاة كماله ذلك في  
الغرض فان فعل الى مسوره في كل الركعات وان اتى بتشهد  
من لم يقرأها بعد الاول **وان نوى عدد اقله ان يزيد**  
عليه **وان ينقص** عنه لكن النقص في الركعة لا يتأثر به

تغيير

نقص النية فيها اي قبل الزيادة والنقصان **والا بان زاد**  
او نقص قبل التغيير عهد **فتبطل** صلاته متى اقلته ما نواه **قلو**  
**نوى ركعتين فقام الى الثالثة سهو فتذكر فالاصح انه**  
**يقعد ثم يقوم للزيادة انشأ ثم يسجد للسهو اخرته الزيادة**  
دة القيام وان لم يتا الو زيادة مجلس وتشهد وسجد للسهو  
**قلت فعل الليل** اي النفل المطلق فيه **افضل** من النفل النهار  
لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة  
الليل **واوسطه افضل** من طرفيه **ثم اخره** افضل من اوله الثلث  
الاسط افضل الاثلاث وافضل منه السدس الرابع والخامس  
والنصف الثاني افضل من الاول لقوله صلى الله عليه وسلم احب  
الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه  
وينام سدسه وقال صلى الله عليه وسلم يزل ربنا كل ليلة حين  
يحقاثلت الليل الاخر فيقول من يدعوني فاستجب له ومن  
يسالني فاعطيه ومن استغفرني فاعف عنه المعنى يزل امره  
وسئل صلى الله عليه وسلم اي الصلاة افضل بعد المكتوبة فقال  
جوف الليل **ويحسن ان يسلم من كل ركعتين** في النفل المطلق  
في ليل او نهار بان ينويهما او يطلق النية لقوله صلى الله عليه وسلم  
صلوة الليل والنهار مثنى مثنى **ويحسن التهجير** وهو النفل  
ليلا بعد نوم قال تعالى ومن الليل فتسجد من نافلة لك  
**ويكره قيام كل الليل** **دايماً** لانه صلى الله عليه وسلم عنه لا  
ثم يضرو كل قيام يضركم ذلك لا آجبال منة اذ كان صلى  
عليه وسلم اذ دخل العصر الاوخر من رمضان احي الليل ويكره

صلاته





**تخصيص الليلة للجمعة بقيام** لقوله صلى الله عليه وآله لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي **وبكره ترك تهجد اعتاده** بلا ضرورة **والله اعلم** لقوله صلى الله عليه وآله لعبد الله ابن عمر ابن العاص رضي الله عنهما يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويبغي ان لا يتجمل بصلاة الليل وان قلت والسنة في نوفل الليل التوسط بين الجهر والاسرار ويجهر في التراويح ويندب لمن قام يتوحد ان يخبه من طمع في تهجده ان لا يفتخر ضررا وتلك العشرة الدعي والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير اكد وعند السجود افضل **كتاب صلاة الجماعة**

اقلها امام ومأموم ثلثين رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصلق عانقذا فيصلي معه فصلى معه رجل وهو ابو بكر وفيه ايضا ندب الشفاعة لمن يصلي من الحاضر لمن له عذر في عدم الصلوة معه وان المسجد المطرقة لا يكره فيه جماعة بعد جماعة وان اذا اراد من يصلي معه وحده صلى معه وصلى في الفريضة غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفايه للرجال فيجب بحيث يظهر شعار في القرية ففي القرية الصغيرة يكفي اقامتها محل واحد وفي القرية الكبيرة تقام في المحال فلو طبقوا على اقامتها بيوتهم ولم يظهر شعارها لم ينفق فرضها وان امتنعوا كلهم من اقامتها على الوجه المذكور قوتلوا والمقاتل الامام او نائبه ولا يتأكد التدب للنساء فأكده للرجال في الاصح لمن يتهم عليهن قلت الاصح المنع

انها

انها فرض كفايه وقيل هي فرض عين والله اعلم ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله ما من ثلاثة في قرية او بدو لا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان اي غلب واما قوله صلى الله عليه وآله عليه السلام صلاة الجماعة افضل صلاة الفرد بذلك المقضي بناء على ان فرض كفايه بل يفيد انها افضل من صلاة الفرد بذلك المقضي لانها بمائتين وسبعين صلاة ولا فرق في ذلك بين كثر الجمع وقليل وان كان ما كثر جمعه افضل كما ياتي واما قوله صلى الله عليه وآله لقد هممت ان امر بالصلاة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار فلا يدل على انها فرض عين لانه بقرينة السياق بالمتأفقين ولا تجب الجماعة الا في الجموع لما ياتي بيانه وتسن في المقضية ان التفتت مع مقضية الامام كظهر وظهر ولا شرع في مندوره ولا تجب على رقيق ولو مبعضا وكامسافر وهي والانفراد سوا في حق القراء ولو كانوا عجميا او في ظلمة استحب لهم والجماعة في المسجد وان قلت **لغير المرأة** ولو صيبا افضل منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة والخنثى في البيت افضل منها في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلوة امرء في بيته الا المكتوب اي فهي في المسجد افضل وقال لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهم خير لهن وامامة الرجل لكن افضل من امامة المرأة وحضور من جماع مكر وهذه لشابه او متر بجنه وجايز لغيرهما ان اذن زوج او سيد فظاهر انه لغير اذنه في الرقيقة اذ ان زوجت وما كثر جمعه من المساجد او غيرها افضل وان بعد مما قلتم

ثم الخنثى



لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاة وحده  
صلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب  
إلى الله تعالى **الألبسة** **امامه** كعترتي أو فسقه أو على الفقه  
ولو في ركن أو مكان القليل ياخذ المساجد الثلاثة بل الأفراد فيها  
أفضل من الجماعة في غيرها **أو تعطل مسجد قريب** أو بعيد  
**لغيره** عنه لحول الإمامة أو يحض الناس لحضوره فقليل الجمع  
في ذلك أفضل من كثيره بل الأفراد في المسجد الذي يتعطل أو  
من حقوق جماعة غيرهم وأحق القريب البعيد بالقرب وإن  
كان للقريب الجوار لأن مدعو منهما وفيه تكثير الأجر بكثرة  
الخطا أيضا **وإذا تكبيرة الأحرام** مع الإمام فضيلة **وإذا**  
**تحصل بالاستئصال بالتحرع عقب تحرع امامه** بلي تراجي  
مع حضور تكبيرة الإمام ولا تضر وسوسه خفيفة **وقيل**  
**تحصل بأدراك بعض القيام وقيل بأول ركوع** أي بأول  
الركوع الأول كما باصلا **والصحيح ادراك الجماعة ما لم**  
**يسلم الإمام** وإن لم يجلس معه بأن سلم عقب تحرعه  
لحسابه لكن هو دون فضيلة من أدركها من أولها **ويخفف**  
**الإمام** ندباً مع فعل الأجزاء **والهيات** أي السنين غير الأ  
بعض فيخفف القراءة والذكر ولا ينقص على الأقل ولا يستوفي  
الأجل المندوب للمنفرد من طوال الفصل وأوسطه وإذا  
كان الركوع والسجود لقوله صلى الله عليه وسلم إذا لم أحدكم الناس  
فليخفف **الآن يرضى بتطويله** محصورون مسجد غير  
مطروق ولم يطر غيرهم ولم يكونوا أجرا جارة عين على عمل

ولا أرقا إذا كان لهم في الحضور فندب حينئذ ولو رضوا إلا  
الأواحد أو اثنين فإن قل حضور من لم يرض خفف ولا يطول  
**ويجوز التطويل ليتحقق خروج** ولو مسجد سوق ياتيه الناس  
فوجأ فوجأ ورجل شريف كما باصلا **ولو يعلم** وصلاح لتضرع  
المتقين **ولو أحسن** الإمام في الركوع أو التشهد الأخير **يدخل**  
يقبدي به لم يكن انتظاره له في الأظهر أن لم يبالغ فيه أي  
الانتظار **ولم يفرق** بضم الراء بين الداخلين بانتظار بعضهم  
لحق صداقة دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لحق  
الله تعالى لا لغيره **قلت** المذهب **الاستحباب انتظار**  
بالشروط المذكورة **والله اعلم** لأنه ينبغي بتجديده على  
خير من أدراك الركعة في الأولى والجماعة في الثانية ولا ينتظر  
دخول في الركوع الثاني من صلاة الكسوف ولا يندب انتظار  
معتاد البتة وتأخير الأحرام للركوع ولا إذا خشى خروج  
الوقت بالانتظار وكان الداخل لا يعتقد أدراك الركعة أو  
فضله الجماعة ما ذكره وإذا انتفى شرط محرمه إلا  
تتظار بل قال القوم رأي أنه يحرم أن كان للتودد **ولا**  
**ينتظر في غيرهما** أي غير الركوع والتشهد الأخير من القاء  
وغيرها قد ذلك مكروه لعدم الحاجة إليه **ويحسن للمصلي**  
صلاة شرع فيها الجماعة وإن لم تكن من الخمس **وإذا**  
**جماعه في الأصح** أعادتها مع جماعة **يدخلها** في  
الوقت ولو قال أكثر من مرة وإن كانت الأولى أفضل  
لقوله صلى الله عليه وسلم لرجلين لم يصلوا معهما وقال أصلينا



في حالنا اذا صلينا في رحا الكائنات التي تهاجمنا في جماعة فصليا  
معهم فانها لكم انا فله واصلنا يصعد بالانفراد والجماعة و  
ليس اعادتها مع الواحد ايضا وفرضه في الصورتين **الاولى**  
**في الحديث** الحديث وسقوط الخطاب بها فان لم يسقط  
فقرضه الثانية ان نوبها الفرض **والاصح انه ينوي بالثانية**  
**الفرض** والعمد انه ينوي الظهر والعصر مثلا ولا يتعرض  
للفرض **ولا رخصه في تركها** اي الجماعة **وان قلنا** هي  
**سنة** لتاكدها **الابعد** حديث من سمع النداء فلم ياتيه  
فلا صلاة له اي كماله الامن عذر **عام مطر** ولو نهارا و  
مثله ثلج يبل ثوبه **او ريح عاصف** اي شديد **بالليل** او  
وقت الصبح **وكذا** **وجل شديد على الصبح** ليتلو  
بني الرجل **او خاص مرض** يشق معه حضوره مشقة  
**المطر وحر وبرد شديد** للمثقة في كل ذلك يبل الثوب  
وتلويك الرجل وغير ذلك وسوا الليل والنهار وانما بعد  
ان من الخاص ان احسن بهما ضيق الخلقه فقط والافهما من  
العام **وجوع وعطش ظاهرين** وتوقان مطعوم او مشروب  
وان غابا بشرط ان يقرب حضورهما خشيته من ذهاب الخشوع  
فيبدل تناولهما لغير كبيرها حد جوعه الا ان يكون الطعام مما ياتي  
عليه مرة واحدة كسويق ولجن **ومدا فعه حدث** من بول  
او غائط او ريح فيبدل بتفريق نفسه منها كراهة الصلاة معها  
**وخوف طائر على نفس او مال** له او لمن يلزمه الذب عنه  
او على معصوم وغير ذلك ولا عبره بالخوف ممن يطالبه بحق و

هو ظاهره بل عليه الحضور وتوفية الحق ويعذر الخوف على خير  
في تنوير او قدر على فار وخوف **ملازمه غريم معسر**  
له والمعنى ان يخاف ملازمه غريمه بان يراه وهو معسر لا يجد و  
فالدينه وعشر عليه اثبات ذلك وكذا لو تيسر وكانت الخصومة  
عما تمتهن بها الشرفه ولد دصا حبه فيما يظهر والغريم يطلق  
على الدارين والمدين ولو خاف الجفس فاوحي بالعذر **وعقوبة**  
لقد وجد قذف وتعزير لئله تعالى او لادبي **تركي تركها**  
**ان تغيب اياما** بان يعفى عنه ولو على مال بخلاف ما لا يقبل العفو  
كحد سرقة وشرب ونزنا اذا بلغت الامام وانما جاز التغيب  
في القصاص مع ان موجبه كبيره ليس العفو عنه مندوب  
والغيبه طريقه **وعري** بان يفقد لباسا لا يقابله وان وجد  
سائر عورته اذ عليه مشقة في خروجه كذلك الا ان يقباده  
وتماحب **لسفر مع رفيقه** **يرحل** مشقة تخلفه عنهم **واكل**  
**ذي ريح كريه** كني فحل وثوم وبصل وكراث ولم يمكن  
ازالة ريحه يغسل ومعالجه للتادي بخلاف المطبوخ لقلته  
التادي من ريحه فيغتفر واسقاط قول اصله في استعفى  
عنه بكرية ولو ذكره كان احسن **وحضور قريب محضر**  
اي حضره الموت وان كان له متعهد لتألم قريبه لغيبته  
**او مريض علق على محضر بلا متعهد او** له متعهد لكن **ب**  
**شبه** اي بالحاضر لضرر المريض بعيبه فحفظه او تأنيبه  
افضل من حفظ الجماعة والمهلك والزوج وكل صوره وصد  
يقا كالتقريب بخلاف اجني له متعهد اما الذي لا متعهد له فا



فالصور عند غير اذ الترتيب كما شمله قول اصله القريض عند  
 اذ لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولا بجس الادو  
 به مثله عن الخدمة فكما لو كان متعهدا وفي الاصل من امره  
**فصل لا يصح اقتداء به من يعلم بطلان صلاته**  
 كعلمه بحدته او بخاسه ثوبه لان ليس في صلاة او يعتقد اي  
 البطلان كمتهددين **اختلافا في القبلة** او **انابن** من الماطام  
 ونحوه فاذا اجتهد كل بعينه الى الله اجتهدا الاخرين ما توضع  
 كل من انابه في الثانية فليس لاحدهما الاقتداء بصاحبه لا اعتقاد  
 البطلان **فان تعدد الطاهر** من الانية كان كانت ثلاثة والطا  
 هر منها اثنتان والمتهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة انابه فقط  
**فالاصح المصلحة** اي صحة الاقتداء بعضهم ببعض **ما لم يتغير**  
**انا الامام للخامسة** وهي في الاخير الثالث فلا يصح الا  
 قندا بصاحبه **فان ظن** واحد طهارة انا غير اقتداء  
 به قطعا او خاسه لم يقتد به جرما **فلو اشتبه خمسة**  
 من الاول في فيها الخمس على خمسة فظن كل طهارة انا فتو  
 ضي به وام كل منهم الباقي **فصل** من الخمس مبتدئين بالاصح  
**ففي الاصح** السابق يعيدون العشاء الامامها فيعيد  
 المغرب لتعين انابهما للخامسة في حق من ذكر ولو اقتدا  
 متافعي بخفي مسر فرجه او اقتصد **فالاصح المصلحة** اي  
 صحة الاقتداء في القصد دون المس اعتباره بجه  
**المقتدي** اي باعتقاده ولو ترك كذا او بعينه لم يصح اقتداء  
 الشافعي به ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلوة عند

الشافعي صح اقتداء به فان شك في ذلك فكذلك تحيا للظن به  
 في توقي الخلاف ولو ام والي الامر او نائبه فترك الجملة والماموم  
 وجوبها صحت صلاة من خلفه ولو علموا وليس له المفارقة للفتنة  
**ولا يصح قده** **المقتد** ولو مشا كما اذ من مشا الامام الاستقلال  
 بحمل وهو الغير وهذا تابع لغيره وحمل سهوة فلا يجتمعان **ولا يمت**  
**بترمه اعاده** ولو علمه **مقيم** لعدم الما وفاقيد الطهور  
 لعدم الاعتناء بصلاته **ولا قده** **قارن** **بأي** وان لم يحل في  
**الجدير** اذ الامام بضد ذلك تحمل القراءة عن المسبوق فاذا لم  
 يحسنه لم يصلح للتحمل **ومن يخل بحرف او تشديد من الفا**  
**تجه** بالاجتهاد **افنه اردت** بالمشاهدة **يدغم** بايدال في غير  
**موضعه** اي الادغام بخلافه بلا ابدال كتشديد الكاف في ما  
 لك **والثغ** بالمثلثة **يبدل حرفا** فيالي بغيره بدله كان ياتي  
 بمثل يبدل سين ولو كانت لتت يسيروا ياتي بالحرف غير  
 صافي لم يضر **وتصح قده** **اي** **بمثله** فيما يحل به كارت  
 بارت والثغ بالثغ في حرف بخلاف الخالف فيما ذكر اذ كل يحسن  
 ما لا يحسن الاخر وكذا من يحسن سبع ايات من غير الفاتحة  
 بمن لا يحسن الا الذكر **وتكره القده** **بالتمتار** وهو من يكرر التا  
**والفا** **بهمزتين** **ممد** وداف في غير الفاتحة وهو من يكرر الفا  
 للغير **ولا يحسن** **الا يغير** **المعنى** كضمه الله **فان غاير** **معنى**  
**كانعت** بضم اولس **ولم يحسن** الا ذال **بطلت** **صلاته**  
**من امكنه التعلم** ولم يتعلم كالا في اذا امكنه تعلم ذلك  
 فلم يفصل **فان** **بج** **لسانه** **او لم يحسن** **من** **امكان** **تعلبه**



فان كان في الفاتحة **فكافي** فلا يصح اقتداء القاري به امكنه  
النظام او لا ولا صلواته ان امكنه التعلم والاصح ما اقتدى به  
فان احسن الاصح الفاتحة وتعد الاصح الحسن او سبق له  
اليه ولم يعد القراء على الصواب في الثانية لم تصح صلاة مطلقا  
ولا الاقتداء به عند العلم بحاله **والا** بان كان في غير موافقة  
**صلاته والقدر به** حال كونه عاجزا عن التعلم او جاهلا بما  
لحريم او فاسدا كونه في صلاته او ان ذلك لان ترك السور  
جائز لكن القدوة به مكروهة وليس لهذا الاصح قراءة غير  
الفاتحة اذ تكلم بما ليس بقرآن بل ضرورة وكالفاتحة فيما ذكر  
بدلها **ولا تصح قدوة رجل ولا خشي امرأة ولا خشي**  
المرأة عن الرجل فلا يؤم ولا من يحتمل حالة الرجولية وتصح قدوة  
المراة بالمرأة والخشي كرجل وغيره من رجل **وتصح القدوة للتوضي**  
**بالميتهم** الذي لا تلمه اعاده **ومما سح الخلق للاعتداء** اذ يصلا  
تهدد **والقائم بالقاعد والمضطجع** وللقاعد بالمضطجع  
وامتنع لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا و  
ابوبكر والناس قياما ففسخ ذلك ما كان بخلافه ويقاس  
غير ما ذكر عليه **ويصح التام** اي البالغ الحر **بالصبي** ولو فرض  
**والعبد** للاعتداء بصلاته فمالين به عن سببه كان يوم  
قومته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او  
سبع سنين وابن عباس رضي الله عنهما كان يومها عبد معاذ كون  
والبالغ ولو عبد او لم يكن الصبي ولو حرا او فقه والحرا ولو من  
من العبد **والاعمر والبصير شوا على النص** لمعارض شيوخ

المعنى

الاعمر تحفظ البصير عن الخاسه فتعاد لا وعبد فقيه كغير فقيه  
فان استويا فالخبر ولو خبرا اولى من العبد ولو بصيرا **والاصح**  
**قدوة الصليم بالسلس** اي سلس البول وخوفه ممن لا يلزم  
اعادة **والظاهر بالمسحاضه غير المتخير** لصحة صلا  
تقها بلا قضي فان اقتدى بهما مثلهما صح حرما وامتحيره لا يصح  
اقتداء طاهرة ولا متخيره بها لوجوب القضاء عليها **ولو بان اما**  
**مه** بعد الصلاة على خلاف ظنه **امراه او كافرا معلنا بكفره**  
ليهودي قيل **او مخفيا** كرهه كن ندب **وجبت الاعادة** لتقصير  
في الاولى بترك البحث اذ تمت المرأة بخو الصوت والهيبة ومثلها  
الحشي اذ امره بتشر والكافر المعلن بخو الغيار **لان بان جبا**  
وفهم الحديث بالاولى **وذا الخامسة** خفيه في بدنه او ثوبه  
لا تتفا التقصير بخلاف الظاهر وهو ما يكون بحيث لو تاملها  
المقتدي راها وفعل عدم علم وجوبها فيما ذكر في غير الجمعه  
وكن افيها ان زاد الامام على الاربعين **قلت الاصح المنصو**  
**وقول الجمهور ان مخفي الكفر بها كعلنه والله اعلم**  
فتجب اعادة صلات الموفته لتقصيره بالخبر بخلاف خوالجبت  
لا ينقصه حديثه ولو لم يبين كفره الا بقوله وقد اسلم قبل الا  
قندا به فقال بعد الفراغ لم اكن اسلمت حقيقة او اسلمت  
ثم اراه تدب لم تجب الاعادة لانه جليل كافر بذلك فلا يقبل  
خبره **والامي كالمراة فالاصح** جامع النقص فيعيد من لم  
يكن مثله ولو بان في اننا الصلوة حديث الامام نوى الماموم  
المفارقة وانتم صلواته او نحو التوجيه استئناف ولو عرف حدث



امامه او نجاسة معه ولم يحتمل التطهر ثم اقتد به ناسا  
 وجبت الاعادة **ولو اقتد** رجل بخشي **فبان** رجل **للمسكين**  
**في الاظهر** اذ وجب لعدم صحت القدوة به طاهر للتردد  
 في الاحالة وان بان في اثنا الصلوة استأنفها ومثله مالو  
 اقتد اخشي بامرأته بان خشي او خشي خشي فبان رجلين  
 وخو **والعدل اولى** بالامه **من الفاسق** ومن ثم كره  
 كره الاقتد به وان اختص بزيادة فقه وغيره من الفضل  
 بل اذ خاف منه الا ان يحافظ على الشروط **والاصح ان الا**  
**فقه اولى من الاقر** اي الاكثر قرانا **والا ورجع** اي الاكثر  
 ورعا وهو زيادة على العدالة بالصفه وحسن السير اذ  
 يحتاج في الصلاة للفقه اكثر لثبوت الوقايح فيها واما قوله  
 صلى الله عليه وآله اذ كانوا ثلاثة فليسوا هم احدهم واحقهم  
 بالامامه اقراهم فهو في المستويين في غير القراءة كالفقه اذ الا  
 ولون كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قاري الا وهو  
 فقيه فهو في تقديم الاقر من الفقهاء المستويين على غيره  
 والا او فاسقا او ولد زنا فصد **اولى** **وتقدم** **الفقه**  
**والاقر اعلى الاسن والنسب** فعلى احدهما بالا ولى اما  
 الافقه فلما مروا بالافرا فالتحقا به والاسن هي من هي  
 عليه في الاسلام من اكثر من الاخر والنسب من انتسب  
 الى قرشي او ذي هجرة او اقربها او غيرهم من يعتق  
 التواكله وصالح **والحديث** **تقدم الاسن على النسب**  
 اذ فضيلة الاولى في ذاته فهي اولى من الثاني الي

من كان له من الفضل ما لا يحصى  
 من جوده وكرمه

الكفاية

فضيلة

فضيلة باباويه والمقدم في الترتيب بتقديم الافقه فالأقر اولا  
 ورجع فالأقدم هجره وهي التي رسول الله صلى الله عليه وآله قام والى  
 دار الاسلام بعد من دار الحرب فاسن فانسب ومن علم  
 ان من علم مقدم على الحبس الى قرشي مثلا والهاشمي والمطلي  
 مقدم على غيره من قرشي وسائر قرشي على سائر العرب  
 والعرب على سائر العم **فان استويا** في الصفات المذكورة  
**فمطابقة الثوب والبدن من الاوساخ وحسن الصو**  
**وطيب الصنعة ونحوها** يقدم بكل منهما على مقابله  
 لحسن الوجه اذ يقضى الى استمالة القلوب وكثرة الجمع  
 ويقدم الاحسن ذكر على الكل ثم الانطق ثوبا وبدنا وخصه  
 على الاحسن صوتا ثم الاحسن صوتا ثم الاحسن صورة ثم  
 الاحسن صورة فان استويا وتشا حاقر بينهم **ومستحق**  
**المنفعة ملك وخو** كاجارة واعارة واذن من سيد  
 العبد له **اولى** بالامامه فيما استحق منفعة اذ كان اهلا لها  
 من غيره الاجنبى عن ذلك المحل **فان لم اهلا** كأمارة لرجال  
**فله التقديم** للاهل لقوله صلى الله عليه وآله لا يؤمن الرجل في  
 سلطانه وفي خبري بيته ولا في سلطانه انتهى ولو قال  
 وطني كان مقدما كان التقديم كان اعمر وعبارته اصله  
 وساكن الموضع حق وهو اولى من مستحق المنفعة فترجع  
 في صدقه على الاخيرين **وتقدم** **السيد** على **عبد** **الساكن** با  
 ذنه ولو ما دونها فالرجوع فائدة المسكن له **لامكانه** في  
**ملكه** اي المكاتب اذ سيد اجنبى منه **والاصح** **تقديم** **المكاتب**

والمنسب الى كذا



على المكري المالك نظر الملك لمنفعه ويقدم المصير على المستعير  
على الرقية والرجوع في المنفعة والامام الراتب اولى من غيره  
فان لم يحضر ندبا البعث له لم يحضر فان خيف غيوت اول الوقت  
لذب تقديم غيره **والوالي في محل ولايته اولى** من المالك والا  
فقه فغيرهما اولى بالحديث السابق ويقدم ايضا على الامام الو  
ائب اذ يقدم غيره فلا باس ويقدم الامام الاعظم على غيره  
ثم الاعلى فالاعلى فالامام الراتب لكن ان ولا الامام الاعظم  
قدم على الوالي **فصل** لا يتقدم الماموم على امامه  
**في الموقف** اذ لم ينقل فان تقدم عليه بطلت صلاته  
اي لو نتقل كما باصله في الجديد كتقدمه في الفعل ولو تركه  
في تقدمه عليه لم يضروا ان كان جاسا من امامه **ولا يضرسا**  
**وانه** للامام ويخبر بخلفه عنه قليلا فتكره مساواته  
**والاعتبار** في التقدم والمساواة في القيام **بالعقب** وهو  
موخر القدم فلو تساوى فيه وتقدمت اصابع الماموم لم يضروا  
ولو تقدم عقبه وتوخر اصابعه ضربه وفي القعود بالاليه  
وفي الاصطباع بالجانب **ويستدبرون في المسجد الحرام**  
**حول الكعبة** وينيب ان يقق الامام خلق المقام ولو وقف  
صفا طويلا في اخر المسجد الحرام فلا استدبره حول الكعبه  
لم تضع صلاة من خرج عن مسنها الو قرب **ولا يضركونه**  
اي الماموم في حال الاستدرا **اقرب الى الكعبة في غير**  
**جهة الامام** منه اليها في جهته **في الاصح** لا تتفا تقدمه  
عليه فان كان اقرب في جهة الامام ضحرموا ولو توجه الر

في الموضع الذي كان فيه  
المصير على المستعير

كن فجهته مجموع جهة جانبيه **وكذا الوقفا** اي الامام والماموم  
**في الكعبة** اي داخلها **واختلفت جهاتهما** فكان وجه  
الامام لوجه الماموم او ظهره لظهره ولا يضركون الماموم  
اقرب للمحدر الذي توجه له من الامام اليه ما توجه اليه  
ولو وقف في الكعبة والماموم خارجها جاز له التوجه لأي  
جهة اراد ولو وقف بالكرس جاز لكن لا يتوجه لجهة  
امامه لتقدمه حينئذ عليه **ويقف الذكر** ولو صلبا لم يحضر  
غيره **عن عمنه** اي الامام وينيب ان يتأخر عنه ان كان  
الامام مستورا قليلا للادب **فان تأخر في القيام احرم عن**  
**يساره** ثم يتقدم الامام او يتأخر ان حيث امكن ذلك  
لسعة المحل من الجانبين **وهو اي** تأخرهما **افضل** لقول  
جابر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكم يصلي فمكت عن يساره  
فاخذ بيدي حتى ادركني عن يمينه ثم جا جابر من صخر  
فقام عن يساره فاخذ بايدينا جميعا حتى اقامنا خلفه  
ولو جال الثالث في التشهد او نحو السجود فلا تقدم ولا  
تاخر حتى يقووه وان لم يمكن التقدم والتاخر نحو  
صيق المحل من احد الجانبين فعل المكن **ولو حضر رجلا**  
**او رجلا وصبي** عند الامام معا او مرتبا ابتدا **اصفا**  
اي قاما صفا **خلفه وكذا امرأه او نسوة** تقوم او يقمن  
خلفه وان حضر معه ذكر وانثى قام الذكر عن يمينه  
والا خلفه الذكر وامرأة وذكران وامرأة ورجل وصبي  
قام الذكران والرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفها



قال انس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في بيت ام سلمة فقامت انا و  
 بيتي خلفه وام سلمة خلفنا ولو حضر رجل والنبي وختي وقف  
 الرجل عن عيني وختي خلفهما وام سلمة خلف الخنثى لاحتمال انه رجل  
**ويقول خلفه الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء**  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمليني منكم بالتشديد والتخفيف منكم ذوي  
 الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم اي قاله ثلاثا فلو حضر الصبي  
 او لانتم الرجل ثم يوحوا من مكانهم بخلاف من عداكم **ويقول**  
**امام من وسطهم** يسكنون السين لين عايشه وام سلمة  
 امتانحساء فقامت وسطهم ولو امر من خنثى تقدم **عليها**  
 عليهن ولو امر بصير عراة في الضوء وقف وسطهم وكل ما ذكر  
 مستحب لا يتبطل طحا لفته الصلاة **ويكره وقوف المأموم**  
**فرد ابل يداخل الصف ان وجد سعة** فيه ولو بلا ضرر  
 جاء بان يكون لو دخل بينهم لو سهرهم **والاقل بحر شخص**  
 منه **بعد الاحرام والحيضة المجرور** ندب ما لموافقته  
 فيقف معه صفا لانه صلى الله عليه وسلم قال الرجل صلى خلق الصف  
 ايها المصلي فلا دخلت الصف او جرت جلا من الصف فيصلي  
 معك اعد صلاتك والحديث ضعيف فيعمل به في الفضايل ولا  
 مردا لاداره للندب ولا يجز احد من الصف ان كان اثنين لكن  
 ان امكنه الحرق ليصطف مع الامام او كان مكان يسع اكثر  
 من اثنين خرق في الاولى وجرهما معا في الثانية وله ان يخرق  
 الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف امامه لتقصير  
 بتركها ولا يتقيد خرق الصفوف بصفتين وان يقتد به الخطي

الرقاب

الرقاب الا في الجمعة ويؤخذ من الكراهة فوت فضيلة الجماعة  
 وتقع صلاته **ويشترط عليه** اي المأموم بانتقالات الامام مع  
 يتمكن من متابعته **بأثره او بعض صف او يسمعه او**  
 وقد يعلم بهداية غيره اذا كان اعنى او اصم او في ظلمه **واذا**  
**جمعها مسجد صحيح الاقتد او ان بعدت المسافة**  
**وحال الابنية** النافذة اغلق ابوابها بان غلقت صبابها  
 او لا وامسجد ان المثل اصناف المتناقذات لمسجد ورجية المسجد  
 كهو ولو كانا بقضا اي مكان واسع **شرط ان لا يزيد ما**  
**ما بينهما على ثلثماية ذراع** بذراع الا في تقريبا اذا لم  
 بعدهما محتمعين فلا يضر زياده ثلاث اذرع ونحوها **وقيل**  
**تحديدان** فان تلاحق شخص او صفان اي وقف خلق الا  
 مام صفان او شخصان احدهما او الاخر اعتبر المسافة **لأن**  
**كوره بين الاخيرين الاول** من الشخصين او الصفين لا من الا  
 خير والامام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والاخير  
 فرسخ جاز لان الاول في حكم الامام **وسواء** في الحكم المذكور **الفضا**  
**المملوك والوقوف والمبعض** الذي بعضه وقف وبعضه  
 ملك والموات لما باصله والمحوط والمستقف **ولا يضر بين**  
**الشخصين او الصفين الشارع المطروق والنهر المحوج**  
**الى السباحة** بكسر السين اي عوم **على الصحيح** اذا حيلو  
 له بين الامام والمأموم فلا يعسر الاطلاق ولا يضر شارع غير  
 مطروق ولا نهر لا يحوج لسباحة اما الحيرة او غيره بحر ما وقد  
 تعتبر المسافة المذكورة عن يمين الامام او يساره **فان كانا في**

ب



في البناءين أو صفة أو يثبت من مكان واحد فطريقان أحدهما  
 ان كان بنا المأموم عينا أو شيئا لا بنا الإمام وجب الاتصال  
 صف من أحد البنائين بالآخر كان يقف وحده بطرف  
 الصفة بالصحن مثلا بالصف متصل به ولا يقف في  
 هذا الاتصال فرجه لا تسع واقفا في الأصح وان كان  
 بنا المأموم خلف بنا الإمام فالصحيح صفة القدر وهو بشرط  
 ان لا يكون بين الصفتين أو الشخصين أكثر من ثلاث  
 ادراج والطريق الثاني لا يشترط الا القرب كالقضا  
 بان لا يزيد ما بين الإمام والمأموم على ثلاثمائة ذراع تقر  
 ببيان لم يكن حائل أو حال ما فيه باب نافذ يقف  
 بخذاه صف أو رجلان فان حال ما يمنع المروء لا الروء  
 كالشباك والباب المردود فوجهان أحدهما البطالات  
 أو حال جدار بطلت أي لم تصح القدوه بالتعلق بالطرف  
 قين وكالحداير الباب المطلق قلت الطريق الثالث  
 اصح والله اعلم واذا اصبح اقتداه في بنا آخر  
 صبح اقتداه من خلفه وان حال جداره من بينه و  
 بين الإمام ويكون ذلك كالإمام من خلفه فلا  
 يحرم قبله ولا يتقدم عليه ولو وقف في علو وأما  
 منه في سفلى وعكسه شرط محاذات بدنه أي  
 المأموم لبعض بدنه أي الإمام كان يحاذي راسه  
 فلقد قدم العالي وعلى هذه الطريقة الضعيفة والمذمومة  
 الصالحة بشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً

فان

فان وقف في موات وإمامه في مسجد اتصل به الموات  
 أو عكسه فان لم يحل بين الإمام والمأموم شيء فالشرط التقا  
 ب بالذراع السابق معتبر من آخر المسجد لأنه محل الصلاة  
 فلا بد خل في الفاضل وقيل من آخر صف وان حال جدار لا  
 باب فيه أو فيه باب مغلق يمنع الاقتداه وكذا الباب  
 المردود والشباك في الأصح يمنع المشاهدة في الأول والأ  
 ستطراق في الثاني ولو كان الباب مفتوحاً جاز اقتداه الوقوف  
 لحداه والصف متصل به وان خرجوا عن محاذاته بخلاف العا  
 دل عن المحاذاه والشارع المتصل بالمسجد كالموات والفضا  
 المملوك المتصل بالمسجد كالشارع قلت يكره ارتفاع  
 المأموم على إمامه وعكسه في غير المسجد على النص الإلحاح  
 جه لتعليم المأموم صفت الصلاة وكتبت المأموم نحو تكبيرة  
 الأحرام فيستحب ارتفاعها لذلك ولا يقوم مريد الصلاة  
 حتى يفرغ المؤذن أو غيره من إقام من الإقامة لأنه و  
 قت الدخول في الصلاة لكن مقيم الصلاة يقوم لقامتها ولا  
 يتقدمي ثقل بعد شروعه أي المؤذن فيها أي يكره له ذلك  
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قيمت الصلاة فلا صلاة الا المكو  
 به فان كان فيه ائمة ان لم يخش فوات الجماعة با  
 تمامه بان يسلم الإمام والله اعلم فان خشيه قطع النقل  
 ودخل في الجماعة لأنها أولى منه لفريضة أو قالدها ولو  
 خشى فوات الجماعة برفع الإمام برفع الإمام من الركن  
 الثانيه وجب قطع النقل **فصل** شروط القدوة



ابتدأ ان ينوي للماموم مع التكبير الاقتران او الجماعة  
او نحو ذلك والا فلا تكون صلوة صلاة جماعة ونية الجماعة  
تصلح للامام ايضا وتعينها القرينة الحالية لا اقتدا او الامام  
وباني حواجز قدوة منفرد في خلال صلاة ولا تكبير ثم **والجواب**  
**كغيرها في اشتراط النية المذكورة على الصحيح** ويجب  
فيها مع الاقتدا **فلو ترك هذه النية وتابع في الاقتدا**  
**فقال** او في السلام بطلت صلاة على الصحيح ان انتظر  
طويلا لو فقه صلاة على صلاة غيره بلا ريب والشك  
في هذه النية كعدمها **ولا يجب تعيين الامام في النية**  
**بل يكفي نية الاقتدا بالامام الحاضر والجماعة معه** فان  
**عنه واخط** كان نوى الاقتدا يريد فبان عيوب بطلت  
**صلاة** متابعته من لم ينوي الاقتدا به فان قال الحاضر  
او هذا صحيح الاقتدا **ولا يشترط للامام نية الامام**  
في صحة الاقتدا به **وسيجب** له عند الاحرام لئلا يضل  
الجماعة فلو لم ينويها الا في الانتخاب حصل له فضل الجماعة  
من حين نوى ولو ام يحج لم يعلم بهم لم يحصل له فضل  
الجماعة ويشترط نية الامام في الجمعة **فلو اخط الامام**  
**في تعيين تابعه** الذي نوى الامام به لم يضر اذا غلطه  
في النية لا يريد على تركها الحاضر الا في الجمعة اذا يجب التمسك  
له بضر الخطا فيه ما لم يشرع **وتصح القدوة المودى بالقاء**  
**في والمقتضى بالمنتقل وفي الظهر بالعصر وبالعكس**  
اي القاضى بالمودى والمنتقل بالمقتضى وفي العصر بالظهر ولا

بضر اختلاف نية الامام والماموم وكذا الظهر بالصبح و  
المغرب ونحو ذلك **وهو اي المقتدى في ذلك كما سبق**  
يتم صلاة بعد سلام الامام ولا يضر متابعه الامام في القنوت  
في الصبح والجلوس الاخير في المغرب وله فراقه بالنية  
ان المشتغل بهما واستمراره افضل ويجوز الصبح خلق الظهر  
ونحوهما في الاظهر لا تتفق نظم الصلاتين فاذا قام الا  
مام للثالثة ان مشا الماموم فارقته بالنية وسلم وان  
شا انتظره ليحلم معه **قلت** انتظاره افضل والله  
اعلم وان امكنه القنوت في الثانية بان وقف امامه  
يسرا **قلت** والترك ولا يسجد السهو وله فراقه بالنية  
ليقنت تحصيل السنة ولو صلى المغرب خلق الظهر فارقته  
الامام بالنية عند القيام للراابعة وحلوس ويشهد قائم  
ولا يجوز له انتظاره اذا حدث جلوسا لم يفعل الامام  
فان فعله اي الصلاتين **المكتوبه وكسوف وجنازة**  
**لم تصح القدوة** فيها **على الصحيح** لقدر المتابعة ومن شرط  
الاقتدا موافقه الامام في السنن تحس المخالفه بها فعلا  
وترك السجدة التلاوة وتشهد اولها كما يعلم من سجود السهو  
والتلاوة والله اعلم **فصل** **في متابعه الامام**  
**في افعال الصلوة بان يتاخر اجزاء فعله** اي الماموم  
عن اقتدائه اي اقتدا فعل الامام ويتقدم اقتدا فعل  
الماموم **على فراقه** اي الامام منه اي من فعله فلا يجوز  
التقدم عليه ولا التاخر عنه لقوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام

التي



ليتوهم به فاذا اكر فكروا واذا ركع فاركعوا **فان قارنه في الفعل**  
**يضرا لا في تكبيره الاحرام** فتمتص المقارنه فيها انقضاء الصلاة بشرط  
 تاخر جميع تكبيره الماموم عن تكبير الامام ولو شك في ذلك ضر ولو شك  
 تاخره فان خلافه لم يصح او يحاطن به ولو شك في ذلك عن قرب  
 لم يضر كالوزن ان ينة الاقتد المعتبر عن قرب والمقارنه في الا  
 فعال مكرهه لقوات فضيله الجماعة وكذا ساير المكرهات  
 المفصوله مع الجماعة من مخالف ماموم به في الموافقه والمقتا  
 بعده كالانفراد عنهم فعلم ان الجماعة تحصل بختها وان المتابع  
 بشرط في حصوله فضيلتها **وان تخلف الماموم بركن فعلي**  
**وان فرغ الامام منه وهو قائم** فيما قبله كان اقتدا الامام رفع  
 الاعتدال والماموم في القيام **لو يبطل في الاصح** اذ تخلفه مبر  
 ولو اعتدل الامام والماموم في القيام لم تبطل صلاته **او تخلف بركن**  
**فرغ الامام منهما وهو قائم قبلها** كان اقتد الامام هو  
 السجود والماموم في القراءه **فان لم يكن عذر** كتخلفه لقراءة السور  
**بطلت صلاته** لخش الخالفه بلا عذر وان كان عذر بان  
**اسرع الامام قرأته وركع قبل اتمام الفاتحه** وهو يبطل القراءه  
 ولو اشتغل بانها ما لا اعتدال امامه وسجد قبله فقبل يتبعه  
 وتسقط البقيه **والاصح** لا يلزمها ويسعى خلفه ما لم  
 سبق بالركن من ثلاثه اركان مقصوده وهي الطويله  
 فلا يعد منها القصيران وهو الاعتدال والجلوس بين  
 السجدين كالمقصود في نفسه لكن لا لذاته  
 فيسعى خلفه اذا فرغ من الفاتحه قبل فراغ الامام من السجده

الثانيه او مع فراغه منها بان اقتد الرفع اعتبارا بحقيقه الز  
 كعه **فان سبق بالركن من الثلاثه المذكوره** وان لم يفرغ من قرائه  
 الا والامام قائم عن السجود واجالسا للتحديد **فقبل يوازقه**  
**بالنيه والاصح** لا يلزمه **فما هو فيه ثم تارك**  
**بعد سلام الامام** ما فاتته كالمسبوق ولو لم يتم الفاتحه  
**لمشغله بدعا الافتتاح** ونحوه من سنن او قدر ركع امامه  
**فبعد ركع بطي القرائه فحكمه مامر** هذا كله في الماموم الموق  
**فوق بان ادرك من يسع الفاتحه فاما مسبوق ركع الامام**  
**في فاتحته فالاصح انه لم يشغل بالافتتاح والتعود**  
**ترك قرائته وركع مع امامه** اذ لم يدرك غير ما قرأه **وهو**  
**كوعه معه مدر ك للركعه حكما والابان** اشتغل بالافتتاح  
 او التعود **لزمه قراءه بقدره** اذا ادرك ذلك القدر وقصر  
 بقوته باستغاله فيما لم يور به فان ركع مع الامام بدون قراءه  
 بقدر ما فاتته بطلت صلاته وان لم يركع وقد ادرك الركوع  
 ادرك الركوع والال يدركها وان صحه صلاته اف وافق الامام  
 في هويبه للسجود اذ عذره بالنسيه لتد اركنه ما فاتته وان  
 لا يركعه ولا يبطل تخلفه لا ادراك الركوع ولو ركع الامام  
 عقب تكبيره المسبوق ركع معه وسقطت عنه القدره **ولا**  
**لا يشغل المسبوق بركعه بعد التحريم** اي لا ينبغي له ذلك  
 لما ياصله فيمن ترك ذلك **بل يشغل بالفاتحه فقط الا ان**  
**يعلم اي يظن ادراكها مع الاستغفال** لسنه من افتتاح او تهور  
 فاني به قبل الفاتحه **فلو علم الماموم في ركوعه انه ترك**



الفاخرة ما فيها **أو شك** في فعلها لم يعد اليها بالعود لمحلها **أو شك**  
بل يصلي الركعة بعد سلام الإمام فلو علم أو شك في فعلها  
وقد ركع الإمام ولو ركع هو قراها البقاء عليها **أو شك**  
بعذر وبه افتتال كبطي القراء وقيل يركع ويتدارك بعد  
سلام الإمام ركعة ولو سبق امامه بالتحريم لم يتعقد  
صلاته لم يطمع من أحسن في صلاته وسبق ماله تعلق به أو ما  
**لغاخه أو التشهد** بان فرغ من ذلك قبل شروع الإمام **أو شك**  
ويجزيه لا يثبته به في محله وقيل يجب إعادته مع فعل امامه  
أو بعده ولو تقدم على الإمام بفعل تركوع وسجود ان كان  
ذلك بركنين وهو عالم بالتحريم عامد **بطلت** صلاة الفحش  
المخالفة بخلاف الساهي والجاهل لكن لا يعتبر بتلك الركعة فيما  
تي بركعة بعد سلام الإمام **والأب** ان كان التقدم بركن أو أقل  
**فلا تبطل** ولو عمدا إذا المخالفة يسيرة لك ذلك حرام مع العلم  
والعمد وقيل **تبطل بركن** تام في العمد ومن أمثله التقدم بركن  
كئين ان يركع قبله فلما اراد ان يركع رفعه فلما اراد ان يركع سجد  
وهو مخالف لما امر في التحلف وإنما اختص هذا بالتقدم لفحشه  
وتحريم الركوع قبل الإمام ويخيب له العود في العمد ليركع مع الإمام  
وفي السهو ويخير **فصل** الإمام من صلاته حدث  
أو غيره **انقطعت القدوة** به فان لم يخرج وقطعها لما  
موم بنية المفارقة **جان** إذا فرض الكفاية لا يجب إتمامه  
الألجهااد وصلاة الجنائز والنسك وفي قول لا يجوز الاعتداء  
بترك الجماعة **ابعد** ومن العذر الملحق بذلك

نظير

القدوة من لا يصبر لضعف أو شغل كما باصله **أو شك** سنة  
مقصوده **كشهد** وقتوت فيفارق له لياقي بها ولو أحرمت منفردا  
بمنوع القدوة في خلال صلاة **جان** ما نواه في الأظهر كما  
يجوز ان يقتدي جمع بمنفرد فيصير اماما ويجوز **الأظهر** لا يجوز  
وان كان ركعة أخرى غير ركعة الإمام متقد ما عليه أو متوقفا  
بغيره كان أو قاعدا وان خالف نظم صلاته ولو يقتدي برعاية  
لحق الاقتداء فان فرغ الإمام أو لا فهو مكسبوق فيتم صلاته وإذا  
قام للتكميل **جان** الاقتداء به في الجمعه وغيرها و**جان** الاقتداء بغيره  
الأفي الجمعه **فان سافر** بالخبه وسلم ولا كراهه فيه  
يجل على قياس ما مر في الاقتداء في الصحيح بخوال الظهر **وان**  
**شا** انتظره ليسلم معه وهو افضل والجواز في قطع القدوة  
وهو واقتداء المنفرد بصاحبه مع الكراهه ولا ينال فضيلة  
الجماعة الا في المفارقة خير بينهما وبين الانتظار **وما أدرك**  
**المسبوق** مع الإمام ما يعيد له به **فأول** صلاته يفعل بعد  
سلام الإمام فآخر صلاته فيعيد في الباقي **القيوت** من الصحيح  
من أدرك الأولى منها وقتت مع امامه القنوت في محله  
إذا فعله مع الإمام للمتابعة **ولو أدرك ركعة من المغرب**  
**تشهد في ثابته** إذا هي محل تشهد الأول ويشهد مع الإمام  
للمتابعة لكن لو أدرك ركعتين من الرباعية قرأ السورة في  
الأخرتين ما لم يكن قراها فيما أدركه كما مر في صفة الصلوة  
امام لا يعيد له به كما أدركه في الاعتداء فليس بأول صلاة  
لأنه إنما يفعل للمتابعة **وان أدرك** أي الإمام **ركعة**



**ادرك الركعة** قلت بشرط ان تحب للامام لا الخامسة وان  
 لا يكون الامام محدثا وان **يطمين** المأموم قبل ارتفاع الاذان  
 عن اقل الركوع **والله اعلم** ولو شك في ادراك احد الركعتين  
 بالطمانينة على ما مر قبل ارتفاع الامام **لم تحسب ركوعه**  
**في الاظهر** صوابه في الاصح اذا اصل عدم الادراك **ويكفي**  
 اي مسبوقا ادرك الامام في ركوعه **للاحرام ثم للركوع** كغيره  
**فان نواهيا تكبيره لم تعتقد** صلاته للتشريك بين  
 فرض وسنة مقصوده وليس كما لو خرج خمسة دراهم و  
 نوى بها الزكاة وصدقة التطوع حيث وقعت تطوعا  
 لا تنفعا لجامع المعين **وقيل تعتقد صلاته وان لم ينو**  
**يها شي لم تعتقد صلاته على الصحيح** اذ قرينة الاقتراح  
 تصرف اليه وقرينة الهوي تصرف اليه فتعاضدا فان نوى  
 بها التحريم فقط اعتدت او الركوع فقط فلا ذكر في اصله  
 لكن حذفه للعلم به ولو نوى بها احدهما منهما لم يفتق  
 تعتقد ايضا **ولو ادركه** اي الامام في اعتداله مثلا  
**فما بعد الانتقال معه** مكبرا لموافقته في تكبيرته والاصح انه  
 يوافق في التشهد والتسبيحات ايضا **والاصح ان من ادرك**  
 اي الامام في سجدة اولى او ثانية لم يكبر للانتقال اليها  
 اذ السجود غير محسوب له **واذا اسلم الامام قام المسبوق**  
**مكبرا ان كان** جلوسه مع الامام **موضع جلوسه** لو انفرد  
 بان ادرك في الثانية المغرب او ثالثة الرباعية **والا بان**  
 لم يكن محل جلوسه لو انفرد كان ادرك في ثانية رباعيته او

ثالثة

ثالثة **مغرب فلا يكبر عند قيامه** او بدله **في الاصح** وندب للمسبوق  
 ان يقوم عقب تسليمي مامه فان قام عقب الاولى جاز ولو  
 مكث بعدهما محل جلوسه جاز وان طال او تغير محل جلوسه  
 مع العلم والعهد بطلت فان سهر لم يطل وسيجد السهو  
**صلاة المسافر من حيث القصر والجمع المختص هو جوازها**  
 وفيه الجمع بالمطر **انما يقصر رباعية** لا صبح ومغرب **مواده**  
**في السفر الطويل المباح** ولو سفر تجارة لا فائتة الحضر اذا  
 بالسفر ولو قضا فائتة السفر اي اراد قضاها فالأظهر  
**قصر في السفر دون الحضر** لانه ليس محل قصر ولو شك في  
 فائتة سفر ام حضراته مطلقا ومن سافر من بلد لها سور  
 فاو سفره **محاورت سور** المختص بها وان كان داخل  
 مواضع خربة ومن ارع اذ جميع ما هو داخله معدود  
 منها ولا يشترط محاورته سور قري متفاصلة **فان**  
**كان وراءه عماره** ودور كما باصله **اشترط محاورتها**  
 ايضا في الاصح قلت الاصح لا يشترط والله اعلم  
 لانها لا تقدر من البلد **فان لم يكن لها سور** مطلقا او في مو  
 ب السفره **فاوله محاورته العمارات** حتى لا يبقى بيت متفلا  
 ومتصلا والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد  
 كهويين جانبيها **الخراب** الذي لا عماره وراءه والاصح  
 اشترط محاورته ان بقيت او صولم او اصوله ولم يزد من  
 ارع ولم يجر تحويط عامر لانه معدود من البلد اما الخراب  
 بين العمارات فلا بد من محاورته مطلقا **والا البساتين و**



المزارع المتصلة بالبلد فلا تشتط مجاوزتها وان كانت محوطه  
اذ لم يتخذ للسكنى وان كان فيها قصورا ودور سكن في بعض  
السنة **والقريه كبلد** يشترط مجاوزتها كالحراب والقرى  
يتان المتصلتان يشترط مجاوزتهما والمفصلتان يكفي مجاوزة  
احدهما **واول سفر ساكن الخيام** كغراب والكراد **مجاورة**  
**الحله** اجتمعت اولاً ان كان في حيث يجتمعون السمر بنادي واحد  
ويستعير بعضهم من بعض وهي كابنية القرية والحلتان كالحق  
يات المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مرافقهما كطرح رماد وملعب  
صبيان ونادي ومعادن ابل لعدتها من محل مقامتهم ولا بد من  
قطع عرض الوادي ان سافر في عرضه والهبوط ان كان في ربوه  
والصعود ان كان في وعره واعتدلت الثلاثه فان لم تعتدل  
وظاهر انه يشترط مجاوزة ما بعد العرف متعلقا بذلك الموضع  
وساكن غير الابنية والخيام كنزل بطريق حال عنهما حله كما  
حله فيما ذكر **واذا رجع** من السفر انتهى سفره **يسلوع** ما شرط  
**مجاورته الندا** من سور او غير فينتهي ترخصه **ولو نوى**  
المسافر وهو مستقبل **اقامه اربعة ايام** بموضع عينه انقطع  
**سفره بوصوله** اي بوصله ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل  
اليه اقامه اربعة ايام انقطع سفره بالخيه ولو نوى اقامه ايام  
ون الاربعة فيوما انقطع سفره ولو اقام اربعة ايام بلا بنية  
انقطع بتمامها ايضا ولو نوى الاقامه المعتبره وهو سائر لم ينقطع  
سوا فيما ذكر الحارب وغيره كان الموضع صالحا لاقامه ايام كواصل  
قوله صلى الله عليه وسلم يقيم المهاجر بعد قضاء سنة ثلاثة ايام و

كانت تحرم الاقامه على المهاجرين بمكة ومساكنة الكفار بالترخص  
بالثلاثة **يتدل** على انها لا تقطع حكم السفر بخلاف الاربعه  
والحق باقامتها بنية ذلك وتعتبر بلبايتها **ولا يجب منها**  
**يوم دخوله وخروجه على الصحيح** اذ فيها الخطو  
الترحال وهما من اشغال السفر ولو دخل كيلا لم يحسب بقية  
الليلة ولو نوى غير المستقل كعبد وزوجه وحيث اقامه  
اربعة ايام فله القصر **واذا اقام ببلد او قرية بنيه ان**  
**يرجع اذا حصلت حاجته بنوعها كل وقت قصر**  
**ثمانية عشر يوما** لانه صلى الله عليه وسلم اقامها بمكة عام  
الفتح لحرب هوزرت **فهل يقصر الصلوة وقيل اربعة وفي قول**  
**ابن اوقيل الخلاف في الزايد على اربعة في خايق القتال**  
**لا التاجر وخو** فلا يقصران في الزايد عليها جزماً ولو قال  
وفي قول لكان احسن **ولو علم بقاؤها اي بقا حاجته مدة**  
**طويلة تزيد على الاربعه** المذكوره **فلا قصر** **هلا على المذ**  
**هت لطما بنيه** وبعد على هية المسافر وسوا المحارب  
وغيره **فصل** **طويل السفر ثمانية واربعين ميلا** او  
طيل اربعة الاق خطوه والخطوه ثلثه اقدام بها شبيهه  
وهي ستة عشر فرسخا وهي اربعة برد مسافت القصر لمن ابن  
عمر وابن عباس كانا يفعلان ذلك ومثله لا يكون الا عن  
توقيق **قلت وهي من حلتان** اي سير يومين معتدلين  
**سير الاثقال** اي الحيوانا المتقلية بالحمل **والبحر كالبر** في  
المسافة المذكوره **فلو قطع الاقيه في ساعه** اي الحطة



لشدة جري السفينة بالهوى **قصص** فيها **والله اعلم** كما يقصر  
لو قطع الاميال في البر في يوم بالسعي ولا يحسب من المسافة  
مدة الرجوع والمسافة تحدد او احترازا بالهاشمية المتشبه  
لبنى هاشم عن المنسوبه لبني اميه فامسافه بها اربعون و  
**يشترط قصد موضع معين** اي معلوم **اول** اي اول السفر  
ليعلم انه طويل فقصر فيه فلا قصر للهائم وقت لا يدري اين  
يتوجه **وان كان طال تردده** وبلغ مسافة القص **ولا طالب**  
**غريم** وابق يرجع متى وجد مطلوبه منهما **ولا يعرف**  
**موضعه** وان طال سفره لا تتفاعله بطوله اوله فلو علم  
انه لا يجد قبل مرحلتين ولو لم يعلم موضعه قصري مرحلتين  
لا فيما زاد وشمله قول اصله ويشترط ان يكون قاصدا  
لقطعه اي الطويل في الابتداء كما يشمل الهائم اذا قصد سفره  
مرحلتين **ولو كان المقصد** بكسر الصاد **طريقا طويلا**  
تبلغ مسافة القص وقصر لا يبلغها **فسلكت الطويل**  
**لغرض كسهولة او امن** او زيارة او عيادة او منزله قصر  
والا بات سلك طحرد كما باصله فلا يقصر في الاظهر كالمسلك  
القصير وظاهرات قصد سفره اكثر من مرحلتين لقصد سفرها  
وطوله ماله مهاب مينا وشمالا ولو بلغ كل من الطرفين  
مسافة القص واخذتها اطول فسلكت لا لغرض قصر جزما  
**ولو تبع العبد او الزوج او الجندي ماله امرأه**  
اي السيد او الزوج او الامير في السفر **ولا يعرف** المقصد  
**فلا قصر** لهم لا تتفاعله بطول السفر اوله فلو ساروا

مرحلتين

مرحلتين قصروا كما لو اسر الكفار رجلا فسا روايه ولم يعلم  
اين يدعون به فانه يقصران سارا ومرحلتين ولو عرفوا  
ان سفره او مقصده مرحلتان قصروا **ولو كانت المسافة القص**  
**قصص الجندي** ان لم يثبت **دونها** لانه ليس تحت اليد  
الامير وقهره وهما مقهوران فثبتهما كالعدم فان اثبت  
في الديوان لم يقصر مثلها الجيش اذا لم يثبت بان له ليس  
تحت يد الامير وقهره لقظم الفساد ولا ينافي قوله مالك  
امره التعليل في الجندي اذا الامير المالك كأمه لا ياتي  
بانفراده ومخالفته بخلاف المثلث والجيش اذا جئتم  
نظامه **ومن قصد سفر طويلا فسا روايه** **نوى** **نوى**  
وهو ما كثر ولوطنه او الى غيره لغير حاجته **انقطع**  
سفره فلا يقصر ولو نوى رجوعه لحاجه من قريب كبلد قاصدا  
منه ولم يكن وطنه او رجع لحاجته لم ينقطع ترخصه  
به ولا حصوله فيها **فان سار** مقصده الاول او غيره  
**فسفر جديدا** فيقصر ان بلغ مرحلتين وكيفية الرجوع  
التردد فيه **لا يترخص العا** **بغير سابق** **ونشره** **وغريم**  
قادر على الاداء اذا السفر سبب الرخصه للقصير وغيره فلا  
يتأخذ بالمعصيه ومن سفر بالمعصيه اتقاب النفس ونقد  
يب الدابة بالركض بلا غرض ولو تنقل في البلد لمجرد  
رويتها بلا غرض صحيح لم يترخص **فلو** **نشر** **سفرها**  
**حاشا جعله معصيه** كالسفر لقطع الطريق او للزنا  
بامراه **فلا ترخص له في الاصح** من حين الجعل ولو نزل

مرحلتين



ترخص جرحها ولو انشاء عاصيا ثم تاب فمستحب الموت حين  
التوبة فان قصد من جنبها مخرجين ترخص ولو اقتداهم  
ولو مسافر الخطه كان ادركه في اخر صلاته لزمه الاتمام ولو  
اقتداه في الظهر بمن يقضي الصبح او صلى الظهر خلف الجمعة او  
من يصلي المغرب فكذا لك ولو رجع الامام المسافر او احد  
واستخلف عتيا من المقتدين او غيرهم انتم المقتدون المسافر  
فرون لانهم مقتدون بالخليفة حكا اذا سهوه يا حقه  
وكذا لو عاد الامام واقتداه يلزمه الاتمام ولو قرأ  
الاتمام مقتديا ففسدت صلاته او صلاه ايما  
او بان امامه حدثا انتم اذ التزم الاتمام بالاعتقاد فلا  
يندفع ولو احرم منفردا ولم ينوي القصر ثم فسدت صلاته لزمه  
الاتمام ولو بان حدث الامام المسافر ثم اقامته او بانا معافله  
القصر ولو اقتداه من طئه مسافرا فنوى القصر الطاهر من  
حال المسافر ان ينويه فان مقيما انتم لتقصيره اذ شعار الاقام  
ظاهرا او اقتداه ناويا القصر بمن جهل سفره اي شك  
امسافر هو ام لا انتم وان بان قاصر لتقصيره او كذا ايضا  
ولو علمه او ظنه مسافرا وشك في نيته القصر قصر  
اي جاز له ان بان ينويه لان الظاهر من حال المسافر ان بان  
انه منتم لزمه الاتمام ولو شك فيها اي في نيته الامام القصر  
فقال معلقا عليها في نيته ان قصر قصره والا فان انتم  
التمت قصره في الاصح اي لم يصح كما باصلا فان انتم الامام  
انتم فلو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم لا

تمام او القصر قصر وان لم يظهر له ما نواه انتم احتياط القصر فيه  
بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينوي في الاحرام كما صلى النية  
والبحر عن صافيه بادا وما اي في دوام الصلاة كنية الاتمام  
فلو نواه بعد نية القصر انتم ولو احرم قاصر انتم رد في انتم  
تقصروا انتم وتردد اي شك في انه نوى القصر ام لا انتم  
وان تذكر في الحال انه نواه لتداني صلاته حال تردده على  
الاتمام ولم يصدر بالغا لضمه الجواب ما ليس من المتيقن من  
في قوله او قام وهو عطف على احرم امامه لثالثه فشك  
هل هو متم ام ساه انتم وان بان انه ساه كما لو شك في  
نية نفسه ولو قام القاصر لثالثه عدا بلي موجب للاتمام  
بما مر بطلت صلاته كما لو قام متم لركعة زائدة وان كان  
قيامه سهوا اقتداه او تقيت جاهلا فعلم عاد وسجد له  
وسلم فان اراد حين تذكره ان يتم عاد للقعود ثم نهض  
متما اي ناويا الاتمام ويشترط للقصر ايضا كونه اي النا  
وي له مسافرا في جميع صلاته فلو نوى الاقامة  
فيها او شك هل نواها او بلغت سفيته فيها دارا قا  
منه او شك هل بلغها انتم ويشترط العلم بخوض القصر  
فلو قصر جاهلا بخوضه لم تصح صلاته لتلاجه والنقص  
افضل من الاتمام على المشهور اذ يبلغ السفر ثلاث  
مراحل فان لم يبلغها فالاتمام افضل خروجا من خلاف  
اي حنيفه اذا وجب القصر في الاول والاتمام في الثاني  
والملاح يسافر في البحر او لاده واهله معه في سفينه



الافضل له الاتمام لانه في وطنه وخروجه من خلاف احمد  
فانه لا يجوز له القصر وكن امن لا وطن له وعادته السفر ابد  
والقصر افضل في دون الثلاث المراحل للواجد في نفسه كراحم  
ويكره اتمامه **والصوم** اي صوم رمضان للمسافر قصر  
**افضل من الفطر** **يقصر ربه** اي بالصوم لما فيه من ثمر  
الذمه والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر بالفطر  
افضل **صالح** يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما في  
وقت الاولى وتأخيرهما في وقت الثانية والجمعة كالظهر في  
التقديم وفي المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل للمبا  
ح وكذا القصر في قول فان كان سائرا في وقت الاو  
لى فتأخيرهما افضل والا بان لم يكن سائرا فعكسه اي  
تقديمهما افضل اتباعا وانما قيد بالطويل المباح قياسا على  
القصر بجامع الرخصة فلا يجوز في سفر لمعه ولا في  
الصبح الى غيره ولا العصر الى المغرب ويمتنع جمع التقديم  
للتأخير وشروط التقديم ثلاثة **البداءة** **بالاولى** اذ الوقت  
لها والثانية تنبع فلو صلى العصر قبل الظهر والعشاء قبل المغرب  
لم يصح ويعيد بها بعد فعل الثانية على الترتيب **قلو**  
**صلاهما** مبتدئا بالاولى **فبان فسادها** لفوات خوركن **وقر**  
**الثانية** ايضا لا تتعاضلها من بداءة بالاولى لفسادها  
**ونية الجمع** لتمييز الم شروع عن سهو ونحوه **ومحلها** الا  
فضل **اول** الركعة **الاولى** ويجوز في اثنايها في الاظهر  
وكذا مع السلام منها في الاصح لحصول الفرض وثا

لها

لها **الموالات** بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو  
تغير كسهو واعما وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا  
يجز فصل يسير **ويقر** **طوله** وقصره بالعرف ومن  
اليسر قدر الإقامة ومن الطويل صلاة ركعتين والصلوة  
انه صلى الله عليه فقام لما جمع بين الصلاتين والى بينهما  
وترك الرواتب بينهما واقام لكل منهما **والتي** **الجمع**  
**على الصحيح** ولا يضر **تحلل** **طلب خفيف** ويقيم  
بين الصلاتين اذ تقوم مصلية الصلاة ولو جمع بين  
الصلاتين **ثم علم** بعه فراغها **ترك** **ترك** من الاولى بطلان  
الاولى بترك الركعة وتعدرت تداركه بطول الفصل والثا  
نية بقوات الشرط من البداءة بالاولى وعلم ما ذكرهما  
مروكن اعيد مبتدئ التقسيم **ويعيد** بها جامعان سنا  
**او علم من الثانية** **فان لم يطل** الفصل عن **فان تدارك**  
**وصحنا** **والا** بان طال **فباطله** **ولا جمع** لطوله فيعيد بها  
بوقتها **ولو جهل** فلم يدري اترك الاولى او من الثانية  
**اعادها** **لوقتها** وعاية للاحتالين اذ باحتمال تركه  
من الاولى تبطلان وباحتماله من الثانية تمتنع الجمع لما مرو  
له التأخير في هذه الحالة **واذا** **الاولى** **للتجيب** **لتر**  
**نتيب** بينهما **ولا الموالات** **ونية الجمع** في الاولى **على**  
**الصحيح** اذ الوقت في جمع التأخير للثانية والاولى  
فيه على خلافه في جمع التقديم فلا يجب ترتيب واذا  
انتقا انتفت الموالات ونية الجمع لكن يستحب ذلك



ويجب كون التأخير لوقت الثانية **بصفة الجمع** قبل خروج وقت الثانية الاولى بركة لتتمين التأخير الجائز عن غيره **والا** بان اخر بلا نية او نية وقد بقي من الوقت من ركعة **فيجمع** ويكون قضا ولو جمع **تقديمها** بان صلى الاولى في وقتها **ويا الجمع** فصلا بين الصلاتين او في الاولى كما باصله **فيما** بخوئية الاقامة **بطل الجمع** لزوال العذر فيتعين تأخير الثانية الى وقتها وتأخر الاولى **في الثانية** ويبيدها لو صار مقبلا لا يبطل الجمع **في الاصح** لان عقادها او تمامها قبل زوال عذره **او جمع** تأخير او اقام بعد فراغها **ليوتر** ما ذكر لتمام الرخصة في وقت الثانية **وقبله** اي قبل فراغها ولو في اثنا الثانية ان جمع مرتبا **يجعل الاولى قضا** اذ هي تابعة الثانية في العذر وقد زال قبلها **فما لو اقام في اثنا الثانية** وكان جمع غير مرتب فهي **اداء** ويجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء **بالمطر** ولو ضعيفا اذا كان بحيث يبيل الثوب **تقديمها** للمقيم بشرط التقادم السابقة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا جمعا **وثانيا** جمعا الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال مالك ما اراه الا العذر **بالمطر** والجديد **منع** **تأخير** اذا المطر قد ينقطع قبل ان يجمع **والعذر** وشروط التقديم وجوده اي المطر **اولهما** اي الصلاتين لتقارب الجمع والعذر **والاصح** اشتراطه **عند سلام** الاولى ايها ليتصل باول الثانية فيعتبر امداه بينهما ولا يضر انقطاع

عنه في

في غير ذلك **والثاني** والبرد **كمطر** ان دام ليلهما الثوب فان لم يذوبا فلا جمع بهما **والاظهر** بمعنى الاصح **تخصيصه** **الرخصة** **بالمصلح** **لجماعة** **مسجد بعيد** عن باب داره عرفا بحيث يتأذى بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي بجنته او عيشي لمحل الجماعة في كن او كان محلها باب داره فلا يترخص لا تنقلا المشقة عنده وللإمام ان يجمع بالمأمومين وان لم يتأذى بالمطر وطئ انتفقا له وجوز المطر وهو لمسجد ان يجمع والا احتاج الى صلاة العصر والعشاء في جماعة مشقة في رجوعه الى بيته ثم عودته او في اقامته **تتم** **الاولى** ان يصلي في جمع العصرين قبلهما **وبعد** **سنة الظهور** **التي قبلتهما** **في جمع** جمع المغربين بعد ما استتبعهما مرتبة ان ترك سنة المغرب قبلهما **والا فجمع** العصرين وله غير ذلك كما جرى في الاصل **بأن صلاة الجمعة** هي بضم الميم وسكونها وفتحها وحكى كسرها انما افرده لا اشتراط امور للزومها واخر لصحتها والباب معقود لما ذكره ادايتها ومعلوم انها ركعات **انما تتعين** اي تجب وجوب عين **على كل مكلف** اي بالغ عاقل من المسلمين **حر** **ذكر مقيم** **بلى** **مرض** **وخوف** فلا جمعه على صبي ومجنون كغير من الصلوات ولا على مقيم عليه عبد وامرأة ومسافر ومريض قال صلى الله عليه وسلم من كان يومه بالليل واليوم الاخر فعليه الجمعة الا امراته ومسافر



ومريض وجب على تعدد امرئيل عقله فيقضيها والحق بالانش  
لكني وبالمرضى نحوه ويشمل ذلك قوله **والجمعة على**  
**معدون من خص في ترك الجماعة** يتصور في الجمعة وتعد  
من المخصصات **والما كتب** لاجمعه عليه لانه قد ماقي  
عليه درهم **ولكن امن بعضه رقيق لاجمعه عليه**  
**على الصباح** تغليباً لجانب الرقا **ومن مع ظهره** من لا  
تلمزه الجمعة كصبي بخلاف المجنوب **صحت جمعة** ويجز  
عن الظاهر لانها تصح من تلمزه من لا تلمزه اولى من اثبات  
نه بالاكل والاما سقطه رفقابه **وله ان ينصرفا من الجماعة**  
قبل فعلها ما التحريم بها **الا المريض ونحوه فيحرم انصرافه**  
قبل فعلها ان دخل الوقت **الا ان يزيد ضرره بانقطاع**  
**ره** فعلها فيجوز انصرافه والفرق ان الجامع في نحو المريض  
من وجوب الجمعة عليه المشقة في حضور محلها وقد  
حضر والمانع في غير صفه قائمه لا ينيلها الحضور وقدم  
انصراف نحو المريض بعد الاقامة واذا انتفا حش ضرره فيجوز  
ولو بعد الدخول فيهما **وتلزم الشيخ الهرم والزمن**  
**ان وجد من كونا ولو باجر او عاره ولو شيق الركوب**  
عليهما **والا عما يجد قايده** ولو باجره فان لم يجد لم يلزم  
مه الحضور وان احسن المشي بالغصى **واعل القرية**  
ان كان فيهم جمع يصح به الجمعة وهو اربعون  
من اهل الكمال كما ياتي او يبلغهم صوت عال في معدو  
للاصوات والرياح من طرفي بلدهم لبلدة الجمعة **وتقرم**

والا

87  
**والا بان** لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا يبلغهم الصوت السابق **فلا**  
تلمزههم كما ياتي ويبدل الثانية قوله صلى الله عليه وسلم **الجمعة على**  
سمع النداء او المعتبر سماع من اصغى للصوت ولو نحو ان سمعه  
العاده ولا يعتبر د فوق المنادي بحمل عال ولو نحو طير سنا  
ولا بالحمل الذي فيه الجمعة ولو كانت قريبة على قلة جبل يسمع  
اهلها النداء العلوي فاصح ولو كانت على استواء لم يسمع اهلها او  
كانت بوهده ولم يسمع اهلها ولو كانت على استواء السمعوا **والجمعة**  
في الاولى وجب في الثانية اعتبار بالاستواء فيهما ولو وافق  
يوم عيد يوم جمعة فحضر صلته اقل قرأ يبلغهم النداء فلهم  
الانصراف وترك الجمعة الا ان يدخل وقتها عقب سلامهم  
ولو سافر للحمل المستوي من محلها او سافر لمعه صيه لم تسقط  
عنه الجمعة **وتحرم على من لم يفته** بان كان من اهلها **السفر بعد**  
**الزوال** لتقويتها به **الا ان يمكنه الجمعة في طريقه** او  
مقصده كما باصلا **او يتضرر بتخلفه** لها عن الرفقة بان  
يفوته السفر معهم او يخاف في حقوقهم بعدها ولو مجرد الوجه  
ويشترط في السفر لونه غير معصيه **وقبل الزوال كبعد**  
في الحرمه **في الجديد** اذ الجمعة مضافه لليوم ولذلك يجب  
السعي لها قبل الزوال على بعيد الدار ان كان مباحا وان  
كان طاعة كالحج **قلت الاصح ان الطاعة كما**  
**طباح** فيحرم والله اعلم **وبعد الزوال** السفر بانواعه او  
لي بالمنع **ومن لاجمعه** **وطهر** بيلد الجمعة **يسن الجمعة**  
**ظهورهم** وقتها في الاصح لعموم ادلة الجماعة فان كانوا

منها



يبذل الجمعة فسدت اجماعا **وتخفونها** ند بان **خفي عند زوال**  
 ليلا يتقوهوا برغبتهم من صلاة الامام فان ظهر لهم سبب الا  
 خفا لا تتقوا التهمة **ويجب لمن امكن زوال عذره** قبل  
 فوات الجمعة كعبد يرحل العتق ومريض يتوكله **تاخير**  
**ظهوره الى الياس من ادراك الجمعة** يرفع الامام راسه  
 من الركعة الثانية اذ قدير ولعذره فياتي بها كاملا ولو  
 صلى قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعلها لم تكن  
 منه الا اذا كان خشي فان ذكر **ويجب لغيره** من لا يمكن زوال  
 عذره **كالمرأة والزمن تعجلها** اي الظهر لجور فضيلة اول  
 الوقت **ولصحتها** اي الجمعة **مع شروط** غيرها اي كل شرط  
 مما مر **شروط خمسة** **احدها وقت الظهر** بان يفعل كلها في  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليها حين تميل الشمس والشك  
 في بقا الشئ للوقت يمنع الشروط **فلا يقضى** اذا فاتت **جمع**  
 بل ظهرا **فلو ضاق الوقت عنها** بان لم يبق منها ما يسع خطبتين  
 وركعتي تقصر فيهما على ما لا بد منه او شك في ذلك **صلوا**  
**ظهرا ولو خرج الوقت وهم فيها** وجب الظهر بنا على ما فعل  
 فيسرا **القراءة خييد وفي قول استينافا** ولو شك هل خرج  
 الوقت وهم فيها اتموها **جمعة** اذا الاصل بقا الوقت بعد ان  
 امام ومأموم واقفه **والسبوق** المذكر مع الامام ركعة  
**كغيره** في انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاة ظهره  
**وقبل يمتها جمعة** الثاني ان **تقام في خطبة ابخية** او طان  
**المجمعين** ولو خشب اذ لم يخرج في عهده صلى الله عليه وسلم

والظن

اي وهو ما لا يملكه  
 اي وهو ما لا يملكه

الخلفاء بعده الا فيما ذكره سوا المسمى والدار والفضا بخلاف الصوري  
 ولو انقضت ابخية نحو البلد فقام اهلها على العار لزمهم وان  
 لم يتوكلوا بمظال لانها وظنهم **ولو كان من اهل الخيام الصبر**  
 اذ ليس لهم حكم تلك الابنية فلا يلزمهم ولو انتقلوا عنها في  
 نحو الشافلا جمعة عليهم جزاء ولا تصح منهم بمحلهم ولو  
 سمعوا في الاولى النداء من محل الجمعة لزم منهم **الثالث**  
**ان لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلد** لا ممتنع تعد  
 دها في البلد اذ لم يفعل في عصره صلى الله عليه وسلم والخلفاء  
 بعد الا بعمل واحد من البلد والمراد بالبلد فيما ذكر المحل  
**الا اذا كثرت وعشر اجماعهم في مكان** واحد فيجوز تعدد  
 ما جئنا بحسبها **وقيل لا تستثنى هذه الصورة** وتعمل المشقة  
**وقيل ان حال نهر عظيم بين شقيها** كان كبلدين **و**  
**قيل ان كانت قرافا اتصلت** تعدد الجمعة بعدد قرافلو  
**سبقها جمعة** ومنع التعدد **فانه يحكى السابقة** مطلقا  
**لسبقها** وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهو في  
**والمعتبر سبق الحرم** وهو من الكبر وقيل سبق التحلل وقيل  
 سبق **باول الخطبة** ولو دخلت طائفة بالجمعة فاخبروا ان  
 طائفة سبقهم بها فبالحكم استينافا الظهر ولهم اتمام الجمعة  
 ظهره ولو خرج الوقت وهم فيها **وقعتا معا وشك** المعينة  
**استؤنفت الجمعة** ان وسع الوقت لتدفعهما في المعينة  
 فليست احدهما بمعية او الاولى في الاصل في الشك عدم جمعة  
 مجزئة لكن يجذب فيها ان يصلوا بعد ما الظهر لانه يجوز

و



بعدم احدي الجمعتين فلا تصح جمعة اخرى وان سبق احداهما  
ولم يتعين كان سمع نحو من يضمن خارج المسجد تكبيرين مثلاً  
حقين فاخر ذلك ولم يعرف المتقدمه او تعينت ونسبت  
**صلواظهر** لا تناس الصلوة بالفاسد وفي قول جمعة الربيع  
**الجمعة** في الركعة الاولى اذ لم يفعل في عصره صلى الله عليه وسلم  
والخلفاء بعد الاكذلك ويشترط تقديم احرام من تنقذ بهم  
لتصح لغيرهم لانه تبع وانما اعتفرا لاقتداً بالماضي لان تقدم  
احرامه من وري **وشرطها** اي الجماعة فيها **كغيرها** من جهة  
الاقتدا والعلم بافعال الامام وغير ذلك مما هو من زيادة ان  
تقام **باربعين حراً مكلفاً** ذكره لانه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة  
وكانوا اربعين رجلاً والصفات المذكورة مع الاقامة التي شملها  
الاستيطان اعتبر فيما هو للوجوب وهذا لانفقاد مستو  
**طناً** محل الجمعة لا يظعن عنه **شأنه** لا يصيف الا الى  
**جاء** لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الله في الوداع مع  
غزوه على الاقامة اياما لعدم الاستيطان وكان يوم عر  
فته يوم جمعة وصلى به الظهر والعصر تقديم **والصلح**  
**العقائد** بها بالبرض الكمالهم وعدم الوجوب عليهم ثم يفرق  
وان الامام لا يشترط كونه فوق اربعين اذ لم يزد ما  
يدل به ولو نقص الاربعون الحاضر ولو نقصوا او بعضهم  
في الخطبة لم يحجب المفعول من اركانها في غيرهم  
لعدم سماعهم لها المشروط كما ياتي **وتحوز** البناء على ما مضى  
منها ان عاد وقبل طول الفصل عرفاً وكذا ابن الصلاة

91  
على الخطبة انقصوا بينهما يجوز ان عاد وقبل طول الفصل  
فان عاد وابتعد طولاً فيها **وجب الاستئناف** فيها  
للخطبة في الاظهر لا تنافي المولاه في ذلك التي فعلها النبي صلى  
الله عليه وسلم والامة بعده **وان انقصوا** اي الاربعون او  
بعضهم او انقصوا في الصلاة **بطلت** لا بشرط العدد فيها  
دواما كالوقت فيتمها من بقي ظهرها وفي قول لا تبطل ان  
**بقي اثنين** ولو لحقوا يعنون قبل انقضاء الاولين تمت لهم  
الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وان لحقوا على الانقيال  
بانقضاء الاولين اسمرت الجمعة ان سمعوا الخطبة **ويصح**  
**الخلق العبد والصبي والمسافر في الاظهر** اي خلق كل منهم  
في الاظهر وان صلى ظهر يومه قبل الجمعة في الجمعة **اذا**  
**تم العدد بغيره** لصحتها منهم والخلق في العبد والمسا  
فر وجهان ولو تم العدد بواحد من ذكر لم تصح الجمعة حرماً  
**ولو بان** الامام جنباً او محدثاً **صحة** جمعتهم في الا  
**ظهر** ان تم **العدد بغيره** لئن الجماعة تحصل بالامام  
المحدث من جهل حاله حكماً وثواباً **والا** بان تدرجه **فلا**  
تصح جمعتهم جزماً **ومن لحق** الامام المحدث اي الذي  
بان حديثه **والعالم بحسب** ركعته على الصحيح في الجمعة  
وغيرها وان قلنا بحصول الجماعة بالامام المحدث اذ المحدث  
لعدم حساب صلواته فلا تجل عن المسبوق القرائن الخامسة  
**خطبتان** قبل الصلاة ابتاعاً واركانهما **خمسة** حمد الله  
تعالى ابتاعاً والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم



بفتقر لذكر الله تعالى يفتقر للصلاة على صلى الله عليه وسلم <sup>رسول الله</sup>  
ذات الصلاة ولفظها الحمد لله والصلاة **منهين** وعليه  
السلف والخلف كالحمد لله أو بحمد الله أو اللهم صلى الله  
أو نصلي على محمد أو النبي العاقب أو أحمد أو خي <sup>ه</sup> مما روي  
فخرج الحمد الرحمن أو الرحيم أو رحم الله محمد أو صلى الله عليه  
أو جبريل فلا يكفي **والوصية بالتقوى** لو أظنته صلى  
الله عليه وسلم عليها في الخطبة **ولا يتعين لفظها** أي الوصية  
بالتقوى **على الصحيح** إذ غرضها الوعظ وهو حاصل بغير  
ها فيكفي طيعوا الله **وهذه الثلاثة أركان في الخطبة**  
أولها كل منهما والرابع **قافية آية** مفهومة لا تهم نظري **أحد**  
**أما** لا يغنيها ويخيب جعلها في الأولى لأنه صلى الله عليه وسلم  
وهو يقرأ في خطبته ونادى يا مالک وورد غير ذلك <sup>سمع</sup>  
على الوجوب احتياطاً في الأولى وقيل فيهما وقيل لا يجب  
أصلاً والخامس ما يقع عليه اسم دعا للمؤمنين  
والمراد بنفس الشامل للمؤمنات **الثانية** لفعل السلف والخلف  
ويجب كونه متعلقاً بالآخره مخصوصاً بالسامعين لقوله للحا  
ضرت رحمكم الله وظاهر أنه لو شرك معهم غيرهم لم يضر  
ولا بأس بالدعاء للسلطان بلا محارفة وندب الدعاء لأمه  
الإسلام وولائه وجيوشه بالصالح والنصر ونحو ذلك  
**وقيل لا يجب ويشترط كونها باعتبار الأركان العربية**  
لما جرى عليه الناس وتجرى لمن يعرفون العربية بلسانهم  
ويجب أن يتعلم العربية وهو فرض كفايه فوجب على

الخط

الخط وتسقط بفعل البعض فإن مضت مدة أمكان التعلم ولم  
يتعلم أحد منهم عصوا كلهم ولا جمعه عليهم بل يصلون  
الظهر وقاية الخطبة بالعربية وإن لم يعرفها السامعون العلم  
بالوعظ في الجملة **مرتبه الأركان الثلاثة** الأولى كما ذكرنا  
ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها  
وكونها **بعد الزوال** ابتاعاً والقيام فيهما أن **قمر والجلب**  
بينهما مطمئناً ابتاعاً فإن عجز فالأولى استنابته فأخطب قائماً  
عداجان ويفصل بينهما بحسنة وجوباً سواء علم الناس حاله  
أم لا ولو بان جنباً فكالو بان محدثاً **واستماع أربعين** كما  
**ملين** أركانها عدد من تتعقد به مع قطع النظر عن الأما  
بان يرفع صوته سواء فهموا معناها أم لا فلو لم يسمعوها  
لصعدوا بعد أو سريره لم تصح **والجديد أنه لا يحرم عليهم**  
**الكلام** فيهما أي على الأربعين السامعين للخطبة وإن انضم  
اليهم غيرهم من الكاملين سمعوها أم لا وغير أصله بالقوم  
**وبين النصائح** لمن رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب  
يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ إليه الناس بالسكوت  
فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ماذا  
عددت لها قال حب الله ورسوله قال أنتك مع من أحببت فلم  
يختر عليه الكلام وأما قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا  
وله وانصتوا وأنزلت في الخطبة فالمراد به الندب والخطيب  
كفره وقد يجب الكلام حرم ما إذا رأى أعمى يقع في بين وكفره  
ولو تكلم الداحل قبل أن يأخذ لنفسه مكاناً جازعاً على القوي



ويكره السلام فاشهد وجب رده ويحذر تحميم العاطس والرد  
 عليه ورفع الصوت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند  
 قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومن لم يسمع الخطبة لحو بعد يندب له الاشتغال بخلافه  
 او ذكر ولا ينطلي جمعة المتكلم بكلامه **قلت الاصح ان**  
**ترتيب الاركان ليس شرط والله اعلم** لحصول المقصود  
 بدونه لكن يجذب **والاظهار ان شرائط الموالاة** بينها  
 وبين اركانها وبين الصلاة **وطهارة الحدث** الاصغر  
 وغيره **والجذب** غير المعفو عنه في البدن والثوب والمكان  
**والستر** للعبور في الخطبة كما جاز عليه السلف والخلف ولو  
 سبقه الحدث بطلت فتستأنفها وان لم يطل فصل  
**وتن الخطبة على منبر** لانه صلى الله عليه وسلم كان يخطب  
 عليه رواه الشيخان **او محل مرتفع** ان المنبر لقيامه مقامه  
 في بلوغ في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويندب  
 كون المنبر عن يمين المحراب **وسيد على من عند المنبر** اذا  
 انتهى اليه كما باصلاه اي يجذب ذلك **وان يقبل عليهم**  
**اذا اصعد المنبر** اي بلغ في صعوده الدرجة التي تلي  
 صنع جلوسه **وسيد عليهم** وجب عليهم الرد في المراتين  
 وهو فرض كفارة **والجلوس** بعد سلامته ثم **يودن** بفتح  
 الدال في حال جلوسه اثنا عشر مرة **يودن** بالادب  
 كما جلس كما باصلاه **واذا فرغ المودن** قام وسن ان يركب  
 الخطبة **يلبغ** لا ركيكه اذا لا تؤثر في القلوب **مفروقة**

اذا كان الخطيب يخطب على المنبر كان عليه ان يركب المنبر

اي في يده

اي في يده من الافهام لا غريبه وحشه اذا لا يتفجع بها الاكثر  
**قصير** اي متوسطه في الطول والقصر اذا كانت صلوة  
 رسول الله عليه وسلم قصدا وخطبة قصدا اي متوسطه  
 ولا يجب ندبة الخطبة ولا التعرض لغرضها **ولا يلقون**  
**عينا ولا شمالا في شيء منها** ندبا بل يستمر على ما امر من الاقفا  
 عليهم الى فراغها ونذبت لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له  
**ويقيم على سيفه وعصاه ونحوه** ندبا لانه صلى الله عليه وسلم  
 قام في خطبة الجمعة متوكيا على عصا وقوس والحكمة فيه  
 الاسنان الى قيام الدين بالسلاح ويجذب كونه بيده الحصى  
 وشغل اليمين بحرق المنبر فان لم يجد ما ذكر جعل يمينه  
 على سراه او ارسلهما اذا الغرض ان يخشع ولا يعقب  
 بهما **ويكون جلوسه** بينهما اي الخطيبين **نحو سورة**  
**الاخلاص** ندبا ويقرى فيه ثلث من القران **واذا فرغ من**  
**الخطبة شرع المودن في الاقامة** وباحر الامام **ليل**  
**المحراب مع فرائعه** من الاقامة ندبا فيشرع في الصلوة  
 مبالغة في تحقيق الموالاة الواجبة **ويقرا** بعد الفاتحة  
**في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين** ندبا فيهما  
 الامتاع **جورا** وورد لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في  
 الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وهل اتاك حديث الغا  
 شيء اي كان يقرأ هاتين في وقت ومكانين في وقت فاما  
 سنتان ولو ثرت الجمعة في الاولى وقرأها مع المنافقين  
 في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى والجمعة في الثانية





ب  
ليلا يخلوا صلواته عن هاتين السورتين **فصل**  
**الفصل الحاضر** أي مريد حضورها وإن لم يحضر عليه  
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي إذا  
أراد مجيها وصرفه عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من  
توضئ يوم الجمعة فيها ونعمت أي في السنة أخذ ونعمت  
السنة ومن اغتسل بالغسل أفضل ويكره تركه **وقيل لكل**  
**أحد** وإن لم يحضر **ووقته من الفجر** لقوله صلى الله عليه وسلم  
من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى الحديث  
**وتقريبه من ذمها** إلى الجمعة **أفضل** لأنه أفضى للغرض  
من انتفا الرأحة الكثره حال الاجتماع **فإن عجز** عن الغسل  
لجرحه أو غيرها **ثم رتبة الغسل في الأمام** وحاز الفضل  
**ومن المستنوت غسل العبد والكسوف والاستسقاء**  
لا اجتماع الناس لها ويدخل وقت الغسل للكسوف بآوله  
الغسل **لغاسل الميت** ولو غسله لقوله صلى الله عليه وسلم  
من غسل ميتا فليغتسل وضعف وعلى تقدير صحته فصره  
عن الواجب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في ميتكم  
إذا غسلتموه غسل **والمجنون والمضني عليه إذا فا**  
**ق** لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرضه فاذا  
أفاق اغتسل وقبس بالمجنون المضني عليه **والكافر إذا**  
**أسلم** لأنه صلى الله عليه وسلم به وليس للوجوب إذا  
أسلم جماعة ولما مرهم به ولو اجنب كافر أو جاحض  
كافر وجب الغسل بعد الإسلام وإن وقع في الكفر **والغسل**

ن

الحج لا يفته في بابه **وأكد ما غسل غاسل الميت ثم غسل**  
**الجمعة** **وعلمه القديم** فقال غسل الجمعة ثم غسل غاسل  
الميت **قلت القديم** هي أظهر ورثته **الأكثر** **وب**  
**واحد** **ثبته** **محمدا** **لثمة** **لجاء** **وليس** **للمجدد** **حديث**  
**صحيح** **والله أعلم** قلوا وصي بما لا يفتي به ووجد مريد غسل  
الجمعة ومريد غاسل الميت دفعه للأول وينوي لمقتل  
بهذه الأمور أسبابها إلا الغسل من جنون أو غما فينوي  
به رفع الجنابة ونقيت الغسل آخر سنونه كالغسل للبلوغ  
بالسن والاعتكاف والخروج من الحمام **والتبشير اليها** **الألف**  
لقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي  
كغسلها ثم راح أي في الساعة الأولى فكانما قرب بدنه أي  
واحدة من الأبل ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب  
بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن  
راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في  
الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا أخرج الإمام  
حضرت الملائكة يسمعون الذكر وفي رواية **لما صعد**  
**كالذي يهدي عصفورا** وفي السادسة بيضة والساعات  
من طلوع الفجر الصادق **تجاء** بآوله ساعة منها ومن جابا آخرها  
مشرق كان في تحصيل البدنة أو غيرها ولكن بدنه الأول **المكل**  
من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطه وعليه القياس  
وليس المراد الفلكية لقوله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة تتأخر  
ساعة وهو شامل للشتا والصيف ويخرب للإمام أن يؤخر



الحضور الى وقت الصلاة **ما يشاء الا ان كان** العذر للحدث على ذلك  
**بسكينة** الا لعذر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ايتتم الصلوة فعليكم  
بالسكينة وهو مبين لان المراد بقوله فاسمعوا واما مضوا فان  
ضاق الوقت اسرع المشي بل يجب اذا لم يدرك الاية والعذر  
لعياده ولجمعه لا تركب فيها الا لعذر فان ركبت حرك  
الدابة بسكوت **وان يشتغل في طريقه** وهو مردي **حضور**  
قبل الخطبة **بقراءة او ذكرا** او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
ان احدهما ما دام الصلاة تحبسه **ولا يخطى** رقاب النا  
س لخبر فيه وخطى الرقاب مكروه وتنبها الا للامام لم يجد  
طريقا لمنبره ومحليه الاية ومعظم الف بين يديه موضعها  
ولجد بين يديه فرجه لا يصلها الا بالخطى والافضل تركه  
ان وجد غيرها او بعدت حيث يخطى لها في الافضل تركه  
الكثر من اثنين ورجي ان يقدموا اليها **وان يتزين باحسن**  
**ثيابه وطيب** ابتاعا وافضل الثياب البصر ثم ما صبح  
قبل شجر **وارلة الظفر والشعر ابتاعا والريح** الكراهية  
كصنات ووسخ اذ يتاداه فينزل عماما او غيره **قلت**  
**وان يقرأ الكهفي يومها وليلتها** ويكثر من ذلك لقوله  
صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة اضاء له من  
النور ما بين الجمعتين وقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف  
ليلة الجمعة اضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق **ويكثر**  
**الدعاء** يومها ان يصادف ساعة الاجابة امكنه بدركه في قوله صلى  
الله عليه وسلم وذكر يوم الجمعة وقلا فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا

الا اعطاه

الا اعطاه اياه وانشأ ربه صلى الله عليه وسلم يعلمها واقرب ما فيها  
اليها ما بين ان يجلس الخمام على المنبر الى ان يفرغ من الصلوة  
بمعنى انها تكون في ذلك الوقت وعن الشافعي رضي الله عنه انه  
يلغوه ان الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة وانه يستحب الدعاء فيها  
**ويكثر الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم** يوم الجمعة وليلتها  
للحدث على ذلك **وتحرم على ذي الجوع** اي من قلزمه **التشاغل بالبيع**  
**وغيره** من القعود والصنایع مما فيه تشاغل عن السعي اليها **بعد الاذان**  
**ذات بين يدي الخطيب** قال تعالى اذ ابودى للصلوة من يوم  
الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذكروا البيع والامر بالوجوب  
وهو بالترك فيحرم الفعل ويقاس بالبيع غيره والمعنى فيه  
خشية تقويت الجمعة وانما قيد الاذان بكونه بين يدي  
الخطيب لانه الذي كان بعصره صلى الله عليه وسلم فانصرفوا للنداء  
اليه فلو اذن قبله لم تحرم ولو لم يتعطل بمشيئه عن السعي  
كان باع بطريقها وهو ما شئ او في المسجد لم تحرم لكن البيع  
البيع في المسجد مكروه وحيث حرم فتبايع من قلزمه او  
غيره انما ولو بتبايعا وليس من اهل فرض الجمعة لم يكرهه **فان**  
**باع** او عقد من حرم عليه **صح بيعه** وعقده اذا النهي لا  
من عني خارج عنه **ويكره** التشاغل **بالمذكور** المذكور **قبل**  
**الاذان** المذكور والجلوس للخطبة **بعد الزوال** الا اذا  
اخرها تاخير اكثر امك **والله اعلم** بخلاف قبله فلا يكره ومن  
السعي ولو قبل الزوال حرم عليه التشاغل عنه بعقد او غير **فصل**  
**من ادرك ركعة** ولو ملقه مع الامام غير المحرك كان ادرك



**ركوع الثانية** واستمر للسلام **ادرك الجمعة** اي لو تقته فيصلي  
**بعد سلام الامام** اي زوال القدوة **ركعة** لا تأمها قال صلى الله عليه  
 وآله من ادرك من الجمعة ركعة فقد ادرك الصلوة وقال من ادرك  
 من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى **وان ادركه** اي الامام **بعده**  
 اي بعد ركوع الثانية **فالتة** لمفهوم الحديث الاول **فيم بعد سلام**  
 اي الامام **ظهر الربا والاصح انه ينوي في اقتدائه بالجمعة**  
 موافقه للامام ولا احتمال ان الامام يتدارك ركنا كان تركه  
 فتحصل به الجمعة والياس لا يحصل هي الا بالسلام بخلافه  
 فيما مر والفرق ان من ثمان يصلي الظهر قبل فوات الجمعة  
 تقوت عليه خلافه بمجرد احتمال ادراكها فضله **تجمل الظن**  
 بخلاف من هنا فان الجمعة لازمة له فلا يتبدى غير بها  
 مع قيام احتمال ادراكها ولو صلى ركعة مع الامام ثم  
 فارقه لره واثمها جمعة كما لو احدث الامام في الثانية  
**واذا خرج الامام من الجمعة او غيرها من الصلوات**  
**حدث او غيره كراف جان له الاستخلاف في الاظهر**  
 فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة بلا استئناف فيه و  
 بشرط حصول الاستخلاف عن قرب فلو فعلوا ركنا على  
 الانفراد منع الاستخلاف بعده وتجب الاستخلاف اذا  
 خرج الامام في الاولى من الجمعة **ولا يستخلف للجمعة الا**  
**مقتديا به قبل حدثه** اذ في غير ائمة اجمعه بعد اتفاق  
 اخرى وذلك لا يجوز **ولا يشترط في جواز الاستخلاف**  
**كونه اي المقتدي حضرا خطيبه ولا الركعة الاولى في الا**

**صح فيها ثمان كان ادراك الركعة الاولى وقت جمعهم**  
 اي القوم الشامل للخليفة سوا احدث الامام في الاولى او في الثا  
 نية **والا كان اقتد في الثانية فتم الجمعة لهم دون**  
 اي غيره **في الاصح** اذ لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهرا  
**ومراعي المسبوق بالخليفة** تضم صلاة **المستخلف فاذا اتم**  
**بهم ركعة تشهد جالسا** **واشار اليهم** بعد التشهد  
**للفارقوا** بالنية ويجعلوا ولا يكره ذلك وهذا اعلنا  
 نية للاشارة فتكون بعد ها **او يتطروا** سلامه وهو  
 بهم الافضل ويأتي بثلاث ركعات او ركعة على الخلاف ولو  
 اقتد اياه مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صح له الجمعة  
 ونضم جمعهم بكل حال وغير الجمعة يجوز ان يستخلف فيها  
 من لم يقتدي به قبل حدثه لكن تمنع استخلافه بلي تجدد  
 فيه في ثانية الرباعية والاخيرة منها لما لفته لنظم صلاة  
 الامام ولو استخلف مقتديا به في غير الاولى جان جزمنا  
 ويراعي الامام فيقنت في ثانية الصبح ويقعد للشهد  
 ويأتي به ثم يقنت في ثانيته لنفسه وعند قيامه  
 اليها يفرقوه بالنية او يتطروا سلامه بهم الافضل  
 والمسبوق الجاهل بنظم صلاة الامام يجوز استخلافه  
 فاذا اتم الركعة راقب القوم فان هموا بالقيام قام  
 والا قعد **ولا يلزم مرهم استئناف نية القدوة** اي ينويها  
 بالخليفة **في الاصح** سوا الجمعة وغيره للتنزيل بالخليفة منزله  
 الاول في دوام الجماعة **ومن رحم او خلق عن السجود** لعذر







اذا لم تكن افعاله بان يكون كل من التقدم والتأخر بدو ثلاث  
 فعلات والتقدم والتأخر افضل من ملازمة كل محل على الاوجه  
 ويجوز ان يراد على صفتين وتحرس هفت **ولو حرس من غير ما**  
 في الركعتين **فرقتا صوفى** على المناوبه ودام غيرهما على المتأخر  
**تعه جان وكذا فرقة في الاصح** فلا يضر زيادة التخلو  
 لتعدد الركعة بشرط بعد النوع مع كون العدو في القبلة  
 فينظرهم على حائل وكثرتهم حيث يسجد بعضهم وتحرس من  
 بقي وهذا الثاني شرط لتفرقهم فرقتين اذا كان العدو  
 في غير القبلة او فيها وبينهم حائل وعسفات قرية على  
 مرحلتين من مكة بقرب خيل **الثاني** من الانواع  
 ما ذكره بقوله ان يكون في غير هاتى القبلة او فيها  
 ونتم سابق **فصل في الامام** بعد جعله القوم فرقتين  
 احدهما بوجه العدو ومرتين كل مره بفرقه **تذهب المضيه**  
 او لا بوجه العدو وتاتي الاخرى فيصلى بها تلك الصلاه  
 وهي له نافله **وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**ببطر تكل** وهي جائزه في غير الخوف وتندب فيه ان كثير  
 المسلمون وقل العدو وخيف هجومه في الصلاه **والثاني**  
**الثالث** ما ذكره بقوله ان تقف فرقه في الحائ  
 لتين المذكورتين في بطر تكل في وجهه اي العدو  
**فصل في الامام بفرقه ركعة فاذا اقام للثانية فارقته**  
 بالخيم حتما وامت وذهبت الى وجهه اي العدو و  
**جا الواقفون** والامام ينتظرهم فاقتدوا به فيصلى

ثم

**بهم الثانية فاذا اجلس للشهد قاموا فاقموا ثانيا ثم**  
**ينتظرهم ولحقوه وسلم بهم وهذه صلات رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم فبذات الرقاع والاصح انها بكيفياتها افضل من**  
 صلاة بطر تكل وعسفات للاجماع على صحتها في الجملة دونها  
 ويسر عن كثرتها وتصح بدونها ايضا وارق صلاة عسفات  
 لجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية ولها ان توث المفا  
 رقة بخلاف تلك وبطر تكل وذات الرقاع موضعان  
 من نجد وشمل ما ذكر الجمعه وشرط صحتها ان يكون في  
 كل ركعة ان يعون سمع الخطبه لكن لا يضر النقص في  
 الركعة الثانية فصلاها كما صلاة عسفات او لا بالجواز  
**ويقول الامام في انتظاره** الفرقة الثانية في القيام **وهذا**  
**هو السور فذكر الفاتحة والسورة** ويجتهد في انتظارهما في  
 الجلوس وبعد لحوقهما في القيام يقرأ من السورة قدر الفاتحة  
 وسورة قصيرة ثم يركع **وفي قول توخر** القراءة والشهد  
**لتأخر** فتدركهما معه ويستغل بما شام ذكر وتسيح الى  
 لحوقها فان صلى مغربا بفرقه ركعتين **وبالثانية**  
**ركعة وهو افضل من عكسه** الجائز ايضا في الاظهر لسلامته  
 من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اول الثانية **وقيل**  
**الامام في بالاولى** ركعتين الثانية في جلوس تشهد وقيام  
 الثالثة **وهو اي انتظاره في القيام افضل في الاصح** صوابه  
 الاظهر لانه محل التطويل بخلاف جلوس تشهد الاول فيقرأ  
 في انتظاره في القيام ويجتهد في انتظارهم ان فرقة الاولى



قبل التشهد لكن الاولى ان تغارقه بعد لانه محل تشهدهم او  
صلى **رباعية** بان كانوا في حضر او ارادوا الاتمام سفل **افضل**  
من الفرقتين **ركعتين** ويتشهد فيهما ويتنظر في حلوس التشهد  
او قوام الثالثة وهو افضل **فلو صلى** بعد جعلهم ان يعزف  
**بكل فرقة ركعة** فارقت كل من الثلاث وامت وانتظر فراغ  
الاولى بقيام الثانية وفراغ الثانية بشهده او قيام الثانية  
لثمة وفراغ الثالثة بقيام الرابعة وفراغ الرابعة بتشهد  
الآخرى فيسلم بها **صلى صلاة الجميع في الاظهر** وان كان بلا  
حاجة اذ لا يحد من تطويل ركن قصير ونحوه **وشهوت**  
**فرقة** من الفرقتين في الثانية **محول في اولاهم** لاقتدائهم  
فيها محول في الاصح والمقتدي بحمل سهوه الامام **ولذا**  
**فيه الثانية** سهوه هم فيها الاستمرار اقتدائهم بالامام  
منتظار الامام لهم **لا ثمانية الاولى** لمفارقتهم الامام او  
لها **وشهوت** اي الامام في الاولى **يلحق الجميع** فتسجد الاولى  
آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام **وسهوه في**  
**الثانية لا يلحق الاولين** لمفارقتهم له قبل سهوه ويلحق  
الآخرين **وبين حمل السلاح** كسيف ورمح وقوس ونش  
لاكثر من **درع في هذه الانواع** وحمله وضعه بين يديه  
حيث سهل اخذه بل يتعين ذلك اذا كان حمله يمنع لهم  
او ركبا او يؤذي فان خشى اذاه ولم يتحقق كره ويجب  
اذا ظهر الخطر بتركه **وفي قول يجب** مطلقا الرابع من  
الانواع **محل ان يلحزم القتال** فلم يتمكن من تركه الجته

او **يتشدد الخوف** وان يلحزم القتال فلم يامنوا العدو وبالحال **فيم**  
كل منهم **لمن ركبنا او ما يشي** فلا تقصر الصلاة عن الوقت  
قال الله تعالى فان خفتم **فرحالا** او ركبان **ويعذر في ترك**  
**استقال القبلة** بسبب العدو والضرورة فلو اخرج الجاح الدابة  
وطال زمنه بطلت والجماعة في هذه الحالة افضل من الانفراد  
كالا من ولا يضرب في الاقتداء باختلاف الجهد **ولذا الاعمال الكثير**  
تضعفات وضربات متواليه بعذر فيها **لجأته** اليها في الاصح  
كالخشي ونحوه **لا يصح** اي لا يعذر فيه لا يتقيا الحاجة اليه  
**ويلقى السلاح اذا دمي** اي او يجعله في قرابة تحت ركابه  
ان احتمل الحال ذلك **جد** رابطات صلواته **فان عجز**  
ذكر شرعيات احتاج امساكه **امسكه ولا يقضي للصلاة**  
**حينئذ في الاظهر** والمفتي به انه يقضي لخدره عذره فان  
لم يحتاج اليه القاه او جعله في قرابة تحت ركابه ويفتقر  
حمله في الثانية في هذه الحظية اذ في الثانية تعريض لا  
ضاعة امال **فان عجز عن ركوع او سجود او هي** بهما  
**والسجود اخفض** من الركوع في الامام بهما **وله ذ النوع**  
اي صلاة شدة الخوف **في كل قتال** **ومع رجة** مباحين اي  
لا اثم بهما كقتال عادل لبا وذو مال لقاصد اخذ ظمما او  
قتال رفق له قاطع طريق بخلاف العكس وكهرب مسلم  
في قتال كافر من ثلاثة لامن دونها **وهرب من حريق** **وسبل**  
**وسب** لم يجد له معذرا عنها **وغريم عن الاعسار** **وخوف**  
**حبسه** بالاي صدقه المستحقه مع عجزه عن بجنة الاعسار



والاصح منعه **محرم** خاف فوت الحج بقوات وقوف عرفه ولو  
صلى ثم كذا اذ لم يخف فوت حاصل كفوت النفس ويؤخر الصلوة  
وجوبا ويحصل الحج ثم يقضى الصلوة بعد ذلك **ولو صلوا** بعد  
النوع **بمسود طنوه** **عدا** **واقيات** خلاف ظنهم كابل او شجر  
**قضى** لئلا يفسد ظنهم بان خطاوه وسوا كما لو ابدار الا  
سلام ام لا استند ظنهم الى اخبار ام لا **فصل**  
على الرجل استعمال الحرير **تقرش او غيره** كلبس وتدنس والحاد  
ستر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ونهى  
صلى الله عليه وسلم عن الجلوس عليه **ويحل للراه** لبسه لقوله  
صلى الله عليه وسلم احل الحرير لافان امتي وحرره على ذكرها ونهى  
كالرجل والاصح تحريمها **فتراشها وان للولي اللباسه الهى**  
محلى الذهب والفضة اذ ليس له شهامة تتنافى حنوته الحرير  
فحلال الرجل **قلت** **الاصح** حلالا **فتراشها** اياها وبه  
قطع العراقيون وغيرهم والله اعلم **لاطلاق** الحديث  
السابق **ويحل للرجل لبسه** الضرورة كبر وبرد مهلكين  
او مضرين او فجات جربة ولم يجل غيره **والحاجة**  
**كرب** وحكه ودفع القمل ولو في الحضر لانه صلى الله  
عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والنزير بن العوام  
في لبس الحرير طمكه كانت بهما وانه رخص لهما لما شكوا اليه  
التلألؤ في قبيص الحرير **والقتال** كلبس البياح لا يقوم غير مقار  
في دفع السلاح قياسا على دفع القمل **ويحرم المركب** من ابن  
ابى حنيفة وغيره ان نراد ورب الابر يسيم **ويحل عكسه** تغليا

لاكثر فيهما **وكذا** **الحل** ان استويا ورنبا في الاصح **ويحل ما**  
**طوى او طوى** **الحرير** **قدر العادة** في التطريق وقدره ان  
اصابع في الطرائق فان جاوز ذلك حرمة لنهيته صلى الله عليه وسلم  
عن لبس الحرير لا موضع اصبعين او ثلاث او اربع ولانه  
صلى الله عليه وسلم كانت له حبة يلبسها مكفوفة الجيب  
والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل كفه  
بضم الكاف اى سحاف وفارق النظر بين التطريق بان الثاني  
محل حاجه وقد تكسر الحاجه لزياده على الاربع بخلاف الا  
ولفانه مجرد زينة **ويحل لبس الثوب النجس** بلى طوب  
فيه او في البدن **في غير الصلوة ونحوها** كالطواف بخلاف  
لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطع الفرض بخلاف النقل  
لكنه فيه حرام لاجهة الصلوة بل لجهة التلبس بعباده  
فاسده **لاجلد كلب** **وخنزير** اذ لا يحل لبسه الاضرة  
**كفائة قتال** ولم يجد غيره اذ الخنزير لا يحل الانتفاع به  
في حياته بحال وكذا الكلب الا لغراض مخصوصه فيعد  
موتها اولى **وكذلك** **جلد الميتة** لا يحل لبسه الاضرة  
**في الاصح** **جلد الكلب** **ويحل الاستصباح بالذهب**  
**النجس** بغير مقلطه **على المشهور** وان كان نحو ودك ميتة  
وما يصب نحو البدن بالقرب منه قال قليل معفو عنه  
**باصلاة** **العبد من عيد الفطر والاضحى وما يتعلق**  
بذلك والاصل فيما ذكر الاحبا الاية **هي سنة** موكد  
لموطئيه صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم **وقيل**



هي فرض كفايه وتشرع جماعة **اتباعا** والمنفرد والعبد  
 والمرأة والمسافر ولا يخطب المنفرد وتخطب امام المسافرين  
 ويجذب للحاج عنى فرادي ووقتها بين طلوع الشمس و  
 زوالها ويحسن تأخير الترفع الشهي كرمح اتباعا  
 ولو فعلت قبل الارترفاع كره على نظرفيه وهي ركعتان  
 يحرم بهما بنية عيد الفطر والاضحى ثم ياتي بدعا الا  
 فتتاح كغيرها ثم سبع تكبيرات ويقف بين كل تكبير  
 تين كايه معتدله يهلل ويلين ويحمد اتباعا في الكل  
 وتحسين في ذلك سبحان الله والحمد لله لا اله الا الله  
 والله اكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس  
 ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحه وما ياتي ويلين في الثانية  
 بعد تكبيرت القيام خمس بالصفة السابقة قبل القراءة كما  
 من ويرفع يديه في الجميع السبع والخمس اتباعا ويضع  
 يمينه على سراه بين كل تكبيرتين **وليس فرضا ولا بعضا**  
 فلا يجزئ شي منها سجود والمعتدي من يكر في المقصود  
 اذا القضي تحلى الاداء ولو شئها وشرع في القراءة فا  
**تت** بفوات محلها وفي القديم **تدبر** ما لم يركع ويقرا  
**الفاتحه في الاولى** وفي الثانية اقترنت او الا  
 على في الاولى والفاتحه في الثانية **كما هما جهرا** اتباعا  
 وسين بعدها خطبتان للجماعة لا للمنفرد اتباعا والكر  
 ير مقيسا على الجمعة ولو قدمت على الصلوة لم يعتد بها كالسنة  
 الراتبه بعد الفريضة اذا قدمت **انها كهي** اي كالحج

الخطبتين

الخطبتين في الجمعة وهي حمد الله تعالى والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم  
 والوصية بالتقوى وقراءة آية في احداهما والدعاء للمؤمنين في  
 الثانية ولا يشترط قيام ولا غيره مما مر وتندب الشروطة  
 السابقة وكذا الجلوس قبلها للاستراحة وقبله يقبل على  
 الناس بوجهه وسلم كالجمعة وتعليقهم استجابا في  
 عيد الفطر الفطر وفي عيد الاضحى الاضحى اي احكامها  
 والفطره صدقة الفطر يفتتح الاولى بتسعة تكبيرات  
 ولا والثانية سبع ولا تحريفه وهي مقدمه خطبه و  
 ليست منها ولو فصل بينهما بالحمد والتهليل والتأجج  
 ويجذب الفصل للعيد كالجمعة ويدخل وقته بنصف  
 الليل اذا اهل القر الذين يسمعون النداء يكرتون لصلوة  
 العيد من قراهم يجوز لهم قبل الفجر ليلا يثق عليهم وتتم  
 غيرهم في ذلك وفارق العيد الجمعة بتأخير صلاتها  
 وتقديم صلاته وفي قول بالفجر ويجذب الطيب والترين  
 كالجمعة لكن يتزين بها باحسن ثيابه ويليه اليخص  
 ومن التزين ازالة الظفر وريح كريهة وسوا في الغسل  
 وماء معه مصل الى العيد وغيره والعجوز ويجذب حضورها  
 في ثياب بدله بلا طيب ولا زينة باذن زوجها او  
 سيدها ان كان وكره حضور ذوات عيه وجمال والخش  
 كالانثى **وفعلها** اي صلاة العيد في المسجد افضل لشر  
 فيه وقيل بالصحري افضل **الاعتذر** كصيق المسجد فكره  
 فيه ويكون فعلها بالصحري افضل ولو ضاق المسجد الا



عظم وحصل نحو مطر صلى الامام فيه واستخلف من يصلي  
 بباقي الناس محل اخر والمسجد الحرام افضل من غيره جزما  
**يستخلف** الامام عند خروجه المصلي **في طريق** طويل  
 هم من خلف كسبيوخ ومرضى اذ فعله عليه كرم الله وجهه  
 ولا يخطيب الخليفة الا باذن **ويذهب** في طريق طويل  
**ويرجع في اخرى** قصير ابتاعا وهذا لا يخص بالعيد بل  
 الجمعة وغيرها من العبادات كذلك وحكمته يكسر الاجر في  
 الذهاب في الاطول وبشهادة الاخرى له في رجوعه مع العجل  
 لافله **ويكر الناس من الفجر** لياخفوا ولا يحاسبهم ويتنظروا  
 الصلوة **وتحضر الامام وقت صلاته** ابتاعا **ويجعل** الحضور  
 في الاضحية ويؤخر في الفطر قليلا ابتاعا لامر صلى الله عليه وسلم  
 وحكمته التباع وقت الاضحية ووقت عيد الفطر  
 قبل الصلاة **قلت** وياكل في عيد الفطر قبل الصلوة  
**ويمسك في الاضحية** عن الاكل حتى يصلي ابتاعا وحكمته امتيا  
 في يوم العيد كما قبله بالمبادر بالاكل وقاخره **ولن ذهب**  
**ما شيا** كالجمعة **ولا يكره النقل قبلها** بعد ارتفاع الشمس  
 ولا يعيدها بغير الامام والله واعلم بخلاف الامام فيكره  
 ذلك لما في الفتاوى الوارد من فعله صلى الله عليه وسلم والنقل  
 بعدها اذ لم يسمع الخطيب غير مكروه والاكره **فصل**  
**يحدث التكبير بغروب الشمس** **ليدعى العيد** الصادق بعيد الفطر  
 والاضحية ودليله في الاول قوله تعالى وتكملوا العدة اي  
 عدة صوم رمضان وتكبر والله على ما هداكم ابي عندكم

ادنى  
 من  
 الفجر  
 الى  
 الغروب  
 من  
 صلاة  
 العيد  
 في  
 كل  
 سنة  
 من  
 سنة  
 الفجر  
 الى  
 الغروب  
 من  
 صلاة  
 العيد  
 في  
 كل  
 سنة

و

ونفس بالفطر الاضحية في المنازل والطرق والاسواق وا  
**ليجاد** ليلا ونهارا **لرفع الصوت** اظهار الشعار العيد  
 الا الحشى والانشى حصرامه غير نحو محارم والاظهار اذ اتمته  
 جمع يحرم الامام والمفرد بصلاته العيد ولا يكبر الحاج  
 ليلة الاضحية بل يلبيح اذ التلبية شعاره ولا بين ليلة  
 الفطر عقب الصلوة اذ في الاضحية لعدم ورود الحاجة من  
 ظهر يوم النحر لانه اوصلاته بعد انتهائها وقت التلبية وتختتم  
 بصبح اخر ايام التشريق لانها اخر صلاته معنى وغيره هو  
 اي غير الحاج كالحاج في ذلك في الاضحية في قول يكبر  
 غيره من مغرب ليلة النحر وتختتم بصبح اخر التشريق وفي  
 قول من صبح يوم عرفة الى اخر ايام التشريق اي يفعله  
 والعمل على هذا وهو المعتمد للاتباع والاظهر انه  
 يكبر في هذه الايام للفايته فيها وفي غيرها والرائية  
 ومنها صلاة العيد والنافلة المطلقة والجنازة لانه شعار  
 الوقت والتكبير وعقب الصلوات يسمى مقيدا وما قبله  
 من صلاة ومطلقا وصيغته المحبوبة الله اكبر الله اكبر الله  
 اكبر لا اله الا الله اكبر الله اكبر والله الحمد ان يستحب  
 ان يزيد بعد التكبير الثالث كثير والحمد لله كثير وبيح  
 الله بكرة واصيلا ويقول قبل كثير الله اكبر وبعد الصلاة  
 لا اله الا الله ولا نعبد الاياه من صلبين له الدين ولو كن  
 الكافرون لا اله الا الله وحده وصدق وعده ونصر عبده  
 وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر ولو



**شاهد** وايوم الثلاثين قبل الزوال بروية الهلال ليلة  
 الماضية افطروا وصلوا العيد ان بقي من الوقت ما يسبح  
 جمع الناس والصلوة والا فكلوا وشهدوا بين الزوال والغروب  
 وان شهودوا بعد الغروب افطروا وفاتت الصلوة اذا  
 وشرع قضاؤها متى شئت في الاظهر كغيرها وقيل في قول  
 لا يفوت اذا وها بل يصلي من الغداة اذا اولو وشهدوا قبل  
 الغروب وعدلوا بعده فالعبرة بوقت التعديل وكذا الشهود  
 قبل الزوال او بعده ثم عدلوا **باب صلاة الكسوف** في كسوف  
 وكسوف القمر ويقال خسوفان وللأول كسوف والثاني  
 خسوف وهو أشهر وقيل عكسه هي سنة موكره ابتعا  
 فيحرم بنيه صلاة الكسوف ويقال الفاتحة ويركع ثم  
 يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ويعتدل ثم يسجد السجدة  
 تين ويطمئن بحال الطمانينة فهذه ركعة ثم يصلي ثانيا  
 بنيه كذلك هذا أقل هذه الهيئة فيأتي بركعتين في كل  
 ركعة ركوعات ابتعا ولا يجوز زيادة ركوع ثالث  
 فأكثر لما دى الكسوف ولا ينقصه اي ينقص ركوعه من  
 الركوعين للاختلاف في الأصح ولا تنعاده الصلوة اذا بقي الكسوف  
 بعد السلام وما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم قام زاد على الركوعين  
 قدم غيره عليه لانه اصح وأشهر ولو صلاهما ركعتين  
 كسنة الظهر جاز فعدم الحفظ المذكور فيمن اراد فعلها على الوجه  
 الاكمل ومن صلى الكسوف وحده ثم ادركها مع الامام نرب ان يصليها معه والاكمل فيها

اذا وقع الكسوف في الصلاة فلا تقبل وتصل من القدر  
 عليها بالهلال او شهودوا بين الزوال والغروب

مع لها من سجدة في القياس الاول بعد الفاتحة وما سبقها  
 من افتتاح وتعود البقرة او قدرها ان لم تحسها وفي الثاني  
 كيتي اية منها وفي الثالثة مية وخمسين منها والرابع  
 مائة تقريبا ويتعود القراءة في كل قومه ويسبح في الركوع  
 الاول قدر مائة اية من البقرة وفي الثاني ثمانين  
 والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ويقول  
 في الرفع من كل ركوع سمع الله من حمد ربك الحمد الى اخره  
 فذلك للاتباع ولا يطول السجدة في الاصح قلت  
 الاصح تطويلها ثبت في الصحيحين ونص في البوطي  
 انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم والسجود  
 الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني  
 ومحل ما ذكر من التطويل اذا لم يكن عند فلو بد بالكسوف  
 قبل الجمعه خففها فيقرأ في الركوع بالفاتحة وقل هو الله احد  
 وما اشبهها على النص **وسين جماعة** ابتعا ولا ينفرد والعبد  
 والمرء والمسا في المسجد القدر **وبحضر بقراءة كسوف**  
**القمر لا الشمس** اذا الاولى في الليل والثانية في النهار  
 وعليه محل اختلاف فعلم صلى الله عليه وسلم ثم بعد الصلوة  
 بخطب الامام ابتعا في كسوف الشمس وقبح به خسوف  
 القمر خطبتين لا يكبر فيها ولا يكفي واحد وكذا الاستسقا  
 ما كانها في الجمعة كما مر وتحت الناس على التوبة وا  
 خير وتحصنهم على الاعتناق والصدقة ويحذرهم الغفلة  
 والاعتزاز كما مر صلى الله عليه وسلم بالفتاكة في كسوف



الشمس ويحيى به الثاني وتخطب امام المسافر من الامامة اليه  
 ولو قامت واحدة وعطفتهم فلا بأس ومن ادرك الامام في ركن  
 معه **اول** من الركعة الاولى او الثانية **ادرك الركعة** كما في غيرها  
**او في ركوع ثاني او قيام ثامن** من اي ركعة **فلا يدرك شيئا**  
**من الركعة في الاظهر** اذا الثاني وقيامه كالتابع للاول  
 وقيامه وتقوت **صلاة كسوف الشمس بالاجحلا** لانه  
 المقصود بها وقد حصل بخلاف الخطبة اذ مقصودها الوعظ  
 وهو لا يفوت بذلك ولو انجلا بعضها فله الشروع في الصلاة  
 للباقي كما لو لم يكسوف منها الا ذلك القدر ولو حال سحاب  
 وشك في الاجحلا صلينا ولو كانت تحت السحاب وظن  
 كسوف لم يصلي حتى يتيقن **ولغروبها كاسفها** اذ لا انتفاع  
 بها بعد الغروب وتقوت صلاة كسوف **المقرب بالاجحلا** ما  
 من **وبطلوع الشمس** لا انتفاع به بعد طلوعها لا طلع  
**الشمس في الجدي** لبقاء الانتفاع بضوئيه ولا يغروب قبل الفجر  
**خماسفها** كما لو استر الغمام ولو خسف بعد الفجر صلى غاب  
 او لا ولو شرع في الصلاة قبل الفجر وبعد طلعت الشمس  
 في ثنائيهما لم تبطل كما لو اجحلا الكسوف في الثنا **ولو اجتمع**  
**كسوف وجمعة** او فرض اخر **قدم الفرض** المجموع  
 او غيرها **ان خيف فوته** لضيق وقته ففي الجمعة  
 تخطب لها ثم يصليها ثم يصلي الكسوف ثم تخطب لها  
**والا بان لا يخوف فوته** فالأظهر **تقديم الكسوف** ولا  
 يجوز قصد مع الجمعة بالخطبتين لما فيه من تشريك

في صلاتها  
 في صلاتها  
 في صلاتها  
 في صلاتها

فمن

فرض ويقل ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد وكسوف وجنا  
**نه قدم من الجنازة** لما يخاف من تغيير الميت بتأخيرها او  
 عيد وكسوف وجنازة فالكسوف مع الفرض فيما مر لكن لان  
 ان يقصد العيد والكسوف بالخطبة لانها مستتات ولقصد  
 فيهما واحد مع الظاهر تابعان للمقصود وبهذا الذفع استكمال  
 ذلك لعدم صحته الستين بخيه صلاة واحدة اذ لا بد من  
 صلاة وعمل تقديم الجنازة في ذلك اذا حضر الوحي وحضرت  
 والا فرد الامام جماعة يخشونها واستقل مع الباقي  
 بغير ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان خيف  
 فوت الوتر لانها **كسوف** صلاة الاستسقاء  
 وهو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد هو الله  
 تعالى عند حاجتهم اليها وهي ثلاثة انواع ادناها الدعاء او  
 وسطها الدعاء خلق الصلوات وفي خطبة جمعة وحو  
 ها وافضلها ما يأتي **هي سنة عند الحاجة** لانقطاع  
 ما الزرع او لو قلته تحت لا يكفي او ملوحته وسوا العمل الا  
 مصار وغيرهم ولو انقطع عن طائفه واحتاجة استسقا  
 غيرهم لهم فندبا وسالوا الزيادة لانفسهم وقد فعلها  
 صلى الله عليه وسلم **وتعاد مع الخطبتين ثانيا وثالثا** واكثر  
 من ذلك **ان لم يسقوا** حتى يسقيرهم الله عز وجل فان  
 تاهوا للصلوة فسقوا قبلها **اجتمعوا للسك والدعاء**  
 ويصلون على الصالحين وتخطبهم الامام بهم شكرا وكذا  
 لو لم ينقطع وارادوا الصلوة للاستزادة التي بها قفع **ويتم**



الامام بصيام ثلاثة ايام اولها واذا امر الامام بالصوم و  
جب على نظريه والتوبة والتقرب الى الله تعالى **بوجوه**  
**البر والخروج من المظالم** في الدم والعرض والمال اذ لكل  
ما ذكر اثر في الاجابة **وتخرجون الى الصلوة في الرابع**  
**صياما** منتظفين بالما والسواك وقطع الروائح الكريهة  
**في ثياب بذلة وتخشع** في مشيرهم وجلو سهرهم وغير ذلك  
نذبا في الكل للامرية والبذلة بكسر الموحدة وسكون  
المخجمة المهنة وثيابها ما تلجس في حال الشغل ومباشرة  
الخدمة وتصرف الانسان في بخته **وتخرجون الصيا**  
**والشيوخ** اذ دعاهم اقرب للاجابة وتخرج ايضا غير  
ذوات الهيئات من النساء **وكذا البهايم في الاصح**  
لانهما من المحتاجين **ولا يمنع العمل الذميمة من الصوم**  
لانهم مسترقة وفضل الله واسع لكن يكون حضور  
هم وامرهم بالخروج **ولا يختلطون بنا** اذ قد يحصل  
لهم عذاب بغيرهم المتقرب به في عبادتهم **وهي ركعتان**  
التباعد **كالعيد** في التكبير سبع وخمسا والجمعة بالقرائة وما  
يقرا التباعد ولو فعلت زيادة على ركعتين جاز  
**لكن يقرأ في الثانية** بدل اقترنت **انما ارسلنا نوحا**  
**والاصح** يقرأ فيها اقترنت وفي الاولى **ولا يختص**  
**بوقت العيد في الاصح** فتفعل في اي وقت كان **وتحظر**  
بعد الصلوة وتجوز قبلها والخطبة **كالعيد** في الاركان  
وغيرها **يستغفر الله تعالى بسائر التكبير** او لهما فيقول

استغفروا

استغفروا الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه بدل  
كل تكبيره ويكثر في اثباتها من الاستغفارة ومن قوله تعالى استغفروا  
واركعوا لعلكم تتقون **وايدعوا في الخطبة**  
**الاولى الله اسقنا غيثا** مطرا **مغيثا** بضم الميم مرويا  
مشعرا **هنا** طيبا لا ينقصه شيء **مر** يا بالهم من عهود العاقبة  
**مر** يا بفتح الميم وكسر الراء اذ ارجع اي ما غدا **ق** بفتح القين والد  
ال كثير الخير **محلال** بكسر اللام تجلجل الارض اي يعمرها كحل الفرك  
**سحبا** موهلتين شديد الوقع على الارض **طبعا** بفتح الطاء  
والبا يطبق الارض فيصير كالطباق عليها **دا** اي الى  
انها الحاجة **الله اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القان**  
**نطين** الاسبين بتاخيرها **الهم انما استغفر** انك كنت  
**عقارا** فارسل السماء المطر علينا **مد** رارا كثير التباعد  
**وستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية** وهو نحو  
ثلثها **وبياغ في الدعاء** حينئذ سرا وجهل قال تعالى اد  
عواركم تضرعوا وخفية فاذا اسر سرا واذا جهرا منوا  
ويرفعوا ايدهم الى السماء مشيرين بظهورها **اتباعا** و  
حكيم ان القصد دفع البلا خلاقا قصد حصول شيء محمل  
نظر كفة السماء **ومحول رداه** عند استقباله **فجعل** **هم**  
**ساره** وعكسه **اتباعا** وبخسه في الحديث **فجعل** **علاه**  
**اسفله** وعكسه **لانه** صلى الله عليه وسلم لم يزل في خمسة  
قلما ثقلت عليه جعلها على عاتقه فهمة يدل على استجابه  
به وتركه للسب المذكور ويحصل التحويل والتكليس



بجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايسر  
والطرف الاسفل الذي على شقه اليمين على عاتقه الايسر و  
حكيمه التفاول بتغيير الحال الى الخصب والسعة **وتحول**  
**الناس** الرجال وهم جلوس **مثله** اي مثل تحول الخطيب  
المشتمل على التلبس بحرفيه وهذا التلبس في غير المثلث  
والمدور **قلت** **ويترك محولا** **حتى يزع الثياب** اذ لم  
ينقل خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا فرغ الخطيب من  
الدعاء مستقبلا اقبل على الناس بوجهه وحترم على طاعة  
الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين  
والمؤمنات وقرأ اية اوابيتين وقال استغفروا الله ليعطى  
لكم **فلو ترك الامام الاستسقاء** **فعله الناس** ان خلت  
الامطار عند الولاة حافظه على السنة **ولو خطب به قبل**  
**الصلوة** **جان** حريفه حمل على بيان الجواز ويسن ان يبرأ  
لاول مطر السنة وغيره **ويكشوف غير عورته** **ليصيه**  
**وان يغتسل** **ويتوضى في السيل** اتباعا في الكل وجمعها افضل  
فان اقتصر على احد هما فالفضل افضل ولا ية في هذا الفصل  
ولا في الوضوء اذ الريصا في وقت وضوئه ولا غسل حنكه  
الاستوي والوجه يتوي بالفضل سبه وبالوضوء الوضوء  
لا سبه اخذ من عدم صحته لقراءة القرآن **ويسبح عند**  
**الرعد والبرق** فيقول سبحان الذي سبى الرعد نحمده و  
الملائكة من خيفته لفعل عبد الله بن الزبير في الرعد  
وقيس به البرق **ولا يتبع بصره البرق** **للهيعة** **ويقول**

عند

عند المطر اللهم صيبا تشد يد الي اي مطرا فاعا ابتاعا **ويد**  
**تغوا بما شا** قال صلى الله عليه وسلم سيجاب الدعاء في اربعة موا  
طن عند التقا الصفوف ونزول الغيث واقامه الصلوة  
وروية الكعبة **ويقول بعد** **اي بعد المطر في اثره مطرنا**  
**بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنو كذا** بفتح النون  
وبالهزة اخرا اتوقت النجم الفلاني على عاده العرب في اضافة  
المطر الى الانوا فان اعتقد ان النون هو الفاعل حقيقة كفر  
وانه وقت اوقع الله فيه المطر فهو عمل الكراهة لانها منه  
الاول والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم قال عن ربه تعالى  
بعد صلاة الصبح على اثر مطر من الليل اصبح من عبادي  
ني وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك  
مومن ني وكافر بالكفر كيب **ويكره سب الرياح** **لنهية صلى**  
**الله عليه وسلم** عن ذلك **ولو تضرعوا بكثرة المطر فالحسنه**  
**ان يسالوا الله رفعه** بان يقولوا **اللهم حوالينا ولا**  
**علنا اللهم على الاكام والطراب** ويطون الاودية ومنا  
به الشجر اتباعا والاكام القلال المرتفعة من الارض اذا  
لم تبلغ ان تكون جبلا والطراب جمع ظرب بفتح اوله  
وكسر ثانيه جبلا صغير **ولا يصلي لذلك والله اعلم**  
لعدم ورود الصلوات **بالتنوين في حكم تارك**  
الصلوة **ان ترك المكلف الصلوة** الصلوة باحد الخمس  
او ترك شرط بها عجزا عليه كالوضوء **باجاد وجوبها** بان  
انكره بعد علمه به **كفر** لانكاره ما علم من الدين الضرورة بخلاف



قريب عهد بالاسلام لجوز خفاكه عليه او تركها ولم يقعد  
الطهورين **كسلا قتل حد** الاكفر القوله صلى الله عليه وسلم  
ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول  
ويقوموا الصلاة والصالح **قتله بترك صلاة** واحده  
**فقط** للحديث بشرط اخرجها عن وقت الضيق ان  
كان يحجم مع التي يليها فلا يقتل بالظهر حتى تغرب ولا بالمغرب  
حتى يطلع الفجر الصادق ويقتل بالصبح بطلوع الشمس وفي  
العصر بالغروب وفي العشاء بطلوع الفجر قال في اصله  
فيطالب باذنيها اذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان  
اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج استوجب القتل اي  
ان لم يصلي ويقتل تارك الجمعة وان قال اصلها ظهرا  
**ويستتاب** قبل القتل وجوبا ويكفي استحسانته في الحال ثم  
**يضرب عنقه** بالسيف اذا لم يبت وقيل يحسن خدين  
حريصا او يموت ويغسل ويصلى عليه ويدفن في  
**مقابر المسلمين** ولا يطمس قبره بل يترك كبقية قبور  
اصحاب الكبار ولا يقتل ان قال صليت ولو قتله في مدة الاستتابة او قبلها انسانا ثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد  
**كتاب** الجنائز بالفتح جمع جنازة والكس اسم الميت  
في النعش من جنزه اذا ستره **ليكثر** كل مكلف **ذكر الموت**  
ثم بالقوله صلى الله عليه وسلم اكثر من ذكر هادم اللذات فان  
ما يذكر في كثير الاقله ولا قليلا الاكثر اي كثير من الا  
مل والدينا وقليل من العمل وهادم بالذال المعجمة اي قاطع

ويستعبد بالتوبة **ورد المظالم** الا انهم منها الى اهلها بالمبادر  
اليها فلا تخاف فيات الموت المفوت لها **والمرضى** المذكري  
اشد طلبا به من غيره **ويضجع المختصر** اي من حضر الموت **لحم**  
**الايمان الى القبلة على الصبيح** فان تعذر لعله به مثلا  
فلحمه الايسر اليها فان تعذر لضيق مكان ونحوه لعله بمن  
**التي على قفاه ووجهه واخمضاه** بفتح الميم وهما هنا اسفل  
الرجلين وحقيقتهما المنخفض من اسفلهما **للقبلة** بان  
يرفع راسه قليلا **ويلقن الشهادة** قبل التوجه للقبلة ان  
امكن والا فعلا معا اي لا اله الا الله لقوله صلى الله عليه وسلم تقفوا  
مواقم لا اله الا الله اي ذكر وا من حضره الموت **بلاد الحجاز**  
ليلا يضجروا يقال له قل وليكن غير متهم كحاسد وعدوا  
ووارث فان لم يحضر غيرهم لقنه اشفقهم واذا قال هاهنا  
لا تعاد عليه الا ان يتكلم بعدها **ويقرأ عند يسر ويحسن**  
**ظنه بربه سبحانه وتعالى** اي يظن ان يرحمه الله ويغفر  
يعفو عنه ويخذب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في  
الرحمة **فاذا مات غمض** ابتاعا في الكل وحسن ان يقول  
حال اغماضه بسم الله وعلى صلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**ويشد لحياه بعصا به** عريضه تربط فوق راسه ليلا يبق  
فيه مفتوحا فتدخله الهوام **وليبت مفاصله** فردسا  
عده لعضده وساقه لفخذ وفخذ لبطنه ثم يمدها ويلين  
اصابعه ايضا ليجعل غسله اذ في البدن بعد مفارقة الروح  
بقية حراره فان لم يفعل يحسن **ويستر بعد سائر** ان يكون



محرمًا **جميع بدنه بثوب** خفيف بعد ترع ثيابه لانه صلى الله عليه وسلم  
سبحي حين مات بثوب ويجعل طرفه تحت راسه وطرفه الآخر  
تحت رجليه ليلا يكشف ويجتنب الثقيل فانه لحميه فيغيره **و**  
**ضع شئ ثقيل** كمرارة ليلا يستفتح فان لم يكن حديد فطين  
رطب وقد ربحو عشرين درهمي اويصان المصحف عنه **و**  
**ضع على سرير وخوخ** ليلا تضيقه نداء الارض فيغير **ونيز**  
**عنه ثيابه** التي مات فيها حيث لا يرى بدنه فانها تشرع  
اليه الفساد كما قيل **ووجه القبيل** **فختصر** ومركبته **ويتولى**  
**ذلك** جميعه **ارفق محارمه** به بان سهل ما يقدر عليه ويتولى  
الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء  
المحارم او النساء من رجال المحارم **ويبادر** بفتح الدال **بغير**  
**اذا اثنين موته** بظهور اماراته مع وجود العله كان  
استتر في قدماه فلا ينتصبا او تميل انفه او يخسف صدغاه  
وان شك باحتمال سكتته وخوخها اخر لليتقين بخو تغير الر  
ايحه **وعسله وكفينه والصلاة عليه ودفنه** وتجهزه  
ولو قاتل نفسه **فرض كفايه** في حقه ميه مسلم اجماعا وياتي  
حكم الكافر واقل الغسل في حقه ولو جنبنا وخوخه **تعميم**  
**نه بعد ان الت الخس** عنه ان كان ويكفي لها غسله  
ان الت عينه بحريه ثم يلى تغيير **ولا تجب** بيه **الفاسل**  
اي لا تسترط في صحة الغسل **في الاصح** اذا قصد النطاقه  
وهي لا تتوقف على نيه فيكفي غرقه او غسله كافر له قلت  
**الصحيح** المنصوص وجوب غسل الغريق والله اعلم

للأمر

للأمر يغسل الميت فلا يسقط الا بفعلنا ومن ثم لا يكفي فعل  
الميت **موضع خال** من الناس **مستورا** عنهم لا يدخل الا الغا  
سل ومن يعنه والولي لانه كان يستتر عند غسل فيسير  
بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره والا  
ولي ان يكون تحت سقف **على لوح** او سرير يحيى لذلك  
وليكن موضع راسه اعلا ليحذر املاعنه ولا يقق تحته  
**ويغسل في قميص** بال او سخيقي يلبس عند غسله لانه  
استرله ويدخل الغاسل يده في كفيه ان وسع ويغسله  
من تحته فان صاق فتقر ويس الرخار فيص وادخل يده  
بموضع الفتق فان لم يوجد قميص او لم يثبات غسله فيه  
لخو احرام او غيره يستتر منه ما بين السرة والركبه وياتي  
حكم نظره **بماء بارد** لانه يشد البدن والمسخن يرخيه  
لكن لو اخرج له لوسخ او برد فعله وفي اصله انه يكون في  
افاء كبير ويبعد عن الغسل بحيث لا يصيبه رشاش **وتجلم**  
**الغاسل** **مرفوق على الغسل** المرتفع ما يلا الى ورايه ويضع  
تكمينه على كتفه وابهاميه في نغرت قفاه ليلا يميل راسه  
ويند ظهره الى راسه **البقي** **ومر ساره** على بطنه  
امرارا بلبغا لخرها فيه **من الفضلات** ويكون عند  
حينئذ حجره منقده فاحية الطيب والمعين بصب الماء  
كثيرا ليلا يظهر راحته ما يخرج ثم يضيحه لفقاه **و**  
**يقسل بيساره** وعليها خرقة ملفوفة بها سوئية اي



دبره وقبله وما حوله كما ينبغي الحي ويتعهد ما على بسنه من  
خوقذرم بعد القا الحرقه وغسل يديه بماء واشنان **يلو**  
**اخرى على اليد ويدخل اصبعه فيه ويمر بها على اسنانه**  
بشي من الماء كما يستاك الحي ولا يفتح فاه ويزيل ما في منخرنه  
بفتح الميم من **أذى** باصبعه مع شي من الماء ويوضيه بعد  
ذلك **كالحي** ثلاثا ثلاثا بمضمضه واستنشاق ويميل رأسه  
فيها ليلايصل الماء باطنه ولو كانت اسنانه متراسه لفتح  
ثم يغسل رأسه ثم لجنته بسدر ونحوه اي خطمي وسرجه  
ان تلبس شعرها بمشط واسع الاسنان يرفق ليقل التثاق  
ويرد المنتنق وغيره اليه بان يوضعه في كفنه **ويغسل بعد**  
ذلك شقه الايمن ثم الايسر المقبلين من عنقه لقدمه  
ثم يحرفه الى شقه الايسر فليغسل شقه الايمن مما القفا  
والظهر الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر  
لذلك فهد الاغسال كلها مع قطع النظر عن نحو السدا  
فيها غسله **ويستحب ثابته وثالثه** فان لم تحصل النظا  
فه زبد حنظل فان حصلت شفع استحب الايتار  
بواحدة **ويستحب ان يستعان في الاولى** وما بعد بها **بهد**  
**او خطمي** الخافي الاصم للتنظيف والانتقام **يصب ما قراح**  
بفتح القاف ويخفيف الراخالص من قرنه الى قدمه على  
مخارجها **ويجوز ان يغسل بها** الخافى بالاناء **ويجوز**  
السدر ولا يغسل به من الارواح التي في الفم **ويجوز**  
الطهور به **وما يجزى** الخافى **بهد** **ويجوز**

المذكور

المذكور فيكون الثلاث بالما القراح ليستقط الواجب باولها وما  
يقرر علم انه يستحب في كل غسله نحو السدر وانه يغسل بعد  
يغسله يزيله ثم يصب الماء القراح فهد غسله ويأتي بعدها  
ثابته وثالثه كذلك **ويستحب ان يجعل في غسله** من الثلاث  
ث بالما القراح **قليل كافور** حيث لا يضر لما اذ راحته تظرد  
الهوام وهو في الاخره الكدويكره تركه وخرج بالقليل ما يغير  
الماء وتلين مفاصله بعد الغسل ثم يخشش خشقا بليغا خشية  
من بلك الكفانه المسرع للفساد **فلو خرج بعد** اي الغسل  
**لجس وجب ان الله فقط** وان خرج من الفرج لسقوط الفرج  
بما وجب وقيل **يجب ان الله مع الغسل** ان خرج من الفرج  
وقيل **يجب مع الوضوء** وبعد الادراك يكفي غسل الجس  
جزها **ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة** هذا هو  
الاصل الاول فيهما المنصوص **ويغسل امته** ولو قنه  
ومدبره وام ولد وذمية **وزوجه** ولو ذمية **وهي زوجها**  
اي لهم ذلك ولا يغسل الامه سيدها لا تنقلها عنه و  
الزوجه لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وله  
تغسيل كاتبه ولجس لها غسله ولا له لثابته لزوجها  
تغسل مزوجه ومعتده ومستتراه ولا لهن غسله **ولا لاله**  
**تغسل مزوجه** وغسل الذمية لزوجها المسلم مكروه ولا  
يغسل رجعية وعكسه **ويلفان** اي السيد واحد الزوجين  
**حرقه** على يديهما **ولامس** بيمنهما وبين المبيت اي ينبغي ذلك  
لما باصله فان لم يفعل به صح الغسل ويختص الغاسل فقط



فان لم يحضرها الا اجنبي في الميتة الا انشئ **واجنبيه** في الذ  
 كر **مهم في الاصح** الحاق الفقد الغاسل بفقد الماولومات الخنثى الكبير  
 وهو البالغ حد الشهوة او صغير لم يبلغ حدها ولو حضر الا  
 اجنبي او اجنبيه غسل **واولى الرجال به** اي الرجل في غسله  
**اولا** **اولا** بالصلوة عليه درجه وسباني وخرج بقولي درجه  
 الاولي بالصلوة صفه اذا الافقه او في من الاسن والا قرب  
 والبعيد الفقيد او في من الاقرب غير الفقيد فمنا عكس ما في  
 الصلوة والمراة الافقه الا علم بذلك الباب **واولى النساء**  
 اي المرأة في غسلها **قراياتها ويقدم من على زوج في الاصح**  
 للقرب **واولاهن ذات محرمه** وهي من لو قدرت ذكر لو تحل  
 نكاحها فان استويا اثنتان في المحرمية فالتى تحل الفصوبة  
 اولى كعمه مع خاله ثم القربا فالقربا ثم ذات الولايه على  
 الاجنيه ثم الاجنيه ثم رجال القربا **كثر ترتيب صلاحهم**  
**الا ابن العم ونحوه** وكل قريب ليس محرم **فكالا اجنبي و**  
**الله اعلم** فلاحق له في غسلها **ويقدم عليهم** اي على حال  
 القربا **الزوج في الاصح** لانهم ذكور وهو ينظر الى مال  
 ينظرون اليه وتشرط من قدم الاسلام وان لا يكون قاتلا  
 للميت **ولا يقرب المحرم طيبا** كالكا فور في الغسله وكفته  
**ولا يوجده شعره وظفره** ابقالا لث الاحرام قال صلى الله عليه  
 وسلم في محرم مات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا راسه فانه  
 يجعت يوم القيمة مليحا واستفيد من هذه العله حرمة  
 اللباس ان كان ذكر الخيطا وحرمة ستر وجهه **المرأة**

وكذا كفها بقفازين **وتطيب المعتد** التي كان يحرم عليها الطيب  
 ان كانت في عدة وفات **في الاصح** لزوالم المعنى الملبس عليه حرمة  
 الطيب تنجسها على زوجها عن الرجال **والجد يد لا يكره في المحرم**  
**اخذ طفر او شعر البطه وعانتة وشاربه** بل يستحب  
**قلت الاظهر** **لهته والله اعلم** اذا جرد الميت محترمه  
 فلا يتسبك بهذا **فصل** **يكفن بماله** اجسه حيا من  
 حرير للراه والصبي وغير حرير للرجل ومحرم تكفينه فيه ويكره  
 في حقها وحرمة تمتنع من القدره على طاهر احترام الميت  
 واحتياط لا خرامه ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكبرا  
 من جواد الشباب او متوسطها من اوسطها او مقل من خستها  
**واقبله ثوب** ستر العورة والخنثى كالا نثى **ولا تنفذ** با  
 لتشديد **وصيه باسقاطه** اي الثواب الواحد لانه حق  
 الله وبخلاف الثاني والثالث الايتان في الافضل لانهما  
 حق للميت تنفذ وصيته باسقاطها ولو اوصى بساتر العورة  
 اتبع ويقصر على ثوب ان طلبه غريم مستغرق او كف عن  
 يلزمه نفقته او من بيت المال ان وجب لفقد تركه ومنفق  
 او من مال المسلمين ان فقد ما ذكر او من وقف الاكفان و  
 يزد عليه اذا اليومي اميت وطلبه بعض الورثه وكذا  
 ان اتفقوا او كان فيهم محرم عليه ولو قال الورثه يكفن  
 سائر بدنه والغرماء سائر عورته اجيب الورثه لانه واجب  
 في التكفين بل لانه حق للميت يتقدم به على الغرماء ولهم  
 يسقطه ولو اتفقوا على الزيادة على ثلثه اثنان جان



فان لم يتفقوا اقتصر على ثلاثة **والافضل للرجال ولو**  
**صغيرا ثلثه** يعي كل منها اليدين غير راس المحرم لا كفنه على  
 الله عليه وسلم **والمحور رابع وخامس** بلا كراهة **ولها**  
 اي الافضل للمرأة **خمس** رعايه لزيادة الستر فيها و  
 الزيادة على خمسة مكرهه في الرجل وغيره والخش ك  
 طراية ومن كفن **منها بثلاثة** فهي **لغايف** يستر كل منها  
 كل البدن **وان كف الرجل في خمسة** زيد قميص وعما  
**مه تحتهم** لان ابن عمر فعله بائن له **وان كفنت في ثمره**  
**فازداد وخمار وقميص ولغايفتان** ابتاعا ويقدم الا  
 زار فالخمار فالقميص ويجعل الفاقطين من فوق وفي قول  
**ثلاث لغايف وازار وخمار وحسن الابيض** للامر به  
**ومحل الاصل التركه** يجدا به في جملة مؤنة التجهيز منها  
 وباني ما تقدم على مؤنة التجهيز بالفرايض ويستثنى من  
 لها مال فكفنها على زوجها **المؤنة فان لم يكن للميت في**  
**غير ائستة تركه** فعلى من عليه نفقته من قريب **وقد**  
 سوا في الميت الاصل والفرع والصغير والكبير **لعمرة** بموته  
 فان لم يكن والقن وام الولد والمات لا ينسخ الكتابه  
 بموته فان لم يكن من ذكر ففي بيت المال والافعلى مياير  
 المسلمين **وكذا الزوج** عليه كفن زوجته الذي تلممه  
 نفقتها في جملة مؤنة تجهيزه **وفي الاصح** لوجوب نفقتها  
 عليه في الحياه وخاد مهاكهي والباين الحامل كالزوجه فان  
 لم يكن للزوج مال ففي مالها وكل مؤنة التجهيز كالكنف **ونسب**

احسن

احسن اللغايف واوسعها **والثانية فوقها وكذا فوق**  
**الثانية وينشر بالمعجم على كل واحد** في غير المحرم **حنوط** يقع  
 الى النوع من الطيب وكافور على الاولى قبل وضع الثانية وعلى  
 الثانية قبل وضع الثالثة **ويومض الميت فوقها مستلقا على**  
**ظهره وعليه حنوط وكافور** ويندب بتخير الكفن يعود  
 او لا **ويشدد الياء** بخرقه بعد دس قطن بينهما عليه حنوط  
 وكافور **ويحطل على مناقد يديه** من اذنيه وضغريه و  
 عينيه وعلى مساجد لجهته **قطن** عليه حنوط وكافور  
**وتلق عليه اللغايف** بان يثني كل منهما من طرف شقه  
 الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما  
 يفعل الحي بالقبا ويجعل الفاضل عند راسه ورجليه و  
 يكون الاكثر عند راسه **ويشدد** في غير المحرم شداد  
 خوف الانتشار عنه وعند الحمل **فاذا وضع في قبره**  
**نزع الشداد** اذ يكره ان يكون معه في شيء معقود ولا  
 يلبس المحرم الذكور خيط ولا يستر راسه ولا وجهه **المحرم**  
 ابغالا ثم الاحرام ومرايه لا يقرب طيبا وحمل الجناره بين  
 العمودين **افضل من الترييح في الاصح** كحل سعد ابن  
 ابي وقاص عبد الرحمن بن عوف وفي خبر ضعيف انه صلى  
 الله عليه وسلم حمل سعد بن معاذ كذا لك وهو اي الحمل  
 من العمودين **الحشيتين المتقدمتين** وهما العمودان على  
 عاتقه ورأسه بينهما **وتحمل المومنين** رجلا ن احد  
 هما من الجانب الايمن واخر من الايسر اذ لو توسط المتوخرين

من  
الثالثة



واحد كما تقدم متين لم يرب ما بين قدميه بخلاف المتقدمين  
**والترتيب ان يتقدم ويتأخر اخرات** في حملها يضع احدها  
احد المتقدم من العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر  
العمود الايسر على عاتقه الايمن والمتأخرات كذلك **والله**  
**واما ما وبقر بها** حيث لو التفت لراها **افضل** منه يؤيد  
ها فلا يراها اكثر الناس معها اتباعا وسوا الركب ولما  
شيء ينبغي ان لا يذهب معها ركب الا لعذر كمرض او  
ضعف فلا بأس به ويكره بلا عذر **وسرع بها** با  
للامر به **ان لا يخف تغيره** اي الميث بالاسراع فيتأني به  
حينئذ والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الحث ليلا  
ينقطع الضعفا فلو خشي تغير الميث من غير الاسراع  
وانقاره او انفتاحه زيد في الاسراع **فصل في الصلوة**  
اركان احدها الخنة كساير الصلوات **ووقتها** غيرها  
اي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير  
للاحرام **ويكفي فيه الفرض** ولا بد من التعرض له وقيل **شتر**  
**ط نية فرض كفايه ولا يجب تعين الميث** كريد بل  
يكفي نية الصلوة على هذا الميث او من صلى عليه الامام ان  
كثا مومنا **فان عين واخطا** كان نوى الصلوة على ربه  
فان عمر **بطلت** اي لم تصح كما باصله هذا ان لم يشر الى  
المعين فان اشر اليه صحت **وان حضر مومنا نواهم** اي  
نوى الصلوة عليهم كما باصله ويحرم على المقتدى نيت الا  
قندا **الثاني اربع تكبيرات** لانه صلى الله عليه وسلم صلى على

قبر بعد ما دفن

قبر بعد ما دفن صلى الله عليه اربع عافات **خمس** او زاد على ذلك  
عند **المرتبطل** صلاته **في الاصح** لانه زاد ذكر او لا تبطل  
في السهو جزما ولا بعد خل سجود السهو فيها ولو خمس اياه  
او زاد **لربنا** **في الاصح** صوابه الاظهر بل يسلم او  
يختصره **ليسلم** معه وهو افضل **الثالث السلام** وهو  
كغيرها اي كسلام غيرها من الصلوة كيقية وتعدادا  
ونحية خروج وغيرها **الرابع قرات الفاتحة** كغيرها من الصلوة  
بعد التكبير **الاولى** قبل الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قرا  
الفاتحة بعد التكبير **الاولى** بعد الدعاء المفتي به وقوله **قلت**  
**تجري الفاتحة بعد غير الاولى والله اعلم** خلاف المفتي  
**الخامس الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد**  
**الثانية** اي عقبها **والصحيح** ان الصلوة على الال لا يجب  
فيها بل تحسن كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل  
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم **السادس الدعاء الهيث بعد**  
**الثالثة** باقلا ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم  
اغفر له ويأتي اسكاه ولا يجزى في غيرها جزما وعليها  
ذكر انه لا يحون اخلا التكبير **الاولى** من ذكر ولا تكبير  
الترتيب ولا جمع ركنتين في تكبيره **السابع القيام** ان  
قد ر عليه كغيره من الفرائض **وسين** رفع يديه في الله  
**التكبيرات** فيها خذ ومنكبيه ووضعها على صدره كغيرها  
من الصلوات **واسرار القراءة** فيها ولوليل والدعاء والتعوذ **وقل**  
**بجهر** بالقرآن ليلا **والاصح** نذب التعوذ وقت الاقتراح



لطوله كالسورة ويندب التامين عقب الفاتحة **ويقول في الثاني**  
**الله الله عز وجل اعبدك وابني عبدك الى اخره** وتتمته  
بحا با صله خرج من روح الدنيا وسعتها بفتح او لهما اي من  
شيء من زحماتها واتساعها ومحبوته واجبابه فيهما اي ما يحب  
ومن تحبه الى ظلمة القبر وما هو لافيه اي من الاهوال كان  
يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمد  
رسولك وانت اعلم به السمع انه نزل بك وانت  
خير منزل به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذاب  
وقد جئنا اليك شفعا **الله** ان كان محسنا فرد  
في احسانه وان كان مسيئا فاغفر له ونجا وزعته ولفه  
برحمتك رضاك ووقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره  
وجاف الارض عن جنيته ولفه برحمتك الامن من عذابك  
حتى تبعثه الى جنتك يا ارحم الراحمين جمعه الشافعي  
رضي الله تعالى عنه من الاحاديث فان كان اطميت انثى انت  
الظهير الا وانت منزل به ولو ذكر بقصد الشخص وطميت  
جان واما الخنثى فيعبر فيه بخواله لوك ويقدم عليه  
**الله** **العفو** **لحمنا وميتنا** و**شاهدا** و**غايبا** و**صغرا**  
**وكبيرنا** و**ذكرنا** و**انثانا** **الله** من اخيخته منافاجه  
على الاسلام ومن توفيقه منافوقه على الايمان **الله**  
لاخر منا اجره ولا تقنت بعد اتباعا وتقدم الثاني منها لانه  
بعد الاول بالمعنى **ويقول في الطفل مع ثلث الثاني**  
**الله** **اجعله** **فرطا** **لابويه** اي سابقا مهميا لمصالحها في

الآخر

لأن  
الآخره وسلفا ودخرا بالمعنى وعظمة اي موعظة واعتبار  
ونشيقا وتقلبه موزينها وافرغ الصبر على قلوبها ولا  
تقتلها بعد ولا تخرمها اجره لو ورد الامر بالدعاء لابويه في حديث  
ضعيق وفي الرابعة **الله** لاخر منا اجره ولا تقنتا بعده  
اي باضلال او بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله ولو خلق المقتدي  
بلي عنه فلم يكن له امامه اخرى اي شرع فيها بطلت صلاته  
اذا التخلو بالتكبير هنا شبهة بالتخلف بركة فان كان ثم عذر كسيان  
اغتر بواحدة لا تختين ولو تقدم عليه تكبيره لم ينطل وان تروا  
هنا منزلة الركعة وكذا لا ينطل بزيادة خامسة **ويكبر المسبوق**  
**ويقول الفاتحة** وان الامام في غيرها كالدعاء عاية لترتيب صلاة  
نفسه فلو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة بان كبر عقب  
تكبيره كبر معه وسقطت القراءة عنه كالمركب الامام عقب تكبيره  
المسبوق فانه يركع معه وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتا  
بعه في الامح ان لم يكن استغفر بالتعوذ والاقصر بقدره واذا  
سلم الامام تدارك المسبوق في التكبيرات باذكاريها كما تدارك  
بقية الركعات وفي قول لا تشترط الاذكار وندب ان لا يرفع  
الحنازه حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل تمامه ويشترط  
وط الصلوات في هذه الصلاة كطهاؤستر واستقبال وكذا تقدم  
خو غسل الميت كما يأتي لا الجماعة لكن يستحب كعادة السلف  
وسقط فرضها بواحد من الذكور ولو مميزا مع وجود رجال  
لحصول المقصود به وقيل يجب اثنتان وقيل ثلاثة وقيل اربعة  
والاول والثالث قولان ولا يسقط فرضها بالنساء وهناك رجال



**والاصح** اذ دعاهم اقرب للاجابة ولا يكتفى النساء وهناك رجال و  
صبي مميز ولو حصر نساء ورجال لم يتوجه الفرض عليهن فان لم يكن  
غيرهن توجه الفرض عليهن في كل صلاة امره واختنا كالانثى **ويصلي**  
**على الغائب عن البلد** لفعله صلى الله عليه وسلم في موت النبي  
شي وسوا كان الميت في جهة القبلة ام لا على مسافة القصر  
ام لا اما الحاضر في البلد فلا يصلي عليه الا من حضره ويشترط  
ان لا يزيد ما بينهما على ثلاثماية ذراع تقريبا ويجب  
تقديمها لمي الصلاة **على الدفن** فان دفن قبلها اثم الدفن  
افتوت ويصلي على القبر كما قال **ويصح بعد** اي بعد الدفن  
على القبر سواء دفن قبلها ام بعد **والاصح تخصيص الصحة**  
**من كان من اهل فرضها وقت الموت** وكذا من بعد وقيل  
الفضل بخلاف من كان مميزا او كافرا مثلا عند الغسل ويعتبر هذا  
في الصلاة على الغائب ايضا ويصلي على القبر ما بقي من الميت شي على  
الاقرب **ولا يصلي على قبر رسول الله عليه وسلم بحال** وكذا  
قبر غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لقوله صلى الله  
عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مسا  
جد ويشترط في الصلاة على القبر والميت الحاضر ان لا يتقدم عليه  
كما يأتي **فروع الحديث ان الولي اولى بامتنها** اي الصلاة  
على الميت **من الولي** اذ دعاه اقرب للاجابة لكن ان خيف  
فتنه فالوالي اولى **ويقدم الاب ثم الجد ابوه وان على ثم الابن**  
**ثم ابنته** وان سفل ثم الاخ اذ الاصل شفق ثم الفرع ثم الحواشي واما  
الاشفق للاجابة اقرب **والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ**

لاب

**لاب** اذ الاول اشفق ثم بعدهما **ابن الاخ لابوين ثم الاب ثم العصبه**  
الباقون **على ترتيب الارث** فيقدم العم لابوين فلاب ولو اجتمع عمان او  
ابنا عم واحد <sup>او ابنا عم واحد</sup> فلابوا **واحد** فلابوا **واحد** فلابوا  
وابن الاخ لاب كاجتماع ابوهما ثم بعد عصبه النسب المعتق ثم عصبته  
**ثم ذو الارحام** والاخ للام يقدم منهم ابوالام فالاخ للام فالعم للام ولما  
يقدم موت على الامام اذ البر يتنظم امر تبيت المال فان انتظم عدم عليهم  
ثم بعد من ذكر الرجال الاجانب ثم الزوج ثم النساء المحارم **ولو اجتمع**  
اي اثنين من الاولياء **درجه** كابنين واخوين **فالاسن الصل اولي**  
**على النص** من الافقه ونص في غيرها على تقديم الافقه والفرق ان النص  
هنا الدعاء للميت والاسن اشفق فدعاه للاجابة اقرب والمراد به  
الاكبر **سنا** في الاسلام وان كان شابا ان حمدت حالته اما الفاسق  
والمبتدع فلا ولو كان احدا المستوين ذارحم كان عمر احدهما اخ للام  
قدم وان كان الاخ **السن** ولو استويا في النسب قدم الافقه والاقر  
والا ورجع بالترتيب السابق في سائر الصلوات وعبار اصله فالأ  
مسن اولي على الصحيح ان كان عدلا والحق اول من الرقيق اي من  
المجتبى **في درجه** وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها  
**يقدم الحر البعيد على القريب** كاخ رقيق وعم حر نظر المحرم ولو  
اجتمعوا بدرجه واستووا ورضوا بتقديم واحد جان والاقرع  
**ويحق المصلي** ندبا اذا كان غير مأموم **عند راس الرجل وعجزها**  
اي المراتبة اتباعا والختي كالانثى والمأموم يقف في الصف بحيث كان و  
**يحوز على الجنائز صلاة** اذا المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن  
والاولى افراد كل جنازة يصلون ان امكن وعلى الجميع ان حضروا



دفعه قدم الامام الرجل فالصبي فالجنثي والمراعات فان كانوا ذكورا او اناثا  
او خناثا قدم افضلهم بما يرغب في الصلوة ركوع لا تحريكه لانقطاع الرقبة بالوثق  
او متعاقبه فالاسبق ان كان المتوخر افضل لكن لو سبقت جنازة حتى وان  
فحضر ذكر ولو صبي اخرت ولو سبق صبي فحضر رجل قدم الصبي ولو حضر مع  
المرثيين جللوا صفا عن مئنه راس كل منهما عند رجل الاخر لئلا يتقدم  
الاثنى على ذكر ولا بد من رضى الاولياء بصلاة واجد فان رضوا او حضرة  
او حضرت الجنائز مرتبه فولي السابقة او لارجلات مئنه او امرأه وان  
حضرت معا قرع بينهم **وتحرم الصلاة على الكافر** ولو ذمينا قال تعالى ولا  
تصل منهم مات ابد **ولا يجب غسله** وتكفينه ودفنه ان كان حربيا وان  
جاز ذلك للمسلمين وغيرهم **والاصح وجوب تكفين الذي ودقه**  
على المسلمين اذ الربك له مال ولا من تلزمه نفقته وفاقد مئنه ونحو  
اخر الكلاب على جيفة الخزي فان دفن فليلا يتاذى به حتى  
يؤكله المرتد **ولو وجد عضو مسلم** او شعره او ظفره ولو شعره واحدا  
**علم موته** وانفصاله منه بعد الموت صلى عليه بعد غسله ومواراته  
نخرقه بنية الصلاة على جملته الميت ابتداء الفعل الصلي عليه ولو لم يكن  
لم يعلم موت ما ذكر لم يصلى عليه لكن يدفن كالا وله ولو جهل كونه  
من مسلم وهو بطل الاسلام صلى عليه ايضا لميت بهما جهل اسلامه  
ولو ابين منه عضو فمات فورا كان حكمه كحكم الواحد **والسقط** ان  
علمت حياته كان **استهل** اي صاح **او بكأ** ثم مات **كبير** فيصل  
عليه لتيقن موته بعد حياته ويغسل ويكفن **والا** بان علم كان  
لم يستهل او لم يبك **فان طهرة امارات الحياة كاختلاج** اي تحريك  
**عليه في الاظهر** لظهور حياته ويغسل جزما وان **لوا مارات** الحياة

**ولو يصلح اربعة اشهر** حد نفخ الروح فيه **لم يصل عليه** اي لا يحوز  
لعدم امكن حياته **وكذا ان بلغها** فصاعد الا يصل عليه **في الاظهر**  
لعدم ظهور حياته ولا يغسل في الاولى ويغسل في الثانية والفرق  
بين الغسل والصلاة ان الغسل اوسع اذ الذي يغسل ولا يصل  
عليه والتكفين كالغسل ولو لم يظهر خلقه بين ستره بخرقه  
ودفنه دون غيرهما **ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه** اي لا  
يجوز ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتل احد يد فنهم بد  
ما يرام ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمته ابقا اثر الشهادة عليهم  
وتعظيمهم باستغفارهم عن دعا القوم **وهو** اي الشهيد الذي لا  
يغسل ولا يصل عليه **من مات بقتال الكفار بسببه** كان قتله  
احد من اوصابه سلاح مسلم خطا او عاد اليه سلاحه او  
ترد في حملته في وهما او سقط عن فرسه او رمحه دابة فأت  
او وجد قتيل عن انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم  
يكن عليه اثر دم اذ الظاهر ان موته سبب القتال **فان مات**  
**بعد انقضائه** وفيه حياة مستقرة بخرقه في القتال يقطع  
منها بموته **او مات في قتال البغاه** فغير شهيد **في الاظهر**  
اذا لم يمت في قتال الكفار اما لو انقضى قتال الكفار وحركته  
حركه مذبح فشهيد او هو متوقع البقا فليس بشهيد جزا  
فهرما **وكذا لو مات في القتال لا بسببه** كان مات بمرض او  
فجاءه فغير شهيد **على المذهب** اما الشهيد العاري عن الضا  
بط المدكور كالغريق والمطبوت والمطعموم والميت عشقا و  
الميتة طلقا والمقتول في غير القتال ظلما فيغسل ويصل عليه



ولو استشهد جنب فالأصح أنه لا يغسل كغيره ولا يصلى عليه  
 والأصح أنه أي الشهيد ترأى نجاسة غير الدم أي دم الشهادة  
 بأن يغسل وعبارة الصلاة والأصح أن الجنب إذا استشهد كغيره  
 وأن النجاسة التي أصابته لا بحسب الشهادة لا تزال وهي تصدق  
 بما إذا أدت إلى أنها إلى إزالة دم الشهادة وهو كذلك ويتكفن  
 ندبا في ثيابه التي مات فيها وفي الملقية بالدم الجمل فان  
 لم يكن توبه سابقا يتم ندبات ستر العورة والافوجيا وإن أراد  
 الورثة ترك ما عليه من الثياب فتكفيه في غيرها جازما الله  
 والجلود والفر والخفاف فتترك **فصل** في أقل القبر حفرة  
 لا تمنع إذا ردمت الرحمة أن تظهر فتؤدي إلى **والسبع**  
 أن ينش في كل الميت فتنتهك حرمة وفي ذكرها وإن لم  
 من منع أحدهما منع الآخر بيان فائدة الدفن وخرج بما  
 ذكره مالو وضع الميت على وجه الأرض وجعل عليه ما منع ذلك  
 حيث لم يتعد الحفر ويندب أن يوضع ويغرق قامه وبخطه  
 بأن يقوم رجل معتدل القامة ويحيط يديه مرفوعتين لأصابع  
 عمره قال صلى الله عليه وسلم في قتل أحد أحفروا وأوسعوا وأحفظوا  
 وذلك قدر أربعة أذرع ونصف **والحد أفضل من الشق**  
**صلبت الأرض** بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن تحرق  
 في وسطها كالنهر وينى إلى اثنين بخولين ولو وضع الميت بينهما  
 وسبق عليه بخو اللبن ويرفع السقف قليل بحيث لا يحس  
 الميت والحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة  
 مقدار ما يسع الميت وبين أن يوسع كل منهما ويتأكد ذلك عند

رأسه ورجليه وقال سعد بن أبي وقاص في مرض موته الحدوا  
 لي لحدا وانصبوا علي اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ويوضع رأسه أي الميت عند رجل القبر أي مؤخر الذي  
 سيكون عند سفله رجل الميت **ويسل من قبل رأسه برق**  
 إذا ورد أن الأول من الستة قالني وقع في دفنه صلى الله عليه وسلم  
 ويدخله القبر الرجال وإن كان امرأة إذا الخياء يضعف عن  
 ذلك غالباً وأولاهم بذلك الأحق بالصلوة عليه رجه  
 قلت إلا أن أمراء من وجهه فأولاهم الزوج والله أعلم  
 وأحق له في الصلاة ويقدم بعده عمره كالآثار ثم عبد هاشم ثم هاشم  
 فحبيب فحصى اجنبي على جوانب عم فعصبة لا محربة لهم  
 عم ومعتق وعصبة بترتيبهم في الصلوة فدورهم كذلك و  
 يقدم قريب فقيه جاد خال الميت القبر على قريب بضد  
 فإن لم يكونوا فاهل الصلاح من الجانب فإن استوى اثنا  
 في الفضيلة وتنازعاً اقرع **ويكونون وثراً** ثلاثة فأكثر  
 تحسب الحاجة لأنه صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس وا  
 لفضل ويوضع في الحد أو الشق **على يمينه** ندباً للقبلة و  
 جوبا فلو دفن مستند برأ أو مستلقياً بنش ووجهه مالم  
 يتغير ولو وضع على اليسار كره ولم يفتش **ويستند وجهه**  
 ورجلاه إلى جداره أي القبر **وطهره بلبنة ونحوها** حتى  
 لا يترك ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه حجراً أو لبنة ويفضي  
 تحته الأيمن إليه إلى التراب بأن ينحى الكفن عن خده ويوضع  
 على التراب **ويستند فتح الجسد** بفتح الفاء وسكون التاء بلين



او طين مثلاً بان يبنى بذلك عليه ثم يسد فرجة بكسرين او  
طين حتى لا يدخله التراب **ويحشوا من دنا من القبر بان كان**  
على مشغره **ثلاث حثيات** تراب بيديه جميعاً لانه صلى الله عليه  
وسلم حثي من قبل راس الميت ثلاثاً ويندب ان يقول مع الا  
ولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة و  
منها نخرجكم تارة اخرى **ثم يمال** اي التراب فوراً **بالمساجي** اسراجاً  
لتكميل الدفن **ويرفع شبرا فقط** ليعرف في راسه ويحضر لثني قبره  
صلى الله عليه رفعه نحواً من شبر ولا يرفع قبر مسلم بدار حرب ولا  
من خشى خشه نحو شرقه وعداوه **والصحيح ان تستطيره**  
**اولى من تسنيه** كما يكثر صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه ولا  
يضروفاق الرواقص فيه اذا السنة لا تترك لموافقة أهل البدع  
فيها **ولا يدفن اثنتان في قبر الا لضرورة** كانت كثر والموتى او  
عسافر ادل في قبر والمعمد في ذلك انه يكره جمع رجلين وامرئين  
بقبر بلا ضرورة واذا اختلف النوع ولم يكن احدهما قهرماً ولا  
نزعاً لالاخر حرمة الا لضرورة **فيقدم في دفن اثنين افضلها**  
الى جدار القبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين في قفلا  
احد في ثوب واحد ثم يقول ايهم اكثر اخذا للقرات فاذا اشير  
الى احدهما قدمه في اللحد ويقدم الاب على الابن وان كان الابن  
افضل كام على بنت ويقدم ابن على ام لزيادته بفضيلة الذكوة  
وان اجتمع قوصي وخثي وامرأة رتبوا كذلك ومتى جمع بين  
اثنتين جعل بينهما حاجز تراب **ولا يجلس على القبر ولا يوطأ**  
للهي عن ذلك فيكره ذلك الا الحاجة كان لا يصل الى قبر ميتة

الابيه وفي معناها ذكر الاستنكاك والاكاء عليه **ويقرب زيارته**  
**منه كربة منه** في زيارته **حياء** اي ينبغي له ذلك **والتعزية سنة**  
لنحو اهله من صهر وصديق وهي الامر بالصبر والحمل عليه يو  
عد الاجر والتخدير من الوزر بالخرج والدعالميت بالمغفر  
وللمصاب بحبر المصيبة اتباعا وليس ان يعم بها حتى الصفا  
الا الشابه فلا يعز بها الا للحمى محارمها ونحوهم **قبل دفنه وبعد**  
فهما سوا في اصل السنة والتاخير احسن لا اشتغال أهل الميت  
بتجهيزه الا ان يرى منهم حرصاً شديداً فيختار التقدم ليصنع  
**ثلاثه ايام** تقريباً من حين موته لحاضر ومن القدوم او بلوغ  
الخبر لغايب فيكره بعد بها التحديد الخبز بها بعد سكوت غالباً  
المسلم بالمسلم اي يقول في تعزيتة **اعظم اجر** اي جعله عظيماً  
**واحسن عزاء** بالمد اي حسناً **وعزيتك** والمسلم بالكافر اعظم  
الله اجره مع قوله **وصبرك** او اخلق عليك او جبر مصيبك  
او تحوه فان كان الميت من لا يخلف بدله كائناً فليقل بدله  
اخلق الله عليك اي كان الله خليفة عليك **والكافر المحرم بالمسلم**  
**عزاه الله لميتك واحسن عزاءك** ويجوز لمسلم تعزية كافر محرم  
عنه فيقول اخلق الله عليك ولا تنقص عدد ذكاي لنتك المحرم  
للمسلمين ولا يعز عن المحرم والموتى الى ان يرجع اسلامهما و  
يجوز البكاء عليه اي الميت **قبل الموت** وهو اولي فعله النبي  
عليه السلام في ولده ابراهيم وهو تجود بنفسه وما ثبت من  
خلافه **محرم** على الحيوان لقوله صلى الله عليه وسلم فلا ذواجن  
فلا يبيكين بالكية وما الوجوب يا رسول الله قال الموت **وبعد**



وهو مكروه ويحرم من الدب بتعديده شيئا يله مع البكا وخو الكفاه  
واجبلاه والنوح وهو رفع الصوت بالدب والنجع بضرب صدره  
ونحوه كشق ثوب ونشر شعر وضرب خده لقوله صلى الله عليه وسلم  
لحسن من ضرب الخد ود وشق الجيوب ود عاند عوى الى  
هليه قلت هذه مسائل من مشورة متعلقة بالباب بياد  
بقضاء دين الميت ان تيسر لقوله صلى الله عليه وسلم يغش الموت  
معلقة بدينه حتى يقضى عنه اي روحه محبوبه عن مكانها  
الكريم والايصال وليه غرمائه ان يخلوه ويحبالوا عليه  
وتنفيد وصيته استجلا بالدعاء ونحوه ويكره مني الموت  
لصنعه به في بدنه او ضيق عليه دنياه ونحوه لقوله صلى  
الله عليه وسلم لا يمتنن احدكم الموت لضرايبه فان كان  
لا بد فاعلا فليقل التهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتو  
فني ما كانت الموت خيرا لي الا لفته دين اي لا يكره بل  
يسن لحوق فتنه دين وسين التداوي للامرية فاشرك توكل  
فهو فضيله ويكره اكرامه اي المريض عليه اي التداوي  
وامر اد تناول الدوا لانه يشوش عليه ويجوز لاهل الميت  
ونحوهم اي الاصدقا ثقيل وجهه ابتاعا بل لباس بتقيل  
وجه الصالح ولا بأس بالاعلام فهو بل يندب للصلاة عليه  
غير كثرية الدعاء والترحم بحسبه ولقوله صلى الله عليه وسلم في من  
كان في المسجد وقد فن ليلا فلا كنتم اذ تموي به بخلاف  
بغى الجاهليه فيكره للنهي عنه وهو الداء موت الشخص  
وذكره مفاخرة ومائته ولا ينظر العاسل من بدنه الا قدر

الحاج

الحاجه من غير العورة بان يريد معرفه المغسول من غيره  
فنظر الزايد على ذلك خلاف الاولى ويحرم نظر العورة والمس لها  
كالنظر ونظر المعصية مكروه الا لضرورة ويندب تغطية وجهه  
بحرقه من اول وضعه على المغتسل وان لا يمس شيئا من غير  
عورة الا بحرقه ومن تعذر غسله كان احرق ولو غسل يهرق  
يمم ولا يغسل الحافطه على جثته لئلا ينجا لها ولو كان عليه  
قروح وخيف من غسله تسارع الجلا اليه بعد الدفن غسل  
ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صابر الى ابلا ويغسل الجنب  
والحاجب الميت بلا كراهه لانها طاهران كغيرهما واذا ما  
تاغسل غسل فقط والغسل الذي كان عليه بها سقط بالموت  
وليكن الغاسل امينا ندبا فلو غسله وقع الموضع فان راى  
خيرا ذكره فندبا او ضده حرم ذكره لانه غيبه الامسلي  
مكتدع متجاهر يترجر الناس بذلك عن بدنه ولو تنازع  
اخوان او زوجتان او غيرهما من تساوي في الغسل او غير  
ولا مرجح لاحدهما اقرع بغيرهما قطعاً لتراخ والكافر احق بقدر  
بيته الكافر في غلته وتكفيه ودفنه ويكره الكفن المزعر  
والمعصر للانشى ويحرمات للرجل ويكره المغلاة فيه اي الكفن  
بارتفاع منه للنهي عنه وندب تحسينه في البياض والثلثا  
النظافه وسبوغه وكثافته لقوله صلى الله عليه وسلم ادا كفن  
احدكم اخاه فليحسن كفته والمغسول بان تجس او لمس  
الحديد لانه للصد يد والحج احق بالحديد قاله الصديق رضي  
الله عنه والصبر كالبالغ في تكفيه بانواب وندب تكفيه



ثلاثه **والحنوط** اي ذره كاسر مستحب وقيل واجب ولا قبل  
الحنافه الا الرجال وان كانت انثى لضعف النساء عن حملها فكره  
لهن وفي معتنهن الحنثا ويكره حملها على هيئه من ربه كمالها  
في غرارها وهيئه يخاف منها سقوطها بل تحمل نحو سري او لوح فان  
خيف تغييره وانقارها قبل ان يهيأ له يحمل عليه فلا بأس بحمله  
على الايدي والرقاب حتى يوصل للقبر ويندب للمرأة ما يستر  
لها **كتابوت** لها عليه شيء كالسقبه يغطي نحو سائر لانه استر  
والحنثي كالمراة **ولا يكره الركوب في الرجوع منها** اي لا بأس به  
لانه صلى الله عليه وسلم فعله **ولا بأس باتباع** بخشد يد التاميل  
**حنانه قريبه الكافر** اي لا يكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم قام له  
بن ابي طالب عن ابي طالب اذهب فواره ويلحق بالقريبت  
الزوجه والمملوك لا الحار على الاوجه الا تالف الاسلام  
او خشية فتنه **ويكره اللفظ في الجنان** اي في المشي معها وا  
حديث في امور الدنيا بل يفكر في الموت وما بعده وفنا الدنيا  
لبن السلق كان شانهم ذلك **وابتاعها** يسكون المشاه **بناس**  
في مخرج او غيرهما سوا في حال الدفن والطريق لانه يتفاول فذلك  
وتنه عنه عمرو بن العاص **ولو اخط مسلمون بكفار** او شهيد  
بغيره كان انهدم عليهم سقف ولم يميزوا **واجب الخروج من**  
**الواحد غسل الجرح** وتجهيزهم **والصلوة عليهم** ولا ينظر لجرمتها على  
على الفريق الاخر لان قصد من تجوز عليه فان شاع صلى الله عليه وسلم  
بقصد المسلمين او غير الشهد آمنهم وهو الافضل والمنصوص  
او على واحد فوجدنا او يا الصلاة عليه ان كان مسلما او غير

شهاد مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما ويغتفر التردد  
في النبيه للضرورة **ويشترط لصحة الصلاة عليه تقديم غسله**  
**ويكره قبل تكفينه** وفارقا الغسل الستر بان اعتنا الشارع بالظهر  
اقوى منه بالستر فلو مات بهدم **ومحرمه** كان وقع في بينه وتعد  
**اخراجها** وغسله **لم يصل على** عليه لقوله الشرط **ويشترط ان لا يتقدم**  
**على الجنان الحاضره** ولا القبر في الصلوة عليهم **على المندوب**  
فيهما الا على الاصح قياسا على منعه المأموم على الامام وخرج  
بالحاضره الغايبه عن البلد فيصلي عليها وان كانت خلف  
ظهر المصلي للحا الى الصلاة عليها لنفع المصلي والمصلي عليه  
**ويجوز الصلوة عليه في المسجد** بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم  
وسلم صلى الله عليه وسلم في المسجد **وسين جعل صفوفهم** اي  
المصلين عليه **ثلاثه** فاكثر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من  
مسلم عبوت فيصلي عليه ثلاثه صفوف الا غفر له **واذا صلى**  
**عليه فحظر من لم يصل على** نذبالا انه صلى الله عليه وسلم قام صلى  
بعد الدفن كجامر ومعلوم انهم انما كان بعد بعبه ١١ صلاه وقع  
الثانيه فرضا فينوي بها الفرض سوا كانت قبل الدفن ام بعد  
**ومن صلى لا يعيد** اي لا يندب له الاعاده **على الصحيح** اذا  
له يرد ولو صلى ثانيا صحت ووقعت نفلا **ولا توافر زيادة**  
**مصلين** مباده بها ولا بأس بانتظار الولي اذا لم يخف تغيير لليت  
**وقاتل نفسه كغيره في الغسل والتجهيز والصلاه عليه** لا  
مسلم ولو نوى الامام صلاه غاييب والمأموم صلاه حاضرا  
**عكس** كل منهما او نوى الامام غاييبا والمأموم غاييبا **اخر جاز لا يتقأ**



المحذون **والدفن في المقبره افضل** لئلا الميت لا عا لما روي  
والزائر من **فكره الميت بها** لما فيه من الوحشه **ويندب ستر**  
**القبر بثوب** عند الدفن **وان كان الميت رجلا** وهو في المرأة و  
الحثي الكاذب انما انكشف عند الاضطجاع وحل الشداد فيظهر  
ما يندب اخفاؤه **وان يقول** من يدخل القبر ليس له **وعلى امه**  
**رسول الله صلى الله عليه وآله** اتباعا **ولا يفش تحتها سبي**  
من الفراش **ولا** يوضع تحت راسه **مخدة** فذكر ذلك لانه اذا  
عنه مال **ويكره دفنه في تابوت الا في ارض نديه** بتحقيق التخت  
بنيه **او رخواه** بستر الراوقتها فلا يكره ولا تتفد وصيته به  
الا في هذه **ويكون من راس المال ويجوز** بلا كراهه **الدفن ليلا**  
**ووقت كراهه الصلاة اذ لم يتح** والنهي عن ذلك محمول  
على التحري فان **مخرى** ذلك حرم الاوقات الثلاثة وقت الطلوع  
والاستواء والغروب **وغیرها** اي غير الليل والنهار وغير وقت  
الكراهه افضل للدفن منهما اي فاضل عليهما اذ يندب الدفن  
بغير الليل ووقت الكراهه وهل ما ذكر من الكراهه ووقاتها  
عام بحرم مكة قضيت اطلاقهم نعم وفيه نظر **ويكره تخصيص**  
**القبر والجنائز عليه والكتابة عليه** مطلقا النهية صلى الله عليه  
وسلم عن ذلك **والخصيص** التبييض بالجص وهو الجبس ولا يكره  
التطمين **ولو بني عليه في مقبره مسبله** وهي التي اعتاد اهل  
البلاد الدفن بها **هدم البناء** خلاف ما اذا كان في مكة لم حرم البناء  
فيها **ويندب يرش القبر عاء** اتباعا ويكره بما لا يورد وان يطلا  
بالخلوق **ويوضع عليه حصا** اتباعا **وعند راسه حجر او**

خشبه

خشبه **وجمع الاقارب في موضع** لاتباع في ذلك ويقدم الاب للقبيل  
ثم الاسن فالاسن **ويندب زيارة القبور** اي قبور المسلمين **للرجال**  
لقوله صلى الله عليه وسلم **كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروا**  
ها ولا يدخل ولا النساء في مثل هذا **ويكره النساء** للنهي عن ذلك و  
المعنى فيه قلت صبرهن وكثرة جنعهن والحثي كالانثى وبين  
لهما الغير هما زيادة قبر نبي وولي وصالح وعالم **وقيل تحرم وقيل**  
**يباح** عن رامن الغنقه **ويعلم الزائر** فيقول قوله صلى الله عليه وسلم  
وقد خرج للمقبره السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأ الله  
بكم لاحقون وقوله داراي اهل دار وانتصب على الاختصاص  
والذل وقوله انشأ الله للتبرك **ويقرأ ويدعوا** عقب قرأته  
فالدها ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب للاجابة **وتحرم**  
**نقل الميت** قبل دفنه من محل موته **الى بلد اخر** اي محل  
العد من مقبره محل موته ليدفن فيها لما فيه من التعرض  
لهتك حرمة وتاخير دفنه لما مور بتجمله **وقيل يكره الا**  
**ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس** فيختار  
اي بين ان ينقل اليها الفضل الدفن فيها **نصر عليه** الشافعي  
رضي الله عنه فقال لا احببه الا ان يكون الى اخره **وبخشه بعد**  
**الدفن لينقل وغيره حرام** قبل ليلا عند اهل الخير يمتلك  
الارض **الا لضرورة بان دفن بلا غسل** وهو واجب الظاهر  
بخشه تدارك الظاهر الواجب والصلاه عليه مالم يتغير فان  
تغير وحشي فساد له **بخشه** لهتك حرمة **او في ارض وثوب**  
**مقصوبين** فيجب بخشه وان تغير ليرد كل على صاحبه اذا لم



يرضى ببقائه **او وقع فيه** في القبر **مال خاتمة** وغيره فيجب  
نحوه وان لم يطلبه مالكه لاخذ **او دفن في غير القبلة** فيجب نحوه  
ماله يتغير كما مر ويوجهه الى القبلة كما سبق **لا التكفين في الارض**  
اذا تعرض منه السائر وقد ستره التراب والاكتفاه او في من  
هناك حرمة بالنسب ولا ينشئ ايضا للتكفين نحو حرير ونحوه  
النسب اذا بلى اهل الميت بقول اهل الخبر بتلك الارض  
او لحقه سبيل او نداءه فينقل جواز او يجب اذا بلغ حال  
غيره وطلبه فيسحق جوفه ولو ضمنه الوارث ولو قال انا  
ولدت ذكرا فانك طالق او انثى فحنثين ولم يعرف ما ولد  
فحنث النسب ولو ماتت وفي جوفها ولد من جنس حياته سق جو  
فها وجوبا واخرج فان لم يخرج ولم تكن دفنت تركت حية تموت  
ثم تدفن واذا بلى اهل الميت بماء قبره وتسوية التراب عليه  
ليلا يمتنع الناس من الدفن فيه لطهرهم عدم البلاء واستثنى قبور  
الصحابه والصالحين والعلماء والصالحين **ان يقع جماعه**  
**بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثنية** ويستغفرون  
له لامره صلى الله عليه وسلم بذلك **ويحس الجيران اهل** ويد  
خل فيه مالوكات الميت ببلد واصلاء بغيره وابعاد قرابه  
وان لم يكون جيرانا لهم **تهبته طعام** يشعرون يومهم  
**وليتروهم** لشغلهم بالحرث عليه للامر به **ويأج عليهم**  
**في الاكل** ليلا يضعفوا بتركه **وتحرم تهبته** للناجيات ونحوه  
كالناديات **والله اعلم** **كتاب الزكوة**  
هي لغة التطهير وانما وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال

او بدن على وجه مخصوص والاصل في وجوبها قبل الاجماع ايات  
كقوله واتوا الزكاة وقوله خذ من اموالهم صدقة وخبر بني الا  
سلام خمس وهي انواع ثاني بابولها **باب زكوة الحيوان**  
انما تجب منه في النعم **وهي الابل والبقر والغنم** فتجب فيها اجزا  
علا الخيل والرقيق والمتولد من غنم وطبا فلا تجب فيها قال  
صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده صدقة والاصل عدم  
الوجوب في المتولد المذكور **ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمس** فقيل  
شاه ولو ذكر او في عشر مثان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي  
ارب وخم وعشرين بنت مخاض وفي ستة وثلاثين بنت لبون  
وسب واربعين حقها واحد وستين جذعة وست و  
سبعين بنتا لبون واحد وتسعين حقان وميه واحد  
وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الاكثر مما ذكر في كل  
اربعين بنت لبون وفي خمس **حقه** لما صح في كتاب  
الصدق في الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك  
وفي رواية فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث شياه  
بنات لبون وللواحد الزايد على العشرين قسط من الواجب  
جز من مائة واحدى وعشرين جز من ثلاث بنات لبون  
ولو نقص واحد فالواجب حقان وما بين النصف عفو لو  
كان معه تسع من الابل فتلق منها اربع بعد الحول وقبل  
التمكن وجبت شاه وبنت المخاض لها سنة وطعنت في  
الثانية واللبون سنتان وطعنت في الثالثة والحقه ثلاث  
وطعنت في الرابعة والجذعة اربع وطعنت في الخامسة والث

في كتاب  
الصدق  
في الصدقة  
التي فرضها  
رسول الله  
صلى الله  
عليه وسلم  
في ذلك



المذكورة الواجبه **جذعه ضان لهاسه** ودخلت في الثانية  
 او جذعه وان لم يثم لهاسه **وقيل بنته اشهر او ثنية**  
**مع لهاسه** ودخلت في الثالثة **وقيل بنته** وانما قيدت  
 الشيا جذعه او الثانية حملا للمطلق على المقيد في الاصل **والا**  
**صح انه محرم بينهما** اي بين الضان والمهر من غنم البلدة **وكيف**  
**غالب غنم البلدة** لصدق اسم الجذعه والثنية ولا يجوز العد  
 ول عن غالب غنم البلدة الاخر منها او مثلها ويشترط صحة  
 المخرج كاملا ولو عن ابل مريضة فان لم يوجد صحيح فرق درهم  
 من عليه شاه في خمس من الابل فقد هيا او بنت مخاض ولترجى  
 ولا ابن لبون ولا بالثمن فيخرج القيمة **والاصح انه يحري الذ**  
**كراي جذع الضان او انثى المهر وان كانت ابله انا ثا لصدق**  
**الشاه الذكر وكذا بعير الزكاه** وهو الانثى بنت المخاض فما  
 فوفها والاضافة مريده الاصح انه يحري **دون خمس وعشرين**  
 لانه يحري عنها فعن مادونها او لا والفرص في الخمس مثلا  
 جميعه **فان عدم بنت المخاض** بان لم يتمكن من اخراجها  
 وقت الوجوب لفقد او رهن او غصب **فان لبون**  
 ولو خنثى وان انقصت قيمته عنها ولا يكلن تحصيلها **واصح**  
**لمعيبه كعدمه** لا كاست على وجهها وعند ابن  
 لبون فانه يقبل منه فان عدم ابن اللبون ايضا حصل  
 ما شامنها **ولا يكلن كرمه** عند اي اخراجها وابله ما  
 زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ اياكم وكرايم اموالهم  
**لكن يمنع الكرمه** وعنده **ابن لبون** وحقا في الاصح لو

جود بنت المخاض عنده **ويوجد الحق** ولو خنثى **عن بنت**  
**مخاض** عند فقد هيا فانه اولى من ابن لبون **لاعت بنت**  
**لبون** عند عدم هيا في الاصح اذ زيادته سنه لا تفيد شيئا  
 ولو اتفق **فرضان** في الابل **كما ياتي بعير** فرضها بحساب بنات  
 اللبون خمس وبحساب الحقائق اربع **فالمذ هب لا يتعين اربع**  
**حقا بل هن او خمس بنات لبون** لين كلا يصدق عليه انه  
 واجب **فان وجد بماله احد هيا** اخذ منه لتعينه لوجوده  
 وان بعض الاخر اذا ناقص كالمعدوم وكذا المعيب ولو كان  
 الاخر يقع للمساكين لم يكلفه تحصيله **والا بان لم يوجد**  
 بماله احد هيا او وجد او احدهما لا ينصفه **وله تحصل ما**  
 شامنها بشر او غيره لانه يحصل الواجب بايهما كان **و**  
**قيل يجب تحصيل الاغيط للفقراء** وله ان لا يحصل واحد  
 منهما بل ينزل او يصعد مع الجيران فان شا جعل الحقائق  
 اصلا لاربع جذاع فاخرجها واخذ اربع جبرانات وان  
 شا جعل بنات اللبون اصلا ونزل الى خمس بنات مخاض  
 فاخرجها وودفع معها خمس جبرانات **وان وجد هيا في ماله**  
 بغير صفه الاخرى فكالمعدوم وبصفه الاجن **فما يصح**  
**تعيين الاغيط** منها للفقراء **مستحق** لانه المذكور ولشهره  
 الفقراء بسبق اللسان لذكرهم كالمساكين **ولا يحري غيره**  
 اي غير الاغيط **ان ادلس المالك** في اعطائه او قصر الساعي في  
 اخذه **والا فيحري والاصح** مع اجرائيه **وجود قدر التفاوت**  
 وبين الاغيط فاذا كانت قيمت بنات اللبون اربع مئة وخمسين  
 قيمت الحقائق وقد اخذت اربع مائه فقد ر التفاوت خمسون



**وتجوز اخراجه درهم** وان تمكن من شرائه ليدفع ضمنه  
ركله والمراد به نقد البلد ولو دنانير وكذا في جزاء الصبي وتجوز  
ان يخرج عنه شقصل من الاغبط **وقيل يتعين تحصيله شقصل**  
**به من الاغبط** ويجب صرفه الدرهم للساعي لانها جبران مال  
ظاهر ولو وجد ثلاث حقائق واربع بنات لبون فله دفع الحقائق  
مع بنت اللبون وجبران وله دفع بنات اللبون مع حقه  
واخذ جبران وله دفع حقه مع ثلاث بنات لبون وثلاث  
جبرانات ولو وجد حقين فقط فله اخراجهما مع جنتين  
واخذ جبرائيل وله اخراج خمس بنات مخاض بدل بنات  
اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط  
فله اخراجها مع بنتي مخاض وجبرائيل وله اخراج اربع حقائق  
بدل الحقائق وياخذ اربع جبرانات ولو اخرج عن الماتن  
حقين وبنتي لبون ونصف الجزاء للشقيص ولو ملك اربع  
حقائق وخمس بنات لبون جاز اذا كل ميتين اصل **ومن لزمه**  
**بنت المخاض فعدها في ماله** وعند بنت لبون دفعها  
**واخذ شاتين او عشرين درهما** والمراد بالدرهم هنا الدرهم  
النقري الخالصه وهي درهم الشريعة حيث وردت او لزمه  
**بنت لبون فعدها وعند ابن لبون دفع بنت مخاض مع**  
**شاتين او عشرين درهما** والشاتين والعشرون درهما هو  
المسمى الجبران الواحد **او دفع حقه واخذ شاتين او عشرين**  
**درهما** وصفه بشاة الجبران كالواحدة فيما دون خمس وعشرين  
بغيرا فتجري الذك من المالك واصل ذلك كتاب الصدقة

ولو وجد

ولو وجد الواحد في ماله ليجزى النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب  
جبرانا الا اذا خير **والخيار في الشاتين والدرهم لها فمعا ساعيا**  
كان او مال المالك يلزم الساعي اذا دفع الجبران رعاية مصلحه فقرا  
في دفع الشاتين والدرهم **وفي الصعود والنزول للمالك في**  
**الاصح** شرعا تخفيفا عليه فان دفع الاغبط لزم الساعي اخذه  
جرما **الا ان يكون ابله معيبه** مرض او غيره فلا خيار له في  
الصعود اذا واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين  
وهو فوق التفاوت بين المعيبين فان نزل ودفع الجبران  
قبل لتبرعه بزياده **وله صعود درجتين** فالكثير **واخذ**  
**الدين** في الدرجتين **ونزول درجتين** فالكثير مع دفع جبران  
في الدرجتين بشرط **تقدر درجه** في تلك الجهة **في الاصح** نظرا  
لتقليل الجبران كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقد ها وفقد  
بنت اللبون حقه ويلخذ جبرائيل او يعطى بدل الحقه عنه  
فقد ها وفقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائيل ولو  
صعد مع وجود القرني الموجوده ورضي الجبران واحد جاز جرما  
ولو تعدد درجه في الصعود ووجد في النزول كان لزمه  
بنت لبون فلم يجد ها ولا حقه ووجدت بنت مخاض جاز  
اخراج الجذعه فعلم جواز صعود درجتين ~~في الصعود~~  
~~في النزول~~ ~~في الصعود~~ ~~في النزول~~  
الى ثلاث درجات مع ثلاث جبرانات ان تعدد اقل منها في تلك  
الجهة بان يعطى بدل الجذعه عند فقد ها وفقد الحقه وبنت  
اللبون بنت مخاض وثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض  
الجذعه عنه فقد ما يجزى بها واخذ ثلاث جبرانات **ولا يجوز**



أخذ جبران مع ثنيه يدفعها بدل جذعه عند فقد هياكله  
أحسن الوجهين قلت لأحمد عند الجمهور الجوار والله  
أعلم كما في سائر المطرأت ولا يلزم من انتفا أسنان الزكاة عن  
بطريق الأصل انتفائهما فان دفعهما ولم يطلب جبرافا  
جاء خرمالانه زراذ خير ولا يجزي شاه وعشرة درهم جبران  
واحد لانه خلاف الوارد فان كان المالك اخذ او رضى بالتف  
يق جاز اذا الجبران حقه وله اسقاطه ويجزي شاتان  
وعشرون درهما جبران من المالك والساعي اذا الشاتان  
لواحد والعشرون لآخر ويجزي الاخر على قبوله وكذا لو تو  
جه ثلاث جبرانات فاخرج عن احد هما شاتين وعن الا  
خرين اربعين درهما او عكسه جاز جرهما ولا شيء في البقر  
حتى يكتنن ففيها تبع ابن سناء وطعن في الثانية  
ثم في ثلثين تبع وفي اربعين منه لها شاتان  
وطعنت في الثالثة لقول معاذ رضي الله عنه بعثني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ من كل اربعة بقر  
مساة ومن كل ثلثين تبعها والبقر تبعه على الذكر وغيره في  
سبعين تبعها وفي سبعين تبعه ومساة وفي ثمانين مساة  
وفي مائة وعشرون ثلاث مسات او اربعة اتبعه و  
حكمها كما مر في اتفاق فرض الابل ولا شيء في الغنم حتى تبلى  
اربعين فشاء فيها جذعه ضان او ثنيه مكر وفي مائة  
واحد في وعشرين شاتين ومائتين وواحدة ثلاث واره  
منه الربع ثم في كل مائة شاة لكتاب الصديق بن الذي فان  
نقصت عن اربعين فليس فيها صدقة الا ان شاة صاحبها  
فصل ان اخذ نوع الماشية كان كالت ابله كلها ارجيه

ومهره

مهرية او بقره كلها جواميس او غرابا او غنمه كلها ضان او مهر  
أخذ الفرض منه وهذا هو الأصل ولو اخذ عن ضان مهر  
او عكسه جاز في الاصح لاتفاق الجنس بشرط رعاية القيمة  
بان يتساوى ثنيه المعرف في القيمة جذعة الضان وعكسه  
ولو ساوت قيمة المهرية الارجيه واخذ احداهما عن الا  
خر جاز جرهما ولا جبران في زكوة الغنم والبقر لا ينزل ليرد فيها  
وان اختلف النوع كضان ومهر وارجيه ومهرية من الابل  
وعراب وجواميس من البقر وفي قول تؤخذ من الأكثر  
فان استويا فالأغبط للفقراء وقيل تحير المالك والظاهر  
انه يخرج ما شامقسطا عليه بما بالقيمة فاذا كان اي وجد  
ثلاثون عنرا وهي اثني المهر وعشر نجات من الضان اخذ عنرا  
او نجي بقمه ثلاثة ارباع عنر وربع نجي وفي عكس  
الصورة بقمه ثلاثة ارباع نجي وربع عنر ولا يخفى نظيره  
في الابل والبقر ولا تؤخذ من بقره ولا معيبة بما يرد به في  
البيع الامن مثلها اي المربضات او المعيبات ويكفي مرضه متو  
سطه ومعيبه من الوسط ولو انقسمت ماشية لصاح وراض  
او سليمة ومعيبه اخذت صحيحة وسليمة بالقسط ففي اربعين  
الشاة بعضها صحيح وبعضها مراض وقيمة كل صحيحة دينار  
وكل مريض دينار يؤخذ صحيح بقمه نصف صحيحة ونصف  
مريضه مما ذكر وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما  
ونصفها معيبا كما ذكر ولو وجب حيوانان اخذ صحيحان با  
لقسط فان لم يملك جنيده الا صحيحة اجزا صحيحة ومريضه  
او سليمة ومعيبه ولا يؤخذ ذكر الا اذا وجب كما بن لبون في خمس



وعشرين من الابل عند فقد بنت المحاض وكالبيع في البقر **وكذا**  
**لو تمحضت ذكورا** وواجبها في الاصل ان يخذ عنها الذكر منها  
**في الاصح** فيوخذ في ست وثلاثين من الابل ابن لبون اكثر قيمه من  
في خمس وعشرين منها ليل يستوي بين النصب ويعرف ذلك بالتقو  
يم والنسبه فلو كانت قيمه الماخوذ في خمس وعشرين خمسين  
كان قيمه الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين اذ زيادتها  
على الخمس والعشرين خمسان وخمس خمس هذا في الابل والبقر والغنم  
فاصح الطرق الجزم ياخذ الذكر عنها والمتقسمه من الثلاث اي الا  
بل والبقر والغنم الى الذكور والاثان لا يوزن عنها الاثان كما  
لم تحضه انا لكن الاثان الماخوذه في الصورة الاولى يعتبر  
اخطاؤها بالتقسيم عن الماخوذه في محض الاثان فان تعدد  
واجبها وليس الاثان واحد جاز اخراج ذكر معها **وفي الصفا**  
**صغيره في الجديد** كان ماتت الامهات عنها من الثلاث فيبني  
حولها على حولها كما ياتي وتجهد الساعي في غير الغنم وتكثر  
عن التسويه بين ما قل وما كثر فياخذ في ست وثلاثين فصلا  
فوق الماخوذ في خمس وعشرين وفي ست واربعين فوق الما  
خوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت ماشته  
لصغار وكبار وحت كبيره بالقسط فان لم توجد فالقيمه او  
لكامل وباقص بما يرد به في البيع اخراج كاملا برعايه القيمه  
فان لم يوفق تمت بباقص وان اختلف منه فقط وجب الاخط  
**ولا تؤخذ رثا واوله** وهما كما يصله الحديث العهد بالثنا  
بان عضي لها نصف شهر وشهران وامثله للاكل وتجب اوله  
في ماشته كلها كذلك **وخامل** ولو في حوامل **وخيات الا**

ببرخي

برضى مالك بذلك **ولو اشترى اهل الزكاه في ماشيه** نصاب  
او اقل منه ولا حد لها نصاب بشر الا ورك او غيره **زكيا كرجل واحد**  
فلو ملك احدهما نصابا كان اشترى كافى عشرين شاه مناصفه وانفرد  
احدهما بثلاثين لزمه اربعة اخماس شاه والاخر خمس شاه بخلاف  
ما اذا لم يكن لاحدهما نصاب وان بلغه مجموع المالكين كان انفرد  
كل منهما بتسعة عشر واشترى كافى اثنين **وكذا لو خلط اعجاء** لكن  
**بشرط ان لا تحمين** ماشيه احدهما عن ماشيه الاخر في الجنس  
**وفي المشرب** اي موضع الشرب بان يسقى من ماء واحد من نهر او  
غيره او من مياه متعدده **والمرح** الشامل للرعايه المحل الذي  
تسرح له لتجتمع فيه وتساق للمرعا والمحل الذي ترعابه والطريق اليه  
لانها مسرحه اليها **والمرح** بضم الميم اي ما وهاليل **وموضع حلب**  
يفتح اللام مصدر وحكي سلونها وهو المحلب بفتح الميم **وكذا**  
**الراي والفحل في الاصح** ولا بأس بتعدد الراعي والفحل للماشيتين  
وسواء كانت الخول مشتركة ليعينها ام مملوكة لاحدها ام مشعا  
ره والاشترى في الفحل انما ياتي حيث امكن لا في ضان ومعر  
**لانبيه الخلطه في الاصح** اذا خلطه اغاثر من جهة خفه  
المؤنه بالحد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه ولا بشرط  
الاشترى في حال وانما يحلب فيه واصل الخلطه ما صح في كتاب  
الصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصد  
قه من الاول ان يكون لكل اربعون فيخلطها ومن الثاني ان  
يكون ان يكون لهما اربعون فيفرقها فيلط عشرين مثلهما  
حب الزكاه واربعين مثلهما ثقلها ومائته وواحدة مثلهما  
يكثرها وخرج باهل الزكاه الذي والمكانت فلا اشترى للاشترى



والخلطة مع احد ما بل ان كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاه والا فلا  
ولا بد من الاشتراك والخلطة جميع السنة ولو افرق المالكان فيما يشرط  
الاتحاد فيه زمانا طويلا مطلقا او يسيرا بقصد من المالكين او احدهما  
او بتقدير للتفرق سوا في ذلك الماشية وغيرهما ولو اخذ الساعي الو  
اجب من مال احد ما اجزا ورجع بحصة شريكه من القيمة عليه فلو  
تنازع في قيمه الماخوذ فالقول قول المروجع عليه لانه غارم **والاظهر**  
**تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعروض التجارة** باشتراك او  
مجاورة لعموم الحديث **بشرائط لا يمتنع** في خلطة الجوار الناطور بالمهله  
وهو حافظ النخل والشجر والجرين وهو موضع جفيف الثمر وتخليص  
**والدكان والخارس ومكان الحفظ وخوصها** مكتنعه وماء وحراث  
وعامل وجذا دخل وملح ونقاط وكيال ووزنات وميزان للتاجر  
في حانوت واحد ويدير وهو محل ديار الخلطة وخوصها وصورها  
ان تكون لكل صنف نخل او زرع في حايط واحد او كيس دراهم في منز  
وق واحد او امتعه تجاره في دكان واحد وليس المراد ان ما يعتبر  
اتخاذ يجب ان يكون واحدا بالذات بل ان لا يخص مال واحد منهما  
به فلا يضر التعدد جنيدي **ولو جوب زكاة الماشية** اي الزكاة فيها  
كما باصله **شرطان** غير ما مر احدهما **مهي الحول في ملكه** قال  
صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حج يحول عليه الحول **لكن ما نتج**  
**من نصاب ينزك الحوله** اي النصاب بان وجد فيه مع مقتضى الزكاة  
من جهة العدد كمية شاة نتج منها احد وعشرين فيجب شاة واحدة  
شاة واحدة اربعين ثم ماتت وتم حولها على التناج فيجب شاة وذلك  
لان المعنى في اشتراط الحول ان يحصل النما والتناج تمامه فيتبع  
الاصول في الحول وان ماتت فيه ويعتبر انفصال كل الجنين فلو تم

الحول

الحول قبل فلا يحكم له وما نتج من دون نصاب وبلغ به نصابا فابتدا  
حوله من حين بلوغه كما صله ويعتبر ان يكون التناج والاصل ملك شخص  
واحد ملك السخال بنصيب ملك الامهات **فلا يضر المملوك بشر او**  
**غيره** كعبه او ورث الى ما عنده **في الحول** لانه ليس في معنى التناج  
وان تم اليه في النصاب مثال ملك ثلثين بقرة ستة اشهر ثم اشترى  
عشر فعليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول الا  
ول للثلاثين ثيبه ولكل حول ثلاث ارباع مسنة **فلو ادعى المالك**  
**التناج بعد الحول صدق** اذا الاصل عدم وجوده قبله **فان الخ كان**  
قال كنت بعت امال في اثنا الحول ثم اشتريتهم واتهم الساعي في ذلك  
**حلق** ضد با فان امتنع منها فلا شيء عليه **ولو زال ملكه في الحول**  
بيعه او غيره **فعاد بشر او غيره او بادل بمثله** كما بل يابل او بنوع  
اخر كما بل يقرر **استانق** الحول لانقطاع الاول بما فعله وان قصد قوله  
ان عكسه من الزكاة **والشرط الثاني كونها سائمة** على ما يأتي بيانه  
للقوله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم في سائعتها وخبر في كل سائمة ابل في كل  
اربعين الى اخره دل مفهومة على نفي الزكاة في معلوفه الغنم وقيس  
بها معلوفة غير ما ذكر واختصت بالزكاة لتوفر موتها بالرعي  
في كل امباح ولو اسيحت في كل امم لوك وقلت قيمته بحيث  
لا يعد مثله كلفه في مقابلة نمايها فسائمة والا فمعلوفه **ان علف**  
**معظم الحول** ليلا ونهارا **فلا زكاة فيها** **والا بات** علفت دون معظمه  
ومنه ما لو كانت تسام نهار وتعلق ليلا في كل السنة **فلا يصح ان علفت**  
**قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت** زكاة القلته **والا بات**  
لو تعيش بدونه او عاشة بدونه مع ضرر بين **فلا تجب زكاة**  
فيها والماشية تنصر عن العلف اليوم واليومين لا الثلاثة ولو قصد



بالعلق قطع السوم انقطع ولو جز العلق واطعمته في المرقا والبلد اجتمع  
اوراق تنشرت وقتلها فعلقوه ولا زكاة على من ملك سيامة بارت  
ولم يعلم حتى مضى حوله ولا في مخصوبه اسامها الضاصب والمشتري فا  
سدا **ولو سامته الماشية بنفسها او اعتلفت اليامه او كانت عوامل**  
**في حرث ونضج** وهو محل الماء للشرب ونحوه كحل غير الماء فلا زكاة  
**في الاصح** نظرا في الاولين الاعتبار القصيد في السوم وعدمه في العلق  
وفي الثالثة ان العوامل لاقتنايتها للاستعمال لا لتما كتياب البدن  
ومناع الدار ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم ليس في البقر العوامل  
شي **واذا وردت ماء اخذت زكاتها عند** لانه اسهل ولا يكلفهم  
الساعي زكاتها للبلد كما لا يلزمه اتباع **الابان** لمرودة بان اكتفت  
بالكلاء وقت الريح **فعند يبيوت اهلها** وابنيهم فيكلفون الزك  
اليها لانه اضبط **ويصدق المالك** او يخرج وان لم يكن مالكا في عدها  
**ان كان مثقه والاقعد** والاسهل عدها **عند مضيق** تمره  
واحد بعد اخرى او يمر بيده كل من المالك او الساعي او نايمها قضيب  
يشير ان به لكل واحد او يصيبان به ظهرا لانه ابعده عن العلق  
فان اختلفا بعد العدا عاذا ان اختلف الواجب به **ان**  
**زكاة النبات** اي النبات من ثمرة شجر **تخص بالقوت**  
**وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير**  
**والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا** كذره وحصى  
وباقلا ودخن وجلبان فتجب الزكاة في ذلك لقوله صلى الله عليه  
وسلم بذلك في الرطب والعنب والشعير والحنطة والحق به الباق  
ولا تحب في سمير وثيق وجوز ولوز ورمات ونقاج ونحوها  
**وفي القديم تحب في الزيتون والزعفران والورس** وهو ثمرة

بالزعفران

بالزعفران **والقرطم والعسل** من الخيل **ونصابه خمسة اوسق** فلا زكاة  
في اقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
**وطي القوسماية رطل بعده اديه** اذا الوسق ستون صاعا والصاع  
اربعة امداد كما هو معلوم والمدر رطل وثلاث بالبغدادى وقد رتب به  
لانه الرطل الشرعي وبالد مشقي ثلثمائة وست واربعون رطلا وثلاثون  
**قلت الاصح ثلثمائة واثنان واربعون وستة اسباع رطل لان**  
**الاصح ان رطل بعده ادمائة وثمانية وعشرون درهما واربعة**  
**اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلاثون والله اعلم**  
وسبانه بالضرب مذكور بالاصل والنصاب تحديد والاعتبار فيه  
بالكيل اذا خالفه الوزن والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط اذ يشتمل  
على الخفيف والرزين **ويعتبر في عدها قدر النصاب غير الحب تمر او**  
**زبيبات تمر وتربيب والافرطبا وعنبا** ويخرج الزكاة منها ولو  
كان يابس الرطب والعنب رد يا اعتبر النصاب رطبا وعنبا ويخرج  
منهما ايضا كما لو ضا صله لا متصا صله ما ولا لعطش ويقع باذن  
من الامام او نائبه في هذا من الحالين **والحب مصفا من ثبته**  
بجلاف ما يؤكل قشره معه كذره فتدخل في الحساب وان كان قد يزال  
تغما كما تقشر الحنطة ومن ذلك قشرة الباقلا السفلا **وما اذ خري**  
**في قشره** ولم يؤكل معه **كالارز والعسل** ولا يدخر في قشره  
غيرها **فعشره اوسق** نصابه اعتبار القشرة الذي الدخار فيه  
اصلح له وابقا بالنصف ولو كان النصاب يخلص من دون العشر  
اوسقا اعتبر **ولا يكمل في النصاب حنيس بجنس** فلا يضم تمر  
بجيب ولا حنطة لشعير ويضم النوع الى النوع **كانواع التمر والز**  
**بجيب وغيرها ويخرج من كل بقسطه فان عسر** كحشر النوع وقوله  
كل نوع منها **اخرج الوسط** منها لا اعلاها ولا ادناها رعاية للجن



فبين ولون تكلف واخرج من كل نوع بقسط كمان افضل ويضم العسل الى  
**الحنطة** لانواع منها وهو قوت صنع الممن والسك حنسن مستقل  
 لانه وان اشبه الحنطة لونا ونعومه والشعير في برودة طبع فقد  
 اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً انقرد فصارت اصلا براسه فلا  
 يضم لغيره **وقيل شعير وقيل حنطة ولا تزرع عام ويزرع** الى شهر  
 ويزرع عام اخر في المال النصاب وان فرض الثاني قبل وجود نحو حصاد  
 الاول **ويضم** ثم العام **بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه**  
 لاختلاف انواعه وبلاده حرارة وبرودة لحد وتهامه فنجدا لا  
 يسرع ادراك الثمر بها بخلاف تهامه لحرها ولوانتم تحيل في العام مرتين  
 فكثرت عامين **وقيل ان اطلع الثاني بعد جداد الاول اي**  
**قطعه لم يضم** ولو طلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه حرما  
 ويزرع العام **بضمات** وذلك كالذرة تزرع خريفا وربيعا وصيفا  
**والاظهر في الضم اعتبار وقوع حصاديهما في سنة** وان خرج  
 الزرع الاول عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم اذا الحصاد  
 هو المقصود وعند استقرار الوجوب ولو وقع الزرعان معا وعلى  
 التواصل المعتاد ثم ادرك احدهما والاخر قبل لم يشدد حبه فالأصل  
 القطع فيه بالضم ولو اختلف المالك والساعي في انه زرع عام  
 او عامين صدق المالك في انه زرع عامين فان اتهمه الساعي  
 حلف نذبا **واجب ما شرب بالمطر او عروقه لقربه من الماء**  
 وهو البعل من ثمر او زرع **العشر** وفي معناه ما شرب من ما يخصب  
 اليه من نهر وجبل او عين كبيره **واجب ما سقى بنضح** بان سقى  
 من يبر او نهر صغير او بقر **او دولا** او داليه وهو ما يندب البقر  
 او باعوره وهو ما يندب الما بنفسه **او ماء الشتر** او غصبيه او  
 حبه له **نصفه** اي نصف العشر ابتداء والفرق ثقل لمونه في هذا

وخفتها

وخفتها في الاول **والقنوات كالطر على الصحاح** وان احتاج حفرها  
 لمونه في هذا ففي المسقى بما جرى منها من نهر العشر خفته لمونه  
 فيها **واجب ما سقى نهرها** اي بالنوعين كالنضح والمطر **سوا ثلاثة**  
**ارباعه** اي العشر عملا بواجب النوعين ومثله ما لوجهل القدر **فان**  
**غلب احداهما في قول يعتبر هو والاظهر يقسط** والغلبه والتقيط  
**باعتبار عيش الزرع ونمائه** وقيل **بعد السقيات** النافعه بقول اهل  
 الخبره فلو كانت المدة من يوم زرعها لادراكه ثمانية اشهر واحتاج  
 في اربعه منها الى سقيه فسقى بالمطر وفي الاربعه الاخرى الى سقيتين  
 فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجهل المقدار  
 فوقع كل منها باعتبار المدة اخذت بالاسوى واحتاج في ستة اشهر  
 من الشتاء والربيع الى سقيتين فيسقى بما السماء وفي شهرين من الصيف  
 الى ثلاث فسقى بالنضح فيجب ثلاثة ارباع العشر وربيع نصف  
 العشر وسوا في كل ما ذكر في المسقى بما يسرا انشاء على قصد سقى  
 ماء فعرض خلافه او لا ولو اختلف المالك والساعي صدق المالك  
 فان اتهم حلف نذبا ولو كان له زرع مسقى بما السماء واخر مسقى  
 بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نضابا ضم احدهما الى الاخر تمام  
 النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه  
 في الثاني ومثل الزرع في ذلك الثمر ولو علمنا ان احدهما اكثر وجهلنا  
 عينه فالواجب ينقص عن العشر ويريد على نصفه فيؤخذ اليقين  
 الى ان يعلم الحال **وتجب الزكاة فيما من يربو صلاح الثمر لانه**  
 حينئذ ثمره كامله وقبله بلح وحصره **واشدد الحب** لانه حينئذ  
 طعام وقبله بقل ولا يشترط تمام ما ذكره البعض من ذلك كالحل  
 لانه قال في اصله حتى لو اشترى او ورث تخيلا مثمره وبه الصلاح  
 عنه كانت الزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه واستقطه



للعلم به ولو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يثمر ويتزيب لوجوه  
 علم مما صروا ان اخذه الساعي لم يقع الموضع ومؤنة جند الثمر وخفيته  
 وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لامن مال الزكاة **وبين**  
**حرص الثمر ولو تحيل البصر الذي تب فيه الزكاة اذ ابد صلاحه على**  
**المالك** لحرفيه فيطوف الحارص بكل خله ويقدر ما عليها رطباً ثم تزل  
 ولا يقتصر على رواية البعض ويقاس الباقي به وان اختلف النوع جاز  
 ان يحرص الكل ثم تزل **والمشهور اذ خال جميعه في الحرص** ويقاس بالخير  
 العنب **وانه يكفي حارص واحد** اذا حرص ينشأ عن اجتهاد **وشروطه** وان  
 تعد العلم بالحرص والعبداله في الرواية **وكذا الحريم والذكور** وبقيته  
 صفات عدل الشهاده **في الاصح** بنا على الاكفئ بواحد **فاذا احرص فالأظهر**  
**ان حق الفقرا ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك ثم**  
**وزبيب ليجزها بعد حفاقه ويشترط في الانقطاع** والصبر ورهله  
 كورين **التصريح** من الحارص والامام او نايه **بتضمينه** اي حقوق الفقراء  
 للمالك **وقبول المالك** التضمين **على المذهب** فان لم يضمه او ضمه  
 فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء كما مات ولم ينفذ تصرفه في الجميع  
 بل فيما بعد الواجب شايها بقا الحق في العين **لامعينا وقيل ينقطع**  
**حقهم بنفس الحرص** وعلى الاول **فاذا ضمن المالك حارصه**  
**في جميع المخروص ببيع او غيره** وهذه فائدة الحرص وقيله لا يجوز  
 له التصرف بالاكل ولا غيره فان لم يبعث الحاكم حارصاً ولم يكن  
 حاكم حكم عدلين **في حكمه** يخرصان عليه ولا مدخل للمحرص  
 في الحب وغيره مما اذا لا يمكن الوقوف على قدره **لاستتار**  
**ولو ادعى المالك هلاك المخروص كله** او بعضه بسبب كذبه  
 المحس لم يلتفت اليه **او بسبب خفي كسرقة او ظاهري كالبرد والله**  
**والجراد وتزول العسك واستهمل في الهلاك به صدق يمينه** وان لا يثمه

صدق

صدق بلايين فان لم ير في الظاهر طول بيمينه بوقوعه على  
**الصحيح** لا مكانها ثم صدق بيمينه في الهلاك به واليمين مستحب  
 ولو اقتصر على دعوى الهلاك صدق بيمينه ندبا **ولو ادعى حريقاً**  
**رص** فيما خرصه **او غلظه** فيه بما يستلزم يقبل كما لو ادعى ميل الحارص  
 كرم او كذب الشاهد لم يقبل الا بيمينه وفي الغلط لا يقبل في حط  
 جميعه ويقتل في حط المثل **او محتمل بفتح الميم قبل الاصح** ان  
 كان فوق ما يقع بين الكيلين ويحلق ندبا وان كان قدر ما يقع بينهما  
 كوسق في مائه وادعاه بعد الكيل حط ايضاً لان الكيل يقين والحرص  
 تخمين فالاحالة عليه او بعد ان فانت عين المحروص فان بقي اعيد  
 كيله وعمل به ولو ادعى غلط الحارص ولم يبين قدر الحرص سمع  
 عوايه **بازكاة النقد** اي الذهب والفضه وان لم يكن مضر  
 وباو الاصل فيهما مع ما ياتي اية والذين يكثر من الذهب والفضه  
 فسر به ذلك **نصاب الفضة مئتا درهم والذهب عشرون**  
**مئالاً** كما ياتي **بوزن مكة** لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال  
 المدينة والوزن وزن مكة والدرهم ستة دنانير والدينار  
 درهم وثلاثة اسباعه وكل عشرة دراهم سبعة مئالين  
 والدرهم ستة دنانير والدنانير سدس درهم وهو ثمان حبات  
 وخمسة حبات فلانزكاة كما لو نقص في ميزان وتم باخر **وزكاتها**  
**ربع عشر** لقوله صلى الله عليه وسلم **تكتسب** في ثمانون بختة او ثمن  
 في الورق اي الفضة ربع العشر وقال صلى الله عليه وسلم ليس في  
 دون خمسة اواق من الورق صدقة وقال صلى الله عليه وسلم ليس  
 فيما دون عشرين ديناراً شي وفي عشرين نصف دينار انتهى ولا  
 يكمل نصاب احد النقيدين بالآخر **ولا شيء في المغشوش** منهما  
**حتى يبلغ خالصه نصاباً** فاذا بلغه اخرج الواجب لكن يتعين على



خالصا واخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر  
الواجب لكن يتعين على الولي اخراج الخالص حفظا للخامس  
**اختلط انما منهما** بان اذ يباعا وصنع الانا منهما **وجعل**  
**الثرهما زكالا اكثر ذهبا وقضه** فاذا كان وزنه الفان  
احدهما استمايه ومن الاخر اربعمايه زكاستمايه ذهبا و  
ستمايه فضه ولا يجوز فرض كله ذهبا اذ لا يقوم جشع عن  
اخر وان كان اعلى **او من** بالنار بينهما ويحصل بصله قدر  
بحسب اذا تساوت اجزاه وبالمكان يضع فيه الفاذ ذهبا ويعلم  
ارتفاعه ثم الفاضه ويعلمه ثم يضع فيه المخلوط فالي ايها  
ارتفاعه اقرب فالاكثر منه **وبينك المحرم من حلي وغيره**  
لحرمة وكذا المكروه **لا المباح في الاظهر** لانه لا يستغنى عن النفع  
به **في المحرم الانا من الذهب والفضه ولو لانشى والسوار**  
**الخنخال للحي الرجل** والخنش بان يقصد بهما فهما محرمان  
بالقصد **فلو اخذ سوارا مثلا بلا قصد او بقصد اجارة**  
**لمن له استعماله فلا زكاة في الاصح** لا شغلا القصد المحرم ولو  
اخذ به ليعينه لم يجب جز ما ولو قصد كثره وجبت كما لو ورثه  
ولم يعلم به حتى مضى حول **وكن الواكسر الحلي** بمن له لحيته  
يجب بمنه الاستعمال **وقصد اصلاحه** فلا زكاة فيه في الاصح  
لدوام صورته وقصد اصلاحه ولو لم يقبل الاصلاح لاحتمال  
جه في استعماله لسبك وصوغ وجبت واور الحول وقت  
الانكسار وكن الوقيل الاصلاح وقصد كثره ولم يقصد بفضاء  
ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تاثير له ولو اخذ حلي  
لاستعمال محرم ثم قصد به مباحا او عكسه ونحوه اعتبر القصد  
الطارى **ومحرم على الرجل** والخنش **حلي الذهب** لقوله صلى الله عليه

أخ

118  
حل الذهب والمحرر لان اتمى وحرم على ذكرها **الا الاثاق ولا**  
**اغله والسن** فيجوز اخذها لمن قطع انفه او انخله او قلعت  
بشره فخير في الاثاق وقيس به الباقي **لا الاصبع** فلا يجوز اخذها  
وفارقت الانملة بانها تعمل بخلاف الاصبع واليد **ومحرم الخاتم** من  
الذهب على الرجل **على الصحيح** للحديث السابق وانما يحرم على الر  
جال الذهب اذ المر يقصد فان صدق بحيث لا يبين لم يحرم **ومحل**  
**له من الفضه الخاتم** ابتاعا **وحلية** اي حلقة الله الحرب **كالسيف**  
**والرجع والمنطقة** والدرع والخو واطراف السهام لان ذلك الخفا  
لاما لا يلبسه **كالسرج والحام والركاب في الاصح** ولا يحل ذلك بالذهب  
جزها وليس للمرأة **والخنش حلية الله الحرب** ولو بفضه لانه تنسبه  
بالرجال وهي ممنوعة منه كالخنش اذن جاز لهما الخمار به بالال الحرب  
في الجملة وجاز للساء تاج وان لم يعتد به الا اذا كان لجسه من عادة  
الرجال وظاهر من حل ما ذكر وتحرر به حل استعماله او تحرر به محلا  
لكن ان تعين الحرب على المرأة والخنش او لم يجد غير حل استعماله  
**ولها الحس النوع الذهب والفضه** كطوق وخاتم وسوار وخنخال  
ونعل ولا يحرم الدرهم والثاني المصنوع به بسكة المسلمين اذا تثبت و  
جعلت في القلادة على اطرافه ولا ذوات العري ولا تحب الزكاة مع  
الاباحه بل مع التحريم او الكراهية ومنها استعمال غير ذوات العري  
**وكذا ما سيج بهما البسة في الاصح** لاصلاق الحديث والخنش كحل  
في حلي نساء وكما مر في حل رجال **والاصح تحريم المبالغة في السرف**  
**للمرأة كخنخال وزينه ما يتاد من عجم يثار** والسرف بلا مبالغة مكي  
وهو تحب الزكاة وفارق ما ياتي في الله الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم  
المبالغة بان الاصل في الذهب والفضه حليهما للمرأة بخلافها  
لغيرها فاعتفر لهما قليل السرف وكالمرة الطفل في ذلك لكن لا يقيد بالة



الحرب **وكن السرافه** اي الرجل الذي **الحرب** فانه يحرم في الاصح للسرف  
والاصح جوار حلية المصنف بفضله للرجل وغيره **وكن الامراة ما**  
**لذهب** اذ لها استعماله لا للرجل ولا يجوز حلية ساير الكنت جزا  
ومن كنت القرات بذهب فقد احسب ولان كاتة عليه **وشرط**  
**زكاة النقد الحول** لقوله صلى الله عليه وسلم لان كاتة في مال حتى  
يجول عليه الحول **ولا زكاة في ساير الجواهر كالالو والياقوت**  
لعدم ورودها في ذلك **ما** **زكاة المعدن** وهو اسم للنقد  
ويسمى به المكان المخلوق فيه النقد كما ياتي **والركان** **والثمانية**  
**من استخراج** من اهل الزكاة **ذهبا** او فضة من معدن لزمه ربع  
**العشرة** كغيره العموم الادله **وفي قول الخمس** وفي قول ان  
**حصل ينصب** بان احتاج لخطوط **ربع عشرة** **والاجتسه** و  
**وشرط النصاب لا الحول على المذهب** والفرق ان مادون  
النصاب لا يحتمل المواساة والحول اما اشترط للملك من تنهيت المال  
ولمستخرج نافي نفسه **ويضم بعضه** اي المستخرج **الى بعض** في  
النصاب ان اخذ المعدن **وتتابع العمل** ولا يشترط في الضم اتصال  
**النيل على الجديد** اذا العادة تفرقه **واذا انقطع العمل بعد**  
كاصلاح الله وهرب اجير وسفر ومريض ثم عاد اليه ضم وان طال  
الزمن **والا** بان انقطع بلا عذر وتعد المعدن **فلا يضم الاول**  
**الى الثاني** وان قصر الزمن لاعراضه **ويضم الى الاول** اي المملوك  
كما يضم الى ماله **من جفسته** او عرض تجاره تقوم به ولو لم يجر  
**المعدن** كارت في الحال **النصاب** فلوا استخراج من الفضه خمسين  
درهما بالعمل الاول ومئة وخمسين بالعمل الثاني فلا زكاة في  
الخمسين ويجب في الباقي كما يجب فيه ولو كان مالا الخمسين من  
غير المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامها ان اخرج حق

المعدن

المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن فنصابا وجبت  
فيه الزكاة ووقت وجوب حق المعدن حصول الخيل بيدها وو  
قت الاخراج التحصيل والتنقية من خوا التراب فلوا اخرج منه  
قبلهما لم تجزي وموتتهما على المالك وكان كاتة في غير الذهب  
والفضة من المستخرج من معدن **وفي الركان** **معنى الركان**  
كتاب بمعنى المكتوب **الخمس** قاله صلى الله عليه وسلم **يصرف مصرف الزكاة**  
**على المشهور** وكن المعدن لانه حق واجب في استفاد من الارض  
فان شبه الواجب في نحو الزرع وفارق وجوب ربع العشر في المعدن لعدم  
الموتة او خفتها **وشرط النصاب والنقد** **الذهب** والفضة **على ذلك**  
**ذهب لا الحول** لما مر ولو وجد دون نصاب وهو ملك من جزه  
ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركان **وهو اي الركان** **الموجود** اي  
المذكور **الجاهلي** اي الذي هو من دفين الجاهلية وان لم يكن من صنفهم  
كان وجده من هو من اهل الركان بقلاعه عادية وقبور جاهلية وخرابهم  
**فان وجد اسلامي** ولو بمواقة وشارع بان كان عليه شي من القرات  
او اسم ملك من ملوك الاسلام **علم مالك** **فله** فيجوز له عليه  
**الابان** لم يعلم مالك **فلقطه** يعرفه الواجد ثم يملكه ان شاؤ  
ان لم يظهر ماله **وكن ان لم يعلم من اي الضربين** الجاهلي  
او الاسلامي **هو** بان كان لما يضر به مثله جاهلية واسلاما  
او كان مما لا اثر عليه كثير وحلي فهو لقطه يفعل به ما مر **وانما**  
**يملكه** اي الركان **الواحد ويلزمه ان كاتة** فيه اذا وجد  
في موان او ملك احياه فيملكه في الثانية بالاحياء **فان اوجد في**  
**مسجد او شارع** **فلقطه** على المذهب يفعل به ما مر او وجد  
في ملك شخص **فالشخص ان ادعاه** بلا يمين كامتعة يد  
**والا** بان لم يدعيه **فلمن ملك منه** وهكذا حتى ينتهي الامر



**الى المحي** للارض فيكون له وان لم يرد له لاد بالاحياء ملكه ولو لم يرد  
 البيع ملكه عنه لانه مدفون متقول فان كان المحي ومن تلقى  
 عنه المالك ميتا فورثته كهو فان كان قال بعض بعض ورثته من  
 تلقى الملك عنه هو طور ثا و اياه بعضهم سلم نصيب المدي له وفعل  
 بالهاقي مامر فان ايس من ماله تصدق به الامام او من هو في يده  
**ولو تنازع** اي الركان في الملك بايع ومشتريه او مكر ومكتر او غير  
**ومستعير** فقال كل منهما هو في وانما دفتنه صدقة **وقد** اليد اي المشتري  
 والمكثري والمستعير **بيمينه** ان امكن صدقه كالو تنازعا في متاع الد  
 ان ولو لم يكن صدق صاحب اليد لكون مثله لا يدفن في ماله يده  
 لم يصدق ولو وقع النزاع في مسلي المكري والمكثري بعد دعوا الدار  
 بيد هما فان قال كل انا دفتنه بعد دعوا الدار وامكن صدقه فالقول  
 قوله وان قال دفتنه قبل خروجها من يدي قال قول قول المستاجر وا  
 مستعير اذا المالك سلم له حصول الكثر بيده فسخت يده اليد  
 السابقة ولو وجد الركان في ارض موقوفه فهو من يبيعه ولو اد  
 عاه اثنتان وقد وجد في ملك غيرهما فلمن صدقه المالك  
 فيسلمه له **فصل** التجارة تقلب المال في اليد لغرض  
 الربح واصلها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرنا باخراج  
 الصدقة من الذي يعد للبيع **شروط ركان التجارة الحول** كغيرها  
**معتبر** اي النصاب **باخر الحول** اذ مراعاة القيمة كل وقت يشق لا  
 ختلافها فروع وقت الوجوب **وفي قول بطرفيه** اي اوله واخره  
 دون وسطه **وفي قول بجمعها** فعلى الاول **الظاهر** والثاني  
 ايضا **ورود** مال التجارة الى النقد الذي يقوم به بان يبيع به  
 في خلل الحول وهو دون النصاب **واشترابه** سلعه **فالا**  
**صح** انه ينقطع الحول ويبتدي حولها من حين شرائها لتحقيق

نقد

نقض النصاب بالتضيض ولو بادل بسلعه او كان النقد غير ما يقوم به الحول  
 ثم ينقطع **ولو تم الحول** وقيمته **العرض** دون النصاب وليس معه ما  
 يبيعه النصاب **فالامر** انه يبتدي **حول** وسيط **الاول** فلا يجب  
 له ركان ولو كان معه الحول لكان الجميع اذ انتم حول ماله في الاشياء  
**انما** يصير العرض للتجارة **انما** القيمة يثبتها لانها الاصل **وانما** يصير  
 العرض للتجارة **اذا** قترنت بفتحها بكسبه معا وضه **كثيرا** ولو  
 بعرض ودين موجد **وكذا** المهر وعوض الخلع كان زوج امته او خاله  
 زوجته بعوض نوابه التجارة فهما مال تجارة يثبتها في **الاي** لانها معا  
 وضه **لا بالهبة** المحض **والاحتطاب** **والاسترداد** **يعيب** كان باع  
 عرض القينة بما وجد به عيبا فرده واسترد عوضه فالمكسوب بخو  
 ما ذكر كاحتشاش واصطيا دوارث ورد عرض يعيب لا يصير مال تجا  
 ره يثبتها لا تخاف الما وضه فلا اثر لها **اذا** ثبت حكم التجارة له بفتح  
 كل معاملته لنية جديده **واذا** ملكه اي عرض التجارة **بخقد نصاب**  
 كان اشتراجه بعشرين دينار او مما ياتي درهماي بعين ما ذكر **حوله**  
**من حين ملك** ذلك **النقد** بخلاف ما لو اشتراه بنصاب في الزمان ثم  
 نقده ينقطع حول النقد ويبتدي حول التجارة من حين الشراء والفرق  
 ان النقد لم يبعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاول وكما في الذم  
 الحلي المباح **او دون** اي النصاب وليس في ملكه باقية او بعرض قينة  
 كعبيد وماشية ولو بنصاب سائمة **فمن الشراء** وفارق نصاب النقد  
 باختلاف الواجب في المقيس على خلافه في النقد ولو كان في ملكه في  
 الاولى باقية كالمسئلة قبلها **وقيل** ان ملك بنصاب سائمة **بدا**  
**حولها** ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينقض بما يقوم به  
 فلو اشترا عرضا بما في درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل اخره بالمحظة  
 ثلثماية ركانا اخره **لان** نقض اي صار الحول ركاما او دنانير من جنس  
 ليس مال النصاب وامسكه لآخر الحول واشترابه عرضا قبل تمامه

للقينة





فتفرد الربح بحوله **في الاظهر** قال باصله فاذا اشترى عرضا بعمالة  
وباعه بعد ستة اشهر بخلافية في اخر الحول فيخرج الزكاة  
عن ما يثبت فاذا مضت ستة اشهر اخرج عن الماوية ولو كان  
الناض لم يبيع به من غير جنس المال فكيف عرض بعرض فيضم الربح  
للاصل ولو كان راس المال دون النصاب ثم نص بنصاب واصلة تمام  
حول الشر فكذا في **الاصح ان الولد العرض** من الحيوان غير السباع  
بما كحل وجوارى ومعلوفه وثمره من الاشجار **مال تجاره** لانها  
لا من فوايدها والاصل ان **حوله** حول الاصل تبعاله **وواجبها**  
اي التجاره **ربح عشر القيمة** كما ان النقد يجب اخراج ربع عشر وهو  
يتعلق بالقيمة فلا يجوز اخراجه من غير العرض **فان ملك العرض**  
**بنقد قوم به املك بنصاب** وان كان غير نقد البلد وفي الذمة و  
**كذا دونته** اي دون النصاب في **الاصح** ملكه به او ملك بعرض للقيمة  
او نكاح او خلع **فيقال** نقد البلد من الدراهم والدنانير يقوم  
فلو حال الحول بحال لا نقده كبلد يتعاملون بنحو الفلوس اعتبر  
بأقرب بلاد اليه **فان غلب نقد ان على التساوى** وباع باحد  
**نصابا دون الاخر قوم به** لتحقيق تمام النصاب باحد النقيدين وبهذا  
فارق ما مر من انه لا زكاة فيما لو تم النصاب في ميزان دون اخراجه  
بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به **فان بلغ** نصابا بغيرهما **قوم بالانفة**  
**الفقر** وقيل وهو مفتابه **يتخير المالك** فيقوم بهما شاء منهما  
في مثالي الجبران ودراهمه **وان ملك بنقد وعرض قوم ما قال**  
**بل النقد به والباقي بالغالب** من نقد البلاد وان كان دون نصاب  
**وجب فطرة العبد التجاره مع زكاته** لاختلاف سببها ولو كان  
العرض نصابا سائمة ونحوه مما تجب الزكاة في عينه **فان كحل نصاب**  
**احد الزكائين العين والتجاره فقط** اي دون نصاب الاخر كما روي  
من القدم لا تبلغ قيمتها نصابا باخر الحول او اقل قيمتها اخره نصاب

وجبت

وجبت زكاة ما كحل نصابه الجماله او كحل نصابها **فكافة العين تجب في**  
**الجديد** لقوتها بالاتفاق عليها ولا تجتمع الزكاتان وتجرى الخلاف في ثمن  
العرض اذا بلغ نصابا ويضم السخا للامهات على الجديد ولو كان مع ما  
فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كان اشترى اشجار التجاره قبل  
حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمن زكاة الشجر  
عند تمام حوله **فعلى هذا** اي الجديد لو سبق حول التجاره بان اشترى  
بمالها بعد ستة اشهر من حولها نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة  
التجاره لتمام حولها ثم يفتح من تمامه **حول زكاة العين** ابدالي فجب  
في سائر الحول **واذا قلنا** عامل القرض لا يملك الربح بالظهور بل بالقيمة  
وهو الاظهر الذي بيانه كما ان العامل في الجعالة انما يستحق الجعل بغرم  
من العمل **فعلى المالك** عند تمام الحول زكاة الجميع ونحو راس مال لانه  
ملكه فان اخرجهما من عند ذلك او من مال القرض **حسبت**  
**من الربح في الاصح** ككون لزمت من نحو اجرة كمال ودلال وان  
قلنا العامل يملك الربح لمشرطه بالظهور **لزم المالك زكاة**  
**راس المال وحصة من الربح** والمذهب انه يلزم العامل زكاة  
**حصة زكاة الفطر** قال ابن عمر ورضي رسول الله صلى  
عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير  
على كل حر وعبد ذكر او انثى من المسلمين **وجب باول ليلة العيد** اي باخر  
اخراج جزء من رمضان مع اول جزء من شوال **في الاظهر** لاضافتها الى الفطر  
**فتخرج عن من مات بعد الغروب** دون من ولد بعده لادراك  
وقت الوجوب **وبين ان لا تؤخر عن صلاته** اي العيد بان تخرج  
قبلها في يومه اتباعا لامر صلى الله عليه وسلم ولو اخرة الصلاة عن اول النفل  
سن الاكاد اوله للتوسعة على المستحقين **ويحرم تاخيرها عن يومه**  
اي العيد بلا عذر كغيبه ماله او المستحقين اذا قصد غناؤهم  
الطلب فيه فتخرج فيه بعد صلاته اذا فاق آخرت عنه قضيت **ولا**



**فطرة على كافر لما امر الا في عباده المسلم وقريبه المسلم في الاصح** ادخل  
صح انها تجب على المولى ائتمه ثم يحتل عنه المودي ولا تجب بيته في هذه  
الحالة والامه والمستولر كالعبد ولو اسلمت ذميه تحت ذمي وذلك  
وقت وجوب الفطرة وهو متعلق في العبد وجبت فطرته في مو  
قوفه بالنسبة للمرتدان عاد للاسلام وجبت والا فلا **ولا فطرة على**  
**رقيق** اذ غير مكاتب لا مملوك والمكاتب ملكه ضعيف وليت له  
منزله الاجنبي فلم تجب فطرته على سيده لكن ان كانت الكتابه فا  
سده لزومه السيد **وفي المكاتب وجه ومن بعضه حر لزمه** من الفطرة  
قسمة من الحرية اذ لا يمكن بينه وبين مالك بعضه مهاييات وتلزم  
كل من الشريكين في عبد بقدر حصته منه ان لم يكن مهاييا فان كانت  
فيها مهاييا احتصة الفطرة بمن هرق من وجوبها بنو بته **ولا فطرة**  
**على معسر** وقت الوجوب وان اعسر بعد **من لم يفضل عن قوته وقت**  
**من تلزمه نفقته** اي مؤنته ليلة العيد **ويومته** شي يخرج في الفطرة  
**معسر** بخلاف من فضل عنه **فما يخرج** فيها من اي جنس كان من المال  
موسر لكن يشترط ذكره بقوله **ويشترط كونه** اي الفاضل عما ذكره فضلا  
عن مسكن يحتاج اليه **وخادم يحتاج اليه** لخدمته او خدمة قوم  
لا العمل في الارض او ما سببه **في الاصح** هذا الى الابتداء اما لو ثبتت الفطرة  
في ذمة انسان فيباع فيها مسكنه وخادمه كالدين ويشترط كونه فاضلا  
ضلا ايضا عن دين الادمي ولو موحلا او رضى صاحبه بالتأجيل  
وعن دسة ثوب لا يثق به وطن في نفقته وخارج باللائق غيره ولو كان  
المسكن او الخادم او الملبس نفيسا عكن ابداله بلائق واخراج النفاوت  
وجب **ومن لزومه فطرته لزومه فطرته من لزومه نفقته** بملك او قر  
او نكاح حين الوجوب ولو اطره معقلا **لكن لا تلزم المسلم فطرة العبد**  
**والقريب والزوجه الكفار** وان لزومه نفقته **ولا العبد فطرة**  
**زوجه** ولو حرة وان لزومه نفقته اذ ليس اهلا لفطرة نفسه فضلا  
غيره

غيره

غيره **ولا الابن فطرة زوجته ابية** وان لزومه نفقته لزوم الاعفاف  
الاتي ببيانه ومستولرته وامته التي يطاها كزوجته وفارقة  
النفقة بان الفطرة لا تجب على معسر بخلاف النفقة والاصل في النفقة  
والفطرة الاب وهو معسر **وفي الابن وجه** ولا فطرة لعبد بيت  
المال والمسيح ولا ملوقوق ولو على معسر ولا المنقطع خبره بعد  
مضي مدة مفقود ذكرت في الفرائض ولا حرة لخدم الزوج **ولو**  
**اعسر الزوج او كان عبدا** فلا فطرة له يلزم من زوجته الحرة فطرته  
**وكذا سيد الامه قلت الاصح المنصوص** لا تلزم الحرة لهما التسليم نفسها  
وتلزم سيد الامه لاستخدام السيد لها **والله اعلم** ولو كانت الزوجه  
ناشرة لرفها فطرة نفسها **ولو انقطع خبر العبد** الغايب مع توا  
صل الرفاق **فالمكاتب وجوب اخراج فطرته في الحال** اذ الاصل بقا  
وه حيا ويخرج من قوت بلد المودي للعذر فهي مستثاه **وقيل اذا**  
**عاد وفي قول لا شيء الاصح** ان من ايسر بعض صاع وهو فطرة  
الواحد **يلزمه** اخراجه ما فطره على الواجب بقدر الامكان ويخالف  
الكفار لانها لا تبعض ولان لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما **والاصح انه**  
**لو وجد بعض الصغار قدم نفسه ثم تزوجته ثم ولد له الصغير**  
**ثم الام ثم ولد له الكبير** العاجز عن الكسب ثم الرقيق لان الحر المرفق منه  
وعلاقتهم لازمه بخلاف الملك فان استولى جماعة في درجه تحير فاذا  
وجد صاعا اخرجه عن نفسه لانها اعم او صاعين اخرجهما عن  
نفسه ونزوجه مقدمه على القريب لان نفقته اكد لا تسقط بعض  
الزمان بخلاف نفقته او ثلاثة اصوع فالكثير اخراج الثالث عن ولده  
الصغير لثبوت نفقته بالنصر والاجماع والرابع عن الاب والخامس عن  
الام وفارق تقديمها هنا تقديمها في النفقة بانها السد الخلة والام  
احوج والفطرة لتطهير المخرج عنه وتشيده والاب احق بهذه النسبة  
له ومشرقه يشرفه **وهي اي فطرة الواحد وهو ستة ذميه درهم و**







وتخرجها وليها منه لسهر حديث الصدقة لهما ولا يجب في مال  
نسب الجنين اذ لا وثوق بحياته **وكذا من ملك بعضه** **التمسك**  
بجب زكاته عليه في الاصح ملكه له ويجب في المصنوب والنصاب  
لواحد من عتيق او دين كان او دعه في اي فجب في كل ملك  
في الاظهر ما شئ به كان او غير ما **ولا يجب دفعها حتى يعود**  
فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلقى قبل التمكن سقطت ولو لم يقبض  
الذي لم يتعد رثته كالحاصل عند كونه مستحق المخرج على  
ثبوته ولو يعلم القاضي ومثل النصاب ما وقع بخر او دعه في  
ضيق ونسي **المشترى** وكل مملوك بعقد قبل قبضه بان حاله  
الحول بعد البايع يجب الزكاة فيه على المشتري للتمكن منه بتسليم  
التمن وقيل فيه القولان في المصنوب **وجب في الحال عن**  
**الحال الغائب ان قدر عليه** وتخرج في بلد فان كان سايرا  
فلا يجب اخراجه حتى يصل له **والله بان لم يقدر عليه لا سقط**  
**طريقه او خبره فكم مصوب** فجب ولا يجب اخراجه حتى يصل له  
**والدين ان كان ما شئ به او معشرا او غير لازم كالحال كناية**  
**فلا زكاة فيه** اذ شرط زكاة الماشية السوم وما في الذمه لا يسام  
وشرط زكاة المعشر الزهوي ملكه ولم يوجد واما الثاني فلان  
الملك فيه غير تام اذ لصعب استقاطه متاشا **او عرضا او نقدا**  
**فكذلك** لان زكاه فيه في القديم وفي الجديد ان كان حال او حل  
بعد تاجيل **وتعدراخذة لا عتار وغيره** كمنحود ولا يبيعه  
او مطلق او غيبه ملي **فكم مصوب** فجب فيه ولا يجب الاخر  
حتى يحصل وان تبصر اخذه بان كان على مقر حاض باذل وجه  
تلك كونه الحال وان لم يقبض هو فحالا فملكه هب انه لم يقبض  
فجب فيه ولا يجب دفعها حتى يقبض وقيل يجب دفعها  
قبل قبضه **ولا يمنع الدين** وان خرج وجوبها في الاظهر لا

قوال

قوال لا طلاق النصوص والثاني منع والثالث منع المال الباطل  
وهو النقد والعرض **وركاة القطر والركان لافي الطاهر وهو ما**  
**عدا ذلك فعلى الاول لو جرح عليه الدين في الحال الحول في البحر فكم مضى**  
اذ الجرح مانع من التصرف ولو عين الحال لكل من غرمه شيئا من ماله  
مكتوم من اخذه وهو جرح دينهم في الحال الحول قبل اخذه فلا زكاة عليهم  
لضعف ملكه **ولو اجتمع زكاة ودين ادعي في تركه** بان مات قبل  
ادائها وضاعت التركة عنها **قد مت** تقدم ما حق الله تعالى لقوله صلى  
الله عليه وسلم قد من الله احق بالقضاء **وفي قول** يقدم الدين واجتماع  
غير المملوكين والخبرية من ديون الله تعالى مع دين الادعي في التركة  
كالزكاة معهما واذ اجتمع زكاة وجح او كفارة في تركة وكان النصاب  
موجودا قدمت والا قسم بينهما عند الامكان ان استويا في التعلق  
بالذمة او اجتمعت الزكاة والدين على دين قدمت ايضا اذا لم  
يخرج فان خرج قدم حق الادعي مالم يتعلق بالعين فيتقدم مطلقا **وفي**  
**قول** يستويان والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائمون  
تملكها ومضابعد حول والجميع صنف ركوي وبلغ نصيب  
كل شخص نصيبا او ببلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة  
ولو غير الماشية **وجبت زكاتها والابان** لم تختاروا تملكها فلا  
زكاة عليهم فيها لانها غير مملوكة لهم او مملوكة ملكا ضعيفا  
تسقط بالاعراض كالمواختار وان تملكها وهي اصناف اذ كل لا يدري  
كم نصيبه ولا ماذا يصيبه او كانت صنفا لا يبلغ نصيبا بالاجتناس  
اذ الخلطة لا تجت مع اهله اذ لان زكاة فيه لانه لغير معين  
ولو اصدقه انصبا باسما **معنى الزمان كانه** اذ انجر حول  
من الاصداف وان لم يدخل ولم يقبض اذ ملكته بالعقد وخرج  
بالمعين ما في الذمه اذ لان كانه فيه كالمسؤول **ولو اراد اربع سنين**  
**ثمانين دينار وقبضها** وتساوت اجرة السنين واخرج الاجرة في



غير المقيوض **فالظاهر انه لا يلزم منه ان يخرج الزكاة ما استقر** اذا  
ما يستقر معرض بصفته السقوط بانهدام البئر وفارق الصداق مع  
انه بضد اذا عود بصفته بالطلاق قبل الدخول بان عود نصفه  
بملك بلا فسخ بخلاف عود بعض الاجرة **فيخرج عند تمام السنة**  
**الاولى زكاة عشر من لانها التي استقر ملكه عليها وتتمام الثانية زكاة**  
**عشر من السنة** وهي التي زكاهها **وعشر من لتبين** وهي التي استقر  
ملكه عليها **الان وتتمام الثالثة زكاة اربعين سنة** وهي التي زكاهها  
**وعشر من لتلات سنين** وهو الذي استقر ملكه عليها **الان وتتمام**  
**الرابعة زكاة ستين سنة** وهي التي زكاهها **وعشر من لارب** وهي التي  
استقر ملكه عليها **الان وللمسئلة** يخرج في الاصل **والثاني يخرج**  
**لتمام الاولى زكاة ثمانين** **فصل في زكاة اي اداوه**  
**على الفور اذا امكن وذلك بحضور المال والاصناف اي المستحقين**  
اذا حاجتهم اليها فاجزءه وسبق حكم زكاة الفطر ويحوز تاخيرها لئلا  
يكون ان شك في استحقاق من حضر ولا انتظار نحو قريب وجار  
واصلح واحوج والافضل من تفرقة بنفسه او بالامام او نائبه  
ان لم يستند ضرر الحاضرين ولو تلفوا المالحين في ضمنه ولم يكن مقرر  
ومعدن التأخير جفاف وتصفيه وان امكن الاخراج من غيره بشرط  
ط للتمكن عدم شغل مهم ديني او غيره كصلاة والحل **وله ان يو**  
**دي ان بنفسه زكاة المال الباطن** **وكن الظاهر على الجديد**  
له مع الاداء بنفسه في مالين التوكيل فيه **والصرف الى الامام ولو**  
**بوكله والظاهر ان الصرف الى الامام افضل** من تفرقة المالا  
الباطن بنفسه **لانه اعرف بالمستحقين** واقدرا على التفرقة **الان**  
**الان يكون جازيا** فتفريق المالك بنفسه افضل من الصرف اليه  
وصرفه بنفسه افضل من التوكيل والدفع الى الامام افضل من  
التوكيل ايضا ولو طلب الامام زكاة الاموال الظاهر وجب الصرف

اليه

اليه واما الاموال الباطنة فليس له طلبها منها الا اذا علم ان المالك  
لا يترجي فعلية ان يقول اذها والاداء فعرها الي **وتجب النية فينوي**  
**عند افرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي ونحوها كن زكاة مالي**  
**المفروضة او صدقة مالي المفروضة او الصدقة المفروضة ولو نوى**  
**الزكاة فقط اجزائة فنية الفرض كالمال ليست شرطا اذا الزكاة لا تقع**  
**الا فرضا وبه فارقا ما لو نوى صلاة الظهر ولا تكفي عند فرض مالي** لانه  
يكون كفارة وتذرا **وكن الصدقة** اي صدقة مالي في الاصح اذ تكون  
نافله **ولا يجب تعيين المال الزكائي النية عند اخراج الزكاة فلو**  
**عين لم يقع المخرج عن غيره** فلو ملك مالي درهم حاضرة ومثلها  
غائبة عن مجلسه لا عين بلده لا الزكاة لا تنقل فله جعله عن الحاضرة  
ولو عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه للحاضرة فان نوى مع ذلك  
انه ان كان للمنوي تالف فعن غيره فبان تالفه وقع عن غيره **و**  
**يلزم الوالي النية اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون والسفيه**  
فلودفع بلا نية لم يقع الموضع وعليه الضمان ويتركي السفيه  
بتفويض النية اليه كغيره من المكلفين **وتكفي نية الموكل عن**  
**الصرف الى الوكيل في الاصح والافضل ان ينوي الوكيل عند**  
**التفريق ايضا على المستحقين** خرجا من الخلاف ولو نوى الوكيل وحده  
لم يفي الا ان يفوض الموكل اليه النية ويكون اعلالها ولو نوى المو  
كل وحده عند تفريق الوكيل وبعد الدفع له قبلها وقبل الدفع لم  
اوللامام والاصناف واقتربت في بعده بالعرض **كفت ولود**  
**فع الزكاة الى السلطان كفت النية عند** اي عند الدفع له وان  
لم ينوي السلطان عند الدفع للمستحقين اذ هو نائبهم ف  
الدفع له كالدفع لهم **فان لم ينو** عند الدفع له **لم يجزي على**  
**الصحيح وان نوى السلطان** عند القسم عليهم الا اذا اذن  
له كما لا يجزي الدفع لهم بلا نية **والاصح انه يلزم من السلطان النية**



اذ اخذ زكاة الممتنع من ادائها نيابة عنه ليجزيه في الظاهر  
فلا يطالب بها الاصح ان نية اي السلطان في الاخذ  
جزا باطنا اقامه لها مقام نية المالك ولو قهر الامام المالك على اخذها  
فتوى عند دفعها اليه كفت عن نية الامام **فصل في**  
**تحويل الزكاة العينية في المال الحولي على ملك النصاب** لفقده  
وجوبها وجوز تحويلها قبل الحول بعد ملك النصاب لوجود السبب  
في الاول ولو ملك نصابا فعمل زكاة التجاره كان اشتر عرضا يساوي  
زكاة مائة درهم فعلم زكاة ما تبين في حال الحول وهو يساويها فانه  
في المجلد وكذا لو اشتر عرضا بمتين فعلم زكاة اربع مائة وما  
في الحول وهو يساويها ولا يعمل لعامين في الاصح اذ زكاة العام  
الثاني لم ينقصد حولها والتحويل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتحويل  
قبل مصادق لانه لم يقديم تمام النصاب فيجزى الاول فقط وله  
**تحويل الفطرة من اول رمضان** ليلالا نها تجب بالفطر من رمضان  
فهو سبب اخراجها والصحيح **منعه قبله** اي منع التحويل  
قبل رمضان لانه تقديم على السنين والصحيح **انه لا يجوز اخراج**  
**زكاة التمر قبل بد صلاحه ولا الحب قبل اشتداد اده** لانه  
لا يعرف قدرهما ولا تخمينا **ويجوز بعدهما** اي بعد بد والصلاح  
واشتداد الحب قبل الجفاف والصفية لانه يعرف قدرهما تخمينا  
ولو نقص المجلد عن الواجب اخرج باقيه او زاد فالز ياداه تطوع  
والا اخرج قبل ظهور الثمر والنعقاد الحب ممتنع جرم او بعد الجفاف  
في والصفية لانه لا بد منه وقت **وشروط اخرج المجلد** اي في  
قوعه زكاة كما باصله **بقا المالك اعلا للواجب** عليه  
**اخر الحول** فلو مات او تلف ماله او باعه وليس مال تجارة  
لم يكن المجلد زكاة ولا يصرف تلف المجلد ولا يرد مال المجلد بنت  
مخاص عن خمس وعشرين فتواله في قبل الحول وبلغت ستا

وثلاثين

وثلاثين حيث لا تجزي المجلد وان صار نخت لموت مع الشرط المذكور  
بل يتردها ويعيد لها او يدفعها لغيرها لانه لا يلزم من وجود  
الشرط وجود المشرط **ويكون القابض في اخر الحول** اي وقت  
الوجوب مستحقا فلو كان ميتا او مرثدا لم يجز المد فوع اليه عن الزكاة  
وقيل ان خرج عن الاستحقاق في اثنا الحول كان ارثه ثم عاد لم يجز  
اي المالك المجلد **ولا يصرف غنائه بالزكاة** المد فوعه اليه وحدها او مع غيرها  
لانه انما اعطى ليحتفي فلا يكون ما هو المقصود مانعا من الاخراج  
ويصرف غنائه بغيرها كزكاة اخرا واجبه او مجزئ اخذها بعد الاولى  
بشهر مثلا وقد استغنى بها واذا لم يقع المجلد زكاة لعرض مانع  
استرد المالك ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع عملا بالشرط  
والاصح **انه ان قال عند ان زكاه في المجلد فقط** او علم القابض انها  
مجلد استرد لذكره التحويل والعلم به وقد بطل والاصح **انه ان لم يعرف**  
**التحويل بان اقتصر على ذكر الزكاة ولم يعلمه القابض لم يسترد** ويكون  
تطوعا والاصح **انهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد** وهو ذكر التحويل  
او علم القابض به صدق القابض بيمينه اذ اصل عدم ذلك ومثلا  
ثبت الاسترداد والمجلد باق اخذه ماله بيمينه وان اراد  
القابض رد بدله لم يجز او تلف ولو شرعا بنحو بيع وجب ضمانه  
بالمثل في المثل والقيمة في غيره والاصح **في مقتوم اعتبار قيمته يوم**  
**القبض** لا وقت التلف اذ ما زاد حصل في ملكه القابض فلا يضمنه  
والاصح **انه ان وجد ناقصا نقصا رشي فلا رشي** له اذ النقص  
حدث في ملك القابض فلا يضمنه ولو كان المجلد نحو سائين فلف  
احدهما رشي في الباقي وبقية التالف والاصح **ان لا يسترد ربا**  
**ده منفصلا** كالمولين ويسترد المتصلة كسبي وكبر ولو حدثت  
زيادة منفصلا بعد وجود سبب الرجوع او معاه او كان الفا  
بعض حال القبض غير مستحق استردت كارتش نقص الصنفه فيها



**وتأخير الزكاة** أي إداها بعد التمكن مما هو **يوجب الضمان** لها بان  
يؤدي ما كان يوديث قبل التلق **وان تلق المال** المزمع بالتقصير بحسن  
المال عن مستحقه **ولو تلق قبل التمكن** بعد الحول **فلا ضمان** لا تقصير  
التقصير **ولو تلق بعضه** قبل التمكن وبقي بعضه **فلا ضمان** لا تقصير  
**قسط ما بقي** وهو ملك شاعه انعمه مثلاً في مال الحول فقلت قبل التمكن  
خمس وجب ان يعدها خمس شاة اذا التمكن شرط في الضمان لا في الو  
جوب والا وقاص عفوا واربعه وجبت شاة **وان التلقه بعد**  
**الحول وقبل التمكن** لم تسقط **الزكاة** لتقصير ما تلافه ومثله ما  
لو كان التلق بعد الحول وقبل التمكن بتقصير من المال كان احدى  
الملك مع امكانه او ضعه في غير حرز **وفي** أي الزكاة ولو شاة  
في نحو خمس الابل **تتعلق بالمال** الذي يجب في عينه **تعلق الشاة**  
بقدرها اذا لو امتنع من اخراجها اخذها الامام قهر كما يقسم مال المشتري  
قهر اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وانما جاز اخراجها من غيره  
لبناء امرها على مساهلة فالواجب ان كان من غير جنس المال كشاة  
واجبه في الابل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الابل او من جنس  
كشاة من اربعين شاة فالواجب جزء من كل شاة **وفي قول تعلق**  
**الرهن** بقدرها منه **وفي قول تعلق بالزكاة** فلو باعها اي مال  
بعد وجوب الزكاة **قبل اخراجها** **فلا طهر بطلان** اي المبيع في قد  
رها وصحتها في الباقي ويبيع بعض مال الزكاة كبيع كله وان  
بقي قدرها اذ حق المستحقين شايه فاي قدر باعها كان حقه و  
حقهم فان استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحايطة الا قدر الزكاة  
صح ان ذكر انه عشره مثلاً او بصفة لمن يجهله والمأشاة كذلك  
ويجوز بيع مال التجارة مطلقاً الا اذا كان قايماً بـ **كتاب**  
**الصيام** بعولفة الامساك وشرعا الامساك عن المفطر على وجه  
مخصوص والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما ياتي اية كتب

عليه

عليكم الصيام وخبر بني الاسلام على خمس **تجب صوم رمضان** ما كان  
**شعبان ثلثين** يوماً **او يوم يومه الهلال** ليلة الثلاثين منه لقوله صلى  
عليه وسلم صوموا الرويته واقطروا الرويته فان غم عليكم فاصحوا عنه  
شعبان ثلثين ولا بد في الوجوب على غير من راى من ثبوت رويته عند  
القاضي بلفظ الشهادة ولو بان شهد اي رايت الهلال فهي شهادة  
حسنة لا تتوقف على دعوا ولا اثر لرويته الهلال نهاراً فلوروي في  
الثلاثين شعبان لم ينسكه او في الثلاثين رمضان لم ينظر بل هو ليلة  
مستقبله **وثبوت رويته** تحصل **بعده** بالنسبة للصوم وتوابعه  
كصلاة التراويح ولا اثر لتردد يبقا بعد حكم القاضي بشهادة الاستاد  
الى ظن معتمد ولا يعتبر فيه العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها  
القول المزكبين اذ سويح في ذلك كما سويح في الاحتقا بعد الاحتيا  
لقول ابن عمر اخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت الهلال  
فصام وامر الناس بصيامه ولا فرق بين كون السماء مصحية ام لا  
اما غير الصوم وتوابعه فلا يكفي فيه واحد كطلاق علق بالهلال  
وحلول دين الا اذا تعلق ذلك بالشاهد **وفي قول عدلان** وجه  
اليه الشافعي من حيث القياس لما لم يجث عند الخبر فلما ثبت قدر  
وشرط الواحد **صفة العدل** **ول في الاصح** **لا عبد وامر** لا فليسا  
من عدول الشهادة واطلاق العدول ويصرف اليها بخلاف العدل فيتمثل  
عدال الرواية ويحب العدل في الشهادة على الشهادة به ولو اخبره  
صوتق به بروية الهلال واعتقد صدقه وجب عليه الصوم  
ولا يجوز تقليد حاسب ومنهم بنبوت فيه ويجوز لهما العمل بذلك  
لا تقصرهما ولا يحزمهما **واذا صمنا بعدل** **ول من الهلال بعد ثلثين**  
**افطرنا في الاصح** اذ الشهر يتم بمضي ثلثين وان كانت السماء مصحية  
ولا يضر ثبوت هلال شوال بذلك ضمناً واذا روي ببلد لم  
حكم البلد القريب دون البعيد في الاصح والبعيد مسافة



القصر وقيل باختلاف المطالع قلت هذا القول صحيح والظاهر  
 إذا أمر الهلال لا يتعلق له عسافه القصر وليس من اعتبار المطالع  
 حكم التعيين والحساب المتأخر في لقواعد الشرع لأنه من التوابع  
 لا من الأصول فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على  
 الذين لم يروا إلا أن الأصل عدم الوجوب **وإذا لم يوجب**  
**أهل البلد الآخر** وهو البعيد لما مر فصار إليه من بلد الروية  
 فالأصح أنه يوافقهم في الصوم **آخر** لأنه صار منهم ومن سائر  
 من البلد الآخر إلى بلد الروية عيد معهم بناء على أن  
 من حكم البلد المنتقل إليه وقضا يومان عيد والتاسع وهو  
 وث من صومه كما باصلا وهو شرط للقضا ومن أصبح معيدا  
 فسارت سفينته إلى بلد بعيد أعلها صيام فالأصح أنه  
 بقية اليوم ويتصور ذلك بأن يكون اليوم يوم ثلثين من صوم  
 البلد من لكن المنتقل لهم لم يروا وبأن يكون التاسع والعشرون  
 من صومهم لتأخر بتدأ به يوم **فصل في النية**  
**للصوم** أي لابد منها كما باصلا لصوم يوم ويشترط لفرضه  
 خورئد ومن صبي الخبيث النية أي إيقاعها ليلا لقوله صلى الله  
 وسلم لا صيام لمن لم يحرث وهو محمول على الفرض بقرينة ما  
 يأتي من خبر عائشة والصحيح أنه لا يشترط في الخبيث الصوم  
 الآخر من الليل لاطلاقه في الحديث والصحيح أنه لا يضركم  
 والجماع وغيرهما من المفطرات بعد ما والصحيح أنه لا يجب  
 لها إذا نام بعد ما نمت قبل الفجر ويصح النفل بغير قول  
 الزوال لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يومها  
 فقال هل عندك من غد قالت لا قال فإني إذا أصوم والغدا  
 نفتح العين اسم لما يؤكل قبل الزوال **وكذا العدة في قول**  
**الشرائط حصول شرط الصوم في النية** المذكور من أول النهار

والالبطل مقصود الصوم وبخلاف من أول النهار **ويجب** في النية  
 التعيين في الفرض سوافيه رمضان والندى والكراه وغيره  
 أما النفل فيصح بخية مطلق الصوم وإن كان رابعا إذ صوم  
 نحو عرفه منصرفا له وإن نوى به غيره إذا المقصود وجود صوم  
 فيه **وكما** أي التعيين كما باصلا في رمضان أن ينوي صوم  
 غيب عن إذا فرض رمضان هذه السنة الله تعالى بإضافة  
 رمضان وذلك ليتميز عن اضدادها ولفظ العدة أشهر في تفسير  
 التعيين وهو في التحقيق ليس من حده وإنما وقع من نظرهم  
 إلى التثبيت وبذلك علم أنه لا يجب نية العدة وفي الأدوار  
 صرحه **والإضافة إلى الله تعالى** الخلاف المذكور في الصلاة  
 والأصح أنه لا يشترط شي منها هنا وإن اشترطت الفرضية ثم  
 والفرق أن صوم رمضان من اليا لا يكون إلا فرضا بخلاف  
 صلاة الظهر مثلا فتكون نفلا في حق من صلاها ثانيا في جامع  
 والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الأداء  
 مقصودهما واحد ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان  
 صوم غدا عن رمضان أن كان منه وكان منه وهما  
 لم يقع عنه للشك في أنه منه حال نيته فليست جازمه إلا  
 إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا أو  
 امرأه أو صبيان رشدا أو قول صبي مرأوق فانه يقع عنه  
 لظنه أنه منه حال النية والظن في مثل هذا حكم اليقين  
 فصححت النية لم ينع عليه ولو قال في نيته فان لم يكن منه  
 قطوع لم يضر نيته ولو نوى صوم غدا نفلا أن كان من شعبان  
 والأصح رمضان ولا أمانه فبان من شعبان والأصح رمضان  
 صح صومه نفلا لأن الأصل بقاؤه وإن بان من رمضان  
 لم يقع فرضا ولا نفلا إذا النية مترددة ولم تختص رمضان



لا يقبل صوم غيره ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد  
 ان كان من رمضان اجزاه ان كان منه اذ الاصل بقا رمضان  
 ولو استبته رمضان على محبوس صام شهرا بالاجتهاد ولا يكره  
 ذلك بلا اجتهاد ان وافق فان وافق صومه بالاجتهاد مضافا  
 فاذا او ما بعد رمضان اجزاه حرما وهو قضي في الاصح  
 لانه بعد الوقت فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم  
 على القضا ولو كان الامر بالعكس فله فطر اليوم الاخير ان عرف  
 الحال ولو وافق شوال حصل منه تسعة وعشرون ان  
 حمل والا فثمانية وعشرون فيقضي يوما في الاولى ويومين  
 في الثانية ان حمل رمضان والا فيقضي بالاخيرة فقط يوما  
 او دوا الحية حصل منه حصل منه ستة وعشرون ان حمل والا  
 خمسة وعشرون فان نقص رمضان قضا ثلاثة ايام ان حمل  
 واربعه ان نقص وان كمل رمضان قضا في الاولى اربعة  
 وفي الثانية خمسة ولو غلط في اجتهاده وصومه بالقدار  
 وادرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه حرما والابان  
 لم يدركه بان لم يتبين الحال الابعده فالجدد با وجوب القضا  
 وان تبين الحال بعد مضي بعض رمضان قضي ما مضى منه ولو  
 وافق رمضان باخر وقع عنه لا عن القضي ولو نوى الحايض  
 صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليل صومها به  
 الغية ان تم لها في الليل اكثر الحيض مستداه كانت او معتاده  
 بالكثرة وكن ان تم لها قدر العادة التي دون اكثره يصح صومها  
 بتلك الغية في الاصح اذ الظاهر استمرار عاداتها وان لم يتم لها  
 ذكر لم يصح صومها بتلك الغية لعدم نبأها على الاصل وكذا لو  
 كان لها عادات مختلفة **فصل** شروط الصوم من حيث  
 الفعل الامسالك عن الجماع في جامع ذاك مختار غير جاهل

معذور لقرئ عهد بالاسلام او بعد عن العلم بطل صومه اجتماعا  
 والاستقاه فمن تقيا الى اخر ما رافطر قال صلى الله عليه وسلم من  
 ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضا ومن استقاه فليقضي  
 وذرعه باقعه غلبته والصحيح انه لو ثبت انه لم ير  
 جمع شي الى جوفه باستقائه بطل انها مفطرة لعينها  
 وغلبته القى فلا بأس بالحديث وكذا الواقف في تمامه كما  
 ولفظها اي رماها فلا بأس به في الاصح اذ الحاجة اليه تتكرر في  
 خص فيه فلو نزلت من دماغه وحصلت في جدار الطاهر من  
 الفم فليقظ عنها من مجراها وليمجها فان تزلها مع القدرة  
 على ذلك فوصلت الحق في افطره في الاصح لتقصيره ولو  
 ابتلعها افطر ولو لم تحصل في الظاهر من الفم او حصلت فيه  
 ولم يقدر على ما ذكره تضرر والامساك عن وصول العين لا  
 ربح او طعم من طاهر الى ما يسمى جوفه والحق به الحلق والحاقه  
 الحلقوم وقيل يشترط مع هذا ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء  
 ما يعكس غيبه واعجام ذاك او الدون على الوجهين باطن  
 الدماغ والبطن والامعاء المصارين والمثانة بالمشددة  
 وهي مجمع البول مفطر للذكر المختار الى اخر ما ذكر بالاستعاط  
 او الاكل او الحقنة او الوصول من جايغه بالبطن  
 وما مومه بالراسل وخوضها وان لم يصل من الاولى لباطن الامعاء  
 ولا من الثانية لباطن الدماغ والتقطير في باطن الاذن  
 والاحليل اي الذكر مفطر لما مر في الاصح لانه من جوف غير  
 محيل ولو وصل الدون للمجرحة على الساق الى داخل اللحم او غرس  
 فيه سكين او وصلت مخنه لم يفطر ولو طعن نفسه او طعنه  
 غيره باذنه فوصلت السكين جوفه افطر بشرط الواصل  
 كونه في منفذ بفتح الف مفتوح فلا يضر وصول الدون



تشر  
للحرق المسام جمع سم بتثالث السين والفتح افصح ومسام الحسد  
تقبة كما لو طار اسده او بطنه به كما لا يصغر غسله عا بار حروان وجر  
بباطنه اثره ولا يصغر الا كخال وان وجد طغره اي الكحل الحلقه  
اذ الامر غر من عينه لحقه فالواصل من المسام ولو نزل الى الواصل  
يقصد فلو وصل جوفه ذباب او بعوضه او غبار الطريق  
وغر بلة الدقيق لم يفطر اذ التخرز عنه يعسر بل لو فتح فاه  
عمل قد دخل الغبار لم يفطر وكذا لو خرجت مقعدت الميسور فلما  
دعا ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه الا يمكن الاحتراز عنه  
فلو خرج من الفم لا على لسانه ثم رده اليه بلسانه او لا وابتلعه  
او بل خبطا بريقه ورده الى فيه كما يعتاد عند القتل وعليه  
رطوبة تتفصل وتتبعها او ابتلع ريقه مخلوطا بغيره  
الطاهر من قتل خطاه مصوغا بغيره ريقه او متحسنا كمن  
خرجت لثته واظف نخسا ولم يغسل فاه فاصح فابتلع ريقه افطر  
في الكحل اذا حاجه في الاولين ويمكن التخرز في الاخيرتين ولو  
اخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع اصاعليه لم يفطر اذ  
اللسان معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه  
ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح اذ التخرج عن  
معدنه ولو سبق ما او المضمضة والاستنقاء الى جوفه من  
الباطن او دماغه فامد ذهب انه ان بالغ في ذلك افطر لانه منتهي  
عن المبالغة والابان لم يبالغ فلا يفطر وكذا لو بالغ بسبب عمل  
فيه المتحس لا تولد من مامور به بلا اختيار ولو وصل من ماء  
منه رايغه افطروا ان لم يبالغ ولو كان ناسيا الصوم لم يفطر  
ولو بقي طعام بين اسنانه فخرابه ريقه لم يفطر ان عجز  
عن شربه ومجته فان قدر عليهما افطر ولو وجب اي صب في حلقه  
مكرها لم يفطر اذ لم يفعل ولم يقصد ولم يقصد فان اكره حتى اكل

افطر

١٤٢  
افطر في الاظهر قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم اذا اكله ليس  
منهيا عنه وان اكل ناسيا لم يفطر قال صلى الله عليه وسلم من شرب  
وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه  
الا ان يكثر فيفطر به في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله  
اعلم لعموم الحديث والجماع كما لا اكل ناسيا فلا يفطر به  
على المذهب ولو تناول المفطر جاهلا بخرجه لقرب اسلامه  
او كونه نكاشا باده بعيد لم يفطر والامساك عن الاستنقاء  
فيفطر به من مر اذ الايلاج بلا انزال يفطر فالانزال ينوع شهوة  
اولى وكذا اخرج المني بلمس وقبله ومضاجعة بلا حا  
يل يفطر به من مر لانه انزال مباشر ولا يفطر مشكل الاما خرج  
من فرجه لا الفكر والنظر مشهور لانه انزال بلا مباشر كالاخلاق  
وتكره القبلة لمن حركة شهوته اي كان من شأنها ذلك في  
حقه خوف الانزال والاولى لغيره تركها ففعلها خلا في  
الاولى قلت هي كراهية تحرز في الاصح والله اعلم وكذا  
كل مس حرك شهوة ولا يفطر بالقصد والحجامة وان نذ  
له التخرز عنهما والاحتياط ان ياكل اخر النهار الا يتيقن  
كان يشاهد غروب الشمس ويحل الاكل اخره بالاجتهاد بوجه  
او غيره في الاصح ولا ياكل بلا تحرز ولو بطن الاصل بقا النهار وجوز  
الاكل اذ اظن بقاء الليل قلت وكذا الوضوء فيه والله اعلم  
اذا الاصل بقاؤه والاولى له ترك الاكل في هذه الحالة ولو اكل بالا  
جتهاد او لا واخر من النهار وبان الغلط بطل صومه  
او بلا ظن ولو قال بلا تحرز لكان اعم لشمول الشك والظن ولم  
يبين الحال صح ان وقع الاكل في اوله اذ الاصل بقا الليل  
ولم يطل ان وقع الاكل في اخره اذ الاصل بقا النهار فان بان الصوم  
فيهما صح صومهما او الغلط فيهما لم يصح والمرا ديصح وبطل الكلم



لله ذلك ولو طلع الفجر في فيه طعام فلفظه أو أسكه صومه  
 فإن ابتلع شامه أفطر أو سبق منه شيء إلى جوفه فلا يؤكل **وكان**  
**حجامة فتزل في الحال** صومه وإن أثرت لتولده من مباشرة  
 مباحه وأولى منه بالصبي أن يحس بفباشير الصباح وهو في  
 مع فينزل حيث يوافق آخر الترع ابتداء الطلوع **فإن ملك**  
 الطلوع بحجامة بطل صومه وإن لم يعلم طلوعه إلا بعد الملك  
 فتزع حين علم ولو لا الترع لم يبق من الليل إلا ما يسع الأيلاج منهم  
 من جوزه وهو الأوجه ومنهم من منعه **فصل**  
**شروط الصوم** من حيث الفاعل **الاسلام** فلا يصح صوم  
 كافر ولو مرتد **والعقل** فلا يصح صوم مجنون **والنفاة**  
**الحيض والنفاس** فلا يصح من حائض ونفسا جميع النفا  
 رفلواته أو جن أو حاضت أو نفست في أثناءها بطل صومه  
 ويبطل بولاده بلام ولا يصح النوم المستغرق للنهار على الصحيح  
 وفارق الأغني بأنه يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم الذي  
 قضا ما فات به دوت ما فات بالاعما **والأضهر** لا يصح  
**إذا افاق الحظوة من نهار** ابتداء الزمن الأغني من الأفاقه  
 فإن لم يبق صدر ولو شرب دوايلا فنزل عقله نهارا لم يصح  
 صومه لأنه بفعله ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار  
 لزمه القضاء وإن صح في بعضه لا غني ببعض النهار **ولا يصح**  
**صوم العبد** أي عبد الفطر والأضحي لنهييه صلى الله عليه وسلم  
 عن صومها **وكن الشريك** أي أيامه الثلاثة لا يصح صومها في  
 الجديد للنهي عنه **ولا يحل التطوع** بالصوم يوم **الشك** بلا  
 سب لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصا إلى  
 القاسم صلى الله عليه وسلم فلو صام تطوعا بلا سب لم يصح في  
 الأصح **وله صوم عن القضاء والنذر** والخافه **وكذا الوفاق** عاده

تقوله

**تطوعه** كان اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما صومه  
 تطوعا لعادته قال صلى الله عليه وسلم لا تقدر موار مضان بصوم  
 يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه **هو أي الشك**  
**يوم الثالث من شعبات** إذا حدثت الناس برويته  
 أي بان الهلال روي ليلة والسما صحبه ولم يشهد بها  
 أحد **أو شهد بها صيان أو عيب أو فسقه** وظن صدقهم  
 أو عدل ولم يكتف به بعبارة أصله أو قال يدل شهد وهي  
 أولى ولا يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه من  
 فإن اعتقد صدق من رآه وجب الصوم كما مر ويصح ثبته  
 المعتقد لذلك ويقع الصوم عن رمضان إذا بان كونه من  
 كما مر واعتبر العدل هنا من رأى بخلافه ثم احتياط للعبا  
 ده فيهما **وليس أطباق الغيم ليلة الاثنين بعشك**  
 فلا يكون هو يوم شك شعبان ولا أثر لظننا برويته لولا  
 السحاب لبعده الهلال عن الشمس ولو كانت السما مصحبه و  
 تراه الناس الهلال فلم يتحدث برويته فليس بيوم  
 شك ولو كان في السما قطع سحاب يمكن أن ير الهلال  
 من خلالها ويخفا تحتها ولم يتحدث برويته فليس شك  
**فروع** إذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سب مما  
 مر إن لم يصله بما قبله **ويمنع الفطر** إذا تحقق غروب الشمس  
 فإن تحقق حرم بلا حجر **على تمر والأفماء** قال صلى الله عليه وسلم  
 لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وقال صلى الله عليه وسلم إذا كان  
 أحدكم صائما فليفطر على التمر فإن لم يجد التمر فعلى ما فاته طهر  
 وعبارة أصله يحسن للصائم أن يعجل الفطر وإن يفطر على تمر  
 فإن لم يتيسر فعلى ما **وتأخير السحور** لقول صلى الله عليه وسلم  
 لا تأخرنني بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور **ما لم يقع في**



**الثالث** في طلوع الفجر فالأفضل تركه وعبارة أصليه وان يشيخه  
 ووقته بين نصف الليل وطلوع الفجر وتحصل بكثير المالوك وقيل  
 وبالماء **وليس لسانه من الكذب والغيبه** وكل خشية  
 عن الشهوات التي لا تبطل عكس ريحان وتظهره وطسه لما فيه  
 من الترفه غير اللايق تحكيم الصوم والاول هو اوجب والثاني  
 مندوب وقال أصليه وان يصوت اي فهو مسمية من حيث  
 الصوم فلا يبطل بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه  
 كالاستقاء **ويستحب ان يغتسل عن الجنابه** ونحوها قبل  
**الفجر** ليكون على طهاره من اول الصوم **وان يحترز عن الخمر**  
 والفصد لانهما يضران **والقبلة** والقي فعلها خلافا لاولي  
 او مكروه فان حركت وجب تركها **ودوق الطعام** خوف الو  
 صول لحلقه **والعلك** بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلع  
 افطر في وجهه وان القاه اعطشه **وان يقول عند الفطر** اي  
**عقبك اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرة** اتباعا وان  
 بكثرة الصدقه وتلاوة القران في رمضان وان يعتكف  
 فيه لاسيما في العشر الاواخر منه اتباعا وما ذكر افضل منه  
 في غير ومن ثم علم من سته وان يكون مستويا على الاطلاق  
**فصل** **شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ**  
 فلا يصح للصبي والمجنون وجب على الكافر للعقاب في الآخرة وعلى  
 خي الحائض وجوب انعقاد سبب لوجوب القضا وكذا يقال في  
 مغرا عليه وسكران لا في مرتد اذ وجوبه عليه وجوب تكليف  
 بخلاف الكافر الأصلي نعم يعاقب عليه في الآخرة **وطاقته** اي الصبر  
 فلا يجب على غير مطيق لكبر او مرض لا يبر جابره **ويجب عليه**  
 لكل يوم مد كما في **ويوم به الصبي لسبع اذ اطاقه** ويضرب  
 على تركه لعشر اذ اطاقه كالصلاة وذلك واجب على الولي ونحو

والمراد به الجنس الصادق بالانثا **وبياح تركه للمريض اذا وجد**  
**به** **وهو من شدته** او هو ما يبيح التيمم فقط ثم ان مطيقا  
 او تحم ويتقطع وكانت حتمه وقت شروعه فله تركه **الغيبه**  
 والاول واجب ان ينوي فان عاد واحتاج للافطار افطر **وبياح**  
 تركه **للمسافر سغرا طويلا** ما حافان تضر به فالفطر افضل  
 والا فالصوم كحرام **ولو اصبح المقيم صائما فمضا فطره** لو  
 جود المبيح للافطار بل يجب اذا خشي الهلاك **وان سافر فلا يفطر**  
 تغلبا لحكم الحضر ولو نوا المقيم وسافر ليلا وفارق ما يقصر عنه  
 مجاوزته قبل الفجر افطر والا فلا **ولو اصبح المسافر المريض صائما**  
**بميت ثم اراد الفطر حراما** لهما لدوام عذرهما ولا يجوز فطر  
 معذور بنحو سفر او مرض لا يقصد الترخص **فلو اقام المسافر**  
**ويشقي المريض حرم عليهما الفطر على الصحيح** لزوال العذر  
 واذا افطر **المسافر والمريض قضا** لقوله تعالى في من كان منكم مريضا  
 او على سفر فعذر من ايام اخرى فافطر فعذر **وكذا الحائض** تقضي  
 ما فاتها ومثلها النفساء **والمفطر لا عذر وتارك الصلاة**  
 ولو شهوا يقضيان **وجب قضا ما فات بالاعمال** بخلاف ما  
 فات من الصلاة به المشقة فيها بالترك **والرد** اي يجب قضا  
 ما فات بها ان عاد للاسلام **وكذا السكر** يجب قضا ما فات به  
 ولو عبر بقوله **وتجب قضا ما فات بعذر** لكان اخصر واعلم **دون**  
**الكفر الأصلي** فلا يجب قضا ما فات به اذا اسلم ثم غيبا للاسلام  
**والصبي والمجنون** فلا يجب قضا الفايث بهما لعدم موجه  
 ولو اتصل جنونه برده او سكره **وجب قضا ما فات به ولو في**  
**الصبي بالنهار صائما** بان نوى ليلا **وجب عليه التمامه** بلا قضا  
 لانه اذا فرض الوقت **بلغ فيه مفطرا** وافاق المجنون فيه او اسلم  
 الكافر فيه **فلا قضا عليهم في الاصح** اذا ادركوا منه لا يمكنهم صوم



ولم يوروا بالقضاء لانهم لم يلتزموا الصوم ولا يلزمهم امساك بقية  
**الصوم في الاصح** اذا الاصح انه لا قضاء والامساك تتبع لكن يندب  
لهم خروجهم من الخلاف ويلزمهم الامساك من تعدد بالفطر او نسي  
**النسي** او ظن بقاء الليل فان خلافه اذ حالته تشعر بترك  
الاعتناء بالصوم فهو نوع تقصير ولو عبر بقوله من اخطا بفطره  
كان احصر واعلم **للمسافر او مريض** ان عذرهما بعد الفطر  
بان الكلاي لا يلزمهم الامساك وان ندب فان الكلا ندب الاخفا  
خوف التهمة والعقوبة **ولو زال عذرهما قبل ان ياكلوا ولم**  
**ينويا ليلافكنا** لا يلزمهم الامساك في المذنب اذ لم يصح تا  
ركا للنسيه مفطر فاشبهه من اكل **والاظهر انه يلزم الامساك اكل**  
**يوم الشاك** ثم ثبت كونه من رمضان وفارق المسافر القادر  
بعد الاكل بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان  
بخلاف الاكل في يوم الشاك ولو بان انه من رمضان قبل الا  
كل فاولى ان يلزمه **وامساك بقية اليوم من خواص رمضان**  
**خلاف النذر والقضاء** فلا امساك على متعدد بالفطر فيهما و  
الامساك ليس في صوم فلو ارتكب محظورا فعليه الاثم فقط  
**فصل من غابته شئ من رمضان فمات قبل ان ياكل**  
**القضي فلا تترك له** اي كلفايت ولا اثم به ان فات بعذر  
مريض استمر الى الموت او سفر كذلك وكذا الومات في رمضان  
ولو بعذر وقال العذر وحدث به عذر اخر من غير ثاني  
شوال او طرا حصر او فاس قبل فراغه فان فات بلا عذر  
اثم به ووجب تداركه ولو نذر صوما او حيا ومات قبل الاكل  
او حنث ومفسرومات قبل امساك الصوم فلا شئ عليهم فان  
مات **فقد تمكن من القضاء** ولم يقض لم يصم عنه **وليه في الحد**  
**يد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام** وهو رطل وثلاث

وبالبر

وبالجل المصري نصوق قدح وفي القديم يجوز ان يصوم عنه **وليه**  
له الاطعام **وكذا النذر والكفارة** في تداركها القولان **قلت القسم**  
**هنا اظهر** لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام حنث عليه  
**والولي** الذي يصوم عنه **كل قريب** اي قريب كان **على المختار**  
لان صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له اي مانت وعليها صوم  
نذر فاصوم عنها قال صومي عن امك وهو يبطل احتمال ولاية  
المال والعصوبة **ولو صام اجنبي** باذن **الولي** على القديم  
مع باجرة او دونها كالحج وكذا الوضام بوصيه من الميت **لاستغلا**  
**في الاصح** اذ ليس في معنى ما ورد به النص ولو مات من ثمة الم  
يضم عنه احد مطلقا **ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف**  
**لم يفعل لك عنه ولا فدية له في الاعتكاف** قول انه  
يفعل عنه **والله اعلم** وعلى المعتمد لو نذر ان يعتكف صا  
يها اعتكف عنه **وليه صايما والاظهر وجوب المذ** لكل يوم  
**على من افطر في رمضان** **ليبر** بان لم يطبق الصوم وكذا من  
لا يطقه مريض لا يرجم برؤيه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه  
اي لا يطيقونه فلو عسر بالفدية ثم استقرت في ذمته **واما**  
**الحامل والمرضع** فان افطرا خوفا على انفسهما من  
الصوم وحدها او مع ولديهما **وجب عليهما القضاء** **لا**  
**فدية** كالمريض او خوفا على الولد اي ولد كل منهما **لزمهما**  
مع القضاء **الفدية في الاظهر** اخذ من قوله تعالى وعلى  
الذين يطيقونه فدية اذا لم يخشع في حقهما كما قال ابن عباس  
ومعلوم انه يباح لهما الفطر خشية عجز ورثتهم و  
المستأجرة **لا يرضع** رضاع غير ولدها فطر وتقدم  
بخلاف اجبر التمتع اذ الفدية عليه مستأجرة **والاصح انه**  
**يجوز بالرضع** في لزوم الفدية **من افطر لا نقاد** مشرقا على



**الهلاك** بغيره او غيره لانه فطران تقف به شخصان كالمريض  
 من الفطر هذا في غير المنجيه اما في فلافديه عليها  
 يجب علم من ذلك الفطر ما له المشرف على الهلاك فلافديه **لا المعتدي**  
**بفطر رمضان بغير جماع** فلا يلحق بها فلا يلزمه مع  
 القضاء فديه اذ فطرهما ارتفق شخصان بلا تعدد بخلاف  
 فطره **ومن اخر قضا رمضان مع امكانه** بان كان مقيما  
 صحيحا حجة دخل رمضان اخر لزمه مع القضاء الكل  
**يوم مد** وان لم يلزمه لم يلزمه حوله رمضان خبر فيه موقوف  
 على ابي هريره اما من لم يمكنه القضاء بان استمر مسافرا او من  
 بضا حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير اذ تاخير الاداء  
 بهذا العذر جائز والقضاء اولى **والاصح تكرار بتكرار النية**  
 اذ الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في حق الكبر لعدم التقدير  
**والاصح انه لو اخر القضا مع امكانه فمات اخرج من تركه**  
**لكل يوم مد** ان مد للفوات على الجديد ومد لتأخير و  
 على القديم المفتى به يصوم عنه وليه وتخرج مد التأخير **ومد**  
**الفديه للفقراء والمساكين** خاصه اذ المساكين ذكر في  
 الآية والحديث والفقير اسوا حال امده **وله صرف امداد**  
**الى شخص واحد جان** اذ كل يوم عباده مستقلة فالامداد  
 بمنزلة الكفارة لا صرف مد لشخصين **وجنسها جنس الفطرة**  
**وقدم** **فصل في الكفارة** على الواطى با  
 فساد صوم يوم من رمضان بجماع انتم فيه بسبب  
 الصوم وانشار لها احتتر عنه فقال **ولا كفارة على**  
**خوناس** ولا مفسد غير رمضان من قضا او نذر  
 او كفارة اذ النص ورد في رمضان وهو مخصوص بفضل  
 لا يشركه فيه غيره **او مفسد رمضان بغير الجماع** كاستنسا

ومما لا يشركه

مباشرة انزل بها اذ النص ورد في الجماع وما عدا ذلك ليس فيه معناه  
**ولا على مسافر** ومريض صائم **جامع بنية النحر** لا يراى به  
**وكذا بغيرها** وان اتم في الاصح اذ الافطار مباح له فصار يشبه  
 في ذر الكفارة **ولا على من طهر الشك** وقت الجماع **فبان نهارا**  
 لا انتقانا ثمه بل لوطن غروب الشمس او شك فيه فجامع فبان  
 خلافه فلا كفارة وان لم يعتقد صومه لانه في معناه ما يفيد  
 فكله انعقد ثم فسد **ولا على من جامع عامدا بعد الاكل ثانيا**  
**وظن انه افطره** لانه جامع وهو يعتقد انه ليس في الصوم  
**وان كان الاصح فطلان صومه** بالجماع كالموطن الليل وقت  
 الجماع فبان خلافه **ولا على من زنا ناسيا** للصوم اذ لم يأت  
 بحسب الصوم لانه ناسيا **ولا على مسافر افطر بالزنا مترجعا**  
 بالفطر اذ لم يأت بحسب الصوم بل من حيث الزنا والكفارة  
 على الزوج عنه لانه المخاطب بها في الحديث الا في قول  
 عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة **اخر** ان ابطال به  
 صومه المفسد لنحو حيض او نيام مثلا فلا كفارة عليها جرمها  
 وتكر من انفراد بروية الهلال **وجامع في يومه** لانه  
 يوم من رمضان **ومن جامع في يومين لزمته كفارتان** وان  
 لم يكفر عن الاول قبل الثاني بخلاف من جامع مرتين في يوم فلم  
 عليه الكفارة اذ الجماع الثاني لم يفسد صوما وحدث السف  
 والردة بعد الجماع لا تسقط الكفارة **وكذا الميوس على**  
**المذهب** لهتك حرمت صومه فعليه بخلاف مالوحن او  
 مات في اليوم اذ بان لم يفسد صوم يوم **ويجب معها قضا**  
**يوم الافساد على الصحيح** وهي عتق رقبة مؤمنة فان  
 لم يجز فصام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام

لا يشترط ان يشهر ولو  
 اذ كان في شهرين متتابعين  
 عا لزمه الكفارة



**سنتين مسكنا** اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا  
رسول الله هلكت قال وما اهلك قال وقعت على امرأتي في  
رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبه قال لا قال هل تستطيع ان تقوم  
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم سنتين مسكنا  
قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثمر فقال  
تصدق بهذا فقال اعلى فقر منا فوالله ما بين لابتئها اهل بيت  
احوج اليه منا فطعمه النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انوار  
ثم قال اذهب فاطعمه اهلك وفي رقاية فاعتق فصرم بلفظ  
الامر وفي رواية فأتى بعرق ثمر خمسة عشر صاعا وثم  
الكلام في الكفارة مستوفى في الظهار **فان عجز عن الحج**  
**استقرت في ذمته في الاظهر** فاذا قدر على خصله منها فعليه  
**والاصح ان له العدة** **ول على الصوم الى الاطعام لشدة الغاية**  
بضم المعجزة اي الجماع للنكاح لا يومين وتوعى في الصوم فيط  
تتابعه ويؤدي الحشد والاصح **انه لا يجوز للفقير صرف**  
**كفارتة الى عياله** كغيرها من الكفارة وان تقدم له الاذن با  
كصرف فيها ما ذكر من احتياجه واهله اليه والكفارة لا يجب  
اخراجها الا بعد الكفاية **صوم** **البتطوع الا**  
**صل فيه** قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوما في سبيل الله  
باعده الله وجهه عن سبعين خريفا **يسن صوم الا**  
**ثنتين والخميس** لفعله صلى الله عليه وسلم **ويوم عرفة**  
لغير الحاج والمسافر والحاج اخر الوقوف الى الليل وهو التاسع  
من ذي الحجة ويسن ان يصوم معه الثامن ويجذب الحاج  
لربوخر الوقوف الى الليل قطره وان لم يضعف عن متعلقان  
النسك والمسافر يفطره وان قصر سفره **تد با وعاشور** وهو  
العاشر من المحرم **وتاسوعا** وهو التاسع من المحرم لقوله

وما كان من الكفارة

صلى الله

صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله  
وقال ان بقيت الى قبل السنة التي بعده وصيام عاشور احتسب  
على الله ان يكفر السنة التي قبله وقال ان بقيت الى قبل لاصوم من الثا  
سع فمات قبله ويحسن مع التاسع والعاشور صوم الحادي عشر **وليام**  
**اليالي البيض** وهي الثالث عشر واثنا عشر وفي الاصح ثانيا  
فقط لانه صلى الله عليه وسلم بصومها وصفت الثياالي بالبيض  
لانها تبيض بطلوع القمر اولها الى اخرها ويسن صوم ايام السود  
وهي الثامن والعشرون وثانيا وقياس ما من صوم السابعة والاربعون  
وتنصها **وسنة من شوال** لان ذلك مع صيام رمضان كصيام  
صالحين الدهر اي فرضا اذ الحسنة بعشرة امثالها **وتتابعها**  
**واتصالها** يوم العيد افضل لمبادرة للعبادة **ويكره افراد**  
**الجمعة والسبت** للنهي عن ذلك وكذا الاحد هذا ان لم يواف  
عاده له وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكره **وهو خاف**  
**ضررا او فوت حق** وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا صام  
من صام الا بد **ومستحب لغيره** لقوله صلى الله عليه وسلم من  
صام الدهر ضيق جحيم هلك او عقد تسعين ومعا  
ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها او لا يكون له بها عمل **ومن**  
**تلبس بصوم تطوع** **اصلاة** او غير ذلك من النقل **فله قطعها**  
**ولا قضاء** لان ام هاني كانت صائمة فخرها النبي صلى الله عليه وسلم  
بين ان تفطر ولا قضاء وبين ان تتم صومها وقبض به الصلاة  
لكن يسن القضاء خروجا من خلاف من اوجبها **ومن تلبس**  
**لصوم الغايت من رمضان حرم عليه قطعه** **ان كان قضا**  
**على الفور وهو صوم من بالقطر** وكان غير شك وكل من تلبس  
بفرض عين تحرم عليه قطعه بخلاف فرض الكفاية لا الجهاد  
والعساك وصلاة الجنان وخرج بعضهم انه يحرم قال وانما لم

من صام الدهر ضيق جحيم هلك او عقد تسعين ومعا  
ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها او لا يكون له بها عمل  
ومن تلبس بصوم تطوع اصلاة او غير ذلك من النقل  
فله قطعها ولا قضاء لان ام هاني كانت صائمة  
فخرها النبي صلى الله عليه وسلم بين ان تفطر ولا  
قضاء وبين ان تتم صومها وقبض به الصلاة  
لكن يسن القضاء خروجا من خلاف من اوجبها  
ومن تلبس لصوم الغايت من رمضان حرم عليه  
قطعه ان كان قضا على الفور وهو صوم من  
بالقطر وكان غير شك وكل من تلبس بفرض  
عين تحرم عليه قطعه بخلاف فرض الكفاية  
لا الجهاد والعساك وصلاة الجنان وخرج  
بعضهم انه يحرم قال وانما لم



يحرم قطع تعاليم العلم من النفس النجاسة فيه من نفسه لان كل مسئلة  
مطلوبه براسها منقطعاه عن غيرها الا قطع صلاة الجماعة  
لانه وقع صفة لا اصل والصفة يغتفر فيها الاصل ما لا يغتفر  
في الاصل والا لا يصح نعم لا تقوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر  
الا باذنه **كتاب الاعتكاف هو**  
لغة البت وشرعا البت في المسجد بخية من شخص مخصوص  
والاصل فيه قبل الاجماع اية ولا تباعث وهي وقوله تعالى ولا  
يتن للطايفين والعالفين ولا تباع وهو مستحب كل وقت  
ما تروى بحب بالذبح وهو في الاخير من رمضان افضل منه  
في غيره اتباعا وحكمة **لطلب ليلة القدر** التي هي خير  
من الف شهر في العمل فيها خير من العمل في الف شهر لخير فيها  
ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايماناً  
واحساناً غفر له ما تقدم من ذنبه وميل الشافعية  
**الله في ليلة الحادي والعشرون والثالث وا**  
**لعشرين** منه عملاً بالورد فيلزم ليلة منها وقيل تحتل  
كل سنة الى ليلة جمعا بين الاخبار وهو المختار وان كان  
المذهب الاول وعلاقتها طلوع الشمس صحتها ايضا  
ليس فيها كثر شعاع **وانما يصح الاعتكاف في المسجد**  
**اتباعا والجامع اولى** ليل الاحتياج للخروج للجمعة بل لو  
تدبر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وكان ممن تلزمه  
الجمعة ولو بشرط الخروج لها وجب الجامع اذ خروجه  
لها يبطل متابعه **والحديث انه لا يصح اعتكاف**  
**المرأة في المسجد بيتها** وهو المنزل المهيأ للصلاة  
لانه ليس بمسجد ومن كره لها الخروج للجامع كره لها الخروج  
للمسجد ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف

تعين

تعين **وكذا المسجد المدينة او المسجد الاقصا** اذ اعنيها  
في نذر تعينا في الاظهر فلا يقوم غير الثلاثة مقامها  
لزيد فضلها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى  
ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد  
الاقصا ولو عين في نذر غير الثلاثة لم يتعين كما لو عينه  
للمصلاة **ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس** لزيد  
فضله عليهما **ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصا ولا**  
**عكس** اذ مسجد المدينة افضل من المسجد الاقصا لقوله  
الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا افضل من الف صلاة  
في ما سواه الا المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد  
ولو عين نذر من الاعتكاف في نذر تعين فلا يقدم ولا يؤخر  
فان اخر عنه كان قضا **والاصح انه يشترط في الاعتكاف**  
**في ليل قدس يسما عكوف** اي اقله اذ معنى عكوف ولعنكوف  
اقام فلا يكفي قل طمانينة الصلاة ولا يعتبر سكوت بل يكفي  
التردد **وقيل يكفي المرور بلا بحث وقيل بشرط ملك**  
**لخويوم** اي قريب منه وعلى الاصح لو نذر اعتكاف ساعة  
صح ولو نذر اعتكافا مطلقا خرج عن العهد بالخطبة **وتصل**  
**بالجماع** من ذكر له عالم بالتحريم ولو كان بعد الخروج من  
المسجد لقضا الحاجة لاستحباب حكم الاعتكاف عليه  
حينئذ **واظهر لا قول ان المباشرة** فيما دون الفرج  
**شهوة كالمس** وقبله **تطلبه ان انزل والا فلا كالصوم**  
وهي حرام لقوله تعالى ولا تباعثوهن وانتم عاكفون في مسا  
جد ولا باس بالمس فلا شهوة وتقبيل لشفقة واستحرام ولو  
جامع ناسيا للاعتكاف **فكجامع الصائم** ناسيا فلا يبطل

و صلاة في المسجد الحرام



وكذا اجماع الكرخ والجاهل بالتحريم لخو قريب عهد بالاسلام ولو  
اوج الخشا او اوج في قبله لم يطل اعتكافه ولا يضرب التطيب  
والثريين بلبس ثياب وترجيل شعر ولا الغطريل يصح اعتكاف  
في الليل وحده لو جود شرطه ولو نذر اعتكاف يوم هو  
فيه صايح لزمه الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد احد  
هما عن الاخر فلو اعتكف في رمضان اجراه ولو نذر ان يعتكف  
صايح او يصوم معتكفا الزمان اي الاعتكاف والصوم  
والاصح وجوب جمعهما كما لو نذر ان يصلي بسورة كن وفاق  
رق ما لو نذر ان يعتكف مصليا او يصوم معتكفا بان الاعتكاف  
يناسب الصوم لا يشترط في الكون فوجب معه خلافة  
مع الصلاة ولو نذر القرات بين حج وعمره فله تفريقهما وهو  
افضل ويشترط في نية الاعتكاف في ابتدائه اي لا بد منها  
كما با صله وينوي في النذر في الرقبة وجوبا واذا اطلق  
نية الاعتكاف كفتة بخية هذه وان طال مكثه لكي  
لو خرج من المسجد بلا عزم عود وعاد اليه احتاج الا  
ستئناف للنية وان خرج لقضا حاجه اذ ما مضى عبادته تمام  
والثاني اعتكاف جديد فان خرج عازما على العود لم يحتج لا  
مستأنفا فيها ولو نوى مدة كيوم او شهر ولم يتعرض للتتابع  
فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه  
الاستئناف للنية وان لم يطل الزمان لقطع الاعتكاف  
ومنه ما اذا نذر اياما ولم يشترط التتابع ثم دخل المسجد للوفاء  
بالنذر او نوى مدة الاعتكاف تطوعا او لها فلا يلزمه وان  
طال اذ لا بد منها فكانها استتبت عند النية وقيل ان  
طالة مدة خروجه استأنف النية وقيل لا يستأنف  
مطلقا ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع

التتابع وعاد لم يجب استئناف النية وذلك كقضاء الحاجة وغسل  
الجنابة والاذان والعذر الذي منه بدأ ككل وان امكن في المسجد  
لانه يستحي منه بخلاف الشرب وكذا التتابع بشرطه او نية  
فيما لو نذر اعتكافا نحو عشرين يوما وعشرين ليلة والمعنفه  
ان نية التتابع والتواصل شاملة لجميع المدة بخلاف المدة  
المطلقة ولو خرج لعذر يقطع التتابع لعبادة مريض استناب  
نفسا عند العود وما لا بد منه كالحيض كالحاجة جرمها ونيل  
ان خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة وجب استئناف النية  
وشروط المعتكف الاسلام والعقل والنفا عن الحيض والنفا  
س والجنابة فلا يصح اعتكاف غير نحو الجناب من ذكر اذ لا بد  
له ولا نحو حرمة مكثه في المسجد ولو اراد المعتكف او سكر يطل  
اعتكافه زمن الردة والسك والذهاب بطلات ما مضى من  
اعتكافها المتتابع من جهة التتابع اذ ذلك اشده من آخر  
وح من المسجد بلا عذر وهو يقع التتابع كما يأتي ويقطعه  
ايضا حيض فخلوا عنه مدة الاعتكاف وجنابة مقطرة  
ولو طر جنون او اغما على المعتكف لم يطل ما مضى من اعتكاف  
المتتابع ان لم يخرج بضم اوله من المسجد لانه معدون بما عرض  
له فان اخرج منه وكان يمكن حفظه فيه مشقة لم يطل  
ايضا ولو لم يمكن حفظه فيه لعذره بالخراج غير مختار  
والجنون بسبب لا بعدر فيه كالسكر وبحسب زمن الاغما  
والنوم فقط من الاعتكاف دون زمن الجنون ونحو الحيض  
ملفاته الاعتكاف او طرا الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة  
ان تعذر الغسل في المسجد حرمة المكث فيه على الحائض  
والجنب فلو امكن الغسل فيه جاز الخروج له ولا يلزم بالجنون  
فيه ويبادر به وجوبا لئلا يطل اعتكافه ولا يحسب من



الحض ولا الجنبه في المسجد من الاعتكاف لمنافاته  
**فصل في النذر مقدرة** ولو غير معينة **متابعة** كخته  
على اعتكاف شهر او شهرين كذا في المعينة **متابعة الزمة** التا  
بع فيها اذا وقضا وفي الايام يلزم اعتكاف الليالي المتخلفة  
بينهما **والصحيح انه لا يجب التتابع بلا شرط الا في اذا**  
المعينة وفارق ما لو حلق لا يكلم فلا فاشهر حيث يكون  
متتابعان مقصود اليمن الهجران فلا يتحقق بدون التا  
بع فلو نوى التتابع ولم يتلفظ به لم يلزمه كما لو نذر اصل الا  
عتكاف بقلبه ولا يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينهما  
ولو بشرط التفرق يخرج عن العهدة بالتتابع **والاصح انه**  
**لو نذر يوما لم يخرج تفرق ساعاته** على الايام اذا المفهوم  
من لفظ اليوم المتصل ولو نذر يوما ودخل في اثنا يوم وا  
ستمر الى مثله من الغد لم يخرج ولو قال نهار الله على ان لا تكن  
يوما من الان لزمه منه الى مثله فلا يخرج ليل الضرورة التا  
بع **والاصح انه لو عين مدة كاسبوع عينه وتعرض للتا**  
**بع وفانته لزمه التتابع القضا وان لم يتعرض له يلز**  
**مه في القضا واذا ذكر التتابع في نذره وشرط الخروج لعارض**  
**جمع الشرط في الاطهر** اذا لم يلزمه الا بحسه فان عين العا  
رض خرج لما عينه فقط وان اطلق خرج لكل شغل ديني  
كعبادة وجماعة او دينوي كلقا سلطان واقتضا غيرهم  
ويكرهه العود بعد قضا شغله وشرط الصلوة في هذه  
الحالة اباحة العارض المقصود بلا منافاة لا كسرقة ونزلة  
وجماع فلو نذر اعتكافا وقال ان جامعت وان اتفقت لي  
جامعت لم ينعقد ولو كان المنافاة لا يقطع التتابع كيقض  
لا يخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً صحيح شرط الخروج له

والزمان

15  
والزمان المصروف اليه اي العارض لا يجب تداركه ان عين  
المدة لهذا الشهر النذر حقيقة طاعة الا بان لم يعين المدة  
كشهر او عام **فوجب** تداركه ليتم المدة وفائدة الشرط هي ان  
العارض لا يقطع التتابع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة  
او عكسه فان عين زمانا فانه كفت لانه قضا والا فلا  
**ينقطع التتابع** زيادة على ما مر **بالخروج** من المسجد **بلا عذر**  
وباتي ولا يضر اخراج بعض الاعضاء كراسه او يده او احد  
جليه او كليهما وهو قاعد ماد الهما فان اعتمد عليهما فهو  
خارج وان كان من راسه داخلا ولو اخرج احدهما معتمدا  
عليهما فقط فذلك فان اعتمد عليهما فلا ولا يضر الخروج **ولا**  
**لقضا الحاجة** وغسل الجنابة كحاضر **ولا يجب فعلها في غير**  
**داره** كقبابة المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الاو  
ل والمثله في الثاني **ولا يضر بعد** ما عن المسجد **الا ان يقش**  
بان يذهب الترويق في التردد الى الدار **فيضرب في الاصح** اذا  
قد ياتيه البول الى ان يرجع فيسقط طول يومه ذاهبا راجعا  
الا ان لا يجد على القضا حاجته او كان لا يق به ان يدخل  
لقضاها بغير داره ولو كان له داران فعينه القربا ولو  
عادم يضرب او زار قادما في طريقه لقضا الحاجة **لا يضر ما**  
**لا يبطل وقوعه او يعتدل عن طريقه** فان طال وعده  
ضر ولو كثر خروجه لقضا الحاجة لعارض يقتضيه لم يضر  
ولا يكلف في خروجه لها الاسراع في مشيه واذا فرغ واستنجا  
فله الضوء خارج المسجد لانه يقع تابعها الى ان يخرج  
له مع امكانه في المسجد **ولا ينقطع التتابع بالخروج** **بمجرد**  
**ولوجنونا او اغما** **يخرج الى الخروج** بان يشق معه المقام في  
المسجد للحاجة لغرض وخادم او يخاف منه تلوين كاستعمال



وادرا ببول في اظهر القولين كما باصله كالحرج لقضا الحاجة فان  
 لم يشق معه المقام في المسجد كصداع وحمى خفيفة انقطع بالحرج  
 بحسبه وفي معنى **المخرج** الخوف من لص او حريق **ولا ينقطع**  
**بجبر ان طالت مدة الاعتكاف** بان كانت لا تخلوا عنه  
 غالبا كشمه فان كانت بحيث تخلوا عنه **انقطع في الاظهر** اذ  
 هي سبل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتاتي به من  
 من الظهور **لا ينقطع بالخروج** من المسجد **فانبت** للاعتكاف وان  
 طال زمينه **على المذهب** وامكره بلا حق كالناس من خاف  
 ظالما فخرج واستتر **لا ينقطع بخروج الورد** الرائب الى **منا**  
**رة منفصله عن المسجد** بحريجه او لان بيته له وكافة  
 بقربه **للادان** بخلاف غير الرائب **فانبت** في  
 للمسجد من رده من توابعه وانضم له العتيد الرائب  
 صعودها مطلقا واعتيا الناس بصوته فيعذر فيجعل من  
 الادان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز  
 الخروج لها لغير الادان ولو كان بابها في المسجد لم يصح صعود  
 ها مطلقا وان اتصلت بالرحبه فقط وخرجت عن سميت  
 بنا المسجد اذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها ونحو هذه  
 الاعذار مثلها ككل وشهادة تعبت وحبثت بخته  
**ويجب قضا اوقات الخروج** من المسجد في اذ الاعتكاف  
 المنذر والتتابع **بالاعداد** التي لا تقصر في التتابع بها كما  
 قات الحيض والجنابه وغيرهما لانه غير معتكف فيها **الا**  
**اوقات قضا الحاجة** فانه لا بد منه بخلاف غيره فاوقاته  
 ونحوها مما يطلب الخروج له ولم يطل زمينه عادة كاكل  
 وغسل جنابه واذان مؤذن رائب فلا يجب قضاؤه  
 لانه مستثنى اذ لا بد منه ولانه معتكف فيه بخلاف ما يطول

**عنا** زمنه لمريض وعده وحيض ونفاس  
 هو لغه القصد وشرعا قصد الكعبه بخسك يشتمل على  
 الوقوف **هو فرض** علم من الدين بالضرورة واصله قوله نعم  
 والله على الناس حج البيت ولا يجب كالعمر باصل الشرع  
 الامره وتجب الزيادة بعارض كندبر وقضا **وكذا العمرة**  
 فرض وهي لغة الزيادة وشرعا قصد الكعبه بخسك لا  
 وقوف فيه **في الاظهر** كالحج وقال تعالى وانما الحج والعمرة  
 لله اي ايتوبها على وجه التمام وهما على التراخي بشرط  
 ان يعزم على الفعل بعد وان لا يتضيقا بندبر او خوف  
 غضب او قضا نسك **ومشروط صحة** اي الحج الاسلام فقط  
 فلا يصح من كافر ولو مرتد او لا بشرط فيهما التكليف **فلو**  
 وهو الاب والجد عند عدمه ثم الوصي وقبح الحاكم لا الا  
 خ والعم **ان يحرم على الصبي الذي لا يميز** والصبيه  
 التي لا تميز **والمجنون** وان لا يتج عن نفسه او احرم عنهما  
 والمميز يحرم باذن الولي والولي ان يحرم عنه بان ينوي  
 جعله محرما فيصير الصبي بذلك محرما ولا يشترط حضوره  
 ومواجهته ويطوف الولي به ويصلي ركعتين الطواف يسعا  
 به ويحضره عرفه والمن دلفة والطواف ولا يكفي حضوره  
 ندونه وبنه وله الاحجار فيصيرها ان قدر والارباعه  
 من لاري عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعا ويحضر الموا  
 قف ويرمي الاحجار بنفسه والمجنون كغير المميز فيما ذكر  
 والمغم عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس بن ابل العقل وبروه  
 من جوع عن قرب واصلح الصبي ان امراته اخذت بعصده  
 صبي لها صغير فقالت يا رسول الله هل لهذا حج فقال صلى  
 الله عليه وسلم نعم ولك اجر **وانما يجب شرته من المسلم**



المهين ولور قنقا وغير بالغ فلا تصح مباشرة من لا يمين ومرة  
افتقار المهين لأذن الولي وانما يقع عنه **حجة الاسلام** او  
فرضه بالمباشرة اذا باشره المكلف اي البالغ العاقل الحر  
وان لم يكن غنيا فيجزي **حج الفقير** كما لو تحمل غني حطر الطريق  
وج **دون حج الصبي والعبد** اذا كمل بعد لقوله صلى الله  
عليه وسلم ايما صبي حج ثري بلغ فعلية حجة اخرا وايما عبد  
حج ثرا عتق فعلية حجة اخرا لكن لو بلغ وعتق قبل الوقف  
او فيه اجزاء لا عن حجة الاسلام واعاد السعي **وشروط وجوب**  
**الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة** قال تعالى من  
استطاع اليه سبيلا اما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة  
في الدنيا بل للعقاب في الآخرة فان اسلم معسرا بعد استطاعته  
في الكفر فلا اثر لها الا في الموت فان الحج يستقر في ذمته باستطاعته  
في الردة والعزم كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة  
والوجوب والاجزاء عن عمر الاسلام والاستطاعة الوا  
حدة كافية لهما جميعا وهي **نوعان احدهما استطاعة**  
**مباشرة ولها شروط** واحدتها وجود الزاد واعيته و  
مونة ذهابه وايابيه وعبارة اصله وما يحتاج اليه  
المسافر مدة الذهاب والاياب ومنه الرحلة وسواها كان له  
يلد اقل وعشيرته ام لا لما في الغربة من الوحشة وميل النفوس  
الى الاطمان وقيل ان **لا يمكن له يبلد اهل** اي من لم تلزمه نفقته  
وعشيرته اي اقارب اي لم يكن له واحد منها **لشرط حقه**  
**نفقة الاب** فلو لم يجد ما ذكر لكن كان **يلبس** في سفره ما  
يفي بزيادته وموته وسفره طويل اي مرحلتان فالتزكف  
الحج اذا قد ينقطع عن الحسب لعارض ويتفدى انتفايه فا  
يجع بين تعب السفر والكسب تعظم مشقته **وان قصر السفر**

وهو

وهو **يلبس** في يوم كفاية ايام الحج وهو ما بين زوال سابع  
ذي الحجة ونال ثالث عشر في حق من لم ينقل النفر الاول **كف**  
الحج بان يخرج له لقلته المشقة فيه بخلاف ما اذا التزكف ذلك  
اذا قد ينقطع عن كسبه ايام الحج فيتضرر **الثاني وجود الرحلة**  
**حله** لمن بينه وبين مكة **مرحلتان** وان قدر على المشي  
لكن يندب له الحج فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة  
**استشرط وجود محل يفتح** ميمه الاول وكسر الثاني **والشتر**  
**ط مشرك** يجلس الشق الآخر فان لم يجد الشريك لم يلزمه  
الحج وان وجد موثقه المحمل بتمامه ولو لحقه مشقة عظيمة  
في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكسبه والمرأة يعتبر في حقه  
المحمل مطلقا لانه استر لها وكذا الحنثا **ومن بينه وبينها**  
**اي مكة دون مرحلتين** وهو قوي على المشي يارمه الحج  
ولا يعتبر في حقه وجود الرحلة **فان صنع** عن المشي  
او قوي عليه ولحقه ضرر ظاهر **فكالبعيد** فيعتبر في حقه  
الراحلة والمحمل ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر  
فالمراد اماكن تحصيلهما له بشر او سيجار بثمان او اجرة مثل  
ويشترط كون الزاد والراحلة بما ذكر معهما **فاصلين**  
**عن دينه** ولو موجلا ومونة من عليه نفقتهم ومنها  
النفقة والكسوة **مد ذهابه وايابيه** اذا ذكرنا جروا  
على التراخي وانما قد ملو حل من دينه لانه قد تحل ولا يجد  
وفا او تحريمه المنيه فتصير ذمته من هوونه ولو كان ماله  
دينا بدمه غيره وامكن تحصيله **حالا** فالحاصل والا  
فكالمعدوم **والاصح اشتراط كونه** اي المذكور الفاضل  
عمام فاضلا ايضا عن مسكن وعبد يحتاج اليه **لخدمته**  
لزمانته او منصبه لئلا ان السفر قتل الدار حاجته ولا



وقت به وكان العبد عبد مثله فان امكن بيع بعض الدار  
ووفائه بموت الحج او كانا نفسيين لا يلبقان بمثله ولو اد  
لهما لو فالتفاوت بموت الحج فانه يلزمه جزاء وفارق النفا  
رة بان لها بدلا **والاصح انه يلزمه صرف مال الجارته** و  
ثمن مستغلاته التي تحصل منها نفقته **اليه** اي الى الزاد  
والراحلة بما ذكره معهما وفارق المسكن والعبد لانهما محتا  
ج اليه في الحال وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل ولا يلزمه النفقة  
بيع كتبه الا اذا كان له من كل كتاب نسخة فيبيع احدها  
ان لم يحتج بهما وخيل الجندي وسلاحه المحتاج اليه كما  
لكتب وتعد ان يجزيان في الفطرة ولو ملك ما يمكنه به الحج  
واحتاج الخكاح لحوف العنت فصرف المال الى النكاح اهم  
وان وجب عليه **الحج** بذلك الذي ملكه **الثالث امن**  
**الطريق** ظنا بحسب ما يلبق به **فلو خاف في طريقه على نفسه او**  
**ماله سبيها او عدا او رصديا ولا طريق له سواه** **الحج**  
**يجب الحج** وان رضى الرصدي بشي يسر وكره بذل المال له لخر  
بضه على التعرض للناس ولا فرق بين الخوف من مسلم وكافر  
لكن يندب في الثانية الخروج والقتال ان اطاقوا مقا  
ومتهم ليس ثواب الجهاد والحج ولو كان له طريق اخر امن  
لزمه سلوكه وان كان العبد من الاول ان وجد ما يقطعه  
به **والاطمئ وجوب ركوب البحر** لمن لاله طريق سواه ولو  
اننى **ان غلبت السلامة** في ركوبه كسلوك البر عند غلبة  
السلامة فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر او هيجان  
موجه ببعض الاحوال واستوى الامر ان لم يجب ركوبه  
ولجست الانهار العظيمة كبحا حوت ونحوه في حكم البحر اذا  
المقام بها لا يطول وخطرها لا يعظم **وانه يلزمه اجره بالنذر**

اي الحنارة

اي الحنارة لانها من اذهب الى فشرط لوجوب القدر عليها مالا  
ياخذ الرصدي في محل الرصد **ويشترط في وجوب الحج وجود**  
**المال والزاد في الموضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر**  
**اللايق في ذلك الزمان والمكان** وان لم يوجد ابها وحدا  
بالثمن من ثمن المثل لم يجب الحج **وعلق الدابة في كل رحلة**  
اذ المونة تعظم بحمله لكثرة ويحجه كما قاله المصنف اعتبار  
العادة فيه كما لا يشترط وجود رفقته ان امن الطريق  
حيث لا يخاف الواحد وان استوحش لعدم البدل هنا بخلاف  
التيه فان لم يامن اشترط وجود رفقته على العادة في وقت  
خروجهم عادة فان خرجوا قبله او اخرها الخروج **ويشترط في**  
**المرأة لوجوب الحج عليها ان يخرج معها زوجها او محرم بنسب**  
**او غيره او نسوة ثقات** ثقتين فالكثري يعتبر في ذكر التكليف  
وعدم العمال الثامن على نفسها **والاصح انه يشترط وجود محرم**  
**او زوج لا حد** ان اذا اطماع ينقطع بجماعتهن **والاصح انه**  
**يلزمها اجره المحرم** او الزوج **اذا خرجت ابها** لانها من اهبة  
سفرها القول صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة الا مع محرم ولحننا  
يشترط له محرم كالمرأة فان كان معه نسوة من محارم كاخو  
اته وعماته جاز وان كن اجنيات كذلك اذ يجوز خلوة رجل  
بنسوة لا محرم له فيهن ويكفي في الوجوب على امرأه خروج عتدها  
معها ان كان عفيفين ويكفي في الجور لفرض المرأة امرأه واحدة  
وسفرها وحدها ان امنت **الرابع ان يثبت على الرحلة** وما  
في معناها **بلا مشقة شديده** في المحل فمن لم يثبت اصلا او  
ثبت عليها في محل مشقة شديده لم يجب عليه الحج **وعلى الا**  
**عما الحج ان وجد قايما مع الشروط المذكورة بقوده وبهديه**  
عند التزول ويركبه ويتر له **وهو في حقه كالمحرم في حق امرأه**

لا يشترط في كل يوم لم يلزمه



فيما استجار حجة المثل والمحرر عليه **بغيره** في وجوب  
بالحج عليه **لكن لا بد** في المال اليه **لنفيه** بل يخرج معه  
الولي او ينصب شخصه **لتنفق** عليه في الطريق بالمع  
وف واجرتة لحاجة نحو المحرم ومن شرط الوجوب امكان  
السير على العادة ايضا **النوع الثاني** استطاعه **تخصيله**  
**بغيره** فمن مات وفي ذمته الحج **وجب** الاجحاج عنه  
من تركه كما يقضاه دينه فلو لم يكن تركه استحب  
لوارثه ان يحج عنه فان حج بنفسه او باستجار سقط الحج  
عن الميت ولو حج عنه اجني جان وان لم ياذن له الوارث  
ويبرأ به الميت **والمعضوب العاقر** عن الحج بنفسه كمن  
او غيره كشفه شديدا ان وجد اجرة من حج عنه  
جزة المثل ولو اجره ماش **لزمه** الحج بها ويشترط كونها في  
ضله عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه وعن  
مؤنته ومونة عياله يوم الاستجار **لكن لا يشترط** بقية  
العيال ذهابا وايابا لانه اذا لم يفارق اهله تمكنه  
تحصيل نفقتهم ولو لم يجد الاجرة ماش **وجب** استجاره  
اذا لامشقه عليه في مشي غيره ويشترط في استنابته ان  
يكون بينه وبين ملكه مرحلتان والالزمية الحج بنفسه  
ولو بذل بالجمعة اي اعطى ولده او ابوه او اجني ما لا  
معه **لزم** حج قبوله الاصح للمنة الثقيلة ولو بذل  
الولي **الطاعة** في الحج **وجب** قبوله بالاذن له فيه وكذا  
الاجني ومنه الاب والاخ في الاصح بشرط كون المطيع  
موثوقا به مودبا فرضه ولو نذر غير معضوب راكبا ان  
كان ابا او ابنا ولو عول على الكسب او السؤال فكالمشي الا  
ان يكسب في يوم كفايه ايام الحج ونسفر دون مرحلتين

202  
ويجب التماس الحج من موسم طاعته ولو غير ولد بالشرط الى  
بلق وطنه في ذلك ليعتد كالمنة في المال ولو بذل الولد الطاعة  
نمذرجه بعد احرامه لم يجز وقيل جاز وتبين انه ان كان  
قبل حج اهل بلده عدم الوجوب على الاب واصلا ما ذكر امارة  
قالت يا رسول الله ان فريضة الله تعالى في الحج ادر كنت ابي  
شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة افا حج عنه قال  
نعم وذلك في حجة الوداع **باب الموافقة** للحج والعمرة  
زمانا ومكانا **وقت احرام الحج** شوال وذو القعدة وعشر  
ليال بالاكابر بينهما من ذي الحجة وفي ليلة النحر وهي ليلة  
شهر وجه انها ليست من وقته فلو احرم به حلال في غير  
وقته ولو عا لما انعقد عمره في الصحيح وتحريره عن عمرة الاسلام  
اذ الاحرام شديد التعلق والزموم فاذا لم يقبل الوقت ما احرم  
به انصرف لما قبله وهو العمرة ولو احرم بذلك محرم بعمره في  
غير اشهر الحج لغا احرامه اذ لا ينعقد بها في غير اشهره ولا  
عمره لانها لا تدخل على عمرة **وجميع السنة وقت للاحرام** القرة  
وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كالحاكم بمن الرمي والميت لا  
ينعقد احرامه لعجزه عن التشاغل بها ان كان بعد التحلل والا  
محتاج اذ خال العمرة على الحج قبله **والميقات الكافي** للحج ولو  
لقاربت في حق من ملكه ولو من غير اهلها نفس ملكه ما ي  
ي وقيل كل الحرم واما غيره فميقات المتوجه من المدينة  
ذو الحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحففة ومن  
تعامه اليمن بيلم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن  
ومن المشرق العراق وغيره ذات عرق ابتاعا في الكل هذا  
ان لم يكن من ذكر عن غيره والافحيات ميقات منية او ما قيل  
به من بعد **والافضل ان يحرم** من فوق الميقات من اول



الميتقات وهو الطريق الالحد من مكة ليقطع الباقي محرما الاذوا  
الحليفة فالأفضل فيه ان يحرم من المسجد الذي احرم منه  
النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز من آخره لو قوع الاسم عليه  
ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميتقات فما ذكر فان حادا  
ميتقاتا منها بان ساءت عنده او يسره احرم من محاذاته بر  
او حرا فان شاكل عليه ذلك فحرا او حادا ميتقاتين منها بان  
كان طريقه بينهما فالأصح انه يحرم من محاذات ابعد  
من مكة ان استوت مسافتها الى طريق والا احرم من محاذ  
اقربها اليه وان لم يحاذي ميتقاتا احرم على مرحلتين من  
مكة الى الجس من المواقيت اقل مسافة من هذا القدر ومن  
مسكنه بين مكة والميتقات فيميتقاته مسكنه من قرية  
او حله وظاهر ان هذا لا يغير مريد العمرة من سكن الحرم  
اذ يلزمه الخروج لادنا الحل كما يأتي ومن بلغ ميتقاتا او جاوز  
ميتقاته غير مريد تحسبا لاداه فيميتقاته موضعه البناء  
فيهما وان بلغه مريد تحسبا لاداه فحرا وان بلغه غير احرام  
اجماعا فان فعل لزمه العود اليه فيحرم منه الا اذا كان  
له عذر كان ضايق الوقت او كان الطريق مخوفا او خاف  
الانقطاع عن الرفقة او كان به مرض شاق او كان ماشيا  
وهو بمسافة قصر فانه لا يلزمه العود فان لم يعد  
ولوعذر وقد احرم بعمره مطلقا او حج في تلك السنة  
لزمه دم ان احرم لاسانه بترك الاحرام من الميتقات فان  
عاد له واحرم منه او من مثل مسافته من ميتقات اخر فلا  
دم عليه ولو كان دخل مكة وان احرم فثم عاد الى الميتقات  
فالأصح انه ان عاد قبل تلجسه بنسك ولو سخط كطواف  
القدوم سقط الدم عنه لقطعه المسافة من الميتقات محرما

150  
واذا المناسك بعد ولائتم بالمحاذرة ان نوى العود الى مكة عاد بعد تلجسه  
بنسك فلا يسقط لتأدي النسك باحرام ناقص ويلزم الدم من جاوز  
ولو من شيان او جاوز ان لربايم والافضل ان يحرم من هو فوق  
الميتقات من ديرة اهلها وفي قول الافضل من الميتقات قلت  
الميتقات اظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة في احرام  
صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة والله اعلم والخلاف في غير  
الحايض والنفسا اما من الميتقات افضل حرما وميتقات العبرة  
من هو خارج الحرم ميتقات الحج ابتاعا ومن بالحرم يلزمه  
الخروج الى ادنا الحل ولو خطوه ومن الى جهة شاف يحرم به  
اذا رسل النبي صلى الله عليه وسلم عابسه بعد قضا الحج الى التعيم  
فاعتمره منه وهو اقرب اطراف الحل مكة على ثلاثة اميال منها  
فلولديين الخروج واجبا لما امر له به لضيق الوقت بترحيل  
الحاج فان لم يخرج واتى بافعال الحرم اجزائه عن عمرته  
في الاظهر وعليه دم لتركه الاحرام من الميتقات فلو خرج الى  
الحل بعد احرامه ولم يشرع في شيء من اعمالها سقط الدم اذ يتيقنا  
انه لادم عليه على المذهب لانه شبيه بمن احرم قبل الميتقات  
وافضل بقاء الحل للاحرام بالعمرة الجعرانه لفعله صلى الله  
عليه وسلم ثم التعميم لما مر ثم الحديبية وهي على سنة فراسخ  
من مكة كالجعرانه لانه صلى الله عليه وسلم اعم بالدخول منها  
**باب الاحرام ابي الدخول في النسك بخته**  
ولو ملائيمه يتعقد معينات ينوي بها او عمره او  
كلهما او مطلقا بالآيتين في الخينة على نفس الاحرام اذ  
ورد الحل في السنة والتعيين افضل ليعرف ما يدخل عليه  
وفي قول الاطلاق افضل ولو احرم بختين او عمرتين انفق  
واحدة فان احرم مطلقا في شهر الحج صرفه بالنية الى



ما شام من النكاح او اليها ثم اشتغل بالاعمال ولا يحري العمل  
 قبل الغيبة فان لم يصلح الوقت لها بان ضاق وقت الحج صرفه  
 للعمرة ندبا وله صرفه للحج ويكون لمن احرم بالحج حينئذ وان  
 اطلق في غير اشهره فالأصح انعقاد عمره فلا تصرف الى  
 الحج في اشهره وله ان يحرم كاحرام زيد اذا احرم على كرم  
 الله وجهه كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم واقره فان لم يكن  
 زيدا محرما او لم يصح احرامه **النعقد احرامه مطلقا** وان علم  
 عدم احرامه زيد لغت الاضافه له وفارق ما لو قال ان  
 كان محرما فقد احرمه فلم يكن محرما بانه علق بنفس اصل الاحرام  
 بخلافه وهنا وقيل ان علم عدم احرام زيد لو ينقذه وان  
 كان زيدا محرما **النعقد احرامه كاحرامه** ان حج فحج وان عمره  
 فعمره وان قرانا فقرانا وان مطلقا فمطلقا ويتخير لتخير  
 زيد ولا يلزمه الصرف لما صرف له زيد وان عين قبل احرامه  
 انعقد مطلقا كما لو احرم زيد فان تعذر معرفة احرامه  
**عموته** اجنونه او غيبته **جعل** هذا نفسه قارنا بان ينوي  
 القران كما لو شكك في احرام نفسه هل قرب او احرم بالحج ويتمتع  
 ادخالها عليه ويغني عن نية القران نية الحج **فصل**  
**المحرم** اي مريد الاحرام **ينوي** الدخول في الحج او العمرة او  
 فيهما ويغيب ان يتلفظ بما نواه **ويبلي** ندبا فيقول قبل  
 ولسانه تنويه الحج واحرامه به لله تعالى لبيك اللهم  
 لبيك الى اخره فان **لبا بلا نية** لم ينقذ احرامه فان نوى  
 وتبليب انعقد **على الصحيح** ولا يجب التعرض للفرصة جزمها  
**وسين الغسل للاحرام** الحج او عمره او بهما اتباعا لفعله صلى  
 الله عليه وسلم فان عجز عن الغسل لعدم الماء او لعدم قدرته  
 استعماله **تيمم** اذا التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن

لا يحل للمحرم ان يمسح  
 بغيره من غير ان يمسح  
 بغيره من غير ان يمسح  
 بغيره من غير ان يمسح

المندوب اولى **والغسل لدخول مكة** ولو جلا لانه صلى الله  
 عليه وسلم فعله بذي طوى لكن لو احرم من قريب كالتمتعيم  
 واغتسل للاحرام لم يجز لدخولها ويظهر مثله في الحج وسن  
 الغسل ايضا لدخول المدينة والحرم **ولو قوف فاعرفه** عمرته  
**وعبر دلفه غداة النحر** وايام التشريق الثلاثة **للمري** اذا  
 هي مواطن فجمع الناس لها فليس لها الغسل وسوا الرجل وغيره  
 الحائض والنفسا وينوي ان الغسل لمسنون ولا يسن الغسل لرجي  
 جمة العقبة اكتفا بغسل العيد هل عجز عن الغسل لما ذكره يتيم  
 لكل غسل مندوب وندب ان يتاهب لاحرامه بحلق عاتقه  
 وتغاطيه وقص شاربه وتقليم ظفره ويقدم هذه الا  
 مور على الغسل **وان يطيب بدنه للاحرام** ولو انشأتا تعاو  
**لذا ثوبه** اي ازال الاحرام ورداوه في الاصح كالبدن والمعمد  
 ان ذلك جائز لا مندوب واذا شرعه ثم اعاده كما لو استأنق  
 اجس ثوب مطيبا ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعها  
 ولا بأس باستدانة بعد الاحرام ولا بطيب له **جرم** ارتبا  
 عا لكونه شرعا ثوبه المطيب ثم اجسه لزمه الفدية في الاصح  
 كما لو اخذ اخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه ولو لم تطهر رجمه  
 الطيب في ثوبه فان كان بحيث لو القاه عليه ما ظهر ريحه  
 امتنع اجسه والا فلا ولو تطيب ثم لزمها عدة وفاة لو يلز  
 مها ان الطيب **وان تخصب امره للاحرام** يديها اي كل  
 يديها الى الكوع بالحناء قد تنكشفتان وان تمسح وجهها  
 بشي من الحناء لا تؤمر بكشفه فيستر لون البشرة ويكره  
 لها الخضاب بعد الاحرام ولا يخصب الرجل ولا الخشاش  
 للاحرام بل يحرم لهما مطلقا لا تعذر **ويجوز الرجل** وجوبا  
**لاحرامه** عن محبط الثياب ليجتني عنه اجسه في الاحرام الذي



هو محرم عليه اذا التحد في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتحرد قبله  
فوجب كالمسعى الى الجمعة على بعيد الدار **ويلبس ان اراد**  
**اليصين** جديدين والافخسولين **وتعطين ويصلي ركعتين**  
للاحرام ابتاعا يقري في الاكافون والثانية الاخلاص و  
يغني عن الركعتين الفريضة والركعة **ثم الافضل ان تحرم**  
**اذا انبعث به راحلته** اي استوت قائمه الى طريقه او  
**توجه لطريقه** ما شيا ابتاعا فيها هذا في غير الامام اما  
هو اذا خطب يوم السابع فيستحب له ان يخطب محرما  
فيثقل احرامه سيره يوم **وفي قول تحرم عقب الصلاة**  
جالس او يندب استقال القبلة عند الاحرام **ويستحب اكنار**  
**التلبية ورفع صوته** اي الرجل المحقق بها بحث لا يضر  
نفسه في دوام احواله متعلق باكثر ورفع اي مادام  
محرما في جميع احواله ويكره للانس والجنس رفع وفارق  
تحريم الاذان لهما برفع الصوت لطلب الاصفا الى الاذان  
وباستقال كل بتليته **وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب**  
**ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقته** وفراغ صلاة  
واقبال ليل ونهار ووقت السحر لانه صلى الله عليه وسلم لم  
تليته ولجبر امراني يعني جبريل ان امر اصحابي ان يرفعوا  
اصواتهم بالاهلال ويكره في اخلية وعمل خاتمة كسائر  
الاذكار وخرج بدوام احرامه ابتداءه فلا يسن رفع  
بل يسمع نفسه فقط **ولا يستحب التلبية في طواف**  
**القدوم** والسعي بعد اذ لها اذكار خاصة **وفي القديم**  
**يستحب فيه وفي السعي بلا جهر** وتندب التلبية بمجي  
الحق منها ومسجد ابراهيم بعرفه وكذا سائر المساجد  
برفع الصوت كما مر في طواف الافاطة والوداع لاخلته في

السباب

اسبابه التحلل **ولفظها البيت** وهو مضاف القصد به الاجابة  
لدعوة الحج في قوله تعالى واذن في الناس بالحج **اللهم ليبيك**  
**لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك**  
**لك** للاتباع وندب تكرار ثلاثا **واذا اراد ما يعجزه** او يكره قال  
**ليبيك لان العيش عيش الآخرة** الى الحياة المطلوبة الهنية الد  
ايده في حياة الدار الآخرة ابتاعا **واذا فرغ من تليته صلى على**  
**النبي صلى الله عليه وسلم** قال تعالى ورفعا لك ذكر ابي لا اذكر الا  
ونذكر معنى **وسال الله الجنة** ورضوانه واستعاذ به من النار  
لخر ضعيف ويكون صوته بذلك اخفض من صوت التلبية بحيث  
يتميز ان **يا دخول** المحرم مكة ولو عبر بصفت الشك كان  
او لا افضل دخولها للمحرم بالحج **قبل الوقوف** بعرفه ابتاعا  
**ان يغسل داخلها الجاني من طريق المدينة** بنى طوى  
**وبد خله من ثنية كدى** وان اتى من غير طريقها ابتاعا  
في الكل وكذا بالفتح والمد الثنية العليا لانه مكانا عاليا  
ويخرج من كذا بالضم والقصر وهي الثنية السفلا لانه يقصده  
مكانا سافلا وان اتى من غير طريق المدينة اغتسل بخومسافة  
ذي طوى من طريقه **ويقول اذا ابصر البيت** او وصل لمحل  
ابصاره وهو واقفي بعد رفع يديه **اللهم زدني البت**  
**تشريفا وتعظيما وتكراما ومهاجرة** وزد من شرفه وعظمته  
من حجه او اعتمره **تشريفا وتكراما وتعظيما وبر الحبرية** ما  
بدال وعظمته بكرمه **اللهم انت السلام اي ذو السلامة**  
من المقاييس **ومنك السلام** في بنا ربنا بالسلام روي عن  
عمر بسند ضعيف والسلام في الاخيرين معناه السلامة  
من الافات وبنا البيت رقيق كان يرا قبل دخول مكة  
المسجد اذا دخل من اعلامته **ثم يدخل المسجد الحرام**



**من باب بني شيبه** فوراً وان لم يكن بطريقه اتجاها ولا نه  
 من جهة باب الكعبة والحجر الاسود وتخرج من باب بني سهم  
 اذا خرج الى بلد ويسمى اليوم باب العمرة **ويبدأ بطواف القدوم**  
 وم اتجاها ولودخل وجههم في مكتوبه صلاتها معهم اولاً ولو  
 اقامت الصلاة الجماعة في اتجاها طوافه قدم الصلاة كما لو خاف  
 قوات فريضه او سنة راتبه او كان عليه فائتة وتوخر المرأة  
 الجميله والشريفة التي لا تترى للرجال الى الليل ولو كانت له عند  
 بدايات الله وهو تحية المسجد الحرام وتقوت بالتأخير على  
 الاوجه ويؤخر عنه اكثر من ترك وتغيير ثيابه وقد استفاد  
 هذا من قول الله وان يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء  
 وتقوت بالوقوف بعرفة كما يفهم من قوله **وتختص طواف**  
**القدوم في الحرم بحاج** **دخل مكة قبل الوقوف** فلا يطلب  
 من الداخل بعد ولا من المعتمل حول وقت الفرض عليها و  
 يجزي طواف الفرض في حق نحو المعتمر عن طواف القدوم و  
 يجذب للمحلال ايضا **ومن قصد مكة** او محلا من الحرم لا  
 لنفسك كان دخل مكة لتجاره او رسالة او زيارة **استحب**  
 له ان يخرج او عمره كتحية المسجد لداخله ويكره تركه  
 وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كطاب وصياد  
**فصل في الطواف بانواعه** من طواف قدوم  
 او فاضله او وداع او غيرهما واجبات لا يصح الابهائها  
 يصح بدونها اما الواجبات فيشترط له ستر العورة و  
 طهارة الحدث والخمس كالصلاة فلو طاف عاريا او محدثا  
 او على ثوبه او ابدنه نجاسة لم يصح طوافه وكذا لو كان  
 يطاف في مطافه النجاسة فان غلبه فيه وعمت بذلك البهوات  
 عني عما يشق الاحتراز عنه منها **فلو احدث فيه نقضا**

**وبنا** وان طال وفارق الصلاة بانه يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها  
 وكذا لو طرأ له منافي اخر فانه **وفي قول يستأنف** ولو لا  
 فضل وانما يشترط الطهارة والستر مع القدرة مع العجز يطوف  
 بدونه ذلك الاطواف الركن فانه لا اخر لوقته في ثم فارق  
 الصلاة لانها انما تجعل حرمة الوقت لكن يتحج جوارها  
 لتيمم لمن اراد الرجوع لما في مصابرة الاحرام من المشقة وكذا  
 هو الايق بمحاسن الشريعة ونظره في الجوان مطلقا بدون  
 طهر وسير **وان يجعل البيت عن يساره** ويرتلق وجهه  
**مبتدأ في ذلك بالحجر الاسود محاذ بابه** او الحرة في مرقه  
 عليه ابتداء بجميع بدنه اي شقه اليسرى بان لا يقدم حرمه  
 من بدنه على جزء من الحجر ويندب استقباله اول طوافه و  
 يقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن اليماني بحيث يهيئ  
 كل الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عن يمين طرف الحجر ثم يمشي  
 جهالة فاذا جاوز انقضى وجعل البيت عن يساره وهذا  
 يستأنف وجوب جعل البيت عن يساره **فلو بدا**  
**بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه الله امنه** ولو استقبل  
 ببعض بدنه وبعضه محاذ الجانب اليماني او عيسى  
 لا لم يعتد بهذه الطوافه واستقبل بجميعه بعض الحجر  
 بعض اجزاء ان امكن ولو استقبل البيت واستدبره  
 او جعله عن يمينه ومشأ نحو الركن اليماني لم يصح طوافه  
**ولو مشأ على الشاذر وان** وهو الجدار البارز عن علوه بين  
 ركن الباب والركن الشامي او من الجدار الكائن في موضع  
**موازاة** اي الشاذر وان **او دخل من احد فتحتي الحجر**  
 الحاو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير **وتخرج**  
**من الاخرى** او اقتحم جدار الحجر وان خلق القدس الذي من



البيت وهو مقدار ستة اذرع **ليرتفع طوقته** في الكل  
اذ هو طابق في البيت لانه قال تعالى واليطوفوا بالبيت  
واللاتباع **وفي مسئلة لمس وجهه** انه يصح طوافه فيها  
**وان يطوف سبعا** ولو زحف بلا عذر **داخل المسجد** ولو  
باخرجه او على السطح ولو مرتفعاً عن البيت ولا بأس  
بجأله فيه كسقاية وغيره واصله فعله صلى الله عليه وسلم  
وقوله لتأخذوا عني مناسككم فاني لا ادري اعلى لا  
اج بعد حجتي هذه وحجب نخبة الطواف ان استقبلت  
لرشمه نكح وعدم صرفه لغيره كطلب غيرهم فان  
انقطع لان نام فيه على بعثة لا يتنقض الوضوء بها  
**واما الحسن فان يطوف ماشيا** ولو امرأة ابتاعا ولا بأس  
الا لعذر كمرض ومنه ان يراه الناس فيستقوه ولو طاف راكبا  
بلا عذر جاز بلا كراهة لكنه خلاف الأولى وادخال الدابة  
المسجد ان لم يؤمن بكونها مكرهه فان غلب حرم كصبي وقنطرة  
ولا يوصف ادخالها في الطواف بذلك لاجل الاثنان يتقار  
الخشك كادخال الصبي للطواف به **ويستلم الحجر اول طوافه**  
**وقه ويقبله ويضع جبهته عليه** ابتاعا في الكل فان  
**عرج عن الاخيرين استلم** باليد اليمنى فان عرج في اليسرى قبلها  
او الاخير قبله واستلم كما ذكر **فان عرج عن الاستلام** انشا  
**ربيعه** اليمنى فان عرج في اليسرى فان عرج اشار اليه بيده  
اليمنى فان عرج في اليسرى فان عرج في يده مقدمة اليمنى اللفظ  
ثم يقبل ما اشار به في الكل فلا يشير بقرنه للقبلة وندب تثنية  
ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوافه ولا يندب للنساء  
والخنايا استلام ولا تقبل الا عند خلط المطاق ويحذف القبلة  
حيث لا يظهر لها صوت **ويراعي ذلك** اي الاستلام وما بعده

في طوافه

**في كل طوافه** وفي الاوتار اكد لانها افضل ولحل الحجر لوازيل  
حكمة في ما وجب وغيره **ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا**  
**يستلمهما** ولا غير ذلك من اجز البيت فان خالف لم يكره بل  
التفصيل حسن على النص **ويستلم اليمنى ولا يقبله** لكن  
يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك بكل حل طوافه  
وكله للاتباع **وان يقول اول طوافه بسم الله والله أكبر**  
**اللهم امانا** مفعول له لا طواف مقدرا بك وتصدق  
بكنا منك وو فابعده **ك** وابتاعا الحسنة ثنيك **عج**  
صلى الله عليه وسلم ولعقل قبالة الباب اللهم ان البيت  
يبثلك والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العا  
دين بك من النار ويشير الى مقام ابراهيم وبين اليها  
ثمين اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
حسنة **وقنا عذاب النار** ابتاعا في الكل بدون اللهم  
ومن ثم حذفها باصلاة **وليدع بما شأ في كل طوافه وما**  
**نور الدعاء** اي من قوله افضل من القلة وهي فيه  
افضل من ما نور الدعاء ويسن الاسرار بذلك لانه  
اجمع الخشوع ويراعي ما ذكر ايضا بكل طوافه والاول  
الاولى الكروان يرمي الذكر في الاشواط الثلاثة  
الاولى بان يشرع مشيه مقاربا خطاه وعشي في  
الباقى على هينه ابتاعا ويستوعب البيت بالرمل ولو  
طاف راكبا او محمولا حره الدابة ورمي له الحامل ولو  
ترى الرمل الثلاث الاول لم يقضه في الاخير اذ هيبتها  
السكوت فلا تغير **ويختص الرمل بطواف يعقبه تسعة**  
محسوب فلا يرمي في طوف الوداع بخلاف القادم معتمرا ومن  
لم يدخلها حاجا لا بعد الوقوف فان دخلها قبله ولم يرد



السعي عقبه لم ير مل الا في طواف الافاضة فان اراده رملا في  
طواف القدوم ولا يقضي الرمل فلو طاف بلا رمل وسعى ثم طاف  
للافاضة لم ير مل فيه وفي قول بطواف القدوم **وليقول في**  
**اي في الرمل السعي اجعله** اي ما انا فيه من العمل المصحب  
بالدنب **بحامير مل وذنب مقفورا وسعيها مشكورا** خبر  
ضعف فيه ويقول في الاربعة الاخيرة رب اغفر وارحم  
وتجاوز عما تعلم انك انت الاكرم ربنا انتا في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة وقنا عذاب النار والمناسب للعمرة ان يقول  
عمره مبرورة ولو قال ما ذكر قاصدا للمعنا للغوى وهو  
القصد **فحسن في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في**  
**السعي على الصحيح وهو جعل ونسب ردائه تحت**  
**ملكته الايمن وطريقه على ملكه الايسر** كذا باب اهل  
التقوى لان صلاته عليه وسلم فعله في الطواف وقيس  
عليه السعي بحاجه قطع مسافة ما مور بتكررها سبعا  
وبكره الاضطباع في الصلاة حتى ركعتي الطواف **ولا ترمل**  
**المرأة ولا تضطبع** اي لا يطلب منها ذلك والخشاكهي  
**وان يقرب من البيت** تبركابه اذ اليهودي لم يتاذبا  
لرحمه ولو في اول طوافه او اخره **فلوقات الرمل با**  
**لقرب ازحمة فالرمل بعد اولى** لتعلقه بنفس العباد  
والقرب بمحلتها **الا ان يخاف صدم النساء** بحاشية المطا  
في **والقرب بلا رمل اولى** تخرا عن مصاد متهمين المؤدية  
لنقص طهره وكذا لو كان بالقرب نسيان خاف مصاد متهمين في  
الرمل فتركه اولى وندب ان يتحرك في مشيه ليرى انه  
بالقرب لفعل وكذا في العدو في السعي ولو كان من بينوته  
الرمل مع القرب لرحمة برجوا قرجه وقف ليحدها قبل مل

يضطبع

بها وانما

بها وانما يندب للمراه والخشاكهي البيت اذا خلا المطاف والا  
ندب لهن الحاشية **وان يوالي طوافه** اذ هو الوارد الاعد  
ومنه ما لو اقيمت المكتوبة **ويصلي بعد ركعتين خلق**  
**المقام** ابتاعا فان لم يتيسر ففي الحجر في المسجد فحيث شا  
من الحرم ففيه ويجزي عنهما الفرض وتغل آخر **يقرا في الاولى**  
**قل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص ابتاعا ويحرم**  
**ويحرم بها ليلا مع ما الحق به من الفجر الى طلوع الشمس وسير**  
**فيما عدا ذلك وفي قول تحب المولا والطوة ولو حمل**  
**الحلال محرما ولو تغير مرض وطاف به حسب الطواف**  
**للمحمول فله** فانما ليركن طاف لاحرامه والافوه كالحال  
ويشترط ان لا يصرفه عن نفسه وان لا يخومه الحامل لنفسه  
بان نواه للمحمول او يطلق **وكذا الوجه له محرم قد طاف عن**  
**نفسه** ولم يدخل وقت طوافه ما ليرينه الحامل لنفسه **والا**  
**بان لم يكن طاف عنها فالاصح ان قصد لنفسه او لهما اولى**  
**ونزل الحامل منزله الدابة ان قصد لنفسه او لهما اولى**  
**يقصد شي او قصد كل نفسه فالحامل فقط فصل**  
**يستلم الحجر** وغيره بشرطه بعد الطواف وصلاته **ندب بان**  
**يخرج من باب الصفا** وهو الباب الذي بين الركنين اليمانيين  
للسعي بين المروة **فبالصفا وبشرطه ان يجد باب الصفا ويحتم**  
**بالمروة وان يسعى سبعا ذنوبه من الصفا الى المروة**  
**مرة وعوده فنها اليه اخر ابتاعا وان يسعى بعد طواف**  
**ركن او قدم بحيث لا يتحلل بينهما اي بين السعي و**  
**طواف القدوم** كما باصله **الوقوف بعرق** بان يسعى قبله  
ابتاعا في طواف القدوم وفي طواف الركن في العمرة ويقاس



به طواف الركن في الحج فان تحللها الوقوف امتنع السعي  
 الا بعد طواف الغرض فيمتنع ان يسعى بعد طواف نفل  
 مع امكانه بعد طواف فرض وتجب ان يجدا في المرأة الثا  
 لية بالمرودة وفي الثالثة الصفا وهكذا الى آخرها  
**من سعي بعد طواف قدوم لم يعد** فان اعاده فخلاف  
 الاولى **وتستحب ان يرقا على الصفا والمرودة قدر قاله**  
 لانه صلى الله عليه وسلم رقا عليها حتى اى الجيت وان كان  
 ذلك اذ كان قد رقامه تقريبا ولاثر قال المرأة والحشا  
 الا اذا خلا المحل عن الرجال غير محارم فان لم يرق وجب  
 ان يلصق عقبه او يحا فر دابته باصل ما يد به من منه و  
 نحو روس اصابع رجليه بما يد به اليه فاذا رقى  
 بكسر القاف قال ندب الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد  
 الله اكبر على ما بعد انا والحمد لله على ما اوالا لانا لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
 بيد الخير وهو على كل شي قدير لا اله الا الله اخبر  
 وعد ونصر عندك وهزم الاحزاب وحده ثم يدعوا ندبا  
 شادنيا ودنيا قلت **ويعيد الذكر ثانيا وثالثا**  
**والله اعلم انتاعا وان يمشي على عينيه اول السعي واخر**  
**وتعيته** واى يسعا شديدا في الوسط انتاعا وموضع  
 النوعين المشي والعدو **مع وفه** هناك فيمش حتى يتا  
 بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره  
 قدر ستة اذرع فيعد واحتا يتوسط بين الميلين الاخر  
 بين احدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي  
 الله عنه فيمشي حتى ينتهي للمرودة واذا عاد منها للصفا  
 مشا يحمل مشيته وسعا يحمل سعيه او لا ولا يسعا امرأة

والدعاء

ولا خنثا وضد ان يقول كل واحد منهم بالسعي رب اغفر  
 ارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم رواه يوكي  
 بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يجب له طهر  
 ستروجاء فعله راكبا ولو شئت في عدد ما اتى به من مرات  
 السعي والطواف اخذ بالاقل ولو كانت عنده انه انتهى واخبر  
 ثقة يقياسي منها ندب الايتيات به ويكره للساعي ان يقف  
 في سعيه لحديث او غيره **فصل يستحب للامام**  
**اذا خرج مع الجيح او منصوبه عليهم ان يخطب بركعة في**  
**سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فرد ثانيا فيها**  
**بالعدو** يوم الثاني المسمى يوم التروية لانهم يتروون لما فيه  
 اليها ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي  
 عشر يوم القر لا يستقر ارحم بمننا والثاني عشر يوم النفر الاول  
 والثالث عشر يوم النفر الثاني **ويعلمهم ما امامهم من المنا**  
**سك الى الخطبة الثانية** الايتية في مسجد ابراهيم ابتاعا و  
 يامر فيها المكيين والملتزمين بطواف الوداع قبل خروجهم  
 وبعد احرامهم وهذا طواف مسنون ولو كان السابع  
 يوم جمعة خطب بعد الصلاة الجمعة ولا يكتفى بخطبتها  
**واخرجهم من العد** ابتاعا بعد صلاة الصبح فان كان يوم  
 جمعة فقبل الفجر ان لم تتم الجمعة ولم يمكنهم اقامتها  
 منها الى مني فيصلون بها الظهر وما بعد هوا ويبيتون بها فا  
**دا طلعت الشمس** اى اشرقه على ثبير وهو جبل كبير مكر  
 له على عين الناهب الى عرفه ما رين بطريق ضيق وهو  
 من من دلفه قصد واعرفات قلت ولا يدخلها بل  
 يقومون بمره يقرب عرفات حتى تروى الشمس والله  
 اعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين ابتاعا في



الحسين لهم في الاولى ما امكنهم من المناسك الى خطبة  
يوم التخرق جرح على اكناف الدعا والتهيل بالمواقف وخفف  
وحل في بعد بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية  
وتأخذ المؤذن في الاذان ويفرغ منها مع فراغ المؤذن  
من الاذان **ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً الى**  
جمع تقديم اتباعاً والجمع للسفر فياتي فيه ما ذكر ببابه ويقف  
والخطبتان مسجداً ابراهيم وصدرة من عرفه واخره من  
عرفه ويمين بينهما حجابات كبار فرشت ثم وصدرة  
عمل الخطبة والصلاة **ويقفوا** اي الامام او منصوبه والناس  
سبع الصلاتين **بعرفه الى الغروب** اتباعاً وبين هذا  
المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالصنمات نحو  
ميل **ويذكر الله تعالى ويدعوا ويكثر** **وامن التهليل** والذ  
كرو الدعا قال صلى الله عليه وسلم خير دعاء يوم عرفه وخير  
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا  
شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير  
اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً  
اللهم اشرح لي صدري وبيِّر لي امري **فاذا غربت الشمس**  
**قصداً وامر دلفه واجز والمغرب يصلون** **جمعاً**  
**العشاء** **دلفه جمعاً** اتباعاً والجمع للسفر وانما يؤخر لها  
ان امن فوت وقت اختيار العشاء فان خافه جمع بهم في  
الطريق ويدعوا يسكينه ووقار من وجد فرجه اشرف  
وواجب الوقوف **حضوره** اي المحرم **بحضرة** من ارض  
عرفات لقوله صلى الله عليه وسلم عرفه كلها موقف **وان كان**  
**ماراً في طلب ابني وخوفه** كدابة فلا يشترط مكث وان  
لا يصرفه لجهته اخرا وفارق الطواف بانه قربة مستقلة

من شرط

من شرط كونه اهلاً للعبادة لا مغمى عليه فلا يجزى  
ولا السكران والمجنون ويقع بحجهم نفلاً ولا يأتس بالنوم  
المستغرق ولو لم يعلم انها عرفه اجزاء **ووقت الوقوف**  
**من زوال الشمس يوم عرفه والصباح بقاؤه الى**  
**يوم النحر** لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفه من جاليلة جمع  
قبل طول الفجر فقد ادرك الحج ولو وقف بها نهاراً ثم فارق  
عرفه قبل الغروب ولم يعد اراق مع ادراكه الوقوف  
دهماً استحباً باخرو جامن خلاف موجبه **وفي قول يجب**  
وان عاد الى عرفه فكان بها بعد الغروب فلا دم يومه  
**وكذا ان عاد ليلاً في الاصح** لانه انما يمس له وهو الجمع  
بين الليل والنهار **ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً**  
لظنهم انه التاسع بان غم عليهم هلال ذي القعدة فأكملوه  
ثم بان ان الهلال ليلة الثلاثين في اثنا الوقوف او بعده  
اجزاهم وقوفهم **الا ان يقبلوا على خلافه العادة في**  
**الحجيج فيقضون هذا الحج في الاصح** في قضائهم مشقة  
عامه ولو بان الامر قبل الرب وان العاشر وقفوا بعد  
اجزاهم كالمقام في البيت ليلة العاشر وهم بمكة لا  
يتمكنون من حضور الموقف بالليل اذ يفوت من الغد وحسب  
لهم ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال البند  
مرة ذلك ولو كان الوقوف في اليوم العاشر للغلط في  
الحساب لم يجب **وان وافقوا في اليوم الثامن وعلموا**  
**قبل فوت الوقوف وجب الوقوف في الوقت وان لم يعلموا**  
**اي بعد الوقوف وجب القضاء لهذا الحج في الاصح** وفارق  
التأخير بان تأخير العبادة عن وقتها اقرب للاحتساب  
من تقديمها عليه ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفه



لم يصح جهنم **فصل** ويبيتون بعد لفه ابتاعوا  
 ومن دفع منها بعد نصف الليل ولم يعد او قبله وعاد  
 قبل الفجر فلا شيء عليه اذا الواجب ان يكون بها الحطه ولو  
 بلا نوم في النصف الثاني وقد حصل ومن لم يكن بها في  
 النصف الثاني بان كان بها في النصف الاول وترك المبيت  
 بها اصلا اراق دم او في وجوبه القولان فمن لم يكن  
 بعرفه وقت الغروب والظاهر هنا وجوب الدم ولو انتهت الى  
 عرفه ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفه فلا  
 شيء عليه كما لو فاض من عرفه الى مكة وطاف للافاضة بعد  
 نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفه وكذا لا يجب على معذور  
 في مبيت منا وبين تقدم النساء الضعفاء بعد نصف  
 الليل الى منابر مواجزة العقبة قبل الزحمة ابتاعوا ويبقوا غير  
 هم حتى يصلون الصبح **معلقين** ابتاعوا والتغليس هنا  
 استند استحيابا من باقي الايام ليتمسح الوقت لما بين ايديهم  
 من اعمال يوم النحر **ثم يدفعون الى المناوشة** الدقة  
 لها في هذه الحالة التحلية مع التليين **وباخذون**  
 ليلا من مزدلفه **حصا الرمي** حجرة العقبة وطعن سبع حصا  
 ابتاعوا والمتقدمون في الليل يفعلون كذلك وحاز اخذ حرا  
 الرمي من غير المزدلفه ويكره من المسجد والحشر والرمي و  
 الحد فاذا بلغوا **المسعى الحرام** وهو جبل باخر المزدلفه  
 يقال له قرن ح يضم القاف وفتح الزاي **وقفوا** فذكر والله  
 تعالى كان يقولوا الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله  
 اكبر والله الحمد **ودعوا الى الاسفار** مستقبلين الكعبة  
 ابتاعوا ويكفي لاصل السنة الوقوف بغير المسعى من مزدلفه كما  
 لموسى **ثم يسيرون** بسكينة فاذا وجدوا فرجهم اسرعوا

واذا بلغوا وادي المحسر اسرعوا لما شي وحرى الراكب دابته و  
 ذلك قدر رمي حجر حتى يقطعوا عرض الوادي **فصل** من لم يبعث  
 طلوع الشمس فبرمي كل شخص حنيفة بجمع حصيات  
 الى حجرة العقبة ويقطع السليبه عند التقاء الحو الرمي  
 حاله داخل في التحلل لا خذ في اسباب التحلل كما ان الملق  
 يقطعها عند ابتداء الطواف **ويكره مع كل حصاة** وهذا  
 الرمي تحية مني فلا يبدل فيها بغيره ومبادر بالرمي حتى  
 الراكب يفعلها قبل رمي التزول عن دابته والسنة للراكب  
 مي الى الجمره ان يبت قبلها ويكره ايضا مع الحاق وعقبه  
**ثم يدفع من معه هدي** ثم يحلق ابتاعا في الكل او يقصر  
**الحلق افضل** لتكريره صلى الله عليه وآله دعا لفاعليه لكن يندب  
 المتمتع التقصير بالعمره والحلق بالحيات كان لو حلق لجا يوم النحر  
 ولو يسود راسه من الشعر والافا حلق للكل **فصل** **ونقص**  
**المرأة** لامرهابه ويكره لها الحلق والحنثي كهي **والحلق** اي ان الت  
 الشعر في وقته **نسلك على المشهور** فيثاب فاعله بل هو من  
 كايا في واستدل له بالدعا السابق **واقله ثلاث شعرات**  
 اي ان التهامن الراس **حلقا او تقصيرا او تنقا او حرقا او قصا**  
 مما يحاذي الراس او مما استرسل عنه في دفعه او دفعات قال  
 تعالى لمخلقين روسكم اي شعرها او يصدق بالثلاث **ولا شعر**  
**براسه** يستحب له امر امر موسى عليه تشبيهها بالحلقين ولو  
 كان ببعضه شعر ان اله وجوب ان كان ثلاث شعرات او اقل فاق  
 زادند ب ان اله كله وامر امر موسى عليه باقيه **فاذا حلق**  
**او قصر** حل ملكه وطاف طواف الركن وتبعا وسعا  
 فورا **فان لم يكن سعي** بعد طواف القدوم كما مروى في  
 ان السعي ركن **ثم يعود الى مناد** بالحييت بها وهذا الرمي



والذبح والحلق والطواف **سنة** ترتيبها كما ذكرنا ولا يجب  
لأنه صلى الله عليه وسلم نفى الحرج عن مخالف الترتيب فيها **وبد**  
**خل وقتها** غير الذبح **بنصف ليلة النحر** من وقف قبل ذلك لأنه  
صلى الله عليه وسلم لم يسلمه فمرت قبل الفجر وقسم الباقي منها  
على ذلك **ويبقى وقت الرمي الاختياري إلى آخر يوم النحر** ثانيا  
علاو وقت الجوار مهم إلى آخر أيام التشريقا ووقت الفضيلة  
ينتهي بزوال يوم النحر **ولا يختص الذبح للهدي بزمن** في  
**قلت الصحيح** اختصاصه بوقت الأضحية وثانيا  
في آخر باب محرمات الأحرام على الصواب والله أعلم  
مزان وقته وقت الأضحية لكن كلام أصله في دم الجبران  
وهو فيه صحيح فلا استدراك عليه وتحدث التضحية  
بمنا وإن كان مع المضحي هدي **والحلق والطواف والتبع**  
إن لم يكن فعل عقب طواف القدوم **لا آخر وقتها** وفعلها  
يوم النحر كما مر أفضل **وإذا قلنا الحلق نسك** وهو مشهور  
**ففعل اثنين من الرمي** أو بدله إذا فات **والحلق والطواف**  
المتبوع بالسعي إن لم يفعل قبل **حصل التحلل الأول** من تحلل الح  
**وحل به اللبس والحلق** إن لم يفعل وهو مزيد والقلم و  
ستر الرأس كما بأصله والوجه للمرأة والدع عن وكذا **الصد**  
**وعقد النكاح** بخلافه **في الأظهر قلت** الأظهر لا يحل  
**النكاح والله أعلم** ومثله المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة و  
يندب التطيب بعد التحلل الأول قبل الثاني **وإذا فعل**  
**الثالث** بعد الاثنين **حصل التحلل الثاني** وحل به ما  
**في المحرمات** من جماع ومباشرة فيما دون الفرج وعقد نك  
ح وشرع للحج تحللان لطول زمنه وكثرة أفعاله بخلاف غيره  
**فصل** إذا عاد بعد طواف يوم النحر إلى مناسبات بها

يلقي

يلقي التشريق الأولتين والثالثة أيضا والمبيت واجب وتحصل  
بمعظم الليل كما لو حلق لم يبيت مكانا والتفادى خطه في مبيت  
مزدلف كما مر لأنهم لم يبيتوا بمبيت ولا أنهم لا يصلون إليها  
الآن بعد مضى ربع الليل ويوم من يوم من بعد نصفه **وسمي**  
**وجوبا** كل يوم من أيام التشريق وهو الحادي عشر والثانية  
إلى الجمرات الثلاث وإن كان الرمي فيها كل جمر سبع حصيا  
اتباعا فإذا رمي اليوم الثاني فإراد النحر قبل غروب الشمس  
إن كان بات اليلتين قبل ذلك أو تركه لعذر وسقط مبيت  
**الليلة الثالثة ورمي يومها** قال تعالى فمن تعجل في يومين  
فلا شئ عليه لكن التأخير الثالث أفضل وللإمام **الدين** **فان لم**  
**ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي الغد** ولو نفر  
فغرت قبل انفصاله من منا أو عاد لشغل قبل الغروب أو بعد  
لم يلزمه المبيت فلو نذر به لم يلزمه رمي الغد ولو غرت وهو  
في شغل الرحيل لم يخرج النفر ويجوز للمعدور ترك المبيت بالكه  
ولادم عليه كراعي الأبل وأهل سقاية العباس وسقاية  
أحدثت للحاج وله ترك يوم وقضاه في ثالثة قبل رميه  
لأنه يومين على التوالي فلو نفر أو يوم النحر بعد رميه عاد  
وفي ثاني التشريق ولهم النفر مع الناس ولاهل سقاية للحاج  
فقط إذا كانوا بمناء عند الغروب إن نفر وأبعد ويتركوا المبيت  
لأن الغد ومن مال يخاف ضياعه لا لو بات أو رمي يحتاج إلى  
تعهد أو طلب أبقا أو امر الخاف فواته معدور فلا شئ عليه  
وله النفر بعد الغروب **وبد حل رمي التشريق بزوال الشمس**  
أي رمي كل يوم منها بزوال شمسها اتباعا **ويخرج بغروب الشمس**  
ولا حرج في الأضحية إن وقت جميع الرمي كل الأيام ببقا إلا  
تقضاها جوار أو رمي كل يوم يخرج وقت اختياره بغروب شمسها



ابتاعا **وقيل يبقا** في اليومين الاولين **الى الفجر** ويخطب  
 الامام بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها من الشر  
 يق وحكم المبيت وغيرها وثاني ايام التشريق خطبة  
 يعلمهم فيها جواز النفر فيه ويتودعهم **ويشترط في**  
**السبع واحد وحده** ابتاعا لكن لو رمى السبع دفعه ثم  
 خذها ورماها دفعه وهكذا سبع مرات اجز كما لو رمى  
 واحده ثم اخذها ورماها وهكذا سبعا ولو رمى اثنين  
 معا احداهما باليمين والاخرى باليسر احتسبت واحده  
**ونرى نخب الجرات** ابتاعا بان يرمى او لا للجمرة التي تلي مسجد  
 الخيف ثم الوسط ثم لجره العقبة وليست من منابل منى  
 ينتهي اليها **وكون المرمى حجر** المذكور الحصى في الخبر وهي من الحجر فجري  
 بانواعه كمدان وبرام ومرويا قوت عقيق لا لولو وانما اذا لسا  
 من طبقات الارض كزبرنيخ وجص وجوه وذهب وقضه وتخلط  
**وان يسمارميا فلا يلقى الوضوء** في المرمى لانه خلاف الوارد ويشتر  
 قصد المرمى فلو رمى في الهوى فوقع بالمرمى لم يعتد به ويشترط  
 ويشترط ايضا تحقق وقوع الحجر به ولونه باليد ولو انضدم الحجر  
 بحمل او بعير او ثوب النساء فحرك المحمل والثوب صاحبه او  
 تحرك البعير فدفعه فوقع في المرمى لم يعتد به كما لو وقع  
 على المحمل والبعير فتدحرج الى المرمى لاحتمال ثاقبه به بخلاف  
 ما لو انضدم الحجر يدك او يارض خارج الجمره ثم وقع في المرمى او و  
 قع في غير المرمى ثم تدحرج اليه او رده الريح لحصوله فيه لا يفعل  
 غيره وهذه الشروط كلها تأتي في رمي يوم النحر ايضا **والسنة ان يرمى**  
**بقدر حصص الخندق** ابتاعا وهو دون الانملة طولا وعرضا في  
 قدر الباقي **ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى** فلو تدحرج وخر من بين يديه  
 ولا كون الرامي خارجا عن الجمره فلو وقع في طرفها ورما الى الطرف

الآخر

الاخر جان **ومن عجز عن الرمي** لعلة لا يرمى والها قبل خروج وقت الرمي  
**استتاب** ويمنعه والها بعده من الاعتداد به ولا يصح رمي النايب  
 عن المستتاب الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه وان  
 نوى المستتاب ولو زال عذر المستتاب بعد رمي النايب والوقت  
 باقي فليس عليه اعاده الرمي ويجوز النيايه عن رمي عليه اذ  
 قبل الا عجزه بشرطه ان لم ياذن لم يركن ومن اغنى عليه فلم تحسب عزيت  
 الشمس من ايام التشريق ندان لمن معه ان يرمى عنه وعلى المغمي  
 عليه دم لانه لم يامر بالرمي ولم يصح عنه **واذا ترك رمي يوم**  
**او اكثر ولو عمدا** **تدركه في باقي الايام على الاظهر** فيتدارك الاول  
 في الثاني والثالث والثاني والاولين في الثالث ويكون اذا تجوز  
 رمي التدارك على الزوال وتجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدار  
 ك بعد الزوال فلو رمى الجمرات كلها من يومه قبل ان يرمى عن امسه  
 وقع عن القضا ولو صرفه الرمي عن النسيك كما لو رمى شخص ف  
 دابة في الجمر انصرف اليه لانه قصد غير النسيك هذا بخلاف التي  
 قلها كما لو كان عليه طواف فرض فطاف للوداع اذ يقع عن  
 فرضه ولو رمى لكل جمره اربع عشر حصاة عن يومه وامسها  
 لم يجر لانه لم يعينه عن واحد ويجوز تدرك رمي يوم النحر في  
 ايام التشريق ويكون اذا تجوز ليدل او قبل الزوال وتجب الترتيب  
 على نحو ما مر **ولا دم مع التدرك** **والا بان لم يتدارك المترك**  
**فعليه دم** في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة اذ الرمي  
 فيها كالشي الواحد **واملف هب تكميل الدم في ترك ثلاث حصيات**  
 كما يكمل في ثلاث شعرات وفي الحصات مد والحصاتين مدا طعاما  
 كاللحم **والشعرتين** ومن ترك المبيت ليالي منا ولو سهو لرميه  
 دم وفي الليلة مد طعام والثلاثين مدا طعام ان لم يفر قبل  
 قبل الثالثة فان نفر وجب الدم **واذا اراد الخروج من مكة**



مسافة القصر أو ذنبا بعد فراغ النسيك **طواف الوداع** ابتاعا ولو اراد  
 الرجوع لبلده من الزمانه دخول مكة لطواف الوداع ولو طاف يوم  
 الحرة لا فاضله ثم للوداع ثم انما من الحجية ذلك الطواف للوداع  
 ومن لم يلزمه في نسيك واراد الخروج من مكة طواف للوداع ايضا  
 ندبا تعظيما لحجته المحرم ومريد الإقامة عنده بعد فراغ السلا لا يوصل  
 بل ولا يجب على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره  
 قصيرا أو لم يخرج من الحرم ولا على محرم خرج منا وطاف من منا  
 لدون مسافة القصر أو بلد كغيرهما **ولا يملك بعده** فان  
 مكث ولونانيا أو جافلا لغير اشتغال باسباب الخروج كشرى  
 متاع وقضادين وزياره صديق وعيادة من مرض اعاده وان  
 اشتغل باسباب الخروج كشرى زاد وسد رحل لم يخرج لعادته كما  
 لو اقيمة الصلاة فصلاها **وهو واجب بحجر تركه بدنه**  
**وجوبا وفي قول سنة لا تجبر الا ندبا فان او جنباه فخرج**  
**بلا ووداع فعاد قبل مسافة القصر فطاف سقط الدم كما**  
 لو جاوز طيقات غير محرم ثم عاد اليه **او عاد بعده** وطاف  
**فلا يسقط على الصحيح** لاستقراره ويجب العود قبل مسافة  
 القصر لا بعدها **واللحايطة النفر بلا طواف ووداع** وكذا القضا  
 للتحقيق في الاولى في السنة وقيس بها الثانية ظهر تأويلها  
 رقت بنامكة لرجوعه وفعله او بعدها فلا **ويستحب**  
**ما من من ابتاعا ولو لغير حاج ومعتزم وان يتقطع منه وسقط**  
 القبلة عند شرايه **وزيارة قبر رسول الله عليه وسلم**  
**مطلبا وبعد فراغ الحج** اذا في حديث في سنده شيء من  
 حج ولم يبرئ فقد جفائي وفي خبر من زار قبر يحيى خيت  
 له شفاعتي ومفهومه انها نحو من لغيره وندب للمتوجه اليه  
 بيه ان يكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله

لزم

يزيد

يزيد منها اذا ابصر نحو اشجارها وسال الله ان ينفعه بهذا الزياره  
 ويتقبلها منه وان يغفر له قبل دخوله ويلبس النصف ثيابه فاذا دخل  
 المسجد قصد الروضه وهو ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية  
 المسجد بحسب المنبر ويشكر الله تعالى على هذه النعمة بعد فراغها ثم  
 ياتي القبر فيستقبل رأسه ويستند برقبته ويبعد منه نحو اربعة  
 اذرع فيقف ناظرا سفلا ما يستقبله في قيام الهيبة والاحلال فا  
 رج القلب من علاق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته واقلع السلام  
 عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليحشر يانه  
 صلى الله عليه وسلم يتردد عليه السلام وما اجل هذه النعمة ثم يتا  
 خر لصبوب عينيه قد رذاع فيسلم على النبي بكر رضى الله عنه اذ راسه  
 عند منك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتاخر قد رذاع  
 اخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة  
 وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه  
 ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعوا  
 لنفسه ومن شام من المسلمين ويندب اكثر الصدقة والخيرات  
 بالمدينة واذا اراد السفر ودع المسجد برقبته واتا القبر الشريف  
 وعاد نحو السلام الاول **فصل في كان الحج خمسة الاحرام**  
**الاحرام** به اي نية الدخول فيه **والوقوف** بعرفة للحديث و  
**الطواف للآل** **والسعي** لقوله صلى الله عليه وسلم ان السعي قد  
 كتب عليكم **اد اجعلناه سكا** كما مر لتوقف التحلل عليه كالطواف  
 ولا تجبر هذه الحجة اي لا مدخل للحج بان فيها وما يجبر بال  
 م يسمى بعضا وغيره يسمى هبة ونجيب ترتب اركان الحج بان  
 يقدم الاحرام والوقوف على الطواف والتحلق ويؤخر السعي عن طواف  
 وكذا ترتب افعال العمرة **وما سوا الوقوف اركان في العمرة**  
**ايضا** لشمول الادلة السابقة لها ويؤدي النساك على وجه



ما يحرم بهما أو يبدأ بالحج أو بالعمرة ابتداء أحد من الأفراد بان يحرم  
بالحج أو بالعمرة كالحرام المكي بان يخرج إلى مكة فيحرم بها ويأبى لها  
وهي أصل صورة الأفراد والثاني القرب بان يحرم بهما من الميقات  
ت ويحرم على الحج فيحصلان وهي أصل صورة القرب ولو أحرم  
بعمرة في الشهر الحج ثم حج قبل الشروع في الطواف كانت قارنا  
يكنيه عمل الحج ابتداء ولو شرع فيه لم يصح الأحرام بالحج لأنه انفراد  
من أعمال العمرة ولا يجوز عكسه في الجديد وهو أن يحرم بالحج  
في شهر ثم بعمرة قبل الطواف للقدم وفارق ما قبله بأفاده  
زيادة عمل في السابق بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل الشهر الحج ثم  
ادخلها عليه في شهر صحيح وكان قارنا ولو أحرم بهما بعد معا  
بزة الميقات مريد الأحرام فكذلك وإن أسا الثالث التمتع  
بان يحرم بالعمرة من ميقات بلد ويفرغ منها ثم ينسحب  
من مكة وهو أصل التمتع والجامع لصورة أن يعمر ولو غير  
ميقات الأحرام بلد ثم حج ويلزمه دم بشرطه الذي ولو جاور  
الميقات مريد الضحك ثم أحرم بالعمرة وبين مكة مسافة  
القصر أو دونها لزمه دم التمتع مع دم الأساء كالجوار  
غير مريد للضحك ثم بدله فاحرم بالعمرة ثم حج فيلزمه دم التمتع  
وإن اعتمر بعد دخول مكة ما لم يستوطنها ولو خرج من مكة  
أحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته  
فلا دم عليه كما يأتي وهو متنع في الكل يسمى بذلك لاستياعه  
بمحضورات الأحرام بين المسلمين وأفضلها أي أوجه النكاح  
الأفراد كخبر جابر وعائشة وابن عباس لكثرة روايته وجابر  
منهم أقدم صحبه وأشد عناية بطلب المناسك وبشرطه  
أن يعتمر في سنته والأفكل من التمتع والقرب أفضل إذا جاور  
العمرة عن سنة الحج مكروه ويعبد بها التمتع في القرآن

لو جرد

لوجود أعمال المسلمين فيه وفي قول التمتع أفضل من الأفراد والقرآن  
مؤخر عنها وعلى التمتع دمر لقوله تعالى من تمتع بالعمرة إلى الحج  
بسيما الحج فما استيسر من الهدى بشرط أن يكون من حاضري  
المسجد الحرام قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام  
فلا دم على حاضريه وحاضروه من مسكنهم دون مرحلتين من  
مكة قلت الأصح من الحرم والله أعلم لقريتهم منه ويطلق  
المسجد على الحرم كما في قوله فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا  
وإن تقع عمرته في آخر الشهر الحج من سنته أي الحج فلو وقعت  
قبل الشهر أو فيها والحج في سنة قبله فلا دم كالأحرام بها قبل الشهر  
وأي بكل أفعالها أو بعضها في الشهر وإن لا يعود لأحرام الحج من  
الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو مثل مسافة القصر أو ميقات أقرب  
إلى مكة فلا دم كالحج أحرم بها قبل الشهر وأما بكل أفعالها ولو بعضها  
في الشهر أو مسافة أقرب إلى مكة فلا دم عليه لا تتفانتمعه وترفعه  
كالأحرام به من مكة ثم عاد للميقات محرما قبل الوقوف والشرط الثاني  
في مناط وجوب الدم والخارج بغيره كالمستنا ولا تعتبر هذه  
الشروط في التسمية بالتمتع ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج  
أد حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تتأقت إراقته  
بوقت كسائر ما الجبرانات وهو شاة نصفه الأضحية و  
يقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة والأفضل ذبحة يوم النحر  
ويحوز قبل الأحرام بعد الحج بعد التحلل منها فإن عجز عنه في  
موضعه وجوز لم يأت له تجده فيه أو لم يجد ما يشترى به فيه  
صام بدله عشرة أيام ثلاثة في الحج وستحب قبل يوم  
عرفة إذا نذرت فطرها للحاج كما مر شرطه ولا يجوز تقديمها  
على الأحرام بالحج لأنها عبادة بدنية لا تتقدم على وقتها ولا  
يجوز صوم شيء منها في يوم النحر ولا أيام التشريق حتى صامها كما  
مر في الصوم ويجب على المحرم صوم ثلاثة أيام قبل يوم النحر أحرم

كلام

القصر أو ميقات

الحج



فان اخر التحلل عن ايام التشريق حتى صامها ثم وصار قضاء  
**سبعة اذارجع الى اهلها في الاظهر** قال تعالى من لم يجد فصيام  
ثلاثة ايام في الحج الاية ورد في السنة مثله ولو لوطن مكة بعد من  
اغ الحج جاز صومه بها ولا تصيام في الطريق ولا يصح صوم شي من  
السبعة في ايام التشريق لانه بعد الحج ويندب بتابع الثلاثة  
**وكن السبعة** مبادرة لبراة الذمة **ولو فات في الحج** ورجع لاهله  
**فلا يظهره يارمه** ان يفرق في قضائها **او بين السبعة** بقدر  
تفرق الاداء وهو اربعة ايام ومدة امكان السير الى اهلها على العادة  
الغالبه كما في الاداء **وعلى القارئ دم اتباعا لدم التمتع** في صفة  
وبدله عند العز عنه **قلت بشرط ان لا يكون من حرام**  
**ضري المسجد الحرام والله اعلم** كما في التمتع المأمور به القرآن  
فيما ذكرنا بالاولى اذ افعلنا اكثر ولو عاد القارئ من مكة للمفقات  
قبل فراجه فلا دم عليه **محرمات الاحرام** اي ما يحرم بحسبه  
**احد ما بعض ستر راس الرجل** وان لم يستر البعض الآخر  
لقوله صلى الله عليه وآله في المحرم الميت لا تحمى راسه **ما بعد**  
**ساترا** ولو غير مخيط كرقعة وعصاية وطين تحشى **الاخا**  
مكدا واة او حر او برد فيحور وتجب الفدية وخرج بالرجل المرأة  
وبها بعد ساترا غير كوضع يد او ريشيل او حمل الا اذا قصد  
بدلك الستر والتوسد بوساده او عمامه والانتعاس في  
الما والاستظلال بحمل وان مس راسه وسلة مخيط يمنع  
الشعر من الانتشار وغيره **وليس المخيط** كالقميص او المنقوش  
كالزرد **المعقود** كجبة البدن في سائر اي باقي بدنه اي الرجل  
**الا اذا لم يجد غيره** ويجوز لبس السراويل منه والحواشي اذا  
قطع اسفل الكفين ولا فدية لقوله صلى الله عليه وآله لا  
يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامه  
ولا الخفاف الا ان لا يجد النعلين فيلبس النعلين فيلبس

الخفين

فيلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين ولا يلبس  
من الثياب مامسه ورس او زعفران ولا تنقب المرأة ولا تلبس  
القفازين وقال صلى الله عليه وآله قسم السراويل من لم يجد الارض وان  
احتاج الى لبس المخيط مائة او نحوها جاز ولكن منه الفدية  
كما مر فان ستر او لبس المخيط بلا عذر وجبت ومن المحرم عليه  
القفاز كما ياتي كما لو اتخذ لساعده مثلا مخيطا او للحيثه خيطه  
**ووجه المرأة كراسه** في حرمة الستر المذكور الا الحاجة فيحور  
وتجب الفدية كما مر وان سترته بلا عذر وجبت ايضا **ولها**  
**لبس المخيط الا القفازين في الاظهر** وهو مخيط محشو يقطن  
يعمل لليدين ليقمهما البرد على الساعدين وذلك الفدية النص في  
الحلق لعذر فالحق به غير فيه المعتبر وراوى منه بالايجاب  
واللبس عربي وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس فلو ان  
تد بقميص او ثوب من سراويل فلا كما لو ارتد بارا ملقوس رقا ع  
ولو لم يجد رد اليه جزله لبس القميص بل يرتدي به ولو لم يجد  
ازار او وجد سراويل وثاني الزاير به على هيئته اتر به ولو تجرله  
لبسه فالمرتب في ذلك جاز وان ثاني اخذ ان امر منه بلا ضرر  
وامراد بعد وجد ان الزاير والنعلين ان لا يكون عليه ولا  
يقدر على تحصيله بشر او استجار بعوض مثله او استعاره  
بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها للمنه ويلزم قبول العارية واذا  
وجد الزاير والنعلين بعد لبس السراويل والخفين الجائز  
وجب ترعة لك فان اخرعها وجبت الفدية واذا فقد  
النعلين فلبس المكعب والخوف المقطوع كما مر لحيض استتار  
ظهر القدم بما بقي منه ويجوز ان يعقد الزاير ويشد عليه  
خيط الخيت وان يجعل له مثل الحرة ويدخل بها البتة  
احكاما وان يفرز طرف ردايه بطرف الزاير لا عقد الردا  
او خله بخلاف او مسكه ولا ربط طرفه للاخر بخيط وحوه

غيره



فان فعل الزمته الفديه لزمته لانه كالمحيط لا يستساك به بنفسه  
ولا بد للانشان تستر من الوجه قدرا يسيرا يلي الرأس تسمى القبر  
سترها ولو بعكس ذلك لكان الستر حوط من الكسوف ولها استبدال  
ثوب مخاف على وجهها بخوصية ولو بلا حاجة فان وقوع  
الخشيبة فاصابة الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته فور  
فلا قدية وان كان عمدا او استدامته لرؤيتها الفديه ولها ان تلقى  
على يدها خرقة لخضاب ودونه ولا فرق في الانثى بين الحرم وغيره  
ولو ستر الخشيبة راسه فقط او وجهه فقط فلا فدية وان سترها  
وجبت وليس له كشفها الترك الواجب وله كشف الوجه فقط و  
لجس المحيط وندب ان يستتر بغيره لجواب كونه رجلا فان احسبه  
فلا فدية لجواز كونه امرأة فامره بالستر وترك لجس المحيط كما  
يامره ان يستتر في صلاته كالمراه ولا تلزم القدية لاصل برائته  
وعلى الولي منع الصغير من محرمات الاحرام واذا وجبت فدية  
فعلى الولي تعميم لوطيه اجنبي فعليه ولا يكون الصبي طيفا  
**الثاني من محرمات استعمال لطيب في ثوبه او بدنه** مسك  
وكافور وورس وهو اشهر طيب باليمن وزعفران وورد ويا  
سمين وبن جرس وبنفسج وترحات فارس ودهن ورد ودهن  
بنفسج اذ في الحديث الزعفران والورس والحقة الباقى ومن  
الاستعمال كل لطيب والاحتقان والاستعاط والاحتواء على  
حجرة العود بالخوص وشد مسك او عنبر بطرف ثوبه ووضعه  
بالجيب ولجس الحلى المشوبة والجلوس والنوم على فراش مطيب  
او ارض مطيبة ودهن الطيب بنعله ومنع استعماله في محل  
الصاغة به تطيبا الاشم ما ورد وحمل خوص مسك في خولتيه و  
كل عود وشدة بثوبه ولا يحرم استعمال الطيب لو لم يمس  
جهلا او نسيانا لاحرامه او ظنا انه يابس لا يعلق منه شيء  
ولا حرمه فيما لو القت ريح عليه طيبا او اكره عليه او على

اللبس

اللبس ويلزمه ان لفته في هذه والتي قبلها فورا عند رفعه  
فان اخر مع القدره وجبه الفديه كما تجب في استعمال المحرم وتجب  
فيه المبادرة للازالة ايضا والاولى ان يامر غيره بالانزاله **ودهن**  
**شعر الراس والحجبه** وبقية شعور الوجه بدهن ليرطيب كبر  
يت وسمي وزيد ودهن لوز لما فيه لما فيه من التزيين المنافي  
لان المحرم اشعث اعبر اي شانه ذلك فان دهن لوز منه الفد  
يه وان كان بعد حلق راسه لثأثيره في حسن الشعر النابت بعده  
ولا فدية في دهن راس قرع واصلع ودقن امر دوجان استعمال  
هذا الدهن في كل البدن شعرا وبشرا ومجوزا كله **ولا يكره غسل**  
**رأسه وبدنه خطمي** او سدر فيجوز ذلك والاولى ان لا يفعل  
ولا فدية وفارق شعر الرأس بالثغاف التسمية هنا بخلافها  
**الثالث من محرمات ازالة الشعر** ولومن غير راس وبغير  
حلق **والطفر** والمراد الجنس الصادق بواحد منها من يد او رجل  
بقلم او غير قلمي تعالى ولا تخلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله  
وقيس شعرها شعر باقي البدن وعلى الانثى بغيره وعلى ازالة  
الشعر ازالة الطفر بجامع الترفه ومجوز قطع عطاء عينيه  
من شعر حاجبيه او راسه ومنكسر طفر وقطع شعر داخل جفنيه  
تأذي بهما ولا فدية في الجميع ولا في قطع عضوا وجلده عليها  
شعرا وطفر ولا في ازالة محرم مجنون او معمي عليه او صبي لا  
يميز شعرا وطفر **ونكح الفديه في ثلاث شعرات او ثلاثة**  
**اطفار** ان انثى ولا بان يتحد الزمهان والمكان عرفا اذ تجب على  
المعدن ورها الحلق فعلى غير الاولى والشعر يصدق بالثلاث وقيس  
بها الاطفار ولا يعتبر الجمع اجماعا ولا بد من ازالة الثلاثة او  
الثلاث دفعة واحدة لانه بعد فعلا واحدا كالحلق حلق  
رأسه وبدنه على التواصل ويقاس بذلك الاطفار من اليدين  
والرجلين والفديه على المحلوق ولو بلا اذن منه ان اطاق

بالثلاث الا ان يامر



الامتناع منه لتفريطه فيما عليه حفظه ولا ضار فيه الفعل  
 اليه فيما اذا اذن للحال او سكت بدليل الحث به ولا تنهى  
 وان اشتركا في الحرمة في هذه فقد انفرد المخلوق بالشر فيه ولا  
 يشكل هذا بقولهم المباشرة مقدم على الامر لان ذلك محله اذ لم  
 يعد نفعه على الامر بخلاف ما اذا عاد كما لو عصب سائة ولم  
 قصا باليد كحاله يضمنها الا الغاصب ولو خلق شهر راسه  
 مكانين او مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجب في كل  
 وحدة ما يجب فيها اتفردة وقد ذكر بقوله **والاظهر ان في**  
**الشجرة بل بعضها مد طعام وفي الشجرتين مدين** وكذا احر  
 الطير اذ تبعض الدم عسر فعدل الى طعام لعدل الشرع الحيوان  
 به في جزء الصيد الاتي والشجرة الواحدة هي النهاية في القلة و  
 المد اقل ما وجب في الكفار فقول ببله به بعد ان اختار  
 ما فان اختار الطعام ففي واحد منها صاع وفي اثنين  
 صاعان او الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم  
 يومين **وللمعدور في الخلق ان يخلق ويقيدي** لايه  
 وسوا كان عذره لكثرة القمل والتأذي بجرح او وسخ او  
 حاحه اخر في راسه او في ساير بدنه الريح من طهرات  
**الجماع** قال تعالى فلا ترفث ولا فسوق ولا جدال في الجماع  
 فلا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا والرفث مفسد بالجماع  
**وتفسد به العزة قبل الخلق وكذا الحج** يفسد به **قبل التحلل**  
**الاول** بعد الوقوف او قبله ولا يفسد بين التحللين ولو كان  
 لذيات بشي من اعمالها والواط والتيات البهيمة كالجماع ولا  
 فساد بجماع مكره وجاهل وناس ومن جن بعد ان احرم عا  
 فلا **وجب به** اي بالجماع المفسد **بدهنه** وظي وحده من الابل  
 ذكر كان او غير ويشترط كونه فيها صفة الاضحية فان عجز  
 فبقره بصفاتها ايضا فان عجز فسبع من الغنم فان عجز فغنم

متفرقات وجب  
 بثلثة اجزاء وثلاثة اوقات

طعام

بطعام بقيمة البدنه فان عجز صام لكل مد يوما وفي كل من الجماع  
 بين التحللين والجماع الثاني بعد الافساد بالاول مشاة ولو كانت  
 امرأة محرمة ووطيت مطلقا عامه فلا شيء عليها سوا الاثم  
**والمضي في فاسد** اي المذكور من حج وعمره بان يتم للامر بان تمام  
 الحج والعمره الشامل الصحيح والفاصد وغيره فسادا وتحصل الخرج  
 منه بالفاصد **والقضاء** اي الاعادة اتفاقا **وان كان نسكه تطوعا**  
**ع** اذا التطوع منه يصير شرا في فيه فريضا اي واجب الاثم كالق  
 ض بخلاف غيره من التطوع **والاصح انه** اي القضاء **على الفور** المضيقة  
 بالشرع فيه ويقع عن المفسد ويتأدى به ما يتأدى بالمفسد لو  
 الفساد من فرض او غير ويلزمه ان يحرم فيه مما احرم منه في الاداء  
 من دويرة اعلمه واليطيقات وان كان جاوز غيره مريد للنسك و  
 لا يلزمه سلوك طريق الاداء ان لم يكن جاوز المطيقات غير محرم  
 كالمرو الاحرام من قدر مسافة المطيقات ولا يلزمه الاحرام في مثل  
 الزمن الذي احرم فيه بالاداء فله التاخير عنه والتقديم ويتصور  
 قضاء الحج عام الافساد بان يحضر بعد الافساد عليه المضي في  
 الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقوف باق فيشتغل با  
 لقضاء ولو افسد القضاء بالجماع لم تمته الكفارة وقضاء واحد  
 ومحرم على المحرم مقد مات الجماع شهوة كفا حذ وقبلة ولمس  
 قبل التحلل الاول في الحج وقبل الخلق في العمره ولا يفسد شيئا  
 النسك ويجب مشاة ان اتزل والاستمنا باليد يوجبها ولا فدية  
 على ناس وجاهل ومكره ومن احرم عا قلا ثم جن كالجماع ولو با  
 شر فمادون الفرج ثم جامع دخلت المشاة في البدنه الى امس  
 من المحرمات **اصطفا لكل صيد مأكول بري** وحشي من طير او دابة  
 وكذا وضع اليد عليه بشر او غيره قال تعالى وحرمت عليكم صيد  
 البره ما دمتم حرما اي اخذه وسوا المملوك والمستأنس وغيرهما

فان اسلمك غيره  
 احرم من فدية نسكه  
 من الاضحية في الاداء



ولو تو حشي انسي لم يحرم التعرض له لغير المأكول اذ منه موزي  
ويندب قتله كغيره من مائة نفع وضرر كقوله و  
فلا يندب قتله لنفعه ولا يكره الضرر ومنه ما لا يظهر فيه  
نفع ولا ضرر كسرطان ورجل في كره قتله ويجل اصطياد  
البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر ما يعيش في البر والبحر  
فكالبري ومنه الطيور المائية التي تدخل في الماء وتخرج منه  
**قلت وكذا المتولد منه** اي من المأكول البري ومن غير  
حرم اصطياده **والله اعلم** احتياطا وغيره يصدق عقلا بغير  
المأكول من بحري او بري وحشي او انسي وبالمأكول من بحري  
او انسي كالمتولد بين ضبع وضفدع او ذئب او جمال انسي واطوق  
لد بين ضبع وخوت او شاه بخلاف المتولد بين ضبع وحمار و  
فرس اهليلج وبين ذئب وشاه فلا يحرم التعرض له **وحرمة ذلك**  
اي اصطياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره **في الحرم على**  
**الحلال** وفي الحرم حال من ذالمشار به للاصطياد وهو نسيه  
الحرم سواء كان سهم ام بار سال كلب ولور من صيد من الحلال  
للحل فاعترض السهم الحرم ضمن وفي مثله في ارسال الكلب  
انما يضمن اذا لم يتعين الحرم طريقا للكل ولو دخل الصيد  
الحرم فقتله السرهم فيه ضمن لا الكلب الا اذا لم يكن للصيد  
مهرب الا بال دخول في الحرم فان جهله لم ياتم ولو ارسل  
الكلب في الحل الى الصيد فيه فدخل الحرم فقتل فيه صيد  
صيد غيره لم يضمن بخلاف نظيره في السهم ولور في صيد  
يعقر قوائمه في الحرم ويحلل فيه قبل ان يصيبه او عكسه ضمن  
كما لو نصب شباك ثم تحلل فوقه الصيد بها للتعدي بخلاف  
عكسه وتحرم عليه وضع اليد عليه بشرا وغيره لقوله صلى الله  
عليه وآله عن ماله لا ينفر صيد قوائمه لا يجوز محرم ولا حلال

فاصطياده

فاصطياده وما ذكر معه اولى وقيس بملكه باقي الحرم وما حرم صيده  
حرمت الاعانة عليه والتعرض لجزية كتنق ريشه وحلب لبنه و  
كسر بيضه ونحوه قيمة ذلك الا يبيح غير النعام المذرة فلو كسر  
بيضه فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شيء عليه ولو نفره عن  
بيضته التي حصنها او ضم لها بيض خود جاحه فسدت او لم  
تخصنها لزمه قيمتها ولو احضن بيضه دجاجة فهو ضمانه حتى  
يخرج الفرخ ويبعا فلو خرج ومات قبل الامتناع لزمه مثله من  
الغنم ويحرم جرحه ايضا فان برى ولم يبق نقص ولا اثر او ثقب  
ريشه فصار كالحات فالضمان بحاله **فان اطلق** من حرم عليه  
الاصطياد **صيدا** مما ذكره ماله او غيره **ضمنه** بما ياتي قال تعالى ولا  
تقتلوا الصيد وتتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل  
من النعم الالية وقيس به الحلال المذكور بجامع حرمة الاصطياد  
ولو شرب في الصيد كان ارسا لمبا فاتلفه في غير ماله او نصب  
الحلال شبكته في الحرم او نصبها المحرم حيث كان فتعلق بها  
صيد فهلك ضمنه كما لو اتلفه ولو تلف بيد المحرم صيد ضمنه و  
جزية كالعاصب لحرمة امساكه وكذا لو تلف بيد الحلال صيد  
من الحرم ضمنه بخلاف ما لو دخل معه الى الحرم صيد مملوكا  
له فله امساكه وذبحه والتصرف فيه بما يشاء لانه صيد حل ولو  
احرم من بيده صيد زال ملكه ولزمه ارساله وان تحلل ولا  
يملك المحرم صيده ويلزمه ارساله وما اخذه من الصيد بشر  
لا يملكه اذ لا يصح شراؤه ويلزمه رده ماله وملكه ومثله فيها الحلال  
في الحرم ويضمن العامد والعاقل وغيرهما ولا مفهوم لمعتقد في  
الاية لكن لو صال صيد على حرم او على حلال في الحرم فقتله دفعا  
فلا ضمان وكذا لو عم الجراد الطريق ولم يجد بدا من وطئه  
فقتل وباض حمام او غيره في فراشه وكهوه وفرخ ولم يملك





دفعه الا بالتعرض له ففسده او انقلب عليه فاسده او حن  
فقتله والا فليس خلافة ولو خلع الحرم صيدها من فم نخس  
او اخذه لدوا او تعهد فمات بيده لم يضمنه ولو اكرهه حرم  
او حلال في الحرم على قتل صيده فقتله واجب الجرا او يرجع به  
على الامر والصيد ضربان ماله مثل من النعم صورة وخلقه  
على التقريب فيضمن به وما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
السلف رضي الله عنهم فيمنع قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم  
**ففي النعامه** الذكرا والانثى **بدنه** اي واحد من الابل **وفي بقرة**  
**الوحشي** اي الواحد منه **وجار بقره** اي واحد من البقر وفي الضبي  
ينسب في الغزال **عن** والغزال الصغير من ولد الضبا فواجب  
ذكره جدي بحسب جسم الصيد وانثاه عناق والغزال في الظبية  
**وفي الارنب عناق** وهي عند الفقهاء انثا المغرم حين تولد  
حتى ترعا وعند اهل اللغة العناق انثا المعز اذا قويت ما للثله  
نسبه **وفي البربوع** وهو معروف **جفوه** وهي فطمة المعز التي ترعا  
وذلك بعد اربعة اشهر فلجفوه بعد انثا العناق لان  
الارنب خير من البربوع وفي الضبي كبشر خبر فيه **وما لا نقل**  
**فيه** عن السلف **حكم مثله** من النعم **عد لان** ففيها  
في هذا الباب فطنان وزيادة الفقه مستحبه ويرجع لها في  
قيمة ما لا مثل له ايضا والكبير من الصيد يقدر بكبير من مثله  
من النعم والصغير بصغير وتجوز فدا ذكر وانثا وكعصاه  
والمرضى مريض والطعيب معيب ان اتخذ جنس العيب كعور  
وان كان احدهما ابليمن والاخر باليسار فان اختلفا كعور  
وجرب فلا ولو قابل مريضا بصحيح او معيبا بسليم كان افضل  
ويقدر السمين بسمين والهنبل بهنبل **وفي ما لا مثله القبه**  
جراد وعصافير ويستثنى الحمام في الحمامه سقاء الخنزيريه ونقار

القيمة

القيمة محل الاطلاق او التلق ويأتي ما يفعل بها وحكم التخيير **وحرم**  
**قطع نبات الحرم الذي لا يستت** بالنسبة للمفعول اي لا يستتبه الثا  
وهو ما يثبت بنفسه ولو غير شجر خشبي رطب والمستت من الشجر  
الغير كاياتي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعضد شجرة اي لا يقطع  
ولا يخلخله بالقصير وهو الحشيش الرطب اي لا ينزع بقلعه ولا  
قطع ويضمن عليه باقي الحرم وقلع الشجر كقطعه ولو غرس شجره من  
الحل في الحرم لم يكتسب حرمة او من الحرم في الحل فهي على احترامها عملا  
بالاصل فيهما **والأظهر تعلق الضمان به** أي بنبات الحرم من الحشيش  
الرطب اذا قلع او قطع **وبقطع اشجاره** او قلعها قيا ساعلى  
صيده اذا قتل بجانبه الممنع لحرمة الحرم **ففي الشجرة الكبيرة بقرة**  
**والصغير** وهي ما قاربت سبع الكبيرة **مشاة** خبر عن ابن عمر الزبير  
ومثله لا يطلق الا على توقيف والبدنه كالبقرة وسوا اختلفت بجره  
ام لا بخلاف نظير في الحشيش فان صغره جدا فالواجب القيمة  
كغير الشجر من الحشيش الرطب الذي لا يخلق فان اخلق لم يضمن  
جرها ولم يضمن ثمنها على التعديل والتخيير كالصيد فان  
شاد بيع الدم وقصد ق به على مسالك الحرم او اعطاهم بثمنه  
طعاما او صام لكل مد يوم ما **قلت** والمستت من الشجر كغير  
في الحرم والضمان **على المد** كسهم الحديث ولما المستت  
من الزرع كقمح وحناء فيجوز قطعه ولا ضمان جرهما **وحل** من  
شجر الحرم **الاخر** لا با حته صلى الله عليه وسلم **وكذا الشوك** اي  
شجرة **كالعوج وغيره** محل **عن الجمهور** كالصيد المودى فلا  
ضمان بقطعه ولا باخذه **والاصح حل اخذه** نباته من حش  
حشيش **لعلق** بسكون اللام **البوايم والدواب** وكل حاجه اخر  
كالسوق والاكل كالرجله والبقلة **والله اعلم** للحاجه الى ذلك  
كالادخر وتجوز تسريح البوايم في حشيشه الرعي حرما وممنوع



أخذه ليعده ولو لم يكن يعلفه به قنينا أو يأكله ويجوز أخذه ورق الشجر  
بسهولة لا يخط ويجوز أخذه ثمرة وخو كعود السواك جزما واليابس  
من شجرة يجوز قطعه وقلعه واليابس من الخشيش إذا لم يكن  
يجوز قطعه فقط فلو قلعه ضمن أدل لم يقلع لئلا يفتت ثانياً فإن  
مات جان ويجوز قطع المودي من شجرة التشرة وصنع النابيين  
الطريق وإذا تهم **وصيد حرم المدينه حرام** كما بأصله وكذا حجره  
وحلاه وحرمها ما بين لابتيها عرضا وبها الأرض المكشيه بحجر أو  
سود وما بين جبليها غير وثور طولا وثور جبل صغير فلا  
أحد وكل ذلك للاتباع ولا يضمن الصيد والشجر والحق في اليد  
يد لأنه لا يجرى محالا للفسك ومخو صيد وحج والطايف حرم المدينه  
**وتجيز في الصيد المثلين دين مثله والصدقه به على**  
**مساكين الحرم** بأن يفرق لحمه وما يتبعه عليهم أو يملكه ثلثه  
منه بوجاهة حيوانين أن يقوم **مثل** بقيمة يوم الأخراج ماله  
**در اهرم ويشترى بها طعاما** يجري في الفطره ويجوز أن يخرج  
بقدرها من طعام **لهم** أي لأجلهم بأن يتصدق به عليهم  
فلا يجوز الصدقه بالدر اهرم أو يصوم **عن كل مد** من الطعام  
**يوما** حيث كان قال تعالى بعد يا أيها الكعبة أو كفارة طعام  
مساكين أو عدل ذلك صياما **وغير المثلين** مما لا نقل فيه **بصد**  
**ق بقيمة** موضع الأطلاق وزمانه **طعاما** لمساكين الحرم ولا  
يتصدق بالدر اهرم أو يصوم **أو يصوم** عن كل مد يروا ويتغير  
سعر الطعام بمكة ولا يتغير التقويم بالدر اهرم بل بالنقد الفا  
لب ومن صام فأنكر عليه مد في هذا أو غيره صام عنه يوما  
إذا الصوم لا يتبعض وكالفقر المساكين أما ما فيه نقل فطا  
هرانه كالمثلين كما أن المثلين قد يكون غير مثلين كالحامل فإنها تضمن  
حامل ولا تدبج بل تقوم ولو قتل كافر صيد الحرم فلا مدخل للمثلين

في فديته

في فديته **ويجيز في فديته الخلق والقلم والاسمات كالطيب**  
**والدهن والنس** ومقدما لله الجاع والجاع الثاني الواقع بين التخلين  
**بين دينه شاه** بصفة الأصحية وتجزي عنها سبع بدنه أو سبع  
بقره كسائر ما ألح الأجزاء الصيد فلا يجوز فيه ذبح بدنه أو  
بقره عنها **والنصد ق بثلاثة أصبح** **لبنة مساكين لكل**  
**مسكين نصف صاع وجوبا** أو **صوم ثلاثة أيام** قال تعالى من  
كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي فحلقا ففديته من صيام  
أو صدقة أو نسك وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن المراد بذلك  
ما ذكره فقيس بالخلق غيره مما ذكره وبالفقر المساكين وبما ذكر  
مع ما يعرف أن دم الأحمال مفسد كدم الأحصاء ترتب و  
تعديل لمعنى أن الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره كمر  
القيمة وإن دم الصيد والثابت دم تجيز وتعديل وإن دم ما  
نحن فيه دم تجيز وتقدير معنا أن الشارع قدر على ما يعدل  
إليه بما لا يزيد ولا ينقص **والأصح أن الدم في ترك المأمور**  
**كالأحرار من المبيقات** والمبيات من دلفه ليلة النحر ومنها ليالي النحر  
يقوالرمي وطواف الوداع **دم ترتب** لما قاله بدم التمتع بما فيه من  
ترك الأحرار من المبيقات فقيس به ترك كل ما موبوء به **فإن عجز**  
**عن الدم اشترا بقيمة الشاة طعاما وتصدق به** **فإن عجز صام**  
**عن كل مد يوما** وهذا تعديل وهو وجه والأصح أنه كدم  
التمتع في صفته وحكمه عند العجز عنه وغيره وبسما تقدير  
**ودم الفوات** أي فوات الحج بفوات الوقوف **كدم التمتع** كما مر إذا  
التمتع كترك الأحرار من المبيقات والوقوف أكثر في الفوات أعظم  
منه **وبدخه في حجة القضاء** وجوبا **في الحج** صوابه الأظهر لا من  
عمره كالأحرار ماله ووقت الوجوب إذا أحرره بالقضاء فلو كفر بالصوم  
لو قدم صومه الثلاثة على القضاء يصوم السبعة إذا رجع منه



والدم الواجب في الاحرام بفعل حرام او ترك واجب لا يختص بزمان  
بل يجوز في يوم النحر وغيره وانما يختص بيوم النحر واما التشريق فلهذا  
يا لکن القور في الواجب بترك واجب او فعل حرام وان كان اجزاء  
لا يختص بزمان **وتختص ذبحه بالحرم** وكذا دم التمتع والقران  
قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلو ذبح خارج الحرم لم يعتد  
به **وجب صرفه الى مساكينه** او فقرايه اي الحرم ولو غريا  
والقاطنون افضل وجب النية عند صرف اللحم للمساكين  
واقلهم ثلاثة ان قدر وجب كما مردفع بقيقته لهم ايضا كما  
لطعام بدلا عن الذبح ولا يتقيد بمد لكل واحد فلو دفعه كالتبليغ  
مع قدرته على الثالث غرم للثالث ما يقع عليه الاسم ودم  
المحصر الواجب على المحصر وما معه من هدي محل ذبيحة  
حيث احصر وبقرقه على مساكين ذلك الموضع والنية ولم  
يُحاصر ويا في بنية ما يتعلق به **وافصل بقعة من الحرم الذبح**  
**المعتمر المروءة والحاج منا لانها محلهما وكذا احكم ما ساقا**  
**من هدي تطوع او مندوب مكانا في الاختصاص والافضلية**  
**ووقته وقت الاضحية على الصحيح** فلو اخره عن ايام  
التشريق وذبحه بعدها قضان كان واجبا والافقد فاق  
ذبحه كانشاء الحرم والواجب بحد صرفه للفقراء الحرم او مسا  
كينه ولا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه لهم اما هدي  
الحجرات فلا يختص بزمان كما ذكرنا اذ اعين لهدي التقرب غير  
وقت الاضحية وما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع اقدم  
معه مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة بخيل ان يهدي  
لها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالنذر **باب الاحصاء**  
**والقوات للحج من احصر** عن اتمام حج او عمره او منعه عن ذلك  
وامن المسلمين او غيرهم من كل الطرق **تحلل جوارا وياي ما يحل**

له قال

به قال تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي وقد تحلل النبي صلى الله  
عليه وسلم بالحد يديه لما صدق المشركون وكان محرما بالقرع و  
سوا احصر الكل والبعض اذا لم يشقه لا تختلف **وقيل لا تحلل**  
**الشردمة** التي من جملة الرقعة ثم ان كان الوقت للحج واسعا  
فلا افضل ان لا يعمل اذ ربما زال فانتم حجه ومثله العمرة والافضل  
تعيده لئلا يفوت الحج ولو منعوا من النسك او من الرجوع ولم  
يتمكنوا من ذلك لا يبذل مال وان قل فلهم التحلل اذ لا يجب  
احتمال الظلم في ذلك ولو علم انكشاف العدو في مدة الحج بحث  
يتمكن ادراكه لجبر بالدم والتحلل بالطواف والحلق او في العمرة  
الى ثلاثة ايام لم تجز التحلل كما لو منع من غير الاركان كالرمي و  
المبيت لا مكان الجبر بالدم والتحلل بالطواف والحلق وتجرى به من  
حجه الاسلام ومن صدق عرفه دون مكة فليد خلهما ويحل  
بغير عمره او عكسه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيها **ولا تحلل بالمرض**  
اذ لا يفيد روال المرض خلافه بالاحصار بل يصير للبر فان كان  
محرما بعمره او حج وفاته تحلل بعمل عمره **فان شرطه** اي شرط التحلل  
بالمريض انه يحلل اذا مرض **تحلل به** اي بسبب المرض **على**  
**المشهور** لقوله صلى الله عليه وسلم لبضاعة حتى فاشترطي وقوي  
القول على حيث حبستى والاصل عدم اختصاصه بها وثقا  
العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلال بنفس  
المرض فلا تحلل وسائر الاعذار خطأ لطريق والعدو وثقا  
النفقة كالمريض فما ذكر وانما يجب الهدي عند شرط التحلل  
بالمريض اذا شرطه **ومن تحلل** اي اذا خرج من النسك بسببه  
**ذبح** لزوما لاية السابقة **مشاء حيث احصر** او مرض او نحو ذلك  
من صورة من حلا واحرم بالحج ولا يلزمه ان يبعثها للحرم ابتاعا  
ويقوم مقامها بدنة او بقرة او سبع احدها وقوة كلام اصله



يعطى حصول التحلل بالذبح في ثم قال قلت انما يحصل  
**التحلل بالذبح ونية التحلل** عنده لا حتماله لغير التحلل و  
**كذا الحلق** ونية التحلل ايضا **ان حلقنا سكا** وهو المشهور  
 السابق ونجب تقدير الذبح على الحلق **فان فقد الدم** ولو لم  
 عا كان احتاج لثمنه اوله او وجده غاليا **فلا يظهر له بدلا**  
 كما في دم التمتع وغيره **والاظهر انه** اي بدله **طعام** حيث عند  
 بقيمة الشاة مع الحلق والنية **فان عجز عنه صام** حيث ساء  
 عن كل مد يوما وانما كان ذلك بدلا لا شتماله على الطعام واليه  
 وله وله اذا انتقل للصوم **التحلل في الحال في الاظهر** بالحلق  
 النية عنده **والله اعلم** ولا يتوقف على الصوم وفارق الاطعام  
 بطول زمن الصوم فتعظم المشقة بالصبر لفراغه **واذا احرم**  
**العبد** ولو مكاتبا **بلا اذن** فليس له تحليله اذ تقرير على الاحرم  
 يعطل منافعه والاولى ان ياذن له في اتمام النسل فاحرمه  
 منعقد ومعه تحليل سيدة له ان يامر به فيجوز بل يجب  
 حينئذ فيحلق وينوي التحلل له وان احرم باذن سيدة  
 لم يكن له تحليله لكن ان قدر احرامه على الوقت المأذون  
 فيه فليس له تحليله كما لو اذن له في فج لا في عكسه والمبعض  
 وام الولد والمدر والمعلق عتقه بصفته كالفن ولو اذله  
 ثم رجع فاحرم فله تحليله **وللزوج تحليلها** اي زوجته  
**يج تطوع لم ياذن فيه وكذا من الغرض** اي فرض الاسلام بلا  
**اذن في الاظهر** اذ تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها  
 وفارق الصوم **الصلوات المفروضة** بان مدتها لا تطول فلم  
 يلحق الزوج كثير ضرر وله منعها من ابتداء التطوع والفرض ايضا  
 ولو اذن لها فليس له تحليلها وكما في العزم ولا تحلل الرجعية ولا  
 الباس بل له حبسها للعدو ومعنا التحلل ان يامر به فيجوز لها

انما هو بان يبين السيد والمبعض ووقع  
 انما هو بان يبين السيد والمبعض ووقع  
 انما هو بان يبين السيد والمبعض ووقع

لها بل يجب وتحللها كتحلل المحصر فان لم تفعل فله التمتع بها وتاثير هي  
**ولا قضاء على المحصر** **لم تطوع** اذا التحلل لانه لم يرد لكن ان سلك  
 طريقا اخر مساويا للاول او صابرا حرامه غير متوقع ن والالا  
 حصار ففاته الوقوف فعليه الاعادة **فان كان سلكه مستقرا**  
 عليه كحج الاسلام بعد النسيء الاولى من سني الامكان والقضا  
 والذبح **بقي في زمنه** كما لو شرع في الصلاه فرضا ولم يتمها تبقى في  
 ذمته او غير مستقرة كحج الاولى من سني الامكان **اعتبرت الا**  
**ستطاعة** بعد اي بعد زوال الاحصار ان وجد وجب والا  
 فلا ومن فاته الوقوف وبفواته يفوت الحج كما مر **تحلل** اذ في بقائه  
 به عجزا خرج يشق احتماله ولان استد امه الاحرام كاستدائه  
 حينئذ لا يجوز **بطواف وسعي** ان لم يكن سعا عقب طواف  
 القدوم **وحلق** فان لم يمكنه عمل عمل عمره تحلل بما مر في الحصر  
 وفيهما اي السعي والطواف **الحلق قول** وعليه دم انهما لا يجبان و  
**عليه دم والقضا** اي الاعادة فور الحجة الغاية بفوات الوقوف  
 وان كان تطوعا وعبر في اصله بان الفرض يبقى في ذمته والقضا  
 على الفور واصل ذلك قضا عمره بلا تكبير ولو نشأ الفوات عن الحم  
 بان احصر فسلك طريقا اخر ففاته لصعوبة الطريق او طولها او  
 صابر الاحرام متوقفا عن زوال الحصر فلم يزل حجة فاته الحج فتحلل  
 بعمل عمره لم يقضي لانه بذل ما في وسعه من حصر مطلق  
**عن البيهقي** يطلق فسيب الشراء وهو  
 تمليك يمين على وجه مخصوص والشراء تمليك بذل على وجه  
 العقد المربك من الاحباب والقبول وهو المراد منها وهو لغة مقابل  
 بشي وشرا مقابل مال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الا  
 جماع ايات لقوله تعالى واحل الله البيع واخبار خير سئل  
 النبي صلى الله عليه وسلم اي الكسب اطيب فقال عمل الرجل بيده



وكل بيع مبرور لا غش فيه ولا خيانة ويتحقق بركان عاقد  
ومعقود عليه وصيغه معتبرة حتى في بيع متولي الطرفين  
كبيع ماله من طفله وبدونها لأنها أهم فقال **شرطه** والمراد به  
ماله منه **الاجاب** وهو ما يدل على التملك دلالة ظاهرة **باعتك**  
**وملكك** واشتر مني كذا **القبول** وهو ما يدل على التملك  
دلالة ظاهرة **كاشتريت وتملك** وقبلت فلا يصح البيع بد  
ونها لا فاطمة بالرضا في قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن  
ترضى والرضى حفي فاعتبر لفظ يدل عليه فلا ينعقد بالمعطاة  
ويرد كلها اخذ او بدله ان ائلف **و يجوز تقديم لفظا لمشتري**  
ولو قبلت لانهم لم يحصل المقصود مع ذلك **ولو قال يعني**  
**فقال بعثك ان عقد البيع في الاظهر** لدلالة بقى الرضا وتقدم  
الصيغة في البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا وبه فقول  
وما ذكرته صريح **ويصدق بالكتاب** وهي ما تحتل البيع وغيره  
بان ينويه **كجعله لك بكذا** او خذه يكن انا ويا البيع **في الاصح**  
راجع للاعتقاد لان ذكر الغرض ظاهر في ارادة البيع وبيع  
الوكيل المشروط فيه الا شهادة لا ينعقد بالكتاب ولو توفى القرض  
عليه بحيث افادت غلبة الظن ولو كتب الى غائب او حاض  
بيع او غير صح ويشترط قبول المكتوب اليه عند وقوفه على  
الكتاب ويمتد خيار مجلسه مادام في مجلس القبول ويمتد خيار  
الكاتب لا نقطاء خيار المكتوب اليه **ويشترط ان لا يطول الفصل**  
**بين لفظيهما** وهو ما اشعر بالاعراض وان لا يتخللها كلام اجنبى  
ولو كلمه من المخاطب المطلوب جوابه فان كان من المتكلم لم يضر  
والبيع كالتكاح فلا يضر فيه كلام يسير يتعلق بالعقد او يستبي  
فيه وفي الخلع لا يضر اليسير مطلقا لان الخلع ليس كالبيع  
من كل وجه اذ فيه شائبة تعليق وجعالة **وان يقبل على**

قول

**وقول الاجاب** معنى **فلو قال بعثك بالقبول** ففقال قبلت بالقبول  
**لو يصح** كعكسه ولو قال بعثك هذا بالقبول ففقال قبلت نصفه خمسمائة  
لو يصح ولو قال ونصفه خمسمائة صح لانه بناء على كلام بايعه مرثدا  
تفصيل اجماله لا تعدد العقد ويشترط ان يقع القبول من المخاطب  
بالاجاب **فلو قبل وكيله او موكله في حياته او بعد موته** لو يصح وان  
لا يتغير الاجاب قبل القبول وبقي الاهلية الى تمام الشق الاخر وان  
يتكلم بحيث يسمعه من يقر به وان لم يسمعه صاحبه وعدم التاقيت  
والتعليق الا في نحو بعثك ان شئت اذ تقدم الاجاب وان كان ملكي فقد  
بعثك **ومشرو الوكيل الجارية** الا في اخر الوكالة والبيع الضمني **واشأ**  
**الاخر بالعقد** كبيع ونكاح وحل كطلاق وعتاق **كالنطق** به من  
غيره فيصح بهما كل منهما فان فهمها كل احد فصريحه والا فكتاب  
**وشروط العاقد** بايعا ومشتريا لا يصح ان يعلم ما ياتي **الرشد** اي  
اطلاق التصرف بان يبالغ مصلح الدينه وماله فلا يصح عقد صبي و  
مجنون ومن بالغ غير مصلح لهما ومن بالغ مصلح لهما ثم بذر صح عقده  
قبل الجرح وانما صح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق **قلت**  
**وعدم الاكراه بغير حق** فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق وحق  
حق بان توجه عليه ماله لو فادينه او مال اسلم اليه فيه فاق  
كرهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح كما لو طلق  
زوجه غيره باكرهه عليه اذ يقع الطلاق لانه ابلغ في الاذن  
**ولا يصح شره الكافر** ولو مرتد لنفسه ولو بوكيله **المصحف** وكتب العلم  
الشرعي والله التي بها اثار السلق **مسلم** ولو في حال ردته في الا  
**ظهر** والبعض كالكل والهبة والوصية كالشر ما في ملكه لا او  
لين من الاهانه وللمثالث من الادلال وقد قال تعالى ولن يجعل  
للكافر من على المؤمنين سبيلا **الا ان يعتق عليه** كابيها وابنه  
**فصح** بالرفع شره **في الاصح** لا تنفاد لانه بعد استقرار ملكه  
لاولين ولا شره **الشرطي** سلاحا او خيلا او نحوها من عدة الحرب



**والله اعلم** والبعض من ذلك كالكل لانه يستعين بذلك على قتالنا  
خلاف الذي فانه في قبضتنا وخلاف غير السلاح مما ياتي منه كالحديد  
اذ لا يتعين جعله سلاحا ولو اشترى الذي نحو السلاح لغير دار  
الاسلام لم يصح ويصح شر الكافر ما منع منه ما لو كاله عن مسلم ويصح  
بكرهه اكثرى الذي مسلما على عمل عمله بنفسه لكنه يوم جازاله  
المالك عن مانعه وبلا كراهه ارتهاؤه ويكره للمسلم بيعه للمسلم  
وشراؤه **وللمبيع** اي المعقود عليه ثمننا ومثمننا **شروط** خمسة احدها  
**طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والخمر** وكل نجس العين لانه صلى  
الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر ولطنته  
واختزير وسببه فحاشا عينها فالحق بها كل نجس العين ولو ما  
قليل **والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالخمر واللبن وكذا الذي**  
**كزيت وسمن في الاصح الثاني** من شروط البيع بالعمارة السابق **النافع**  
ولو ما لا يحش صغير فمالا نفع فيه ليس مال فلا يقابل به **فلا يصح**  
**بيع حشرات** بفتح الحاء وهي صغار دواب الارض كحبة وعقرب  
وفار ونمل وخوها ويصح بيع ما يוכל كضب والعلق لمصه الدم  
**وكل بيع لا ينفعه** كاسد وذيب ومن اذ لا نفع فيها يقابل بمال  
والسبع النافع لضبع لاكل وفهد لصيد وفيل لقتال فيصح **ولا**  
**بيع جني الخنطة** وخوها لان ذلك لا يعد مالا وان عد بضمه  
الى غيره **واللهو** كطبور ومن مارا اذ لا نفع بها شرعا وهي بها  
نفا لا يقصد منها غير المعصية ويصح بيعه انا ذهب او فضة  
**وقيل يصح في الالة** اي بيعها ان عد رضا منها مالا **فلا يصح**  
**بيع الماعلى الشط** اي جانب النهر **والتراب بالصخر** اي حارها  
**في الاصح** لظهور المنفعة فيها وان امكن ينل مثلها بلا تعب  
**والثالث** من شروط البيع المذكور **امكان تسليمه** بان يقدر  
عليه ليوثق بحصول الغرض **فلا يصح بيع الضال ولا يقع**  
الا على الحيوان والابق والمقصوب للعجز عن تسليمها حالا

فان باي

**فان باعه** اي المقتضوب **لقد روي على ان يتراعده** والابق والضال لقيا  
در على ردها دون **على الصحيح** ان امكن الوصول لذلك بلا مؤنة نظر  
لوصول المشتري للمبيع بلا كلفة ولو قدر الباي على ما ذكرنا وباعه في  
الغاصب صح جزا ويصح بيعه ما ذكر بيعنا **ولا يصح بيع النقص**  
**معين مثلا من الانا والسيوف وخوها** كثوب تقيس ينقص  
بقطعه قيمته للعجز عن تسليم ذلك شرعا اذ التسليم لا يمكن  
الا بالسر والقطع وفيه نقص وتضييع للمال **ويصح في الثوب**  
**الذي لا ينقص بقطعه** كغليظ الكرياس **في الاصح** متى اراد شر  
ذلك طريقه ان يواطى صاحبه ثم يشره ثم يقطعه قبل الشري  
ثم يشتريه ويبيع الجزء الثاني من الانا صحيح ويصير مشتركا وخرج  
بحوه السيف الارض فيبيع ذراع معين من الارض صحيح ايضا ولا  
مبالاة بتضييق المرافق بالعلامه المميزه لنصيب المشتري من نصيب  
الباي لسهولته وامكان التذكر كجميع فردة خنق معينه لاجز  
معين من حمار او اسطوانة فوقه شئ اخر او كان قطعة واحدة  
من نحو طين او خشب فان كانت الجزء اولين وجعلت النهاية صفا  
جان ومشتق بيعه جذع في بنا وفصل في خاتم **ولا يصح بيع**  
**المرهون بغير اذن مرتبه** للعجز عن تسليمه شرعا **ولا ياتي**  
**في المتعلق برقيقته مال** بان يكون لها خطا او شبه عمد او  
عمد وعفى على مال او اقل مال **في الاظهر** لتعلق حق المحني عليه  
بالمالهون ولو باعه بعد اختيار الفدا صح جز ما ولا يشكل  
بصلحة الرجوع عن الاختيار اذ ماله المصحة زال بانتقال الحق  
لذمة السيد وانه لم يلزمها مادام الحائي في ملكه واذا صح البيع  
بعد اختيار الفدا لزمه المال الذي بغذية فيجبر على ادايه فان  
اذاه فذاك وان تعذر تحصيله او تاخر لفلسه او غيبته او صبر  
على الحبس فسبح البيع ويصح فيها وسياتي ان الفدا ما قل الا  
ممن من قيمته وارش الجناية **ولا يصح تعلقه بدنه**



كان اشترى فيها بغير اذن سيد او تلفه او كسبه كان تزوج و  
تعلقت نفقة زوجته وكسوتها بكسبه او البيع ايخايرد على الرتبة  
ولا تعلق لرب الدين بها **وكذا تعلق القصاص برقبته** لا يضر  
**في الاظهر** لانه يرضى سلامته بالعفو وسياق تعلق القصاص بعضوه  
في القصاص الخيار الرابع من شروط المبيع **المالك فيه لمن له العقد**  
الواقع من عاقد او موليه او موكله اي ان يكون مملوكا لاحدهم  
**فبيع الفضولي باطل** لانه ليس منهم **وفي القديم** موقوفات  
**اجاز مالكة** او وليه **نقد والا فلا** ينفذ وشروطه كسبه ولو  
باع مال مورثه ضانا حيا **وكان مبيعا بسكون اليافي الاصح**  
**الاظهر** لتبين انه ملكه **الخامس** من شروط البيع **العلم به فبيع**  
**احد الثوبين باطل** عينا وقدر او صفة كما يأتي بيانه لانه صلى  
عليه وسلم نهى عن بيع الغرر **وبيع بيع صاع من صبرة يعلم**  
**صعابها** للمتعاقدين وتنزل على الاشاعة فاذا علم انها عشرة لم  
فالمبيع عشرها فلو تلقى بعضها تلقى بغيره من المبيع **وكذا ان جهلت**  
**صعابها** للمتعاقدين يصح البيع **والاصح** والمبيع صاع منها اي صاع  
كان فللبايع تسليمه من اسفلها وان لم يكن من ثوبا اذ روية ظاهر  
الصبرة كروية كلها **ولو باع عمل البيت حنطة او بزنة هذه**  
**الخصاصة ذهبا او عابا به فلان فريسه** اي مثل ذلك واحدها  
لا يعلمه او بالقدرة **ودنانير لم يصح** البيع للجهول بقدر الثمن  
الذهب والفضة وغيرهما ولو باع بمثل ما باع به فلان فريسه  
يعلمانه صح وان لم يصح بالمثل ولا نواه كما لو باع ملا هذا الكون  
من هذه الحنطة وقدره مجهول **والثمن مثله ولو باع بنقد دراهم**  
**ودنانير وفي البلد نقد غالب** من ذلك ونقد غير غالب منه  
**تعين** الغالب لظهور ان العاقدين اراده لكن لو غلب الكس  
وتفاوتت قيمته اشقرط التعيين ولو كان الثمن عرضا وغلب  
نوع تعين **او نقد ان** واحد مما ذكر لم يغلب احدهما **اشترط التعيين**

128  
لا حدها في العقد ليعلم ان تفاوتت قيمتهما فان استوت صح البيع لا  
تعين وسلم المشتري ما اشترى **وبيع بيع الصبرة المجهول المبلغان**  
**كل بالنصب صاع بدرهم** كان يقول بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم  
فبيع البيع ولا يضر الجهول بحيلة الثمن لانه معلوم بالتفصيل فصار كالمال  
علما ذلك ابتداء وكذا لو قال بعثك هذه الارض او الثوب او الدار كل  
ذراع بدرهم **ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم ان خرب**  
**مائة والا اي** وان لم يخرج مائة بان خرجت اقل منها او اكثر **فلا يصح**  
**البيع على الصياع** صوابه الاظهر لتعذر الجمع بين حملت الثمن في  
تفصيله ولو باع صبرة حنطة بصبرة شعير صاع بصاع فزادت احداهما  
ورضى صاحبها بتسليم الزيادة تم البيع ولزم الاخر القبول او صاحب الناقصة  
بقدرها اقر وان تشا حافسح العقد وفارق ما هنا بان الثمن عيشت  
كميته فاذا اختلفت صارت منها باطل بخلافه **ثمة ومتى كان العوض**  
**معينا** اي مشاهدا **لكن معاينته** من غير علم بقدره وكذا المعوض  
فلو قال بعثك بهذه الدراهم او هذه الصبرة ولا يعلم ان قدرها صح  
وكره لانه يوقع على بعض بخلاف المذروع لان الضرر هو الثمن **والاظهر**  
**انه لا يصح بيع الغايب** وهو ما لم يره المتعاقدان او احدهما  
لانه غرر **والثاني يصح** ان ذكر جنسه ونوعه **ويثبت الخيار**  
**عند الروية** وعلى الاظهر في اشتراط الروية **تكفي الروية قبل**  
**العقد فيما لا يتغير غالبا** وفي وقت العقد كالاراضي والاولي  
والحديد والخاس **دون ما يتغير غالبا** كاطعمة بشرع فسادها  
نظرا للغالب فان احتمل التغير وعدمه على السواصح اذا اصل  
بقاء المروي بحاله فان وجدة متغيرا فله الخيار فان راعه البايع  
صدق المشتري بيمينه وانما يكتفي بالروية السابقة ان كان حال البيع  
متدكرا او صاف **وتكفي بعض المبيع ان دل على باقية كذا**  
**من الصبرة** من نحو حنطة وشعير وجوز ولوز ونحوها مما الغالب عدم  
اختلاف اجزائه الا اذا خالف الباطن الظاهر بخلاف صبرة نحو البطيخ

فان كان الثمن عينا او مالا  
فان كان الثمن عينا او مالا  
فان كان الثمن عينا او مالا  
فان كان الثمن عينا او مالا



والرمان والسفرجل ومثل **الخودج** وهو بضم الهيم والميم وفتح الذال  
 المعجم **المقارن** اي المتساوي الاجزا كالحبوب فرويته تكفي عن روية بيا  
 المبيع ولا بد من ادخاله المبيع او كان قسم ان دل **صوان**  
 بكسر الصاد للباقي خلقه **كقشر الرمان والبيص والقشر البجلي** وهي  
 التي تكسر حال الاكل **للحوز والوز** وتكفي روية القشر المذكور اذ صلاح  
 باطنه في بقائه بخلاف العليا الا اذا لم تعتقد السفلا لان الجميع  
 مأكول ويجوز بيعه قصب السكر في قشره الاعلا لانا قشره الاسفل كما  
 طنه لانه قد يمرض معه فصار كانه في قشر واحد ولا يجب  
 روية باطن الحشكيات والفقاع اذ بقاوة الكوز من مصلحته وقشره  
 بيعه الدر في صدفة والمسلك في فارتيه ولوراه فارغه ثم يعيد  
 اليها فاعلاها صحت الاحتراز به عن نحو جلد الكتاب ليس على  
 اطلاقه لا منطوقا ولا مفهوما **ويعين روية كل شيء على**  
**بالبقية** ففي الدار يرى البيوت والسقوف والسطوح والجدران  
 والستحج والبالوعة وفي البستان يرى الاشجار والجدران و  
 مسابيل الماء وفي الرقيق يرى غير الصور وفي الدابة روية كلها  
 لا روية لسانهم ولا اسنانهم وفي الدباج المنقش والبساط و  
 نحوهما مما لا بد في الورق ولوياض من روية جميعه **والاصح**  
**ان وصفه** اي الشيء الذي يراد بيعه **بصفه السلم** لا تكفي عن روية  
 اذ ليس الخبر كالعيان **ويصح سلم الاعمال** ان اسلم او اسلم اليه بغير  
 في الذمة تعين في المجلس ويؤكل يقبض عنه او يقتض له راس  
 المال واسلم فيه اذ السلم يعتمد والوصف **وقيل ان عي قبل**  
**تمييزه** بين الاشياء او خلق اعني **فلا يصح سلمه** وغير السلم  
 مما يعتمد لروية كبيع واجارة لا تصح مثله يؤكل وله ان يشترى  
 نفسه ويوجرها لانه لا يجهلها ولورى شيئا قبل العا **الاصح** ان يراد  
 العقد عليه بشرطه السابق **باب القصد**  
 والفقه بدله واو وتكتب بهما وبالياء وهي لغة الزيادة وشرا

ويعني روية كل شيء على البقية  
 في الدار يرى البيوت والسقوف والسطوح والجدران  
 والستحج والبالوعة وفي البستان يرى الاشجار والجدران و  
 مسابيل الماء وفي الرقيق يرى غير الصور وفي الدابة روية كلها  
 لا روية لسانهم ولا اسنانهم وفي الدباج المنقش والبساط و  
 نحوهما مما لا بد في الورق ولوياض من روية جميعه  
 ان وصفه اي الشيء الذي يراد بيعه بصفه السلم لا تكفي عن روية  
 اذ ليس الخبر كالعيان ويصح سلم الاعمال ان اسلم او اسلم اليه بغير  
 في الذمة تعين في المجلس ويؤكل يقبض عنه او يقتض له راس  
 المال واسلم فيه اذ السلم يعتمد والوصف وقيل ان عي قبل  
 تمييزه بين الاشياء او خلق اعني فلا يصح سلمه وغير السلم  
 مما يعتمد لروية كبيع واجارة لا تصح مثله يؤكل وله ان يشترى  
 نفسه ويوجرها لانه لا يجهلها ولورى شيئا قبل العا  
 العقد عليه بشرطه السابق

عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة  
 العقد او مع تاخير في البدلين او احدهما والاصل في حرمة قبل الا  
 جماع ايات نحو واحد الله البيع وحرر الربوا واخبار خبر لعن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اكل الربوا وموكله وكانته وشاهدته وهو ثلثه  
 انواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد العوضين على الاخر وربا  
 اليد وهو البيع مع تاخير قبضهما او قبض احدهما او ربا النفسا  
 وهو البيع لاجل والقصد بالباب ببيع الربويات وما يعتبر فيه  
 من ياله علم امر اذ **يباع الطعام بالطعام ان كان جنسا كخطه**  
**وخطه اشتراط في صحة البيع امور الحول والمماثلة والتقا**  
**قبض قبل التفرق او جنسين كخطه وشعير جان التفاضل**  
**واشتراط الحول والتقابض** قبل التفرق والمراد به ما يعم القبض  
 حتى لو كان العوض معينا كفي الاستقلال بالقبض ويكفي قبض ما  
 ذوت العاقد وهما بالمجلس لقوله صلى الله عليه وسلم ان الذئب بالذئب  
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح  
 بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يابيد فاذا اختلفت هذه الاجناس  
 فيعولق شئتم اذا كان يد ايديا مقابضة فافهم الحول  
 فان بيع الطعام بنقد او ثوب او حيوان بحيوان او نحو  
 له بشرط شي منها **والطعام ما قصد للطعم** بضم الطاء  
 المأكول للادميين وان شاركهم البهائم قليلا او على السوا **اقتياتا**  
 كبر وارس ودره **او تفكها** كتمر وزبيب وتين ونحوها مما  
 يستعمل للتادم والتخلي **او تدوايا** كالحج وغيره من المصلحات  
 مضطكة وما عذب ولم يذكر في الدر في الاثبات لان الطعام  
 لا يتناول عرفا ولا ايثبات مبنية عليه وكل ما ذكر فهمه الحديث  
 السابق وما لا يقصد للطعم كالجود لا ربا فيه بخلاف ما يؤكل  
 فادر كبلوط شعير ولا ربا في عظم وحشيش وما غلب تنقا  
 وللبهائم له ان قصد لطعم كعلف رطب قد ياكله الادميون



الحاجة فان قصد الادمين لم يضر شركة البهايم فيه وان كان  
 اغلب **و ادق الاصول المتبعة في جنس وخلقها وادق**  
**احناس** كاصولها في جوز بيع دقيق الخطه بدقيق الشعير  
 متفاضلا وخلق التخل العنب كذلك ودعت بنفسه في  
 الورد كذلك وخرج ما يختلف المتحدة كادق انواع البر فحق  
**والبحر والبيان** والبيوض اي كل منها **كذلك** اي اجناس في  
**الظاهر** كاصولها في جوز بيع لحم البقر لحم الضأن كذلك و  
 كذلك الباقي والبقر والجواميس جنس لها ولبنها كضأن ومعه  
**المماثلة** تعتبر في المكيل **كيل** **والموزون** **وزن** **بالمكيل**  
 بجوز بيع بعضه ببعض وزنا وعكسه ولا يضر مع الاستواء  
 الكيل التفاوت وزنا وعكسه **والمعتبر** في كون الشيء كيلا  
 او موزونا **غالب عادة الحان في عهد رسول الله صلى الله عليه**  
**وام** لظهور ان مطلع عليه واقراء فلو احدث خلافة لم يضر  
**وما جهل** اي لم يعلم هل كان يكال او يوزن في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم او علم انه كان يوزن من ويكال اخر ابلغه  
 اوليكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمحدث فان  
 كان البر جرهما من التمر فموزون والا فبر اعافيه عادة الحان  
 ان كانت فان انتفت فهو الذي **يراعافيه عادة بلذ اليه**  
**وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل يتخير** وقيل ان كان له اصل  
**اعتبر** اصله في الكيل والوزن وسوا في المكيل المعتاد في عصره  
 صلى الله عليه وسلم والمحدث بعد في جوز بقضه كالوزن با  
 لقبات **والنقد** الذهب والفضة ولو غير مضروب اشترط  
 الحول والمماثلة والتقايض او ذهب بفضة اشترط الحول  
 والتقايض وجار التفاضل ولو اجماع العقد قبل التفرق بلا يقين  
 بطل اوبه صح فان تفرقا عن ترأص وان فارقا احدهما اجماع  
 ولو مات احدهما في المجلس قام وارثه مقامه ولو وكل في

متفاضلا ولبن البقر يدرن الضأن

فان يبيع ذهب بذهب  
 بالنقد كطعام بطعام

ملازمة

في ملازمة المجلس وفارق انفسخ العقد بمفارقة قدره على  
 النقص بنفسه بخلاف المبت ولو تفاضلا البعض صح فيه فقط  
 ولا زيا في غير النقد من العروض كالفلوس وان راجت ذلك العلة  
 التمنية الغالبه ويعبر عنها ايضا بجوهريه الاثمان غالبا وهي  
 منتفية عن العروض **ولو باع** طعاما او نقد بحضه **جزا** ما بثلت  
 الجسم **تجسسا** اي جزر التساوي لم يصح البيع وان خرجا سوا الجهل  
 بالمماثلة حال العقد ولو باع صبرة بصبرة او دراهم بدرهم  
 مكاييله او موزنه اي كيل بكيل او وزن بوزن صح ان خرجا  
 سوا ولو علمتا تماثلهما بشم تباعا جزا فاصح ولا يحتاج في ثمنها  
 الى كيل ولا وزن **وتعتبر المماثلة** في الحب والتمر **وقت الجفاف** الى  
 صلبه الكمال ويعتبر لجمال اللحم نزع عظمه وانتفاخه يظهر  
 في الوزن وتناهي جفافه بخلاف التمر لانه مكيل واشترط طوبه  
 لا تظهر في الكيل اذ يباع الجديد منه مثله وبالعقيق ان  
 قلت الرطوبة اذ كل شجرة لها جفاف يباع الجديد منها بالعقيق  
 الا ان يبقى في الجديد نداؤه يظهر اثرها في الكيل ونزع نواته  
 يبطل كماله بخلاف مغلق مشمس وخوخ وخوخ ويمنع  
 بيع حنطة مبلولة بحنطة مبلولة وان جفتا **وقد يعتبر**  
**الكمال** بالجفاف او لا كالعرايا الاقيه في الاصول والثمار **فلا**  
**يباع** رطب برطب بفتح الراء ولا يتم ولا عنب بعنب ولا  
**يز** يجب الجهل الان بمماثلته له وقت جفافه واصل انه  
 صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال يغقص الر  
 طب اذا يمس فقالوا نعم فنها عن ذلك ففيه اشارة  
 الى ان المماثلة تعتبر عند الجفاف **وما لا جفاف له كالقثا** بلس  
 القاق وبالمثلته **والمد** **والعنب** الذي لا يترى ب **لا يباع**  
 بعضه ببعض **اصلا** كالرطب بالرطب لكن يجوز بيع بعض

بلفه



الرزقوت بعض وفي قول يكتفي مماثلته رطباً بفتح الراء ولا  
 تكتفي مماثلته ما يتخذ من الحب كالماء الدقيق والسويق اي  
 دقيق الشعير والخبز فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض الجمل  
 بالمماثلة المتعبر به بتفاوت الدقيق في النعومة والخبر في  
 ثقل النار وجوز بيع ذلك بالثمن لانها ليست برطوبة بل  
 تعتبر المماثلة في الجبوب حيا لتحقيقها فيها وقت الحفا في  
 ويعتبر في جبوب الدرهم كالمسحور بكسر السين حيا او دهن  
 او كسبا صر فاي خالصا من دهنه وفي العنب زينا او خل  
 عنب وكذا العصير من العنب والرطب والزيت والقمص  
 وسائر الفواكه في الاصح اذ ما ذكر حالات كمال فجوز بيع  
 بعض السمسم ودهنه ببعض ويبع بعض الزيت او خل العنب  
 ببعض ويبع بعض العنب ببعض وتجوز بيع بعض خل  
 الرطب ببعض بخلاف خل الزيت والتمر فيه ما يمنع القلم  
 بالمماثلة ومعيار الدرهم والخل والعصير الكيل والمماثلة  
 في اللبن لبنا او سمن او مخيض صافيا اي خالصا بلا ماء  
 ويبع بعض اللبن ببعض كحلا حامضا كان او رايحا او خائرا  
 وان كان ما يحويه الكمال من الخثر اكثر وزنا الا المظلا بالثمن  
 وتجوز بيع بعض السمن ببعض وزنا ان جرد وكيلان  
 كان ما يباع ويبع بعض الخيض الصافي ببعض ان لم  
 يشبه الماء فان شابه لم يبع بمثله ولا الخالص ولا تكتفي لما  
 ثله في سائر احواله اي باقيها كالحبن للانفحة والاقط للدم  
 والمصل للدهن والرزق للخيض فلا يتحقق فيها المماثلة المتعبر  
 فلا يجوز بيع كل منها ببعض ولا يخل الص الجمل بالمماثلة  
 ولا يجوز بيع زبد سمن ولا لبن بها التخذ منه كسمن و  
 مخيض ولا تكتفي مماثلته ما اثرت فيه النار بالطبخ كالحكم او

تقديره

القلي

القلي كالمسحور او الشني او العقد كالدبس والسكر فلا يجوز بيع  
 بعض منها ببعض الجمل بالمماثلة وخرج بالطبخ وما معه  
 الماء القلي فيباع بمثله **تأثير تعيين النار كالعسل والسمن**  
 بالنار عن الشمع واللبن فيجوز بيع بعض كل منهما ببعضه  
 بعد التمين لا قبله للجمل بالمماثلة **واذا اجمعت الصفقة**  
 اي عقد البيع **ربو يامن الجانبين** ولو ضمنا كسمن بدهنه لا  
 بمثله وليس تابعا بالاضافة المقصود **واختلاف الجنس الربوي**  
**منهما جميعهما** او مجموعهما بان اشتمل احدهما على جنسين اشتمل  
 الاخر عليهما او على احد هما فقط **مكة بحوة ودرهم بمد ودرهم**  
**ومكة ودرهم بمد من او درهمين واختلاف النوع الربوي باختلاف**  
 صفته مثلا من الجانبين كما مر بان اشتمل احدهما من الدراهم والدنانير  
 على موصوفين بصفتين اشتمل الاخر عليهما او على احد هما فقط  
**كصباح ومكسرة بهما او باحدهما** اي الصباح فقط او عكسه  
 وقيمة المكسرة دون قيمة الصباح في الكل **فباطله** اذ قضيه اشتمل  
 احد طرفي العقد على مالين مختلفين ان توزع ما في الطرفين الا  
 خر عليهما باعتبار القيمة كبيع شقص من دار وسيف بالقر و  
 قيمة الشقص مائة والسيف خمسون ياخذ الشفيع الشقص  
 بثلاثي الالف والتوزيع هنا يودي الى المفاضلة او عدم تحقق  
 المماثلة ففي بيع مد ودرهم بمد ودرهم ان اختلفت قيمة  
 المد من الطرفين كدرهمين ودرهم فمد الدرهمين ثلثا طرفه  
 فيقابلة من الطرف الاخر ثلثا مد وثلثا درهم يحق منه ثلث  
 مد وثلث درهم مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية  
 فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وان  
 استوت قيمة المد في الجانبين فالمماثلة غير محققة اذ يعجز  
 التقويم وهو تخمين قد يخطي وفي بيع مد درهمين كالت



ودر فهم عدلين او در فهمين ان كانت مح  
 قيمة المدة الذي مع الدرهم درهما فالمائة غير محققة لما مر وان  
 كانت اكثر او اقل تحققت المفاضلة وفي مثله في بيع الصحاح  
 والمكسرة بهما ان استوت قيمته المكسرة لم يتحقق المماثلة لما  
 مر والاختلاف المفاضلة كما تقدم كما هي محققة في البيع بها  
 ح فقط اذا الغرض ان قيمته المكسرة مخالفة لقيمة الصحاح فلو شاع  
 قيمتها فلا بطلان ولو فضل في العقد فضل المد في مقابلة المد وال  
 درهم في مقابلة الدرهم او المد صح ولو لم يشتمل احد جانبي العقد  
 شيء مما اشتمل عليه الاخر لبيع دينار ودرهم بصاع حنطة وصاع  
 شعير او بصاع حنطة او شعير وبيع دينار صحيح واخر مكسر  
 بصاع مترين وصاع معقلى او صاعين معقلى او برقي جان وعلم  
 مما تقرر ان شرط البطلان اتحاد الجنس من الجانبين ولو باع دار فيها  
 بئر ماء عذب بمثلها صح وان لم يدخل الماء في البيع الا بشرطه بل  
 لا يصح البيع بدونه ولا ينافي عدة تابعها بالاضافة الى  
 مقصود الدار كونه مقصودا في نفسه اذا الشئ قد يقصد بذا  
 مع كونه تابعا لغيره ويصح بيع حنطة بشعير وفيها وفي  
 احد جانبات من الاخر يسير بحيث لا يقصد تمييزها لتعمل  
 وحدها وبيع حنطة بمثلها وفيها او في احد جانبا قليل روان  
 او تين او شعير بحيث لو ميز لم يظهر في الكيل اذ شرط اعتبار  
 اختلاف النوع فيها تمييز النوعين ولا يضرب قليل تراب وخوخ في  
 المكيلات وكذا يبيع دار موهبة بدعوى تمويهها لا يحصل منه  
 شيء بالعرض على النار وكذا يبيع دار يذهب وظهر فيها معدنه لا  
 نة تابع بخلاف ما لو علم حال العقد وتعدد الصفقة بتعدد الدار  
 بيع او امشترى كاتحادها **والمحرر مبيع نحو الحكم كالاية والطحال**  
 والقلب والكليه والريه والكبد والسحم والسنام وجله مأكول  
 قبل دبعه ان كان مما يؤكل غالبا **بالحيوان من جنسه** لبيع كمن  
 بالبق

في البيع  
 في البيع

بالبق **وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره** كبيع لحم البقر  
 بالشاة وبيعه بالحمير **في الماظهر** لنهيته صلى الله عليه و  
 سلم ان تباع الشاة باللحم ونهيته عن بيع اللحم بالحيوان **باب**  
 في البيوع النهي عنها وغير ذلك والنهي عنها قد يقتضي بطلان  
 نها وقد لا يقتضيها وسياتي **نهار رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم عن عسب** بفتح العين وسكون السين المهملة  
**الفحل هو صلبه** اي طر وقوله لا نشا ويقال **ماوه** ويقدم  
 عليها مضاف اليه النهي اي نهى عن يدل عسبه من امره  
 ضرابه او ثمن ما به اي بذل ذلك واخذ **وقال اجرة ضرابه**  
**فيحرم ثمن ما به وكذا اجرة ضرابه في الاصح** عملا باصل  
 النهي من التحريم والمعنى فيه ان ما الفحل احس بمقتضاه ولا معلوم  
 ولا مقدور التسليم وطرا به لتعلقه باختيار غيره مقدور  
 عليه للمالك ويجوز ان يعطى صاحب الانتخي صاحب الفحل  
 هديه والاعارة للظرب محبوبه **وعن بيع جبل** بفتح الجيم  
 واطو حدة **الجبل** وهو نتاج النتاج بان يبيع نتاج  
 النتاج او يثنى الى نتاج النتاج اي الى ان تملك هذه الرابة  
 وبلد ولدها فولد ما نتاج النتاج تكسر النون من تحت  
 الناقبة بالناء للمفعول نتاجا بكسر النون اي ولدت والمعنى  
 فيه في الاول انتقا العلم ونحوه وفي الثاني جهالة الاجل  
**وعن الملايح وهي ما في البطون من الاجنه والمضا**  
**مين وهي ما في اصلااب الفحول من اما والبطلان لما مر**  
**والملاسة** لان صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع عتق الملاسة  
 والمنا بده بان يامس بضم الهميم وكسر هاء ثوبا مطويا او في  
 ظلمة ثم يشتريه على ان لا اذا رآه الكتفى بلمسه عن الصفقة  
 عن رويته او يقول اذا المسته قد بعته الكتفى بلمسه



عن الصيغة او يبيعه بشا على انه متالمسه لزوم البيع وانقطع  
خارج المجلس وغيره **والمناذرة بالمعنى بان جعلنا البيع**  
التنبيه عن الصيغة او يقول اذا نذرتك المثل لم يبرم البيع وانقطع  
الخيار فبطلان الوعد بالبيع او عدم الصيغة وللشرط الفاسد **وبيع**  
**الحصاة** ما ثبت في النسبة **يا يقول بعثك من هذه الاثواب ما تلقى**  
**هذه الحصاة عليه او جعلنا الرهن لها يبيعا** اكتفا عن الصيغة  
على نحو ما مر او يقول **بعثك ولك الخيار الى رصيعا** للجعل بالمبيع او يوزن  
الخيار او لعدم الصيغة **وعن بيعتين في بيعة** رواه الترمذي بان  
**يقول بعثك هذا بالق نقد او الفين الى سنة** فخذ بايهما اشئت  
او شئت انا او بعثك ذا العبد بالق على ان تبني دارا **يكذ** امثلا  
لجعل بالعوض الاول وللشرط الفاسد في الثاني **وعن بيع وشروط لقوله**  
**صلى الله عليه وسلم لا يخل سلق وبيع ولا شرط وبيع كبيع بشرط بيع**  
**كحمار او قرض** كان يبيعه عبدا بالق بشرط ان يقرضه مئة لانه جعل  
الالف ورفق العقد الاخر ثمنا واشترط العقد الثاني فاسد فبطل  
بعض الثمن وليس له قيمة معلومة تورع عليه مع الباقي فبطل العقد  
**ولو اشترى زرعها بشرط انه لا يحصده البايع او ثوبا ويخطه**  
او بشرط ان يخطه البايع **فالاصح بطلان** اي الشرط اذا شرط عليه عمل  
فيما لم يملكه الى الان **ويستثنى** من النهي عن بيع بشرط **صور** تصح  
ما ياتي كالبيع بشرط الخيار والبراءة عن العيب **بشرط قطع** الرهن  
كما ياتي بمحله **والاجل والرهن والكفيل والمعينان الثمن في الزمة**  
لقوله تعالى في الاجل اذا اتوا بيمينين الى اجل مسمى اي معين فالقبول  
واما الباقي فلم ياجه اليه في معاملة من لا يرضى الا به ويشترط في الا  
جل ان يقيد بقا الدنيا اليه كالف سنة فان اجل به لم يصح البيع واذا  
باعه بثمن موجد كمال في سنة مثلا فمات البايع انتقل الاجل لوارثه  
او لمشتري سقط وامتنع شرطه رهن بالمبيع ويكفي في تعيين الرهن  
الروية او صفات السلم وفي الكفيل الروية وعدم البحث ان لم يعرف

حالة

حالة تقصير او الاسم والنسب لا الوصف وتقييد الثمن بكونه في الزمة  
احترام عن المعين كما لو قال بعثك بهذه الدراهم عن ان تسلمها  
ط في وقت كذا او ترهن بها كذا او يضمنك بها فلان فان الشرط باطل  
لان رفق ثابت لتحصيل الحق في الزمة والمعنى حاصل فيسقط العقد  
ويصح ضمان العين المبيعة وكذا الثمن المعين لكن بعد القبض  
فيهما كما ياتي بمحله ويجوز شرط رهن واجل في بيع في الزمة **والا**  
**شهاد** للامرية قال تعالى واشهد واذا اتبايعتم **ولا يشترط**  
**تعيين الشهود في الاصح** اذا الحق يثبت باي عدول كانوا بخلاف  
الكفيل والرهن فان الاغراض تتفاوت فيهما تفاوتا صحيحا فان لم  
يرهن المشتري او لم يشهد **اولم يتكفل المعين فللبايع الخيار**  
لفوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع فلا خيار ولو رهن  
ولم يقبض لهلاك المهر هون او غيره او تعلق برقبته او كان  
عصيرا فحكم قبل القبض او وجد به عيب كعيب القبح ثم اطاع ولو هلك المهر هون او تقييد  
على العيب القديم فلا خيار ولا ارشس وان تقدم السبب وجعل  
كقتل وقطع وبرده او جناية سابقة ثبت الخيار ولا ثبت  
اذا مات بمرض سابق او ارتهن عبدين وسلم احدهما فاق  
او تعيب وامتنع الرهن من تسليم الاخر ولو ظهر المشرط  
رهنة جانيا فعفى عنه مجانا او فدى وقاب فالوجه انه  
عيب اذ هو انتقص القيمة وان وجد ما ذكر **ولو باع عبدا**  
**بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط** لتشوف الشا  
رع للعتق **والاصح ان للبايع كغيره فيما يظهر مطالبة المشتري**  
**بالاعتاق** وان كان الحق لله تعالى كما ملئتم بالذم لانه لم  
بأشراطه فان امتنع اجبر واذا اعتقه لمشتري فالوكالة  
**والاصح انه لو شرط مع العتق الولا** اي للبايع او بشرط انه  
يبره او كتابته او اعتاقه بعد شهر مثلا لم يصح البيع

قد يروى بغيره او كان  
قد يروى بغيره او كان  
قد يروى بغيره او كان



اما الولاء فليكن القيد ما استقر في الشرع من ان الولاء لمن اعتق واما اليا  
في فلانه لو حصل فيه العتق الناجز المتشوق له ولا يصح البيع بشر  
طاعتا للمبيع من البايع ولا عن غير المشتري ولا عنه وهو ممن  
يعتق عليه لعدم قدرته على ذلك ولا يشترط تعليق العتق  
بصفه ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب او مالا  
غرض فيه كشرط ان لا ياكل الا كذا اصح العقد فيهما ولغا الشرط  
في الثاني ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً او دابة  
او جارياً حاملاً او لبون صح الشرط مع العقد لاما كان العلم  
بالكتابة بالاختيار في الحال والعلم بما شرط في نحو الدابة في ثاني  
الحال كاف وله الخيار ان اخلف الشرط فورا ويكفي في وجود الصفة  
ما يطلق عليه الاسم ولو تعذر الرد بهلاك او غيره فالارش  
ولو شرط ثبوتها فخر جت بكر اولا خياراً وخرج بقصد وصولا  
يقصد كونا وشرقه فلا خيار بفوقته وفي قول يبطل العقد في  
الدابة ولو قال بعثكها اي الدابة وحملها بطل البيع في الاصح  
لجهل الحمل المجهول ميبعا بخلاف شرط الحمل لجعله الحاملية وصفا  
تابعاً ولا يصح بيع الحمل وحده لعدم العلم به ولا الحامل دونه  
ولا يجوز انفراد به بالعقد فلا يصح استثنائه كاعضاء الحيوان ولا  
الحامل بحر اذ لا يدخل في البيع فكانه استثنائه وفارق صحة  
بيع الدار او جره بان الحمل اشبه اتصالاً من المنفعة به ليل  
جوار افرادها بالعقد بخلافه فصح استثنائه وما شرعاً دونه  
ولو باع حاملاً بحمل مملوك له مطلقاً عن ذكر الحمل معها ونفيه  
دخل الحمل في البيع بتعاقباته لم يكن مملوكاً لما كمل لم يصح فيه  
فصل ومن البيع المنهي عنه ما لا يبطل بضمها  
اي النهي فيه البيع بخلافه فصار وبفتحها اي الرجوع اي  
النهي فيه الى معنى يقترب به لالدائه كبيع حاضر وهو ساكن

الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهو ارض ذات خصب ونزع  
لبادي وهو ما كان البادية بان يقدم غريب او غيره متاع نعم  
الحاجة اليه لبيعه بسعريومه فيقول له بلدي اتركه خدي  
او اتركه لا يبيعه لك على التدرج اي شيئاً فشيئاً باعلاً فنوا  
فقه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لبادي والمعنى  
فيه التضييق على الناس فلو كان لمبايعهما لا نعم الحاجة اليه  
او قصد القادح ببيعه على التدرج فسأله البلدي ولا خيار  
تقويض ذلك اليه فلا باس وانما ياتى العالم بالنهي وهو على البلدي  
ولا خيار للمشتري وتلقى الركبان بان يتلقا طائفة يحملون من  
عالم الى بلد فيفترس منهم بغير طلبهم وان خرج لخواصطلياد  
قبل قد ومهموم معرفتهم بالسعر ولهم الخيار فورا اذ عرفوا  
العين وان صار كما باعوه به قال صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا  
الركبان للبيع وفي رويته فاذا اتى سيد السوق فهو بائع  
وهو نهى تحريم ياتى من تركبه العالم بالنهي به ويصح مشاؤه  
ولو كان الشرا بغير الجلد او بدونه وطعم عالمون فلا خيار  
ولا انهم ولو تلقا هم وباعهم ما يقصدون شروهم ولو كانت  
جارية والسوم على سومر غيره قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم  
الرجل على سوم الرجل اخيه وهو خبن عني النهي في انهم من تركبه  
العالم بالنهي لا يذنبوا وانما الحر ذلك بعد استقرار الثمن بالتر  
اضي به صريحاً لا بسلوك ونحوه بان يقول لمن اخذ شيئاً لمشتري  
يه بكذا رده لا يبيعه لك خيراً منه بهذا الثمن او مثله باقل  
او يقول لما لك استرده لا مشتريه بالثمن ولو باع او اشترى  
صح ولو ضيق بشي على من يزيد فلغير من طلبه الزيادة والبيع  
على بيع غيره قبل ثروته بانقضاء الخيار ويحقق به خيار العبد  
بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثله اي المبيع باقل من ثمنه



والشر على الشر قبل لزومه ويلحق به خيار العيب بان يامر بال  
بيع بالفسخ **ليشترى به** بالثروات وجد فيهما فحين فاحش قال صلى  
عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بعض بيع حتى يبتاع او يبر  
وقال ليحل للمومن ان يبتاع على بيع اخيه وهو للتحرير وحكمته  
الايد افيانم العالم به ولو اذن البائع في الاولى او المشتري في الثانية  
فيه ارتفع التحريم ولو باع او اشترى دون اذن مح **والنجش بان**  
**يزيد في الثمن** للسلعة المعروفة للبيع ولو تساوى الثمن القيمة  
**لا رغبة في الشري بل ليجد غير** فليشتر بها لانه صلى الله عليه وسلم  
نهى عن النجش فيجوز على العالم به لا يذ **او الاصح انه خيار للمشتري**  
لتقريبه **وبيع نحو الرطب والعنب لعاصر الخمر** والبيد اي ما يور  
اليها فان توهم كره او غلب على ظنه حرمة لانه سبب لمعصية  
متوهمه او غالبه على الظن ويصح البيع فيهما **وتحرير التفريق بين**  
**الامم الرقيقة والولد الرقيق** الصغير والمجنون يبيع اوجه  
او قسمه او اقاله او رد بعيب او مسافر او تقاسخ او قرض والاب  
وان علا كالا م فان اجتمعا حرمة التفريق بينه وبينها وحل بينه  
وبين الاب والجد في هذا كالا ب واذا اجتمع الاب والجد للام فها  
سوا فيباع الولد مع ايها كان ولو كان احدهما حرا او ملكا احد  
هما غير مالك الاخر لم يحرم التفريق كما لا يحرم بينه وبين ساير  
المحارم والحا ق الجدة للام بالجد الاب او الحاقه بساير المحارم  
لان له ولاية **حتى يمين** سبع سنين تقريبا او افاقه **وفي قول**  
اولى من قول اصله احد الوجهين **حتى يبلغ** قال صلى الله عليه وسلم  
من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة  
ولا يحرم بعق او وصية او وقف **واذا فرق يبيع او هبه بطلا في**  
**الظهار** وكذا القسم والقرض ونحو ذلك للمعسر التسليم شرعا بالتقيد  
ولو فرق بعد التمين والبلوغ بنحوها كره ويجوز اذ بيع ولد المأولة

اولام ان استغنى الولد عنها والبيع كذلك **ولا يصح بيع العيون**  
بفتح العين والراو يضم العين واسكان الراء **بأن يشترى ويقطبه**  
**در اهم لتلوث من الثمن ان رضي السلعة والاقهبة** بالنصب لانه  
عليه وسلم نهى عن بيع العيون بضم العين واسكان الراء لغة ثا  
لته لانها له على شرط الرد والهبة ان لم يرضي السلعة كان بيع  
تقد به ومسله التفرق للفصل قبله **فصل باع في صفقة**  
**واحدة خلا وخمر او عبد وحر او عبد وعبد غير او مشتركا**  
**بغير اذن الاخرى الشريك مح** البيع في ملكه من الخوا  
لعبد وحصة المشتري وبطل في غيره **في الاظهر اعطى الكل منها**  
حكمه ولو اذن له الشريك في البيع صح جزا او مالكة العبد  
لم يصح بيعهما للجهل بما يخص كل حال العقد ويصح متى  
كاه وميتته وشاه وحنن بركبيع خل وخمر **فيتخير المشتري**  
بنا على الصحة **ان جهل** كون بعض المبيع خرا او غيره مما ذكر  
بين الفسخ والاجازة فور التبعض الصفقة عليه فان علم  
فلا خيار **فان اجان** او علم **فخصته** اي المملوك له **من المسمى**  
**عبار قيمتهما** ويقدر الخمر خلا والخمر برب شاه والميتة مذ كاه  
والحر رقيقا فاذا كانت قيمتهما ثلاثا فمالية والمسمى مالية وخمس  
وقيمة المملوك مائة **فخصته** من المسمي خمسون وخرج بها  
ع مالواستعار شيء ليرهنه يد من فزاد عليه ومالواجر الرا  
هن الموهوت مدة تزيد على محل الدين فيبطل في الجميع **ومرنا**  
من الصحة مالوافاضل في الربوي او زاد في خيار الشرط او في  
العرايا على القدر الجايز فيبطل في الجميع وطأهوان محل الصحة  
اذا كانت المحرام معلوما ليتأتى التقسيط **وفي قول** **جميعه و**  
**لا خيار للبائع** لتعديده يبيع ما لا عليك طامعا في ثمنه ولو  
باع نحو عبده فتلحق احدما قبل قبضه **الفسخ** البيع فيه



فما يدعيه قال القطار المشتري  
في المكالمة ان لا يرد له  
عبد من قبله او غيره  
البائع المشتري  
الاخرى من قبله  
الدرع على قصاب الدار  
المشتري قصاب  
كلها كانا البائع  
صدقا البائع  
كان يظلم  
المشتري على البائع  
في الموضعين  
استغنا

**ولو يفسخ في الاخر على المذهب** وان لم يقبضه بل بتخير المشتري  
بين الفسخ والاجاره فان اجار قبالة حصة من المسمى ما  
**عنتار قيمتهما كما ولو جمع في صفقة** بين عقدين ولو اختلف  
**الحكم** او كانا لاني من كاجارة وبيع او اجاره وسلم كقوله  
بعثتك عبدي واجرتك داري سبعة بكذا او كقوله اجرتك  
داري شهر او بعثتك صاع قمح في زمي سلم بكذا او جارين  
عشرة وقراض **كما في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما**  
اي قيمة المخرج من حيث الاجره وقيمة المبيع او المسمي فيه  
ولا يحد وير في طرف ما يقتضي الفسخ ونحوه المخرج ذلك  
للتوزيع اللان مر معه الجهد عند العقد بما يخص كلا من  
العوض كما يجوز بيع ثوب وشقص من دار صفقة وان  
اختلفا في الصفقة واحتجج بالتوزيع للان مر له ما ذكر ولو  
جمع في صفقة بين عقدين لاني وجارين كبيع وجعاه  
امتنع لانه لا يمكن الجمع بينهما وبيان اختلاف الاحكام  
فيما اختلفت احكامه مما ذكرنا في الاجاره تقتضي التاقيت  
والبيع والسلم يقتضيان عدمه والسلم يقتضي ترأس  
المال في المجلس بخلاف غير **وكما** كقوله زوجتك نتي  
وبعثتك عبدا وهي في حجره **صح النكاح وفي البيع و**  
**الصدوق القولان** اظهرهما صحتهما ويوزع على قيمة المبيع  
والمهر المثل وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن لبعثتك ذا  
**كذا وذا بكذا** اقبل فيهما وله رد احدهما بالعيب بعد  
البائع نحو بعثتك هذا بكذا اقبل منهما وله رد نصيب احدهما  
بالعيب **وكذا تعدد المشتري** نحو بعثتك هذا بكذا اقبل  
**في الاظهر** كالبائع ولو وفا احد المشتريين نصيبه من الثمن  
على البائع تسليمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع ولو وكلاه

**او كليهما في نحو البيع او الشراء فالاصح** بثبوت اعتبار الوكيل في ايراد  
الصفقة وتعدتها لتعلق احكام احكام العقدي به من زويه  
وثبوت خيار الا في الرهن والشفقة فلو خرج ما اشتراه من و  
كيل على اثنين او وكيلين عن واحد معينا فله رد نصفه في  
الصورة الثانية دون الاولى ولو خرج ما اشتراه وكيلين  
عن اثنين او وكيل عن واحد معينا فلم يוכל رد نصفه و  
ليس لاحد الموكلين رد نصفه والعبرة في الرهن والشفقة  
بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والملك وعدمه فلو  
وكل اثنين واحدا في رهن عبدا فما عند زيد بماله عليهما  
من الدين ثم قضى احدهما دينه انقلك نصيبه **ما في الخيار**  
الشامل لخيار المجلس والشرط والعيب وسياتي بثبوت  
**خيار المجلس في انواع البيع كالصرف وبيع الطعام**  
**بطعام والسلم والتولية والشركة وصالح المعاوضة**  
على غير منفعة او دم عهد قال صلى الله عليه وآله البيعان  
بالخيار ما لم يتفرقا ويقول احدهما للآخر اختاري الا ان يقول  
او الى ان يقول ولو جز من لقال وبقول فاعلم انه ليس بمعطوف  
ف وصالح الخطيطة لا خيار فيه لانه ليس ببيع **ولو اشترى**  
**من يعتق عليه** من اصوله او فروعه **فان قلنا الملك**  
**في زمن** الخيار للبائع او موقوف فلهما الخيار على الا  
ضل وان قلنا للمشتري تخير للبائع **دونه** لئلا يتمكن  
من ازالة الملك وهذه اقوال ثانی واطهرها انه ان كان  
الخيار لهما فالملك موقوف وان كان الخيار للبائع فالملك  
له او للمشتري فالملك له ولا يحكم بعقده على قول حتى  
يلزم العقد فثبت ان عتق من الشراء ولو باع العبد  
من نفسه فلا خيار كالبيع الضمني اذ مقصودهما العتق



ولا خيار في الامر أو الهبة بلا ثواب لأنها ليست بيعا والحدوث ورد فيه وكذا اذا كانت الثواب والشفعة والاحارة ولو في الزمة او قدرة مدة والمساواة والصدق في الاصل لما مر وان المنفعة في الاحارة نفوت بمضي الزمن فالزمن من العقد لئلا يتلف جزء من المعقود عليه لا في مقابلته عوضا وكذا عوض الخلع والحوالة والقسمه التي لا رد فيها والشركة والقرض والرهن والكتابة والاصح ظهوره في ذات الثواب لانها بيع وينقطع الخيار بالتخاير بان يختار الزومه اي العقد بهذا اللفظ او نحوه كما مضى به والزمان واحزناه فلو اختار احدهما الزومه سقط حقه من الخيار وبقي الحق فيه للآخر ولو مشتريا بالكر ان كان المبيع ممن يعتق عليه سقط خياره حينئذ ايضا بالحكم يعتق المبيع ولو قال احدهما للآخر اخترا او خير تلك سقط خياره لتضمنه الرضى بالزوم وبيعا خيارا لآخر ولو اختار احدهما الزوم العقد والاخر ففسخه قدم الفسخ وان تاخر عن الاحارة اذا اثبات الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاحالة لاصح لتها وينقطع ايضا بالتفرق بينهما لما مر ويحصل بمفارقة احدهما الآخر فلو طال مكثهما او قاما وتماشيا منازلا دام خيارهما وان زادت المدة على ثلاث ايام ويعتبر في التفرق العرف فيما بعده الناس تفرق بمقابلته العقد فان كانا بدار صغيرة فالتفرق يخرج احدهما منها او يصعد لسطح او كبيرة فيان يختل احدهما من صحتها لصفقتها او يبر من بيوتها او في صحري او سوق فيان يولي احدهما ظهره ويهشي قلبه ولا يبقى خيار من حمل منها او اخرج مكرها كالاحرات منع من اتباعه كما لو اكره حتى تفرقا

باتفهما

باتفهما ولو ضرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خيارهما وان لم يتمكن الاخر من اتباعه وفارقته ما قبلها بان فعل المكره ان سقط الشارع اعتباره فكانت المفارقة لم توجد بخلاف الهبة فمن ثم اعتبر معناه القدرة على الفسخ باللفظ فبطل الخيار فيه دون الاول ولومات احدهما في المجلس او حب او غي عليه فالاصح انتقاله اي الخيار الى الوارث والوارث كخات الشوط والعيب وفي معنى من ذكر موكل بالعاقب وسيد وقيس والولي ما فيه المصالح من الفسخ والاحارة فان كانا في المجلس فواضح او غايب عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوع الخبر ولكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزوم منه ولو تفرقا في التفرق او الفسخ قبله اي قبل التفرق بان جاء معا فادعا احدهما التفرق قبل المحي وانكر الاخر لفسخه او اتفقا على التفرق وادعا احدهما الفسخ قبله وانكره الاخر صدق النافي بيمينه لموافقته الاصل **فصل** لهما اي لكل من المتبايعين واحد منهما شرط الخيار لهما او لا حدهما المدة الاثنية في انواع البيع ما ياتي الا ان يشترط في بعضها القبض في المجلس كروبي وسلم فلا يجوز شرط الخيار فيه اذ لو دني لبقا علقه بعد التفرق ولقصد التفاهة عنه وانما يجوز في مدة معلومه لا تزيد على ثلاث ايام فلو جهلت او زادت بطل البيع والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم لرجل خدع في البيوع من بايعت فقل له لا خلايه ثم انت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليالي والخلال به بكسر المعجم والموحدة الغيب والحد يعه وهي في الشرع بمعنى اشتراط الخيار ثلثا وقيس بالاشتراط من المشتري في الحديث الاشتراط من البايع ومنها **وختب**



المدة المشروطة من الثلاثة فما دونها من **العقد الواقع فيه**  
الشرط **وقيل من القرف** وعلى الاول لو شرطت من التفريق بطل  
العقد ولو شرط الخيار بعد العقد حبست من الشرط ولا  
بد من اتفاقها على التبرط فان تكون المدة متوالية متصلة  
بالعقد فلو شرط في العقد الخيار من العقد بطل والا ادى  
الخيار بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقلين يوم و  
الاخر الكثر جاز فان كان العقد نصف النهار ثبتت الخيار  
لان تصاف اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم اليوم للضرورة  
وان كان العقد ليلة ثبتت الخيار لغروب الشمس من اليوم  
المتصل بذلك الليل ولو شرط الخيار لاجنبي ولو لا اثر من  
واحد او للعبد المبيع جاز ولو على توقفه احد المشروط  
لهم لا احد الشارطين والاخر للاخر لا الكافر في عبد مسلم  
ولا المحرم في صيد ولجس لشارط الخيار الا ان يموت الاجنبي  
في زمن الخيار فيثبت له ولجس للوكيل في البيع شرط الخيار  
للمشتري ولا للوكيل في الشرط الخيار للبايع فان خالف  
بطل العقد وللوكيل شرط الخيار لو كله ولنفسه وهذا  
الخيار كما علمت انما يثبت في انواع البيع كما مر ويستثنى  
منه ما مر شرط الخيار في المصراة ثلاثا للبايع لانه يمنع  
الحلب وتركه مصر بالبهيمة وكذا شرطه فيما يسرع  
فساده ومشتري فقط في مبيع يعتق عليه وينقطع الخيار  
هنا ما ينقطع به الخيار الفسخ قبل فيما لا التفريق و  
بالنقص المدة المشروطة والموت وخو من الحكم هنا  
مفرو من شرطه الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازع  
في القضاء او الفسخ قبله صدق النافي بيمينه **والاظهر**  
**انه ان كان الخيار مشروطا للبايع فملك المبيع في زمن الخيار**

كان  
للمشتري فله الملك وان كان لهما فوقوف اي الملك  
فان تم البيع بان انه اي الملك للمشتري من حين العقد  
**والا فللبايع** وكان له لم يخرج عن ملكه وخيار المجلس كذا الك  
كما لو كونه فيه لاحد هاتين يختار الاخر للزوم واذ احكم  
بملك المبيع لاحد هاتين حكم بملك الثمن للاخر وحيث  
توقف فيه توقف في الاخر وكسب المبيع في زمن الخيار ولينه  
ويصده وثمرته ومهر الجارية لموطوءه بشبهه من له الملك  
**وتحصل الفسخ والاجازة في زمن الخيار بلفظ يدل عليه**  
ففي الفسخ **كفسخت البيع** ورفعته واسترجعته  
المبيع ورددت ثمنه وفي الاجازة **اجزته** اي لمبيع و  
معيته والزمناء وخو ووطي البائع لمبيع وهو حلال  
له ان كان الملك له والافرام واعتاقه اياه الخيار له اولها  
فسخ للبايع وكذا بيعه واجازته وتزوجته للمبيع في زمن  
الخيار المذكور وهي صحيحة وفسخ له في الاصح لا شعاعا  
بان لا يبقا عليه **والاصح ان هذه التصرفات الوطوية وما**  
**بعد من المشتري في زمن الخيار مشروطا ولهما اجازة**  
للمشتري لا شعاعا ما بالرضى والوطي حرام وان اذن له البائع  
الا اذا كان الخيار له والاعتاق فاذا ان كان الخيار له او اذن  
له البائع ولا فلا ووطي المشتري المشكل لجس فسخا ولا اجازة فان  
اختارا لانوته بعد تعلق الحكم بذلك الوطوي اذا كان على  
الوطي ان يثبت ووطي الذكر لا يتعلق به حكم هنا والا  
صح ان العرض للمبيع على البيع والتوكيل والاذا فيه في  
زمن الخيار المشروط ولو باذنه للمشتري لمبيع عن نفسه  
ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري اذ يحتمل  
مع التردد في الفسخ والاجازة **فصل المشتري**



الحاقل بالعيب **الخيار** في رد المبيع **بظهور عيب** باق بان لم  
يزل قبل الفسخ **قديم** بالنسبة للقبض فيصدق بالحادث قبله  
بعد العقد كما يأتي **مخصصا بالملك** **نقص** او غيره وهو واجب الذكر  
اذا الفحل يصلح لما لا يصلح له الجصي والمجبوب وان رادت ثمنها  
باعتبار آخر **وزنه** **وسرقته** **واقا** ذكر كان او غيره  
اي بكل منهما ان كان مميذا وان لم يتكرر وقاب **وبوالة**  
**لقران** في غير او ان مع اعتياده ذكر كان او لا ان كان ابن  
سبع تقريبا **ونخره** الناسي من تغير المبيع ولو ذكر اما  
تغير فيه لقران الاسنان فلا لزواله بالتطيف **وصانته** المستكم  
ولو ذكر ان عرض لخواجتماع وشيخ او حركة عنيفة فلا  
**وجاح الدابة** بالكسراي امتناعها على ركبها **وعضها**  
رحتها لنقص القيمة بكل حادث **وكل ما بالجر ينقص العين**  
بضم القاق وفتح الياء خطه **والقيمة** **نقصا** بقوت به عرض  
**صحيح** لا كقول قلعه صغيرة من خوف قد ليرتوت شيئا  
**اذا غلب في جنس المبيع عدمه** فهذا الضابط وعطف  
على ما مر اشارة الى ان استيفائها متعذر والعيوب في الامه  
في وانها لا رد بها وان نقصت القيمة اذا لا يغلب العدم **سواء**  
في ثبوت الخيار **قارن العيب العقد** بان كان موجودا قبله  
**ام حدث بعد قبل القبض للمبيع** اذا المبيع حينئذ  
صحت البايع **ولو احدث العيب بعد اي بعد القبض فلا**  
**خيار في الرد به الا ان يستند الى سبب متقدم على القبض**  
**لقطعه** اي المبيع **بجناية سابقة** على القبض جهلها المشتري  
ومنها السرقة فيثبت له **الرد** بذلك **في الاصح** لانه  
لنقد يم سببه كالمقدم فان علم المشتري ذلك فلا رد جزا  
ولا رشي ولو حدث عيب بعد القبض في زمن الخيار والملك

البايع

١٨٩  
البايع فلما قبل القبض **بخلاف موت المبيع مرض سابق** على القبض  
جهله مشتريه فلا يثبت به لازم رده من استرجاع مثله **والاصح**  
اد المرض يرد اد شيئا الى الموت فلم يحصل بالسابق والمشتري  
ارسل المرض وهي ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريض من الثمن  
فان علم المشتري مرضه فلا يثبت له جرما ولو قتل المبيع **برده** **سواء**  
**بقه** على القبض جهلها المشتري **ضمنه البايع في الاصح** بكل ثمن  
اذا قتله لتقدم سببه كالمقدم فيفسخ المبيع قبل القتل فان علم  
المشتري الحال فلا يثبت له جرما وموته التحسين على المشتري  
في الاول والبايع في الثانية **ولو باع حيوانا** او غيره بشرط **برا**  
**ته من العيوب في المبيع** **فالاطهر انه يبرأ عن كل عيب باطن**  
**في الحيوان** **لرعيه** **دون غيره** من العيوب فلا يبرأ عن عيب  
غير الحيوان مطلقا ولا عن عيب طاهر بالحيوان وان لم يعلمه  
ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه واصل هذا ان ريد ان يبرأ  
اشترى من ابن عمر وعبد الله ثمان مائة درهم بالبراة وقال له  
به دأله ثمانية لي فاختمها العثمان فقضى على ابن عمر وان يحل  
لقد باعه العبد ومابه دأله فباعه فابا ان يحل وارجع العبد  
فباعه بالبراة وخمس مائة فدل قضى عثمان على ما ذكره ولا و  
افق اجتهاده اجتهاد الشافعي وقال الحيوان ان يتغذا في  
الصحة والسقم وتحول طباعه فقد ما ينفعك عن عيب  
خفي واطاهر اي فيحتاج البايع للشرط فيه ليثق بوزن  
المبيع فيما لا يعلمه من الخفي ون ما يعلمه لتليسه وما لا  
يعلمه من الطاهر لخبرة خبايه **وله** اي المشتري **مع هذا**  
**الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض** لانصراف الشرط  
ما كان موجودا عند العقد **ولو اشترى البراة** **على حدث** من  
**العيب** قبل قبضه **لم يبع الشرط في الاصح** وكذا لو شرطها  
من الموجود وما يحدث ولو شرطها من عيب لا يعاين وعينه

فشيء آخر



كالزنا برب منه وان كان يعاين كالبرص واره قدس وموضعه  
 فذلك والا فلا يبر لتفاوت الاغراض واختلاف قدره وهو  
 ضعه **ولو هلك المبيع عند المشتري** كان مات العبد وتلف  
 نحو الثوب **واعتقه** او وفقه او استولى الجارية او جعل المشاء  
 اضحية **ثم علم العيب به رجع بالارش** لتعذر الرد لفوات البيع  
 حسا وشرعا وكذا لو اشترى بشرط الاعتاق واعتق صحيح ونجى  
 عن الكفارة ان لم يمنع العيب الاجزى ولو باع ريويا نجسه و  
 رد العقد على العين وتلف ثم علم عيبه فسخ العقد وغرم  
 بدله واسترد الثمن والارش هنا لان لو قيل لنقص الثمن فيصير  
 الباقي منه مقابلا بالثمن منه وذلك رباقان وردد على الذم  
 ثم عتق غرم بدله واستبدل وان كان تفرقا **وهو اي الارش**  
**جزء من ثمنه** اي المبيع **نسبة اليه** اي شبيهه الجزء الى الثمن **فانه**  
 اي مثل نفسه **ما نقص العيب من القيمة لو كان لمبيع** سلبا  
 فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فحصة  
 النقص اليها عشر فالارش عشر الثمن فان كان ما بين مثلا رجع  
 بعشرين منه وانما رجع بحج من الثمن لان المبيع مضمون  
 البايع به فجزوه كذلك فان كان قبضه رجعوه والاستد  
 عن المشتري بطله **والاصح اعتبار القيمة اي المبيع من يوم**  
**البيع الى القبض** فراد على اصله قيمة ما بين المبيع والقبض  
 ووجهه ان القيمة ان كانت يوم البيع اقل فما زاد حدث على  
 ملك المشتري وان كانت يوم القبض او بين اليومين اقل  
 فما نقص من ضمان البايع فلا يدخل في التقويم **وهو واخذ**  
**مثل الثمن المثل او قيمته** ان تقوم اقل ما كانت من يوم البيع  
 الى القبض لانها ان كانت يوم البيع اقل فالزيادة حدثت  
 في ملك البايع وان كانت يوم القبض او بين اليومين  
 اقل فالنقصان من ضمان المشتري **ولو علم العيب بالمبيع**

لو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع

لو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع  
 ولو علم العيب بالمبيع

**بعد زوال ملكه عنه الى غيره** يعرض او بدونه او رقبته  
 او غصبه ونحوها **فلو ارش له في الاصح** اذ قد يعود اليه **فانه**  
 كما قال فان عاد الملك اليه ولو باقالة وهبه وشرا **فله**  
**الرد وقيل** فيبطل مال ملكه يعرض ان عاد اليه **يعبر بالرد**  
**بعيب فلا رد** ولو تعذر العود لتلف او نحو اعتاق رجع المشتري  
 الثاني بالارش على الاول والاول على بايعه ولو قبل الغرم  
 للثاني ومع ابراه منه **والرد بالعيب** في بيع الاحيان  
**على الفور** فيبطل بالتاخير بلا عذر الا لجهل له لقرب اسلام  
 او كونه نكشا بعبد اعن عالم ذلك او جهل فور بيته ان كان  
 ممن نجفا عليه وكذا الشفعة وخرج ببيع الاحيان ما  
 في الذمة لان المقبوط عنه لا يملك الا بالرضى ولان غير  
 معقود عنه **فليبادر مريد** الذي لا عذر له اليه **على العا**  
**ده فلو علمه وهو يصلي او ياكل او يقضي حاجته فله تا**  
**خير حتى يفرغ** او وقد دخل وقت هذا الامر فاشتغل  
 به لم يضر او علمه **ليلا فحتى يصبح** ان كان في سيره في الليل  
 كلفه واعذار الشفعة تأتي هنا باسرها اذ مدر كالات  
 البائن واحد ولا يضر لبس ثوب واغلاق باب ولا يكلق  
 العذر وفي المشي والركض في الركوب ليرد ولو اشترى عبدا  
 فابق قبل قبضه فاجاز مشريه ببيعه ثم اراد فسخه  
 مكن ما لم يعد العبد اليه **فان كان البايع بالبلد رده عليه**  
**بنفسه او وكيله او على وكيله** بالبلد كذلك لقيام الوكيل  
 مقام موكله في ذلك والرد على الموكل والوارث كذلك  
**ولو تركه اي البايع والوكيل ويرفع الامر الى الحاكم** ليختص  
 حشر ذلك ويرده عليه **فهو الذي** في الرد في حاضر بالبلد  
 يرد عليه لانه رعا توجهه الى الرجوع وواجب في غائب



عنها كما ذكره بقوله **وان كان البايع غائبا عن البلد ولا**  
**كيل له بهار رفع الامر الى الحاكم** قيد في شري ذلك الشيء من  
 فلان الغائب بمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه  
 فسخ البيع ويقوم الجنبه على ذلك في وجه مسخر ينصبه  
 الحاكم ان شاء وخلفه ان الامر كذلك ويجزم بالرد على الفا  
 يسقطان لو تخذله سوا المبيع باعه ولا ينافي هذا ان  
 للمشتري بعد الفسخ جنس المبيع لاسترجاع الثمن الى الحاكم  
 ليس خصه فيوتن بخلاف البايع **والاصح انه يلزمه**  
**شهادته على الفسخ** بعد ان اوعد ان امكنه حتى  
 الى المردود عليه **من البايع او الحاكم** او غيرهما مبادره ليس  
 بحسب الامكان وكذا يلزمه الاشهاد من ذكر حال توكيله او حال  
 عذره كسر وضو غيبه عن بلد المردود عليه وخوف مرعوب  
 وقد عجز عن التوكيل وعن المضي الى المردود عليه والرفع الى  
 الحاكم ايضا في الغيبه **فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه**  
**التلفظ بالفسخ في الاصح** فيؤخره للايتان به عند خولنا  
 واذا شهد على نفس الفسخ نقد ولم يخرج بعد البايع او  
 الحاكم الى التسليم وفصل الخصومه **ويشترط في الرد**  
**الاستعمال فلو استخدم العبد** كقوله اشقني ما وانا  
 لفي الثوب او اخلق الباب او ترك على الدابة شرجه او كلفها  
 اي البرذعه واضيق ذلك اليها للملاسه **بطل حقه** من  
 الرد لا بشعار ذلك برضاه بالعيب بخلاف ترك الخولجام و  
**يعذر في ركوب جموح بعسر سو قها وقودها** اي يعذر  
 في ركوبها حين توجهه لردّها ولو ركب غير جموح ل  
 دها بطل حقه ولو علم وهو راكب فاستد امه فكابتداه  
 اي فيبطل الرد الا ان يكون من ذوي الهيات ومثله الثوب

في رد المردود عليه من البايع او الحاكم او غيرهما مبادره ليس بحسب الامكان وكذا يلزمه الاشهاد من ذكر حال توكيله او حال عذره كسر وضو غيبه عن بلد المردود عليه وخوف مرعوب وقد عجز عن التوكيل وعن المضي الى المردود عليه والرفع الى الحاكم ايضا في الغيبه فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح فيؤخره للايتان به عند خولنا واذا شهد على نفس الفسخ نقد ولم يخرج بعد البايع او الحاكم الى التسليم وفصل الخصومه ويشترط في الرد الاستعمال فلو استخدم العبد كقوله اشقني ما وانا لفي الثوب او اخلق الباب او ترك على الدابة شرجه او كلفها اي البرذعه واضيق ذلك اليها للملاسه بطل حقه من الرد لا بشعار ذلك برضاه بالعيب بخلاف ترك الخولجام ويعذر في ركوب جموح بعسر سو قها وقودها اي يعذر في ركوبها حين توجهه لردّها ولو ركب غير جموح ل دها بطل حقه ولو علم وهو راكب فاستد امه فكابتداه اي فيبطل الرد الا ان يكون من ذوي الهيات ومثله الثوب

في رد

فيشرعه الا ان يكون منهم واذا سقط ردّه بتقصير هذه فلا  
 ارش له كما لارد ولو حدث عيب باقية او غيرها كنسيان  
 قران وصنعته لم اطلع على عيب قد يتم سقط الرد قهر اي القهر  
 لا ضرر به بالبايع **ثان رضي به** اي للمبيع البايع معيبا **ثم**  
**المشتري بلا ارش** عن الحادث او وقع به بلا ارش عن القديم  
 والابان لم ير رضي البايع به معيبا فليضم للمشتري ارش الى  
 دت الى المبيع ويرد او يعمر البايع ارش القديم ولا يرد  
 المشتري رعاية للجائين فان اتفقا على احد هما فداك و  
 اصح والابان طلب احدهما الرد مع ارش الحلات والا  
 خره الامساك مع ارش القديم **فالاصح اجابه من طلب**  
**الاصح** مع ارش القديم البايع او غير له لتقريره العقد و  
 ما لا يرد به المشتري لا يمنع الرد اذا حدث عند الا في الا  
 قل ولو حدث عند عيب فانت وزال قبل عمله با  
 لقديم رد وكذا لو حدث عند عيب تزويج فقال الزوج  
 ان ردك المشتري بعيب فانت طالق وكان قبل دخوله  
 ولو حدث عيب برؤى بيع لجنسه ثم علم القديم تعين  
 رده وارش الحادث ولو زال القديم قبل اخذ ارشه  
 لم ياخذ او بعد رده **ويجب ان يعلم المشتري البايع على الفور**  
**بالحادث مع القديم ليختار ما مر فان اخرا علامه** من  
 لك عن فور اطلاعه عن القديم **بلا عذر فلا رد له ولا**  
 ارش لا شعاع التاخير بالرضا ولو كان الحادث قريب الزوال  
 كالرمد عذر في تاخير الاعلام به منتظر زواله ليرده فليعلم  
 عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان اخذ المشتري ارش  
 القديم او قضى القاضي به ولم ياخذ به فليس له الفسخ و



الارش ولو تراضا بلا قضا فله ذلك ولو حدث عيب  
لا يعرف القديم **الآية ككسر بيض النعام** وجوز **الآية**  
بكسر نونه وهو الجوز الهندي ظهر عيبها وتقوير بطيخ  
بكسر ايماء **مدود** بكسر الواو وفي بعض اطرافه **رد** ما ذكرنا  
لقديم قهر **والارش عليه** للحادث في **الظاهر** لعذره اماما  
لا قيمة له كبيض مذر ويطيخ مدود كله او معفن فتيين  
به فساد البيض لورده على غير متقوم ويلزم البايع تطويق الماء  
منه **فان امكن معرفة القديم باقل مما احده** **المشتري**  
كتقوير بطيخ حامض امكن معرفة حموضته بعز او تقوير  
كبير يستغني عنه باصغر او شقر مان شرطت حلاوته  
مع امكان معرفتها بالغر او كسر بيض يعرف بالعلقه  
وكسر راجح امكن معرفة عيبه بخفية فكساير العيوب  
**الحادثة** فياتي مامر ولا رد قهر **فرد** اذا اشترا  
**عبد بن معينين صفة** ولم يعلم عيبهما **رد** بها بعد  
ظهوره ولا يرد احدهما ولو ظهر عيب احدهما دون الآخر  
**رد** **الا المعبوب وحده في الاظهر** اذا لضرورة لتفريق  
الصفة وسواء اتصلت منفعت احدهما بالآخر كزوج  
الحق ام لا ولو رضى البايع بافراد احد المبيعين بالرد جاز  
وكذا قهر ان لم ينقص بالتبعيض كالحب ولو اشترى عبد  
رجلين معيبا فله **رد** نصيب احدهما ولو اشترى اياي  
اشترى اثنتان عند واحد كما في اصله فلا حدهما **الرد** لخصيه  
**في الاظهر** لتعدد الصفة فيهما ولو اختلفا في قلة العيب  
الممكن حدوثه بان اعاده المشتري وانكر البايع صدق  
البايع لموافقته لاصل استمرار العقد بيمينه لاحتمال صدق

المشتري

195  
المشتري على حسب بفتح سينه **جوابه** اي مثله فان قال ليس  
له الرد بالعيب الذي ذكره او لا يلزم من قبوله حلفه كذلك ولا يكتفى  
التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز الرضى من المشتري ولو  
نطق بذلك كلف اليمنه عليه ولو قال في جوابه ما اقبضه  
وبه هذا العيب او ما اقبضته الاسلام من العيب حلف كذلك ولا  
يكفي في الجواب ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز له الخلق على  
البت اعتمادا على ظاهر السلامه اذا لم يعلم او يظن خلافا ولو لم  
يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين شجرة اندملت وطيخ  
امس صدق المشتري او لم يمكن قهده **كسرج** طرأ والبيع  
والقبض من سنة صدق البايع بلا يمين فيها او يصدق المشتري  
بيمينه اذا ادعى قدم عيبين او البايع باحدهما لان الرد ثبت  
بقرار البايع باحدهما فلا يطل بالشك وحيث صدقنا  
البايع فحلف ثم جرا الفسخ فطلب الارش فليس له بل يصدق  
المشتري فله بيمينه لان عين البايع وان صلت للدفع  
عنه لا تصلح لشغل ذمته المشتري بل للمشتري ان يحلف ان  
انه ليس بحادث **والزيادة المتصلة** كسمن وتعلم صنعها كق  
اة وكبر شجرة تنبع الاصل اذا زاد ولا شيء على البايع سبها  
**والمنفصلة كالولد والثمره والاجرة** الحاصلة من المبيع لا  
تنبع الرد بالعيب الاول لادامه الذي لم يميز فانه يمنع الرد  
مئة التفريق كما مر بعبارة وهي **المشتري ان رد بعد القبض و**  
**لو حدث قبله وكذا ان رد قبله في الاصل** اذا الفسخ يرفع العقد  
من حينه **ولو باعها اي الجارية او البهيمة حاملا** مع عيب  
**فان فصل الحمل رد** **معهما** حيث جاز بان لم ينقص بالولاد  
او كان حاملا بالحمل **في الاظهر** اذا الحمل يعلم ويقابل بقسط من  
الثلث ولم ينقص الحمل رد هاكذلك او انفصل ونقصت وكان



عالمًا بالحل فله الأرض فقط ولو حدث الجمل في ملك المشتري لم  
في الرد بل يأخذه إذا انفصل **ولا يمنع الرد الاستحسان** ووطي  
الوقوعان من المشتري بعد القبض وقبله ولا مهر ولو وطى  
اجنبي أو البايه بلا شبهة فهو زنا يمنع الرد قهري **والقضاء**  
**الكسر بالتفريق** من المشتري أو غيره ورؤا الجكاره بخو وثبة  
**بعد القبض بقص حديثه** يمنع الرد ان لم يستند لسبب متفق  
جهله المشتري وقبله **جناية على المبيع قبل قبضه** فان  
كان من المشتري فلا رد واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من ثمنه  
فان قبضها الزمه الثمن بكامله وان تلتقت قبل قبضها الزمه قدر  
النقص من الثمن او من غيره واجاز صحو البيع فله الرد بالعيب  
ثم روالها من البايه او بافة او مزاج سابق فهدر او من  
اجنبي فعليه الارشان زالت بلا وطى او بوطى زنا منها والا  
لزمه مهر مثل بكر بلا افراد ارش و يكون للمشتري لكنه ان  
فسخ سقط منه قدر الارش للبايه ولو زالت الجكاره بزواج  
سابق لم يعلمه المشتري فله الرد وكل ما ذكر في المبيع من الرد  
بياده وغيره باق مثله في الثمن **فصل في التصديقه**  
وهي ربط اخلاف البوت وتر كها بلا حلب يومين فالتفخيخ  
التي بضرعها ويطن الى اهل كاله الكثرة حليتها كل يوم فيرغم  
فيها بزاده والاخلاف جمع خلفه بكسر المعجم وسكون  
اللام جملة الضرع لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والغنم  
من ابتاعها بعد ذلك اي بعد النحر فهو خير النظيرين بعد ان يحلبها  
ان رضيتها امسكها وان بسخطها ردوها وصاعا من تمر ونقر  
بوزن تركوا من صري الماني الخوض جمعه **تجبت الخيار على الفل**  
من الاطلاع عليها كخيار الغيب وكذا الوصية بنفسها ولو اطلع  
بعد ثلاث ايام كان له الرد وان اشترى وهو عالم بالتصديقه

فلا خيار

فلا خيار له واما قوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاه مصره  
فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها رد معها صاع تمر لا سمر اي  
حنطة فاجبت عنه بانه يجوز على الغالب على ان التصديقه لا  
تظهر الا بعد ثلثة ايام ولو رد اللبن على الحد الذي اشترى به النقر  
فلا خيار **وقيل تمتد ثلثة ايام فان رد المصره ولو بعيب اخر بعد**  
**تلقى اللبن** او قبله ولم يترضا على اخذه **رد معها صاع تمر** وان  
كان اشترى اصابه او باقل منه لما ضر وجوز التراضي على غير تلقى اللبن  
ام لا والعبرة في التمر بالمقسط من تمر البلد فان فقد قيمته با  
قرب بلد التمر اليه **وقيل يكفي صاع قوت** ولو علم التصديقه قبل حلب  
رد ولا شيء عليه **والاصح ان الصاع لا يختلف بكثر اللبن** و  
قلته الحديث **والاصح ان خيارها اي المصره لا يختص بالنعم**  
**بل يعم كل مأكول** من الحيوان والجارية والاثان بالمشاه وهي الا  
شئ من المهر الا عليه لقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى مصره وصح  
محلن بالتشديد من التخلو اي الجمع **ولا يرد معها شيئا** اذ لبن  
الادي لا عوض له غالبا ولبن الاثان نجس **وفي الجارية وجه** انه  
يرد معها بدل اللبن **فصرع** رد غير المصره بعد الحلب كرد  
المصره وجس ما القناه والرجح **المسئل عند البيع** وخير الو  
جاء وتسويد الشعر **والجعيد** الدال على قوت البدن **يقت**  
**الخيار** للمشتري بدله **في الاصح** عند علمه به كالتصديقه للتدليس  
**لا طمخ ثوبه** اي المبيع بالمداد **الحديث** **لكتاتنه** فان خلافه  
فلا يثبت الخيار بذلك **في الاصح** اذ ليس فيه اثر فمر **طائ**  
في حكم المبيع وخو قبل القبض وبعد والتصرف في ماله تحتيد  
غيره امانه مع ما يتعلق بها **المبيع قبل قبضه من ضمان البائ**  
**يع فان تلقى كسوب او شاة بغيره** يمين باقة ولو معنى كوقع



درة ببحر وانقلات طبر وصيد متوحش واختلاط غير  
متماثل كغوب او مشاة بغيره بلا تغيير وانقلات عصير  
خمر **الفسخ البيع** وسقط الثمن عن المشتري ويقتل الملك  
في المبيع للبائع قبيل التلق لان المبيع ولو ابراه **المشتري**  
**عن الضمان** لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم المذكور للتلق  
لانه ابرأ عما لم يوجب وغصب المبيع وابقه وحجر البائع  
له بحيث الحيار وغرق الارض ووقوع صخره عليها لا  
يمكن رفعها عيب هنا بقا العين وفي الاجازة تلق لزوال  
المنفعة **وانتلاق المشتري** للمبيع بغير حق كان اكله قبض  
له ان عام انه اطيع حاله انتلافه **والا** بان جهل ذلك وقد  
اضافه به للبائع **فقولان** صوابه وجهان **كامل المالك**  
**طعامه المخصوص** صيفا جاهلا ذلك والظاهر مرة الفا  
صب فيكون هنا قبضا وفي معنى انتلافه مالوا اشتراهما فا  
حياتها ابوه ومالوا اشتري السيد من مكاتب او الوارث من مو  
رثته شيئا ثم عجز المكاتب او مات المورث ولو اتلف المشتري  
المبيع قبل القبض لصيانة عليه او قتله لردة وكان اماما  
او قتله قصاصا فكافة سماويه واتلق الاعمي اوصي لا  
يميز بامر غيره كاتلاق الامر **وامد ذهب ان اتلاق البائع**  
**كتلقه** بافة فيفسخ ويسقط الثمن من مشتريه **والاظهر**  
**ان اتلاق الاجنبي** الاهل للالتزم بغير حق لا يفسخ البيع بل  
للتخير **المشتري** به على التراخي بين ان يحسن ويعزم **الاجنبي**  
القيمة او يفسخ **فيعزم البائع الاجنبي** القيمة فلو كانت  
الاجنبي حرييا او اتلق بحق او كان العقد صرفا **الفسخ البيع**  
**ولو تعيب** المبيع بافة قبل القبض **فرضية** المشتري باجازه

التمه

**البيع اخذ بكل الثمن** ولا ارش لقدرته على الفسخ **ولو عيبه**  
**المشتري فلا خيار** له بهذا العيب **او الاجنبي** الاهل للالتزام  
بغير حق **فالخيار** بتعيبه للمشتري **فان ايجاز البيع ولو**  
**عيبه البائع فامد ذهب ثبوت الخيار** ولا خلافا فيه **لا**  
**التعريض** وهو المقصود بالخلاف اذ فعل البائع كاتلاقه **ولا**  
**يبع بيع المبيع قبل قبضه** منقولا كان او غيره وان اذن  
بابعه وقبض الثمن لقوله صلى الله عليه وسلم **الحكم** ان خرام  
لا يتبعن شيئا حتى يقبضه والمعنى فيه صعد الملك لكن  
يحجز قبله فيما لو اشتري السيد من مكانه او الوارث من  
مورثته شيئا ثم عجز المكاتب ومات المورث قبل القبض اذ  
البيع لا يفسخ فيما ذكر ولو كان على ائمة دين تعلق  
بالثمن فان كان ثم وارث اخر لم ينفذ بيعه في قدره **فلا**  
**الاخر حتى يقبضه والاصح ان يبيعه للبائع كغيره** فلا  
لظاهر الحديث ومحل منع بيعه من البائع كالثمن من المشتري  
اذ الدين تعين المقابل وعمله ان تلق او كان في الذمه والا  
فهو اقاله بلقظ البيع فيصح ويأتي مثله في الثمن ولا يعارض  
عن المبيع الثابة كالثمن في الذمه **والاصح ان الارض**  
**والرهن والهبة** والكتابة كالباع فلا يبيع لما مر ولو  
رهنه من بايعه قبل قبضه بغير الثمن وليكن له حق  
الحسج اذ يأتي مثله في الثمن **والاصح الاعتناق بخلا**  
**فه** فيصح لتشوق الشارع له ويكون به قابضا وكالعق  
الايلاق والوفق وتصيريهما قابضا وان لم يرفع البائع يده  
عنه وتصيره مضمونا عليه القيمة في الرقيق كانا حرة  
الطعام للفقراء قبله ان كان اشتراه جزافا وقبضوه  
فان لم يقبض لم يضر قابضا كما لا يصير كذلك بوطي



الزوج والوصية والتدبير والترويع والقسمه وعنه العتق  
على مال وعن كفارة الغير **والثمن المعين** دراهم او غيرهما كما  
يبيع فلا يبيعه الباي قبل قبضه لعموم النهي والتصرف  
بعبارة اصله اعم ولو تلف القسخ الجيع وله يبيع ماله في  
يد غيره امانه كوديعه ومشتريه وقراض ومن هوون بغير  
انفكاكه وموروث كان للورث التصرف فيه باق في يده  
ليه بعد رثته وكذا عاربه وما خوذ بسوم ثم المالك  
في المذكورات وفصل الاخران بكذا لانهما مضمونات ولومات  
المشتري قبل القبض فليس لورثه البيع حتى يقبض ولو استأجر  
جر صباغ او قصار او نسا جالعمل في الثوب او صايغا لمصوغ  
او رايضا لدايه وسلم له ما ذكر لم يكن له يبيعه قبل علمه و  
كذا بعده ان لم يكن سلمه اجره اذ له المجلس الجعل ثم الاستفا  
يها وجاز يبيع ما عاد له بفسخ عقد قبل استرداده كسليم وبيعه  
ان رد الثمن وبيعه ماله في يد غيره اجزا او حصة فاسدين  
ولا يضمن الهبة الفاسدة بالقيمة الا اذا التفتك المنهية ولا  
يبيع يبيع للمسلم فيه قبل قبضه **والاعياض** عنه لشمول  
النهي له **والجديد جواز الاستبدال** الثمن الذي في الذ  
مه كخبر ابن عمر كنت ابيع الابل بالدينارين واخذ مكانها الدينار  
وابيع بالدينار اعم واخذ مكانها الدينارين فأتيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فسأله فقال لا بأس اذا تفرقتا وليس بينكما  
شيء من الثمن الخقد والتمن مقابله فان كانا تقديرا او لم  
يكن نقد فما اتصلت به الباء وما لا مقابله **فان استبدل موافقا**  
**في علة الربا** كذا رافهم عن دينارين او عكسه **اشتراط قبض**  
**البديل في المجلس** للخبر المذكور جذرا من الربا والاصح انه لا  
يشترط التبيين للبديل اي تشخيصه **في العقد** كما لو تصارفا

في المجلس

في الذمه وكذا لا يشترط في الاصح القبض للبديل في المجلس ان  
استبدل مالا يوافق في الربا **الثوب** عن دراهم كما لو باع  
ثوبا في الذمه لا يشترط قبض الثوب في المجلس ولا يد من الثمن  
للبديل في المجلس ولا يشترط في العقد فيصفه فيه بغير ثم يعينه  
ولا يستبدل موجد على حال بخلاف عكسه **ولو استبدل عن القراض**  
**وقمة المتلف** عبارة بدين القراض والاتلاف وهو شامل لمثل  
المتلف جان لا استقرار ذلك **وفي اشتراط قبضه** اي البديل في  
المجلس ما سبق فما وافق في العلة اشترط وما لا فلا وياي في  
تعيينه مامر **وبيعه الدين الغير من عليه باطل في الاظهر بان**  
**يشترى عبد زيد بمائة له على عمر** والثاني وهو المعتد يصح  
لا استقراره كبيعه لمن عليه وهو الاستبدال المتقدم لكن يشترط  
فيه قبض العوض في المجلس ان اتفقا في علة الربا فلو تفرقا قبل  
قبض احدهما بطل البيع وان يكون المديون مليا مقرا والدين جالا  
مستقرا **ولو كان لزيد وعمر ودينان على شخص فباع زيد**  
**عمر ودينه بدينه بطل قطعا** ولو اختلف الجنس لخيريه صلى  
عليه وسلم عن بيع الكالي بالكالي وفسر ببيع الدين بالدين  
وقوله قطعا مزيد **وقبض العقار** وفي الارض والبناء وكل  
مثبت تخلية للمشتري **وتكليفه من التصرف فيه بشرط**  
**فراغه من امتعه الباي** وعين المشتري نظر العرف فيه  
لاستفا القبض شرعا ولغة وعبارة اصله بتخليته وهي اقوم  
الا ان يفسر القبض بالا قباض فلو كان في الدرا من متعة لغير المشتري  
توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت توقف القبض  
له على تفرغه ويكون قابضا لما عداه فان نقل الامتعة منه  
الى محل اخر صار قابضا للجملة ويكفي في التخليه تسليم



المفتاح قبضوا قباضا شرط الفراغ والتمه المبيعة على الشجرة قبل  
 اوان الخذاذ تقبض بالتحليله **فان لم تحضر العاقدان المبيع** اعتبر  
 في حصول قبضه **مضى من يمكن فيه المضي اليه** مع النقل في المنقول  
 والتقريب في غيره ومع اذن في القبض ان كان له حق الجس في الاصح  
 اعتبار الزمان من امكن الحضور في القبض للمشفقة ولو كان المبيع حا  
 طرا منقولا او غيره ولا امتعة فيه لغير المشتري وهو يده  
 قبضه مضي من يمكن فيه النقل والتحليله **وقبض المنقول**  
 بيد غير المشتري ولو سفيده مع فراغ السفينة المشكونه بالا  
 متعة لخبر ابن عمر انهم كانوا يخبأون الطعام جرافا على السوق  
 فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعوه حتى يحولوه دل  
 على انه لا يحصل القبض فيه **الا بخويله** كما هو العادة فيه و  
 لو كان المبيع خفيفا تناول باليد فقبضه يتناول وقياس  
 السفينة انه بضر استغال ظهر الدابة بامتعة غير المشتري  
 وهو جسد الدابة من صرح به **فان جر البيع** والمبيع بوضع  
**لا يختص بالبايع** كشارع اودار للمشتري **كفي** في قبضه **نقله**  
 من حين الى حين اخر من ذلك المثل **فانه جر البيع** والمبيع في جر الباي  
**لم يلق** في قبضه ذلك النقل **معبر الحقيقة** التي اذن في النقل اليها  
 للقبض فان لم ياذن الا في النقل لم تحصل القبض المقيد للتصرف وان  
 حصل ضمان اليد ولا يكون معبرا للييز وكفله باذن نقله  
 الى متاع مملوك له او معار في حين يختص بالبايع به ولو نقله  
 المشتري بلا اذن دخل في ضمانه لاستيلايه عليه ومن المنقول  
 العبد في امره بالانتقال من محله والدابة فيسوقها او يوقودها  
 ولو اجاز البايع بالمبيع فقال له المشتري ضعه اولم يقل له  
 شيئا فوضعه بين يديه حصل القبض وان قال لا اريده  
 كما يير القاصب بوضع المصوب بين يدي ماله فليشتريه

من قبضه  
 من قبضه  
 من قبضه  
 من قبضه

الموقوف

التصرف فيه ولو تلقى من ضمانه لكن لو خرج مستحقا اولم يحز الا وضو  
 بين يديه بغير امره لم يضمنه اذ هذا لا يكفي في ضمان الغصب ولو باع  
 حاضرا منقولا او غيره كخود ديعه او عارية ممن طي في يده  
 اعتبر كحوز التصرف وانتقال الضمان مضي من امكن كان القبض من  
 نقل والتحليله وكذا الاذن فيه ان حل الثمن ولم يسلمه ولو وثقه  
 ما في يده اعتبر مضي الزمان ايضا هذا كله فيما يبيع بلا تقديرا ما  
 هو قياتي وبشرط في المنقوض كونه مرييا والافكيح الغيا  
 يب وقبضا جزا او الشايح بقبض الجميع والزائد امانه بيد القاض  
**فرع** ان الترجمة به **المشتري قبض المبيع** بلا اذن  
 بايعه **ان كان الثمن موجلا او سلمه** ان حل مستحقه ولو حل  
 بعضه بان باعه بثمان بعضه حال وبعضه موجلا وبين البعض  
 صح واشترط لاستقلاله بالقبض ان سلم الجميع **المال والابان**  
 لم سلمه **فلا يستقل به** اي بالقبض وعليه ان استقل به الرد  
 اذا البايع يستحق الجس لاستيفاء الثمن ولو تصرف فيه لم يصح  
 تصرفه لكنه رد خل في ضمانه ان خرج مستحقا ويستقر  
 ثمنه عليه ولو كان الثمن موجلا وحل قبل القبض استقل  
 به اذ لا حرج للبايع في هذا الى حاله كالصداق ولو بيع  
 الشيء تقديرا **لثوب وارضى** عا باع عام الزال **وصطه كيلة**  
 او وزنا **الشرط في قبضه مع النقل** في المنقول **خرعه** ان  
 بيع درعا بان كان يذرع **او كيله** ان يبيع كيلة **او وزنه** ان  
 يبيع وزنا او عد لقوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما  
 فلا يبيعه حتى يكتاله دل على انه لا يحصل القبض فيه الى الكيل  
 وقيس به الباقي **مثاله** في المكيل **بعثكم** اي الصبرة **كل صاع**  
**سبعهم او بعثكم بعشرة** مثلا **على انها عشرة اصع**  
 ثم ان اتفقا على الكيل مثلا فذاك والانصب الى اكم امينا يتولاه



ولو قبض ما ذكر جزا فالربيع القبض ولو دخل في ضمانه ولو كان له  
 اي شخص **طعام مقدرا على زيد** ومن سلم او فرض او اتلف في  
 عشرة اصبع ولعمرو عليه مثله فليقبل لنفسه من زيد ثم  
 يكمل لعمرو ليصح القبض والا قباض فلو قال لعمرو قبض من زيد  
 ما لي عليه لنفسك ففعل فالقبض فاصد له لانه قابض  
 من نفسه لنفسه وما قبضه مضمون عليه ولا يلزمه رده لرافعه  
 فيكمله المقبوض له للمقبوض وصح بالخسبة للقبول بترابه ذمة  
 زيد لادنه في القبض منه ولو قال احضر معي لأكمله منه لك  
 ففعل او قال قبضه لي ثم قال قبضه مني لنفسك بذلك الكيل  
 او احضر معي لا قبضه لنفسه ثم توخذه مني بذلك الكيل فذكر  
 ويصح قبضه لي في الاول وقبض بكر لنفسه في الثانيه و  
 يبرأ زيد والاستدأمة في نحو المكيل كما بخدائه **قرع** زاد  
 الترجمة به قال **البائع** بتمن حال في الذمة **لا اسم البائع** حتى  
 قبض ثمنه وقال **المشتري في الثمن مثله** اي اسلمه حتى قبض  
 المبيع وترافعا الى كمال اجبر البائع لرضاه لتعلق حقه في الذمة  
 وفي قول **المشتري** وفي قول **لا اجبار** او لا فمن سلم اجبر صا  
 حبه وفي قول **يجبر** ان قلت فان كان الثمن معين او يبيع  
 عوض بعوض سقط القولان الاولان واجبر في الاظهر  
 لما **والله اعلم** ولا يجبر البائع بوكالة او ولاية على التسليم  
 البتة ابل لا يسلم حتى يقبض الثمن ولا حبس بعوض مو  
 جل وان حل قبل التسليم **واذا سلم البائع** باجبار او دون  
 اجبر **المشتري** ان حضر **الثمن** على تسليمه **والا** بان لم يحضر  
 فان **المشتري** معسر بالثمن وهو مفلس فللبائع الفسخ  
 بالفلس **والبائع** بالشرط الا في بيعه او موصوفه **بالصلابة**  
 او مساقه قريه اي دون مساقه القصر **جر** عليه في قوله

كلها

كلها حتى يسلم الثمن لئلا يتصرف فيها بمطل حق بائعه فان كان  
 مساقه القصر لم يكتف البائع الصبر الى احضاره للضرر **والا**  
 صح انكسر الفسخ واخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالا فلاس  
 به فان صبر البائع لا حضار كمال فالحق باق كما ذكرنا اي بحر  
 على المشتري في ماله كلها الى ثمنه تسليم الثمن ما واثما صالحة ان  
 خاف فوته **بلا خلاف** وكذا المشتري له حبس ثمنه المذكوران  
 خاف فوت المبيع بلا خلاف **وانما الاقول السابقة** اذ **الرجوع**  
 البائع فوته اي الثمن ولا المشتري فوت المبيع **وتنار** عا في مجرد  
 الايتد ابا التسليم **ما التولية** اصلها تقليد العمل  
 ثم استعملت فيما ياتي **ولا اشتراك** مصدر اي اشتراكه اي  
 صيره شريكا **والمراد** به وهو الزيادة **والمحاطة** من الخط  
 وهو القبط **اشترا** شخص شيئا بمثل ثم قال بعد قبضه  
 وهو عالم بالثمن **العالم بالثمن** باعلامه او غير وليتلك  
**هذا العقد** فقبل كقولم قبلته او تولى جده يبيع في شرطه كقد  
 من التسليم والتقابض بر بوي **وترتيب احكامه** كتحديد  
 الشفعة ان كان المبيع شقصا مشفوعا وعفا الشفع في  
 العقد الاول **لكن لا يحتاج** عقد التولية الى ذكر الثمن لظهور  
 انه بالثمن الاولى المعلوم لهما اي بمثله في المثلي وبقيته في  
 العرض مع ذكره وبه مطلقا بان الثقل اليه ولو قال في العرض  
 قام على يكد او قد ولجتك بما قام به علي او ولت علي صداقها  
 بلفظ القيام او ولي علي عوض الخلع جاز **ولو حط عن المولى**  
 بكسر اللام **بعض الثمن** بعد التولية **الحط** عن المولى بفتحها  
 اذ خاصية التولية التزويل على الثمن الاول ولو حط جميعا الحط  
 عن المولى ايضا لكن ان كان الحط لكل قبل لزوم التولية بغير  
 سوا حط قبلها ام بعدها وقبل لزومها وسوا في ذلك الحط

اي عليه فيها اذا لم  
 يكن فحق افسس والبائع  
 فليس مبعده حتى يقبض  
 ثمنه الحال

لزم مثل الثمن جنسيا وقدر  
 وصفه وهو اي عقد التولية



من البائع ووارثه ووكيله **والاشترائك في بعضه** اي المشتري  
لتوليته في كل في الاحكام السابقة ان بين البعض كاشركتك في  
النصف فيلزمه نصف مثل الثمن فان قال اشركتك في النصف فله الرتبة  
الا ان يقول بنصف الثمن فيتعين النصف **فلو اطلق** الاشترائك في  
العقد **وكان** المشتري مناصفة **وقيل** لا يصح ويشترط ذكر العقد  
كاشركتك في بيعه هذا او في هذا العقد واشركتك في هذا كذا  
ية ويصح بيع الارض **بما يشترطه** بما ية ثم يقول كذا لربك  
**بعثك** بما اشترطه اي مثله **وربح** درهم لكل عشرة او فيها او  
**ربح** دميان **زده** ومعناه ما مر فكأنه قال بمائة وعشرين فيقبل  
المخاطب وده اسم لعشرة ويان اذ لا حد عشر ولو كان الثمن  
الثلثي دراهم معينة غير موزونة لم يصح البيع **مرجحه** ويصح  
بيع **المخاطبة** كبعتك بما اشترطه **وحط** ديا **زده** فيقبل  
**وحط** من كل احد عشر واحد كما ان الربح في المراجعة واحد من احد  
عشر فان كان المشتري بمائة وعشرة فالحطوط عشرة **وقيل** حط  
من كل عشرة واحد **واذا قال** بعثت بما اشترطت لربك **خلفه** ما  
الثلث وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه وان كان فيه حط  
او زياده في زمن الخيار **ولو قال** بما قام على **خلفه** مع **ثمنه** حرة  
**الكيل** للثلث المكمل **والرلا** للثلث المنادي عليه الا ان اشترى  
به اميبه والخارص **والقسط** والر فابالمد **والصباغ** كل من  
الاربعة للمبيع **وقمت** المصنع وسائر **المون** **للزاد** للاستزاج  
اي طلب الربح فيه كاجرة حمال ومكان وختان وتطين دار  
لما يقصد به بقاء الملك فقط كنفقت عبد وكسوته وعلق دابة  
ويقع ذلك في مقابلة فوايد استوفاه البائع من المبيع والعقد  
الزائد للقسامين يدخل كاجرة طبيب ان اشتراه مريضاً  
لو قصر بنفسه او كالاحول او طين او تطوع بشخص لم يملك

اجرة

**اجرة** مع الثمن في قوله بما قام على اذ عكسه وما تطوع به غيره لم يقم  
عليه وانما قام عليه بما بذله فطريقه ان يقول بعثك بكذا او  
اجرة عملي او عمل تطوع عني وهي كذا او ربح كذا وفي معنى اجرة على  
اجرة مستحقة بملك او غيره كعمري **وليعلما** اي المتابعان  
**ثمنه** اي المبيع في بعثت بما اشتريت او بما قام به في بعثت بما قام  
على **فلو جهله** **احد** ما بطل البيع على الصحيح للجهل ولو قال  
في الثانية وربح كذا كانت مرابحة ومن صور بعثتك براس المال  
وربح كذا او هي لقوله بما اشترية **وليصدق** البائع في قدر الثمن  
الذي استقر في العقد او قام به المبيع عليه عند الاخبار اي تجر  
ذلك **والسري** بالعرض **ويان** العيب **الحادث** عنده ويصفه كهي  
وتكسير وخلوص وغش اذا اشترى يعتمد امانته فيما يخبر به بذلك  
الثلث فيذكر انه اشتراه بكذا الاجل لمقابلته بقسط من الثمن وان  
اشتراه بعوض قيمته كذا ولا يقصر على ذكر القيمة سواء كان بلفظ  
الشرط ام بلفظ القيام كما لو كانت السلعة اجرة او صداقاً او حو  
اذ يشدد في المقابلته بالعرض ما لا يشدد في التقدر وان حدث  
عنده هذا العيب لنقص المبيع به عما لو كان حب سراه ولو  
اطلع على العيب قد ربح فيه لزمه ذكره كالأخبار بالغيب  
والشراء من موليه او من يابعه بد ين له عليه وهو مماطل  
او معسر فلوترك الاخبار بشي من ذلك صحيح وللمشتري الخيار  
**فلو قال** اشتريت بمائة وباعه بما اشتراه وربح درهم لكل  
عشرة **مثلا** **فيان** انه اشتراه **بخصمين** كحبة او اقراس **قالا**  
**طهرانه** **بخط** الزيادة **وربحها** الكذبة **وانه** **لا خيار**  
**للمشتري** اذ رضي بالكثير فالاولى ان يرضى الاقل ولا خيار للبا  
يع **ولو زعم** انه اي الثمن الذي اشترابه **مائة وعشرة** **وانه**  
غلط في قوله او لا بمائة **وصدقه** المشتري في ذلك لم يصح البيع



الواقع بينهما من جهة **في الأصح قلت الأصح صحته والله اعلم**  
ولاتحت العشرة المذكورة وللبايع الخيار لا للمشتري **وان كذبه**  
المشتري **ولم يبين** هو لغلطه وجهها **محملا** بفتح الميم **لم يقبل**  
**قوله ولا يبيته** ان اقامها عليه لتكذيب قوله الاول لها وله **محملا**  
**المشتري انه لا يعرف ذلك في الأصح** اذ قد يقر عند عرض الميم  
عليه فان حلق مضي العقد على ما حلق عليه والارادت على البايع  
فيحلوان ثمنه مائة وعشرة ولا خيار للمشتري كحالة التصديق  
اذ الميم المردوده كالإقرار **وان بين** لغلطه وجهها **محملا** كان  
قال راجعت جريتي فغلطت من ثمن متاع لغيره **فله التخليق**  
كما مر ادما بينه كرك طن صدقه **والاصح** على التخليق **سماع**  
**يبيته** التي يقيمها بان الثمن مائة وعشرة لظهوره عنده **ما يبيع**  
**الاصول** وهي الشجر والارض **والثمار** جمع ثمرة وهي جمع ثمرة  
ويأتي في الباب غير ذلك اذ قال **بعثتك هذه الارض او البنا**  
**حقة النقصه** او العرصه وفيها بنا وشجر **فالمذهب** انه يدخل  
**البنا والشجر في البيع دون الرهن** اي اذ قال **بعثتك هذه**  
الارض لاخر ما مر عملا بالنص فيها القوة الجيع فاستتبع بخلاف  
الرهن ولو قال **بحقوقها** دخل في الرهن ايضا او **بعثتكها** بما فيها دخلت  
قطعا ودون ما فيها لم تدخل قطعا ومثله في الرهن ويدخل  
في بيع الارض الاشجار الا اليابس وكلها ينقل الملك من نحو  
هبة ووقف كالبيع وما لا ينقله من نحو اقرار وعارية كما  
لرهن **واصول البطل التي يبقا في الارض ستين** او اكثر وجري  
مرارا **كالفت** مثناه والقضب **معجمه** **والمخد** بالمد وهو  
والنعناع والكرفس او تؤخذ ثمرته مرة بعد اخرى كزجسي  
وبخفس **كالشجر** فيدخل في البيع دون الرهن الا اذ قال الحق  
فها او بما فيها فيدخل فيها وعلى الدخول في البيع الثمر والجزء

الظاهر عنده للبايع فيشترط قطعها اذ يريد ويشبه البيع بغيره  
بلغ ما ظهر وان الحز او الا القصب فلا يكلف قطعه الا اذ ابلغ  
ما ظهر قدر يقطع به وما سنده ويشمر مرارا كالشجر **ولا يدخل**  
**في مطلق بيع الارض كما ياصله ما يؤخذ دفعة واحدة**  
**خطه والشعر وسائر الزرع** كجرو فجل و بصل وثوم لانه  
ليس للدوام والنبات وهو كمنقول بدار **ويصح بيع الارض**  
**الزروعة** بعد الزرع الذي لا يدخل **على المذهب** كبيع دار  
شجرة بامتنعة **والمشتري الخياران جهله** اي الزرع بان  
سقة رويته الارض المبيع وحدث الزرع بيمينه التاخير لتقا  
عه فان علم الزرع فلا خيار وكذا ان لم يعلمه وتركه صاحبه  
له وعليه القبول او قال فرغها في زمن يسير وهو لا يقابل  
باجره وامكن بلا ضرر **ولا يمنع الزرع المذكور خور الارض**  
**في المشتري وضمانه** اذا حصلت **التخليه في الأصح** اذ لا يتا  
تاقر بغيرها حال الخلاف الامتنعه في البيع فيتاقر بغيرها حالا  
**والبن** باعام الزال **كالزرع** فالاثبات لحياته وما يؤخذ  
دفعه لا يدخل **في بيع الارض** ويبقا لوان حصه  
او قلعه ان كان يعلقه **والمشتري الخيار** ويأتي ما مر والذي يدوم  
كنوم يخلو بين ركراث ونحوه **كالشجر** **والاصح انه لا اجرة**  
**للمشتري مدة بقاء الزرع الذي جهله** واجاز كما لا ارش له في الا  
جاره في العيب وكما لا اجرة له مدة تقريغ امتنعه الدار ويبقا  
الزرع لا وان المضاد والقلع لكن يشترط القلع فاخرجت  
الاجرة لتركه الوفا الواجب **ولو باع ارضه بذر او زرع بها**  
**لا يفرد بالبيع** عنها اي لا يجوز بيعه وحده كخطه وشعر  
في سنها **بطل البيع في المبيع** للجهل باحد المقصودين و  
تعدر التوزيع ولو قال **كان** ما لا يفرد دائمه الثبات صح



البيع في كل مكان ذكره قالكه او استشكل فيما اذا البربره قبل البيع  
بيعه التجاريه وحملها واجتنب بان الحرج غير محقق الوجود بخلاف  
ما هنا فاعتقر فيه ما لا يعتقر في الحرج **وقيل في الارض قولان** و  
قدم البندردون اصله لتعود الى الصفة ايضا فيجوزها ما روي  
قبل العقد ولم يتغير وقد روي على اصله اخذه فان لم يفرج بالبيع  
**ويدخل في البيع الارض الحارة المخلوقة فيها والمجنبيه دون**  
**البايه النقل المسوق** بقلعها وسوية الارض ولا اجرة عليه  
مدة ذلك وان طالت ولو بعد القبض وكذا ان جهل الحال  
**ولم قلعه** لا خيار له وان ضرر لها ويلزم البايه النقل  
التسوية ولا اجرة كما مر وان ضرر قلعه **قلعه الخيار** وان لم يضر  
تركها وكذا ان جهل الضرر في هذه الحالة هذا ان لم يتركها  
له البايه او تركها لكن ضرر تركها فان **اجار لزم البايه النقل**  
**وتسوية الارض** باعادة التراب المزال بالقلع من فوق الحار  
مكانه اي وان لم يستوي **وفي وجوب اجرة مثل هذه المنقول او**  
**حاله اصحها يجب ان نقل بعد القبض لا قبله** اذا النقل لم ينفذ  
للمنفعة مدة حيايه من البايه وهي مضمونة عليه بعد القبض  
حيث خير مشتر فقط ويجري الخلاف في وجوب الارض ان  
بقي في الارض بعد التسوية عيب ولو باع البايه الاجار بغيره  
لزم المشتري الاجرة مطلقا لانه اجنبي عن البيع **ويدخل**  
**في بيع البستان** بقوله بعثك هذا البستان **الارض والنهر**  
**والخيطان** اذ لا يسمى بستان بدون ذلك وكذا **المناء**  
الذي فيه يدخل **على المذهب** في بيع الارض ويدخل في بيع  
**القرية** بقوله بعثك هذه القرية **الابنية** وساحات  
تحت بها **السور** والاشجار وسطحها **لا تدرج** لا تدخل

**على الصحيح** كما لو حلق لا يدخل القرية لا تحت بد خولج برية ما و  
ويدخل في بيع **الدار** بقوله بعثك هذه الدار **ارض وكل بناها**  
**من حوائطها** لان من مرقتها ولو كانت اشجار دخلت وان كثرة وكذا  
ير الماء لكن الماء اصل فيها لا يدخل بل لا يبيع البيع الا بشرط دخوله  
والاحتياط ما لم يشترى بماء البايه وانفسخ البيع **لا المنقول**  
**كالرمل والبكرة** سكوت الكاف **والسمر** والحمام الخشب وتدخل  
**بواب المنصوب** وحلقها بفتح الحاء واغلاقها **والاجانات** المشتبه  
بمس الهمة وتشد يد الجيم جمع اجاناه ما يغسل فيها **والرف والسلم**  
بفتح اللام **المسرات** وكذا **الاسفل** من حجر الرحا يدخل على الصحيح  
لثباته **والاعلام** من الحربي **ومفتاح غلق** بفتح اللام ما يغلق  
به الباب مثبت فيه خلاص **في الاصح** لتبعها المحدث والخلاف  
في الاعلام مني على الاسفل كما في اصله واستقل تقسيم الاجان  
المثبتة وحكاية وجه فيها وفي المسائلين بعدها وعبارته وكذا  
الاجانات المثبتة **والسلام** المسمر **والختان** من حجر الرحا على  
اصح الوجهين وفهم المصنف ان التقية وحكاية الخ لاف كما ولها  
فقط ويدخل في بيع **الدار** نعلها الاتصال بها الانعزل الذهب  
والفضة كبير قهما اذ لا ماسا محدد لك **وكذا اثياب العبد**  
**تدخل في بيعه** في الاصح قلت **الاصح** لا تدخل ثياب العبد  
**في بيعه** والله اعلم وكذا الامه سوا سائر العورة وغيره  
الا في عرف في ذلك مطرد فهو كسج الدابة **فخرج** اذا  
باع شجرة رطبها **دخل عروقها** وورقها **ثغرها** وفي ورق  
الثوت الابيض الانثى المبيع شجرة في الربيع وقدر خرج  
وجه وكذا ورق النبق ولا يدخل ورق الخيل والحنا لانه  
لا يثمرها فقط **واعصانها** الا **الباي** فلا يدخل العادة  
فيه القطع فهو كالثمن لكن يدخل الغصن اليابس في بيع شجرة



جاره ويصح بيعها بشرط القطع او القلع بشرط الا  
 فتح الشرط الاطلاق يقتضي الايقاع للعاده والاصح انه لا بد  
 خل بيعها **المغري** بكسر الميم بشرط ان يثبت اذ استعملها  
 لا يتناول له لكن **المشتري** منفعته ما بقيت الشجرة  
 فاذا القلت لم يكن له غرس بدلها ولو كانت **المبيعه** بنفسه  
**لزم المشتري القلع** للعاده فان شرط ابقاؤها بطل البيع كبيع ثمره  
 بدلا مما هو بشرط عدم القطع عند الحذر اذ ويصح بيعها بشرط  
 ط قلع او قطع وتدخل عروقها في الاول وفي الثاني يقطع عن  
 وجه الارض وثمره **النخل المبيع** اي طالعها **ان شرطت**  
**للبيع او المشتري عمل** لم يثبت او لا يثبت بان سكت عن شرطها  
 فان لم يتاخر مفعلا شي **للمشتري** والابان تاب منها شي  
**فليباع** اي فجميعها له لقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد ابر  
 فثمرتها للبايع الا ان يشترط المبتاع فافهم انها اذا لم توبر تكون  
 للمشتري الا ان يشترط للبايع وكونها في كل من هو له صاديق بالمر  
 والسكوت عنه والحقا يتاخر كلها ابتاعا للموثر بغيره لما في بيعه  
 ذلك من المشقة والتاخير تشقيق طلع الاناث وذرا طلع  
 المذكور فيه ليجي رطبها اجود مما لم يوبر والعاده الاحتفايتها  
 بغير بعضها والباقي يتاخر بنفسه بان يثبت ربح الذكر ولو كان  
 بنفسها فكمال موثرها افادته العبارة مع طلع الذكر متشقق بنفسه  
 عادة دون قول اصله موثره **وما يخرج ثمره بلا نور** بفتح النون  
 اي زهر كثرين **وعنب** ان برز الثمرة اي ظهر **فليباع** والاف **المشتري**  
 الحاقا لبروزة تشقيق الطلع ولو ظهر بعض الثمن والعنب دون  
 بعض فما ظهر للبايع وما لم يظهر للمشتري ولو باع نخلة وبقيت  
 الثمرة ثم خرج طلع اخر ولو من اخر حيث يجمعها في التاخير فهو  
 للبايع والفرق ان النخل لا يحمل في العام مرتين عادة فكان الثاني

من الحمل الاول بخلاف نحو الثمن والعنب صنفان صنف يحمل في العام  
 مرتين عاده والاخر لا يحمل منه الا مرة والثاني كالنخل والاول كما  
 لتين وما يخرج في نور ثم يسقط نور **مشتري** بكسر الميم وثقا  
 ح فالمشتري ان لم يتعقد الثمرة وكذا ان انعقد ولم يتاخر النور  
 في الاصح الحاقا لها بالطلع قبل تشقيقه وبعد التناثر للبايع كطهرها  
 وعدا عن قول اصله تخرج المناسب للتشقيق بعد كيل قبل يثبت  
 ما قبله **ولو باع نخلات بستان مطلعه** بكسر اللام اي خرج طلعها  
 وبعضها من حيث الطلع **موثر** دون بعض **فليباع** اي قطعها الذي  
 هو الثمر له كما مر اتحاد النوع او لا فان افردها لم يوبر بالبيع **فليباع**  
 طلعها في الاصح كما مر ولو كانت النخلات المذكورة في بستانين  
 بان كانت الموثره بستان وغيرهما اخر **فلا يصح افراد كل بستان**  
**بحكمه** اذ لا اختلاف البقاع تاثيرا في وقت التاخير وسواء ابتاع ام  
 لا ولو باع نخله بعض طلعها موثر فالكل له والمتاخر بنفسه كالموثر  
 واختلاف الحمل والجنس يقتضي افراد كل واحد حكمه ايضا **واذا بقيت**  
**الثمره للبايع** بشرط او غيره **فان شرط القلع لزم** والافان شرط الا  
 بقا وطى موثره او اطلق **فله تركها الي من الحذر** اي القطع للعاده  
 واذا جا وقت الحذر لم يكن من اخذ الثمرة على التدريج ولا من تا  
 خيره النهاية النضج واذا لم يشترط قطعها وعظم ضرر الشجرة  
 بالثمر وتعدر السقي لا تقطع الما قطعت وان لم يات او ان الجد  
 اذ كما لو اصاب الثمر افة ولم يفيد ابقاؤها ولو كانت من نوع  
 يعتاد قطعها قبل النضج كلق قطعها على العاده **ولكل منهما** اي المتا  
 يعين ان بقيت السقي **التفقه به الشجر والثمر للاخر** والمراد حيث  
 لم يضر صاحبه اذ لا يمنع للاخر منه وان ضررهما **الابن ضاها**  
 اي المتبايعين وان ضار احد **في اي** الشجر او عكسه **وثنا**  
**وعا اي المتبايعين في السقي فسخ العقد** لتعذر امضايه الا بضر احد

للتقسيم



والفاسخ له حكم الا ان يسامح المتضرر فلا فسخ وقيل لطالب  
 السقي ان يسقى ولو كان السقي بغير احد فها وتركه يمنع زيادة الاثر  
 العظيمه فسخ العقد على الافقه ولو كان الثمر غرض رطوبة  
 الشجر لزم البايه ان يقطع الثمر وسقي الشجر فعلا ضرر المشتري  
**فصل** في بيع الثمر بعد بدو صلاحه وياي تفسيره  
 مطلقا اي بلا شرط وبشرط قطعه وبشرط ابقائه لقوله  
 الله عليه وسلم لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحها اي فيكون  
 بعد بدوه الصادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق  
 وشرط ابقائه الا وان الجداد للعرف وقبل بدو الصلاح  
 ابيع منفردا عن الشجر لا يجوز البيع الا بشرط القطع فيجوز  
 اجماعا وان يكون المقتطوع متفعا به كحصره لا كغيره وهذا  
 ذكر للتنبيه عليه والا فقد علم من باب البيع وقيل ان كان  
 الشجر للمشتري كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمره جاز  
 الثمره بلا شرط قلت فان كان الشجر للمشتري وبشرط ان يقطع  
 وهو الاصح لم تجب الوفا ببيع الله اعلم اذ لا معنى لتكليفه بقطع  
 ثمره من شجره ولو قطع شجره عليها ثمره ثم باع الثمره وهي  
 عليها جاز بلا شرط قطع اذ الثمره لا تنفك عليه فهو كشرط  
 القطع وان يبيع الثمر مع الشجر او نحو بطيخ مع اصله يضمن  
 واحد جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ما فيه من الخ  
 عليه في ملكه وانما جاز هنا ومنه في البيع الثمر من مالك  
 الشجر لتبعيه الثمره هنا للشجر ولو قال بعثك الشجر بدنيار  
 والثمر بعشر لم تجز الا بشرط القطع **وخرم بيع الزرع الا حصته**  
 الارض الا بشرط قطعه او القلع كما باصله كالثمر قبل صلاحه جاز  
 بلا شرط كالثمر مع الشجر او الثمر بعد بدو صلاحه وبشرط ابعده  
 الجابر بعد الاستداد وبيع الثمر بعد بدو صلاحه ظهور المقصود

ليركتين وعنب اذ لا جام لها وشعير لظهوره في سنبله وما  
 لاير حبه كالخنطة والعنبر في السنبل لا يبيع ببعده  
 في وقت لا يبيع ببعده دون سنبله لاستناره ولا معه في اليد  
 لاستناره المقصود بما ليس من صلاحه وامان فيه صلى الله عليه وسلم  
 عن سنبل حتى يعجز اي يشتد فجوز على سنبل الشعير حمابين  
 الدليلين ولا جاس بلما ص بكم الكاف نحو الطلع لا ينال الا عند  
 الاكل كالرمان فيصير ببعده في قشره اذ بقاؤه فيه من مصلته  
 ويصح بيع طلع التخل مع قشره وماله كما مان كالجوز واللوز  
 والباقلاي الفول يجباع في قشره الاسفل ولا يبيع في الاعلا لا  
 مستناره بما ليس من صلاحه بخلافه في الاسفل لانه ما لول كله  
 ويصح بيعه قصب السكر في قشره الاعلا وفي قول يبيع ان كان  
 رطبا وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلوة فيما يتعلق  
 بظهور صلاحه لا يتلون منه او حتى اصله لقوله بان يتموه  
 ويلين وفي غيره وهو ما يتلون اي بدو صلاح فيه بان ياخذ  
 في الحزم او السواد او الصفرة كبلح وعناب واجاص ومشمش وغير  
 الثمر بدو صلاح الحب فيه باشتداده والقناب كبيره بحسب بؤكل وفي  
 الفود انفتاحه والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلا  
 منه ما من ويكفي بدو صلاح وان قل بعضه لبيع كله من شجرة  
 او شجار متحدة الجنس فان اختلف كرتب وعنب بدا صلاحه  
 ح احدثا فقط شرط القطع في الاخر ولو باع ثمره بستان او بستانا  
 بين بدو صلاح بعضه واتحد الجنس فعلى ما سبق في التاخير فيبيع  
 ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه من البستان فان بدا صلاح بعض  
 ثمره احدثا دون الاخر بشرط القطع في الثمر الاخر وعلم مما مر ان شرط  
 اتحاد العقد ومن باع ما بدا صلاحه من الثمر كما باصله والزرع و  
 البقي لزم سقيه قبل التخلية وبعد ما قدما بينهما وينقسم





من التلف والفساد اذا السقي من تنمية التلقيم الواجب فان شرط على  
المشتري بطل البيع لانه خلاف مقتضاه والبيع مع شرط القلع  
لا يلزم فيه السقي بعد التخلية **وتصرف مشتريه بعد ما اي بعد التخلية**  
**من كل وجه ولو عرض مهلك بعد ما كبرد او حر فالجهد يد الله اي**  
**المبيع من ضمان المشتري** لقبضه بالتخلية واما امره صلى الله  
عليه وسلم بوضع الحواجز فمحور على الذنب وسوا الشرط القلع ام لا  
ولا فرق بين ما قبل بدو الصلاح وبعد ولو كان مشتري الثمر مالك  
الثمر كان من ضمانه جز ما لا تقطاع العلايق ولو تعيب بالجاكح فلا  
خيار للمشتري ولو عرض المالك قبل التخلية فالتالف من ضمان البايع  
فان تلقى الجميع انفسخ العقد او البعض انفسخ فيه فقط **فلو تعيب**  
**بترك البايع السقي قبله** اي المشتري الخيار اذا الشرع الزم البايع التلبيه  
بالسقي والتعيب بتركه كالعيب قبل القبض ولو تلقى بذلك انفسخ اليه  
**ولو تعيب قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك**  
**فاول بكونه من ضمان المشتري** ما لم يشترط قطعه بعد بدو صلاحه  
لحق بطله بترك القطع للمشتري **ولو ابيع ثمر او زرع بعد بدو**  
**الصلاح يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالوجود للثمن**  
**وقضا وبطله لم يبيع البيع الا ان يشترط المشتري قطعه ثمره**  
او زرعه عند خوف الاختلاط فيصع البيع حينئذ ويصح فيما بعد  
تلاحقه اليه مطلقا ويشترط القطع والتقية فان لم يتحقق  
في الاول حتى غلط فكا اختلاط في الثاني المذكور لقوله **ولو حصل**  
**الاختلاط فيما بعد فيه** قبل التخلية **فالظاهر انه لا يفسخ البيع**  
**بل يخير المشتري** بين الفسخ والاجازه بعد مشاوره البايع  
فاشتم له البايع بما حدث سقط خياره في الاصل لو زال  
ضرره ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فالحكم كذلك وحيث  
لا انفساخ وتوافقا على شي فذاك والافاقول قول صاحب اليد

وهو المشتري في قدر حق الآخر ولا يبيع ببيع الخطاه في ثمنها  
**بما فيه من الثمن وهو المماثل له ولا يبيع الرطب على**  
**التخلية وهو المماثل له** لنهي صلى الله عليه وسلم عنه ولما  
فيه عدم العلم بالمماثل ويرد الاول باستتار المقصود بها  
ليحسن صلاحه **ويشترط في العرايا وهو يبيع الرطب**  
**او البسر على التخلية في الارض او العنب في الشجر** **بشرط**  
**لا رخصه صلى الله عليه وسلم** فام فيها خرصها رطبا وقيس العنب  
بالرطب جامع ان كلان يكون يمكن خرصه ويدخر بايسه ولا  
يلحق الحصرم بالعنب لان الخرص لا يدخله وايضا فصلاص  
العنب لم يجديه وذكر الارض مثال فلو باع ذلك بتمر  
او زبيب على شح كلابان **فيما دون خمسة اوسق** **تتقيد**  
الجفاف فيباع مثله رطب تخلية عليها في ثمنه جافا او ربعة  
او سق خمس صابا ربعة او سق اودونها لسق الراعي  
فاخذ بالاقلة احتياطا وظاهرا محل الرخصه فيها اذا لم يتعلق  
بها حق الزكاة بان كان الموجد دون خمسة اوسق او  
حرص على المال الذي امامه ان ادعى ما دونها فلا يجوز فيه ذلك  
**ولو زاد على ما دونها في صفقتين** كلامها دونها **جان** وكذا لو  
باع في صفقتين رجلين يختص كل واحد منهما دونها ولو باع  
رجلا لرجل فعكسه **ويشترط التقايط في المجلس** **بشليم التمر**  
**والزبيب** **كلا والتخلية في التخل** **وتجر العنب** واشترط المثل  
معلوم فان اكل الرطب والعنب فذاك وان جود لك وظهر  
تفاوت بينه وبين التمر والريب بقدر ما يقع بين الكيلين  
ليربضه والافا العقد باطل **والاظهر انه لا يجوز** بيع مثل العرايا  
في سائر التمار وخوجوز ولو زرع مشمس مما لا يدخل الثمر فيها واستتار  
رهابا لا ورقا فلا يات الخرص فيها **والاظهر انه** اي يبيع العرايا



**لا يختص بالفقراء** ومعهم هو امن لا نقد عند لا طلاق الحديث  
واما ما ورد من ان ذلك سبب الرخصة فاجيب عنه بأنه  
حكمته وشرع هذا ثم قد يقع الحكم كالرمل في الطواف **باب**  
**اختلاف المتبايعين** ولو عير بالاختلاف في كيفية العقد  
لكان اعم اذا اتفقا على صحة البيع **ثم اختلفا في كيفية**  
**لقد الثمن** كناية او تشعين ولو عير بالعوض لشمل المبيع  
ونحوه ولا بد ان يكون يدعي نحو البايع اكثر او صفته كلها  
ح او مكره او الاجل بان نقاه البايع واشتدته المشتري او  
**قدره** كيوم او يومين او **قدرا لمبيع** كذا الثوب وقال المشتري  
والعبد **ولا يجنه** لاحدهما **خالفا** كما لو اقاما يخرين متعا  
رضتين بان لم يورخا بشارتخير ولا خالف في زمن الخيار لا  
مكان الفسخ بغيره والتى لو انما هو في الاعلى قد لا يصار  
اليه كما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الاقاله او التلواذ  
بحلوم مدعي القبض في الى البين لانه غارم ولو اختلفا في غير المبيع  
والثمن معا فلا خالف ويكذا ان اختلفا في غير المبيع والثمن  
في الذمه **فيحلف كل على نفي** ما ادعى عليه ولا فسخ وان اقام  
البايع يجهل ان المبيع هذا العبد والاخر يجهل ان الخيار  
سلمة للمشتري ويقر العبد بجهل ان كان قبضه وان كان بيدي  
البايع ترك عند القاضي رجع يدعيه المشتري ويحقق عليه  
من كسبه فان لم يكن له كسب ويراي يجهل وحفظ ثمنه  
فعل والشرط وخود الصى لا الاتفاق عليها فلو قال  
بعقله بالق فقال بل بخمس مائة وزرق خر حلق البايع على  
نفي سبب الفساد ثم يخي الفات **فيحلف كل منهما على نفي ما**  
**جنه** **واثبتات قوله** **ويجهد بالبايع** ان كان المبيع معينا  
والثمن في الذمه وفي العكس يجهد البامشتري وفيما اذا كانا معيين

او في الذمه يستويان فتخير الحاكم بان يحتج في البدها بايهما  
**ويقول بالمشتري وفي قول يتساويان** وعليه **فتخير الحاكم**  
فيمن يحداه منها **وقيل يفرع** بينهما ويجد امن خرجت قرعة  
والخلاق كله في الذم والصحيح انه يلزم كل واحد منهما عين  
**يجز نفي** **واثبتات** **او يقدم النفي** فيقول البايع في قدر الثمن  
والله ما بعثك بكذا **او قل بعثك بكذا** او يقول المشتري  
ي والله ما اشتريت بكذا **او لقد اشتريته بكذا** وانما بعثك  
بكذا كما باصلاه ولا حاجة الى ضربية بعد النفي ونحوي الخلف  
في ساير اطوار وضه كسليم ومساواة واجاره واصله عن دم  
وفادته الرجوع للدية ولا يخاف من ينزل منزلة الباي  
يع في البدها ويجهد في الصداق بالزوج **وان خالفا**  
**لصحيح** ان العقد لا يفسخ **بل ان تراضيا** بما قاله احدهما بقي  
العقد به ويدعوا الى الحكم قبل الفسخ للتوافق فان دفع المشتري  
ما طلبه البايع احرى على قبوله وان اعرضا عن الخصومة اعرضا  
الحاكم عنها **وقيل انما يفتحن** **في الحكم** **والا فيفسخ** **انه او احدهما**  
**اولي الحكم** **او كل منهما** **الفسخ** **وقيل انما يفسخ** **الحاكم** **ثم بعد الفسخ**  
**على المشتري رد المبيع** ان بقي بماله بزيادته المتصله فان كان  
**وقفه او اعتقه او باعه او مات لزمه** كونه في المثل وقيمه  
في المتقوم **وهو قيمته يوم التلق** وما في معناه من نحو المبيع في  
**اظهر الاقوال** الاقرب انها اوجه **وان تعيب رده مع ارضه**  
وهو ما نقص من قيمته وكل ما ضمن بها فبعضه ببعضها الا في  
تعجيل الزكاه والصدق وان رهنه فللبايع قيمته او انتظار  
فكاحه او اجرة فله اخذه ولا ينزع عنه من يد المكثرى حتى  
تتقضي ملكه واسمى للمشتري وعليه للبايع اجرة مثل ما بقي  
منها **واختلاف** **ورأى** **كهما** اي كما اختلفا فلهما قيمتا من فخلق



الوارث لقيامه مقام المورث ويحل الوارث في الاشياء  
على البت وفي النفي على نفي العلم وكذا في الصدق **ولو قال**  
**بعته** بكذا **اقال** بل **وتعتبه** فلا تخالف اذ لم يتفق على عقد  
بل يخلق كل على نفي دعوى الآخر فاذا اختلفا مدعى اليه بروايت  
لزو ما ولو ادعى صحة البيع والآخر فسادا كان ادعى استعمال  
على شرط مفسد فالاصح تصديق مدعى الصحة **بيمينه** اذا اظا  
هر معه ولو باع ذراعا من ارض معلومه الذرعان ثم ادعى  
ارادة معين كيفسد العقد واذا ادعى المشتري الاساءة  
صدق البايع ولو اختلفا على وقوع الصلح على الانكار او على الا  
قرار صدق مدعى الانكار **ولو قال** كاتبتك **وانا** محو على  
او محنون وعرف ذلك صدق ولو ادعى اتحاد النجم والمكان  
تعد صدق المكاتب **ولو قال** المشتري لم ار الطيب **وقال** الباي  
يع رايته او عكسه صدق مدعى الصحة **فلا ترد** في ولا التي  
قلها **ولو اشترى عبدا** واقتضاه **فما بعده** معيب **لبرده** فقا  
البايع **لحسن** هذا الطيب صدق البايع **بيمينه** اذا الاصل مفي  
العقد على السلامة وفي مثله في السلم وهو ان يقبض المسلم  
الموذي عن المسلم فيه ثم ياتي بمعيب فيخفي المسلم اليه  
انه المقبوض **يصدق المسلم في الاصح** بيمينه انه المقبوض  
اذا الاصل بقا شظايا من المسلم اليه والتمن في الذمة  
اذا قبض البايع للودي عنده ثم جاء بمعيب يصدق  
هو فيه **كالمسلم** **في** **مطاملة** التوقيت **العبد** وكذا  
الامه ان لم يودب له في التجارة لا يصح شراؤه **بغير**  
**سيدة** في الاصح في الحق للحجر عليه لحق سيدة ويسرد اي  
المبيع على الاول البايع **سواء كان** في يد العبد او يد سيدة  
اذا لم يخرج من ملكه ولو ادى التمن من مال سيدة استرد

ايضا فان تلقى في يده اي العبد تعلق الضمان بدمته فيطالب  
به بعد العتق او في يد السيد فللبايع ان يضمنه لو وضع يده  
وله مطالبة العبد ما ذكر لكن بعد العتق كله او بعضه  
واقترانه كسراه فيما مر وان اذن له في التجارة تصرف بحسب  
الاذن فلا يجوز الاذن له الا اذا صح تصرفه لنفسه لو كان  
حر ويصح الاذن له بلا تعيين مال فان اذن له في نوع **لشرا**  
**وزنه** فيبيع فيه ويشترى ويستفيد باذنه فيها وان مسها  
وتوابعها كسرها وطير وحمل متاع الحانوت ورده بعيب وخطا لم  
في عهده **وليس له** بلا اذن فيها **النكاح** لانها لا تناوله ولا  
يؤجر نفسه بل مال التجارة كعبد **ولا يودب** لعبد في التجارة  
فان اذن له فيه جاز كالواذن له في جاره نفسه واضيق له  
لتصرفه فيه وله ان ياذن لعبد في التجارة في تصرف معين بلا اذن  
**ولا يصدق** ولا يشرع ولو من كسبه ولا ينفق على نفسه من  
مال التجارة لانه ملك السيد **ولا يعامل** سيد ببيع او شرا  
اذ تصرفه لسيدة بخلاف المكاتب **ولا ينزل** با باقة فله التفرق  
بيلد ابق الا ان يخص سيما به بغيرها **ولا يصير** العبد ما ذ  
وناله بسكوت سيدة **على تصرفه** بل بلفظ ذال على ذلك  
ويقبل قراره اي الماذون بديون المعاملة وتودي بها  
يا في واعاد هذا بالقرار في تقسيم ومن عرف برفق عبد لم  
يعامله اي لم يجر له معاملته **حتى يعلم** الاذن له **سما**  
**من سيدة** او بيمينه او خبر عدل ويشوع بين الناس **حفظ**  
ماله وفي الشيوع وجه انه لا يكفي قول العبد ان الماذون  
لاتهامه فيه ولو عامل عبد لم يعلم الاذن له فان ما ذونا  
صح ولو علم الاذن فقال العبد جرح على سيدة لم يعاملته  
وان افكر السيد فان باع الماذون سلعة بيد وقبض



التمن قتل في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع للمشتري  
بعد ما المراد قول أصله يبدله أي بدل الثمن على العبد لمبا  
فشرته العقد وله مطالبة السيد أيضا إذا العقد له فكانت  
البائع والقابط للثمن وقيل لا يطالبه وقيل إن كان في يد العبد  
وقا قلة يطالبه ولو اشترى المأذون سلعة ففي مطالبة السيد  
بتمناها **الخلاف** والأصح يعم إذا العقد له فكانت المشتري والمطال  
له لم يودي مما في يد الرقيق وإن لم يكن له قبل ولا يتباني في يده  
يكون مما هو محل الاداء فان لم يكن له محل فالمطالبة لا احتمال أن  
يودي عن الرقيق وإن لم يكن له ما فلا يتباني في هذا ما ذكر في قوله  
ولا يتعلق دين **التجارة برقبته** أي المأذون ولا ذمته سيد  
بل يودي من مال التجارة أصلا ويرجى وكذا من كسبه بالأصطفا  
وخوة كالأخطاب في الأصح ثم إن بقي شيء بعد الاداء كان في  
ذمة العبد لعنقه ولا يتعلق بكسبه بعد الحرج ولا ملك  
**العبد بتمليك سيد في الأظهر** الجديد إذا لحس بأهل الملك  
وأنما قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فماله  
للبياع إلا أن يشترط المجتاع فالأضافة فيه للاختصاص  
وتمليك سيد بتمليك غير **كتاب**  
ويقال له السلف والأصل فيه قبل الإجماع أي ما ألهما الذين  
امنوا إذا ائتم بددين فسرهما ابن عباس بالسلم وقول  
صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف في كمال معلوم وو  
نرت معلوم إلى أجل مسمى هو بيع موصوف في الذمة  
بلغض السلم يشترط له مع شروط البيع التي يتوقف صحة  
عليها وهو غير الروية أمور أحد ما تسليم أس المال أي  
التمن في المجلس فلو أطلق في العقد كان قال أسلمت إليك  
دينار في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس جان

وصح العقد لوجود الشرط فان تفرقا قبل التسليم في المجلس بطل  
ولو حال المسلم به وقبضه الحال والمسلم اليه في المجلس فلا  
يجوز لما يأتي فلا يصح العقد لكن ان قبضه من الحال عليه و  
من المسلم اليه بعد قبضه بآذنه وسلمه اليه في المجلس صح  
ولو قبضه المسلم اليه في المجلس وأما المسلم في المجلس جان وصح  
العقد ولو رده اليه عن دين صح العقد والرد إذا تصرفا أحدا لهما  
قد بين مع الآخر يستدعي لزوم الملك ولو حال المسلم اليه برأس  
المال علم المسلم فتفرقا قبل التسليم بطل إذا ليست الحولة قبضا  
حقيقيا فان اذن المسلم اليه المسلم في التسليم إلى المال ففي قبل قبل  
التفرق صح لان القبض هنا من جهة السلم بخلافه ثم ويجوز  
كونه أي رأس المال منفعة كاسلمت إليك منفعة بعد  
الدار شهر في كذا أو يقبض بقبض العين في المجلس لأنه ظن  
في قبضها فيه فلا يتباني ان المعتبر هنا القبض الحقيقي بشرط كون  
رأس المال حالا ولو قبض بعضه في المجلس وإن لم يتلق باقيه صح  
صح فيه بقسطه ويثبت الخيار ولو كان عبدا فاعتقه المسلم  
اليه قبل قبضه وقبض في المجلس صح السلم وتفرقا بطل العقد  
كما لو تفرقا قبل القبض في غيره أو تخيرا وإذا فسخ المسلم بسبب  
يقتضيه كان انقطع المسلم فيه ورأس المال باق في استرد بعينه  
عين المجلس والعقد إذا لمعين في المجلس كالمعين في العقد  
وقيل للمسلم اليه رد بدله ان عين في المجلس دون العقد  
ولو كان قال فارجع لي به من مثل أو قيمته وروية رأس المال  
المثلي في سلم حال أو هو جل يكفي عن معرفة قدره في الأظهر  
كالتمن مع ان المحذور من التلق وجهل المرجوع به فيهما  
سوا والمتقوم كالمثلي في الحكم الثاني من الشروط كون المسلم  
فيه دين لا يخبرهم من تعريفة فلو قال أسلمت إليك كذا



الثوب في هذا العبد فقل فليس يسلم قطعا ولا ينقطع  
**يسعى في الاظهر** اذ لفظ السلام يقتضي الدينية وهذا ليس دين  
وهو جري على القاعدة لمن ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجون  
اعتبار المعنى اذ قوي كثر جرحهم في الهدية بخوب معلوم انعقا  
دوا يبيعا ولو قال **شريت منك ثوبا بصفته كذا** ايهذا الذي  
فقال **بعتك** انعقد بيبعا عملا باللفظ وقيل سلما فان ضم لمشر  
للمبيعة السابقة قوله سلما فسلم كالمو قال بعتك سلما  
**الثالث** من الشروط ما ذكر بقوله **المذموم** انه اذا سلم  
ضع لا يصلح للتسليم او يصلح **والجمله** اي المسلم فيه مؤنة  
**الشرط** **حيث** محل التسليم لتفاوت الأغراض في الامكنه  
في هذه الحالة **والا** بان لم يكن لجملة مؤنة فلا يشترط ما  
ذكر ويتعين محل العقد للتسليم فان عين غيره تعين  
معنا في السلم لمو جمل ما الى حال يتعين فيه موضع العقد الصالح  
للتسليم ما لم يعيننا غيره فان لم يصلح محل العقد اشترط  
البيان والمراد بموضع العقد تلك الجملة لاذلك المحل  
يعينه لو عيننا محلا فخرج عن صلاحية التسليم بتعين قرب  
محل صالح **ويصح** السلم **حالا** **ومو** **حالا** بان يصح بهما فان  
اطلق فيهما **انعقد حالا** كالثمن في البيع وقيل لا ينقطع  
يشترط في المو جمل بالاجل من العاقدين او عدلين غيرهما  
او عدد ثوان ولو كفارا فان عين شهر **العرب** او الفرس  
او الروم جار لانها معلومه مضبوطة وان اطلق الشهر  
**حمل على الهلال** لانه عرف الشرع وذلك بان يقع العقد او  
له فان **الشمس** **شهر** بان وقع في اثنايه والتاجيل بالشمس  
**الباقي** بعد الاول المنكسر **بالاهله** **وتتم** **الاول** **ثلاثين**  
مما بعد ها ولا يلغا المنكسر لئلا يتاخر ابتداء الاجل عن العقد

لوقه العقد في اليوم الاخير من الشهر او الليلة الاخير منه  
التف بالاشهر بعينه بالاهله ولا يتم الاول من الاخرات **محل**  
**والاصح** صحة تاجيله بالعبد **وجادى** وبيع **وتحمل على الاول**  
منهما لتحقيق الاسم به ولو عقد بين العبد بين واجل بالعبد  
**حمل على الثاني** **فصل** **في حثرت** **فكون** **المسلم** **فيه** **مقدور**  
**على** **تحليمه** **عند** **وجود** **التسليم** **وذلك** **في** **الحال** **بالعقد**  
وفي المو جمل بالحلول فان اسلم في منقطع عند الحلول كوط  
في الست لم يصح وهذا من الشروط البيع وذكر نوطية لقوله  
**فان** **كان** **يوجد** **بذلك** **المرجع** **السلم** **فيه** **ان** **اعتد** **نقله** **لبيع**  
**للقدر** **عليه** **والا** **بان** **لم** **يعتد** **نقله** **لبيع** **بان** **نقل** **له** **نادرا**  
اولم ينقل أصلا او نقل نحو الهدية **فلا** يصح السلم فيه اذ لا  
قدرا عليه ولو ظن حصول المسلم فيه عند الوجوب عشقة  
عظيمه لم يصح **ولو** **اسلم** **فيما** **يعم** **فانقطع** **في** **محل** **يكسر** **الحا**  
اي وقت حلوله لم ينفسخ في **الاظهر** **وفارقا** **تلقا** **المبيع**  
قبل القبض بتعلقه بالذمه هنا فيخير المسلم بين **فسخ**  
**والصبر** **حتى** **يوجد** **فيطالب** **به** **وخياره** **على** **التراخي** **فان**  
اجاز ثم بداله الفسخ مكن ولو اسقط حقه من الفسخ  
لم يسقط ولو انقطع بعضه عند المحل تخير بين الفسخ ولا  
جاز في الكل **ولو علم** **قبل** **المحل** **يكسر** **الحا** **انقطاعه** **عنده** **فلا**  
**خيار** **قبله** **في** **الاصح** **اذا** **لم** **يجز** **وقت** **وجوب** **التسليم** **والا**  
**تقطاع** **بان** **تصيبه** **جايحه** **تفسده** **وان** **وجد** **بغير** **ذلك**  
**البطلان** **ان** **كان** **يفسد** **بنقله** **اولا** **يوجد** **الا** **عند** **قوم** **امتنعوا**  
**من** **بيعه** **فهو** **كان** **نقطا** **على** **ه** **ولو** **كانوا** **يبيعونه** **بثمن**  
**غال** **وجب** **تحصيله** **وان** **راد** **على** **ثمن** **المحل** **وخالف** **الغاصب**  
بانه لم يلتزم التحصيل في مبداء الامر بخلافه هنا ولا يجب



النقل من مسافة القصر بلها دونها ويشترط كونه اى المسلم في  
**معلوم القدر كجلا** فيما كان او وزنا فيما يوزن او عدد فيما يعد  
او ذرعا فيما يذرع ولو اسلم في معدود مذكور كسط اعترى مع  
الذرع العد **ويصح في الكيل وزنا وعكسه** اى ما يوزن كجلا  
ولا يكيل ان قاتا كيلة بان عد الكيل في مثله ضابطا لخلاف  
الرويات اذا المقصود بها معرفة القدر وبنم المماثلة ما لو وزن  
السابق ولو اسلم في نحو فتات المسك والعنبر كجلا لم يصح  
اذ للقدر اليسير منه ماله كثيره والكيل لا يعد فيه ضابطا  
بخلاف اللان الى الصغار اذا علم وجودها فيصح السلم فيها كجلا  
لقلة التفاوت فيها بخلاف ما مر **ولو اسلم في مائة صاع**  
**حطاه على ان وزنها كذا لم يصح** لعزلة الوجود ويشترط لو  
زن في البطح والبادخات والفتا والسفرجل والرمات  
فلا يكفي فيها الكيل لتفاوتها في الكيل ولا العد لكثرة التبا  
وت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسدا لما مر بل لا يجوز  
في نحو بطيخ او سفرجل واحد او عدد معين منهما اذ  
يحتاج الى ذكر جميعها مع وزنها في الوجود كما جمع في ثوب  
بين وصفه ووزنه ونحو ذكر وزن الخشب مع صفا  
ته المشروطة لانه ان زاد امكن تحته ولا يمكن بشكل با  
عتبار ذكر طوله وكرضه وتحته اذ الوزن تقريبيا ويصح  
السلم في الجوز واللوز وزنا في نوع يقل **اختلافه** وكذا  
ان كثر سهوله الامر فيه وكذا يصح السلم فيما ذكر كجلا في  
**الاصح** ولا يجوز بالعد و**يجوز في اللبن** بكسر الباء بين العد والوزن  
نذبا فيقول مثلا الفلانة وزن كل واحد كذا لانه يضرب  
اختيارا فلا عزة ووزنه تقريبا والواجب بالعد و**يجوز**  
معه ذكر طوله عرضة وتثاقنته وانه من طين معروف

عين كجلا لا يجوز من ميزان وذرعا وضحه فسد السلم ان  
لم يكن حالا كان او موقلا ان لم يكن نحو ذلك المكيال معتادا  
كالكون اذ قد يتلف فيه قبل قبض ما في اذمه فيعظم الغرض  
بخلاف بعثك ملائمة هذا الكون من هذه الصيرة لا تتفا  
الغرض **ولا بان** كان المكيال معتادا فلا يفسد السلم في الاصح  
يلغوا بشرط ذلك المكيال اذ لا عرض فيه ويقوم مثله مقامه وكذلك  
البيع فلو شرط ان يبدل بطل **ولو اسلم في ثمر قريه صغيره** اى  
قدر معلوم منه **لا يصح** اذ قد ينقطع فلا يحصل منه شيء **واعظم**  
**صح في الاصح** اذ ثمرها لا ينقطع غالبا والمراد ما اهتمت العله  
لا على الصغير والعظم ويشترط لصحة السلم معرفة الاوصاف  
التي تختلف بها العرض **اختلافها ظاهر** وينطبق بها ما اسلم فيه و  
ليس الاصل عدمها فلو تسويع باهاله كالحل او كان الاصل عدمه  
ككتاب الرقيق لم يجب التعرض له **وذكرها في العقد على وجه**  
**لا يودي الى عزة الوجود فلا يصح** السلم فيما لا يضبط مقصوده  
**كالمختلط المقصود الاركان** غير المنصبة كهرجسة ومعجون  
**وغاليه** وهي مركبه من مسك وعنبر ومعها اذ او عود وخق ونخل  
مركبين لا شتمال ذلك على طائفة وظهارة وحشو والعبارة لا تقني  
بذكر انعطافاتهما واطرافها والخق المفرد يصح السلم فيه ان كان جد  
يدا والخد من غير جلد وكذا النعل ويصح السلم في الثياب المخططة  
الحديث دون الملبوسه **وترياق مخلوط** بخلاف الخبثات او في  
الواحد **والاصح** صحته في **المختلط المنصبة كعتابي** مركب  
من قطن وحرير وخر مركب من ابرسم ووبرا وصوف واركانها  
مقصوده **وجبن واقط** والمالح والانيق من مصالحها **وشهد**  
هو غسل النخل بجمعه خلقة **وخل تمر** رخيص ولا يضرا  
لا خبز اى لا يصح السلم فيه **فالاصح** عند الاكثرين اذ مله



يقول ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط ولا يصح السلام فيما ذكره وجوده  
 كالحصيد بموضع العرة أي محل يعز وجوده إذا لا وثوق بتسليمه  
 وفيما لو استقصا وصفه الذي لا بد منه في السلام فيه عز وجوده  
 لما ذكر كالولوالكار واليوقيت إذا لا بد فيهما من ذكر الحزم والظن  
 والوزن والصفاء واجتماع هذا نادر بخلاف الصغار وهي تطلب اللد  
 وي وضبطت بمسندس ديغار تقريبا وجارية واختها او  
 ولها إذا اجتماعها بالصفا مشروطه نادر بخلاف السلام في البلو  
 خلاف العقيق لا اختلاف اجاره **فروع يصح السلام في**  
**الحوان** غير الحامل إذا نحت في الذمة قرضا ابتاعا في الأبل  
 فالحق بها الباقي **ومشروط في الرقيق ذكر نوعه كثر في** ور  
 وهي فان اختلف صنف النوع وجب ذكره وذكر لونه كالبضو  
 اسود ويصق بياضه بسمه او شقره وسواده بصفا او كدوره  
 فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره وذكر كورته ولو  
 ثنه وثباته وبكورتته **وسخه** كالبست اوسع او محتمل  
**قده طولا وقصرا** وربعة وكله على التقريب وذكره في غير  
 السن مزيد فلو شرط كونه ابن سبع فقط لم يحز لندرته و  
 يعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا السن ان بلغ والافقولي  
 ان ولد في الاسلام التي اسين وهم السما سره بظنهم ولا يشتر  
**ذكر الكحل** بفتح الكاف والحاء وهو ان يعلو العينين سوادا كما  
 لكحل بلا كتحال **والسمن في الجارية ونحوها** كالدمع وهو  
 شدة سواد العين مع سعتها وتكلم الوجه أي استدارته  
**في الاصح** لتسامح الناس باظهارها ولا يجب ذكر الملاحظة وقول  
 العبد وكتابتها وضد ما ونحو ذلك وتجب الثيابه والبيكان  
 ومشروط في الأبل والبقر والغنم والماشية من الكحل والبيكان  
 والحبر وغيرها الذكور والأنثى والسن واللون والنسب

ولا يفتقر

أي يذكر

أي يذكر هذا الامور في النوع يقال تتاج بني فلان فان اختلف اشترط  
 التجهين والنوع يبين بالاضافة لبلد وغيرها ولا يشترط ذكر وصف  
 اللون ولا القدر وسين في غير الأبل ذكر التشبيه كالحمل واغرو لطيم  
 هو ما سالت غرته في احد شقي وجهه ولا يجوز السلام في ابلق لعدم  
 الضابطه ويشترط في اللحم ان يقول لحم بقر عراب او جوا ميس او  
 ضان او معز ذكر خصي رضيع معلوف او صندى أي انثا في  
 فطيم راع والفطيم من الصغير والحزع والثني من الكبير فيذكر كراحد  
 هما ولا يكفي في المعلوف مرة او مرات بل لابد من انتهاء الحمل السا  
 ثير في اللحم **والسمن** الا إذا امكن التمييز وتعلق به وجب  
 ان يذكر ما يخلق به الغرض من ذلك كسمن وهزال وشرط الا يحق  
 بنفس العقد وتجب ذكر كورته او انوثته في لحم طير ومسمك الا  
 اذا امكن التمييز وتعلق به غرض ولا بيان ولا بيان موضعه  
 الا اذا كان كبيرين ولا في لحم الصيد ذكر كونه خصيا او معلوفا  
 او ضد هما بل يحين انه صيد باحبولة او سهم او جارية وانها  
 كلب او فهد من فخذ او كتف او جذب او غيرها ويقبل عظمه  
**على العاده** فان شرط نزع جاز ولتجب قبول العظم وإذا  
 جاز في اللحم فلا فرق بين مملح وقديد وغيرها وينكر في السمك  
 انه يحري او فري طري او مالح وتجب قبول جلد بول عاده  
 مع اللحم جلد الجدي والسمك لا قبول الرأس والرجل من  
 الطير والذنب من السمك الا ان يكون عليه لحم فيجب قبوله  
**ويشترط في الثياب الجنس** أي ذكره كقطن او كتان والنوع والبلد  
 الذي ينسج فيها ان اختلف به غرض وقد يغني ذكر النوع عنه و  
 عن الجنس والطول والعرض والغلي والفاقه **والنحو** بالجمع  
**والنحو** بها بالنسبة للغزل والصفافه والرقه بالنسبة للشيخ  
 والنحوه والخشونه فيذكر كراحد المتقابلين في الكل بعد الاولين

أي يذكر هذا الامور في النوع يقال تتاج بني فلان فان اختلف اشترط التجهين والنوع يبين بالاضافة لبلد وغيرها ولا يشترط ذكر وصف اللون ولا القدر وسين في غير الأبل ذكر التشبيه كالحمل واغرو لطيم هو ما سالت غرته في احد شقي وجهه ولا يجوز السلام في ابلق لعدم الضابطه ويشترط في اللحم ان يقول لحم بقر عراب او جوا ميس او ضان او معز ذكر خصي رضيع معلوف او صندى أي انثا في فطيم راع والفطيم من الصغير والحزع والثني من الكبير فيذكر كراحد هما ولا يكفي في المعلوف مرة او مرات بل لابد من انتهاء الحمل السا ثير في اللحم والسمن الا إذا امكن التمييز وتعلق به وجب ان يذكر ما يخلق به الغرض من ذلك كسمن وهزال وشرط الا يحق بنفس العقد وتجب ذكر كورته او انوثته في لحم طير ومسمك الا اذا امكن التمييز وتعلق به غرض ولا بيان ولا بيان موضعه الا اذا كان كبيرين ولا في لحم الصيد ذكر كونه خصيا او معلوفا او ضد هما بل يحين انه صيد باحبولة او سهم او جارية وانها كلب او فهد من فخذ او كتف او جذب او غيرها ويقبل عظمه على العاده فان شرط نزع جاز ولتجب قبول العظم وإذا جاز في اللحم فلا فرق بين مملح وقديد وغيرها وينكر في السمك انه يحري او فري طري او مالح وتجب قبول جلد بول عاده مع اللحم جلد الجدي والسمك لا قبول الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك الا ان يكون عليه لحم فيجب قبوله ويشترط في الثياب الجنس أي ذكره كقطن او كتان والنوع والبلد الذي ينسج فيها ان اختلف به غرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس والطول والعرض والغلي والفاقه والنحو بها بالنسبة للغزل والصفافه والرقه بالنسبة للشيخ والنحوه والخشونه فيذكر كراحد المتقابلين في الكل بعد الاولين

أي يذكر



ومطلقة عن القصر وعد ما يحل على الخام اذا قصر صفة زائدة  
 ونحو السلم في المقصور وما يصح غزله قبل النسخ كالبرود  
 والاقصر صفة في الاصل موصوف بعد قلب الاصح منه لانه  
 بسد الفرج فلا يظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله وبه قطع  
 الجمهور والله اعلم ونحو في الحديد ولو مغسولا من القصر  
 والسر ويلات ان ضبطت طولها وعرضا وسعة وضيقا ويشترط  
 الثمن ان يذكر كون جنافه على النخل او بعد الحذاء ولونه ونوعه  
 كعقلى او برقي وبلده كبغدادى وبصري وصغر الحيات  
 وكبرها اي احدها وعقده وحده اثنته اي احدها لا تقدر  
 المدة التي مضت عليه وفي الرطب والعنب ما ذكر الاخيرين  
 والحنطة وسائر الحبوب كالتى فيما ذكر ويشترط في القمل مغراه  
 وثخانتة وقوته ووقتة فان رق الحرا عيب قيل وان يقول  
 فيه ايضا جبلي او بلدي ويبين بلده كحجازي او مصري صديق  
 او خري اصفر او ابيض ولا يشترط العتق والحدائث اذا لا  
 يختلف الغرض بخاتير النار فيه وتعد من ضبطها ولا يصير تأثير  
 الشمس فنحو السلم غسل صفي بها بل يجوز في المصفا بالنار منه  
 ومن السمن وفي السكر والفانيد والدبس واللبان اذا ناره تنظفها  
 وخالفوا تنقلها لانه فيها في الربا بضيقة ويصح ايضا في حبس  
 وبوره ونزاج وما ورد وفحم والاضر منه اي السلم في  
 ريش الحيوان اذ عظمها اكثر من لحمها بخلاف سائر الاعضا  
 لا يضبط ولا يصح السلم في مختلف كبرمه معمولة اي كفة  
 والعمل فيها خولج وجلد الا اذا دبح واستوت جونه  
 فيصح وزنا وكذا في قضا صنته للقرا وكوز وطس اي طست  
 وفهم ومناره وطيني بكسر طاءه اي دست ونحوها كى  
 لتعذر ضبطها واختلاف غير بتفاوت اعلاه واسفله

والمتنوي لا خلاف في الغرض بتأثير النار فيه  
 ولا يصح السلم في ريش الحيوان  
 ولا يصح السلم في مختلف كبرمه معمولة اي كفة

مثلا

مثلا ويصح السلم في الاسطال المربعة والمدورة وفيما صاب  
 منها اي المذكور كانت اي من اصلها المذاب في قلب لانه لا  
 يختلف ونحو في الدبر فحم والدنانير ان كانت من المال غيرهما  
 لا اسلام الدنانير في الدبر فحم ولا عكسه ولو حالا ونحو في  
 الدقيق ولا يشترط ذكر الجوده والرداه فيما يسلم فيه في الا  
 صح ونحو مطلقه عنهما على الجيد للعرف وينزل الجيد ولو بالشرط  
 على اقل الدرجات وان شرط رداه العيب لم يصح العقد لا تنقلا  
 ضبطه او الوصف صح كالارد او ما اتى به منه قبل لا الاجود اذ  
 قضاه غير معلوم ويشترط معرفة العاقدين الصفات للمسلم  
 فيه المذكور في العقد فان جهلا معا او احدهما لم يصح وكذا غير  
 هما اي معرفته في الاصح ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدل  
 ولا تكرار فيها شرط هناع ما مر في الاستحسان هذه الاوصاف  
 والمراد شتران تعرف في نفسها ليضبط بها وخالف ما هو مامر في  
 الاجل من الاكتفاء معرفتها او معرفت عدلين بان الجهل ثم رجع  
 الى الاجل وهو الى المعقود عليه فجاز ان يفحتم ثم مال يحمل  
 هنا وليس المراد هنا وشم عدلين معينين اذ هذا لا يكفي بل  
 ان وجد في الغالب ممن يعرفها عدلان واكثره  
 في الاصح ان يستدل عن المسلم فيه غير حظه  
 كشعير عن قبح وغير نوعه كبرقي عن معقلى اذ الاول اعتبار  
 ض وممنوعه والثاني تشبيه به وقيل يجوز في نوعه ولا  
 يجب ونحو من ارد من الشروط اي دفعه ولا يجب قبوله و  
 يجوز اجود من الشروط ويجب قبوله في الاصح ويجب تسليم  
 نحو الحنطة ثقبان من زوان ومدر وتراب فان كان فيها قليل ذلك  
 جاز اي اسلام كميلا لا وزنا وما اسلام فيه كميلا لا يجوز قبضه و  
 زنا وبالعكس فيجب تسليم التمر جافا والرطب صيحيا ولو احضر



اي المسلم فيه الموجل قبل **عجله** بكسر الحاء اي وقت حمله فامتنع  
 المسلم من قبوله لغرض صحيح بان يعنى كان حيوانا فيحتاج  
 العلق او كان الوقت وقت **نحوه** او نهى فحقا ضاعه او  
 كان ثمره او لم يريد الكله عند المحل مع ظرا وتهمها **والمحجر**  
 قبوله وان كان للموذي غرض **والا** بان لم يكن غرض صحيح في  
 امتناعه فان كان للموذي غرض صحيح في التحميل **فلا**  
 اوصاف **المحجر** المسلم اليه على القبول **وكذا** المحجر عليه **محرر**  
**البراه** لذمه المسلم اليه في **الاصح** ولو تعارض غرضها قدم  
 جانب المستحق ولو اخص في السلم الحال المسلم في مكان  
 التسليم لغرض سواء البراه اجبر المسلم على قبوله او لغرضها  
 اجبر عليه او على الابرا اما الموجل والحال المحصر في غير مكان  
 التسليم فيجب فيها على القبول فقط لان لان المسلم في مكان  
 استحق التسليم فيها لوجود زمانه ومكانه فامتناعه منه  
 محض عناد فضييق عليه فيه بطلب الابرا بخلاف دينك  
 ثبت الاخبار فاصر ممتنع اخذه الحاكم له ولو وجد المسلم  
 المسلم اليه بعد **الحل** بكسر الحاء في غير محل التسليم اي مكانه  
 المتعين له وطالبه بالمسلم فيه لم يلزمه **الادان** ان كان لنقله  
 موته من محل التسليم ولم يتحملها المسلم ولا يطالب بقيمته  
**للحيولة على الصحيح** منع الاعتياض عنه وله الفسخ استرداد  
 راس المال وان لم يكن لنقله موته او كان وتحملها المسلم لزمه  
 ادائه وان امتنع المسلم من قبوله **هناك** اي في غير مكان التسليم  
 وقد حضره فيه لم يحجر على قبوله ان كان **النقله** محل التسليم  
 موته ولم يتحملها المسلم اليه او كان محل المحصر فيه **مخوفا** والا  
 بان انتفى **فالاصح** اجاره على قبوله للبراه ولو اتفق ان راس  
 المال بصفه المسلم فيه فاحضره وجب قبوله **فصل**

وهو تمليك الشيء على ان يرد به له **مندوب** اي مستحب اذ  
 اعانه على كشف كرتت مسلم ويتحقق بعاقده ومعقود عليه و  
 صفة صغيرة وترجم بالضم على التثنية المقرض بالسلم فيه  
 في الثوب في الذمه **وصيغته** اقرضتك او اسلفتك **هذه** او  
**اخذه** **عنده** او ملكته على ان يرد به له او خذه او اصرفه  
 في حوائج ويرد به له وخذه بكذا او عثله كناية فيه فيحتاج  
 النية **ويشترط** قبوله اي الاقراض في **الاصح** كالجيع والقرض الحكمي  
 كالاتفاق على اللقطة المحتاج واطعام الجايح وكسوة العاري لا  
 يقتضي اجاب وقبول **ويشترط في القرض** بكسر الراء زياده على التر  
 شد والاختيار **اعليه** **البرع** اذ في الاقراض تبرع فلا يصح اقراض  
 ولي مال محجور بلا ضرورة والقاضي اقراض مال المحجور على يدا  
 ويره ان كان المقرض امينا وسرا واخذ من ان لا يراه وله قرض  
 مال المفلس ايضا لموسر امين ان رضى الغير ما يتاخير القسمة  
 لجميع المال ويشترط المقرض اختيار وانولية معاملة **والمحجر**  
**اض** ما سلم فيه من حيوان وغيره معينا او موصوفا **الا الى اربعة**  
**التي** محل المقرض فلا يجوز اقراضها له **في الاظهر** اذ تمليكك بالقبض فربما  
 بطونها فيستردوها المقرض فيكون في معينا اعارة الجوار في الوطني  
 ويمتنع اقراض نحو اخت الزوجة ايضا ويشترط في الاقراض ايضا  
 العلم بقدر المقرض **وما سلم فيه** لا يجوز اقراضه في **الاصح** اذ  
 الواجب في المتقوم رد مثله صورة وتجوز قرض الخبز والخبز  
 الحامض ويرد مثله وزنا لا اقراض جزء من دار فان لم يرد على  
 النصف جاز لان له حينئذ مثله **ويرد المثل في المثل** وهو ما  
 حصره كيل او وزن وجان السلم فيه كما ياتي في الغصب **وفي**  
**المتقوم** **يرد المثل صورة** لانه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة ورد  
 رباعيا وقال ان خياركم احسنكم قضا واذا اختلفا في صفة



المثل صدق المقترض بيمينه وقيل يرد القيمة يوم القبض وإذا القرض  
في الصفة والزمان والمكان كما سلم فيه ولو ظهر المقرض به أي  
فالمقترض في غير محل الأقرض والنقل من محله إلى غيره وموئنة  
ولم يتحملها المقرض طالبا بغيره بل لا يقرض يوم المطالبة لا  
بالمثل وإذا أخذ القيمة وعاد لبلد الأقرض فليس له ردها و  
مطالبته بالمثل وليس للمقترض المطالبة برد القيمة ولو لم  
يكن لنقله مؤنة أوله مؤنة وتحمّلها المقرض فله مطالبتها به  
ولا يجوز الأقرض في نقد أو غيره بشرط رد صحيح عن مكسر أو  
رد زياده أو رد الجيد عن الردي ويفسد بذلك العقد فلو  
رد مكسرا بلا شرط فحسن <sup>للمقبض</sup> الحديث السابق بل يجذب للمقترض  
أن يرد أجود مما أخذه ولا يكره أخذه ولو بشرط مكسر عن صحيح  
أو أن يقرضه شيء آخر غير الأصل فلا يعتبر والأصح أنه لا يفسد  
العقد ولو بشرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يقرض غرض  
أو كان والمقرض غير ملّي فلا يعتبر الأجل ويصح العقد وفارق  
الرهن حيث يفسد بمثله بقوة دأى القرض لا تشبه بخلاف  
الرهن وإن كان للمقرض غرض كزمن ذهب فكشروط صحيح عن  
مكسر إن كان المقرض ملّيا فيفسد العقد فعلم أنه ينظر بشرط  
جرح نفع المقرض وله أي المقرض شرط رهن وكفيل وشهادا  
هي توثيقات لا منافع زائدة فله إذا لم يوف المقترض بها الفسخ  
وإن كان له الرجوع بلا شرط ويملك المقترض أي الشيء المقرض  
وبالقبض كالمرهون وفي قول مالك بالتصرف المثل للملك أي  
بنيان به أنه ملك قتل وله أي المقرض الرجوع في عينه ما  
دأى بأقرب حاله ولم يتعلق به حق لأن في الأصح ولو رده بعينه  
لزم المقرض قبوله جزمًا ولا يمنع رجوع المقرض لإجاره والله  
بيرو تعليق العتق بصفه ولا زال ملك المقرض وعوده كما

في نظائره

في نظائره بخلاف الرهن والكتابة وتعلق الرهن بالخيار برقبته  
ولو وجدته زائدة زيادة منفصلة رجع فيه دونها أو ناقصا  
رجع فيه مع الأرض أو يأخذ مثله سليما **كتاب**  
**الرهن** هو لغة الثبوت ومنه حاله راقده وشرعا جعل الرهن  
مال وثيقه يدين ليعتوي منها عند تعذر استيفائه والأصل  
فيه قبل الإجماع أية رهوان مقبوضة أي رهونوا وأقبضوا  
لأنه مصدر جعل حرًا للشرط فجاء جري الأمر لقوله تعالى فحتر  
رقبه ولأنه صلى الله عليه وآله رهن جريحه عند أبي الشكر اليهودي  
على ثلاثين صاعا من شعير يتحقق بعاقده ومعقود عليه و  
صيفه وبديها فقال لا يبيع إلا بإيجاب وقبول بشرطهما للمقتض  
في البيع ويكفي الاستيجاب والإيجاب لا المعاطاة ولو قال بعدي  
بكذا أعلى الترهني دهر بكذا فقال اشتريت ومرت ثم الرهن  
ولو شرط في المبيع رهن منفعته للرهن سنة مثلا فهو رهن  
بين بيع وإجاره فإن شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتهون به  
أي بالمرهون عند تراجم الغرماء ومصلحة العقد كالأشهاد  
به أو مالا غرض فيه ولعل الشرط لا ياكل المرهون الأكذ أصح العقد  
ولغا الشرط الأخير وإن شرط ما يضر المرتهون ويخف الرهن كان  
لا يباع عنه المحل بطل الرهن إذا الشرط محل بضره وإن نفع  
الشرط المرتهون وضر الرهن كشرط منفعته أي المرهون وزو  
أيد للمرتهون بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر لتغيير قضية العقد  
ولو شرط أن ما يحدث من زوائد كثمار الشجر ونجاح الشاه مرهون  
فالأظهر فساد الشرط لأنها مجهولة معدومة والأظهر أنه منّا  
فسد الشرط المذكور ففسد العقد بفساده لما مر وشرط العاقد  
من رهن أو مرتهون كونه مطلق التصرف مختارا ولو عبر بأهلية  
التبرع كان أولى لأن الولي مطلق التصرف في مال المحرم غير أنه لا



يتبرع به فلا يرهن الوالي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن  
لهما ولذا الشفعة الا للضرورة او غبطة طاهرة فيجوز له الرهن  
والارتهاق في هاتين الحالتين فقط ابا كان او جدا او و  
صيا او حاصيا او امينة فالضرورة كان يرهن على ما يعترض ط  
جهة نفقته او كسوته لتوفي مما ينتظر من حلول دين او نفاق  
كاسد وان يرهن على ما يقرضه ويبيعه موجلا للضرورة  
نهب او نحوه والغبطة كان يرهن ما يساوي مائة على من  
ما اشراه بمائة نسبية وهو يساوي ما يمين او يرتهن على  
من ما يبيعه نسبية بعبطة ورهن المكاتب وارتهاق  
جائزات مع السيد وبالنسبة الاخير لا قضايه الى العتق مطلقا  
فان رهن وارتهاق في غير ذلك فكالولي واما العبد الماذون  
ان اعطى له مالا فكذا ذلك والارهن وارتهن مطلقا ولا يرهن  
لنفقته وكسوته ولا اصلاح ضياعه اذ لا يتصور له **وشرط**  
**الرهن** اي المرهون **كونه عين** يصح بيعها في **الاصح** فلا يصح  
رهن الدين لان انتفا القدره على تسليمه ولا يصح رهن المنفعة كسكن  
درة مده اذ يتلف فلا يحصل الاستيثاق ومن مات من منفعة  
وعليه دين كانت رهنا به ولو اتلف المرهون فبدله في ذمته  
الجاني رهن **ويصح** رهن **المشاع** من الشريك وغيره ويقض بقض  
كله فان لم ينقل خلى الراهن بجنبه وبين المرتهن والانتقل ولا  
يجوز الابدان الشريك فان اذن قبض والا فان رضي المرتهن  
كونه بعبد الشريك جاز وناب عنه في القبض فان تبايعا فب  
الحاكم عد لا يكون يد لهما ويصح رهن **سهم الام** من الامادون  
ولدها الصغير **وعكسه** اي رهنه دونها **وعند الحاجة** الى تد  
فيه الدين من نحو المرهون **يباعان معا** خذرا من التفريق بينهما  
انتهي عنه **ويوزع الثمن** عليهما كما في قوله **والاصح** اي صورة رهن

الى مرأته **تنقوم الام** وحدوها مع الولد فالرأيه على قيمتها  
**قيمتها** وينسب قيمة الام الى المجهوم ويوزع الثمن على تلك  
النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم ومع الولد مائة وخمسون  
والخسبة بالاثلاث فتعلق حق المرهن بخلتا الثمن ويقاس  
به رهن الولد فيقول له واحد ثم مع الام فالرأيه قيمتها **ورهن**  
**من الجاني والمرتب** كبيعها فلا يصح رهن الاول ان تعلق المال  
برقبته ويصح رهن الثاني ولا يكون به مختار للفداء بخلاف بيعه  
على وجه لان محل الجناية في الرهن بخلافه في البيع **ورهن**  
**المرتبة** يد بين حال وهو جل وهو من علق حريته بموت السيد  
**ومتعلق بصفة** مكن سبقها **حلول الدين** او احتملت المقارنة والتاخر وعلمت المقارنة  
**باطل على المذهب** للضرر الا ان يشترط بيعه قبل وجوده ولو كان الدين  
في الثانية حالا او تيقن حله قبل وجود الصفة صح الرهن  
جزما او تيقن وجود الصفة قبل الحل بطل جزما وانما جاز  
رهن المعلق بد من حال دون المدين وان كان التدبير تعليق  
عتق بصفة لا العتق في المدين كد منه في المعلق بصفة بدل  
اختلافهم في جواز بيعه دون المعلق بصفة **ولو رهن ما**  
**يسرع فساد** فان امكن **لخفيفه رطب** وعنب **فعل** وصح الرهن  
وفاعله المالك فعليه مؤنته ويجب ان يرهن بموكل لا يحل  
فيه فساد **والابان** لم يمكن تخفيفه **فان رهنه بد بين حال**  
**او مؤل** **تحل فساد** او بعد فساد او معه لكن شرط بيعه  
في هاتين الصورتين عند اشرافه على الفساد **وجعل الثمن رهنا**  
صح الرهن في الكل **وبياع المرهون** في الاخيرتين وجوبه بشرط  
ان يكون خاف فسادا ويكون **رهنا** **لحاشط** واغتفره **لحاشط**  
كون ثمنه رهنا لا الحاجة فلا يشكك مما ياتي من ان الاذن  
في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح ويجوز ان



ان يحفظه المالك ويبيعه في الاولين ايضا ويجعل منه  
وهنا مكانه وان شرط منع بيعه قبل الحول وان اطلق  
يطلق بيمين الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق  
وان اطلق فلم بشرط بيعه ولا يقيه فسد الرهن في الاظهر  
لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند المحل والبيع قبله ليس  
من مقتضيات الرهن وان لم يعلم هل يفسد المرهون قبل  
حول الاجل صح الرهن المطلق في الاظهر اذا الاصل عدم فساد  
الحول وفارق مسألة الاحتمال في تعليق العتق بصفة لتشرق  
الشارع للعتق وان رهن ما لا يفسد فساد فطره ما عرضه  
للفساد قبل حول الاجل كخطه ابتلت وتعذر تخفيفها  
ينفسخ الرهن بحال ولو طرأ قبل القبض لم ينفسخ ايضا فيسأ  
فيها ويجعل منه رهنا مكانه ويجبر الراعي على بيعه حفظا  
للتوثيق ويجوز ان يستعير شيئا لرهنه بدينه وهو  
عقد الاستعارة بعد الرهن في قول عاربه اي باق ذلك  
وان كان يبيعه كالمبايعة والظاهر انه ضمان دين في رقبته  
لك الشئ في شرط عليه ذكر جنس الدين وقدره وصفته  
ومنها الحول والتأجيل بعد الرهن وكذا المرهون عند في الا  
صح لا خلاف الغرض بذلك ولو عين شي من ذلك لم يجز  
لفته لكن لو عين قدر افره من مادونه جاز فلو تعلق في يد المر  
تهن فلا ضمان على الراعي اذ لم يسقط الحق عن ذمته ولا  
جوع المالك بعد قبض المرتهن وله الرجوع قبله فاذا حل  
الدين او كان حال ارجعه المالك للبيع ويباع ان لم يقض  
من من جهة الراعي او المالك وان لم ياذن لم يبيع المالك على  
الراعي ما يبيع به سوا بيع بقيمة ام بالكثير ما قبل بقدره  
الناس عنده **فصل** في شرط المرهون به لبيع الرهن

كونه معلوما فلو جهلاه واحدها لم يصح الرهن وكونه ديناً  
بائناً لا يضاف لبيع الرهن بالعين المخصوصة والمستعار  
وقارن قيمتها والمأخوذة بالسوم في الاصح اذ لا يستوي  
من ثمن المرهون وذلك بخلاف الرهن عند البيع وفارق  
ضمانها بانه لا يجزى لو لم يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجزي  
لضرره وام المخرج في المرهون وهذا خرجت بقوله ديناً ولا  
يصح الرهن بما سبق منه ولا ثمن ما يشتر به لانه وثيقه  
حق فلا يقدم عليه كالشهادة وخرج هذا بقيد الثبوت ولو  
قال اقضيك هذه الدارهم وارتهنت بها عبدك كقفا  
اقرضت وارتهنت او قال بعثتك بكذا وارتهنت التوثيق  
به فقال يشتر به ورهنت صح في الاصح واعتبر تقدم احد  
استيقه كاجرة التوثيق ولو قال بعثت عبدك بكذا ورهنت به  
الثوب فقال بعثت وارتهنت صح ايضا فالشرط وقوع احد  
شقي الرهن بين شقي البيع او القرض والاخر بعدهما او يقدر في  
صورة البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه ولا يصح  
الرهن بنجوم الكتابه اذ لا معنى للتوثيق والمكاتب قادر على  
الاسقاط ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل وان شرع  
فيه اذلهما فسخه وان لم يفرج الجاعل بفسخه ما لم ياتي ورجا  
بقيد لزوم وقيل يجوز بعد الشروع في العمل ويصح بعد فراغه  
جزء اللزوم الجعالية ويجوز الرهن بالثمن في مدة الخيار لانه  
اي للزوم الاصل في وضعه هذا ان ملك المشتري المبيع لملك  
البائع ثمنه ولا يبيع المرهون في الثمن ما لم يبيع ثمن  
الخيار ودخلت تجوز في اللزوم وسواء كان مستقرا كدين قرض  
واتلاف ام لا كتمن مبيع لم يقبض واجرة قبل استيفاء المنفعة  
ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجاء الذمة ويباع



المرهون عند الحاجة وتفضل المنفعة من غنائه ولا يصح بالمنفعة  
في جارة العين ويجوز بالدين **رهن بعد رهن** كالقرض  
به معا ولا يجوز ان يرهن المرهون بالنصب مفعول ثان  
**عند يد** بن آخر في الجديد وفارق زيادة الرهن بانها تسفل  
فانزع وهذا اشغل مشغول ويجوز لو جني ففداه المرتهن باذن  
الراهن ليكون مرهونا بالدين والفدا وكذا الواقع المذموم  
عليه بشرط ان يكون رهنا بالدين والنفقة **ولا يلزم** الرهن  
**الانقبضه** باذن من الراهن او قباض من يبيع عقد الرهن  
ولو اذن او قبض في او اغمى عليه لم تجز قبضه ويجزي فيه  
اي القبض **النيابة** كالعقد **لكن لا يستتبع** الراهن اذا الواحد  
لا يتولى الطرفين لكن لو كان وكيل في الرهن فقط فوكله المرهون  
في القبض **ملح** الصحة **ولا عند** اذ يد كيد ويشمل الماذون  
لكن السيد من الجرح عليه والمدير وام الولد وفي الماذون له وجه  
بصحة الاستتابة **ويستتبع مكانه** لاستقلاله باليد  
والتصرف كاجني ومثله مبيع بينه وبين السيد مهايأه  
ووقعت الانابة بنوبته والقبض هنا كالبيع **ولو رهن**  
**وديعه عن موافق** او مقصود باعن غاصب لم يلزم هذا  
الرهن **ما لم يمس** رهن امكان قبضه اي المرهون ويعتبر من  
القبض من وقت الاذن ويعتبر من الرهن ايضا في رهن نحو الا  
ب ماله عند المحجور وعكسه كما في البيع وقصد الاب  
هنا قبض واقباض كالاذن في الجديد **والاظهر** استتباب  
**اذنه** اي الرهن في قبضه اذا اليد كانت من غير جهة الر  
هن ولم يقع تعرض للقبض عنه **ولا يبريه** ارتهانه عن القبض  
و ضمان اليد **ويبريه** الايداع عن ذلك في الاصح لا يثبت  
في الضمان والارتهان توثق لا يثبت فيه اذ لو تعدا في المرهون

صلى

صار ضامنا مع بقا الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع حكم  
الوديعة وفي معار ارتهان قراضه وتزوجه واجارته وتوليها  
وابراجه عن ضمانه **وتحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض**  
**يتصرف** بربط الملك لهبة مقبوضه او غير مقبوضه واعتاق  
وسبيع وبرهن مقبوض او غير مقبوض **وكتابه** وكذا تدبير  
**في الاظهر** اذ التدبير تعليق عتق بصفه **وباجبال** ابو يوطي  
بلا احيال **والترويج** اذ لا تعلق له بمويز الرهن اذ يجوز  
رهن المروجه ابتداء او لومات العاقد رهنه كالمات او مرتهنا  
**قبل القبض او جت او تحجر العصور** وابقا **العقد قبل القبض**  
فيها **لا يبطل** الرهن في الاصح اما في الموت والجنون ولانه ايل  
الى الزوم واما في التخمر فانه يرتفع بالتخمر ويعود بالا  
تقلاب خلا والايضا قهله ولو تخمر العصور بعد القبض  
فكما قبله ولا يبطل بالموت والجنون والايضا بعد القبض  
جرما وتقوم في الموت وورثة الراهن والمرتهن مقامهما  
في القبض والاقباض وغيره من ينظر في امر المجنون و  
المغما عليه **وليس** للراهن **المقبض تصرف** بربط الملك  
**كالبيع** فلا يصح لكن في اعتاقه اقوال **اظهر** ما ينفذ من  
الموسر يقيمت المرهون فان اليسر يعضها فقد فيما اليسر  
ويجزم قيمته يوم عتقه فيكون رهنا مكانه بلا عقد  
وقيل الغرم يتخذه يتخذه المحكم بانها مرهونة كارتبذمة  
جارت ولا ينفذ من المعسر **وليس** للرهن الموسر اعتاق  
اعتاق المرهون عن كفارة غيره والوزير يجوز عتقه  
عن الميئت مالك الميئت رهنه او تعلق بذمته وان لم  
تنفذ وانما الرهن يابرا وغيره **لا ينفذ في الاصح** ولو رهن  
عليه اي علق عتق المرهون بصفه **فروض** وهو



فكالا عتاق فينفذ من الموصر الى اخر ما من او وجده بعد  
اي بعد فكايه الرهن او معه **نفذ العتق على الصحيح** ولا يجوز  
**رفقه لغيره** اي غير المرهون عند ولا التزويج للعبد والا  
مه اذ ينقص المرهون فتقل الرغبة فيه فلو خالف وفعل  
فالنكاح باطل **ولا الاجارة ان كان الدين حالا او تحل قبلها**  
اي قبل مدتها اذ تقل الرغبة فيتبطل بخلاف ما اذا كان محل بيع  
قفا او مع فراغها فيجوز ويجوز للمرتهن مطلقا ولا يبطل الرهن  
من **ولا الوطي** خوف الحبل في الذي يمكن حبلها وحسنها ليا  
ب في غيرها فان **وطي** فاحبل **فالولد حر** نصيب ولا قيمة  
عليه ولا حد ولا مهر وعليه اربش الحكام ان ازالها بقضه  
من الدين او يكون رهنا وفي نفوذ الاستيلاء **اقوال الاعتاق**  
فينفذ من الموصر فقط وتكون قيمتها وقت الاحبال رهنا  
مكانها فان **تفقد** فانفك الرهن بلا بيع **نفذ الاستيلاء في الا**  
**صح** وفارق الاعتاق بانه فعل لا يمكن رده بل منعه في الحال  
لحق الغير فان ازال ثبت حكمه ولو بيعت ثم ملكها نفذ  
الاستيلاء ايضا **فلو مات بالولادة** على عدم النفوذ **غيره** وقت  
وقت الاحبال وتكون رهنا مكانها في **الاصح** اذ تنب لها  
كها باستيلاءه بلا حق **وله** كل انتفاع لا ينقصه اي المرهون  
**كالركوب والسكناء** لقوله صلى الله عليه وسلم **الظهر يركب**  
**بنفقته** اذا كان مرهونا **لا البناء والعرس** اذ ينقصان قيمة  
الارض فان فعل ذلك لم يقلع قبل حلول الاجل وبعد يقلع  
ان لم تق الارض اي قيمتها **بالدين** ويزادت به اي بالقلع  
ولم تجر على الراهن ولم ياذن الراهن في بيعه معها فان  
اذن او جاز او وقت او لم ترد بالقلع ببقا ووزع الثمن والنقص  
على البناء والعرس ولو كان الدين موجلا وقال الراهن النبي

واعرفني

واعرفني واقام عند كل حل مكن ثم امكن الانتفاع بالمرهون **استرداد**  
**لم يسترد** كان يكون عبدا له صنعة تعلمها في يد المرتهن لم يسترد  
لعملها بل للخدمة وان امكن الانتفاع بغيرها بيد المرتهن **الا**  
بان لم يمكن الانتفاع به بلا استرداد **استرد** كذا في يمين ودا  
به تركب ويردها وعبدا للخدمة المرتهن ليلا ولو كانت  
جارية اشترط امن غيباتها كونه محرما او ثقة وله اعمل  
**ويشهد** المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع **شاهد**ين  
وجوبا في كل استرداد **ان التهم** فان وثق به فلا حاجة للا  
شهاد **وله** باذن **المرتهن ما منعناه** من التصرف والانتفاع  
فيحل الوطي فان لم يحبل فالرهن بحاله وان احبل واعتق او  
باع نفذت وبطل الرهن **وله** اي المرتهن الرجوع عن الاذن  
قبل **تصرف الراهن** وله الرجوع ايضا اذا ذهب ولم يقبض  
او وطي ولم يحبل فان تصرف **جاهلا** برجوعه فكصرف وكيل  
جهل عن له فلا ينفذ **ولو اذن في بيعه** ليحل المو حل من  
ثمنه او غيره اي لهذا الشرط بان شرطه كما باصليه **للمر**  
**البيع** لفساد الا الاذن بفساد الشرط **وكذا الوشرط** في الا  
ذن في بيعه **رهن الثمن** مكانه لم يبيع البيع وان كان الدين  
حالا في **الظاهر** ما ذكره فساد الشرط لجهالة الثمن عند الاذن  
**فصل** اذ الزم الرهن فاليد فيه اي المرهون للمرتهن  
**ولا تزال** الا للانتفاع **كما سبق** ثم يرد له ليلا كما مر وان كان العبد  
من يعمل ليلا كالحارس رده نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن  
كما لو رهن مسلما او مصحفا من كافرا وسلاحا من حربي فيؤخذ  
عنده **لملكه** ولو رهن جارية فان كانت صغيرة لا تشتهى  
او كان المرتهن محرما او ثقة من امرأة او مسووحا ومن اجني  
عند حليلته او محرمة او امراتان ثقتان وضعة عند والا



فعند عزمها او ثقه من ذكر و شرط خلافه فاسد والخشاك  
 لا تشا ولا توضع عند اثني اجنيه ولو شرط اي الراهن والمرتهن  
**وضعه** اي المرهون **عند عدل** او غيره **جان** وكما يتولى الواحد  
 الحفظ يتولى القبض وهذا فمن يتصرف لنفسه التصرف التام اما  
 غيره لو لي ووكيل وقيم ومادون له وعامل القراض وكما  
 تب حيث تجوز له ذلك فلا بد من عدالة من يوضع المرهون  
 عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه **او الافراد** **انه**  
 اي ان لكل ذلك **فذاك** واضح من اتباع الشرط فيه وان  
 اطلق فليس لاحد **من الافراد** **حفظه في الاصح** في جعله في  
 حوز لهما فان افرد احدهما بحفظه ضمن نصفه او سلم  
 احدهما الى الآخر ضمنا معا النصف فان تنازعا قسم ان امكن  
 والانتهاية **ولو مات العدل** الموضوع **عند اوفسق** او ضل  
 عن الحفظ او كان فاسقا فزاد فسقه او عاذا احد الراهنين  
 فطلب نقله **جعلاه** حيث يتفقهما **ان** اي عند من  
 يتفقان عليه **وان تشا** حافيه **وضعه الى اكرم** **عند عدل**  
 من يراه ولو اراد نقله وان الت يد ورثته **ويسحق بيع المر**  
**هون عند الحاجة** بان حل الدين ولم يوف ويقدم المر  
**تهن بثمنه** على سائر الغرماء **ويبيعه الراهن** او وكيله  
**باذن المرتهن** ولو نابجه فان لم ياذن قال له الحاكم  
**فاذن او تبري** امر له بذلك ولو طلب المرتهن بيعه  
**فاذا الراهن الزمه القاضي** قضاء الدين او بيعه  
**فان اصر باعه الحاكم** وقضى الدين من ثمنه ولو باعه  
**المرتهن باذن الراهن** فالاصح **انه ان باع** **مخضرة**  
**مع البيع والا فلا** يصح اذ يبيعه لغرض نفسه فينتهم في  
 الاستعمال ويترك النظر في الغيبة سواء قال بعه فقط

او عند

مات فلكم الراهن نقله  
 ولا يسجل جاز ولو كان في يد المرتهن فتغير حاله

امر بعه والستوى حقت من ثمنه ولو كان الدين موصلا او قال  
 بعه بكذا صح البيع او لانه **وشرط** بضم اوله **ان يبيعه**  
**العدل** او غيره عند **الحل جان** هذا الشرط **ولا يشترط مراجع**  
**الراهن في البيع في الاصح** اذا الاصل وام **الاذن** ويشترط امر  
 اجهة المرتهن ولو عزل الراهن العدل قبل البيع ان عزل ولم  
 تقن فلا ولو منعه من البيع لم يبيع **فاذا باع** وقبض الثمن **فا**  
**لثمن عند من ضمان الراهن** **حتى يقبضه المرتهن** وهو  
 امين فيه فيقبل قوله في التلق يمينه لا في التسليم للمرتهن  
 فان انكر فالقول قوله يمينه فاذا حلق اخذ حقه من الراهن  
 وراجع الراهن على الثالث وان كان اخذ له في التسليم  
**ولو تلقى ثمنه في يد العدل** مثلا ثم استحق المرهون  
 المبيع فان شاء **امتنع من رجوعه على العدل** وان شا على  
**الراهن والقراض عليه** فيرجع الثالث الغارم عليه مالم  
 يكن يتفرط عن العدل فان يقصر الضمان عليه ولو مات  
 الراهن فامر الحاكم العدل ببيعه فباع فتلق الثمن ثم الحق  
 المبيع رجح المشتري في مال الراهن فلا يكون العدل طريقا  
 لانه نابج الحاكم وهو لا يضمن وفي معنى الثالث فيما  
 ذكر المرتهن **ولا يبيع** المرهون **الا بئمن مثله حاله**  
**نقد بلده** كالوكيل فان اخل بشي منها لم يبيع البيع وانما  
 يضرب بقصر يتجانب به عادة وفي معنا الثالث الراهن  
 والمرتهن ولو راي الحاكم بيع المرهون بخسر الدين  
 غير نقد الحلف **جان فان زاد راعب** قبل **انقضاء**  
 المجلس والشرط واستقر الزيادة فليفسخ **وليبيعه** و  
 له ببيعه بلا فسخ ويكون قسحا لا لولي وهو  
 محذور فان لم يفعل ففسخ ولو رجع الراغب من الزيادة







كثيره وولد ويبض بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة **فلو**  
**حامل واحد الاجل وهي حامل بيعت** كذلك لانه رهنها ولد  
ولدت بعد العقد **بيع معها في الاظهر** وان كانت حامل **عند**  
**البيع دون الرهن** فالولد ليس برهن في الاظهر اذ الحمل يعلم و  
يبيعه ببيعها لتعذر استئثار الحمل والتوزيع عليه وعلى الام  
لكن لو سأل الراهن ان يباع ويسلم الثمن كله للمرتهن كان  
له ذلك **فصل اذا جنى المهرهون** على اجني بالقتل قد  
**الاجني عليه** لتعنين حقه في الرقبة بخلاف المهرتهن  
لتعلقه بالذمة معها فان **اقتص** وارث المجني عليه او **بيع**  
المهرهون له اي لحقه بان وجبت الجناية مالا او عفي عليه  
**بطل الرهن** ولا يعود بعود المبيع على الرهن ولو وجبة  
قيمه كان كما كنت يد غاصب لم يفت الرهن بل تكون قيمته  
رهنه مكانه ولو جنى المهرهون بامر غيره وهو يعتقد الطاعة  
فالجاني هو الامر وعليه القصاص او الضمان ولا يتعلق برهن  
المهرهون **وان جنى المهرهون على سائر القتل فاقتص** بضم الشا  
منه **بطل الرهن** وان عفا على مال او كان القتل خطا مثلا لم  
**يجب على الصياع** صوابه المشهور اذ السيد لا يثبت له  
على عبده مال **في قمارهنا** كما كان ومعلوم ان الجناية على السيد  
او الاجني بغير القتل لا تبطل الرهن **وان قتل المهرهون**  
**بالسيد عند اخر فاقتص** السيد بطل الرهنان جميعا وان  
**وجب مال** بقتل خطا مثلا **تعلق به** حق مرتهن القليل  
والمال متعلق برقبته القاتل **في بيع** وثمانه رهن اذ حق  
المهرتهن في ماله لا في عينه **وقيل يصير نفسه** رهنه  
لو كان الواجب اقل من قيمة القاتل **بيع** من القاتل جزئيا  
الواجب كما لو كانت الجناية على اجني ويكون ثمنه رهنه

فان تعذر

219  
تعذر او نقص به **بيع الكل** وجعل الزايد رهنه عند مرتهن  
القاتل ولو اتفق المرتهنان والراهن على النقل فعلى الراهن  
ومرتهن القليل فليس لمرتهن القاتل طلب المبيع ولو طلب  
الراهن المبيع وابا المرتهن **بيع** جز ما فان كانا اي القاتل والمقتول  
مهرهونين **عند شخص** فالكثير يدين **واحد نقصت الوثيقة** ولا  
جابر **او يدين** عند شخص ووجب مال متعلق برقبته  
القاتل **وفي نقل الوثيقة** به الدين القليل **عرضي** فايد نقلت  
بإتباع القاتل ويقام ثمنه رهنه كما هو القليل وان لم يكن عرضي  
في نقلها لم تعقل ومن الغايه كون احد الدينين حالا والاخر  
موجلا فللمرتهن التوثيق بالقاتل لدين القليل فان كان هو  
الحال استوفاه من ثمن القاتل فعلى الموجل فقد توثق  
ويطالب الحال وكذا لو اختلفا في قدر الاجل على مالا يخفى ولو  
اتفقا قدر وحلولا او تاجيلا وقيمة القليل اكثر من قيمه  
القاتل او مساويه لها فلا غايه فلا نقل وان كانت قيمة القا  
تل اكثر نقل منه قدر قيمة القليل ولو اختلفا في القدر و  
القتيل رهن باكثرهما مع تساوي قيمة العبدتين او زياده  
القتيل جاز النقل فان نقصت وهو رهن اكثرهما نقل  
قدر قيمته الى دينه واذ لم ينقل فقال المرتهن لا امنه  
فيبعوه ويضعوا ثمنه مكانه لم يجب كتوقع نفسه  
ولو تاف المهرهون **بافه** سماويه **بطل الرهن** وينفك الرهن  
بفسخ المرتهن وحده او مع الراهن وبالبرائة من الدين نقصا  
او ابرا او حواله او غيرهما فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن  
هنا اي المهرهون اذ هو وثيقه لجمع اجزاء الدين ولو برهن  
نصف عبد يدين ونصفه باخر فبراه من احد ما انفك  
قسطه لتعدد الصفة ولو رهنه بدين فبراه احد ما



عليه **انفك نصيبه** لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند الفسخ  
فان من دين احدها انفك قسطه تعدد مستحق الدين  
ولو اعاره اثنتان شيئا رهونه فرهنه ثم ادى نصف الدين  
وقصد فكاكه بنصف العبد او اطلق ثم جعله عنه **انفك**  
لتعدد المالك **فصل** اذا اختلف في اصل الرهن كما  
ن قال رهنتي كذا فلكا او قدره اي الرهن بمعنى المرهون كان  
قال رهنتي الارض باسجارها فقال بل وحدثها او تعينه  
كهذا العبد فقال بل الثوب او قدر المرهون به كالغنم فقال  
بل بالقر صد **والرهن يمينه ان كان رهن قيرع قيد في التصد**  
يق وسيما رهننا في صور الانكار مع انه لم يصدق على  
ذلك بالنظر للدعوى عليه بذلك وان شرط الرهن المخلد  
فيه لوجه مهم **في بيع** كما لا يبقية صورة البيع اذا  
وقع خلق فيها ولو اتفقا على شرط الراهن في بيع واختلفا  
في الوفا به صدق بيمينه في انكاره ولو ادعا انهار عنه **عبد**  
**توايمية** واقبضاه وصدق في احدهما فنصيب المصدق رهن  
**خمس** والقول في نصيب الثاني قوله وتقبل شهادة المصدق  
عليه فان شهد معه اخرا وخلق المدعي بخت رهن الكل  
ولو اختلفا في قبضه اي المرهون فان كان في يد الراهن  
او في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه اذا  
الاصل عدم الزوم وعدم الاذن وكذا ان قال قبضته عن  
**جهة اخرا** كما عاره واجاره وايداع يصدق بيمينه في الا  
صل عدم اذنه في القبض عن الراهن ولو كان بيد  
المرتتهن ووافقه الراهن على اذنه له في قبضه عنه  
لكنه قال انك لم تقبضه عندك او رجعه عن الاذن خلق  
المرتتهن **ولو اقر الراهن بقبضه** اي قبض المرتتهن المرهون

ثم قال

قال لم يكن اقراره عن حقيقة فله **خليفة** اي المرتتهن  
انه قبض المرهون وان لم يذكرنا ويلا وكما تجلس القاضي  
بعد الدعوى اذا الوثائق تشهد عليها بما قبل تحقق ما فيها **وقيل**  
**لا يحلفه الا ان ينكر اقراره** تاويل لقوله اشهدت على  
**رسم القابله** قبل حقيقة القبض ولو قال رهنته اليوم داري  
بالشام واقبضته وبقا بمكة لغا لعدم امكانه **ولو قال احد**  
**هما اي الراهن والمرتتهن جنا المرهون وانكر الاخر صدق**  
**انكر بيمينه** على نفي العلم بالجناية الا ان ينكرها الراهن  
فيحلف على الجت اذا الاصل عدم الجناية وبقا الرهن واذا  
بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم  
التمن الى الراهن المقر لاقراره **ولو قال الراهن جنا قبل القبض**  
انكر المرتتهن **فالاظهر تصديق المرتتهن بيمينه في انكاره** حتى ان  
حقه فيحلف على نفي العلم ولو لم يعين المجني عليه او عينه فلم  
يصدق اوله يدع ذلك فالرهن بحاله والاصح انه اذا خلق المر  
تهن غرم الراهن للمجني عليه اذا حال بينه وبين حقه والاصح  
انه يغرم الاقل من قيمة العبد وارش الجناية والاصح انه  
لو نكل المرتتهن ردة اليمين على المجني عليه اذا الحوالة لا على  
الراهن اذا لم يدع لنفسه شيئا فاذا احلف المردود عليه **رهن**  
العبد في الجناية ان استغرقت قيمته والا يبيع منه بقدر  
ها ولا يكون الباقي رهنا اذ اليمين المردودة كاليمينه او الاقرار  
بجنايته البتة فلا يصح رهن شي منه والخلاف في الثلاث قولان  
ولو اذن المرتتهن في بيع المرهون فيبيع ورجعه عن الاذن  
وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعد في الاصح تصديق  
المرتتهن اذا الاصل عدم رجوعه بالوقت الذي عايناه والا



صل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فتعارضنا و  
اصل استمرار الرهن **ومن عليه الفات ما حذر رهن او**  
**ثقة فاذا العا وقال اديته عن الرهن** والوثيقه  
بيمينه علمي قال اذا عني الخ لا الاخر واختلفوا في  
سنة ذلك او في لفظه اذى المودى اعرف بنيه وكيفية ادا  
وان لم ينوي شيئا جعله عما منها او غيرها فان جعل  
عنها قسط عليهما بالسوية لا بالقسط وقيل **يقسط** عليها  
**فصل من مات وعليه دين** لله تعالى واغير  
**تعلق بتركته** المنقلة للوارث تعلق بالمرهون وفي قول  
**التعلق الارش بالجاني فعل الاطر** الاول يستوي الدين  
**المستغرق وغيره** في رهن التركة في الاصح كسائر الديون والر  
هون علم الوارث او لا اذ ما تعلق بحق الادعي لا يختلف به ولا  
ينفذ تصرف الوارث في شي منها غير اعتاقه وايلاده ان كان  
موسرا ولو ادي بعض الوارثه من الدين بقسط ما ورث  
الثقة نصيبه بخلاف مالورهن المورث عينات ممت فلابد  
شي منها الا باذا الكل والفرق ان الرهن الوضعي اقوام الشري  
**وتصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر** اي طرادين بردييه  
**بعيب** اكل البايع ثمنه فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه اذا  
كان جابزا له ظاهر لكن ان لم يقض الدين فسح التصرف ليصل  
المستحق طقه ولو ظهر الدين بعد عتق او ايلاد وارث موسر  
لم ينقض وعليه الاقل من الدين وقيمة العبد ولا خلاف ان لو  
**ارث امساك عين التركة** بالاقل من قيمتها والدين وقضا  
الدين من ماله لكن لو كان الدين اكثر من التركة فقال  
الوارث اخذها بقيمتها واراد الغرماء بيعها لتوقع زياده

ب الوارث اذ الظاهر عدم الزيادة على القيمة **وانصحى ان**  
**تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث** اذ ليس في الارث المفيد  
للملك اكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن او ارض و  
هذا لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني واما قوله تعالى  
من بعد وصية يوصي بها او دين **بثقيهم الدين على الارث**  
فتعليل القسمة لا مانع منه **فلا يتعلق الدين بزائد التركة**  
**كالكسب والتنازع** لحدوثها في ملك الوارث **كتاب**  
**التقليس** هو لغة الله اعلى المفلس وشهره بصفة الافلاس  
الماخوذ من الفلوس التي هي خسر الاموال وبشرعا جعل الحاكم  
له مفلسا يمنع من التصرف في ماله والاصل فيه انه صلى الله  
عليه وسلم حرم على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسم بين  
غرمائه فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم فقال لهم النبي صلى  
الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك **من عليه ديون** لا  
لازمه **زائد على ماله** **تجر عليه** في ماله العيني والدين الذي  
يتيسر الاداء منه بخلاف المنافع والمقصوب والغائب وهو  
ما سوا الغراما وجوبا لما مر ولا تجر دين لله تعالى غير  
مري كذا مطلق وكفارة لم يعص بسببها ولا دين غير لازم  
لحال كتابه ولا تجر بالوجيل لانه مطالبة به في الحال واذا  
**تجر بحال لم تجر بالوجيل** في الاظهر وفارق الموت بحرب الدين  
به دون الحجر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كونه  
ينفق من كسبه فلا تجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته  
من ماله **فكذا لا تجر في الاصح** للممكن من المطالبة فور الكس  
لوطالبه الغرماء في المتأوى والناقص بعد الامتناع من الاداء  
جب لكنه ليس تجر فليس بل هو حجر غريب ولا تجر بغير طلب



من الغرماء فلو طلب بعضهم الجحش منه قد تجزئه بان زاد عامه  
**جوابه** بان لم يزد فلا وإذا جاز لم يخص الجحش بالطلب ولو كانت  
الديون لم تجوز عليهم بخوصي جرح القاضى لمصالحتهم بلا طلب  
واولى اذا اطلب اولياهم ولو كانوا هم لمفلسين جرح على او  
لياهم في اموالهم ولا تجزئدين غائب لانه لا يستوفي ماله  
في الذمة **فالجحش بطلب المفلس في الاصح** للغرم الطاهر له فيه وان  
جرح عليه بطلب او دونه **تعلق حق الغرماء ماله** حتى لا يتفقد  
تصرفه فيه بما يضرهم ولا يبرأهم فيه دين جازع وخرج  
حق الغرماء حق الله تعالى المقيد بالمرزكاة ونذر وكفارة فلا  
يتعلق بمال المفلس **واشهد** ان الحكم بدعا على جرحه اي المفلس مع الله  
عليه **ليحذر** في المعاملة ولو باع او وهب او اعتق ففي قوله بوق  
تصرفه المذكور فان فضل ذلك عن الدين لخواير نقد والا  
لغا اي بان احدهما والآخر بطلانه لتعلق الغرماء بما تصرف فيه  
فلو باع ماله الغرماء به بدينهم حيث يصح البيع بلا اذن الحاكم  
**بطل البيع في الاصح** اذا جرح ثبت عاما وتجوز ظهور غريم آخر  
وياذن القاضي صحيح جرمه فلو باع ساهما واشترى شيئا في الذمة  
فالمصالح صحته ويثبت البيع والثمن في ذمته ويصح نكاحه  
وطلاقه وخلعه وزوجه بالعين ان كان زوجا فقط  
وزوجه واقصاصة واستقاطه القصاص ولو اقر بعين  
او دين وجب قبل الجحش معاملة او اطلاق فالاظهر قبوله في حق  
الغرماء كما يقبل في حقه واحتمال الموطاه خلافا للظاهر وان اتسدت  
وجوبه الى ما بعد الجحش ملة او مطلقا عن التقييد بمعاملة او غيرها  
لم يقبل في حقهم فلا يبرأهم المقر له **وان قال عن جنائية قبل**  
**في الاصح** لبرأهم الجحش عليه ولو اطلق وجوبه فكما لو اسند

مأبوء

لما بعد الجحش ولو امكنت مراجعة المقر ووجه وعمل بمقتضاؤه  
له ولو اسند لما بعده مطلقا وامكنت مراجعته فعل ولو  
قرينين وجب بعد الجحش واعتق بقدرته على وفائه قبل  
وبطلت ثبوت اعساره اذ قدرته على وفائه شرعا يستلزم  
قدرته على قابلية الديون **وله ان يرد بالعيب ما كان**  
**اشتراه ان كانت الغبطة في الرد** وان كان في الامساك فلا  
لتفويته مالا بلا عوض ولا يجب الرد في التي قبلها هذا عدة  
تقويتها في ما اذا وجد المريض ما اشتراه في صحته معيبا والقبض  
في الرد فامسكه حيث كان نقص العيب من الثلث بانه قد  
يجبر الخلل عنها بالكسب ولا يجبر ثم وبان جرح المريض قويا  
وولي الطفل يجب عليه الرد ولو كانت الغبطة في بقائه لم  
يورد كالمفلس ولا ارش في الحالين اذ الرد غير ممتنع في نفسه  
وانما المصلحة اقتضت الامتناع **والاصح** تعدي الجحش الى احد  
ث بعد به بالكتاب كالاصطبياد والوصية والشرائي الذمة  
ان صحناه وهو الرجح كما مر كل لو وهب له بعضه او وصي  
له به وثم العقد عقد عليه ولا تعلق لغرماء به **والاصح**  
انه ليس لبايعه اي المفلس في الذمة ان يفسخ ويتعلق  
بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وله ان يبرأهم الغرماء  
بالثمن والاصح انه اذا لم يكن التعلق بها بان علم لا يبرأهم الغرماء  
بالثمن لحدوثه برضاه **فصل** في اضرار القاضي ندبا  
بعد الجحش على مفلس يبيع ماله وقسمه اي الثمن بين الغرماء لئلا  
يطول زمن الجحش ولا يفرط استعجال خشيته من نخس الثمن ويقدم  
في البيع ما يخاف فساده لئلا يضيع ثم الحيوان لما جتته للنفقة  
وتعرضه للهلاك ولو كان في ماله ما يتعلق بعينه حق بيع  
قبل الحيوان ثم المنقول خشيته السرقة ثم العقامر والتجبر



في غير ما يخاف فسادة وغير الحيوان مندوب **ولبيع بحضرة**  
**المفلس** او وكيله **وعزمائه** بانفسهم او بواكبلهم لانه اطلب  
 القلوب **شيء في سوقه** اذ طالبيه فيه اكثر ولا امرات فلند  
 ولو كان لتقلته لسوقه مونة وراى استند عاقله اليه  
 فعل ولا بد في البيع من ثبوت كونه ملكه كما لو طلب الشئ  
 كما من الحاكم قسمه شئ بايد بهم لا يحبسهم حتى يثبت انه ملكهم  
**بمثله** **مثله** **حالا من نقد البلد** وجوبا فيها ولو راي البيع  
 مثل حقوق الغرما او رضوا هم والمفلس بغير نقد بلدا  
 وطول جاز ثم ان كان الدين غير جنس النقد **وليبرضى**  
**الغريم** **الا بجنس حقه** **اشترى له** وان رضى جاز صرف  
 النقد اليه **الا في السلم** اذ لا يجوز الاعتياض فيه كما مر وكما  
 تمتع الاعتياض عنه كالسلم في منع اخذ المستحق غير جنسه  
**ولا يسلم ميعا قبل قبض ثمنه** احتياطا للتصرف في الغير فان  
 خالف ضمن ان فعله جاهلا او معتقدا بحرمه لا ان فعله  
 باجتهاد او تقليد صحيح **وما قبض بفتح القاف قسمه**  
**بين الغرما** بنسبة ديونهم على التدريج بل ان طلب الغرما  
 القسمة وجبت **الا ان يعسر قسمه لتقلته** فيؤخر ليجتمع  
 فان ابو التاخر لم تجبهم كان في التاخير مصلحة ولا يكفون  
 عند القسم **بجينة** بان لا غريم غيرهم اي اثبات ذلك لشبهة  
 الجح ولو كان ثم غريم لظهر فلو قسم فظهر غريم شارك  
**بالحصة** لوصول المقصود لا ينقص القسمة وفارق بعضها  
 فيما لو ظهر بعد قسمه التركة وارث بان حق الوارث في عين  
 المال بخلافه حق الغريم فانه في قيمته فلو قسم ماله وهو خمسة  
 عشر على اثنين لو حد عشره والاخر عشرون فاخذ واحد  
 عشره والاخر خمسة فظهر غريم له ثلثون استرد من كل واحد

نفقوا

بنصف ما اخذه **وقيل ينقص القسمة** ولو كان المفلس مثلا غرما  
 لكل عشره وماله عشره فاقتسماه واقلوا احدهما حصته و  
 هو معسر ثم ظهر غريم بعشر استرد من الاخر نصف ما اخذه  
 وكان له كل المال فاذا ايجسرا ملتاخذ منه ثلث ما اخذه  
 وقسم بينهما **ولو خرج شئ باعه قبل الجح مستحقا والثمن**  
**المقبوض** **قال فكلين** اي مثل الثمن اللان من كدين ظهر من  
 غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغريم بلا نقض وان  
 استحق شئ باعه الحاكم او ما ذونه **والثمن** **المقبوض** **قال**  
**لو قدم المشتري بالثمن** اي مثله ليلابى رغبت الناس عن شئ  
 مال المفلس ولا يكون الحاكم ولا ما ذونه طريقا في الضمان  
**وفي قول يخاص الغرما** اما غير التالف فيرد **وينفق** **الحاكم**  
 على المفلس **وعلى من عليه نفقته** من زوجه وام ولد  
 وقريب **حتى يقسم ماله** منه لانه موثر ما لم يزل ملكه وكن  
 لك يكسوههم وموثرهم منه بالمعروف **الا ان يستغنى بكس**  
 فلا ينفق عليهم ولا يكسوههم ويصرف كسبه لذلك فان لم  
 يق به لم يزل ولو كان له كسب لا يلق به لم يكلفه والنفق  
 من ماله الحاصل ولو قصر عن اللائق فكذلك ونفقته على  
 زوجته نفقة المعسرين وتسلم النفقة اليه يوم ما يور  
 ولا ينفق على زوجته بخلافه بعد الجح بخلاف قريب بخرد  
**وبياع مسكنه وخادمه** ومركوبه في الامح وان احتا  
 ج الى خادم لزمانته ومنصبه اي لو احد منهما اذ يسهل  
 تحصيلها باجرة فان تعذر فعلى المسلمين **ويترك له دست**  
**ثوب** **يليق به** وهو قميص وسراويل وعمامه وما يلبس  
 تحتها ومكعب اي مداسي **وينداد في الشتاء جبة** او نحو  
 ها ويترك لغوا له مالا يقبهم مما تترك له وكذا منفعة



وتحوصا ولا يترك له فرش وبسط ويساهج ببلد وحضر  
قلت قيمته ويترك له حق وطيلسان ودراعه ان لاق  
به حال فلسه ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق  
به ردناه للايق ولو كان يلبس دونه نقير الميرد عليه  
ويترك للعالم كنبه والجندي المرتزق خيله وسلاحه  
المحتاج اليها بخلاق المتطوع بالجهاد والمحترف الى حرفه  
فيما يظهر وما قيل بتركه له يشترط ان لم يوجد بماله  
كذا اطلقوه وفي تقديم خيل الجندي وكتب الفقيه والده  
المحترف نظر ظاهر والاوجه ان ذلك لا يشترط او يفصل فيه  
بين الشئ اليسير وغيره ولو استغنا بالة موقوفه لذلك  
مثلا فقيه نظر وقياس ما ذكر في الحج عدم ترك ذلك له و  
**يترك قوت ومونة يوم القسمة** بليته التي بعد اوليلة  
قسم ماله بيومها الذي بعد ماله **ومن عليه نفقه** لانه  
موسر في اوله ماله يتعلق به حق اخر كرمي وجنايه **وليس**  
**عليه بعد القسمة ان يكسب او يوجر نفسه لبقية الدين** قال  
نقالي فاما ان ذوا عسره فنظيرة الى ميسره فحكم بانظاره لكن  
ان عصى بسبب الدين لزمه ان يكتب لوفائه **والاصح اجارة**  
**ام ولد والارض الموقوفة عليه** وخونها لبقية دينه اذ  
المنفوعة كالعين فيصرف بد لها للدين فوجر ما ذكر مره بعد  
اخر الا ان يقضى الدين وكما انفك شئ انفك الحجر بالنسبة اليه و  
يجوز على اجارة الوفاق ماله يظهر تفاوت بسبب تعجيل الاجرة  
لحد لا يتعاقب به في عرض قضا الدين والتخليص من المطالبه  
**واذا ادعى المدين انه معسر وقسم ماله بين غرمائه وزعم**  
**انه لا يملك غيره وانكر فافان لزمه الدين في معاملة مال**  
**كثير او قراض او عرف له مال وادعائه لفته واعساره فعليه اليته**

ملا

كالوادعي بهلاك المال فان شهدت بالتلف في صورة ما اذا  
عرف له مال لم يعتبر فيها خبره باطنه او بالاعسار اعتبر  
**والايات لزمه في غير معاملة ولم يعرف له مال فيصدق**  
**ببنيته في الاصح** اذا الاصل لعدم **وتقبل بينة الاعسار في**  
**الحال بشرط ذكره بقوله وشرط شهوده** وهو اثنان خبره  
باطنه اي المعسر بطول جوان وكثرة محالسة ومخالطة  
اذا الاموال تحفى فان علم الحاكم ان الشاهد بهذه الصفة فوج  
والافله اعتماد قوله انه بهذه الصفة **وليقول هو معسر ولا يحفى**  
**النفي لقوله لا يملك شيئا بل يقيد كالا يملك** الا ما يبقا لمهونه  
**واذا اثبت اعساره عند الحاكم لم تجز حسبه ولا ملائمة بل**  
**عهل حتى يوسر** والغريم تخليفه وتجب لطلبه واذا لم يثبت جاز  
حسبه للثبوت ولا يجزى القاضي مريض لم يجد مرضا ومخدرة  
وابن سبل لم يولد بهم وتجبس الامنا في دين وجب بمعاملتهم  
لا اصل لفرع ولا غيره مكلف ولا ابو طفل ووكيل وقيم في دين لم  
يجب بمعاملتهم ولا العبد المجاني ولا سيده لبيودي او يبيع  
بل يبيع عليه اذ اوجد رغب وامتنع من البيع والفد ولا  
المكاتب في التجوم ولا من وقعت على عينه اجاره للدين واذا  
تغير العمل في الجس بل يقدم حق المستاجر وليستوثق القا  
ضي عليه ان خاف فربه على ما يراه **والغريب العاجز عن بيعه**  
**الاعسار يوكل القاضي به** لروما من يبحث عن حاله فاذا  
غلب على طنه اعساره شهد به لئلا يتخذ حسبه **فصل**  
**من باع ولم يقبض الثمن حجة على المشتري بالفلس اي بسب**  
افلاسه والمبيع باق عنده **فله** اي البايع **فسخ البيع واستر**  
**داد المبيع** لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ماله بعينه  
عند رجل قد افلس فهو حق به من غيره **والاصح ان خياره**



اي الفسخ **على الفور** خيار العيب بجامع دفع الضرر والاصح ان  
**لا يحصل الفسخ بالوطي والاعتاق والبيع** وغيرهما من التصرفات  
كما لا يحصل بها في ماله الوالد فطاهر حصوله بنحو فسخه  
البيع او رفقته او نقصته ولا يفتقر لاذن الحاكم **وله** اي الشخص  
**الرجوع في عين ماله بالفسخ في سائر المعامضات التي هي**  
**كالبيع** وهي المحضة للحديث كقرض وسلم واجاره فاذا اتم  
دراهم قرضا او راس مال سلم حال او موقدا فحل ثم جرح عليه  
والدراهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا اجره دارا  
باجرة حاله ولم يقبضها حتى جرح عليه فله الرجوع في الدراهم  
بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع والرجوع  
له في معاوضة غير محضة كالوخالعها او صالحها من  
دم العمل على عوض حال ولم يقبض حتى وجد الجرح فليس له الرجوع  
للبيع او الدم والمعاملة بعد الجرح دون علمه فهي قبله  
الفسخ بشروطه **وله** اي الرجوع في المبيع بشرط ما كونه  
**التمن حالا في الاصل او حل قبل الجرح او بعده وان يتعذر حضور**  
**له** اي التمن بالافلاس اي بسببه **فلو انتقا الافلاس و**  
**تغير بغيره** كان التقطع جنس العرض وامتنع من دفع  
**التمن مع يساره او هربه فلا فسخ في الاصل** لا مكان الاستدلال  
في الاولى والاستيفاء بالسلطان في غيرها فان فرض جرح فنادى  
لا يعتد به **ولو قال الغرماء من له حق الفسخ لا فسخ وقد**  
**ملك بالتمن فله الفسخ** للمنة في التقدم وربما ظهر غريم  
اخر فزاحم فيما اخذه ومن الشروط **كونه المبيع باقيا في ملك**  
**المشتري** فلو فات ملكه بثلث او نحو بيع او وقف او كانت  
العبد او استولد الامه **فلا رجوع** وكذا الوكيل الملك ثم عاد  
استصحبها بحكم الزوال **ولا يفسخ** الرجوع **التزويج** والتدبير

وتعليق

وتعليق العتق والاجاره فباخذه مسلوب المنفعة او يضارب  
فان خرج عن ملكه وعاد عوضه ولم يقبض الثاني العوض  
قدم الثاني لان المال في حقه باق في سلطنة الغريم وفي حق الاول  
زال ثم عاد ومن الشروط ان لا يتعلق به حق لزام لثالث جنا  
به رهن مقبوض وشفعه وايلاد فان زال يتعلق جاز الرجوع  
لجاء الوعر الخائب وان لا يتعلق بالبيع مانع كحرمة والمبيع صيد  
بخلاف الكافر والمبيع مسلم اذ يبيع دخوله في ملكه في المعام  
وصات بخلاف الصيد ولو كان بالتمن ضامن مقر على بالاذن  
لم يرجعه او بلا اذن او غير المشتري شيئا فله رده بالتمن وهو في  
به فوجها او جهوها عدم الرجوع كما لو رهن اجني ماله  
بالتمن بغير اذن المشتري ولو اشترى شيئا بعين ولم يستلمها  
طوب بها ولا فسخ ولو مات المفلس فقال وارثه انا اعطيت من  
مالي فلان رجوع ايضا ولو باع وجرح عليه في زمن الخيار او اقرضه  
او وهبه لولده جاز الرجوع **ولو تعيب بافة كسقوط عظم**  
**او جناية بايع قبل القبض والبيع اخذه ناقصا وضارب**  
**بالتمن او جناية اجني مطلقا او البايع بعد القبض فله اخذه**  
**ويضارب من ثمنه بخسبه نقص القيمة** الذي يستحقه المشتري  
اليها فلو ساوت قيمته سليما مائة ومعيها تسعون رجه بعرض  
التمن وجناية المشتري كافة في الاصل ولو تلقى احد العبد  
او الثوبين او بغيرهما فليس وجرح عليه اخذ الباقي وضارب  
**خصته التالف** او الاخر فلو كان قبض بعد التمن رجه في الجرح  
على ما ياتي فان ساوت قيمته وقبض نصف التمن اخذ الباقي  
يباقي التمن ويكون ما قبضه في مقابلة التالف وفي قول ياخذ  
نصفه اي نصف الباقي نصف باقي التمن ويضارب بنصفه  
ربع التمن ولو لم يتلق شي من المبيع وكان قبض بعض التمن



رجح في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه رجع  
والنصف ولو زاد المبيع **زادته متصلة كسمن وصنعه** تعلما  
المبيع بنفسه فان البايع بها فبرجه بهامع الاصل **والمتفصل**  
**كالتمه والولد** الحادثن بعد البيع للمشتري ويرجع البايع في  
الاصل فان كان الولد صغيرا بان لم يميز وبذل البايع قيمته  
اخذه مع امه والابان لم يبدلها فيباعان ويصرف اليه حصه  
الام من الثمن وقيل لا رجوع ولو كانت حاصله عند الرجوع  
دون البيع او عكسه بالنصب اي عاملا عند البيع دون الرجوع  
بان انفصل الولد قبله فالاصح **تعدى الرجوع الى الولد** لكونه تار  
يعا في الاولي في البيع فكذا في الرجوع وفرق بينه وبين نظيره  
في الرهن بان الرهن ضيق بخلاف الفسخ لنقله الملك وفي  
الرد يعيب ويرجع الوالد في هبته بان سبب الفسخ نشأ عنها  
من اخذ منه بخلافه ثم وفي الثانية انه يعلم ولو كانت  
حامله عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل  
بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري **كحمار واستار**  
**التم كمامه** وهو اوعية الطلع **وظهوره بالتأخير** اي تشقيق  
الطلع قريب من استار الجنين وانفصاله فان كان التم على  
الخل لمبيع عند المبيع غير موبره وعند الرجوع موبره تعدى  
الرجوع اليها وهي اولى بتعدى الرجوع اليها من الحمل **مشاهدا**  
والوثوق بها بخلافه ولو حدثت التم بعد البيع وهي غير موبره  
عند الرجوع رجع فيها على الراخ ولم تشملها العبارة ولو كانت  
غير موبره عند الرجوع والبيع رجع فيها جزما ولو حدثت بعد  
البيع وهي عند الرجوع موبره فهي للمشتري **ولو غرس الارض**  
المستراه او بني فيها ثم جرح عليه قبل اداء الثمن واراد البايع الرجوع  
فان اتفق الغراس والمفلس على تقريضا من الغراس والبنا فاعلوا

واخذها

واخذها البايع برجوعه ولا يمكن من الزامهم اخذ قيمه البنا والفكر  
لتملكها مع الارض ويجب تسوية الحفر من مال المفلس اذا فعلوا وان  
حدث في الارض نقص بالقلع من ماله ارشاه ويقدم به البايع لانه  
لتخليص ماله وان امتنعوا من القلع **لم يجبروا عليه بل له ان يرجعه**  
**ويملك الغراس والبنا بالقيمة** اي له مجموع الامر من لما ياتي وله  
ببذل ثمنه ما ذكر ان قلعه ويغرم ارش **نقصه** اذ مال المفلس  
كله والضرر يبدفع بكل منهما فاجيب البايع لما طلبه منهما بخلاف  
ما لو زرعها المشتري واخذها البايع لا يمكن من ذلك اذ للزرع امد  
يتمتع فسهل احتماله بخلاف الغراس والبنا فان اختلفوا عمل بالمطبخ  
**والاظهر انه ليس له ان يرجع فيها ويحق الغراس والبنا للمفلس**  
ولو بلا جرة لنقص قيمتهما بل ارض فيحصل له الضرر وانما يثبت  
الرجوع بدفعه ولا يبر الضرر بضرر فيضارب البايع بالثمن او  
يعود الى بدل قيمتهما او فعلهما مع غرامة ارش النقص وفا  
رقما لو صبح المشتري الثوب ثم جرح عليه قبل اداء الثمن حيث جرح  
البايع في الثوب فقط وكان للمفلس شركا معه بالصبيح بان الصبيح  
كالصفة البايعة للثوب ولو كان المبيع **خطه خلطها**  
**عقلها او دونه** ثم جرح عليه **فله** اي البايع بعد الفسخ اخذ قدر  
المبيع من المخلوط وهو الدوب مساهم بنقصه كنقص العبد **خلطها**  
باجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر حذرا من ضرر المفلس  
ويضارب البايع بالثمن ولو كانت خليط الخطه الاجود قليلا  
لقد رتفاوت الكيلين فله الرجوع **ولو طحنها** اي الخطه طينها  
له او قصر الثوب المبيع له او تعلم المبيع صنعة بمعلم او خاط  
الثوب خيط منه او خبز الدقيقا وذبج الشاه او شوال اللحم او ضرر  
اللبن من تراب الارض او بنا الارض العرضيه بالات اشترأها  
معها او راض الدابة ثم جرح عليه فان لم ترد القيمة بما ذكر رجع



البايع في ذلك **ولاشي للمفلس** فيه وان نقصت فلا شئ للبايع معه  
**وان زاد فالأظهر ان يباع للمفلس من ثمنه بحسبة ما زاد** فلو  
 كانت القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة فللمفلس سدس الثمن و  
 فارق من الباقي بفعله بحسبة ما ذكر اليه بخلاف السمين فانه  
 صنعه تعالى في العلق يوجد كثيرا ولا يحصل السمين بحسبة ما ذكر  
 ما يجوز الاستجار عليه ويظهر به ان الزيادة في كله عين  
 فيشارك المفلس بها والبايع حينئذ اخذ المبيع ودفع حصته  
 الزيادة للمفلس وان كانت في مسألة المبيع بحسبة **ولو صغر**  
**اي الثوب المشترى بصيغة** ثم جرح عليه **فان زادة القيمة قد**  
**قيمة المبيع** كان كانت قيمت الثوب اربعة والصبي اثنين في  
 صارت قيمته مصبوغا ستة **رجع البايع في الثوب والمفلس**  
**شريك بالمبيع** فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما اثلاثا و  
 الشريك فيها جميعا لتعذر التمييز فلا يقال كل الثوب للبايع وكل  
 المبيع للمفلس ومثل ذلك خلط الزيت بخلاف نحو الباني الأرض  
**او زادة القيمة اقل من قيمة المبيع** كان صار خمسة **فالنقص**  
**على المبيع** اذ هلك في الثوب القائم بحاله فيباع والبايع اربعة  
 اخماس الثمن وللمفلس خمسة **او زاد القيمة اكثر من قيمة المبيع**  
 كان صارت ثمانية **فالأصح ان الزيادة للمفلس** فيباع ويكون  
 الثمن بينهما نصفين وان لم بالمبيع شيا فللبايع ثوبه ولا  
 شئ للمفلس وان وان نقصت فلا شئ للبايع منه ولو كانت زيا  
 دة القيمة بارتفاع سوق المبيع او الزيادة التي فعلت  
 اختصت في الاولى من ارتفع سعر سلعته وفي الثانية من  
 فعل الزيادة او بهما وزعت بالحسبة **ولو اشترى منه**  
**المبيع والثوب** ثم جرح عليه **رجع البايع فيهما** اي في الثوب  
 بصيغة **ان تزيد قيمته على قيمة الثوب** قبل المبيع

ساوتها

او ثوبا ونقصت عنها فيكون **فاقد المبيع** فيضار بثمنه مع الرجوع  
 فالثوب من جهته بخلاف ما اذا زادت فهو محل الرجوع فيها فان  
 كانت الزيادة اكثر من قيمة المبيع والمفلس شريك بالزيادة وان  
 كانت اقل لم يضارب بالباقي **ولو اشترى من اثنين المبيع** من  
 من واحد والثوب من واحد وصبغه به ثم جرح عليه واراد البا  
 يعان الرجوع **فان لم تزيد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب** قبل  
 المبيع **فصاحب المبيع فاقد** يضارب بثمنه وصاحب  
 الثوب واحد له برحه فيه ولا شئ له ان نقصت قيمته **وان**  
**زاد بقدر قيمة المبيع اشترى** في الرجوع والثوب كما افاده قول  
 اصليه فلهما الرجوع ويشترى كافيته **وان زادة على قيمتها**  
**فالأصح ان المفلس شريك لهما** اي للبايعين بالزيادة فاذا كانت  
 قيمة الثوب اربعة والمبيع اثنين وصارت قيمته مصبوغا  
 ثمانية فللمفلس شريك بالربع ولو كانت الزيادة اقل من قيمة  
 المبيع تخير باربعة بين اخذ الزيادة والمضارب به بكل الثمن  
 ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبا ثم جرح عليه فللبايع الرجوع  
 ان زادة قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل المبيع فهو  
 شريك فيه فاذا انقصت حصته عن ثمن المبيع فان شيا  
 قبح به ولا شئ عليه له غيره وان مضارب بالكل  
**باب** **الحجر** هو لغة المنع وشرا المنع من المهر  
 التصرفات المالية والاصل فيه اية وايتلوا الجنا ما و  
 اية فان كان الذي الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع  
 ان يمل هو فسر الشافعي الاول بالمبذر والثاني بالصبي  
 والكبير المختل والثالث بالمعلوب على عقله والحج نوعان  
 نوع شرع مصلية الغير ومنه **جر المفلس** اي الحجر عليه  
 في ماله **حق الغرماء والرهن للمرتهن** في العين امر هو به



والمرضى للورثة في غير الثلث والعبد لسيدته والمرث للمسلمين  
وغير ذلك ولها ابواب تقتضي بعضها وباقى الباقي شرع لمصلحة  
الحجور عليه وهو المقصود هنا كما قال **ومقصود الباب جرح الجنون**  
**والصبي والمجنون** التي تفسر في الجنون تقتلب الولايات و  
**اعتبار الأقوال** كولاية نكاح وإيضا وإيتام وأقوال معامل  
وغيرها اما الأفعال فيعتبر منها التملك بالاحتطاب وخو  
والاتلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت الخسب بزيادة ويغرم  
ما أتلعه **ويترفع** جرح المجنون بالافاقه من جنونه ومن  
له ادنى تمييز وهو راي العقل له حكم المجنون والافاق  
فتصرفه صحيح فان نذر فكسفيه **وجرح الصبي** كذا لا  
ما استثنوه من عبادة وخواذن في دخول دار **ويترفع**  
**ببلوغه رشداً** والبلوغ يحصل باستكمال خمس عشرة سنة  
قريه فخذ يد الانه صلى الله عليه وسلم اجاز ابن عمر وهو ابن  
خمس عشرة سنة **او خرج المني** ووقت امكانه استكمال تسع  
سنين قريه كما في الحيض للاستقرا قال تعالى واذ ابلغ الاطفال  
منكم الحلم فليستادنوا والحلم الاحتلام وهو خروج المني ونبات  
**ت العانة** الخشنه المحتاجه في اناتها للحق **تقتضي الحرام**  
**ولد الكافر** ومن جهل اسلامه فهو اماره عليه اي انه علا  
مه على البلوغ بالنسب والاحتلام فلو وجدناه وشهدنا  
لان انه لم يبلغ علمنا به **لا المسلم في الامع** وفارق ما قبله  
بان المسلم يخشى منه استعجاله لفك الحرج والتشوق للولا  
يات والكافر يقضي به ذلك للقتل او ضرب الجزية ويجوز  
النظر الى منية عانة من احتجنا الى معرفه بلوغه لاها  
للضرورة والاصل فيما ذكر انهم في سبي بني قريظه كانوا ينظر  
ون من نبت العشري عانته قتل ومن لم يثبت لم يقتل

ولا بد من نباته

ولا بد من نباته على فرجيه ان كان خشي وخرج نبات العانة يهود  
الندي وغلط الصوت ونحوها **وبين يدي المرأة** على ما ذكر من السن  
وخروج المني ونبات العانة **حيضا** اجماعا **وجبلا** لانه مسبوق  
بالانزال فالحمل اماره على البلوغ قبله لكن لا يثبت الولد الا بال  
لوضع فاذا وضعت حكما بحصول البلوغ قبل الوضع ستة  
اشهر وبشي فان كانت مطلقه وابنت بولد يلحق الزوج حكما ببلو  
عها قبل الطلاق ولا بد في بلوغ الخنثى ان عني بذكره وتحيصن  
جه فلا يكفى احدهما الا اذا تكررت فان ظهرت من الاخر خلافا  
غير الحكم **والرشد** ابتداء صلاح الدين والمال فسر به قوله  
تعالى فان انسئم منهم رشدا **افلا يفعل** حرما يبطل العدة له من  
كبيرة او صار على صغيره ولم تغلب طاعته ولا يبين بان  
يصبح المال باحتمال غبن فاحشر في المعامله وهو ما لا يحتمل  
غالبوا اليسير كبيع ما يساوي عشرة بشعة او رمية وان قل في  
خرافه **ونفاقه في محرم** والمراد جنس المال والصحيح ان من  
فه في الصدقه والهدايا ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي  
لا يلبس حاله ليس بتبذير اذ المال يتجدد ليتفع به ويلتذ به  
وليس ذلك محرام **مصحف** ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض  
له ولم يكن له ما يوفيه في امره ويعتبر في رشده الكافر ما هو صلاح  
في دينه وماله عندهم **وتختبر رشداً الصبي** في الدين والمال  
اما في الدين فتشاهده حاله في العبادات بقيامه بالوجبات  
واجتنابه المحظورات والشبهات واما في المال فان ذلك  
يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء كحاجات  
واما كسبه فيهما بالنقص عما يطلب البائع وطلب الزباده على  
ما اعطى المشتري وولد الزراع بالنزاع **والنقد** على القوم  
بها والمحترف بالرفع عما يتعلق بحرفته والمرأة عما يتعلق بالغزل



والقطن ووصون الاطعمه والاقتبسة تحت الهرة وخوصا  
كالقار كل على العادة في مثله وتختبر الحثي بما يختبر به  
الذكر والانتى ويشترط تكرار الاختيار مرتين او اكثر  
بحيث يفيد غلبت ظن ريشده ووقته اي الا  
ختيار قبل البلوغ وقيل بعد فعلى الاول الامح بالرفع انه  
لا يصح عقده بل تحت في الماكسة ويسلم له المال لئلا يفسد  
فاذا اراد العقد عقد الوكي فلو بلغ غير رشيد لافساده  
الدين او المال دام المحر عليه وهو حر سفيه ويتصرف في  
ماله من كان يتصرف قبل بلوغه وان بلغ رشيد الفلك  
الى بنفسه بلوغ واعطي ماله وقيل بشرط فلك القاضي ولو  
بشر بعد ذلك محر عليه من جهة القاضي فقط ولا تحر على  
من يغيب في بعض التصرفات وقيل يعود المحر بنفسه التبدل  
بلا اعاده من احد ولو فسق المحر عليه في الامح اذا لا  
ولون له يفعلوا ذلك وفارق التبدل بتحقق حينا  
ع المال بخلاف الفسق ومن محر عليه لسفه اي سوء تصرف  
طرافوا اليه القاضي وقيل وليه في الصغر اي الاب والجد  
ولو طرا جنون فوليه وليه في الصغر اذا السفه مجتهد  
فيه فاحتج لنظر القاضي بخلاف الجنون وقيل القاضي في  
من بلغ سفيها ولم تحر عليه وليه بالسفه المهمل وهو  
محجور عليه شرعا لاحسا ولا يصح من المحجور لسفه اقرار  
بنكاح ولا بيع ولا شرو ولا اعتاق وعنه ونكاح بغير اذ  
ن وليه قيد في الكل فلو اشترى واقترض وقبض من  
رشد باذنه وتلق الماخوذ بيده اتلفه فلا ضمان ان لم يطا  
ليه البايع في الحال ولا بعد فلك المحر سواء علم حاله من عا  
مله او جهل لتقصيره في البحث عن حاله فان كان البايع

غير

غير رشيد او طالبه او قبض بلا اذنه ثم تلق ضمنه وكالرشيد  
من سفيه بعد رشده ولم تحر عليه القاضي وسفيه اذن له  
وليه قبض دين له على غيره ويصح انهاء المحر عليه بسفه  
وان لم ياذن وليه ولو صالح عن قصاص عليه على الدية  
فاكثر لم يمنع الوكي وله ان يعقد الحريم بدنيا بلا اذن  
ولييه ولا يراد عليه منه ولا من ولا من وليه ويصح باذن الو  
كي نكاحه ويأتي بقسطه في النكاح لا التصرف المالي في الامح  
وما لا عوض فيه كالهدية لا تصح جزما ولا يصح اقراره بدين  
عن معاملته اسنده الى ما قبل المحر وبعد وكذا بائنا لاق  
المال وجناية توجب في الاظهر وما رد من اقراره لا تؤخذ  
به بعد فلك المحر ظاهر او في الباطن يغرم ان كان صادقا و  
يصح اقراره بالحد والقصاص فيقطع بعض السرقة ولا يجب  
المال ولو عفي مستحق القصاص على ما ثبت ويصح طلاقه  
وخلعه ويأتي في بابه ويجب دفع العوض لولييه كما يأتي  
وظهاره وايلاه ونفيه النيب لما ولدته زوجته بلقا  
ن واستحقاقه النيب وينفق على الولد المستحق من بيت  
المال ويصح نفيه ولد امته بالخلف وحكمه في العباد  
كالرشيد في فعلها لكن ليس كرشيد في فعل مال ولا في  
ق الزكاة ولا غيرها من التصرفات المالية بنفسه لانه  
تصرف مالي بل لا يد من اذن وليه وتعيين المدفوع اليه  
ولو تدرا يتصرف وتعيين المدفوع اليه التصديق في ذمته  
العقد او بعين مال فلا واذا حرم في فرض اصلي او مندوق  
قبل المحر او بعده اعطا الوكي كفايته لنفقة ينفق عليه في طر  
يقه او يخرج الولي معه لينفق عليه كما مر في المحر وكذا الواراد



السفر للحرام والعمره كالحج والتطوع اذا اجر عليه بعد احراره  
كالقرض وان احره بتطوع من حج او عمره وزاده مؤنة سفره لا  
تمام الضمان وايتيان به على نفقته المصهودة فللولي منه  
من الاتمام والايتيان والمذهب انه لا يحصر فيتحلل قبل  
ويحلل بالصوم والحلق ان قلنا عدم الاحصار يدل وهو لا  
رجح لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر  
زيادة المونة لم يجر منه والله اعلم **فصل في**  
الصبي انه ثم جده لا يبيد ان لم يكن فسق ويكتفى بالعدالة  
الطاهرة فيهما ولا يشترط اسلامهما الا ان يكون الولد مسلما  
لكن لو تزا ففعلوا البناء لم نقرهم ونلجحت امرهم بخلاف ولا  
بنة الخكاح اذا المقصود بولاية المال الامانة وهي في المسلمين  
اقوا والمقصود بولاية الخكاح الموالاة وهي في الكفار اقوا  
ثم وصيهما اي وصي الاب ان لم يجد ووهي الجدة بالشرط  
الاي في الوصايا ومنه العدالة الباطنة ثم القاضي او من  
نصبه والامراد قاضي بلد الصبي فان كان يبلد وماله باخر  
فالولي قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والتوقد  
وفعل ما فيه المصلحة اذا اشرف على الهلاك كبيعته وابعاد  
رثته اما بالنظر لاستنمايه فالولاية عليه القاضي بلد  
الصبي ولا تلي الام في الاصح كغيرها من الاقارب لكن لفظة  
الاتفاق من مال الصبي والمجنون ومن باع سفيها في تاد  
بيته وتعليقه لانه قليل فسوحي به ويتصرف الولي بالمصلحة  
فيشتري له العقار وصقراولي من التجارة اذا حصل من بيع  
الكفاية ويبيد دونه بالطين والاجر اي الطين المحرق  
لا اللين اي الطين الذي لم تحرق بدلا لاجر لقله بقاياه

والجوى

والجوى اي الجسد بدل الطين لكثرة ویشترط في البناء ان  
يساوي كلفه بعد البناء ويمتنع ادخال كل من الدين والجوى  
في بناءه ولا يبيع عقاره ولا او اننه المعبود للقبية الا  
فاحه كقائه وكسوه بان لم تق غلته بهما او غبطة ما  
هزة بان يرغب فيه بالكثير من ثمن المثل وهو نجد مثله  
ببعض ذلك الثمن او خيرا منه بكله وما عدى العقار  
وانه القنية غير مال التجارة لا تباع ايضا الا الى اجهه او  
غبطة لكن يجوز لحاجة فيشتره ويربح قليل بخلافها ولم  
يبيع ماله بقرض ومن مصلحة ان يكون فيه ربح وشركة  
للمصلحة التي يراها ومن مصلحة ان يكون الزيادة او  
خوف عليه من خونها واذا باع بنعيته باع بزياده على  
النقد لا يقيه واشهد عليه وارثه به ويشترط للمعامل  
موسر ثقة وقصر الاجل عرفا وكون الرهن واقيا فان اخل  
شرط منها بطل البيع وضمن وذا باع لولده من نفسه لم يجز  
لرهن لانه لانه امين في حق ولده وياخذ له بالشفعة  
او يترك بحسب المصلحة التي يراها في ذلك وان ساوى الا  
خذ الترك لم ياخذ ويترك ماله وينفق عليه ويكسوه  
وهو نزه بالمعروف ويموت قريبا بالطلب فان ادعا  
بعد بلوغه رشيدا على الاب والجد يجهل ماله او اخذ  
بشفعة بلا مصلحة صدقا باليمين او فور شفقتهما لا  
المبعد للتمهه وان ادعاه على الوصي والامين صدق  
هو يمينه للتمهه في حقهما ودعوه على المشتري من الو  
لي كهي على الولي اما القاضي فيقبل قوله بلا تخليف ولو بعد  
عزله لانه عند تصرفه فاتب الشريعة **باب المصلحة**  
والتراحم على الحقوق المشتركة هو لفعة قطع النزاع



وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع صلح بين المسلمين  
 والمشركين و صلح بين الامام والبعثه و صلح بين تخذ شق  
 قهرا و صلح في معاملة ودين و هو المراد قهرا و اصله قبل  
 الاجماع قوله تعالى والصلح خير وقوله صلى الله عليه وآله خير  
 بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا والكفار  
 كالمسلمين وان خصهم بالذكر لا تنقيادهم للاحكام غالبا و  
 لفظه يتعدى للمثروك من وعن وبالمأخوذ بعلى واليا  
 هو قسمان احدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان  
 احدهما صلح على اقرار وفي معناه الجحيم فان جرى على عين  
 غير المدعى وكان ادعى عليه دار او حصه منها فاقر له بها  
 فصالحه منها على عبد و ثوب معين فهو بيع للمدعى  
 بلفظ الصلح ثبت فيه احكامه اي البيع كاشفعة والاد  
 بالعب ومنع تصرفه في المصالح عليه قبل قبضه واشتر  
 اذ التقاط ان اتفاقا اي للمصالح عنه والمصالح عليه في عله  
 الربا واشترط التساوي فيما يعتبر فيه حذرا منه والتخالف  
 عند الاخلاق او جرى على منفعة في دار مثلامد معلومه فا  
 جاره محل المنفعة بالعين المدعى ثبت احكامها اي الاجا  
 ره في ذلك وقد يكون خلعها كاف صالحه منها على ان يطلقها  
 طلقة وقد يكون جعله واعاره او حر الصلح على بعض  
 العين المدعى كبيعها فهذه لبعضها الباقي لصاحب  
 اليد عليها فثبت احكامها اي الهبة في ذلك من صفاته  
 واذن في قبض ومضى من امكانه قبض العقد بلفظ  
 البهه لما ترك ولا يصح بلفظ البيع له لعدم الثمن والاصح  
 صحته بلفظ الصلح كصالحه من الرار على نصيبها  
 لوجود خاصية لفظ الصلح وهو سبق الخصومه فيحل

على الهبة

فيحل على الهبة المبروك وقال من غير سبق خصومه  
 صالح عن دارك بكذا فاجابه فالاصح بطلانه والمعتد  
 ان ذلك كناية ببيع ولو صالح من عين على دين ذهب او فضة  
 فبيع او عبد مثلا موصوف بصفة السلم فسلم ولو صالح من  
 دين غير مضمون ودين سلم على عين او غير ذلك من الدين  
 صح فانوافقا في عله الربا كالصلح عن ذهب بفضه اشترط  
 قبض العوض في المجلس حذرا منه ولا يتوافقا كعوض عن  
 فضة بفضه فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في  
 المجلس في الاصح كما لو باع ثوبا بدينارهم في الذمة لا يشترط  
 قبض الثوب في المجلس او كان العوض دينيا اشترط تعيينه  
 في المجلس ليخرج من بيع الدين بالدين وفي قبضه في المجلس  
 الوجهان اصحهما لا يشترط فان كانا رويين اشترط  
 ولو صالح من دين على منفعة صح وتقبض بتقبض محلها و  
 يشترط قبضه في المجلس ان اشترط قبضه في المجلس ان اشترط  
 القبض فيه في العين وان صالح من دين على بعضه كنصفه  
 فهو ابراعن باقيه ويصح بلفظ الابرا والخط وخوها كالا  
 سقاط والوضع نحو ابراتك من خمسمية من الاق الذي عليك  
 او حطتها عنك او اسقطها او وضعتها عنك وصالحك على  
 الباقي ولا يشترط القبول ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصا  
 حتك على الاق الذي لي عليك على خمسمية ويشترط القبول  
 ولا يصح بلفظ البيع ولو صالح من حال على موجد مثله كاق  
 او عكسه اي من موجد على حال مثله لغا الصلح فلا يلزم  
 الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعد فان محل  
 المدين الموجد ص لا اد او سقط الاجل فان ظن صحة الصلح

ب



لم يصح التعجيل فيسترد ما دفعه **ولو صالح من عشرة**  
**حاله على خمسة موجه من خمسة وبقيته خمسة** ما  
له اذا الحاق الاجل وعد ولا ينز من خلاف اسقاط بعض ال  
ين **ولو عكسه** اي صالح من عشرة موجه على خمسة حاله  
**لغي الصالح** اذا ترك الخمسة في مقابل حلول الباقي وهو  
لا حل فلا يصح الترتيب ولو صالح من الف في ذمته على خمسة  
معينه **النوع الثاني الصالح على الانكار** او السكوت **فيطل**  
**ان جرى على نفس المدعي** او غيره كان يدعي عليه دار افكر  
ثم يصالح على نحو ثوب **وكذا ان جرى الصالح على بعضه**  
اي المدعي كنصف الدار **يطل في الاصح** ولو كان المدعي دينا  
وتصالحا على بعضه كمن الف على خمسمائة في الذمه او معينة  
لم يصح **وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرار في الا**  
**صح** اذا جمل ان يريد به قطع الخصومة فقط والصالح بعده  
صالح على انكار ويستثنى من منع الصالح على الانكار ما لو تعلقا  
تواياد دعيه عند رجل فقال لا اعلم لا يكماهي او دارا في يدنا  
واقام كل بيعة ثم اصطلحوا وكذا اضطرر الورثة فيما وقفا  
اذ لم يجدل احد عوضا من خالص ماله كما لو طلق احدي امرته  
ومات قبل البيان ووقف لهما نصيب تزوجه فاصطلحوا **القسم**  
**الثاني يجري بين المدعي واجنبي في العين فانه قال وكلني**  
**المدعي عليه في الصالح** عن المدعي وهو مقرر لك به **صح الصالح**  
عن الموكل ما وكله كنصف المدعي او هذا الثوب من ماله او ثمة  
في ذمته وصار المدعي ملكا للمدعي عليه ولو قال وانا اعلم  
انه لك او هو لك كفا ثم ان كان كاذبا في دعوا الوكالة فشره  
باطل ويصح ايضا وان لم يوكل ولو قال في هذه الحالة امرني بالصالح

عاجدي

على عهدي هذا والمدعي عين فكلوا اشتري لغيره بماله نفسه  
باذنه او دين لم يصح لانه يبيع شي بدلين غيره وخرج بالعين  
الدين فلا يصح **الصالح عنه بدلين ثابتة قبل ويصح بغيره**  
ولو بلا اذن ان قال الاجنبي وكلني الى اخر ما مر او  
قال غير ذلك مما سبق او قال عند عدم الدين وهو مبطل  
في عدم اقراره فصالحني عليه كذا اذا لا يتعذر قضاء دين  
الغير بغير اذنه وخرج بقوله وقال وكلني العين مع  
عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر تملكك الغير بغير اذنه  
**ولو صالح الاجنبي لنفسه** بعين ماله او بدلين بند فخط  
**والحالة هذه** وهو اقراره المدعي عليه بالمدعي **صح الصالح** للا  
جنبي **وكانه اشتراه** بلفظ الشراء وان كان المدعي عليه **منكرا**  
والكلام في العين **وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره** وصالح  
لنفسه بعيد او خمسة في ذمته مثلا لياخذ من ادعي عليه  
المدعي وتنقطع الخصومة بينه وبين المدعي **فهو شركا مقصود**  
**في فرق بينه قدرته على انتزاعه** ولو في ظنه فيصح وكذا  
فيها قوله انا قادر على الانتزاع **وعدها فلا يصح** فان صا  
ح لنفسه في هذه الحالة بدلين بذمته غيره صح ببناء على صحة  
بيع الدين لغيره من عليه **وان لم يقل هو مبطل** مع قوله  
هو منكرا بان قال هو حققا وولا اعلم حاله او لم يغيره يزجعا  
صالحني بكذا اسوا كان لنفسه ام للمدعي عليه **لغا الصالح** لا تنافا  
الا عتراق المدعي بالملك **فصل في الطريق النافذ**  
ويعتبر عنه بالشارع **لا يتصرف فيه** بضم اوله **عنايضا لما**  
**ر في مروه** فيه لانه حق لهم **ولا يشرع** اي يخرج فيه  
**حناج** او روشن **ولا سا باط** وهو سقيفة فوق حايطين  
بجنتهما يضرهم كل من ذلك **بل يشترط ان قاعه** اي كل منهما



لا يجوز فعله للمسلم **حيث يمر تحت المار منتصبا على راسه**  
 الجوله العاليه وان كان من الفرسان والقوافل فليرفع  
**حيث يمر تحت** الراس والمحل على البعير مع اخشاب المظله  
 بكسر الميم فوق المحل اذ قد يتفق ذلك وعنه من اخراج جنا  
 ح مظلم لا يمنع الذي من اخراج جناح لشارع المسلمين لانه  
 كما على بنائه على بنايتا ابلغ **ويحرم الصالح على اشرع الجناح**  
 والسباط في نافذ وغيره بشي وان كان مع الامام بلا ضرر  
 من اذ الهوتايع للقرار فلا يفرد بتعقيب حتى لا يجوز اشرع لزار  
 بمال صاحبها وما لا يضر في الطريق للشخص فعله بلا عوق  
 كالمروور **ويحرم ان يبنى في الطريق ذلك** اي مشطبة او غيرها  
**او يغير شجره** وفارق الجناح بان شغل المكان بما ذكر منه  
 الطريق وقد تردد حكم الماره فيصطكون به **وقيل ان لم يضر**  
 الماره **حان وغيره النافذ** الخالي من نحو مسجد كرباط ودير  
 موقوفين على وجه عامه **ويحرم الاشرع اليه لغير اهله**  
 جزما وكذا يحرم الاشرع لبعض اهله في الاصح الا برضى الباقيين  
 او اذنهم وان لم يكن ضررا لا اختصاصهم بذلك وتحريم الصالح  
 على اشرعاه بمال ويشترط رضى المستأجران تضرروا لو اذوا  
 الرجوع بعد الاخراج بالاذن فالاشبه كما في المطلب منه قلعه  
 لانه وضع بحق ومنه ابقاؤه باجرة اذ الهوى لا اجرة له ولو  
 كان في الدرب نحو مسجد مما مر لم يجر الاشرع عند الاضرار  
 وان رضى اهل السكه كسد الدرب القسمة الصحن بينهم فاب  
 رضوا ولا ضرر لم يجر ايضا لان الحق للمسلمين **واعله من نقد**  
**باب داله اليه لامن لاصقه جداله** فلا نفوذ باب له  
**وهل الاستحقاق كلها** اي الطريق لكلهم ام يخص شركه  
 كل واحد بما بين راس الدرب و**باب داله** لانه محل مروره

وجهه

وجهان اصحهما الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليه للا  
 سطر اقل الارصاه لضررهم مرور الفتح او مرورهم عليه ولهم  
 بعد الفتح برضاهم الرجوع متاشاوا **وله فتحه اذا سمر في**  
**الاصح** اذ له رفع الجدار ببعضه اولى ولو اراد فتح باب للاستنفاة  
 جاز وان لم يجعل عليه نحو سياك **ومن له فيه باب ففتح اي**  
**اراد فتح اخر بعد من راس الدرب** من بابه الاول فلتشركا  
**به منعه** وان سد الاول والمانع منهم من بابه البعد من الاول  
 فقط لامن كان بابه اقرب الى راس الدرب ولا من كان بابه  
 مقابل لمفتوح **وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب**  
**القديم فكن لك** لشركا به منعه اذ زيادة الباب تورث زيادة  
 زحمه ونحوها ففيه ضرر **وان سد فلا منع** لانه نقص حقه  
 ولو كان بابه اخر الدرب فاراد تقديمه وجعل الباقي دهليزا  
 رة **ومن له داران تفتحان** بفتح الفوقيه اوله الى دربين  
**سدودين او سدود وشارع ففتح** اي اراد فتح باب  
 بينهما للاستطراق وان لم يبد باب احد الدارين لم يمنع  
**في الاصح** اذ هو تصرف مصادف للملك ولو اراد رفع الحائ  
 يطا بينهما وجعلها دارا واحدا **ويترك** بابيهما حالهما جاز  
 جزما لانه قصد ائتماع ملكه **وهي من فتح الباب فصا**  
**له اهل الدرب بمال ص** فان قدرها مدتها حارة وان اطلقوا  
 او شرطوا التابيد فهو بيع جزئيا من الدرب له فينزل  
 منزله احدهم ويشترط في كل من المصالح وما ترتب عليه ان لا  
 يكون فيه نحو مسجد مما مر **وتحور** للمالك فتح الكواك  
 في داره الاستنفاة وازالة بعضه ايضا وجعل سياك مكانه  
 والكواك بفتح الكاف الطاقه **والحداد** بين المالكين لجنابين  
 قد تحصر اي يفرد به احدهما ويكون سائر الآخر وقد يشتر



فيه **فالمختص به** احدهما **الاخر وضع الجذوع** اي **الخشب عليه**  
**على الحديد** ولا يخبر للمالك له ان اصنع الحبر لا يحل الامر من  
مال اخيه الا ما اعطاه عن طيب نفس وما ورد من خلافه  
قول فلورضي المالك في الحديد بالوضع كخس او بنا بلا  
عوض فهو اعادة له الرجوع قبل البناء عليه اي على الوضع  
وكذا بعد في الاصح كسائر العوارى **وفائدة الرجوع**  
**تخير** بين ان يبيعه اي الموضع المبني عليه **باجرة** او  
يقبل ذلك ويغير راسه **نقصه** كما لو اعار لبناء ولا يخفى  
الثالث في من اعار أرضا للبناء وهي المملوكة بالقيمة لان الأرض  
اصل فاستتبع وقيل فائدة طلب الاجرة فقط ولو رضي  
بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان اجر راس الحديد  
ار للبناء فهو اجاره بلا تقدير مدة وتبادل الحاجة وان قال  
بعته للبناء عليه او بعته حق البناء عليه فالاصح ان هذا  
العقد فيه شوب يبيع التأييد وشوب اجاره لانه عقد  
على منفعة فاذا بنا فليس للمالك الحديد ان ينقصه بحال  
اي لا يمان ولا مع بذل ارش نقضه لانه مستحق الدوام  
بلازم العقد ولو انه هدم الحديد بعد بنا المشتري فاعا  
ده ماله فله المشتري اعادة البناء بتلك الالة وبمثلها  
فان لم يعد لم يطالب المشتري بشئ لكن ان انه هدم بهدم  
طولب هادمه بقيمة حق الوضع لليلولة مع الارش  
ان كان المستحق وضعه ويسوا كان الاذن في البناء بعوض  
او بغيره فيشترط ببيان قدر الموضع المبني عليه طولا  
وعرضا وجهته وسمك الجدران اي ارتفاعها وكيفيتها  
من تضيد وخلو وجوف وكيفية السقف المحول عليها او من  
خشب او من عقد ويجبين البناء هونجر او طين طوب

لاختلاف

لاختلاف العرض بما ذكره وتفتي مشايخه الالات عين الوصف  
ولو اذن في البناء على أرضه كفا بيا قدر المحل البناء ولا يجب  
ذكر سميك وكيفيه اذ الارض تحت كل شئ واما الجدران مشتركة  
بين اثنين فليس لاحد منهما وضع جذوعه عليه بغير اذن  
من الاخر في الحديد وليس له ان يتخذ فيه وتدا ابكر التا  
فيهما او يفتح فيه كوة بلا اذن كسائر الاملاك المشتركة لا  
يستقل احد الشريكين بالانتفاع وله ان يستند اليه ويضد  
متاعا لغير قيد مزيد وله كغيره ذلك في جدار الاجني  
ايضا لا تنفك المضايقة منه بل لو منع احد الشريكين الاخر  
منه لم يمتنع وليس اجار شريكه على العمارة في الحديد لتقصر  
بتكليفها فان اراد الطالب اعادة منه مباله لنفسه لم  
منع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ما يشاء وينقضه اذا  
شاء ولا يضر الاشتراك في الاسر وان له حقا في الجمل عليه ولو  
قال الاخر لا تنقصه وانعم لك حصتي اي نصف القيمة لم يلزمه  
اجابته كابتدأ العمارة وان اراد اعادة ينقضه فلا  
خر منعه كسائر الاعيان المشتركة ولو تعاونا على اعادة  
بنقضه عاد مشتركا كما كان فلو شرط مع زياده لاحد  
لم يصح لانه شرط عوض بلا معوض ولو انفرد احدهما  
عادته بنقضه وشرط له الاخر الاذن في ذلك زيادة جتن  
وكانت في مقابلة عمله في نصيب الاخر فاذا شرط له السدس  
كان له الثلثان هذا ان شرط له سدس النقص في الحال فان  
شرطه بعد البناء يصح الاعيان لا توجل ولو اعادة ماله  
نفسه لكون للاخر فيما اعيد بها جزء وشرط له الاخر زيادة في  
مقابلة عمله في نصيب الاخر مع جزء من الالة جاز كالشرط السابق  
لكن هو هنا في العرصه والالة ويجوز ان يصالح على جزء من الالة



**والقالتج في ملكه** اي ملك المصالح معه **على ماله** كان يصا  
 حه على اجزاء ماء المطر من هذا السطح على بسطه المجر او ملكه  
 لطول الطريق وان تحري ما النهر في أرضه ليصل لأرض الصا  
 ح وان يلقى التاج من هذا السطح لأرضه وقد الصلح في  
 معناه لأجاره تصح بلفظها ولا بأس بحمل قدر ماء المطر  
 اذا لا يمكن معرفته ويجب ان يبين موضع الاجرا وطوله  
 وعرضه وعمقه والسطوح الذي يتحد منها اليه في الصلح  
 على اجرا المصالح معرفة قوته وضعفه ولو اعراض لأجارية  
 لم تحتج لبيان او اجرا بشرط بيان موضع الساقية وطو  
 لها وعرضها وعمقها والمدا وكونها محفورة اذا المستاجر لا يملك  
 الحفر وان باعه مسجل لما في كتيبه بحق البناء ولا يجوز الضلع  
 وجب بيان طوله وعرضه وعمقه اذا المشتري يملك المجر  
 ولو قال بعثت حق مسيل فكيف حق البناء ولا يجوز الضلع  
 على اجرا الغساله على السطح على مال ولا القالتج في سطحة  
 اذا الحاجة غير داعية له **ولو تناحرا جدارا بين ملكها**  
**فان اتصل ببناء احدهما بحيث يعلم انها بنيت معا** كان دخل  
 نصف لبنات كل منهما في الآخر **قله اليد** فيخلق ويحكم له بما  
 جدارهما لم تقم ببنائه خلافا **والا** بان لم يتصل ببنائه كما  
 ذكر بان اتصل ببنائه او انفصل عنهما **فلهما اليد** اي فهو  
 في ايديهما كما باصلا **فان اقام احدهما بينه** ام لم يبق الا حلقا  
 بان يخلق كل منهما الاخر على النصف الذي يسلم له وهو الذي  
 يبنيه ان صاحبه لا يستحقه ولا يتعرض لاثباته له **فان**  
**خلفا او فخلا عن اليمين جعل الجدار بينهما** لطاهر اليد  
 وان خلفا احدهما ونكل الآخر **قضى له** اي للمالك بالكل كما باصل  
 وايضا حقه انه ان حلق الذي يجيد القاضي بتخليفه ونكل

الآخر

ونكل الآخر بعد خلق الاول اليمين المردود ليقضى له بالكل وان نكل  
 الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه عنيين النفي  
 للنصف الدعاء صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه  
 هو فيكفيه يمين واحد كجمع فيها النفي والاثبات فيجوز ان  
 الجحيم له لاحق لصاحبه فيه او يقول لاحق له في النصف الذي  
 يدعيه والنصف الاخر **ولو كان لاحدهما عليه جندوع لم**  
**يرج** بذلك اذا قل على الملك فاذا حلفا بقية الجندوع  
 بحلفها الاحتمال وضعها بحق ولو كان الجدار المتنازع فيه بين  
 ملكيهما مبنية على خربة طرفها في ملك احدهما ولجس  
 منهما شي في ملك الاخر فهي الاول والجدار بين طاهر ولو كان  
 مبنيا على ترابيع احد الدارين سما وطولادون الاخر فكا  
 متصل ايضا لا يمكن احداثه **والسقف بين علوه** اي السطح  
 الشخص وسفل غيره **جدار بين بين ملكين فينظر امكن**  
**احداثه بعد العلويات** بان يكون السقف عاليا فيسقف و  
 سط الجدار ويوضع راس الجندوع في الخقب ويسقف **فكوت**  
**في يد ما** لا شتر اكهما في الانتفاع به **اولا** يمكن احداثه بعد  
 العلو كارج لا يمكن عقد عقبة على وسط الجدار بعد اتمته  
 اده في العلو **فلسا حب السفل** يكون لاصاله يبنائه  
**الحكم** هي بفتح الحاء افصح من كسرهما  
 لقه التحول والانتقال وشرعا عقد يقتضي نقل دين من  
 ذمة الى ذمة اخرى بان يحيل من عليه دين على من له عليه  
 مثله على ثالث **الحيل عليه** مثل ذلك فيقول مثلا  
 احثك بال عشرة التي لك على علي فلان بعثني عليه  
 فيقول احثت واصطكها قوله صلى الله عليه وسلم **مطل النفي**  
 ظلم واذا اتبع احدكم على ملي فليتبعه وان تبعه يسكون



الثاني قيل فليست بسكونها فيحتل بشرطها <sup>لنصف</sup> **رضي المحيل والمحال**  
بلفظ او مافي معناه فيما ياتي في الضمان لانها عاقدان فهي  
بيع دين بدين جواز الحاجة **لا المحال عليه في الاصح** لانه  
محل الحق فليصا حبه ان يستوفيه بغيره وهذا مبني على انها  
بيع لا استيفاء **ولا تصح على من لا دين عليه** وقيل تصح برضاه  
ولا تصح من لا دين عليه **وتصح بالدين اللامر وعليه** وان  
اختلف الديان وسبب الوجوب كمن وقراض واجره وبدل  
مطلق ولا تصح بدين السلم ولا عليه ويكتفي بالزكاة تلقى  
النصاب بعد التمكن او بقي لانها عبادته تؤدي على الوجه المأمور  
به **المشترى من الدين كثره وجب وكذا المنتقوم منه كثوب**  
**وعبد في الاصح** وتصح بالثمن في مدة الخيار **وعليه الاصح**  
لانه ايل الى لزوم **والاصح صحة حوالة المالك سيد بالبيع**  
**دون حوالة السيد عليه** والفرق ان المالك السقط الخدم  
متامسا فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد <sup>في البيع</sup>  
على مكاتبه بدين معاملة **ويشترط العلم عا حال به** <sup>وعلم</sup>  
**قدرا وصفه** وجنسا لا بابل ديه للجهل بصفتها وفي قول تصح  
بابل الدية **ويشترط تساويهما اي المحال به وعليه جنسا**  
**وقدرا** وكذا حلولة واجلا وصحة وكسر وجودة ورداة  
وساير الصفات **في الاصح** ويشترط العلم بالتساوي المذكور  
ايضا ولو كان لغير علي زيد خمسة ولزيد على عمر عشرة فان  
حال زيد بغير خمسة منها صح ولو كان باحد البتئين  
توثيق برهن او ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفه  
التوثيق بل سقط وقار عدم سقوطه بانتهاله للوا  
رث بان التوثيق خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق  
بخلاف غيره **ويبيح الحوالة المحيل والمحيل**

بحال الحوالة

بالحوالة المحيل عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل  
ويشترط حق المحال **لا دية المحال عليه** اي يصير في ذمة  
فان تعدل اخذه بفلس او جوع **وحاق وخوفا** لم يبرح  
على المحيل كالمواخذ عوضا عن الدين وتلق في يده فلو كان مقلبا  
عند الحوالة وجهل المحال فلا رجوع له **من اشترى شيئا**  
غبن فيه وقيل له الرجوع ان اشترط يساره والاول قال  
هو مقصر بترك البحث وان شرط ولو احواله بشرط الرجوع  
عليه بالفلس وخوفا بطلت **ولو احوال المشتري البايع بالثمن**  
**فرد المبيع بعيب القبض** او قبله قبض الثمن ام لا او وحده اقا  
له او خالف بطلت **في الاظهر** لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع  
وفرقوا بينه وبين مالوا حالها بصدقا فانهم انفساخ النكاح  
حيث لا تبطل الحوالة بان الصداق اثبت من غيره او احوال  
للبايع على المشتري بالثمن **فوجد الرد للمبيع بعيب او خوفا**  
مما لم يبطل على المذهب وفارق الاول لتعلق الحق هنا  
بثالث ولا فرق بين قبض المحال المال وعدمه فان كان  
قبضه رجع المشتري على البايع والا فلا يرجع عليه الا بعد  
القبض ولو باع عبدا **واحواله ثمنه** على المشتري ثم تصادق  
المبتايعين **والمحال على حريته** او ثبتت بينه بشهود حسنة  
او قيمها العبد او من لم يصح قبل ما ذكر بالملك بطلت الحوالة  
لبطلان البيع **فرد المحال ما اخذ على المشتري** ويبقى حقه  
كما كان وان كذبها **المحال في الحرية** ولا يجنبه خلفاء على  
نفي العلم بها ثم بعد حلفه ياخذ **مالا من المشتري** وير  
جه المشتري على البايع المحيل لانه قضى دينه باذنه الذي  
تضمنته الحوالة وان قال ظلمي المحال بما اخذه ولا  
يرجع الا بعد الدفع الى محال ولو قال المستحق عليه



المستحق وكنت لتقضي وقال المستحق احدثني او قال لا  
 ول اردت بقولي احدثني الوكالة وقال المستحق بر اردت  
 الحواله صدق المستحق عليه يمينه لانه اعرف بقصده  
 والاصل الحقين وفي الصورة الثانية وجه بتعديق  
 المستحق بيمينه هذا ان قال احدثني بماية مثلا عا عر دفا  
 قال بماية التي لك عا عر فامصدق المستحق جرما اذ  
 هذا لا يخلو الا حقيقة الحواله واذا اخلو المستحق عليه  
 في صورتين اندفعت الحواله وبانكار الاخر الحواله انزل  
 فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الخلق بري الدافع له  
 اذ هو وكيل ومحتال ووجب تسليمه الى الف وحقه عليه  
 باق وان قال المستحق عليه احدثني فقال المستحق  
 وكلتي صدق الثاني يمينه اذ الاصل بقا حقه وكذا يصدق  
 بيمينه اذ اقال عن الاخر انه اراد بقوله احدثني الوكالة  
 ويظهر اثر النزاع فيهما عن افلاس المحال عليه واذا اخلو  
 المستحق عليهما اندفعت الحواله وبما خذ حقه من  
 الاخر ويرجع على المحال عليه **باب الضمان**  
 والحفالة لغة الالتزام وشرعا يقال التزم دين ثابت  
 في ذمة الغير واحضار عين مضمونه او بدت من مستحق  
 حضوره ويقال للعقد الذي تحصل به ذلك ويسمى  
 الملتزم لذلك ضامنا وزعيما وكفيل وغير ذلك والا  
 صل فيه قبل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم ان الزعيم وانه  
 صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل عن رجل عشرة دنانير ويحقق بها  
 من ومضمون له وغيرهما سباني شرطا الضامن  
 ليصح ضمانه **الرشيد** معناه العبدية التبرع ولا يتحقق  
 الا بالبلوغ والعقل والاختيار فلا يصح ضمان صبي ومجنون

وغيره

ونحوه عليه بسفه ومكره وضمان محسوس عليه بفلس كسراه  
 بتمن في الذمة والصحيح صحته وفهم ما امراته لا يصح  
 ضمان من عليه دين مستغرق في مرض الموت فلو ضمن  
 في مرضه ثم اقر بدين مستغرق قد يم الدين **وضمان عبد**  
 ولو مكاتب **بغير اذن سيده باطل في الاصح** وان اذن له  
 في التجارة ويصح بآدنه فان عين لا اذ اكبله او غيره  
 كالمال الذي يبيد الماذون **قضى منه** والا بان لم يعينه ولا  
 تقصر على الاذن في الضمان فان كان ماذون له في التجارة  
**تعلق** غرم الضمان بما في يده وقت الاذن فيه من ارمال  
 وبيع وما يملكه **بعد الاذن** فيه كاحتطاب والا بان اتقى  
 الاذن له فيما اى فيتعلق غرم الضمان بما يملكه بعد  
 الاذن فيه وفارقا اعتبار الكسب في النكاح بعد لا بعد الا  
 ذن بان المؤن ثم انما يجب بعد وما يضمن ثابت قبل الضمان  
 فلو كان عليه ديون فان حرج عليه القاضي لم يؤد ما يبيده  
 والا فيودي مما فضل عنهما والمبعض ان عاياه سيده  
 فهو في نوبته كفن وممتنع ضمان عبد دين السيد على اجني  
 لكن ان كان مكاتبا جاز **والاصح معرفة المضمون له**  
 اي يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في  
 استيفايه تشديد او تسهيفا فلا يكفي معرفة وكيله **والاصح**  
 انه لا يشترط قبوله ورضاه اي واحد منهما ولا يشترط رض  
 المضمون عنه **قطعا** فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن  
 من ويشترط في المضمون وهو الدين **كونه ثابتا** فلا يصح  
 الضمان قبل ثبوته لانه وثيقه له فلا يسبقه كالشهادة  
 وكذلك على شرط المضمون عنه وهو كونه مدينا **والاصح**  
 ضمانا **سحب** كان يسمى ماية سحج ببيع مثلا **والله**

وهو من غير الدين ولا يعرفه الضامن



حكم ضمان الدين **الحاجه اليه بعد قبض الثمن** وهو ان يضمن  
المشتري الثمن كلا او بعضا ان خرج المبيع مستحقا او ميبعا  
وردا او ناقضا لنقص الصفة التي وزن بها او لنقص الصفة  
ويرد ويشتري علم الضامن بقدر الثمن والابطال ولا يصح قبل  
قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البايع ولو ضمن  
للبايع المبيع ان خرج الثمن مستحقا او غير على وزن ماهر  
صح بالشرط المذكور **وكونه** اي المضمون لازما ولو غير  
مستقر كمن ابيع قبل القبض لا يجوز كتابه اذ لم يكن ثابتا  
استقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها ويصح ضمان الثمن في  
مدة الخيار في الاصح لانه ايل الى لزوم فان منع الخيار  
نقل الملك في الثمن للبايع لم يصح **و ضمان العمل** في الحال  
كالرهن به فلا تصح الا بعد تمام العمل ولا يصح ضمان نفقة  
القريب ليومه **وكونه** اي المضمون معلوما في الحدين جنسا  
وقدرا وصفة وعينا سواء المستقر وغيره فلا يصح المجهول  
بشي منها **والا برأين المجهول باطل في الجديد** بناء على انه  
تمليك المدين ما دونه في شرط علمها به ولا يشترط اذا  
المقصود الاسقاط **الامن ايل اليه** فيصح الا برأينها عليها  
مع الجهل بصفقتها اذا اعتقد ذلك في اثباتها في ذمة الخان  
فاغتفر في الا برأين تبعا ويصح ضمانها في الاصح عليها لا  
نهما معلومة السن والعدد ويرجع في صفقتها الغالب  
ايل البلد ولو قال ضمانه مما لك على زيد من الدراهم  
الى عشرة فالاصح صحته لذكر الغاية وانه يكون ضا  
منا العشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم  
ادخال اللان واللام في ترتيب عليه بخلاف الاخير فكذا في  
القدر ونحوه ويشترط في المضمون ايضا قبضه **لا يشترط**

القول

لا يشترط

لانه يشترط به فخرج نحو القود وخذ القدر في وتحوير ضمان المدين  
في الثانية الذمة كالا موال **فصل المذهب**  
**صحة كفاية الدين في الجاه** الى حاجه وكالدين الجاه المشاع  
كثله والجز الذي لا يعيش بدونه كراسه **فان كفل بدن من**  
**عليه حال لم يشترط بقدره** لعدم لزومه الكفيل ولكن  
يشترط كونه اي المال مما يصح ضمانه فلا يصح بدين مكاتب  
للنجوم التي عليه اذ لا يصح ضمانها ولا بد من تعيين المكفول  
فاو قال كفلت بدن احد هذين لم يصح **والمذهب** صحتها  
بدن من عليه عقوبة **لا دعي كقصاص** وخذ قدق و  
منعها في حد ود الله تعالى كدخرونا وسرقه اذ يسع في  
دفعها ما امكن ويصح بدين الاخير المعين والمرأة من يدعي  
نكاحها ليقيم عليها الجنبه او من تحت نكاحه ليس لها  
له والا ببق ما لك ويلزم السعي لرداء وكذا كل من يلزمه حضور  
مجلس الحكم عن الاستعداد ويستحق احضاره **وتصح** الكفالة  
بدين صبي **ومجنون** باذن وليه اذ قد يسحق احضار  
رعا لا قامة الشهادة على صورتهما في الاتلاف وغيرها و  
ذن وليهما قايما مقام رضى المكفول المشترط ويطالب الكفيل  
وليها باحضارهما عند الحاجة **وبدين محجوس** وغايب  
ولو لفوق مسافة القصر وان تعذر تحصيل الغرض في الحال  
كما يضمن المعسر الحال **وبدين ميت** قبل دونه ليحضره فيشهد  
بفتحها على صورته اذ اخلوا الشهادة بذلك ولم يعرفوا  
اسمه وشبهه ويشترط اذن الوارث الذي يعتبر اذنه  
والا فالمعتبر اذن وليه ثم ان عين مكان التسليم في الكفالة  
تعين والا بان لم يعين **فما** ينهين ويبر الكفيل به  
تسليمه في مكان التسليم المذكور فان لم يطالب به

العلم



بلا حائل كمتغلب يمنع المكفول له عنه فتح وجود الحائل لا  
يبرئ الكفيل ولو اتى الكفيل بالمكفول في غير مكان التسليم ولا  
عرض المستحق في الامتناع لزوم القبول فان امتنع رفعه الحاكم  
بقض عنه فان فقد اشهد شاهدين انه سلمه ولو احضره قبل  
مرماته المعين وامتنع المستحق من قبوله لغرض كذا جيل دينه  
وغيبه بجنته فله والا فلا ولو سلمه اجنبي عن جهة الكفيل باذن  
بري كما اذا قبل المستحق ويبر ايضا بانه يحضر المكفول ويقول  
ويقول للمكفول له سلمة نفسي عن جهة الكفيل حيث لا حائل  
ويجبه محي ما سبق في غير زمانها ومكانها ولا يلي غير حضوره بلا  
قول فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا  
والايات عرفه فيلزمه احضاره من مسافة القصر فما فوقها ان  
امن الطريق ولم يذهب لمن يمنعه ويحمل منه ذهابه وايا  
به وان كان السقوط لا امهل ايضا مدة اقامة مسافره في  
ثلاثة ايام غير يوم الدخول والخروج فان ضقت ولم يحضره  
بحسب الا ان تعذر احضار المكفول عوت او غيره واذا او  
فا الدين لم تجس فان شله وفاه ثم حضر المكفول به فيحدث  
انه له الاسترداد وهو خلاف قضية كلامهم وقيل ان غاب  
الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره ولو كان غائب حين  
الكفاله برضاه فالى كم كما ذكر لكن لا يصح بحدن غائب  
جهل مكانه والاصح انه اذا مات ودفن لا يطلب الكفيل  
بالمال لانه لا يلزمه ويطلب الكفيل قبل الدفن باحضاره  
لاقامة الشهادة على صورته والاصح انه لو شرط في الكفاله  
انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت لانه خلاف قضيتها  
والاصح انها لا تصح بغير رضئ المكفول والالقات مقصودها  
من احضاره اذ لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ فصح

اذا

اذا ضمن عيناً لما لكها ان يرد هاتين هي بيده مضمونة عليه  
كفاص و مستعير ومستامر مع واذا ارد هاتين من الضمان  
وان تلفت فلا شيء عليه ولا يصح ضمان غير المضمونة كوتيع  
وما لبيد شريك ووصي او وصي اذ واجبها التخليه لا الرد  
**فصل في الضمان والكفاله لفظ يشترط بالان**  
للتزام كضمت دينك عليه اي فلان او تجلته او تقلدته  
او تكفلت بدينه او انا بالمال المعهود او باحضار الشخص  
المعهود ضمان او كفيل وزعيم او حميل وهو من ايج بخلاف  
دين فلان الى وخوفه ويصدق الضمان والكفاله بكتابة مع  
بنيه وامثاله اخرس مقرره ولو قال اودي المال واحضر  
الشخص فهو وعد لا التزام ما لم تدل القرينة على ارادة ذلك  
فيكون كتابه والاصح انه لا يجوز تعليقها بشرط نحو اذا  
جائني فقد تكفلت او ضمت ولا توقيت الكفاله انا كفيل  
بزيد الى شهر فاذا مضى بزميت ولا يجوز توقيت الضمان  
جزءا لانا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم اعزم فانا  
بري ولو نحن معا وشرط تأخير الاحضار شهر جاز للمحاجه  
كانا كفيل بزيد احضره بعد شهر ولو شرط التاجيل بجمهور  
كالخصاد لم تصح الكفاله والاصح انه يصح ضمان الحال موقلا  
معلوما للمحاجه ويثبت الاجل في حق الضامن وكذا الوضن  
الموجلا الى شهر موجلا الى شهرين فيثبت الزايد في حقه والاصح  
انه ضمان الموجل حاكما والاصح انه لا يلزمه التعجيل حال التزام  
الاصيل ولو ضمن الموجل الى شهرين الموجل الى شهر صح و  
يثبت الاجل في حقه اقراره تبعا فيحل عوت الاصيل بعد  
مضي الاجل والمستحق اي المضمون له مطالبه الضامن والا  
ميل بالدين بان يطلبهما جميعا او يطلب ايها ما بالجمع



او يطالب احدهما ببعضه والاخر بياقيه **والاصح** انه لا يصح  
الضمان بشرط **براة الاصيل** لمخالفة الشرط لمقتضا الضامن ولو  
ابرا المستحق الاصيل من الدين او بري منه ماداً او غيره **بري الغا**  
منه **ولا عكس** في ابراء فلو ابرأ الضامن لم يبرأ الاصيل بخلاف  
ما لو بري بغير ابراء الكاداً **ولو مات احدهما** والدين مؤجل  
**حل عليه دون الاخر** فان كان المبتدئ الاصيل فللضامن ان  
يطالب المستحق باخذ الدين من التركة او ابرائه هو اذا  
قد تهلكت التركة فلا يجزى اذ غرم من جعها وان كان المبتدئ  
الضامن واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته  
الرجوع على المضمون عند الاذن في الضمان قيل حلول الاجل  
واذا طالب المستحق الضامن فله **مطالبة الاصيل بتقليصه**  
**بالاداء** ان ضمن يادنه **والاصح** انه لا يطالبه قبل ان يطالب  
ولا يحبس الاصيل وان حبس ولا يرسم عليه وللضامن الغا  
رم الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء  
ان استغافيه فلا رجوع وان اذن في الضمان فقط اي دون  
الاداء **رجع في الاصح** لاذنه في سبب الغرم **ولا عكس** اي لا  
رجوع ان اذن في الاداء فقط **في الاصح** اذا غرم الضمان  
ولم ياذن فيه ولو اعنى على زيد وغايب الغاوانهما يتضا  
منان بالاذن واقام بذلك بيمينه واخذ الالف من زيد  
ولم يكن بيمينه رجع على الغايب بنصفها والا فلا  
يقوم مقام الاذن في الضمان اذ الاب والجدين محجوران  
بخيعة الرجوع **ولو اد امكسر** عن صحاح او صالح عن  
مئة بثوب قيمته خمسون **فالاصح** انه لا يرجع الا بمائة  
لانه الذي اداه ولو باع الثوب بمائة او بالمائة المضمة  
فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب ولو ضمن ذبي لذي دين

ثم تصالحا على ختم لم يرجعه وان قلنا بالرجوع وهو سقوط  
الدين لتعلقها بالمسلم ولا قيمة الخمر عند ومن ادا من  
غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع له اليه عليه وفارق  
ماله ووضع طعامه في فم مضطرب لا اذن قهر او حومه  
عليه حيث يرجع عليه لان عليه الاستفاد منه **وان**  
**اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجعه عليه وكذا اذن**  
**مطلقا عن شرط الرجوع يرجع في الاصح** للعرق ولو ضمن بلا  
اذن ثم اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجعه **والاصح** انهما  
**لحقه** اي المادون على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع اذ مقصود  
الاذن ان يتراد منه وقد فعل فيرجع بما غرمه وحوالت الضامن  
من من المستحق على الضامن والحواله على غيره ومصالحتهما  
عن الدين على عوض كالاداء في ثبوت الرجوع وعدمه وثم  
واذا صار الدين رثا للضامن رجعه به به مطلقا عن القيد  
بالاذن لانه صار له وهو باق بذمة الاصيل ولو ادا  
الضامن من سهم الغارمين ثم انهما رجعه الضامن ولو  
في ادا شهده بالاداء رجلين او رجلا وامرأتين وكذا  
رجلا اشهد به كلا منهما **لحقا معه** فيكفي في **الاصح** اذا  
ذلك حجه ولا بد ان يشاهد في الاداء العدل ولو  
اشهد مستورين قبان فسقهما كفي ولا يكفي اشهاد من  
يعلم بسفه قريبا ولو قال اشهدت وماتوا او غابوا رجعه  
ان صدقه او اشهدت فلانا وفلانا فكن بالوكم شهد  
ولو قال لا ندي ورجعما فكلوا لم يشهد وقال لا ندي ورجع  
نسيانه فكن لك وان اذن المدين للموذي في ثرية الا  
شهاد فتركه وصدقه على الاداء رجعه فان لم يشهد  
الضامن بالاداء او انكره رب الدين **فلا رجوع له ان ادا**



في غيبه الاصيل وكذا ان صدقه في الاصح  
بنته باديه فان صدقه المضمون له مع نكتة  
صيل او ادى نخسة الاصيل مع تكديت المضمون له وجه  
على المذهب اي انج الوجهين فيهما لسقوط الطلب  
في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية وهو المقصود فيها  
بشرط الاستعداد وبغاسر الصانع المودى في الاول المذموم  
**كتاب الشركة** بلسر الشين واسكان  
الراوية الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لغة الاختلاف  
ولشرع انجوت الحق في شين لاثنين فالشرع على جهة الشيوع هذا  
والاولى ان يقال على عقد يقتضي ذلك واصلاها قبل الاجماع  
ان زيد ابن ثابت كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم  
قبل البعث وافتخر بشركته بعد البعث وقوله صلى الله  
عليه وآله يقول الله انا ثالث الشريكين ما لم يخر احدهما  
صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما هي انواع شركه الا  
بد ان شركه الحاملين وسائر المحارفة كتحارين ودلا  
لين وخطبين يكون بينهما السبهما بحرفتهما متساويا  
او متفاوتا مع اتفاق الصنعة كما ذكرنا واختلافها كخياط  
ورفامساويا او متفاوتا وشركه المفوضة ليكون  
بينهما كسبهما بامولهما وابدانها وعليهما ما يعرض من  
غرم وشركه الوجوه بان يشارك الوجهان ليجتمع  
كل منهما بموكل او حال ويكون المبتاع لهما فاذا اعاك  
الفاضل عن الانتماء المبتاع بها بينهما وهذه الانواع  
باطلة ويختص كل بما كسبه بدنه او ماله او اشتراه  
لانها شركه في غير مال كالشركه في حطب واصطفا  
ولكثره الفرز فيها لاسيما شركه المفاوضة نعم

ان نوب

ان نوب المفاوضة وفيها مال شركه العنان صحت وشركه  
العنان ما خوذ من عن الشيء اذا ظهر صحته وهي اشترا  
كهما في مال لهما ليعرف به على ما ياتي ويشترط فيها لفظ ص  
مع او كتابه وفي معناه مرفى الضمان يدل على الاذن  
من يتصرف من كل منهما او من احدهما في التصرف اي التجاره  
بالبيع والشراء من كل الاخر فلو اقتصر على اشتراكه يكون  
في الاذن المذكور في الاصح لقصور اللفظ عنه ويشترط  
اهلية التوكيل والتوكيل اذ كل وكيل عن الاخر في ماله ولو  
كان احد الشريكين هو المتصرف اشترط فيه اهلية التو  
كل وفي الاخر اهلية التوكيل فقط فيكون كون الثاني اعمى  
ولو عقدت على ان لا يتصرف الشريك في نصيب نفسه لم  
يصح ونصح الشركه في كل مثلي ولو دراهم مغشوشه  
استمرار واجبا بالبلد وغير نقد حنطه دون المتقوم كما  
لحياب والشتر وقيل يختص بالنقد المضروب ذهبا كات  
او فضة ويشترط خلط المالين قبل العقد بحيث لا  
يتميزان فان خلط بعد في مجلسه اعيد العقد ولا يفي  
خلط مع اختلاف جنس كذهب وفضة او صفه كهما  
ح ومكسره وحنطه بيطا وحر افلا تصح الشركه في ذلك  
وهذا المذكور من اشتراط الخلط اذا اخرج المالين وعقد  
فان ملكا مشتركا تصح فيه الشركه بارت وسر وغيرهما  
واذن كل الاخر في التجاره تحت شركه اذا المقصود با  
خلط حاصل والحياله في الشركه في العروض من المتقوم  
كالحياب ان يبيع مثلا كل واحد منهما بحرصه ببعض عرض  
الاخر ولو ثلثا بثلثين ويادن له في التصرف بعد القبض فيما  
اشترياه والتقاط في غيره ولا يشترط عليهما بقيه العرضين







اليها بل هي مندوبه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوا  
تتحقق بآثارها الاربعه موكل فيه ووكيله موكل فيه وصنف  
**مشرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية**  
**فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون في شيء ولا توكيل المرأة في**  
**المحرم بضم الميم في النكاح** اي لا توكيل المرأة في تزويج  
ولا المحرم في تزويجه وليخته اذا لا تصح مباشرته لذلك  
ولو قالت لوليها وكلت بتزويجي فهو اذن ولو وكل المحرم  
له النكاح بعد التحلل صح وكذا الواطئ ومجوز ان يوكل  
الحلال محرما في التوكيل فيه **ويصح توكيل الولي في حق الطفل**  
كالاب والجد في التزويج والمال والوصي والقيم في المال ولو  
في بيعه عن نفسه او عن الطفل وان جرت عادته بما  
شره مثله **ويستثنى من الظابط توكيل الاعما في البيع**  
**والشر في صح** مع عدم صحتهما منه للضرورة ومن استثنى  
انه ليس للظابط بحقه الوكيل في كسر الباء واخذه وان جازة  
مباشرة كالعبد الماذون له في النكاح وكذا من اسلم  
على الثمن اربع في الاختيار اذا عين الموكل المختار قصص  
كالنوكيل في الرجعة ومجوز توكيل المشتري البائع في ان  
يوكل من يقض عنه والتوكيل في الطلاقان صح كونه  
وفي استيفاء قصاص في طرف واحد قد في توكيل الولي  
امراة لتوكل رجلا بتزويجها سوا قال عني ام اطلق فان قال  
عناك لم يصح كتوكيل الولي فاسقاني ببيع مال المجور  
**وشرط الوكيل تعيينه** فلو قال لثني وكلت احدهما  
في كذا لم يصح لكن لو قال وكلت في بيع كذا امثلا  
كل مسلم صح وصحة مباشرته التصرف لنفسه لاصي و  
مجنون ولا يملك الا في لا يصح توكيله الا فيما ياتي وكذا المرأة

او تزويج

والسفيه الماذون

والمحرم

٢٤٣  
**والمحرم في النكاح** الجايل وقبوله واستثنى توكيل الولي امراة  
لتوكل رجلا بتزويجها لهما وتوكيل الزوج سيفيهما في قبول  
النكاح ولو كانت المرأة محجورة عليه وتوكيل الموصي في قبول  
بما حقه امراة وتوكيل المرتد عن غيره الا اذا حج عليه وتوكيله  
اخره باطل وردة الموكل ليست بعزل كردة الوكيل ومما  
يستثنى ايضا حوان توكيل ائنا في الزكاة في قبضها لهم وان  
كان الوكيل ممن لا يجوز له اخذها **لكن الصحيح اعتماد**  
**قول صبي في الاذن في دخول الدار وايصال عديته** ان كان  
ماموما لا اعتماد السلق عليه في ذلك وهو وكيل عن الاذن  
والمهدي **والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح** وان لم  
يأذن سيده اذا اضطر على السيد فيه ومنعه في الايجاب لانه  
اذ لم يزوج بنت نفسه فبنت غيره اولا وشرط للوكيل فيه  
ان يملكه الموكل حين التوكيل **فلو وكل ببيع عبد سيملكه**  
**وطلاق من سيكها بطل في الاصح** لانه لا يتمكن منه تنزه  
فكيف يبيع غيره فيه ولو وكل فيما لا يملكه ببيع المملوك صح  
او في بيع مملوكه وان شترى بقيمتها كذا صح في الشرط ايضا  
وقياسه صحة توكيله بطلاق من يسكنها ببيعها مملوكه  
ويصح التوكيل ببيع من شجرة قبل ان يملكها مملوكه لاصلها  
وان يكون قابلا للنيابة **فلا يصح في عبادة الا الحج والعمرة**  
وبدفع في ذلك ركعتي الطواف وتفرقة زكاة وذبح اضحية  
لادلتها وتفرقة الكفارة والندوة وصدقة التطوع كالزكاة  
وذبح خويهي وعقيقه كاصحيه **ولا في شهادته** في غير  
تجها بالاسترخاء التي بينها **وايلا ولغات وسائر الايمان**  
اي ما فيها ولا في ظهورها **والاصح** الحاقا باليمن وصورتها  
ان يقول انت على موكل كظهراني جعلت موكل مظاهرا

مرح

المد



منك ولا يمن تدر وتسير وتعلق طلاق وعق و يوح  
من منعه في الظهار منعه في سائر المعاصي الا في نحو بيع  
ض لبادا وقت النهي ويصح التوكيل في طر في بيع وعقه  
وسلم ورهن وتكاح وطلاق وسائر العقود والقسي  
كعق وحوالة وضمان وشركة واجارة وفسخ بخيار وبقا  
له ورد يعيب وقبض الديون واقباضها وكذا كل عين  
مضمونة لا غيرها اذ دفعها لغير مالكها مضمون لكن يصح  
ان يوكل في ذلك احدا من عياله للعرف والدعو والجواب  
وان لم يرضي الخصم في مال او غيره وفي الاعتاق والكتابة  
والوقف وكذا في تملك المباحات كالاحيا والاصطيات  
والاخطاب في الاظهر فيحصل الملك فيها للموكل اذ قصد  
الوكيل ولا يصح في التقاط واغتنام لا في اقرار اي لا يصح التو  
كيل فيه في الاصح بان يقول لغيره وكلتك لتقر عني فلان  
بكذا فيقول الوكيل اقررت عنه بكذا او جعلته مقرا بكذا  
او جعل مقرا بنفس التوكيل ويصح التوكيل في الاستيفاء عقوبة  
ادعي كقصاص وحد قدق وقيل لا يجوز الا بحضور الموكل  
ووجود الامام التوكيل في استيفاء عقوبة لله تعالى وكذا السيد  
لا في اثباتها لغيرها على الدقة وليكن الموكل فيه معلوما  
من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه مساهمة  
فيه فلو قال وكلتك في بيع بعض مال او في كل قليل و  
كثير او في كل اموري او فوضت اليك كل شيء لم يصح  
التوكيل لعظم الغرر بلا ضرورة لاحتماله لكن لو جعل ذلك  
تابعاً لمعين صح ولو قال بري فلان عن شيء من مالي صح ويبر  
عن اقل شيء منه وان قال في بيع اموري وعقوقي قاي صح وان  
لم يعلم ارقايه لقله الغرر وان وكله في شراعية وجب

وجوب نوعه كتركي ومعتدي لا اضافة النوع الا اذا اختلفت  
اختلافا ظاهرا لا اوصفا واذ اوجب بيان البلد والمحلة  
والسكنة بكسر السين اي الجارة والرقاق لا قدر الثمن اي لا يجب بيان  
في الاصح فيها ولو وكل في شرا مقصود التجارة كما لو اشترى  
مشت من العروض ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضاه و  
مضاه ما في الضمان كوكلتك في كذا او فوضت اليك او  
انت وكيل فيه فلو قال بع او اعتق حصل الاذن وهذا  
قاي مقام الاتجاب المبداء به وتحصل ايضا بكتابة ورساله  
ولا يشترط القبول لفظا لما قال للتوكيل باباحه الطعام و  
قيل يشترط في بيع العقود وكلتك دون صيغة الامر  
واعتق وبد من الرضا بالوكاله جزها ولو على الترخي وهو القبول  
معنى فلورد فقال لا قبل ولا فعل بطلت ولا يصح تعليقها  
بشرط في الاصح نحو اذا جاز اس السهم وقدم زيد فقد و  
كلتك في كذا لكن يتخذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه  
للاذن فيه فان خرجها بشرط فخير التصرف شهر اجاز كونه  
كلتك الا في بيع العبد ولا تبعه الا بمجي رس الشهر فليس  
له بيعه قبل مجيئه ويصح موقة كوكلتك الى رمضان  
ولو قال وكلتك في كذا او متاعك لتك فانت وكيل فيه  
صح في الحال في الاصح ولا تأبسد لما ياتي وعلى الاور في  
عوده وكيل بعد العزل الوجهان في تعليقها واحكامها  
لا لكن يتخذ تصرفه ويخرج بان في تعليق العزل فلا يصح  
فصل الوكيل بالبيع مطلقا ولا تقيد بحس له نظرا  
للعرف البيع بغير نقد البلد ولا بشيء ولا بعين في  
حشر وهو ما ختم قال بالاكدرهين في عشره والخير كد  
رهم فيها فلو باع على احد هذه الانواع وسلم المبيع عن



قيمتها يوم التسليم ولو مثلياً اذ تعد ابتياعه يبيع باطل فيستر  
ده ان بقي وله يبيعه بالاذن السابق واذا باعته واخذ الثمن  
لم يكن ضماناً له وان تلقى المبيع غرم الموكل قيمته من شأني  
الوكيل والمشتري والقرار عليه ولو كان في البلد نقدان لزوم  
البيع باعلبهما فان استويا في المعاملة باع بافعهما ولو  
كله فان استويا فخير وله البيع بهما ولا يصح البيع بثن  
امثل وهناك راغب بان يد فان وجد بر من الخيار لزوم  
الفسخ والا انفسخ ما لم ينه او يعين المشتري والمقيد  
منه مذكر بقوله **فان وكله لبيع موجلا وقدر الاجل**  
**فذلك التوكيل صحيح** ويتبع ما قدره فان نقص عنه صح  
وان اطلق الاجل صح التوكيل في الاصح وحمل الاجل على المتأخر  
وفي مثله اي المبيع المتأخر الناس فان لم يكن عرف  
راعا الانفع لموكله ويشترط الاشهاد وحيث قدر الاجل  
بالتبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال ونقص عن الا  
جل صح البيع فان لم ينه الموكل او لم يكن عليه ضرر  
كنقص ثمن او خوف او مؤنة حفظ او لم يعين الموكل  
المشتري ولو قال ببيع بكم نشيت فله البيع بالغبن الفاحش  
لا نسيته ولا بغير نقد البلد ولو قال بما نشيت او عاتره  
فله البيع بغير نقد البلد لا بغبن ولا نسيته **ولو قال كيف**  
**نشيت فله النسيه فقط** لا الغبن ولا غير نقد البلد او عاتره  
وهان فله يبيعه بعرض وغبن لا نسيته ولا يبيع الوكيل  
بالبيع مطلقا لنفسه **ولده الصغير لا تهامه والاصح**  
**انه يبيع لابيه وابنه البالغ** لا تنفاه التهمة ولو اذن للو  
كل في البيع لنفسه او لابيه لم يصح وان قدر الثمن ونهاه  
عن الزياده وجوز عليه كصغير والاصح ان الوكيل بالمبيع

له قبض الثمن الحال **وتسليم المبيع** اذ هما من مقتضيات البيع  
**ولا يسلمه اي المبيع حتى قبض الثمن فان خالف بان سلمه قبل**  
**القبض ضمن قيمته** وان زاد عليها الثمن فاذا غرمها ثم  
قبضه دفعه لموكله واسترد ما غرم والوكيل في التصرف له  
القبض والاقباض لا شرائها في صحة العقود والوكيل  
بالبيع لاجل له تسليم المبيع لا قبض الثمن اذ حل الا باذ  
ن ثابت وليس لتسليم المبيع ان نفاه عنه او لم يكن دفعه  
له واذا وكله في شرا لا يشتري معيبا اي لا ينبغي له الا  
قبضا الاطلاق عرفا التسليم فان اشترى في الذمة او عين  
مال الموكل وهو يساوي مع العيب ما اشترى به وقع  
الشراعي الموكل ان جهل المشتري وان علمه فلا يقع  
عن الموكل في الاصح للمعرف وان لم يساوه لم يقع عنه ان  
علمه المشتري وان جهله وقع عن الموكل في الاصح كما  
لو اشترى لنفسه واذا وقع للموكل بصورتي الجهل فلكل  
من الوكيل والموكل الرد بالعيب واذا رضي الموكل به فليس  
للكل رده بخلاف عكسه وانما يكون للموكل الرد ان سماه الو  
كيل في العقد او نواه وصده قبل البيع والافرد على الوكيل  
وبقية الشرا بصورتي العلم للوكيل وان ساوي المبيع الثمن  
فلا يرد لان اشترى به عين مال الموكل بل يطل وليس لو  
كيل ان يوكل بلا اذن ان تاتي منه ما وكل فيه الا نحو عياله  
وان لم يتاتي منه ذلك لكونه لا يحسنه او لا يليق به فلم  
التوكيل فيه ولو وكل الموكل فيه وعجز الوكيل عن الايتان بكماله  
فالمذهب انه يوكل فيما زاد على ما كان له دون المك  
وتوكيله في ذلك عن موكله لا عن نفسه ولو وكل فيما يطيقه  
فمجرد نحو مرض لم يوكل فيه ويمتنع التوكيل اذا جهل الموكل



نحو عمره ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل  
 فالثاني وكيل الوكيل والاصح انه ينعزل بعزل اياه وانعزال  
 بموت او جنون او عزل موكله ولو عزل الموكل الثاني انعزل  
 كما ينعزل موثقه او بحنونه ولو قال بعزل وانعزال لكان  
 اعم وان قال وكل عني ففعل فالثاني وكيل الموكل وكذا  
 لو اطلق اي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل في الاصح قلت  
 وفي معانين الصورتين لا ينعزل احد في الاخر ولا  
 ينعزل بانعزاله والموكل عزل ايها ماشا وحيث جورنا  
 للوكيل التوكيل بشرط ان يوكل امينا الا ان يعين الموكل  
 غيره اي من ليس بأمين في اذنه في التوكيل فيتبع تعيينه  
 ولو وكل امينا في الصورتين المذكورتين ففسق لم يملك  
 الوكيل عزل في الاصح والله اعلم **فصل**  
 في لشخص معين او في زمن معين او مكان معين  
 كل زيد او في يوم الجمعة او في سوق كذا **تعيين** ذلك خ  
 اذا عين له شخص لم يبيع من وكيله ولا من موكله  
**والمكان** وجهه اذا لم يتعلق به غرض ولو قال الثمن  
 فباع به في غير المكان المعين جان ذلك منه وان  
 قال بع بمائة لم يبيع باقل منها وله ان يريد عليها  
 الا ان يصح بالنهي عن الزيادة او يعين المشتري فلا يزد  
 واذا وجد في غير تعار غيب باز يد له من البيع عن  
 غيره بل لو وجد بر من الخيار لزمه الفسخ فان لم  
 يفعل الفسخ ولو قال اشتر بهذا الدينار شاه وو  
 صفها بما امر في التوكيل في شراء عبيد فاشترابه شا  
 تين بالصفه فان لم يساوي واحده منها دينار  
 لم يصح الشراء للموكل وان زادة قيمتهما على الدينار لفق

ما وكل

ما وكله فيه وان ساقه كل واحد منهما او واحد منهما  
 فقط فالأظهر الصحة اي صحة الشراء وحصول الملك  
 فيها للموكل اذا حصل عرضه وراد خير ولو امر بالشر  
 بمعين اي يعين مال كما باص له فاشترى في الذمه لم يقع  
 للموكل اذا امره بعقد بنفسه بطله ويطلب بغيره  
 وكذا عكسه اي امره بالشر في الذمه ودفع المعين عن  
 الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل في الاصح اذ قد  
 يكون عرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو  
 قع دينار او قال اشتر كذا الخير بين الشر بعينه وفي الذ  
 مه او اشتر بهذا تعين بعينه **ومتا خالف** الوكيل الموكل  
 في بيع ماله او اشتر بعينه كان امره ببيع عبد فباع  
 اخر او اشتر ثوبا بهذه الدراهم فاشتره باخر وشره به  
 اخر فتصرفه باطل اذا الموكل لم ياذن فيه ولو اشترى غير  
 الماذون فيه في الذمه ولم يسم الموكل وقع الشراء للوكيل  
 ولغة نية للموكل وان سماه فقال البائع بعثك فقال  
 اشتريت فلان اي موكله فكذا يقع الشراء للوكيل في  
 الاصح ولغة تسميت موكله وان قال بعثت موكله  
 زيد ا فقال اشتريت له فالمدح بطلانه اي العقوب  
 اذا لم يجر بينهما مخاطبه ولو قال بعثك موكله فلا  
 فقال قبلت له صح جزما **وبيد الوكيل** امانه وان  
 كان **لجعل** فلا يضمن ما تلف بيده **تعد** فان تعد  
 بان ركب الدابة او لجس الثوب ضمن ولا ينعزل با  
 لتعدي في الاصح وفارو المودع لان الايداع محض  
 التمام واحكام تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر  
 في الروية ولزوم العقد بمقارفة المجلس والتقا

الموكل



بض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل لانه  
العاقبة حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وان اراد هو  
كله الاجارة واذا اشترا الوكيل طالبة البايع بالثمن ان  
كان دفعه اليه الموكل وله مطالبة الموكل ايضا والا فلا  
يطالبه ان كان الثمن معين لانه ليس بمبيدة وان كان  
الثمن في الذمة طالبة ان انكر كالتة او قال لا اعلمها  
فان اعترف بها طالبة ايضا في الاصح كما يطالب المو  
كل ويكون الوكيل لصنا من الموكل كما صيل ملا  
حظه لهما واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف ولا  
لم يكن التلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه  
عليه المشتري بتدال الثمن وان كان اعترف بوكالتة  
في الاصح لحصول التلف في يده لم يرجع الوكيل على  
على الموكل بما غرمه لانه غره قبلت والمشتري الر  
جوع على الموكل بتدال ايضا في الاصح والله اعلم  
لان الذي تلف بيده الثمن سفير ويده ليد كيد ه  
ولوتلف الثمن عند الموكل جازة مطالبة الوكيل  
ايضا وحيث قلنا له الرجوع على ايها شافيرج  
الوكيل بما غرمه على الموكل **فصل**  
**جائزه من الجانبين** ولا تلزم من جانب وكيل ولا  
موكل ولو وكله بحمل معلوم بلفظ الاجارة مع  
وجود شرطها فلا زمة او بلفظ الوكالة جائزه  
فاذا غرم ان الموكل في حضوره بقوله عز لك او  
قال بحضوره رفعت الوكالة او ابطلتها واجر  
جنتك منها انزعك منها فان عزله وهو غائب  
انزعك في الحال ويجذب له الاشهاد على العزل

ادقوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وفي قول لا  
حتى يبلغه الخبر ولو قال الوكيل عزلت نفسي او رددت الوكالة  
او اخرجت نفسي منها انزعك وان لم يعلم موكله وينزع ايضا  
مخرج احدهما اي الوكيل والموكل عن اهلية التصرف والمهراد  
روا الشرط بموت او جنون او غيرهما ولو زال بقرب و  
من ذلك طرورق او حجر كرسفه او فلس فيما لا ينفذ من التصق  
به وكذا الغم في الاصح كالجنون ومخرج محل التصرف او منفعته  
عن ملك الموكل كان باع او اعتق او وقف او اجر ما وكل في بيعه  
وكذا التزويج ورهنه مع اقباض والكتابة والا يضا  
التدبير بخلافه على البيع وانكار الوكيل الوكالة لنيانته لها  
او لعرض في الاخفا لها ليس بعزل لنفسه فان تعذر انكارها  
ولا عرض له في بيعه انزعك به والموكل مثله في العزل وعنده  
واذا اختلفا في اصلها كان قال وكلتي في كذا فانكرا وصفتها  
كان قال وكلتي في البيع شيئا او الشر بعشرين فقال المو  
كل بل بقدا او بعشرة صدق الموكل بيمينه اذا اصل انتفا الكاذ  
فيما ذكره الوكيل ولو اشترى اجارية بعشرين دينارا او رجم  
ان الموكل امره بذلك فقال بل اذنت في عشرة وحلق على د  
لك فان اشترى الوكيل بعين مال الموكل وسماه في العقد  
اولم يسمه ولكن قال بعد اي العقد اشتريته اي المذكور  
لفلان والماله وصدق البايع في قوله فالبيع باطل في  
الصورتين وعلى البايع رد ما اخذه وان كذبه في قوله  
بقوله كنت وكذا في المذكور حلق على نفي العلم بالوكالة  
الناشئة عن التوكيل ووقع الشر للوكيل وتسلم الثمن المعين  
للبايع وغرم مثله للموكل ولذا ان اشترى في الذمة ولم يسم  
الموكل بان نواه يقع الشر للوكيل وكذا ان سماه وكذبه



البائع بقوله انت مبطل في تسميته وحلق على نفي العلم بالوكالة  
ايضا يقع الشر للوكيل **في الاصح** ولغت تسمية الموكل **وان صدق**  
البائع في التسمية **بطل الشراء** لاتفاقهما على انه للمساوق قد ثبت  
بيمينته انه لم ياذن فيه بالثمن المذكور وان سكت عن التكرار  
والتصديق وقع للوكيل **وحيث يحكم بالشراء للوكيل** مع قوله  
انه للموكل **يستحب للقاضي** ان يرفق بالموكل اعم يتلطف به  
**ليقول للوكيل ان كنت امرتك** بشر جاريه **بعشرين فقد**  
**بعثكها بها** اي بعشرين ويقول **هو اشتريت لتحل له** باطنا  
واغتر التعليل على تقدير صدق الوكيل المضرورة وان لم يحجب  
الموكل لما ذكرنا ولم يتلطف به القاضي فان كان الوكيل كاذبا  
لم تحل له وطبها ولا التصرف فيها بيع وغيره ان كان الشراء  
بغير مال الموكل لبطالته وله بيعها من جهة الظرف وان كان  
في الذمة حل ما ذكر للوكيل لوقوع الشراء وان كان صادقا  
فهو للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يوديه وقد  
ظفر الوكيل بغير حشر حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها  
واخذ الثمن ويندب للقاضي الرفق بالموكل والبائع جميعا  
اذا وقع الشراء بالعين وكذا البائع في كونه للغير كان قوله  
له البائع ان لم يكن موكل امرتك بشر الامه بعشرين  
فقد بعثكها بها ويقول الموكل ان كنت امرتك بشر الامه  
الى اخره فيقول **هو ولو قال الوكيل اتيت بالتصرف لها**  
**دون فيه** من بيع او غيره **وانكر الموكل ذلك** الموكل اذا  
لا اصل عدم التصرف لكن لو قال قضيت الدين مثلا وصدقه  
فهو المستحق صدق الوكيل بيمينته **وفي قول الوكيل ولو**  
**اختلفا في ذلك بعد انعزال الوكيل** لم يصدق اليمينه  
وقول الوكيل في تلف المال **مقبول بيمينته** وكذلك

على الموكل

على الموكل لانه اتقنه وقيل ان كان وكيل **يحمل فلا وادعي الرد**  
**على رسول الموكل** وانكر الرسول صدق الرسول بيمينته  
ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل في ذلك على الصحيح ولو  
قال الوكيل بالبائع قبضت الثمن وتلف وانكر الموكل قبضه  
صدق الموكل ان كان الاختلاف قبل تسليم البيع والا  
بان كان تسميه فالوكيل المصدق على المذهب حملا على  
انه اقاما وجب عليه من القبض قبل التسليم ولو اذن  
الموكل له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن ثم اختلفا في قبضه  
وتلفه بعد التسليم صدق الموكل بما اذنت له ان يبيع  
موجلا ويقبض الثمن بعد الحمل ولو وكله بقضاء دين  
بمال دفعه له فقال قضيت قضيت وانكر المستحق قضاءه صدق  
المستحق بيمينته اذا اصل عدم القضاء والاطهر انه لا  
يصدق الوكيل على الموكل فيما قاله الا بيمينته او حجه هذا  
ان كانت له بيمينته والاصدق الوكيل لخسة التقصير حينئذ  
للموكل بتركه الاشهاد وعود الاختلاف مالو وكله بقضى  
حقه من زيد فادعاه لادفعه له وصدق الموكل وانكر الوكيل  
كيل فانه يصدق عليه **وقيمة اليتيم** او الوصي اذا ادعا  
دفع المال اليه **الا بعد البلوغ** يحتاج الى بينته عند  
انكاره على الصحيح اذا **لا عدم الدفع** وليس للوكيل ولا  
مودع ان يقول بعد طلب المالك ماله **لا اريد المال الا**  
**باشهادي الاصح** لانه يقبل قوله في الرد بيمينته **ولغا**  
**صب ومن لا يقبل قوله في الرد** كمنع غير ومدين  
ذلك اي ان يقول لا اريد الا بشهاد ان كان عليه بينه  
بالاخذ او لا ولو قال رجل لمن عندك مال مستحق وكلني  
المستحق يقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه



من عنده المال في قوله **فله دفعه اليه والمدة** **لا يلزمه** دفعه اليه **الا يبينه على كالتة** لا احتال الخ  
الموكل لها ولا يجوز دفع العين لمدة الوكالة بلا يمينه  
وان صدقة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه  
**ولو قال** من عليه دين احالي مستحقه **وصدقه** في  
قوله **وجب الدفع اليه في الامع** لا عتراه بائنتقال  
الدين اليه **قلت** **ولو قال** من عنده مال دين او عين  
مستحقه **انا وارث** المستغرق تركته **وصدقه** من  
عنده المال في ذلك **وجب الدفع اليه على المذهب**  
**والله اعلم** لا عتراه بائنتقال الملك له **كان**  
**الاقرار** هو لغة الاثبات من قرائن ثبت وشرا لا  
خيار عن حق سابق ويقال له اعتراف ايضا قبل الا  
جماع ايات كقوله شهد الله ولو على انفسكم وشهاد  
المر على نفسه اقراره واخبار كقوله صلى الله عليه  
وسلم اغديا انفس الى امرائه هذا فان اعترفة ق  
فارجمها والاقرار اولى من قبول الشهادة به واركانه  
مقره وبه وصيغة **يصح** من **مطلق التصرف** وهو  
الرشد المختار **والاقرار الصبي والمجنون** والمغيب  
عليه **لاغ** فان ادعى الصبي البلوغ **بالاحتلام** اى لا  
منه **مع الامكان** له بان استكمل تسع سنين **صدق**  
في ذلك **ولا يخلق** عليه ولو فرض ذلك في خصومه  
اذ لا يعرف هذا الامن جهته ودعوا الصبي البلوغ  
مع امكانه كذا لك واذ لم يخلق فبلغ مبلغا يقطع فيه  
بلوغه لم يخلق لانها الخصومه وولد المرنق يخلق  
على البلوغ ان طلب اثباته في الديون وانهم من حلف

الوقوف

وطالب السهم فغطا ان حلف والا فلا فان ادعاه بالسن  
فان استكمل خمسة عشر سنة **طوب** يمينه وان كان  
غريبا لا مكانها **والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما**  
باب الح والتفليس **ويقبل اقرار المكاتب مطلقا واقرار**  
**واقرار الرقيق** **وجوب عقوبة** بكسر الجيم لقتل وقطع  
ورنا وشرب وقذف وسرقه لبعده عن التهمة في ذلك  
اذ كل نفس مجبولة على حب الحياة والتحرر عن الالام ويضمن  
مالا لسرقه في ذمته وان كان باقيا اذ لم يصدق له السيد  
فان صدقه قبل **ولو اقر بدين جنائية لا توجب عقو**  
**به** كاتلاف مال **فكذبه السيد في ذلك** او سكت **تعلق**  
بذمته **دون رقبته** يتبع به اذا عتق ولو صدقه السيد  
تعلق برقبته فيباع فيه ما لم يفده السيد باقل الامر من  
من قيمته وقدر الدين واذا بيع وبقي شيء من الدين لم يمتعه  
بعد عتقه ولو اقر بقصاص فعفى على مال تعلق بالرقبة  
وان كذبه السيد **وان اقر بدين معاملة لم يقبل على**  
**السيدان** لم يكن ماذوناله في **التجارة** بل يتعلق بذمته  
يتبع به اذا عتق وان صدقه السيد **ويقبل على السيدان**  
كان ماذوناله في **التجارة** ويودا من كسبه وما في يده  
الا ان يكون المقر له لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل  
على سيد ولو اقر بعد حرسه عليه بدين معاملة  
اضافة لحال الاذن لم تقبل اضافته وقبل الح لو اطلق  
الاقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة ان تعذر  
مراجعته **ويصح اقرار المريض مرض الموت** لا جنبي **يد**  
او غيره وكذا البورث حال الاقرار وحال الموت **على المذهب**  
لغيره ولو اقر في صحته لشخص وفي مرضه بن بن لا



خ لم يقدم الاول بل يستويان لما اقر بهما في الصحة  
المرضى ولو اقر في صحته او مرضه بدين لشخص واحد  
وارثه بعد موته بدين اخر لم يقدم الاول في الاصل  
اذا اقرار الورث كاقرار المورث كانه اقر بالدينين ولا  
اقرار مكره على الاقرار بغير حق ومن طرب ليصدق فاق  
صح اقراره ان يخصر للصدق فيه ولم يضرب ليقر بهما اتهم  
به والا فلا يقبل سوا اقر في حال الضرب او بعد ويشترط  
في المقر له اهلية استحقاق المقربة فلو قال لهذه  
الدابة علي كذا فلعنوا اذ ليست اهلا للاستحقاق فلو  
قال يحسوها كذا المالك او لفلان وجب وكذا لو لم يذكر  
المالك وحمل على انه جنا عليها او اكثرها ولم يلزم كونه  
له في الحال بل يسأل ويعمل ببيان له ولو قال لفلان  
علي او عندي كذا ابارك من ابيه ابيه او وصيه له  
لزمه ذلك اذ لمسند اليه ممكن لكن لو انفصل فيها  
لاكثر من اربع سنين او لاقل منه او اكثر من دون اثني عشر  
اشهر وهي فرائض لغاوتعتبر المدة من حين سب الاستحقاق  
وان استند الى جهة لا يمكن في حقه كاقرضيه او با  
عني به شيئا فلفوا والمعتمد انه اقرار صحيح ويلغوا  
الاستناد لانه غير معقول وان اطلق اي لم يمسند الى  
شيء صحيح في الاظهر ويحمل على الممكن ثم ان استحق بوصيه  
او اقر من ابيه وهو ذكر فله الكل وانثا فله في الا  
رث النصف وان كذب المقر له المقر له مال كثوب ترقى  
المال في يده في الاصح اذ يدتشر بالمالك ظاهرا ووسطا  
اقراره بمعارضته الانكار فان رجع المقر في حال كذب  
بيمه وقال غلطت في الاقرار او تعمدت الكذب قبل

قوله في الاصح اذ المال يترك بيده ولو رجع المقر له  
وصدق المقر لم يسلم له الا باقرار جديد من المقر ويشترط  
لصحة الاقرار تعيين المقر له بحيث يتوقع مطالته كعلي  
مالا احدا هو كالثلاثة لا نحو لواحد من البلد علي  
الف فلو قال بعضهم ان المراءولي عليك الف صدق المقر  
بيمته **ص** كذا لزيد كذا علي وعندي  
صيغة الاقرار لانها لفظ يشعر بالالتزام معناه ما مر في  
الضمان ولو قال لزيد كذا لم يكن اقرار الا ان كان المقربة  
معينا كهذا الثوب وقوله علي وفي ذمتي وقبلي للدين  
ومع وعندي العين اي محمول عليها عند الاطلاق فلو اد  
عى انها وديعه وانها تلفت او رد ما قبل قوله بيمته والواو  
ظفي الشقين بمعنى او لو قال لي عليك الف فقال زرت او زرت  
او خذ او اختم عليه او اجعله في كيسك او هو صحيح  
او رومية فليس باقرار اذ هو يذكر الاستنهاز ولو قال  
بلا ونعم او صدقت او ابريتي منه او قبضته او انا  
مقربه فهو اقرار بالالف الا في حق وعليه بيمينه بالا  
قرار والقضا وكذا لو قال لا انكر ما تدعيه لكن لو قال صد  
قته مع قرينة استهزا كما يراد كلامه بنحو صدق  
وهذا السرد الى على تجبر وانكار لم يكن مقرا ولو قال انا مقرا  
او انا اقربه فليس باقرار بالالف اذا الاول محتمل للاقر  
اره وبلا واحد ابيه والثاني وعد ولو قال انا مقربه  
فاقرار وان لم يخاطبه كاقضي غدا وان لم ينصم اليه  
ضمير ولو قال لي علي كذا فقال بلا او نعم فا  
قرار اذ بل لرد النفي ونفي النفي اثبات ونعم اهل العرف  
بعد ونها اقرار وان كانت موضوعه للتصدق المقبي



المقتضي التصديق في النفي هنا وفي نعم وجهه ولو قال اقر  
الالف الذي لي عليك فقال نعم او اقرني غدا او امهلني  
يوما او حتى اقعده او افتح الكيس واتخذ المفتاح او  
ابعث لمن ياخذ به او اقعده حتى تاخذه فاقرار في الامور  
**فصل في المقربة ان لا يكون ملكا للمقر حين**  
**يقر فلو قال اري او ثوبي او ديني الذي علي زيد لعمرو**  
**فهو لغو** اذ الاضافة اليه تقتضي الملك له فبنا في الاقرار  
لغيره لانه اخبار بحق سابق عليه وتحمل كلامه على الوجه  
بالهبة فان اراد به الاقرار قبل منه ولو قال مسكني او  
ملبوسي لزيد فاقرار اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ولو  
قال هذا الثوب لفلات وكان ملكي الى ان اقررت فا  
ول كلامه اقرار يعمل به واخره لغو يطرح وكذا هذا ملكي  
هذا الفلات فيعمل بالاول كلامه بخلاف داري التي هي  
ملك لي فلات وليكن المقربة المعين في يد المقر ليس بال  
قرار للمقر له حالا فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار  
في يده عمل مقتضي الاقرار بان يسلم للمقر له فورا فلو اقر  
تخريجه عبدا في يده غير ثم اشتراه حكم تخريجه فترفع  
يده عنه ثم ان كان في اقراره هو حرا اصل فشرائه  
اقتل له من المشتري ويباع من البايع وان كان قال عبدا  
وتعويثه فافتدا من جهته ويباع من جهة البايع  
على المذهب وقيل يبيع منهما فثبت فيه على الاول خيار  
وان خيار المجلس والشرط للبايع فقط وكذا اثبتات له في  
القسم الاول وخيار العيب كذلك ويصح الاقرار بالجهل  
وبطالب المقر تفسيره فاذا قال له على شي قبل تفسيره  
بكل ما يتمول وان قل كفلس ويقبل ايضا نحو شفاعة

وحد قدق ولو فسر ما لا يتمول لكنه من جنسه حبة  
حنطه او بما يحل فتناوه ككلب معلم للصيد وسجين  
اي نزل قبل في الاصح اذ يحرم اخذ ما ذكر ويجب رده وكل  
متمول مال ولا ينكس ولا يقبل تفسيره بما لا يقتضيه  
وكلب لا يقع فيه في صيد ونحوه اذ لا يحبره فلا يصد  
قوله قوله على خلاف عندي شي ولا يقبل تفسيره ايضا  
بعياده ورد سلامه ووقفا لبعث فهمهما في معرض الاقرار  
فيقبل تفسير الحق بالعياده ورد السلام ولو اقر بمال او  
مال عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره بما قل منه وان لم  
يتمول ووصفه بنحو عظيم لان غاصبه وكفر مستحله  
وبنا الاقرار على اليقين وطرح الشك والغلبة وكذا يقبل  
تفسيره بالمستولد في الاصح وان قال له عندي مال  
اذ يستفح بها وتستاجر لا يكلب وجلد ميتة اذ لا يصدق  
عليهما اسم المال وقوله له كذا على كقوله له شي على يقبل  
تفسيره بما مر فيه ولو قال شي شي وكذا كذا لم يكرر اذ  
الثاني تأكيد ولو قال شي وشي او كذا وكذا او جب شيان  
يقبل كل منهما في تفسير شي اذ العطف للمعاينة ولو قال  
كذا ادرك ما بنصفه تمييزا او رفع الدراهم بدلا او عطف  
بيان او سكنه ووقفا او جره لحال الزمة درهم والمذهب  
انه ولو قال كذا وكذا ادركهما بالنصب وجب درهمان  
نظر الحالت الدراهم تفسير لكل من المبهمين والمذهب انه لو  
رفع او جر الدراهم او سكنه قدر درهم والمعنا في الرفع  
هما درهم والجر محمول عليه ولو حذف الواو قدر درهم في  
الاحوال الثلاثة النصيب والرفع والجر لا حتمال التأكيد  
ولو قال الف ودرهم قبل تفسير الف بغير الدراهم من المال



كالف فليس لكن لو قال الف ودرهم فضه كان الف ايضا له  
ده بخلاف ما لو قال له على الف وقفين حنطه فان الف مبهمة  
اذ لا يقال الف حنطه ولو قال على الف درهم بر فمها وثوب  
بينها او تنوين الاول فقط فله تفسير الالف بما لا ينقض  
عن درهم وكانه قال الف مما قيمة الالف منه درهم ولو قال  
خمس وعشرون درهما فالحجج دراهم على الصحيح  
ولو قال الدرهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان  
كانت دراهم البلد الذي اقر فيه تمامه الوزن فالصحيح  
قبوله ان ذكره متصلا بالاقرار ومنعه ان فصله عن  
الاقرار كالاستثنا لكن صدقه المقر له فلا كلام في قبو  
له وان كانت دراهم البلد ناقصة قبل قوله او صل  
بالاقارب وكذا ان فصله عنه في النص جملا على وزن الله  
والنفسير بالمعشوش كهو بالناقصة فياتي ما من في  
التفصيل لو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردي  
قبل وتخالو البيع لان الغالب في المعاملة قصد ما  
يروج في البلد والاقرار اخبار بحق سابق ولو قال له  
على من درهم الى عشرة لزمه تسعة على الاصح ادخلا  
للاول لانه مبداء الاقرار دون الاخير ولو قال له درهم  
في عشرة فان اراد المعينة لزمه احد عشر درهما والحجاب  
فعره لانها موجبة والابان اراد الظرف او لم يرد شيئا  
فدرهم لانه اليقين وكذا لو اراد الحساب ولم يعرفه  
**فصل** اذا قال له عندي سيف في عهدي او ثوب  
في صندوق في يدي لا يلزم الظرف عما باليقين او عهد  
فيه سيف او صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده  
لما ذكرنا وعبد على راسه عما على الصحيح لما ذكرنا

**دابة** بنعلها او ثوب مطرخر بتثديده الزمها جميع  
اذ الباء معنما قال تعالى اذ خلوا في امم اي معهم والظن  
جزء من الثوب او ثوب على عبد لزمه الثوب فقط  
ولو قال له في ميراثي الف فهو اقرار على بيعه له  
ين ولو قال له ميراثي من اي فهو وعد هبة لكن لو اراد  
به الاقرار او زاد كلمة الترامر كعلي فاقرار ولو قال له على درهم  
درهم لزمه درهم حملا على التاكيد وان قال ودرهم لزمه  
درهمان اذ العطف للغايرة ولو قال درهم ودرهم لزمه  
بالاولين درهمان كما مر واما الثالث فان اراده تأكيد  
الثاني بعاطفه لم يجب به شي وان به الاستيناف لزمه  
ثلاث وكذا ان به تأكيد الاول او اطلق يلزمه درهم ثالث  
في الاصح لظاهر اللفظ ونية التاكيد مع تحلل الفاصل معناه  
ومتاخر مبهم كشي وثوب وطولب بالبيان فاقصه ولم يكن  
معرفة بغير من اجتهده **والصحيح انه تجب من لا دال الو**  
اجب عليه فان مات قبل البيا طولب به الوارث ووقف  
جميع التركة فان امكن معرفته بغير من اجتهده كعلي له زنة  
هذه الصنعة او قدر ما باع به فلا قرينة لم تجس ولو بين  
المبهم بما يقبل **وكذا به المقر له** في ارضه حقه فليبين جنس  
الحق وقدره وصفته وليدع به والقول المقر بيمينه في  
نفيه ثمرات كان ما بين به من جنس ما اذا عر به كناية ذلك  
وادعى المقر له بما يتبين فانه صدقه على اراده الماينة ثبتت  
وحلف المقر على نفي الزيادة وان قال له بل اردت ما يتبين حلف  
انه لم يرد شيئا وان لا يلزمه الامانة وان لم يكن من جنسه  
كان بين بمائة درهم فادعي خمسين دينار فان صد  
قه على ارادة الماينة او كذب به في ارادتها وقال انها اردت



الخبرين ووافقه على ان المايه عليه ثبت لا تفاقمها عليها وان  
ولم يوافقها عليها فيهما بطل الاقرار بها وكان في الصور الاربع  
مدعي الخبرين فيخلق الموقر على ثقيها في الاربع وعلى ثقي ارادتها  
ايضا في صورتي التكذيب **ولو اقر له بالوق في يوم اخر لزمه**  
**الف فقط** اذا اقرار اخبار وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر عنه  
**ولو اختلف القدر** كان اقرار الف ثم مائة او عكس **دخل الاقل في**  
**الاكثر** جواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكلمه او قبله فلو  
وصفها بصفتين مختلفتين كصحاح ومكسر او اسند  
في المجهولين كبيع وقرض او **قال قبضه يوم السبت عشره**  
**ثم قبضه يوم الاحد عشره** لزمه اي القدران في الصور الثلاث  
ث ولو قيد احدهما واطلق الاخر حمله المطلق على المقيد ولو  
**قال له على الف من ثمن نحو امر او كلب او الف قبضه لزمه**  
**الف في الاظهر** عملا باول كلامه ولو قال من ثمن خبر على الف لم  
يلزمه شي ولو قال له على الف من ثمن عبد لم يقبضه اذا  
سلمه سلمت قبل على المذهب سواء فصله ام لا وجعل  
ثمنه ولا يلزمه تسليم الف الا بعد قبض العبد ولو قال له  
على الف ثم قال ففصولة عنه من ثمن عبد لم يقبل **ولو قال له على**  
**الف انشا الله لم يلزمه شي على المذهب** اذ علق الاقرار  
بمشتبه تعالى وهي غيب عتق وشترط في المشتبه قصد التعليق  
والان يشا وان لم يشا كان شا الله وكذا التعليق بغير ذلك  
كان شئت او يشا زيد او قدم او جازا سر الشهر فلو قال في الا  
خيرين ارادت التاجيل مع **ولو قال على الف لا يلزمه** اذ قوله  
لا يلزمه لا يتنظم مع ما قبله فالغي **فلو قال له على الف ثم جا**  
**بالف وقال اردت هذا وهو وداعه** فقال الموقر له في  
عليك الف اخر ديننا صدق المقر في الاظهر بيمينه انه ليس

عليه

عليه الف اخر ديننا وتحمده ان يكون اراد على الوجوب في حفظ  
الوديعة **فان كان قال الف في ذمتي ودينا** او ذمتي الى اخر ما مر  
منها صدق الموقر على المذهب بيمينه ان له عليه الف  
**قلت** فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانه  
**فتقبل دعواه التلق بعد الاقرار ودعواه الرد** بعد الخلق  
على ذلك وعلى يصدق بوجوب حفظها فلا يضر بعد الاقرار اي  
بتفسيره متعلقا بالتلق فلو ادعى التلق او الرد قبله لم يقبل اذ  
التلق والمرد ودلا يكون عليه **وان قال له عندي او معي الف**  
**صدق بيمينه في دعواه الوديعة والرد والتلق** بعد التفسير  
المذكور **قطعا والله اعلم** اذ اللفظ مشعر بالامانه ولو قال  
له على الف وديعه قبل او اذ اذلت على وجوب الحفظ واذا الرد والتلق  
فكاهم **ولو اقر ببيع او هبة واقباض منها ثم قال كان ذلك**  
**فاسدا واقررت لظني الصحة** لم يقبل في قوله بفساده وله  
تحليف الموقر انه لم يكن فاسدا وان نكل عن الخلق **حلوا المقر انه**  
كان فاسدا وبري من البيع والهبة اي حكم بطلانها كما با  
صله **ولو قال هذه الدار مثلا لزيد بل لعمرو او غصبتها من زيد**  
**بل من عمرو سلمة لزيد** فالأظهر ان المقر يغرم قيمتها لعمرو اذ  
حال بيته وبينهما بالاقراء الاول ولو اقر بات الدين التي في تركه  
صورته لزيد بل لعمرو لم يغرم لعمرو ولو كان المقر به مثليا غرم  
مثله ولو قال غصبتها من زيد والملك فيه لعمرو وسلم لزيد ولا  
يغرم ايضا لعمرو شيئا لحوادث ان يكون الملك فيه لعمرو ويكون  
في زيد بخو جارة وكل ثم والفا **ويصح الاستثناء ان يقبل ولم**  
**يستغرق** وقصد قبل قراغ الاقرار ولا يضر فصله بسكنه بنفس  
وعى وتذكر والقطاع صوت بخلاف غيرها والكلام الاجنبي فلا  
يصح بعد ذلك كما استغرق كعشره الا عشرة وهو من الاثبات



نفي ومن النفي ثبات **فلو قال له عشرة الاشعة الاثمانية وحسب**  
**تسعة** اذ المعنى الاثني عشر لا يلزم الاثمانية فتلزم الثمانية و  
الواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيان ان الجمع المثلث وقع  
المنفى ويسقط المنفي من المثلث والباقي هو المقربة والعشرة والثمانية  
في المثال مثبتان ويجمعونها ثمانية عشر والتسعة منفية فاذا  
اسقطها من الثمانية عشر بقي تسعة وهو المقربة ولو قال ليس  
له على شي الا خمسة لزمته او ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه  
شي لان عشرة الا خمسة هو خمسة فكانه قال ليس له على خمسة  
ولا يجمع مفرق في استعراق لافي استثناء ولا في امتني منه ولا فيها  
فلو قال له على درهمين ودرهمين ودرهمين الادرهم ثلاثة ولو  
قال ثلاثة الادرهمين ودرهمين ودرهمين او ثلاثة الادرهم ودرهمين  
هما ودرهمين كذلك وكذا ثلثة الادرهم ودرهمين الجوان الجمع  
هنا اذ لا استعراق ويصح من غير الجنس وهو المنقطع كالف  
من الدرهم الاثنا وبين بثوب قيمته دون الف فان بين  
بثوب قيمته الف فالبيان لغو ويبطل الاستثنا لانه بين ما  
اراد به فكانه تلفظ به ولو فسر لا لو المطلقه بخلاف فالا  
استثناء من الجنس ولو اتفق لفظ المستثنى والمشتق منه نحو شي  
الافشا اعتبر تفسيره فان فسرهما مستعرق بطل الاستثناء والتقدير  
ويصح من المعين كهذا الدار له الا هذا البيت او هذه  
الدارهم له الا هذا الدرهم او هذا القطيع له الا هذه الشاة  
وفي المعين وجه شاذ انه لا يصح الاستثنا منه قلت  
ولو قال هو لا العبيد له الا واحد اقبل ورجع في البيان اليه  
فان ما نوا الا واحد وزعم انه المشتق صدق في بيانه انه  
اراده بالاستثناء على الصحيح والله اعلم لانه اعرف بماده  
**فصل** اذا قرأ من يضع اقراره بسبب ان لحقه بنفسه

بان قال هذا النبي اشترط لصحته اي الا لحاق ان لا يكون له  
وذلك بان يكون في مس لا يتصور ان يكون ايا المستحق ولا  
الشرع وذلك بان يكون المستحق معروفا بالنسب من غير  
وان يصدق انه المستحق ان كان اهلا للصدقة بان كان لها  
لغا عاقل اذ له حق في نفسه فان كان هالفا فكذبه او  
سكت لم يثبت نفسه الا بينه فان لم يكن حلقه فاذا خلق لم  
سقطت دعواه وان لم يكن حلقا لم يدعي وثبت نفسه ولو تصا  
دقا ثم رجعا لم يسقط النسب وان استحلوا صغيرا او محنونا  
فلو بلغ او افاق وكذبه لم يبطل نفسه في الاصح اذ النسب  
يحتاج له فلا يندفع بعد ثبوته ويصح ان يستحق ميتا صغيرا  
وكذا الكبير في الاصح ويرثه اي الميت المستحق ولا نظر للقيمة  
ولو استحق اثنا بالغ عاقل اذ ثبت نفسه من صدقة منها  
فان لم يصدق واحد منهما عرض على القايق لاني قيل العتق و  
حكم الصغير الذي يستحقه اثنتان واستلحا ق المرافعة و  
لعبد ياتي في اللفظ ان شاء الله تعالى وشرط المستحق ان  
يكون متقيا من فراش بنكاح صحيح فمن نفى مولودا على امه  
بنكاح صحيح لم يكن لغيره ان كان صغيرا او محنونا استلحا  
قه وان كان بوطي شبه او زنا جان ولو استحق عبد لم يلحقه  
لغيره او عتق له كذلك لم يلحقه الا بينه لما فيه من ابطال حق  
الغير او بالغ عاقل اذ صدقه لحق ولو قال لولد امته هذا  
ولدي ثبت نفسه بشرطه ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر  
اذ جحد انه اولدها بنكاح ثم ملكها وكذا لو قال فيه هذا  
ولدي ولدت في ملكي لا يثبت الاستيلاء في الاظهر  
لاحتمال انه احبها بنكاح ثم ملكها فان قال علقته بي في  
ملكه او استولدتها بي في ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي



من عشر سنين مثلا وكان الولد ابن سنة مثلا ثبت الاستيلاء  
 لانقطاع الاحتمال فان كانت فراشاه بان اقربوطيها الحق  
 الولد بالفراش من استلحاق قال صلى الله عليه وسلم في ابراهيم  
 رضعه الولد للفراش وان كانت مروجته فالولد للزوج اذ الف  
 استلحاق واستلحاق السيد باطل اي لا يعقد به واما اذ الحق النسب  
 لغيره كهذا الخ او عي فثبتت نسبته من المحق به كالأب ولجد  
 فيهما بالشروط السابقة في الاحق بنفسه ويشترط كون المحق  
 به رجلا ميتا ولا يشترط ان لا يكون نفاه في الاصح فيجوز  
 الحاقه به بعد نفية اياه كالأول استلحاقه بعد ان نفاه بنحو  
 لغان ويشترط ان يكون المقر لا ولا عليه فلو اقر من عليه ولا باح  
 او اب لم يقبل لتضرر من له الولد بخلاف الابن والاخ اذ لا يمكن ثبوت  
 نسبه منه لو لم يقر الابن منه ونحو الاب والاخ يمكن ثبوت نسبه  
 من جهة ابيه وكونه وارثا جازا لتركه المحق به واحدا  
 كان او اكثر كابنين اقر ابنا لث ثبتت نسبته ويرث معا  
 والاصح فيما اذا اقر احد الجارين بثالث وانكره الاخر او سكت  
 ان المستحق لا يرث اذ لا نسب فلا ارث ولا يشارك المقر في  
 حصته طاهرا واما في الباطن فاذا كان المقر صاقا فعليه ان  
 يشركه فيما ورثه بثلثه ولو حلق بختا فاقرت باح لها ووقفها  
 الامام ثبتت النسب وكذا الوفاة مسلم بلا وارث فالحق به الامام  
 ولو كاتب البنت معتقه ورث المقر به معها وكانت التركة  
 بينهما اثلاثا لكون توريته لا يحجبها والاصح ان البالغ من  
 الورث لا ينفرد بالاقراء بل ينتظر بلوغ الصبي والاصح انه لو اقر  
 احد الوارثين الجارين بثالث وانكر الاخر او سكت ومات  
 ولم يرثه الا المقر ثبت النسب اذ جميع الميراث صار له والاصح  
 انه لو اقر ابن جازين باخوه مجهول فانكر المجهول نسب المقر

لم يوثق فيه انكاره لانه لو اقر فيه لطلت نسب المجهول الثابت  
 بقول المقر اذ لم يثبت بقول المقر الا لكونه جازا ولو بطل  
 نسب المجهول لثبتت نسب المقر وهو دور حكمي ويثبت ايضا  
 نسب المجهول والاصح انه اذا كان الورث الظاهر عليه  
 المستحق كاخ اقر ابن للميت ثبت النسب لابن ولا ارث  
 له للدور الحكمي وهو بان يلزم من اثبات النسب بغيره ولو ورث  
 هذا الابن لم يثبت الاخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح اقراره  
**كتاب العارية** يشهد به الياء وقد خفف  
 اسمها عار ولعقد هان عار اذ اذهب وجاسر عار او ما  
 من التعاو من اي التناوب واصلها قبل الاجماع ومنعون فسر  
 بما يستعير الى من جاره وخبر سعارته صلى الله عليه وسلم  
 فسر من اي طمعه فركبه ومعنى مند وبه وقد يجب كعاره ثوب  
 لنحو حر وقد محرم كعارت امته من اجنبي وقد يكره كعاره  
 مسلم كحاساتي واركانها مستعير ومعار وصيغة وقد  
 به فقال شرط المعير صحة تبرعه اذ الاعاره تبرع باباحة  
 المنفعة وملكه المنفعة فيعبر مستأجر على الصحيح ولا  
 بشرط المستعير تعيين فلو فرش بساطه لمن يجلس عليه  
 لم يكن عار به واطلق تصرف ليصح قبوله التبرع فلا يصح  
 اعاره المحجور الا بعقد وليه اذا لم تكن العارية مضمونة  
 كان استئجار من مستأجر وجاز اعارة اضحية ومعدي وهذا  
 رين مع عدم ملك المعير ولو نقصت باستعمال ضمن  
 واعارة امام مال بيت المال وتمليك واعاره الاب محجور  
 لخدمة لا تقابل باجرة وتضره ومستعير اعاره بادن الما  
 لك وهو باق على اعارته ان لم يسم الثاني والموصي له  
 بالمنفعة ان يعبر كالموقوف عليه ولا يضمن المستعير منه



ولا يلزمه مؤنه الرد **وله** اي المستعير ان يستيب من استوف  
**المنفعة له** كان يركب الدابة المستعارة وكيله في حاجته  
**ومشرط المستعير كونه متفعا به مع بقا عينه** فلا يجوز  
اعاره طعاما اذا منفعتة في استهلاكه ولا يجوز اعارة نقد  
لغير تزيين لكن يجوز استعارة شاه لاجل درهما ونسلها  
وشجرة لاجل ثمرها والشاه والشجرة عارية والدر والنسل  
والثمر باحة **وجوز اعارة جاربه لخدمة امرأه** او ذكر  
**محرم** للجارية لا اعارته للاستمتاع او خدمة ذكر غير محرم  
خوف الفتنة الا اذا كانت صغيرة لا تشتهي الكبيرة فيجوز  
واذا لم تجز لم تصح الاعارة فتكون فاسدة وجوز اعارة جارية  
لزوجها او مالكوها وما ذكر علم انه لا يصح اعارة مال  
محرم الا فتفاع به **ويكره اعارة عبد مسلم لكافر ولا يحرم الا**  
**تقامله** منفعته وبه علم كرائقه استعاره واعاره كافر  
كافر مسلم او يكره استعارة واعارة فرع اصله لخدمته فان  
قصد باستعاره اصله للخدمة ترفعه نذوب ولا يكره الا  
نفسه لفرعه **ولا استعارة فرعه اباه منه والاصح اشتراط**  
**لفظ او ما يقوم مقامه** مما مر في الصفات واللفظ كاعترتك  
او اعزني **ويكفي لفظ احد هاتين** فعل الآخر كباحة الطعام  
ولو سلمه المبيع في طرف فهو معار كالمواكل المهدى اليه  
الهدية في طرفها حيث اقتضته العادة ولم يكن لها عوض  
واذا لم ياكلها فيه فهو امانة **ولو قال اعزتك** اي فريسي  
مثلا **لتعلقه بعقلك** او **لتعيرني فرسك** فهو اجاره  
**فاسده** **توجب اجرة المثل** بعد القبض ومضى من مثله  
اجرة مدة الامساك ولو قال **عزتك** بعد الشهر من اليه  
بعشر درهم او **لتعيرني ثوبك** شهر من اليوم فاجارة صحيحة عملا

عالم

بالمعنى وحيث فسدت العارية او صحت فالنفع على المعير  
**مؤنه الرد** للعارية **على المستعير** من المالك او المستاجر ان رد  
عليه فان رد على المالك فالمؤنه عليه كما لو رد عليه المستاجر  
وسبق ما في الموقف **فان تلفت** كلها او بعضها **لا استعمال** ما  
دون فيه **ضمنها** بما ياتي **وان لم يفرط** لقوله صلى الله عليه و  
سلم في درج اخذها من صفوان بل عارية مضمونة وتلف  
بعضها مضمون ايضا **والاصح انه لا يضمن ما يمتدح من**  
**النشاب او يفسد حق باستعمال** لخدمته بسبب ما دون فيه  
**والثالث يضمن المحقق** اي الثاني دون المفسد اي التالف  
بعض اجارته وهو مزيد **وامسستحير من نحو مستاجر اجار**  
**ه صحاحه** كالموصوله بالمنفعة **لا يضمن** التالف **في الاصح**  
**لانه نأيبه** وهو لا يضمن ولو كانت الاجاره فاسدة فتلف  
ضمن والقرار على المستعير **ولو تلفت دابته في يد وكيله**  
**في شغل** او في من سلمها اليه **ليس** ضمنها اي يعلمها **فلا**  
**ضمان** على من ذكر اذ لم ياخذ لغرض نفسه بخلاف المستعير **وله**  
**اي المستعير الانتفاع بحسب الاذن** فان اعاره لغيره  
**خبطه** **زرعها ومثلها** وودونها في ضرر الارض ان لم  
ينبه عن غيرها فان نهاه عنه لم يفعلها وليس له زرع ما  
فوقها كقطن ودره او لشعير لم يزرع فوقه **خبطه**  
اذ ضررها اكثر من ضرره **ولو اطلق الزراعه صح في الا**  
**صح** **ويزرع ما سالا** لطلاق اللفظ ولا يقال ينزل على الا  
قل الا المطلقا **انما تنزل** عليه اذا كان بحيث لو طرح به  
لصح وهذا ليس كذلك **اذا لا يوقف** على احد اقل الا ان  
اع ضرره فيؤدي الى النزاع والعقود تصان على ذلك  
واذا استعار لبنا او غراس فله **الزرع** ولا عكس



اذ ضربها التراب والصالح ان لا يفرس مستعير لبناء وكذا  
العكس لا خلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء بظواهر الارض او  
او العكس بالعكس لا يتنازع وقها واذا استعار لواحد مما ذكر  
ففعله لم يخر له ماله ثانيا بعد القلع الا باذن جديد الا  
اذا صرح له بالتجديد والصالح ان لا يصح اعادة الا  
رض وكلما يتنفع به يجهتين فالكثير اعادة مطلقة بشرط  
تعيين المنفعة من زرع او غيره كالاجارة ولو قال اعر  
تلك لتتفع بها كيق شيت او لتفعل بها ما بدا لك مثلاً  
ويفعل ما يشاء وما يتنفع به بوجه واحد كسائط لا يصح الا  
لغرض لا يحتاج الى عار في عارقه لبيان الانتفاع **فصل**  
لكل منهما اي المستعير والمعير **رد العارية** مناسكاً مطلقاً  
كانت او موقتة و رد المعير طعناً رجوعه كما باصله الا اذا  
اعار الدفن فلا يرجع في موضعه حتى يجدر من اثر المدة  
فون ومحافضة على حرمة الميت هذا ان اذن في نكر الدفن  
والا فقد انتهت العارية ولما الرجوع مالم يوضع الميت  
فان وضعه فلا رجوع وان لم يوارى ثم ان وقع بعد الحفر  
غرم المعير موته ولا يلزم وفي الميت الظم خلاف ما لو حرق  
المستعير فبادر المعير وزرع فلا يجب اجرة مؤنة الحرق  
لان الزرع ممكن بدونه بخلاف الدفن لا يمكن بدون الحفر  
ولو كفن امليت اجنبي او يبيت المال فهي عارية لازمة لا  
الكفن على ملك الاجنبي وحكم بيت المال ولو استعار داراً  
لسكني معتده لزمه من جهته ولو قال اعير واداري  
بعد موته شهر الزمة من جهة الوارث ولو اراد صلته  
فرض فاغاره ما يستره او يفسده على جنس لزمه من جهتها  
ولو رجع المعير في الصلاة اتقها ولم يترعه واصلها

رية

رية كما فهم من كلام المصنف الجواز فلو مات احد هاتين  
او اعمى عليه او حرق عليه بسفه النفسية اذ هي كالو كاله في  
ذلك فاذا اعاره للبنا والغراس ولم يذكر مدة لم يرجعه بعد  
ان بنا المستعير او غرس ان كان بشرط عليه القلع عجاناً اي  
بلا ارش لنقصه او القلع فقط لزمه ان امكن بلا نقص ف  
دامت مع قلعه المعير عجاناً والابان لم يشترط ذلك فان اختار  
المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح  
قلت الاصح تلزمه التسوية والله اعلم لانه قلع با  
ختياره ولو امتنع لم يجبر عليه فيلزمه رد الارض كما كانت  
بعد في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالبنا والغراس  
لحدوثها بالاستعمال وان لم يخر ان يقلعه لم يقلع عجاناً  
لانه محترم بل للمعير الخيار بين ان يبقيه باجرة او يقلعه  
ويضمن ارش النقص وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً  
ومعلوقاً قيل وهو المعتمد او يملكه بعقد بقيمته وقت  
القلع حال التملك فالتخير واقع بين الحاصل الثلاث  
كنظائره من الشفعة وغيرها ولو وقف للمستعير البنا  
او الغراس فليس للمعير التملك بالقيمة ويخير بين الخصلتين  
الاخيرتين ولو كان على الشجر ثم لم يبد صلاحه فلا خير الا  
بعد الحداد وان اعاره لغرسه بعد يعتاد نقله فكالزرع  
والافكا البنا ولو بنا احد الشريكين او غرس باذن الآخر فليس  
له اذ رجع الا بقا باجرة فان لم يرضي بها اعرض الحاكم عنهما  
ولو لم يكن في القلع نقص معين ولو وقت الارض خير بين  
الثلاث لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصله للوقوف من  
التبقي باجرة ولا يمكن بالقيمة الا اذا كان في شرط  
الوقوف جواز تحصيل مثل ذلك البنا والغراس من ربحه



فان لم يتخير اي المصير شي لم يفلح عجاونا انك لاي اعطى المستعير  
الا اولد ان لم يتخير لها في الاصح ثم عليه قيل يتلج الحالك الا  
رض وما فيها من بنا وغرس ويقسم بينهما على ما ذكر والا  
صح انه يعرض عنها حتى يختار اي يختار المصير ماله  
اختيار ويلزمه المستعير موافقته عليه لينقطع النزاع  
بينهما **والمصير عليه دخولها والانتفاع بها والاستظلال**  
**بالبنا وخو الشجر ولا يدخلها المستعير بغير اذن لتفج**  
**وتحجر دخولها للسقي والاصلاح** للحداد في الاصح صوتا  
لملكه عن الضاع ولو تعطلت منفعة الارض على صاحبها  
بدخول المستعير لحو سقي لم يمكن الا باجره **ولكل من يملك**  
**ملكه** لمن شاؤ ولا يمنع من ذلك كون المصير له ان يملك  
**وقيل احسن للمصير بعه لثالث** والمشتري من المصير  
ببغير تخير والمشتري من المستعير يتزك من ثمنه وللمشتري  
فسخ البيع ان جهل الحال ولو اتفق المستعير والمصير على  
بيع الارض ثمن واحد جان وبوزع الثمن عليها كما في  
وهي الام دون الولد **والعارية الموقته** للبنا والغراس  
**كالمطلقة** فيما مر وفي قول له القلع عجاونا اذا رجع واذا  
عار لزراعه ورجعه قبل ادراك الزرع فالصحيح ان  
عليه الابقاء الى الحصاد اذ له امد ينتظر ولو اعتد قلع  
قبل حصاده كلفه وكذا لو لم ينقص بالقلع والصحيح  
ان له الاجرة من وقت رجوعه الى الحصاد اذا ابا حاكم  
انما هو لوقت الرجوع **فلو عاين مده لم يدرك فيها الزرع**  
**لنقصير بتأخير الزراعه** فقط او بتأخيرها بحسب  
تأخير الزرع والحوثلح لا يمكن الزرع معه **قلع المصير عجاونا**  
ولو قاخر اذ راسه لحو حراو مطر لم يكن له القلع عجاونا

ولو

ولو حمل السيل او حوره كالهوى بنزل لغيره ولو غير متقوم  
الحا رضى قنيت فهو الي النابت **لصاحب البنا والاصح**  
**انه يجبر على قلعه** اذا المالك لم ياذن فيه لكن اذا عرض عنه  
ماله وهو ممن يصح اعراض لا كسفيه ملكه مالك الارض  
ويلزم مالك البنا ان قلع باختياره بتسوية الحو الحا  
صدقه بالقلع دون الاجرة لمدة التي قبل القلع **ولو ركب**  
**دابة وقال مالكها اعرضها فقال بل اجركها مدة كذا**  
**مكدا او اخلف مالك الارض وزراعه كذا فامصدق الما**  
**لك على المذهب** اذا الغالب اذنه في الانتفاع بمقابل فيحلف  
لكل انه ما عاره وانه اجره ويستحق اجرة المثل ولو كان  
الاختلاف بين مالك الدابة وبين البنا في الجارة والعارية  
قبله ضي مدة لها اجرة صدق والركب او بعدها وبعد تلفها  
فلما لك القيمة بلا يمين ان لم ترد على الاجرة اذا اختلاف  
الجهة لا يمنع الاخذ فان رادت الاجرة عليها صدق  
المالك بيمينه **وكذا لو قال الركاب والزراع اعرضني وقال**  
**المالك بل غصبت مني** فامصدق المالك على المذهب اذا لا  
صل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل وان تلفت العين  
قبل ردها **فقدنا تفقعا الضمان** لها المختلف جهته والمفص  
يضمن باقصا القيمة من يوم القبض ليوم التلف لكن الاصح  
ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف ان كانت متقومة  
والا فبالمثل لا باقصا القيمة ولا بيوم القبض وهما مقابل  
الاصح فان كان ما يدعيه المالك بالفصص الثمن من قيمة  
يوم التلف حلوا للزيادة انه يستحقها وياخذ ما عداها  
والمساوي بلا يمين كما مر بنظره **كتاب القصب**  
هو حرام اجماعا والاصل فيه ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل



اي لا ياكل بعضكم مال بعض بالباطل وخبر ان دماكم واموالكم  
واعراضكم عليكم حرام وغير ذلك وهو لغه اخذ الشي ظمنا  
وسرعا **الاستيلاء على حق الغير** ولو كلبا وجلد ميتة وسرجين  
وحق بئير ومنفعة كاقامة من فقد بسوق او مسجد **عد**  
**ونا** اي بغير حق **فلو ركب دابة او جلس على فراش فغا**  
**غصب وان لم ينقل** ولم يقصد الاستيلاء ولو جلس على فراش  
غيره بحضوره ولم يبرحه وكان بحيث يمنعه من رفعه  
والتصرف فيه ضمن النصف فقط وان كان بحيث لا يمنع  
ضمن الكل ولو اخذ مال غيره بظنه ماله فانه غصب وان  
لم يكن فيه اثم **ولو دخل داره وان عجز عنها وان**  
**لم يقصد الاستيلاء فخرج منها فزان عجزه وفقره على الدار**  
**ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجاه واه** انه  
ليس بغاصب **ولو جئت من الدار وضع المالك مئة**  
**يا في الدار فغاصب للبيت فقط** اي دون باقي الدار  
**ولو دخل الدار يقصد الاستيلاء وليس المالك فيها**  
**فغاصب لها وان ضعف وان كان المالك فيها ولم**  
**يرجعه** منها فغاصب لنصف الدار لاستيلايه معها  
لحقها عليها الا ان يكون ضعيفا لا يعيد متوليا  
**صاحب الدار** فلا يكون غاصبا لشي منها ولو دخل لا  
يقصد الاستيلاء بل لينظر يصلح له او ليتخذ مثلها لم  
يكن غاصبا لشي منها **وعلى الغاصب الرد** للمقصود  
لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤد  
به **فان تلقى عنك باقة او تلاق ضمن** ان كان مالا  
لا سرجين ولو كان المقصود التالف غير ممول او الفاء  
ليس املا للمضمان فلا ضمان ايضا كالمال كان المقصود

عن

من يجوز قتله كعبد مرتد وقاطع طريق وقار كصلاة وركن  
محض اذا كان دميئا والتحق بدار الحرب واسترق او صابلا  
حال صياله وكلما جاز منعه فعلى متلفه القيمة الا فيما ذكر  
**ولو اتلف مالا في ماله ضمنه** الاما من اتقا وهذا المثل له و  
المسايل بعد هذا ذكره استطرادا لما يضمن بغير الغصب بمباشرة او  
بسب **ولو فتح راس رزق مطروح على الارض فخرج ما فيه**  
**بالتفح او منصوب فسقط بالفح** وخرج ما فيه ضمن اذا  
الخروج المودي للتلف نشأ من فعله ولو فتح راسه فتقاطر  
ما فيه حتى ابتل اسفله وسقط ضمن ولو حضر المالك واملكن  
التدراك كمالو راه يقتل عبدا او يحرق ثوبه فلم يمنعه  
**وان سقط بعرضه لم يضمن** اذا الخروج بالريح ولو  
كان ما في الرزق المطروح المنصوب جامدا وخرج بتقريب  
فالماله فالضمان على المقرب ولو فتح راسه فطلع  
الشمس فاذا ابتد فخرج ضمن الفتح وفارق عرض الرزق تحقق  
دلوغ الشمس الذي قد يقصد **ولو فتح ففصاعن طير**  
**هيمه فطار ضمن وان اقتصر على الفتح فالأظهر ان**  
**طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا** اذ طير انه بعد  
الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف ما قبلها  
ولو كان الطير في اقصى النقص فمسا عقب الفتح ثم  
طار فطير انه حالاً وفي معنا الطير غير العاقل  
كبهيمة او عبد مجنون فتح باب سجنه او حل قيد  
فد تعب **والا يدي المترتبة على ايدي الغاصب ضمان**  
**وان جهل صاحبها الغصب** او كانت ايدي المانعة  
شمان علم من ترسب الغاصب الغصب فكفوا  
من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلقى عنده



وبطالب كالأول وكذا ان جعل الغصب وكانت في  
 اضلها يد ضمان كالعارية يستقر عليه ضمان ما قلوع  
 وان كانت يد امانته كوديعة فالقرار على الغاصب  
 فيما تلف عند المودع من خونه ويستثنى من تضمين المثلثه على  
 يد الغاصب ما اذا اخذه الى اكم او فانيه مصلحة او بترعه شخص  
 ليرده على مالكه اذا كان الغاصب حربيا او عبدا للمغصوب منه  
 ولا ضمان على من تزوج للمغصوبه من الغاصب ان كان جاهلا  
 بالحال ولو كان هو المالك ولم يولد له الميراث الغاصب والمالك  
 الامين اخذ المال للمغصوب ولو كانت قيمة المغصوب اقل  
 منها عند الغاصب فالمطالب بالزيادة الغاصب وتستقر  
 عليه ولو صال المغصوب على شخص فالتلفه ضمانه  
 على الغاصب مستقرا ولو كان مالكه لم يبر الغاصب ولو  
 وهب للمغصوب فقرار ضمانه على الغاصب **ومما اتلف**  
**الاخذ من الغاصب مستقلا به** اي بالاتلاف والقرار  
 عليه مطلقا اي في يد الضمان ويد الامانه لقوة الاتلاف  
 وان حمله الغاصب عليه لا لغرض الغاصب بان قد  
 له طعاما مغصوبا ضيافة فاكله فكلذا القرار  
 على الاكل في الاظهر وعلى هذا اي الاظهر لو قدمه لما  
 لكمة فاكله بري الغاصب ولو قال للضيف عند تقديم  
 الطعام هو ملكي فاكله جاهلا فمن غرمه منها لا يرجع على  
 الاخر بشئ ولو كان الحمل لغرض الغاصب كان امره بنسخ  
 الشاء او قطع الثوب ففعله جاهلا فالقرار على الغا  
 صب ولو كان المغصوب رقيقا فقال الغاصب لمالكه  
 اعتقه فاعتقه جاهلا نفذ العتق ويري الغاصب  
**فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته** بالغة ماله

في اليد



اتلف

اتلف بالقتل او اتلف تحت يد عادية وتضمن ابعاضه  
 التي لا يتقدر ارشها من الحر كالكارة بما نقص من قيمته  
 تلفت او اتلفت وكذا المقدرة كاليدين تضمن بما نقص من  
 القيمة ان تلفت بافة وان اتلفت بخناية فكلنا في  
 القديم تضمن بما نقص من القيمة وعلى الجديد ينقص  
 من الرقيق والقيمة فيه كالدرة الحر في يده نصف قيمته  
 ولو لم تجب الخناية على بعض الرقيق مقدرا لخنائها تابعه  
 لعضو له مقدركيد فنقصت من قيمته مثلكي القدر  
 لم تجب كل النقص ولو قطعت يد رقيق غصب فلما لكمة اثر  
 الامر من من نصف القيمة ونقصها ان كان القاطع الغاصب  
 او غيره لكن اذا كان نقص القيمة اثر فعلى الغاصب ما زاد  
 او اقل طو لب بالزيادة عليه والقرار على الجاني فان كان  
 هو المالك فالواجب الزيادة عليه والقرار على النصف  
 فقط ولو قطعت يد قصاصا او حدا ضمت بما نقص  
 من قيمته **ويضمن ساير الحيوان** اي باقية بالقيمة  
 تلف او اتلف وما تلف او اتلف من اجزائه بما نقص من قيمته  
 وغيره اي الحيوان ينقسم الى مثلي ومتقوم والاصح  
 ان المثلي ما حصر كيل او وزن وجان السلم فيه كالحمار  
 غير جاز اما هو فمتقوم ووزن وخراب وخاس وحديد  
 وثور وسبكره **ومسك** وغيره **وكافور وقطن** وان  
 لم يتوحيده **وعنب** ورطب والمعتد انها كالعنب  
 والرطب متقومه وسائر الفواكه الرطبة **ودقيق**  
 ونخاله وجبوب وزبيب **ومر لاغالية** **ومحوت**  
 اذ لا يجوز السلم فيهما وخرج بالكيل او الوزن ما بعد  
 حيوان او بدع كالثوب والواجب على من اتلف فحما



مختلطاً بشعر المثل وان لم يحز السلم فيه فيخرج القدر المحقق  
منهما وان لم يكن مثلياً والمعيب ليس مثلياً ويجب قيمته  
**فبضم المثلي مثله تلقى او اتلق** ان بقيت له قيمة فلو  
اتلق ما يحق مفارقة ثم اجتمع عند خونه وجبت  
قيمة المفارقة ولو اتلق حلياً ضمن جرمة وصيغته عند  
البلد ولا ربا وان كان بين جنسه **فان تغذر المثل** بان  
لم يوجد بتلك البلد ونواحيها او وجد باكثر من ثم مثله  
**فالقيمة** لكن لو تراضيا على القيمة مع امك المثل جاز ولو  
تغير المغصوب المثلي فصار متقوماً او عكسه ثم تلق  
فان كان المتقوم اكثر قيمة عنهما والا فامثل ولو صار  
مثلياً اخرجت قيمة احدهما اكثر غرم مثله والاخير  
للمالك ولو صار المتقوم متقوماً اخر كان انا في انا  
صبيح منه حلي وجب فيه اقصى القيم **والاصح ان**  
**المعتبر اقصى قيمة** اي المغصوب **من وقت الغصب**  
**الى تغذر المثل** فهذا ان لم يكن المثل مفقوداً عند التلق  
والا ضمن بالاكثير من حين الغصب الى حين التلق و  
**لو نقل المغصوب المثلي الى بلد اخر فله المالك ان يكلفه**  
**رده الى بلد** وان يطالبه بالقيمة وهي اقصى قيمة من  
الفاصل الى المطالبة **في الحال** للحيلة كالواثق المفصول  
او ضاع وسوا كان عساقته لتجديده او لا كما اقتضاه اطلاق  
قهم **فاذا رده ردها** ان بقيت او بد لها ان تلفت واسترد  
والصحيح انه يملكها ملك فرض **فان تلقى في البلد**  
**المنقول اليه طالبه بالمثل في اي البلدين** شاذا  
كان مطالبته برد العين فيها بل له المطالبة بالمثل فيما  
وصل اليه من المواضع في طريقه وتعتبر قيمة تلك المواضع

ابضا عند فقد المثل **فان فقد المثل** او وجد باكثر من  
ثم مثله **عزومة** اكثر البلدين **قيمة** اذا كان له مطالبة  
بالمثل فيه ولو اراد في فقرة الحال ان يتطاره بلا اخذ قيمة  
فله ذلك **ولو طر بالفاصل في غنى بلد التلق**  
**والصحيح انه ان كان لامونه لتقله كالنقد** وامن  
الطريق **فله مطالبة بالمثل** والا بان كان لتقله مو  
نة او خاف الطريق **فلا مطالبة له بالمثل** ولا للغارم  
تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر **بل يفرضه قيمة بلد**  
**التلق** الصواب ان له قيمة اكثر المحال التي وصل اليها المثل  
ولو غرم القيمة ثم اجتمع بين التلق فليس له ردها وطلب  
المثل وليس للاخر استرداد القيمة وبذل المثل كما لو غرم القيمة  
لفقد المثل ثم وجد اذا اخذ القيمة في ذلك للفيصوله  
**واما المتقوم فيضمن في الغصب باقصى قيمة من**  
**الغصب الى التلق** ويعتبر نقد البلد يوم التلق هذا ان  
لم ينقل فان نقل اعتبر نقد وقيمة اكثر محل وصل اليه قيمة  
ولو زادت قيمة الجارية المغصوبة بحسب الغنالم  
تضمن الزيادة لانه يحرم ان يخيف منه الفتنة والعبد الا  
مرد كذلك **في الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلق**  
**فان جنى على الماخوذ بلا غصب وتلق سرية** فوا  
**لواجب الاقضى ايضا من التلق** فلو جنى على بهيمة اخذ  
ها بسوم مثلاً وقيمتها مائة ثم هلكت بالسرية وقيمة  
مثلاً خمسون وجب عليه مائة **ولا يضمن الخمر ولا**  
**مسكر غير ما طسك ولا ذبي ولا ترق على ذمي الا ان**  
**يظهر شربه او يبيعه او يهتها** وخو ذلك فتراق عليه  
فيما يذكر **وترد عليه** في غير ذلك ان بقيت العين لا







وذكر قيمة حقيره فيوم الزيادة للمد اللابق وفي الاختلاف  
في عيب حادث بعد تلفه كان قيل كان اقطع او سا  
رقا يصدق المالك بيمينه في الاصح لاصل السلامه و  
الحلاق قولان ولو رد المفصوب وبه عيب وقال غصب  
هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب ولو  
رده اي المفصوب ناقص القيمة لخص لم يلزمه في  
لبقايه بحاله ولو غصب ثوبا قيمته عشرة قصارت  
بالرخصه درهما ثم لبسه فابلاه قصارت نصف درهم  
ده لزمه خمسة وهي قسط التالف من اقصا القيم  
وهي نصف الثوب قلت ولو غصب خفين اي فردي  
حق قيمتهما عشرة فتلوا احدهما ورد الآخر وقيمتها  
درهما او اتلوا احدهما في يده غصباه او تلفه  
في يده ماله والقيمة لهما والباقي ما ذكر لزمه ثمانية  
في الاصح والله اعلم وهي قيمة ما تلوا او اتلوا وارث  
التفريق الحاصل بذلك وكما تعلق فيها الاتلاف في  
الاولى ولو حدث في المفصوب نقص يسري الى  
التلف بان كان جعل الخنطة مرساه او السمن والد  
قيق عصيده فكالتالف لاشرافه على التلف فيملكه  
الغاصب ويضمن بدله من مثل وقيمه وفي قول  
يرده مع ارشش النقص وما لا يسري الى التلف  
يجب ارششه كما مر ولو جنى المفصوب فتعلق برقيقته  
مال لزم الغاصب تحليصه لحصول الجناية في يده  
بالاقل من قيمته والمال الذي وجب بالجناية فان  
تلف في يده غرمه المالك لانه الرقيقه ثم مرجع الما  
لك بما اخذ منه على الغاصب اذا اخذ بجناية في

يد وقيل لا اخذ منه لا يرجع لاحتمال ان يري المجني عليه  
الغاصب فيستقر المالك ما اخذه لكن له مطالته بالاد  
دى كما بطلت الضمان للمضنن ولورد العبد الى الما  
لك فيبيع في الجناية رجع المالك بما اخذه منه  
المجني عليه على الغاصب كما مر ولو غصب عبدا يسرا  
وي القافر رجع لنصفها ثم جنا ومات عنده فغرمه المالك  
الارل لم يكن للمجني عليه الا النصف وان اوجده الى  
يه الثمن من الق اذ ليس له الا قدر قيمته يوم الجناية  
ولو غصب ارضا فقتل ترابها بالكشط اجبره المالك  
على رده ان بقي ورد مثله ان تعلق واعادة الارض  
كما كانت قبل لفقل من الانحطاط او غيره وللناقل  
الرد وان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض كان  
دخل الارض نقص يرتفع بالرد او نقله لمكان واراد  
تقريبه منه والابان لم يكن له في الرد غرض فلا يرد  
بلاذنه في الاصح ويقاس بما ذكرناه حفر البير و  
طمها فعليه طمها بترابها ان بقي ومثله ان تعلق بطلد  
المالك وله ذلك وان لم يطلته لدفع ضمان السا  
قط قبها عنه الا ان يمنع منه ويبريه من الضمان  
ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فممنوع عليه الرد و  
يرام الضمان ولو تحسر نقل التراب لموات في طريق  
الرد ولم يدخل الارض نقص لم يرد الى ارضه الا باذنه  
واذا اعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارشش لكن  
عليه اجرة المثل مدة الاعادة من رد او طم وغيرهما  
وان ابي بواجب وواضح انه يلزمه اجرتها قبلها وان  
بقي نقص وجب ارششه معها اي الاجرة لا اختلاف



بسيه ولو غصب زيتا ونحوه واغلاء فنقصت عنه  
دون قيمته رده ولزمه مثل الذهب منه في الاصح  
ولا ينجر نقصه بزيادة قيمته وان نقصه القيمة  
فقط لزمه الارش وان نقصت غرم الذهب واد  
الباقى مع اريشه ان كان نقص القيمة اثر من  
نقص العين كان كان رطلا يساوي درهمها فرجه لنصف  
رطل يساوي اقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة  
الثر فلا ارش وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء سواء الرد  
ولو غصب عصيرا واغلاء او خلل فنقصت عنه دون  
قيمتها لم يضمها لان الذهب منه ما يته بخلاف الدرهم  
اذ الذهب منه دهن متقوم وكالعصير رطب يثمر  
الاصح ان السمن الناشي في يد الغاصب لا يجبر نقص  
هزال قبله حصل في يده بعد سمن اذ الثاني غير الاول  
والاصح ان تذكر صنعة شيها ولو كان الذكوع من المالك  
تخير للتحيات لها اذ لا يعد متجدد اعرفا وتعلم صنعة  
عنده لا تخير بتيان اخرى عنده قطعا وان كانت ارفع  
من الاولى ولو غصب عصيرا فتخبر ثم خلل عنده فالأصح  
ان الخل للمالك لانه عين ماله وعلى الغاصب  
الارش ان كان الخل انقص قيمة قيمة من العصير  
فان لم ينقص قيمته فالواجب الرد فقط فان تخرو لم  
يتخلل مثله من العصير ولزم الغاصب الاراقه  
لكن يتجه جعل المحترمه بيد المالك محترمه بيد الغاصب  
صب ولو غصب خرا فتخللت عنده او جلد ميتة قد  
بلغه فالاصح ان الخل والجلد للمغصوب منه اذ هما  
فرع مختص به فيضمنهما الغاصب ان تلفا بيده لا

فصل

فصل في زيادة المقصوب ان كانت اثره محضاً  
كقصارة الثوب وطحن حنطة ونحوها فلا شيء للغاصب  
صب ببيسها لتعديدها والمالك تكليفه رده كما  
كان ان امكن كان صاع النقرة حليا او طرب النحاس انا  
وله ارش النقص لقيمتها قبل الزيادة سواء حصل  
النقص بها ام بان التها ولو رضى المالك بالزيادة التي هي  
اثر فليس للغاصب ان التها فان ازال لزمه الارش الا  
لغرض كان ضرب الدرهم نقرة بلا اذن الامام وعلى غير  
عبارة فيخاف تعريضه ولو لم يكن له في الازالة غرض  
سواء عدم لزوم الارش ومنعه المالك منها وابعاده  
منه امتنعت عليه وسقط عنه الارش ولو وجد  
طلب من المالك للامزله او عرض للغاصب وكان  
النقص طاردا على قيمته قبل الزيادة ببيسها لم يلزم  
ارش نقص وان كانت عين كجنا وخراس كلفا القلع  
لها من الارض واعادتها كما كانت وارش نقصها ان كان  
مع اجرة المثل فان صبغ الغاصب الثوب بصغفه الى  
صل فيه عين مال وامكن فصله اخبر عليه في  
الاصح كقلع الخراس ولو رضى المالك بالبقاء للمسلتين  
لم يملك الغاصب ذلك بل يجوز له ~~فلا شيء~~ <sup>فلا شيء</sup> ~~لغاصبه~~  
قيمة ولا عليه وان لم يكون فصله فان لم ترد قيمته  
اي الثوب بالصبيغ ولم تنقص فلا شيء للغاصب فيه  
ولا عليه وان نقصه لزمه الارش اذ النقص حصل  
بفعله وان زادت بالصبيغ اشتركا فيه اي الثوب  
بالنسبة الى فاذا كانت قيمته قبل الصبيغ عشرة وبعده  
خمس فله صاحب الثلثان وللغاصب الثلث وان



كانت قيمة صبيعه قبل استعمال عشرة وان صبغها تقو  
بها فليس له شيء وليس المراد اشتراكها على جهة الشروع  
بل احدهما بثوبه والاخر بصبغه ولو حصل نقص الا  
تخفيض سعر الثياب فالتقصير على الثوب او سعر الصبغ  
او بسبب الصنعة فعل الصبغ واذا زاد سعر احدهما  
بارتفاعه فالزيادة لصاحبه او بسبب الصنعة فهي  
بينهما ولو كان الصبغ لثالث فالحكم مأمرا وصبيعا  
لك الثوب لم يثبت اشتراك **ولو خلط المصنوب**  
**بغيره وامكن التمييز** كخطه بشعر **لزمه** التمييز  
**وان شق عليه لتعديده** **فالمندوب انه كالتلف**  
ولو خلط باجود **فله** اي المصنوب منه **تغير لزمه** اي  
الفاصل **والفاصل ان يعطيه من غير مخلوط**  
ومن المخلوط بالمثل والاجود لا الاردا لان يرضاه  
ولا ارش له **فلو غصب خشبه** مثلا وبناع عليها  
ولم تعفت **اخرجت** وجوبا ورده مال الكها مع ارش  
النقص من نقصه واجرة المثل فان عفت بحيث لو  
اجرت لم يكن لها قيمة فكالتلفه **ولو ادرجها في**  
**سفينة فكذلك** يلزمه اذ لم يعفت اخرجها و  
ردها مال الكها وارش نقصها مع اجرة المثل **الا ان**  
**يخاف من اخرجها تلف نفس او معصومين**  
او معصوم غير ممان كان اسفل السفينة وهي بلية  
البحر فيصير مال الكها لو وصولها الشط وياخذ القيمة  
لحصوله ولو كانت على الارض او مرساة بالشط او  
الخشب من اعلاها او لم تخف تلف ما ذكر اخرجت  
وخرج بالمعصوم نحو نفس حري وماله **ولو وطي القا**

صب الامه المصنوبه عالمها بالتحريم لو طهرها حد لزمانه  
**وان جهل تحريمه** لقرب عهده بالاسلام او شبهه بيا  
ديه بعيد عن عالمي ذلك **فلا حد عليه وفي الخالص**  
**نحو المهر الا ان تطاوعه في الوطي فلا تجب على**  
**القاصح** لزمانها **وعليها الحد ان علمت** حرمت الوطي  
لان جهل مامرو لو كانت بكر افعليه مهر ثيب وارش  
بكاره كما في الجنابات وتجب في البيع الفاسد مهر بكر  
وارش بكاره وفي اقتضاها الاجنبي بذكره الجاريه  
المبيعه قبل القبض مهر بكاره فقط لان ملكه ضعيف  
فلم يحتمل تشييع بخلافه في الفصص والجنابات وطلاق  
البيع الفاسد اذ اوجد فيه ما اختلف في حصوله  
العقد به واذا افرار رش البكاره وجب في الطلوعه  
العالمه **ووطي المشتري من الفاصص كوظيفه الحد**  
**والمهر** فان علم حرمة الوطي حد وان جهلها ولو بغير  
مامر ومنه ان جهل كونهام مصوبه فلا حد وعليه  
مهر غير المطاوعه وارش بكارتها **فان غرمه** اي  
المهر لم يرجع به **على الفاصص في الاظهر** لانه مما  
بل فعله وكن ارش البكاره **وان اجل الفاصص**  
والمشتري منه **عالمها بالتحريم** للوطني فالولد رقيق  
للسيد غير نجيب لانه من زنا وان جهل التحريم  
**حر نسب** للشبهه بالجهل **وعليه قيمته يوم الا**  
**نقصان** حيال السيد **ويرجع بها المشتري على الفاصص**  
لانه غره بالبيع له فان انفصل ميتا بلا جنابة لم يضمن  
الفاصل وكذا المشتري منه او بها من اجنبي فعليه  
الغره وللمالك تضمين الفاصص وكذا المشتري منه



ويأتي مثله ذلك في الرقيق المنفصل متاجنة ويضمه  
الفاصل لثبوت اليد عليه تبعاً لآلئته ومثله المشتري  
منه ويضمه بقيمته وقت انفصاله ولو كان حياً  
وعلى الواطي غرضاً كان أو مشترياً مالاً لك الأم عشر قيمتها  
مطلقاً وتكون زيادة الغرة للواطى رشا أو نجانية  
من الفاصل ضمته ويأتي في الجراح أن الغرة وبدل  
الجنين الرقيق المجني عليه على العاقلة **ولو تلقى المقصود**  
**عنه المشتري وغرمه** لما لك **لو يرجع** بما غرمه على  
الفاصل وانما يرجع عليه بالثمن **وكذا الوتعيب**  
**عنه** بافاه لم يرجع بارشاه الذي غرمه على الفاصل  
**في الأظهر** اذ قلغه بافاه من ضمان المشتري كما لو عيبه  
**ولا يرجع** عليه بغرمه **منفعة استوفاه** كسكنى  
وركوب ولجس **في الأظهر** اذ استوفى مقابلها **يرجع**  
عليه بغرمه **ما تلقى عنه** من منفعة بغرمه استوفاه  
**وبارشاه** نقص بالمهملة **بناؤه** **اذا نقص** با  
لمعمله من جهة مالك الأرض **في الأصح** اذ غره  
بالبيع وكل مالو غرمه **المشتري** **يرجع به** على الفاصل  
كما ذكر لو غرمه الفاصل **ابتدأ** لم يرجع به **على المشتري**  
اذا القرار عليه **وما لا يرجع** أي كالمو غرمه المشتري  
لا يرجع به على الفاصل كما ذكر لو غرمه الفاصل  
ابتدأ **ارجع به** على المشتري واستثنى من الضابط ما  
لو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها أكثر  
فانه لا يرجع بالزائد على الأكثر من قيمته ووقت  
قبض المشتري كالتلف اذ لم يدخل في ضمان المشتري  
ولذلك لا يطالب به ابتداء ولا يستثنى لانه المشتري

لا يفرم

لا يفرم الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور **قلت**  
**وكل من اثبتت يده على يد الفاصل** غير المشتري  
**فكالمشتري والله اعلم** في الضابط المذكور رجوعاً و  
عدمه **كتاب الشفعة** باسكان الفاو  
بحوز فتحها وهي لغة انضم وشرعاً حق تملك قهري  
لشريك بمثل الثمن أو قيمته واصطفاؤه صلى الله عليه وسلم  
قضى بالشفعة في كل شركه لم تقسم ربعاً أو حايطاً الأول  
المترى والثاني البستان واركانها اخذ وما خوذ منه  
وبدأ بما يفيد فقال **لا تثبت في منقول بل تثبت**  
**في الأرض وما فيها من بناء وشجر** واصول زرع تبعاً  
**وكذا الثمر يومئذ** تثبت فيه ثلثاً يأخذ بالشفعة **الأرض**  
تبعاً للأرض **في الأصح** كشجرة تحز مراراً اما المور  
اذا يبيع مع الشجر والأرض فلا تثبت فيه بل يأخذ  
الشفعة الأرض والشجر حصتهما من الثمن ولا شفعة  
في بناء وغراس افراد بالبيع أو يبيع مغرسه فقط  
ولا في شجر بان شرط دخوله في بيع الأرض ولا في  
جدار يبيع يبيع مع مغرسه فقط لا نتفا النفعية و  
ويؤخذ بها تبعاً ما اشمل عليه البناء التابع للأرض  
مما يدخل في بيعه كالبواب ووفوف ودولاب مثلاً  
**ولا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشر**  
**ك** بان اختص به أحد الشريكين فيهما أو غيرها  
اذا الأرض لها **وكذا امشرك في الأصح** لما ذكر ولو  
اشتركا في علو فباعه أحدهما مع نصيبه من السفلى  
أخذ شريكه السفلى فقط وكذا الأرض مشتركة فيهما شجر  
لاحدهما **وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة**



بان كان لا يستفيع به بعد القسمة من الوجه الذي كان  
يستفيع به قبلها **في الامور** وطاحون صغيرين  
**شفعة فيه في الاصح** اذ عليه ثبوتها في المنقسم دفع  
ضرر اجرة القاسم والحاجة الى افراد الحصة الصابرة  
له بالمرافق كمصعد وتنور وبالوعة وخوصا  
وبما ذكر علم ان الشفعة تثبت لما لك عشر دار صغير  
ان باع شريكه بقيمتها لعلسه اذ الاول يجبر على  
القسمة دون الثاني **ولا شفعة الا لشريك** ولو مكاتب  
وغير عاقل لمسجد له شقص لم يوق في باع شريكه يا  
خذ له الناظر بالشفعة من كل ما لم يقبض قد لا تثبت  
لله الغازي من خلاف الجار لانه صلى الله عليه وسلم انها  
جعل الشفعة من كل ما لم يقسم وقد لا تثبت له العارضا  
**ولو باع دارا وله شريك في ممرها** التابع لها بان كان  
بدمرب لم ينفذ **ولا شفعة له فيها** لا تنفذ الشركة فيها  
والصحيح ثبوتها في الممر القابل للقسمة ان كان للمشتري  
طريقا اخر الى الدار وامكن فتح باب لها الى شارع لا مكان الو  
صول لها بلا ضرر **والابان** لم يمكن فتح باب ولا طريق  
وكذا ان كان في اتخاذ الممر عسرا ومومة لها وقع فلا  
تثبت حذرا من اضرار المشتري والهرب الناخذ غير  
مملوك فلا شفعة في ممر الدار المبيعة منه قطعا  
انما تثبت الشفعة فيما ملك معاوضة ملكا لازما او  
غير لازم كما يعلم مما ياتي **متاخر عن ملك الشفعة** والعرف  
بتاخر السب فلو باع احد الشريكين نصيبه بشرط ان  
له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بث والشفعة  
للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سب ملكه

ع سب ملك الثاني لا للثاني وان تاخر عن ملكه ملك  
الاول لتاخر سب ملكه الاول وكذا عن سب ملك  
لو باع عامر بتا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجاز  
مع ام احدهما قبل الآخر **كمبيع ومهر وعوض خلع وصلى**  
**دم** في جنابة عمه والا فالواجب الابل فلا يصح الصلح عنها  
لجهالة صفتها **ونجوم** على وجه الصحيح خلافه **وا**  
**جرة وراس مال سلم** فلا شفعة فيما ملك بلامعا  
وضه كارت ووصية وهبه بلا ثواب وساتي ما  
يتعلق ببيعة المحتزرات ولو بشرط في المبيع الخيار لهما  
اي للمبتاعين او للبائع وحده لم يوجب بالشفعة حتى  
ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا يظهر انه  
يوجب بالشفعة ان قلنا الملك في زمن الخيار للمشتري  
لانه ايل الى الزوم **والابان** قلنا الملك لغيره فلا يوجب  
بالشفعة لعدم تحقيق زوال الملك ولو وجد المشتري  
بالنقص عيبا واراد رده بالعيب واراد الشفع  
اخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر جارية الشفع  
ليلا يبطل حقه ولو انشترى اثنتان زائرا وبعضها  
فلا شفعة لاحدهما على الآخر اذ ملكا في وقت  
واحد ولو كان للمشتري شريك بكسر شئيه اي  
نصيب في الارض كان كانت بين ثلثة اثلاثا فباع  
احدهم نصيبه لاحد صاحبيه **فالاصح** ان الشريك  
لا يخذل كل المبيع بل حصته وهي السداس منها اذ  
لا شفعة في حصته المشتري فملكه مستقر عليها  
لشرا ولا يشترط في التملك بالشفعة اي في ثبو  
تها حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور



المشتري ولا رضاه بل يوجد التملك بها بدون ما ذكر  
ومعه **ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت بالشفيع**  
**او اخذت او اخذت** الاخذ بالشفيع وفي معناه ما  
مر في الضمان لا بانطال بها ويشترط ان يعلم الثمن ولا  
يشترط ذلك في الطلب **ويشترط مع ذلك اتمام**  
**العوض الى المشتري فاذا سلمه الرمة القاضى التملك**  
ان امتنع منه او قبضه القاضى عنه او خلى الشفيع  
بين المشتري وبينه عند امتناعه وبذلك يملك الشفيع  
التقصير والضرر المشتري بذلك **واما رضى المشتري**  
**بكون العوض في دمه** اي الشفيع لكن لا يكفي ذلك  
اذا كان المبيع صفائح ذهب او فضة والتمن نقد  
فيعتبر التقابض **واما قضا القاضى له بالشفيع اذا**  
**حضر مجلسه وانتخت حقه فيها** وطلبه فيملك  
به اي بالقضا في الاصح وخرج عما ذكره الا شهدا بالالا  
خذ بالشفيع فلا يملك به واذا تملك به بغير الاول  
من الثلاث لم يكن له ان يستلمه حتى يودي الثمن  
واذا لم يحضر الثمن وقت التملك امهل ثلاثة ايام  
فان لم يحضره فيها فسخ القاضى تملكه **ولا يملك**  
**شفيعا لم يرد الشفيع على المذهب** لانه تملكه  
يعوض فكان كالشرا وليس للمشتري منعه من الرد  
**فصل ان يشتري بمثل كنفق وجب اخذه**  
الشفيع عثله او عثقه لم يوجب وعبد في قيمته يوم  
البيع ونحوه اي وقته وقيل يوم استقر ارضه بالنقا  
ع الخيار وما يصدق فيه ذلك ان يكون مسالما فيه  
بالشفيع او مضى الى اخذه بالشفيع او نجوم كتابه فهو

عنها

عنها بالشفيع ولو لم يوجد الثمن المثل عند العقد عدل للقيمة  
ويصدق الدين بما ذكر بالحال ومقابله قوله **او عوجل**  
**لا ظهر انه** اي الشفيع يتخير بين ان يعجل في اخذه **او عوجل**  
**او يصبر الى التحمل** بكسر الحاء اي الحلول **وياخذ** ولا يبطل حقه  
بالتأخير للعذر وليس له الاخذ بموجله ولورضى الماخوذ  
منه بذمة الشفيع لم يجبر **ولو بيع شقص وغيره**  
كثوب صفقه واحدة **اخذه الشفيع بخصته** اي بقدرها  
**من القيمة** صوابه من الثمن كما في عبارة اصله فاذا كان  
التمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم  
اليه عشرين اخذ الشقص باربعة اجناس الثمن وتعتبر  
القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة علم  
لدخوله فيها عالما بالحال **ويؤخذ** الشقص المهور للمراة  
**مهر مثلها وكذا عرض الخلع** يؤخذ بمهر مثلا لمخلوعة  
وقت النكاح والخلع وتجب في المصلحة متعة مثلها لا  
مهر مثلها لانها الواجبة بالفراق ولو اختلفا في قدر  
القيمة صدق الماخوذ منه يمينه **ولو اشترى الجراف**  
من دراهم وغيرها **وتلف** الثمن من غير علم بقدره  
او كان الثمن غائبا ولم يعلم قدره **امتنع الاخذ** لانه  
لا يدري بم ياخذ الشقص ولا سبيل لاخذه بلا عو  
ض وهو من حيل اسقاط الشفعة كالهبة للشقص  
بلا ثواب فان عين الشفيع قدر او قال المشتري  
لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم اي انه لا  
يعلم قدره وان اعى عليه به ولم يعين قدر الم  
تسمع دعواه في الاصح وان لم يتلق الثمن ضبط  
واخذ الشفيع بقدره فان كان غائبا لم يكلف البائع



احضاره ولا الاخبار عنه واذا ظهر الثمن مستحقا بعد الا  
خذ بالشفعة فان كان معينا كان اشترا بعهذه المايه بطل  
البيع والشفعة لترتها عليه والابان اشترى في الزمه  
ودفع عما فيها ابدل المدفوع وبقي اي البيع والشفعة  
ولو خرج رد ياخير البايع بين الرضا به والاستبدال  
فان رضي به لزم المشتري الرضى عنه كما اذا ظهر للعبد  
الذي باع به البايع معينا ورضي به فعلى الشفيع قيمته  
معينا وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته ان  
جهل ذلك بان اشتباه عليه بحاله وعليه ابداله وكذا  
ان علم كونه مستحقا لا تبطل شفيعته في الاصح اذ لم يقع  
في الطلب والاخذ سوا اخذ معين ام لا فان كان معينا  
في العقد احتاج قسما جديدا وتصرف المشتري في  
التقصيص ليبيع ووقف واجاره وبعده صبيحة لملكه  
له وللشفيع نقص ما لا شفعة فيه كالوقوف والهبة  
والاجاره واخذ اي التقصيص ويتخير فيما فيه به  
شفعة كبيع وصداق بين ان ياخذ بالبيع الثاني  
والاصداق او ينقصه وياخذ جاول اذ حقه سابق  
ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق  
المشتري بيمينه لانه اعلم بما اشتراه وكن الواكف  
المشرا او كون الطالب شريكا يصدق بيمينه انه ما  
اشتراه بل ورثته او انه ما يعلم ان الطالب  
شريكا فان نكل حلق الطالب على البت واخذ كالمكار  
تقدم ملكه فان اعترف الشريك في صورة انكار الشرا  
بالبيع والتقصيص في يد الشريك فالاصح ثبوت الشفيع  
للاخر كما لو كان بيد المشتري فقال هو عندي وديعه

له او عاريه ونحوها ويسلم الثمن الى البايع ان لم يعرف  
بقبضه من المشتري واذا لم يعرف ولم يرصني باخذه من  
الشفيع فله مخاصمة المشتري فاذا حلق فلا شئ عليه  
فان نكل حلق البايع واخذ منه الثمن وان اعترف بقبضه  
من المشتري فهل يترك في يد الشفيع ام ياخذ القاض  
وتحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار بنظره والاصح  
انه يترك في يد الشفيع كما يترك ثم بيد المقر ولو استحق  
الشفعة جمع اخذ واعلى قدر الحصص وفي قول  
ع الرويس فاذا كان لواحد النصف والاخر الثلث ولا  
خر السدس من دار فباع صاحب النصف اخذه الاخران  
اثلاثا على الاصح لان الشفعة من مرافق الملك فتقدر  
بقدره ولو باع احد شريكين نصف حصته مثلا لرجل  
ثم باقياها لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك الاول  
وقد يعفوا والاصح انه ان عفاه عن النصف الاول نشأ  
ركبه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا  
يشترك فيه ومعلوم ان الاخذ والعفو بعد البيع  
الثاني ولو عفاه قبله ثبتت المشاركة جرما واخذ  
قبله انتفت جرما والاصح انه لو عفاه احد شفيعين  
سقط حقه كبقية الحقوق وتخير الآخر بين اخذ  
الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته لئلا  
تتبع بعض الصفقة على المشتري والاصح ان الواحد اذا  
اسقط بعض حقه سقط كله كالقصاص ولو حضر  
احد شفيعين فله اخذ الجميع في الحال فاذا حضر  
القائيب شاركه ومنع الحاضر من الاقتصار على  
حصته لئلا يتبع بعض على المشتري اذا لم ياخذ القائيب



وما استوفاه الى اظهر من المنافع وحصل له من الاجرة و  
الشر لا ينال احده فيه الغائب **والاصح** بذاعلى ان الشفع  
على الفور ان له تاخير الاخذ الى قدوم الغائب لعذره  
في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه ولو اشترى بشفعة فله الشفع  
اخذ حصتها ونصيب احد مما وحده ولو اشترى واحد  
من اثنين فله اي الشفع اخذ حصته احد البايعين  
**في الاصح** لتعدد الصفقة ولو تعدد الشقص تعدد ايضا  
**والاظهر ان الشفعة على الفور** اذ هي حق ثبت لدفع الضرر  
فكان على الفور كالرد بعيب فاذا علم الشفع بالبيع  
فليبادر على العادة في طلبها فان كان مريضاً مرض  
يمنع المطالبة لا بخوصه بل او غائباً عن بلد المشتري  
وقد عجز عن مصبه اليه والرفع الى الحاكم او خائفاً من  
عدو فليؤكل في طلبها ان قدر على ذلك **والا يشهد**  
**على الطالب** وله تاخير الطلب لا انتظار اذ راي الزرع  
وحصاده فان ترك المقتدر عليه منهما اي من التو  
كيل والاشهاد بطل حقه في الاظهر لتقصيره والخلاف  
في الاولى وجهان اصحهما ما ذكر ومن العذر الجبس  
ظلم او بدين وهو معسر عاجز عن الجنبه وله في حال  
الفسية التاخير حتى يجد رفقة معتمدين يصحهم  
هو وكيله وتزول مفطر او يرد ولو كان المشتري  
غائبا رفع الامر للقاضي واخذ كالرد بالعيب او حثا  
ضرر فرفع للقاضي جان **فلو كان في صلاة او نجام**  
**او طعام او قضا الى اجه فله الانتقام** ولا يكلو قفلها  
ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على اقل شيء ولو  
دخل وقت هذه الامور جان له تقديمها على طلب

الشفعة

الشفعة بهذا والشفعة كالرد بالعيب الا في الاشهاد على  
الطلب في طريقه او حال توكيله فانه لا يلزم هذا اذ  
الاشهاد هنا على وسيلة وهي الطلب وشم على مقصود  
وهو الفسخ ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد  
**ولو اخرج الطلب بها وقال لم اصدق المحبر ببيع الشريك**  
**لم يعذر ان اخبره عدلان وكذا ثقته في الاصح** ولو امله  
ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره ككافر وفاسق وصبي  
الا ان يقع في نفسه صدقة فلا يعذر باطنا ولو اخبر بالبيع  
عدد التواتر من الفساق ولو يكفر لم يعذر ولو اخبره بالبيع  
بالوئلا فتركه فان تخمس ما به مثلاً بقي حقه اذ التزم الخبر  
بالذبة وان بان باكثر بطل حقه لانه اذ لم يرغب بالاكل  
فبالاكثر اولى **ولو كذب المحبر في تعيين المشتري او في جنس**  
**التمن او نوعه او قرب اجلة او قدر المبيع او البيع من رجلين**  
**فبان من رجل او عكسه بطل حقه ولو لم يكن للمشتري فسلم عليه**  
**او قال له بارك الله لك في صفقتك لم يطل** اذ السلام  
سنة قبل الكلام وقد يدعوا له لياخذ صفقة مباركة و  
في الدعاء وجه انه يطل حقه ولو باع الشفع حصته  
او وهبها جاهلاً بالشفعة **فلا يصح بطلانها** ولو ايسرها  
ولو كان عالماً بها وباع البعض او الكل او عيب بطل حقه جزئياً  
ولو باعها كلها جاهلاً بشرط الخيار وفسخ ثم علم فله الشفعة  
**كتاب القراض** ما خوذ من القرض وهو القطع اذ المال كى  
قطعه للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح  
واصله الاجماع والحاجة اليه واركانه مالك وعامل وعمل  
وربح وصيغة ومال وكلها تاتي في هذا القرض شرعاً فقال  
القرض والمضاربة والمقاربة ان يدفع اليه اي الشخص مالا



ليتجر فيه والربح مشترك بينهما ويعلم من هذا ما يأتي انه  
توكيل مالك لجعل ماله بيد آخر ليتجر الى اخره ويشترط **للملك**  
كون المال ذراهم او دنانير خالصة **فلا يجوز** على ترويج  
ومغشوش من ذهب او فضة الا اذا كانت الغش مشهورة  
وعروض وقلوس ومعلوم **فلا يجوز** على مجهول خفسا وقدرا  
وصفة ومعين او قبل **يجوز** على احد الصريين المتساويين  
قدرا وصفة لكن لو علم في الجنس عينه صح بخلاف ما لو علم  
فد جنسه وقدره وصفته **فيجوز** على ذراهم في الذمة ان يظن  
في المجلس ولو كان بين اثنين ذراهم مشترك قال احدهما  
للاخر قارضتك على نصيب منها صح وكذا لو خلط الفين له بالف  
لغيره وقال قارضتك على احدى ما وشاركك في الاخرى فقبل  
ولم ينفرد القابل بالتصرف في الف القراض ويتصرفان في باقي المال  
وفي اصله لا يجوز ان يقارضه على دين في ذمته او ذمة  
غيره **ومسما الى العامل فلا يجوز** بشرط كون المال في  
**ملك المالك** وغيره يوفي منه من ما اشتراه العامل  
اذ قد لا يجد عند الحاجة **ولا يشترط** علمه **معه** اذ انقسام  
التصرف يفضي لانقسام اليد **وجوز** شرط عمل غلام للمالك  
**للمالك** على الصحيح وان شرطت نفقته على العمل ان  
علم بشعاعه او وصق ولم تجر على العامل كان لا يتصرف دون  
الغلام وفارق عمل السيد بان العبد مال جعل عمله لرب المالك  
بخلاف السيد ولو شرط كون بعض المال بيد الغلام او جرح على  
العامل او لم يعمل عامر فسد جزاها **وضيعة** العامل **التجارة**  
وتوابعها **كشتر الثياب** وطبها وذرعها وغيرها مما يلي  
انه عليه **فلو** قارضه **ليشترى** حنطة فبطخت وخبز  
وبيعه او غرلا ينجيه **وبيعه** فسد القراق اذا ما

ذكر

ذكر مع الشر البست من وطابق العامل وهو عمل مضبوطا  
جر عليه المشتمل على جهالة القوضين الى اجه **ولا يجوز** ان  
يشترط عليه شرا متاع معين **كلا** تشري الا هذا او تو  
ع ينفذ وجوده **كلا** تشري الا الخيل البلقا ومعاملة شخص  
بعينه **كلا** تشري الا لريد اذا المتاع المعين قد لا يربح فيه والنا  
در قد لا يجد والمعين قد لا يتاتي من قبله من ربح ولا يشترط  
تعيين نوع يتصرف فيه **ولا يشترط** بيان مدة القراض اذ  
الربح المقصود منه لا ينضببط وقته **فلو** ذكر مدة ومنعه  
التصرف اي البيع كما باصلا **بعد** فاسد العقد اذ قد لا  
يربح فيها كما لو قال قارضتك سنة **وان** منعه الشر فقط  
**بعد** فاسد العقد في الاصح لحصول الاسترباح بالبيع  
بالذي له فعليه **بعد** فاسد العقد ان كانت المدة ياتي فيها الشر  
للاسترباح بخلاف نحو ساعة ولو منعه الشر وسكت عن  
البيع جاز ولا يجوز تعليق ولا تعليق تصرفه ويشترط  
اختصاصه **صوما بالربح** واشتر كما فيه **فلا يجوز** بشرط شي  
منه لغيرهما الا عبد المالك او العامل اذ شرط له مضمون  
ما شرط ملو له **ولو** قال قارضتك على ان الربح لك فقراض  
فاسد نظر الى اللفظ وقيل قرض صحيح وان قال كله  
لي فقراض فاسد لما مر **وقيل** بضاع اي توكيل بلا جعل  
وياتي ببيان الاجرة في ذلك ويشترط **فلا يجوز** اي المشروط من الربح  
معلوم ما بالجزئية كالنصف او الثلث **فلو** قال قارضتك على  
ان لك فيه شركة او نصيبا فسد القراض **وان** بيعتاق الاصح  
الصحيح ويكون نصيبين لتبادره للفهم **ولو** قال لي النصف  
فسد في الاصح **وان** قال لك النصف صح على الصحيح و  
النصف الثاني للمالك اذ الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما يخب

قوله يشترط القرض عليه



منه للعامل ولم ينسب له في الاولى شي منه ولو شرط لا يجدها  
اما كانت عشرة من الربح والباقي منه بيتا او ربح صنف فساد  
الربح قد يحصر فيما ذكر فيفوت على الاخر ولو قارضه على الغبن وقال  
ربح احدهما وربح الاخر لك فسد العقد وان لم يبين بينهما  
**فصل في القراض اجاب** كقارضتك وعاملتك  
**وقبول** واتصال ايجابه بقبوله كعقد غيره وقيل يكتفى بالقول  
بالفعل وشرطها كوكيل وموكل اي العامل كالاول والمالك  
كالثاني فلا يجوز احدهما سفيها ويجوز لولي نحو الطفل ان  
يقارض بماله ولو قارض العامل اخر باذن المالك لشاركه  
في العمل والربح لم يجز في الاصح اذ القراض خلاف القياس وهو  
ضوع عقد المالك مع العامل لان يعقد عاملا ولو قارضه  
بالاذن ليخرد بالعمل والربح جاز وبغير اذنه فاسد فان تصرف  
الثاني فتصرف غاصب فيضمن ما تصرف فيه بان اشترى في الذم  
وسلم المالك في الثمن وربح فيما اشتراه وتلفا بالمحدد فيما اذا اشترى  
غاصب في ذمته وسلم المفضوب في الثمن وربح فيما اشتراه الربح  
له فالربح للعامل الاول في الاصح اذ الثاني وكيل عنه وعليه  
لثاني اجرتهم اذا لم يعمل جازا وقيل هو للثاني وان اشترى  
بعين مال القراض فباطل شراؤه لانه فضولي ويجوز ان يقارض  
الواحد الثنتين متفاضلا ومتساويا فيما شرط لهما من الربح كان  
شرط المعين ثلثه والاخر ربعه او لهما النصف بالسوية كما  
لمساقا ولا يضر ان يشترط على كل مراجعة الاخر والاثنان واحدا  
والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فان شرط  
للعامل نصف الربح ومال احدهما مائتين والاخر مائة اقتسما  
النصف الاخر اثلثا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد  
العقد اذ فيه شرط ربح لغير مالك ولا عامل ولو قال لك من نصيب

كوت

معا

احدا

احدا من الربح الثلث ومن الاخر الربح جازا وعلم مال  
كل منهما كالمساقاة الا ان يشترط كون الباقي بينهما على غير نسبة  
المالين واذ افسد القراض نفذ تصرف العامل للاذن والربح  
جميع للمالك لانه عاملكه وعليه للعامل اجرة مثل عمله وان  
علم الفساد اذ لم يعمل جازا وقد فاته المسمى الا اذا قال قارضتك  
وجميع الربح لي وقبل فلا شيء له في الاصح لرضاه بعمله جازا  
ولو اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له لانه عاملكه ولا جرة  
له على المالك ويتصرف العامل محتاطا في تصرفه لا بغبن فاحش  
في بيع او شغل ولا نسيئة في ذلك بلا اذن في الغش والغبن  
الفاحش كالموكل وبلا اذن يجوز ذلك والاجل اطلاقا وتقديره  
كأمر في الوكالة ويجب ان يشهد في البيع نسيئة فان تركه ضمن  
وانما منع الشل نسيئة لانه قد يعلق ترأس المال فتبقى العهدة متعلقة  
به فيتعلق بالمالك ولا يشترى ايضا بثلث المثل ما لا يبرح وان ربح  
وله البيع بعرض لانه طريق استرجاع ولم الرد بعيب لانه للجنس  
تقصية صفة الرد مصلحة وان رضي المالك اذ للعامل حق  
في المال فان اقتضت مصلحة في المساك فلا يرد في الاصح وفارق  
الوكيل بانه ليس له شر المعيب بخلاف العامل اذ اراد فيه ربحا  
فلا يرد ما فيه مصلحة بخلافه ولو استنوا الى ابناء فله الرد  
اذ المنع انما هو عند مصلحة الايقا والمالك الرد حيث يجوز للعا  
مل فان اختلفا فيه فاراد احدهما رده واداه الاخر عمل بالمصلحة  
فيه فان استنوا الى حال فيهما رجع للعامل واذ ادره المالك والشرابعين  
مال القراض فسخ البيع كما يفعل العامل وفي الذمة صرفه عن القرض  
وانصرف للعامل كالموكل ولا يصالح المالك بان يبيعه شيئا  
من مال القراض اذ مال له ولا يشترط للقراض بغير جنس ماله ولا  
ولا بالكثر من ترأس المال مع الربح فان فعل لم يقع مانع اذ القراض

لا



ولا يشتري من يعتق على المالك أصلا كان أو فرعاً أو مفرقاً بته أو  
مستولدة ويعتق لغيره غير أذنه وكذا روجه لا يشتري به بلا  
أذن ذكره كان أو لا **في الأصح** ولو فعل أي اشترى القريب أو  
الزوج لم يقع للمالك إذ يتضرر بفوات المال والنكاح **و**  
**يقع الشراء للعامل إن اشترى في الذمة** وإن صرح بالسفارة  
فإن اشترى بعين مال القراض بطل وللعامل أن يشتري بزوج  
نفسه ومن يعتق عليه للقراض وإن طهره سرج ولا يفسخ كذا  
حاه ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري بزوجه ومن يعتق عليه  
طوكله ولا يسافر بالمال بلا إذن للخطر والتعرض للتلو فان  
سافر بلا إذن ضمن أوبه أو به لم يجز في البحر الملح ونحو النيل لا  
بالنصر عليه ولا ينفق على نفسه أي يمونها منه **حظر وكذا سفر**  
**في الأظرف** إذ له نصيب من الربح فلا يستحق شيئاً آخر ولو شرط  
نفقة السفر في العقد فسد كنفقه الحظر وعليه فعل ما يعتاد  
**كطلي الثوب** كما مر **ووزن الخفيق** بالرفع كذبح ومسك الآلا  
متعة الثقيلة فليجر عليه وزنها ونحوه أي نحو وزنها حملها  
ونقلها من خان الخانوت **وما لا يلزم له الاستحجار** عليه  
من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا إبرة له ويلزمه لو استأجر  
جره على فعله فاجرته على ماله **والأظهر أن العامل مملك**  
**حصنه من الربح بالقسمه** ولم فيه قبلها حق موكد يورث  
عنه ويقدم به على الغرماء المتعلقة بالعين لا بالظهور لكنه  
أنما يستقر ملكه بالقسمه إن نص راس المال وفسخ العقد حتى لو  
حصل بعد القسمه فقط نقص جبر بالربح المقسوم وعملها  
ويستقر ملكه أيضاً بنصوص المال والفسخ بلا قسمه **وتمام**  
**الشجر والفتاح** والحاربه واللبويه **وكسب الرقيق والمهر**  
بوصي أو شبهه أو غيره من العمال أو لا الحاصلة من مال القراض

يقون

يقون بها المالك إذ ليست من فوايد التجارة ولا يجوز للمالك  
أمة القراض وطبها ولا تزويجها وقيل هي مال قراض والنقص  
الحاصل بالرخا وبعب ومرض حادثين محسوب من الربح  
ما أمكن ومجرب به إذ العرف ما ذكر وكذا لو تلف بعضه أي  
مال القراض بأفلة سماويه كحرق أو غصب أو سرقة بان تعذر  
أخذه أو أخذ بدله **بعد تصرف العامل** بالبيع والشراء محسوب  
من الربح **في الأصح** ولو أمكن أخذه بدله استمر القراض فيه ولكل  
صنهما الخاصمه إن كان في المال ربح والأفلم المالك فقط وإن  
تلف بما ذكر قبل تصرفه يبيعا وشرا **من راس المال في الأصح** إذ  
العقد لم يتأكد بالعمل ومعلوم أن لو تلف كله أو ارتفع القراض  
سواء كان التلو بأفلة أم بالتلاف المالك أو العامل أم اجنبي  
لكن يستقر نصيب العامل من الربح في الثانية وبقي القراض  
في البذل إن أخذه في الرابعة وفارق انتلاف العامل  
اتلاف الاجنبي بان للعامل الفسخ فكان اتلافه فسخاً بخلاف  
الاجنبي **فصل الكل** من المالك والعامل فسخه أي  
القراض متاشاً ولو مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه انفسخ  
كالوكاله إذ يفسخ هذا إما يفسخ به تلك وهذا باستر  
جاء المالك المال بخلاف استرجاع الموكل ما وكل في بيعه ويلزم  
العامل الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما إن طلب ذلك  
المالك **وتتضمن راس المال** بان يرد قدره بمثله إن كان المال  
**عرضاً** بان يبيعه بنقد لأنه في عهده وإن يرد المال كما لو أخذه هذا  
إن طلبه المالك فلو تراخى بقسمه بحاله جاز ولو كان  
المال محجوراً عليه وحظه في التضييق أو الاستيفاء وجب بلا  
طلب وكالعرض نقد من غير جنس المال وغير صفته فإذا  
صاح راس مال والحاصل منكسر بدله والاباعه واشترى حياها



ولو مات المالك والمال نحو عرض فالمطالبة بالبيع والتضيض  
بحالة الفسخ في حياتها ولا يحتاج لأخذ الوارث كما سئل الذين  
ملا أذنهم وأما كمال التضيض في كماله بقدر راس المال لأن  
الزيادة عليه حكمه حكم عرض يشترط فيه اثبات لا يطلق وا  
حد منهما يبيعه وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح  
ولو استرد المالك بعضه اي المال قبل ظهور ربح وخسران  
رجع راس المال للباقي بعد المسترد وان استرد بعد الربح  
فالمسترد شاي عارضا وراس مال على النسيب الحاصل له من  
مجموعه مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد  
عشرين فالربح سدس المال جميعه فباقي المسترد سدس  
ثلاثة وثلاث من الربح فيستقر للعامل المشروط منه واحد  
وثلاثان ان شرط له النصف حتى لو عاد ما يبيعه لثانين لم يسقط  
ما استقر له وباقيه اي المسترد ستة عشر وثلاثان من راس المال فيقول  
لثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان اخذ بغير رضا العامل وبرضا  
وصحح بالاشاعة او اطلقا فان قصد الاخذ من راس المال  
اختص به او من الربح فكذلك لكن يملك العامل ما يبيعه  
قد حصته على الاشاعة وان استرد بعد الخسائر والخسائر  
موزوع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد  
ولو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسائر عشرون  
ثم استرد عشرين فربح العشرين لخسائر حصته المسترد  
منه فكانه استرد خمسة وعشرين ويعود راس المال الى خمسة  
وسبعين فلو بلغ ثمانين قسمة الخمسة بينهما نصفين ان شر  
طت المناصفة ويصدق العامل يمينه في قوله لم اربح شيئا  
او لم اربح الا كذا المواقفة لاصل النفي ولو قال ربح كذا  
ثم قال غلطت انما هو كذا او تبئت ان لا اربح او كذبت خوفا

من التزاع

من التزاع المال لم يقبل وخسرت بعد قبلات احتمال ولو ارجع  
خسارة محتملة او تلفا بعد اعترافه بالكذب قبل وهو على ما  
ثبته او اشترى بعد القراض وكان خاسرا او لم يكن  
لانه مامون او لم تنتهي عن شرائه الاصل انتفا النهي او في اقدم  
راس المال اذا اصل عدم دفعه ما زاد على ما يبيعه ودعوا التلغ  
لامانته فان عين ميا في الود يبيعه ولو تلف فادى الما  
لك انه قرض والقامل انه قراض فالمصدق العامل يمينه لاصل عدم  
الضمان ولو اقاما يمينين قد مت بينة المالك اذ معها زيادة  
علم وكذا ادعوا الرد على المالك في الاصح لانه ايمنه كالمودع  
وفارق المرتهن والمستاجر لانهما قبضا العين لمنفعتهما وا  
لعامل قبضا لمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل ولو قال اشتر  
يت هذا لي فاقام المالك يمينه انه اشتراه بمال القراض لانه حكم  
بها في بطل العقد واختلغا في المشروط كان قال شرطت لي  
النصف وقال المالك بل الثلث خالفا كاختلاف المتبايعين  
في قدر الثمن والنقاسه كالبيع وله اجرة المثل لعده  
وللمالك الربح ولو اختلفا في جنس راس مال صدق العا  
مل بيمينه او في انه وكيل او مقارض صدق المالك بيمينه  
ولا اجرة عليه للعامل **كتاب المساقاة** ما خذ  
من السقي المحتاج اليه فيها غالبا لانه اتفع اعمالها وهي ان يعا  
مل اثنان على شجر ليعتهد فبالسقي والتزيبه على ان ما  
مرقه الله تعالى من ثم يكون بينهما واصلا انه صلى الله عليه وسلم  
عامل اهل خيبر على ما يخرج منها من ثم او ربح واما كانها  
عاقدا ان يعمل وثمره صيغة ومورد يصح من جابن القرف  
ولصبي ومجنون بالولاية عليها او شرط عاقدها ما من في القراض  
ومورد ما في الاصل النحل للحديث السابق والعنب كانه في معناه

٢٤٦



وجوزها القديح في سائر الاشجار المثمرة ومنعها الحريد  
لنومها بلا تعهد ومن ذلك شجر املق وعليه لو كانت بين  
التحل والعنب فساقا عليها مع تبعاجاز وان كثرت والشجر  
ماله ساق وما لثمن معه لا يساق عليه ولا على غير الشجر كيطبخ  
وقصب سكر ولا تصح المخابرة وهي على الارض عبارة  
اصلة المعاملة ببعض ما على الارض يخرج منها والبذر  
من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر  
من المالك لنهيته صلى الله عليه وسلم عنها فلو كانت بين التحل  
وبياض اي ارض خالية من الزرع وغيره او زرع لم يبد  
حده صفة المزارعة عليه مع المساقاة على التحل تبعا  
له لعسر الافراد وعليه حمل معاملة اهل خيبر السابق ومثل التحل  
فيما ذكر العنب بشرط اتحاد العامل اي يكون عامل المزارعة  
هو عامل المساقاة فان تعدد وعسر افراد التحل بالسقي  
والبياض بالعمارة اي المزارعة والاصح انه يستلزم ان لا  
يفصل بينهما اي المساقاة والمزارعة في العقد وان لا يقدم المزارعة  
على ما يتوفاها عقب المساقاة في عقد واحد والاصح ان  
تكون البياض والكثرة بمساحات البياض ومغارس الشجر  
لقيلولة في صفة المزارعة عليه للحاجة والاصح انه لا يشترط  
تساوي الجزأين المشروط من الثمر والزرع فيجوز ان يشترط  
للعامل نصف الثمر وربع الزرع والاصح انه لا يجوز ان يخاف  
بوتبع المساقاة اذ لم يرد فان افردت ارض بالمزارعة  
فالمغل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودأبه ولا  
تد وان تلقى الزرع بافة او غيرها وفارق تلقى الزرع  
في الشركة الفاسدة بافة حيث لم يكن للعامل شيء بالعامل  
هنا انشبه به في القراض من الشريك وطريق جعل الغلة

لهم

لها ولا اجرة ان يستأجره بنصف البذر شايعا ليرجع النصف  
الاخر من الارض ويعيره بنصف الارض شايعا ويستأجره  
بنصف البذر ونصف منفعت الارض شايعا ليرجع له  
النصف الاخر من البذر في النصف الاخر من الارض فيكون لكل  
نصف المغل شايعا ومن الطرق ايضا ان يقرض المالك العامل  
نصف البذر ويؤجره نصف الارض بنصف عمله ونصف منافع  
الاته وان يستأجره بنصف البذر ويعيره نصف الارض شايعين  
ليزرع له باقي البذر في باقي الارض وان افردت ارض بالتحل  
فلا المغل للعامل وللمالك الارض عليه اجرة مثلها ومن  
طرق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يستأجر العامل نصف الارض  
بنصف ثمره ونصف عمله ومنافع الاته وابنه او بنصف  
البذر ويتبرع بالعمل والمنافع **فصل في**  
المساقاة تخصيص الثمرة بهما واشتركا هما فيه والعلم  
بالنصيبين بالجزئية كالقراض ولو شرط بعض الثمر لغيرهما  
او كله لاحدهما او جزء منه للعامل وللمالك غير معلوم فسد  
ولو قال علي ان الثمر يبعثا وان نصفه لك وسكت عن الباقي  
صح او علي ان نصفه لي او ثمر هذه النخلات او النخلات  
لي او لك والباقي يبعثا او علي ان صاعا من الثمر لك او لي والباقي  
يغتافسد وتشتترط ايضا روية الاشجار وتعينها فلا  
يصح على احد الحائطين والظاهر صحة المساقاة بعد ظهور  
الثمر لكن قبله والصلاح لانه بعد الطهور بعد على الفر  
بالوثوق بالثمر الذي منه العوض فهو اولى بالجواز وبعد  
به والصلاح لا يصح جزا لفوات معظم العمل ولو ساقاه  
على ودي اي نخل صغير ليغرسه ويكون الشجر لهما  
لم يجر كما لو سلم له البذر ليرزعه وايضا الغرس ليس من



عمل المساقاة ففسد لما ياتي ولو كان الوادي مغروسا وساقاه  
عليه **وسمط له جرة آمن المثل على العمل فان قدر مدة**  
**بثمر فيها غالبا صح** ذلك ولا يضر كون الشراطة بلا ثمر كان  
ساقاه عشر سنين والتم يخلب وجوده في العاشر خاصة  
فان اتفق انه لم يثمر لم يستحق لعامل شيئا كما لو ساقاه على ثمر  
بثمر فلم يثمر **والا** بان قدر مده لا يثمر فيها غالبا فلا يصح ذلك  
كمساقاة على شجر لا يثمر الخلوقة عن العوض **وقيل ان تعارض**  
**الاحتمال** اي احتمال الامثار وعدمه **صح** وعلى عدم الصحة  
يستحق الاجرة وان لم يثمر لعامله طامعا وان علم او ظن  
انه لا يثمر في ذلك الزمن فلا شيء له **وله مساقاة مشيئة**  
**في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته** كان كانت  
حصته في الشجر الربع فشرط الثلث من الثمر فان لم يشرط له  
زيادة لم تصح المساقاة للخلو عن العوض ولا اجرة للعمل  
**ويشترط ان لا يشرط على العامل ما ليس من جنس اعما**  
**لها** فان شرط ذلك كان شرط ان يثبت في الحد بقاء لم يصح العقد  
لانما يستعمل في بعض مجوهر واشترط عقد في عقد ويشترط  
ان ينفرد بالعمل وباليد في الحد بقاء يتمكن من العمل ما شا  
فلو شرط ميثا له المالك في العمل او اليد فسد العقد ولو  
شرط عمل غلام المالك معه فكالقراض وان شرط بقاءه  
عليه جان **ويشترط معرفه العمل بتقدير امدة كسنة و**  
**اكثر** لانها عقد لانهم كالا جاره لكن يشترط في الثاني كون المدة  
تتقاف فيها العين غالبا للاستقلال ويجوز اقل من سنة  
ان كانت الثمرة تطلع فيها ويستغنى عن العمل **ولا يجوز**  
**التوقيت بادراك الثمرة في الاصح** للمعمل بوقته فانه  
يتقدم قارة ويتاخر اخرى **وصيغتها** شرطها ما في البيع

ومنها

ومنها ساقية **على هذا** اي ينصف الثمر مثلا او سلمته  
اليك لتعهده **بكذا** او تعهده بكذا او اعطى عليه بكذا  
وهذه الثلاثة تحتمل ان تكون كناية وان تكون صريحة و  
كالنخل العنب وينعقد بكل ما يودي معناها **ويشترط فيها**  
**القبول** لزوما دون تفصيل الاعمال **ويجمل المطلق**  
**في كل ناحية على العرف الغالب** فيها في العمل هذا ان  
عقد بلفظ المساقاة فاعقد بغيره وجب تفصيلها كما لو لم يعرف  
المتعاقدان او حد في العرف المجمل عليه ومسا في ذمته  
ان مساق في غير خلاف المساق في عينه **وعلى العامل عند**  
**الاطلاق ما يحتاج اليه الصلاح المثل واستزادته** مما  
يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهري بحر الما من غوطين  
او اصلاح الاجاجين التي يثبت فيها الما وهي الحفرة حول  
الشجر يجمع فيها الما يشربه شبهت باحاثان الفسيل  
وتلقح النخل وهو وضع بعض طلع الذكور في طلع الاناث  
**وتحجبة حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتعرش**  
**للعب جرة عادة** وهو ان ينصب اعوادا او يظلمها وير  
فعلها عليه **وكذا** عليه **حفظ الثمر** عن السارق والظير  
وجذاذه اي قطعه **وتحقيق في الاصح** لانها مصالح  
لكن الراجح انه لا يجب عليه التحقيق الا اذا اطرده به العا  
او شرطاه وبتبع العرف في سد ثلم الجدران ووضع الشوك  
عليها وما قصد به **حفظ الاصل** ولا يتكرر كل سنة  
لكن الحيطان وحفره جديد **فعل المالك** فلو شرط  
على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرط  
في العقد على المالك بطل العقد وعلى المالك اصلاح ما  
اتهار من النهر والطلع الذي يلحق به النخل والقوصرة



التي تجعل فيها العناقد حفظها عن غوطير وعملك العامل  
حفظه من الثمن بالظهور وفارق القراض بان الترخ وقاية  
لرأس المال والبر ليس وقاية للثمن لكن لو عقد بعد ظهور  
ملكها بالعقد **والمساقاة لازمة** كالأجارة **فلو عرب العامل**  
**قبل الفراغ من العمل واتمه المالك بنفسه او بماله فغير**  
**بقي استحقاق العامل والا** بالتم يتمه ورفع الامر للحاكم **الاستح**  
**الحاكم عليه من يتمه** ان ثبتت المساقاة والمهر وتقدر  
احضاره والاجرة في ماله فان لم يكن وقد بد الصلاح  
باع نصيبه او بعضه بحسب الحاجة واستاجر بثمنه وان  
كان قبل الصلاح اقتضى ان لم يجد اجيرا بموجبه ثم يقضيه  
العامل اذ رجع او يقضي من نصيبه بعد الصلاح لكن  
ان كانت المساقاة على العين لم يستاجر عليه تمكن المالك  
من الفسخ **وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق**  
**لاتمام العمل ان اراد الرجوع** بما يتفق ويصرح في الا  
شهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وان  
لم يملكه الاشهاد لانه عذر فادر فان عجز عن العمل  
والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله  
وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما ولو عمل العامل بنفسه عند  
تعدى الحاكم ليرجع فليشهد على العمل وانما بذلك يشترط  
الرجوع كما في حالة الاتفاق والاستيجار ولو اتفق باذن  
الحاكم ليرجع جان مسئلة عرب الحال **ولو مات العامل**  
**وخلق تركته التم الوارث العمل** منها بان يستاجر عليه  
لنومه الوارث **وله ان يتم بنفسه او بماله** ويستحق  
المشروط وان لم يخلق تركته لم يقترض عليه وللوارث  
ان يتم العمل بنفسه او بماله وسلم له المشروط واذا  
لم يكن

277  
لم يكن تركته لا يلزم الوارث العمل ويلزم للمالك تمكينه من العمل  
ان كان امينا عارفا بالاعمال وان كانت المساقاة على ثمن العامل  
انفسخت بموته كاجير معين ولا تنفسخ بموت المالك بل  
يستم ويأخذ العامل نصيبه **ولو ثبتت خيانة عامل** فيهاينة  
او اقر امر ضم اليه مشرق تمام العمل ولا تزال يده واجرة المشتري  
من مال العامل **فان لم يخلف به استوجر من ماله عامل يتم العمل**  
الا ان تكون المساقاة على عينه فلا يكتري عليه **ولو خرج الثمن**  
بمخرج شجرة كذلك او لا نه او صابه **فللعامل** حيث جهل الحال  
على **المساقي اجرة المثل** لعله كمن الكرى من يعمل فيما غصبه عملا  
**في اجرة الاجارة** في لغة اسم للاجرة ومنفعة  
يعوض بالشروط الاثنية واصلاها قبل الاجماع فان ارضعت  
للم فانتوتهن اجور فتن لان موجب الاجرة العقد واستجر  
صلى الله عليه وسلم هو والصدوق في الهجرة دليل لا يقاله عبدالله  
ابن الارقط واركانها صعبة واجرة ومنفعة وعاقدة و  
بداهه فقال **شرطها** اي الموجر والمستاجر **كبايع ومشتري**  
من التكليف والرشد وانتقال الكراه ويجوز استيجار كافر  
مسلم او كره على عينه وامر في هذه باجارتها مسلم ونصح  
اجارة السفينة نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج لاكثر العبد  
نفسه من سيده وان صح مشاؤه نفسه منه لما ان ذاك  
عقد عتاقه فتشوق الشارع اليه اقتضى صحة **والصيغة**  
يشترط فيها امر في البيع غير عدم التاقيت ومنها **اجرتك**  
**هذه او اكرمتك او ملكتك** منافعة سبب بكذا فيقول  
متصلا قبلت او استاجرة او اكرمتك **الى اخره والاضح**  
التقاد ما يقول **اجرتك منفعته** الى اخره اذ المنفعة  
مملوكة بالاجارة فذكره ان كيد او لفظ البيع وضع

لو كان العبد  
مستقرا في  
الخدمة  
فكانت  
اجارته  
مستقرة  
ولو كان  
مستقرا  
في الخدمة  
فكانت  
اجارته  
مستقرة



لتملك العين فذكره في غير ذلك مفسد ومثل الشئ ويبغي  
ان يكون ذلك كناية وهي هناك لبيع ومورد الاجارة  
المنفعة مطلقا وهي قسمان وارادة على عين كاجارة العقار  
ودايرة او شخص معينين ووارادة على الذمة كاستيحاء  
دايرة موصوفة وبان يلزم دمه خياطة او بنا  
واقصر في العقار على غير اجارة الذمة لانه لا يثبت فيها  
لو قال استأجرتك لعجل كذا او لكذا او لعجل كذا فاجارة  
عين للاضافة للمخاطب وقيل اجارة ذمة ويشترط في  
في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس وحلولها اذ هي  
كراة مال السلم لانها سلم في المنافع واجارة العين لا  
يشترط ذلك فيها اذ هي فيها كالثمر في المبيع ويجوز في  
الاجرة فيها التحجيل والتأجيل ان كانت الذمة بخلاف  
المعينة اذ لا تؤجل واذا اطلقت تجلت وان كانت  
معينة ملكت في الحال اي بنفس العقد بل ملك  
الاجرة به وان كانت في الذمة ويبقى ان ملكها مري  
ويشترط كون الاجرة معلومة جنسا وقدر وصفة  
الا ان تكون معينة فتكفي رويتها كالمثل في البيع فلا يصح  
اجارة الدار والدايرة بالعاره والعلق ستكون اللام وفيها  
والثاني ما يعلق به الجوهال فان ذكر معلوما واذن له خا  
العقد في صرفه في العار والعلق صحت ولا نظر لا  
تحاد القابض والمقبض لوقوع ذلك حينئذ ولا يسلخ الشاة  
بالجلد ويطين الخطة ببعض الدقيق او بالتخالة لهما  
لانه بخلافه الجلد ويقدر ما بعده ولو استأجرها اي لمرأة  
لترضع رقيقا بعضه في الحال جاز على الصحيح للعلم  
به والاجارة وردة على الرضاع باقية لا كله فلو اتمرها لا

رضاع كله ببعضه حالا لم يصح لوقوع العجل في ملك غير المكني  
قصد او لو كانت ببعضه بعد الفطام لم يصح جزءا للجهل اذ  
ذاك وكون المنفعة متقومة اي لها قيمة فلا يصح استئجار  
يباع على القيمة لا تشعب فيها وان روجت السلعة اذ لا قيمة  
لها لكن يصح ذلك في غير مستقر القيمة كالتياب وكذا دراهم  
ودنانير للترتين وكلب للصيد او حراسة لا يصح استئجارها  
ما ذكر في الاصح اذ الترتين لما ذكر يندب قصد فهو كالمعدوم  
فلم يقصد غايتها فلا قيمة له والكلب لا قيمة لعينه فكذا  
المنفعة وكون المور قادر على تسليمها اي المنفعة حسا  
وسرها فلا يصح استئجار ابق ومقصوب واعمال الحفظ  
اي حفظ المتاع ويصح استئجاره ومن في معناه كالاخرس للتعليم  
لذلك اجارة ذمة وارض للزراعة لا مالها دايما ولا  
يكفيها المطر المعتاد ولا يسقى بماء غالب الحصول من الجبل  
وان امكن زرعها فاصابها بالمطر والسيل فادروا ويجوز ان  
كان لها دايما من نهر وبيير او عين او غالب الحصول مما مر  
وكذا ان كفاها المطر وما التلوج المحتوية والغالب حصولها  
في الاصح وكذا الولم يكن لها ما ذكر وقال المور انا احفر بيرا  
واسقيها منه او اسوق الماء اليها من محل اخر كارض على شط  
خو النيل والقرات بعد ما علاها الماء وانحسر كان يكفيها السنة  
وكذا قبل انحساره ان كان من حوا وقت الزراعة عادة  
وان كانت الارض غير مريية وقبل ان يعلموها المان وثق  
به كالماء بالبصرة والنيل ان غلب حصوله وينتهي الغالب  
لتسعة عشر راعا ولا امتناع الشرعي للتسليم كالحسي  
المقدم فلا يصح استئجاره لقلع سن صحاحه بخلاف  
الوجيعه وانما يجوز قلعه ان صعب المأوى وان له القلع



يقول أهل الخير والامتنعت الاجارة ولا حايض خدمه  
مسجد حرمة المكث فان كان نحو الحايض ذميته صح  
استجارها في حرمة ان امن التلويث اذا الكافر الجنب يملك  
من المكث في المسجد وكذا مملوكة لرضاع او غيره  
بغير اذن الزوج في الامم اذا وقاها مستغرقه كقوله  
وباذنه يصح جز ما هو في الحره فللسيد اجارة امته المملو  
حه لرضاع او غيره بغير اذن زوجها وليس له منعها من  
العمل وانما تمتنع في الحره على عينها فلو الرمز منها الارضاع  
بغير اذنه جان ولو استاجرها الزوج بغير رضاع ولد  
منها او لارضاع جان ويجوز فاجيل المنفعة في اجارة  
الذمة كالزامت ذمتك اجل لكذا الى مكة اول شهر  
كذا امستهل الاخرة كسلم اجل ولا يجوز اجارة عين  
منفعة مستقبله كاجرة الدار سنة قاتي ويجوز اجارة  
العين ليلا للعمل ليعمل الانهار مثلا اذا لم يصرح بالاضافة  
لاول المدة واجارة عين الشخص للمخرج عند خروج الناس وان  
كان قبل اشهره اذا لم يتات الاثبات به من جلد العقد الا  
بالسيرة قبله وفي اشهره ليحرم من المبيعات واجارة فيلداخر  
وان كان التسليم لا يتات الا بقطع المسافة ودار مشغولة  
بامتعة يتات الاشتغال بنقلها في الحال في مدة الاجرة  
لها واستيجال الارض المزروعة ممنوع فلو اجار السنة  
الثانية المستاجر الاولى قبل نقصانها جان في الامم  
لاتصال المدين ولو اجار المستاجر لغيره لم يجز الا ان  
يستاجر مدة ثالثة ويجوز الثاني ذلك ولو باع المور  
في المدة لم تمتنع اجارة المشتري للمستاجر مدة ثالثة  
ويجوز للوارث اجارة ما جره له الميت ويجوز كرا

العقب

العقب اي النوب ان طاقت الداية في الامم وهو ان يؤجر  
ذابة رجلا ليركبها بعض الطريق اي والموجر يركبها البعض  
الاخر على التناوب او يوجرها رجلين ليركب هذا اياما وهذا  
اياما على التناوب ولو غير بالزمان كان اشتمل وبين البعض  
في الصورتين ثم يقتسمان اي المكث في الاولى  
والمكثيات في الثانية ما لهما من الركوب على الوجه المبين  
وان كان ذلك في اجارة عين والتاخر الواقع لا يضر لان من ضرورة  
القسمه وانما يجب مدة بيان ركوب كل ان لم تكن عادة فان لما  
نت حمل الامر عليها وليس لاحد ما طلب الركوب ثلاثا و  
المشي ثلاثا للمشفقة فاضايد لك جان ما لم يضر الدابة  
او الماشي ويجوز مثل هذا التفريق في اجارة العبد اذا لا يطيق  
العمل دائما كالدابة بخلاف اجارة دار وحانوت شهر  
على ان يتنفع الليالي دون الامام او عكسه او اجارة ذابة  
لاثنين وسكت عن التعاقب صح ان احتملت ركوبهما  
جميعا والا فترجعه للمهاياة فان تنازع عا فيمن يركب ولا  
اقرع بينهما **فصل** في شروط كون المنفعة معلومة  
كالبيع فيما له منافع يجب بيان المراد منها ثم تارة تقدير  
المنفعة بزمان كدار للسكنى سنة وتارة تقدير  
بعمل اي بحملة كما باصلا كذابة للركوب الى مكة وكذا  
الثوب فلو جمعها اي الزمان والعمل فاستاجرته لخطه  
بياض النهار لم يصح في الامم اذا الزمان قد لا يفي بالعمل  
كأن قصد التقدير بالمحل وذكر النفا للتعجيل صح ولو  
كان الثوب متغيرا يفرغ عادة في دون النهار كان ذكر  
الزمان لا العمل افضل ويشترط في الاستجار للحاطة ان  
يبين ما يريد من الثوب من قميص وغيره ونوع الحياطة



اعني رويته او فارسه الا ان تطرح عادة بنوع فيجعل المطلق  
عليه **ويقدر تعليم القرات** مدة شهر او تعين **سورة**  
او ايات بان يسمي المستاجر قبل العقد ويشترط في صحتها  
ايضا اسلام متعلم او رجلا اسلامه **وفي البنائين** المو  
**ضع والطول والعرض والسمك** اي الارتفاع وما يبنى  
به من طين او غيره مع كون البناء منصبا او مائلا او  
مستويا **ان بالعل** فان قدر بالزمان لم يحتج لبيان ما ذكر  
ولو اكثر عيلا للبناء عليه اشترط بيان الامور السابقة ان كان  
على غير ارض كسقف والاقعر الارتفاع وما يبنى به وصفه  
البناء اذا ارض يحمل كل شي وحضور ما يبنى يكفي عن وصفه  
**واذا اصلحت الارض لبناء وغراس وزراعة** اشترط  
تعين المنفعة اذ ضررها اللاحق للارض مختلف ويكفي  
تعين الزراعة عن ذكر ما يزرع بان قال اجرتها للزرا  
عه فيصح **في الاصح** ويزرع ماشا ولا مبالاة بضر اختلاف  
الزراع لقلته ولو قال للبناء والغراس فقط صحت ولو قال  
لتفيع بهما ما شئت صحت فيضع ما اراد وكذا لو قال  
ان شئت فان زرع وان شئت فاغرس فانه يصح في الا  
صح ويتخير المستاجر بينهما ويشترط في اجارة دابة  
لركوب اجارة عين او ذمة معرفة الزاكن عشاها  
او وصف تام له في ذلك كضخامة او خفافة وقيل لا يكفي  
الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محل وغيره كرا  
ملة ان كان له اي معه وذكر في الاجارة فانه يشترط  
معرفة ما عشاها او وصفه والوزن فان عاشرت هذه  
الاشياء عادة كفا الاطلاق وحمل على المعتاد ويشترط روية  
وطا او وصفه وكذا الغطاء ان اشترط الا ان اطرح عرف

فيكي

فيكي الاطلاق فان كان المحل طرف فكالغطاء ولو شرط في الاجارة  
حمل المعاليق كسفرة وادواة ماء ونحو قدر مطلقا بلا مشا  
هذه ولا وصف فيه العقد في الاصح لاختلاف الناس في مقا  
ديرها فان لم يشترطه اي حمل المعاليق لم يستحق لاختلاف الناس  
فيه ويشترط في اجارة العين للركوب لتحقيق تعيين الدابة  
وفي اشتراط رويتها الخلاف في بيع الغايب ولا يصح  
فتشترط الروية ويشترط في اجارة الذمة للركوب ذكر الجني  
للدابة كابل وخيل والنوع لها بخالي وعراقي والدكورة  
والانوث فالأشياء سهلة سيرا والذكر اقوى ولا بد فيها  
من بيان صفة السير من الهلجة والبحر والقطوف  
يشترط اي اجارة العين والذمة بيان قدر السري وهو  
السير ليلا وكذا التاويب وهو قدر السير كل يوم الا ان يكون  
بالظن بما ينزل مضبوطة فينزل قدر السير عليها ان لم  
يبين وجب في الاجارة للمحل اجارة عين او ذمة ان يعرف  
المجهول فان حضر راء وامتنعه بيده ان كان طرفي  
تحمين الوزن وان غاب قدر بحيل في المكيال او وزن في الموزن  
والوزن في كل شي اولى واضط والتقدير نحو الكيل يكفي في الحما  
ظرا ايضا وان يعرف جنسه اي المحمول لاختلاف تأثيره في  
الدابة كحديد وقطن فانه يتناقل بالزح لكن لو قال لتحمل  
عليها مائة رطل وزاد مما شئت صح ويكون رضى باضر  
الاجناس ولو قال عشرة اقفره مما شئت لم يغن عن ذكر  
الجنس وقال الوزن بان اختلاف التأثير بعد الاستوى  
في الوزن يسير بخلاف الكيل ولين ثقل الملح من ثقل الدهن  
لاجنس الدابة وصفتها اي يحبر ان يعرفها ان كانت  
اجارة ذمة بخلاف ما صر فيها من الركوب اذ المقصود



هنا تحصيل المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال الحاصل  
 الا ان يكون **الحيوان نجسا** و **حجوة** كحرق او يكون بالطريق  
 نحو حل فيجب معرفة حال الدابة ورويتها **فصل**  
**لا تصح اجارة مسلم لجاهد** لوجوبه عليه عند حضور  
 الصنف بخلاف استجار الامام ذمها كما يأتي **ولا عباداة** اي لا تصح  
 اجاره العباداة **تجب لها** اي فيها نية كالصلاة اذ القصد بها  
 امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه  
 في ذلك **الا تصح** اي يجوز عن ميت وعاجز لما مر بنيه و  
**تفرقة** **نكاح** وكفارة فتجوز فيها الاستئجار بحصول  
 المقصود بها وكل عباداة تقبل النيابة كذلك والاكتر الى  
 يارة ما ليس بزيارة ممنوعة وفي الاكثر الزياره قبره  
 صلى الله عليه وسلم ترددوا الاوجه الجواز **وتصح** الا  
 جاره **لتهيئ مية ودفنه وتعليم القران** وان كان كل منها  
 فرض كفارة اذ لم يتعين على الاجير ولا تجب له نية ولا يجوز  
 استجارا لامامة وقضا ولا للتصدي لاقراء عاده و  
 كذا تعليم قران واقرائه فمراد المصنف الاستجار للتعليم  
 نحو سورة معينة وهو للتدريس كذلك **وتصح** **لحضا**  
**نة وارضاع معا ولا حدهما فقط** ويقدر بالمدة ويجب  
 تعيين الموضع لاختلاف الموضع باختلاف حاله و  
 تعيين محل الرضاع من بيت المستاجر او بيت الموضع  
 لاختلاف الغرض به فهو بيته اسهل عليها وبيته  
 اشدد وثوقا به **والاصح** انه لا يستتبع احدهما الاخر  
 في الاجارة لا فراد كل منهما بالعقد **والخضانه الكبرى**  
**حفظ صبي** اي حبسه فيصدق بالانثى ايضا وتعرف  
 بغسل رائسه وبدنه وثيابه ودهنه وحله

يشترط فيها تعيين الدابة في  
 وقت الكي صورا واجارة القوم

وربطه

وربطه في المهد وغربكه لبنام ونحوها مما يحتاج اليه  
 والارضاع وتسمى الحضانه الصغرى تلقى بعد وضعه  
 في حجرها مثلا الثدي وتعهده عند الحاجة ويتبع هذه  
 المنفعة في الاستحقاق بالاجارة الذين الموضع **و**  
**لو استاجر لهما اي الحضن والارضاع فانقطع اللبن** **فانقطع**  
**لبن** **فانقطع** **لبن** **فانقطع** **لبن** **فانقطع** **لبن** **فانقطع**  
 منهن مقصود ويسقط قسط الارضاع من الاجرة والخلاف  
 اوجه **والاصح** انه لا يجب حبر وخبط وحل على ورق  
 اي ناسخ وخطا وحال في استجارهم نسخ وخطا  
 وحل قلت **صحح** **الرافعي** في الشرح الرجوع فيه الى  
 العادة فان الضطره تجب البكان والآيات لم  
 يتبين فتبطل الاجارة والله اعلم والخلاف طريق  
**فصل** **يجب** على المكترى تسليم مفاتيح الدار معوها  
 الى المكترى ليشتمل من الانتفاع بها ولا يجب تسليم قفل  
 الدار المنقول ومفتاحه وعمار **فقال** **على الموجه** كبناء وتطين  
 سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكر وعلق بغيره  
 فان باذروا **اصح** **فلا خيار** **والا فللمكترى** الخيار لتضرره  
 بنقص المنفعة **وكشع السطح** الذي لا يتتفع به ساكن  
 الدار كالحاويات **على الموجه** كالعراج ولا يجبر الموجه على شق  
 المستاجر ولو نزل الخلل كان انقطع وكذا البيت بطل الخيار  
 الا اذا حدث بسببه نقص ولو قارب الخلل العقد وعلم  
 المستاجر فلا خيار له ولو كان السطح مما يتتفع به ساكن  
 الدار فكما العرضه **وتتضمن** **عرصة الدار** عن ثلج وكناسه  
 وهو ما يسقط من نحو قشر وطعام **على المكترى** والمعتد  
 ان الاول لا يلزم الموجه ولا المستاجر بان الله كثر اصل



بهبوطها من ربح واما الكفاية فتجب على المكثرى لخصولها  
 بفعله وان اجد دابة لركوب فعلى المؤجر كافي وهو ما  
 تحت البردعة وبردعة بفتح الباء وحرام وثغر بالمثلثة  
 وبره بضم الباء وهي حلقة تجعل ياتق البعير وخطام  
 بكسر الخاء اي زمام يجعل في الحلقة اذا لا يتحرك الركوب  
 بدونها وعلى المكثرى حمل ومظله وهو ما يصل على الحمل  
 وغطا ووطا وهو ما يفرش ليحس عليه وتوا بغير را  
 كحل يشد به الحمل على الحمل او احد الجملين بالآخر وال  
 صح في السرج للفرس انشاء العرف المطرد بحمل الاجارة  
 فان لم يكن وجب البيان ولذا كانت البردعة على المكثرى  
 ان اطرده العرف ولو اجد دابة لركوب ونفى السرج  
 او الاكافي ونحوهما ما لم يلزمه وظرف المحول على  
 المؤجر في اجارة الدابة اذا التزم النقل فعليه تهيئة  
 اسلحه وعلى المكثرى في اجارة العين اذ ليس  
 على المؤجر فيها غير تسليم الدابة كما ياتي وعلى المؤجر  
 في اجارة الدابة الخروج مع الدابة لتعهد ها واعانة  
 الرالك في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة فينح  
 البعير لامرأة وضعيف سن او غيره ويقرب نحو الحمار  
 من بئر ليجسه الركوب ورفع الحمل وحطه وشد  
 الحمل وحله وشد احد الجملين للآخر وهما بعد على  
 الارض وليس عليه اي المؤجر في اجارة العين الا  
 التحلية بين المكثرى والدابة كفوات حمل المنفعة  
 ونحو الخيا بعبثها وهو ما يؤمن في المنفعة تا  
 ثرا يظهر به تقافات في الاجرة كعشر نوا في مشيها  
 وعرجها فتتخلف عن القافلة ولا خيار في اجارة الدابة



فلا يس عليه اجارة في ركوب  
 ولا حمل ونحوه اجارة العين  
 بفتح الدابة

بعبث

بعيت الدابة المحظرة بل يلزم الابدال ولا انقضاء بتلفها  
 ويجوز ابدال الدابة مع السلامة برضى المكثرى في الاجارة  
 رتين اذ الحق له والطعام المحمول ليؤكل ونحوه بيد  
 اذا اكل وبعضه في الاظهر والخلاق في الكل وجهات  
 هذا ان وجد الطعام في المنزل المستقبل بسعر المحمل الذي  
 هو فيه فان انتفى ذلك ابدل جريا ولو بشرط عدم  
 الابدال اتبع **فصل** يصح عقد الاجارة  
 مدة تبقى فيها العين غالباً فيوخر الرقيق والدارتلتين  
 سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة وستين على  
 ما يليق به والارض مائة سنة واكثر ولا يزداد على مدة  
 لا يحتمل بقا الدنيا اليها وفي قول لا يزداد على سنة وفي  
 قول لا يزداد على ثلاثين سنة والمكثرى استيفاء المنفعة  
 بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا سكن حداد  
 وقصار اذا ضرر يزيد بد قهما وما يستوفى منه كذا ر و  
 دابة معينة لا يبدل اي لا يجوز ابداله للعقد عليه وما  
 يستوفى به كثوب وصبي عين اي ما ذكر للحياطة والا  
 رضاع يجوز ابداله الاصح لانه طريق للاستيفاء كالركوب  
 ويجوز ابدال ما يستوفى فيه كان اكثر اذ ابدل لركوب في طريق  
 الى قرية مثلاً واذا جاز بالمثل فبدونه اولى والا  
 ستيفاء يكون بالمعروف فيلبس الثوب نهاراً وليلاً في النوم  
 ولا ينام فيه ليلاً ويجوز النوم فيه نهاراً او وقت القيلولة  
 له ويد المكثرى على الدابة والثوب مثلاً اماناً مدة  
 الاجارة وكذا بعد نوا في الاجارة ان قد مره بمن او مدة  
 ومكان الاستيفاء ان قدرت بحمل عمل في الاصح بتعالها فيكون  
 مودع ولو ربط دابة اكثرها حمل او ركوب ولم يتفقد بها



قتلت لم يضمن الا اذا انقلب عليها اصطبل في وقت  
 الانتفاع لو انتفع بها فيه لم يضمن الهدم فانه يضمن اذا  
 التلوق جازم ربطها وقت الانتفاع بها لبعض النوازل دون  
 جرح الليل شتا ولو تلف المال في يد اجير بلا تعد كئوب  
 ايتو جرحيا طاعة او صفة لم يضمن ان لم ينفرد باليد  
 ما فعد المستاجر معه حتى يعمل واحضره منزل له ليعمل  
 وكذا ان انفرد باليد لا يضمن في اظهر الاقوال لانه اخذ  
 منفعة المستاجر مع منفعة كعامل القراض والثالث  
 يضمن الاجير المشترك وهو من التزم عملا في ذمته لا  
 المنفرد وهو من اجر نفسه مدة معينة لعمل ولو فعدا من  
 مطلقا جزما ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصه او جباط  
 ليخيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له لعدم التزامها  
 وقيل له الاجرة وقيل ان كان معروفا بذلك العمل ولو  
 تغيرت حين مطلقا جزما بالاجرة فله الاجرة اي اجرة المثل  
 والا فلا وقد يستحسن وكل ما ذكر اذا سكنت وما اذا قال عمل  
 وانا ارضيك او ما تراضي الاما يسر في فعل فله اجرة المثل  
 وعامل الزكاة يستحق اجرة وان لم يسمها غيره بعينه وعما  
 هل المساقاة اذا فعل ما عليه بغير اذن المالك لا القاسم  
 باذن الحاكم ودخل الحمام بلا اذن عليه الاجرة لاستيفاء  
 بهما منفعتيهما ولو تعد المستاجران بمعنى كان ضرب  
 الدابة او ركبها بالموحد والمهملة اي تخعها بالحمام فوق  
 العادة هو راجع للثنين او اركبها انقل منه او اسكن  
 حردا او قصارا دق او اسرف الخبان في الوقود حتى احترق  
 في الخبر ضمن العين اي صار ضامنا لها اما الضرب المعتاد اذا  
 افضا لتلف فلا ضمان به وكذا لو اورد دابة لرجل مائة

حنطة

حنطة فحمل مائة رطل شعير او عكسه يصير ضامنا لها اذا  
 لشعير اخق وما اخذه من ظهرها الشعر والحنطة في حنطتها  
 بحمل واحد او خمسة اقفر شعير حمل عشرة حنطة اي يصير  
 ضامنا لزيادة ثقلها دون عكسه حنطه حج الشعير مع استو  
 ايها حج ولو اورد دابة مائة فحمل مائة وعشرة وخمسة  
 مما هو فوق ما يقع بين الكيلين لزمه اجرة المثل للزيادة  
 وان تلفت بذ لك او بغيره ضمن قسط الزيادة ان تلفت  
 بالحمل لانه المحقق وفي قول نصف القيمة ولو سلم المدة  
 والعشرة الى المورج فحملها جاهلا بالزيادة كان قال له في  
 مائة كاذبا قتلت بذ لك ضمن المكثري القسط على المذوق  
 كالمحملها بنفسه ولو وزن المورج وحمل بالزيادة او حملها بما بالزيادة  
 ولم يقل له المستاجر شيئا او وضع المستاجر ذلك على الدابة فيرجع  
 المورج فلا اجرة للزيادة لانتهاء الاذن في النقل والعلم في الثا  
 بية ولا ضمان ان تلفت غلط المورج لا وسوا جهل المستاجر  
 ام علم وسكت ولو حملها بما بالزيادة وقال له المستاجر حمل  
 هذا الزيادة فلم يستعير له ولو اعطاه ثوبا ليخيطه قميصا  
 بعد قطعه فحاطه قبا وقال امرتني بقطعه قبا فقال  
 المالك قصصا فالأظهر تصدق المالك بيمينه لانه المصدق  
 في اصل الاذن فكذا في صفته فيخلق انه ما اذن في قطعه  
 قبا ولا اجرة عليه اذا خلق وعلى الجيا طار شر النقص للثوب  
 وهو ما بين قيمته مقطوعا للقيمة والقباقان لم ينقص  
 فلا شيء عليه **فصل** لا يفسخ اجارة ولا تفسخ بعنه  
 في غير ما عقد عليه والمستاجر او المورج فالاول كالتفاد و  
 تود حمام على مستاجر وسفره عرض له ومرض مستاجر دابة  
 لسفر عليها والثاني مرض وهو حرد دابة محرمه عن الخروج

ان كان  
 المستاجر  
 قد اورد  
 دابة  
 فحملها  
 بما بالزيادة  
 او حملها  
 بما بالزيادة  
 او حملها  
 بما بالزيادة



معها وقاها من اكرى داره وغوه ولو استاجر ارضاً لزراعة  
فزرع فهلك الزرع **بحاجة** من غوشة حرا او برز فليس  
له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة اذا الحاجة لم تؤثر في منفعة  
الارض وتفسخ الاجارة بموت الدابة والاجر للمعينين  
في الزمان المستقبل لفوات محل المنفعة لا الماضي اذ كان بعد  
القبض ومضامدة مثلها اجرة في الاظهر لاستقراره بالقبض  
فيسترقطه من المسما باعتبار اجرة المثل فاذا كانت مدتها  
سنة ومضامدتها واجر مثله مثلاً اجرة النصف الباقي  
وجب من المسما ثلثاه وان كان بالعكس فثلثه وخرج با  
ملعين ما في الذمة فانه اذا حضر ومات في خلال المدة  
وجب ابداله ولا تفسخ الاجارة بموت العاقدين او احدهما  
من حيث انه عاقد ولا خيار بل يتقضى الى انقضاء المدة ويحل  
المستاجر والتمتع في استيفاء المنفعة ولو اوصى بمنفعة دار  
لزيد مدة عمره فقبل واجرهما مدة ومات فيها انفسحت لبعوث  
العاقد بل لفوات شرط الموصي ولو اوصى بان يجتمع به الم  
بوجرها ولا تفسخ بموت متولي الوقف الا فيما ياتي بقوله  
ولو اجر البطن الاول من الموقوف عليهم الوقف مدة ومات  
قبل تمامها وكل بطن له النظر مدة استحقاقه او الوالي جدي  
مدة لا يبلغ فيها بالنسبة قبله بالاحتمال فالاصح انفساخ باقي  
الوقف لا الصبي بالنسبة للمستقبل فقط اذ تصرف البطن الا  
ول انما هو اذن الواقف وقد قصره على شيء فلا يتجاوز به بخلاف  
تصرف الوالي فانه مبني على المصلحة فيلزم وكما اجارة البطن  
الاول ما لو اجره الناظر ولو حاكم البطن الثاني فمات البطن  
البطن الاول لا تنفك المظنة اليه والشخص لا يستحق لنفسه  
على نفسه شيئاً وكذا الواجر من يعتق بموته مكسول له ثم

ثم مات لاستحقاق العتق قبل اجارته ولو كانت المدة يبلغ  
فيها بالنسبة بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ ان بلغ رشيداً  
به وصحت فيما قبله والاصح انها تفسخ بانقضاء المدة  
جره لزوال الاسم لفوات السكنى لا انقطاع ما ارض استو  
جرت لزراعتها لبقاء الاسم وامكان الزرع لسوق ما اليها  
بل يجتبت الخيار على المزاخي اذ الم يقل الموجه ان اسوق الماء  
اليها فان قاله سقط ولو غرقه الارض بماله يتوقع الخسار  
مدة الاجارة انفسخت وغصب الدابة وابق العبد يجت  
الخيار في اجارة العين على المزاخي فان باء را طوحر وانزع  
المقصوب او رد الا بق قبل مضي مدة مثلها اجرة سقط خسر  
المستاجر وتفسخ الاجارة فيهما شيئاً فشيء ان قدرة من من  
والا فلا تفسخ وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى الموهب الا بدك  
فان امتنع اكثرى الحاكم عليه ولو اكرى جراً لا وعرب وتر كها في  
اجارة ذمة او عين عند المكثري راجع القاضى لموتها  
من مال الجاهل فان لم يجد له مالا اقتضى عليه القاضى لانه  
الممكن فان وثق بالمكثري دفعه اليه لينفق عليها  
والاجعله عند ثقة لذلك ولم ان يبيع منها قدس  
الثقة اذ الم يجد له مالا اخر ان تعذر اقرض او امكن ولم  
يرض القاضى ولو اذنت للمكثري في الاتفاق من ماله لم يرض  
جاري الاظهر والقول قوله في قدر ما انفق اذ الدعي نفقة  
مثلها عادة ويدخل في ذلك نفقة من يتعهد بها ولو انفق  
المكثري بغير اذن الحاكم لعدمه فكهرب عامل المساقاة ولو  
عسر ثبات الواقعة عند الحاكم فكعدمه ولو عرب الموهب  
بها فان كانت اجارة ذمة اكثر الحاكم عليه من ماله فان لم يجد  
له مالا اقتضى عليه واكثر فان تعذر الاكثرى عليه فله المستاجر



الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا اشترى الدابة  
ومثاقب الملتزمي الدابة او الدار واسكوا حتى مضت  
مدة الاجارة استقرت الاجرة عليه وان لم يتنفع لتلق  
المنفعة تحت يده فعلم ان الاجرة تملك بالعقد وان ملك  
مراعي بمعنى انه كلما مضى زمن على السلامه بان ان المورح استقر  
ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك وكذا لو اشترى دابة لركوب  
الى موضع معين وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه  
ولم يسر فتستقر الاجرة عليه وسواء فيه اجارة العين والزم  
اذا سلم المورج الدابة للموصوفة في اجارة الذمة للمسا  
جر وتثبت في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يستقر به  
المسافر في الصحاح انتفع او لا كانت اجرة المثل اقل من  
المسافر او اكثر وتسحق الاجرة في الاجارة الصحيحة دون  
الفاسدة بالتخليفة في العقار وبالوضع بين يدي المستاجر  
وبالعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة ولو  
اكرهنا مدة ولم يسلمها حتى مضت اي المدة انفسخت  
اي الاجارة لفوات المنفعة قبل القبض ولو لم يقدر مدة  
واجر دابة لركوب الى موضع معين ولم يسلمها حتى  
مضت مدة السير اليه فالاصح انها الاجارة لا تنفسخ  
لانه لم يتعذر استيفاء المنفعة فيها ولا خيار للمكترى ولو  
كانت اجارة ذمة ولم يسلم ما تستوفي المنفعة منه  
حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا فسخ  
ولا انفساخ بحال ولو اجر عبده ثم اعتقه فالاصح انها  
لا تنفسخ الاجارة وان لا خيار للعبد في فسخها و  
يستوفي في مستاجر منفعة ولا يظهر ان يرجع على سيده  
باجرة ما بعد العتق اذا اعتاق يتناول الرقبة خالية عن

المنفعة

المنفعة بقيت مدة الاجارة ولو علق عتقه بصفت ثم اجره فو  
جدت الصفة انفسخت الاجارة ويصح بيع العين المستا  
جرة للمكترى ولا تنفسخ الاجارة الاصح ولا مبالاة بتقنية  
المنفعة للرقبة اذا التابعت في المملوكة للبايع حيث البيع و  
لو باع العبد جارية في الاظهر وان لم ياذن المستاجر ولا  
تنفسخ الاجارة بل يستوفي مدتها فتؤخذ العين من ملك  
جاري وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك  
لقلة زمنه والمشتري الفسخ ان جهل انها مستاجرة  
**كتاب احياء الموات** هو مندوب محصل للملك  
قال صلى الله عليه وسلم من احيى ارضا ميتة فهي له وقال من  
احيا ارضا ميتة فله فيها اجر ويؤخذ بما ياتي ان الارض لم تفر  
قط ولا هي حريم لمعمر الارض التي لم تفر قط ان كانت بيلا  
والاسلام فللمسلم ولو غير مكلف تملكها بالاحياء وان لم ياذن  
الامام وليس هو لذى ولو اذ الامام والكافر معصوم الاحتظا  
والاحتشاش والاصطيا بدائمها وان كانت بيلا ككفار فلهم  
ولو غير مكلفين احياءها لانه من حقوق دهرهم وكذا المسلم  
احياؤها ان كانت مما لا يذهبون المسلمين عنها فان ذبوهم  
عنها اي وقد صولحو على ان الارض لهم فليس للمسلم احياءها  
وما كان معمورا قبل الاذن وهو بيلا الاسلام فلما كان ولو حيا  
فان لم يعرف والعمارة اسلامية قال ضايع لمسلم او ذممي فان  
راي الامام في المصلحة في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه او  
افتراضه على بيت المال الى ظهور مالكه فعلى فان كانت  
جاهلية او بيلا الكفار ولم يعرف المالك فالأظهر انها  
تملك بالاحياء كالركاز لانه مملوك جاهل عليه لكن ان كان  
بيلا دهرهم وذبوا عنه وقد صولحو على انه لهم لم يملك

في



بالاحياء ولا تملك بالاحياء حرمة المعمور اي لا يملكه غير مالك المعمور  
 ويملكه مالك المعمور بالتبع له وهو اي حرمة المعمور ما تقرر في  
**وجه اليه لتمام الانتفاع بالمعمور** حرمة القرية المجاورة الناحية  
 وهو مجتمع الحدوث ومن نكض الخيل خيالة عرفا وفتاح الا  
 بل يضم اليهم المحل الذي تنافس به **ومطر ح الرماد** والسرجين و  
**خوخها** كراح الغنم وملعب الصبيان ومرعى البهايم والمختط  
 المستقلين حرايم وان بعدا وحرايم البيير المحفورة في المواضع  
**موقى النازح** منها والخوض الذي يصب فيه النازح المائي  
 محله وغير اصله بمصب الماء **والدولاب** اي محله كما ياصله  
 اي ان كان الاستقاية ويطلق على ما يسقي به النازح ما تستقي  
 به الدابة **ومجتمع الماء** اي المحل الذي يجمع فيه لسقي الماشية  
 والزرع من خوخ حوض كما يستفاد من اصله **ومتردد الدابة**  
 ان كان الاستقاية وكذا ملحق ما يخرج من حوضها ومنها  
 من حوطين وكذا الموقى حفره يبريق ماء الاولى والحاصل  
 ان التي ينزح بالدابة حريمها ما يحتاج وهو غير محدود بل  
 الامر فيه بحسب الحاجة وقوله في المواضع هنا وثم تصريح بما  
 الكلام فيه **وحرمة الدابة المبينة في المواضع** **مطر ح الرماد**  
**وكناسة وثاج** **ومر في صوب الباب** لا على امتداد المواضع  
 فلغير مالك الدابة الاحياء قبالة اذ ان بقى قدر المرفق احتاج  
 لانقطاع وانزول في فعل ومن حريمها قناتها وما حوالها  
 من الخلاء المتصل بها **وحرمة ابار القناه** مالو حفر فيه نقص ماء  
**ها او خيف الانهيار** اي السقوط ويختلف ذلك بصلاية الارض  
 رص ورخاوتها ولا يحتاج الى موضع نازح وغيره مما هو  
 سيرا لاستقاية **والدار المحفورة بدور** **لا حرمة لها** والا  
 فتن جعل حريمها ليس باولى من جعله حريمها الاخرى ونقص

المسألة بان احببت كلها معانها ما حكم بانه حرمة فهو اذ انتهى  
 الموت اليه فان كان ثم ملك قبل تمام الحد فالحرمة الى حيث  
 اتها الموت **ويتصرف كل واحد من الملاك في ملكه**  
**على العادة** ولا ضمان عليهم ان افضى الى التلف من حفر يبر ماء  
 او حشرفا ختله جدار جاره او تغير بها في الحش ما يثيره  
 فان تعدد العادة ضمن ما تغدى فيه **والاصح** انه يجوز  
 ان يتخذ داره المحفورة مساكن حماما او صطبلًا ومد  
 بغه وطاق حوتة وحانوتة في البراري من حانوت حداد  
 اذا احتاط واحكم الجدار ان يما يليق بمقصوده وليس لما  
 لك الدار ان يفعل فيها ما يغلب فيه حلل حيطانها الحار ليرق  
 عنيف يزعزعها وحسب المباحية يتشرب منها النداء اليها و  
 يجوز احياء مواضع الحرم المفيد ملكه كما ان معموره يملكه  
 بالبيع ونحوه **دون عرفات** فلا يجوز احياؤها فلا يملك له  
**في الاصح** لتعلق حق الوقوف بها **قلت ومن دلفه و**  
**من العرفه والله اعلم** فلا يجوز احياؤها في الاصح لوجوب  
 المعنى والحق بذلك المحصن ليس الميت به **ويختلف الا**  
**حياء بحسب الغرض منه** فان اراد مسكنًا اشترط الحصول  
**تخطيط البقعة** اربعة حيطان على هيئة شمانية باجر اولين  
 او محض الطين او الواح الخشب والقصب بحسب العادة  
 ويسقف بعضها للتهيئ للسكنى **وتفليق باب** اي نصبه  
 للعادة فيه وفي تفليق الباب وجه انه لا يشترط او زريعة  
 داواب او غيرهما كثمار وغلل **فتحويطه** على هيئة شمانية  
 زريعة ومعدون الاول ولا يكفي نصب سقف او حار بلا  
 مابل لوجوب لها في طرفه واقتصر في الباقي على نصب  
 ما ذكر فكذا لك اصل لا سقف اذ العادة عدمه **وفي**



تفليق الباب الخلاف في المسكن او من يريه فجمع التراب هو  
لها وما في معناه من قصب وحجر وتشويك لينفصل المحي  
من غيره ولا حاجة لتحويل وتسوية الارض بطم الحفوف  
وكشع المستعلى وحراثتها وتلين ترابها فان لم ينسرد لك الا  
بما ساق اليها فلا بد منه لتتهدى الزراعة وترتيب ما لها يسبق  
ساقية او نهرا او حفير او قناة ولو لم يحفر طريقه ان لم يلفها  
المطر المعتاد فان كفاها فلا حاجة لترتيب ما لا الزراعة  
في الامم اذ هي استيفاء منفعات خارج عن الاحياء اراضي  
التي لا يمكن سوق الماء اليها ولا يلفها المطر تملك بحر  
وجمع تراب وبستانا جمع التراب حول الارض كالزراعة ان  
لم يحفر العادة بالتحويل والتحويل حيث جرة العادة به اي  
نفسه وما يحوط به من بناء او قصب او شوك مثلا وتهدى  
ما ان جرة به عادة كما مر في الزراعة ويشترط الفرس ولو  
لبعض بحيث يستباننا على امد ذهب اذ اسم البستان  
لا يقع على الارض قبله بخلاف اسم الزراعة تقع على الارض  
قبل زرعها ثم ما لا يفعل عادة الا التحويل كبناء اريفي  
الملك وان لم تقصد وما لا يفعل للتهدى كحفير ووزراعة  
ارض اعتمادا على المطر ان انضم اليه قصد الملك افاده والا فلا  
ومن شرع في عمل احيا ولم يتمه اعلم على بقعة بنصب حجار  
او فري خشب او جمع ترابا او خط خطوطا فتجر لتلك المحل  
فيما ذكر وهو احوق به من غيره اي مستحق له دون غيره لعله  
فيه لكن الاصح انه لا يصح بيعه اذ يملكه **هـ هـ هـ**  
وفي اصله ليس له اي يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه  
اخر ملكه ملك وان منع من احياه ولو طال مدة التجر  
عادة بلا عذر ولم يحيي قال السلطان او نائبه احي وانكر

وقيل  
بانه

ظهر

المحلي ارفع يدك عنه فان استعمل بعذر امهل مدة قريبة  
بتقدير الامام ليستعد فيها للعمارة بقدر ما السلطان يراه ولا  
بتقدير بثلاثة ايام فاذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه و  
ان لم يرفع امره الى الامام ولا يمهل الا لعذر ولو اقطع الامام  
مواتا صار احق باحياء من غيره اي مستحق له دون غير  
كالحجر وان طال المدة او احياه غيره فكما مر ولا يقطع الاقا  
درا على الاحياء وقد راي قدر عليه اي على احياه لانه منوط  
بالمصلحة وكذا التجر اي لا يتجر احد الاما بقدر على عمارته ويوم  
ايضا ان لا يزيد على كفايته فان خالف فيهما فغيره احيا  
الزائد ولا يصح تجر عا عن الاسباب ايضا كمن يتجر ليعرف  
قابل او فقير يعمر اقدرا والاظهرا ان الامام ولو بناه ان  
يحي بقعة موات لرعي نعم جزية وفي قصد قة ونعم ضا  
لته ونعم انسان ضعيف عن الجمعة بضم النون الابعاد في  
الذهاب لطلب الرعي بان يمنع الناس من رعيها اذ لم يصرفهم  
لانه صلى الله عليه وسلم حرم النقيع بالنون لحيل المسلمين وما  
يحي له خيل لمجا عودين بل هي اوي والاظهرا ان له نقض حياه  
للحاجة اي عندها كما باصله بان ظهر المصلحة فيه بعد ظهورها  
في الحال وكل من الايمه نقض حياه غيره الا ما حياه النبي صلى الله  
عليه وسلم فلا يخير حال بخلاف حياه غيره ولو من الخلف الا  
ربعه ولا يحي لنفسه وولاية النواحي كالامام ولا حياه الغير  
من ذكر وليس للامام ان يحيي الماء العذ لشرب فهو نحو نعم  
الجزية والعبد يكر العين الما الذي له ماله لا تنقطع كما  
العين والبير **فصل** منفعه الشارع الاصلية المروك  
فيه ويجوز الجلوس والوقوف ولو في الاستراحة ومعاملة  
وقومها اذ لم يضيق على المارة ولا يؤخذ على ذلك عوض



ولا يشترط اذن الامام في ذلك لاتفاق الناس عليه في الاعمال  
بلا تكسر وله تظليل مقعده فيه ببارية وغيرها كتوب مما لا  
يضر المارة وهي بحسب اليد التحنية مسجج يقصها كالحصيرة **ولو نوى**  
**اليه** اي الى مقعده اثبات وتنازع فيه اقرع بينهما فان كان احدهما  
مسما فهو احق به وان كانا متساويين فالحق السابق **وقيل يقدم الامام**  
**برايه** اي باجتهاده **ولو جلس بموضع المعاملة ثم فارقه** تارة  
**لحرقه او منقلبه الى غير بطل حقه** منه **وان فارقه ليعود لم**  
**يبطل حقه الا ان التطول لم يفارقه** ولو بعد ذلك بحيث ينقطع بها  
ملوه عنه **ويالقول بغيره** فينقطع حقه وان ترك فيه متاعه  
او كان جلوسه فيه بانقطاع او فارقه بعد كسرا ومرض والمفا  
رقه لا يقصد عوده ولا عدمه كالمفارقة بقصد عوده ولو جلس  
لحق استراحه بطل حقه بمفارقة **ومن الق من المسجد موضعا**  
**يفتي فيه او يقرئ القرآن او الحديث او الفقه** ونحوها وعلم يتعلق  
بالشرع او سماع درس بين يدي مدرسين كالجالس في شارع لمعامله  
فيه مامر من التفصيل **ولو جلس فيه لصلاة لم يصح احق به في**  
**غيرها** اي في صلاة اخرى **فلو فارقه قبلها** الحاجة ليعود كالتجديد  
وضوء واجابه داع **لم يبطل اختصاصه به في تلك الصلاة الاصح**  
**وان لم يترك ان اراد** فيه الحديث الاتي لكن لو اقيمت الصلاة في غيبته  
وانصت الصفوف سد الغير مكانه ولا حق له فيه بالنسبة لغير تلك  
الصلاة ولو فارقه بلا عذر او به لا يعود بطل حقه مطلقا وان لم يفر  
رقه في حقه باق مادام فيه ولو لم يثبت حقه مع المفارقة لمقاعده  
السوق لان الصلاة لا تختلف بالنسبة لبقاع المسجد وعرض المعا  
مله يختلف ببقاع السواق **ولو سبق رجل الى موضع من رباط مثل**  
**او فقيه الى مدرسة او صوفي الى خانقاة لم يرجع منه** ولم يبطل  
حقه منه بغير وجه لشر الحاجة ونحوه وان لم يترك متاعه به

ولم ياذن فيه الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من مجلس ثم رجع  
اليه فهو احق به لكن لو عين واقف رباط مدة اقامة لم يزد عليها ولو  
وقوع على مسافرين لم يزد على مدة مكثهم وهي ثلاث ايام وان اطلق الواقف  
نظر لغير بيئانه وعمل بعبادته فلا يمكن من يقيم برباط المارة المصلحة لها  
او خوف تعرض او تواتر مطر ويمكن المقيم بمدرسة الاقامة لتمام غرضه  
فان ترك التعلم ارجح والحقاكة كشارع ولو غاب فقيه ونحوه حيث  
يبقى حقه لقصر مدة غيبته عرفا فاراد غير نزول في موضعه مدة  
غيبته جارحيا في مقاعده الاسواق وان كان جلوسه لمعامله ولو  
خرج بلا حاجة او لها وطالت غيبته بطل حقه وينبغي على الاول  
ما يقتضي العرف هذه اعرافنا **فصل المعدن الطاهر وهو ما**  
**يخرج بلا علاج** وانما العلاج في تحصيله **اللفظ وكبريت وقار** وهو  
الزفت **وموميا** بضم واو له مد وبقر وهو شئ يلقيه البحر للمساحل  
فيجد ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظم ميت لئلا يتها وبوام حجر  
يعمل منه القدر **واختار من حال الملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص**  
**بغيره ولا اقطاع بالرفع** من السلطان بل هو مشترك بين الكافة  
كالجارح والخطب والكلا ولو بنا عليه دار لم يملك المنفعة فان  
ضاق ببله اي الحاصل منه عن اثنين مثلا جاء اليه قدم السابق  
اليه بقدر حاجته وهو ما تقتضيه عادة امثاله مادام هناك  
فاذا قام وانصرف فغير من سبق احق به ما لم يقيم **فان طلب**  
**فالاصح ان عاجه** ادخلوه عليه كاللحم **فلو جاء اليه معا**  
او لم يعلم السابق اقرع بينهما في الاصح **والمعدن الباطن وهو ما**  
**يخرج الابلاج كذهب وفضة وحديد وخالص لا يملك بالحق**  
**والعمل والاحياء في الاظهر** وفارق الموات اذا احبلى بان المستحق  
يستغني عن العمل والنبيل منبت بطيقات الارض يخرج كل يوم بغير عمل  
ولا يثبت في الباطن اختصاص بغيره ايضا ولو ان دحم عليه اثنين



من والسلطان اقطاعه ولا يقطع الا قدر ما ياتي للمقطع العمل عليه  
 والاخذ منه ويجوز العمل فيه والاخذ بلا اذن الامام جرما ولو اظهر  
 السيل قطعه خذلق ونحوه من معدن التخت بالظاهر ومن احيا  
**مواتا فظهر فيه معدن باطن** او ظاهر لم يعلم به **ملكه** لانه  
 من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء ولو علمه قبل الاحياء ملك المحدث  
 الباطن فقط وبقيتهما لا تملك باحياء العلم بهما الفساد القصد اذا  
 المعدن لا يستخذ دارا ولا يستأنا ولا من رعه او نحوها **والمياه للبا**  
**حات من الاودية كالنيل والعيون** في الجبال وسيول الاطوار  
 يستوي الناس فيها فياخذ كل ماشا لكن لو ارد حرم عليه لقلته  
 او ضيق المشرع قدم السابق ويقع عند المعية ويقدم محتاج شرب  
 على مريد سقي **فان اراد قوم سقي اراضيهم منها فضايق** للماعية  
 وبعضهم احيا او لا سقي **الاعلا فالاعلا** يعني الاول فالاول وجس  
 كل واحد منهم **المأخوذ** **يلع الكعيبين** لقضايه صلى الله عليه وآله فم بذل  
 ولو سقا الاعلا ثم احتاج للسقي قبل وصوله للاسفل مكن منه **فان**  
**كان في الارض ارتفاع من طرف وانخفاض من طرف** **افرد كل طرف**  
**سقي** بما هو طريقه بان سقي المنخفض حتى يبلغ الكعيبين ثم يسد ثم  
 يسقي المرتفع ولو كان المائي بالجميع سقا من شامتهم متاشا ويعنه  
 من اراد احيا موات وسقيه منه ان ضيق على السابقين ولو احياهما  
 على ارض دفعة وجهل السابق قدم الاقرب الى النهر **وما اخذه**  
**من هذا المائي المباح في اناء** او حين بنحو حوض مسدود **ملك**  
**على الصحيح** ولو رده الى محله لم يضرب كايه ولو حفر نهر فدخل  
 ما مباح فهو باق على اباخته لكن مالكة النهر احق به كالسيل لا يد  
 خل في ملكه **وحافر يبر موات للارتفاع** بهادون التملك او يبا  
 بها حتى يبرخل فاذا ارتحل صار كغيره وان عاد وقيل ان حاله ليس له  
 منع ما فضل منه عن محتاج الشراب اذا استقى بدو نفسه ولا منع موات

لا يملك ما حفره من موات  
 ولا يملك ما حفره من موات  
 ولا يملك ما حفره من موات

وله منع غيره من سقي الزرع ولو فضل عن حاجته **والمحفور للملك او**  
**في ملكه ملكها** فها ما **وما في الاصح** لانه تمام ملكه **وسوا ملكه ام**  
**لا يلزمه بذل ما فضل من حاجته** لنفسه وما شئته ونزعه الزرع  
**ويجب بذل ما فضل عن جميع ذلك لما شئته** وكل حيوان محترمة **الصحيح**  
 حرمة الروح بشرط ان يفقد صاحبه ماء مباحا وان يكون ثم كل برعاه  
 وكونه قبل حراره بخوانا ولو لم يصبح الى المحر في ثاخي الحال وجب بذله  
 واذا وجب له لم يبر اخذ عوض عنه واذا وجب بذله لعطش ادي  
 محترمة كالرعاة لم يشترط فضله عن ماشيته وبيع **والقناه المشتركة**  
 بين ملاكها **يقسم ماؤها** عند ضيقه بينهم **بنصب خبئة في عرض**  
**النهر فيها ثقب مساوية على قدر الحصى** من القناه فان جهل فيقذفها  
 الارض ويجوز تساوها مع تفاوت الحصى بان ياخذ صاحب الثلث  
 مثلا ثقبه والاخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه لارضه **ولهم**  
**القسم مهاياه** كان يسقي كل منهما يوما او بعض يوم او بعضهم اكثر بحسب  
 حصته ولكل الرجوع عن المهاياه **منا اراد** **كتاب الوقف**  
 هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقا عينه بقطع  
 التصرف في رقبته على تصرف مباح والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم نافع  
 به او ولد صالح يدعوا له والصدقة الجارية الوقف وان كانه مو  
 قوف وموقوف عليه وصيغه وواقف وبيد ايه **فقال شرط**  
**الواقف صحة عيارته واهلية التبرع** والاختيار فلا يصح وقف  
 مبني وجنون وسفيه ومفلس ومكانت ويصح من كافر ولو لم يجد  
 وشرطه **الموقوف دوام الانتفاع به لامطعموم** اي لا يصح وقفه  
 اذ منفعة في استهلاكه **وريجان** فلا يصح وقفه لشرع فساد  
 وفيه من الدوام المحصور لكن لا يشترط حاله فيجوز وقف عبد وجنس صغير  
 ومن ريجان والزمانه وضبط الموقوف بانه عيين معينه مملوكه



ملكاً تقبل النقل يحصل منها فايد او منفعة يستاجر لها واستثنى في  
الضرب فيصح وقفه دون اجارته اذ القربة تحتمل ما لا يحتمل المعاوض  
ووقف الامام بنينا من بيت المال ولو موقوفاً على معين او جهة صح  
كوقوفهم لتصاوغ حليا واراض مستاجرة ومقصودهم ومعلق عتق  
بصفه ويعتق عنه وجودها ويبطل الوقف ومدبر معلق ويصح  
وقف ما لم يره ولا خيار عند الروية ووقف المبرور على الركان و  
المسك والعنبر ويصح وقف عقار اجماعاً ومنقول لفعل الناس له  
بلا تكبير ومنه عبيد ولو بعهده ولا يسري ولا اية ومشاع فعله  
ع لا عبيد وثوب في الذمة اي لا يصح وقفه لعدم ما في الذمة ولا  
يصح وقف حر نفسه اذ لا تملك رقبته وكذا مستولده وكلب  
معلم واحد عبيد الاصح اذ المستولد ايلة للعتق والكلب  
لا يملك واحد العبيد من منهم ومالك المنفعة دون الرقبة  
كالمتاجر والموصى له بالمنفعة لا يملك وقفها ولو وقف بناو  
غراس في ارض مستارة لهما فالاصح جوازها ويكفي دوامه الى القاع  
بقدر مدة الاحارة فان قلح البناء بقي متفعابه فهو وقف بحاله  
والارضاد ملكا للموقوف عليه وكذا الغراس فان وقف على  
واحد معين او جهة اشترط انتفا المعصية وامكان تملكه  
بان يكون موجوداً حال الوقف في الخارج اهلا للملك فلا يصح  
جنين ولا على العبد لنفسه فلو اطلق الوقف عليه فهو وقف  
على سيده اي على ذلك ليصح ولو وقف على الارقا الموقوفين له  
الكعبة وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم او على المكاتب صح فيص  
اليه ويستمر حكمه بعد العتق ان اطلقه فان قيد بمدة ككتابة  
انقطع وان عجز بان انه منقطع الاول ولو اطلق الوقف على  
بهيمة لغا لانها ليست اهلا للملك بخلاف العبد في قول  
وقيل هو وقف على مالها ولو وقف على علفها صح ويصح

ايضا على الخيل المسبله في الثغور وكذا الوصية لها ويصح الوقف على  
ذمي ولو من مسلم الا ان يظهر فيه قصد المعصية كان وقفه على  
خادم كخيسة التبعيد لا على حربي ومرتب ونفسه اي الواقف الا  
صح اذ المرتبة والحربي لا دوام لهما والوقف فاصدقه دائمة  
وهي تملك منفعة فتمليكها لنفسه يحصل للحاصل ومن الى  
قف على نفسه ان يشترط ان ياكل من ثمره او يتفق لكن ان شرط  
الواقف لنفسه التولية باجرة المثل جاز ولو وقف على الفقراء  
فصار فقير ايجاز اخذ على اولاد ابنه الموصوفين بكذا  
وذكر صفات نفسه صح ولا بد من تعيين الموقوف عليه فلو وقف  
قفه على احد من الم يصح وان وقف على جهة معصية كعق  
الكنائس للتعبيد ولو شرط ما وان اقر واعليه فباطل لانه اعانه على  
معصية ويأتي بما في الوصية فما صح هناك صح هنا وما لا فلا  
او جهة قربة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح جزما  
واحتراز بالمعين عن الجهة العامة فلا يشترط القبول قطعاً  
او جهة لا تظهر فيها القربة كالاغنيا واليهود والنصارى و  
الفساق صح في الاصح اذ الوقف تملكه ولا يصح على الوحوش  
والطيور لمباحه ويصح على حمام ملكه ولا يصح الابل فظ او  
ما في معناه مما مر في الضمان كغيره من التملك ولا حاجة  
لفظ الوقف فيما يجمل سائر عاقل يكفي فيه الاستطراق ان لم  
يكن ملكه فان كان ملكه احتاج للفظه وما جعل  
عنه احيا البلد او قبله طريقاً لا يحتاج للفظ ولو بني مسجد  
عموات كفت نيته ويحقق به المدرسه والرباط وقصر  
وقفت كذا على كذا اوارضه موقوفه عليه والتسليم والتجسس  
صرحان ايضاً على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة  
حرمة او مؤبدة او موقوفة او لاتباع ولا توجب فصح



**في الاصح** لذكر التحريم او الوقف او حكمه ولو اقتصر على لا تنباع او لا  
توهب كفا وقوله **تصدق** فقط ليس بصرح وان نوال التردد للفظ  
بين صدقت الفرض والتطوع والهدية له الوقوف اي لا يحصل به  
وقف وان نواه الا ان يضيق الى جهة عامة كالفقراء ويؤوي  
الوقف فيحصل بذلك ويكون كناية بخلاف المضاف لمعين  
ولو جماعة فانه صريح في محض التملك فلا ينصرف للوقف  
بنيته **والاصح** ان قوله حرمة اي للمساكين وابدته ليس بصرح  
بل كناية اذ لا يستعمل مستقلا بل يؤكد به كمال **والاصح** ان  
قوله جعلت النفعه مسجد انصير به مسجدا وهذا اقايم مقام  
لفظ الوقف لا شعارة بالمقصود مشتتة فيه **والاصح** ان الوقف  
على معين يشترط فيه قبوله لانه يبعد دخول عين او منفعة  
في ملكه قهرا كالهبة والوصية وعلى هذا يشترط كونه على القوي  
من اهله والافيقبل الولي وحيث شرطنا القبول فلا يشترط  
القبض على المذموم المشهور والمعتد انه لا يشترط قبوله نظرا  
الى انه قربة ويدل عليه ان مالك الزوج له لو قال وقفها  
على زوجها انفسخ النكاح **ولو رد بطل حقه** منه شرطنا القول  
ام لا لكن لو وقف على وارثه الحايث شي يخرج من الثلث لزم ولم  
يبطل حقه برده فلورجعه بعد الرد لم يعد له والبطن الثاني  
كالاول فلا يشترط قبوله ويرتد برده فلوردد البطن الاول فنقطع  
الاول والثاني فنقطع الوسط اما الوقف على جهة عامة كما  
لمساجد والفقراء والاعنياء فلا يشترط فيه القبول من ما ولو  
قال وقفت بعد سنة فباطل اذ مشان الوقف التاييد فلو  
قال وقفت على اولادي او على زبدي ثم نسله ولم يزد فالأ  
ظهر صحة الوقف ويسمى منقطع الآخر فالأ انقراض المذموم  
فالأظهر ان يبقى وقفا وان مصرفه اقرب الناس الى الوقف

نزهة النفس في النكاح  
ملك الزوج ولو قال وقفها على  
نحو الزوج فربما يرد عليه النكاح  
والنكاح لا يشترط قبوله

يوم انقراض المذموم لما فيه من صلة الرحم فيقدم ابن بنت  
على ابن العم ويختص بفقراهم وجوبا ومثله ما لو لم يعرف ارباب  
الوقف فان فقدت الارباب الفقراء او كانت الوقف الامام ووقف  
من بيت المال صرف الربيع لمصالح المسلمين ولو كان الوقف  
منقطع الاول لو قفته على من سيولد له او على ولدي ثم  
الفقراء ولا ولد له فاطمذهب بطلانه لانقطاع اوله او كان الو  
قف منقطع الوسط كوقفت على اولادي ثم على رجل ثم الفقرا  
فالمذهب صحته وينصرف بعد الاول مصرف منقطع الاخر الا  
ان كان الوسط لا يعرف امد انقطاعه كرجل في امثال مصرفه  
من ذكر بعده وهم الفقراء الاقرب الموافق ولو اقتصر على وقت  
كذا فالأظهر بطلانه لعدم ذكر مصرفه وكذا لو قال او قفت  
على جماعة وفارقا وصيت بثلث مالي حيث صح على انها  
للفقراء ولا يجوز تعليقها لقوله اذا جاز يد فقد وقفت  
الى اخره لكن لو قال وقفت داري على الفقراء او على زيد بعد  
موتي صح الوقف بعد الموت وهو وصية لانه لو عرض الد  
الى البيع صار راجعا فيه وكذا اذا ضاها التحريم كجعله  
مسجدا اذا جاء رمضان ولو وقف بشرط الخيار اي في ابقاءه  
والرجوع فيه متاشا وتغيير شي من شروطه بطل على الصحيح  
والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يوجر اتبع شرطه والاصح  
انه اذا شرط في وقف المسجد اي وقف المكان مسجدا اختصا  
صه اي المسجد بطايفه كالشافعية احتص بهم اي قصر عليهم  
كامدرسه والرباط في ذلك وتتبع ساير شروط الوقف  
كتفصيل وتسوية واخراج بصفه واذا خال بها ولو وقف على  
شخصين معينين ثم الفقراء فمات احدهما فالاصح المنصوص  
ان نصيبه يصرف للاخر لانه اقرب لعرض الوقف **فصل**

في الوقف



قوله وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية بين  
الكل **وقفة** اي جميع الافراد وكذا الوراد على ما ذكرنا من اننا سلوا او بطننا  
بعيد بطن فاننا ايضا التسوية بين من ذكر ولو قال على اولادي ثم اولاد  
اولادي او ما تناسلوا او على اولادي واولاد اولادي الاعلا فالاعلا او  
الاول فالاول فهو للترييب وكذا الوعطف بثم فلا يصرف للبطن  
الثاني مثلاً شي ما بقي واحداً من الاول ثم ان ذكر معه في البطنين ما تناسلوا  
او خوه لم يختص الترتيب بهما والا اختص ويتنقل الوقف  
بانقراض الثاني لمصرف اخر ان ذكره والا فمقطع الآخر ولا يدخل  
اولاد الاولاد في الوقف على **الاد في الاصح** اذ يصح ان يقال لولدانه  
ليس بولد لكن لو لم نجد الا هم فقط حال الوقف استحقوا وولد  
خل اولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب واولاد  
الاولاد لقصد اللفظ بهم الا ان يقول على من يختص الي منهم  
فلا يدخل اولاد البنات للقيد المذكور ان كان الوقف رجلاً  
فان كان امرأة دخلوا اذا الانتخاب حينئذ لغو فالقيد لبيان  
الواقع ولو وقف على موابيه **وله معتق بكسر التاء وصعق بفتحها**  
قسم الوقف بينهما لتناول اسم الموالي لهم وقيل يبطل والصفة  
المتقدمة على حمل مقطوعة يعاطف جامع بالوضع كالفاو  
الواق وثم لا بل ولكن وخوفاً يعتبر في الكل لو قف على اخنا  
حي اولادي واحفادي وهم اولاد الاولاد واخوتي وكذا  
المتوخر عليها والميتوسه والاستثنا فيعتبر ذلك في الكل اذا  
عطف بواو وخوها من العاطف الجامع كما مر كقوله وقفت  
على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين او الا ان يفسق بعضهم  
لكن يشترط ان لا يتخلل كلام طويل الكل فان تخلل كوقفت على  
اولادي على من مات منهم واعقب فنصيبه بين اولاده للذكر  
مثل حظ الانثيين والا فنصيبه لمن في درجته فاذا التزموا

صرفه لا خوفي المحتاجين او الا من يفسق منهم اختص ذلك  
بالمعطوف الاخير والحاجه بها معتبره لجواز اخذ الزكاة  
**فصل في اظهر ان الملك في رقبه الموقوف على معين او غيره**  
يتنقل الى الله تعالى اي ينفك عن اختصاص الادبي كالعتق فلا  
يكون للموقوف ولا للموقوف عليه ولو جعل البقعه مسجداً  
او مقبره انفك عنها اختصاص الادبي حرماً ومنافعه الموقوف  
ملك للموقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجازة  
من ناظره فان وقف ليملكه زيد لانه معلم الاطفال مثلاً لم يكن  
له اسكان غيره ولا باعارة ولو شرط ان تستغل الدار وتصرف  
غلته اليه تعين ولو كان الوقف مطلقاً فقال الموقوف عليه  
اذا سكن وقال الناظر او حرها لارجحها فله الاجاره وملك  
الاجرة وقوايد الحادثة بعد الوقف ومنها **اخصان بغير الخلاف**  
وصوف ولبن ووبر وكذا الولد الحادث بعد الوقف في الاصح  
والثاني يكون وقفاً ولو كانت حاملاً حال الوقف فالولد وقف  
وانما يحكم بما ذكر حيث لم يكن الولد حراً فان حكم بحرته فعلى  
الواطي قيمته الموقوف عليه ولو وقف دابة على ركوب شخص  
فدبرها ونسلها للموقوف ولو ماتت البهيمة اختص الموقوف  
عليه بجلدها فان دبغ الجذ عاده وقفاً وله مهر الجارية اذا و  
طبيبة بشبهه او نكاح صحبته وهو الاصح تحصيلها ويزوجهما  
السلطان باذن الموقوف عليه ولا يزوجهما له ولا للموقوف ولو  
طلبت التزويج فلهما الامتناع والمذهب انه اي الموقوف  
عليه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا تلقى من الواقف او  
الموقوف عليه او اجنبي ولا الواقف بل يشترط طهره كمثل  
ليكون وقفاً كما مر فاعتذر بعض عبدة والمشتري الحاكم ولا بد  
من انشاء وقف والجارية كالعبد ولا يجوز شرّاً ذلك مكان



اشترى ولا صغير بقيمة كبير ولا عكسه ولو اشترى ببعض قيمة  
العبد المتلف عبد اشترى بالباقي مشقص وفارق مالواوصى  
ان يشترى بثلاث رقاب فوجد ثابته رقبتين وفضل  
مالا يمكن شراء رقبته انه حيث صرف للوارث بتعذر الرقبه  
المصرح بهائم بخلاف ما هنا ولو جفت الشجرة الموقوفه او  
قلعها الرمح او السيل او حصل للدابة زمن لم ينقطع الوقف  
على المذهب اي الراجح بل ينتفع بها جذا او زمينه اذ امة  
الوقف في عينها وقيل ببيع والتمن بقيمة العبد والامع  
جوان ببيع حصر المسجد اذ ابلية وخذ وعه اذا انكسرت  
او اشرفت على الانكسار ولم تصح الا للاحراق ليل لا تضيع ويصرف  
ثمنها في مصالح المسجد والاولى شراشي بثمانها من نوعها  
وحصره التي وهبت له او اشترى ولو توقف بحوان ببيعها  
عند الحاجة جز ما ولو خربت الدار الموقوفه لم ينبع بحال  
ولو انهدم مسجد وتعدرت اعادته لم يبيع بحال لا مك  
الصلاة فيه حالا واذا تعدرت اعادته صرفت غلته  
لا قرب المساحد اليه لانه اقرب لغرض الوقف **فصل**  
شرط الواقف النظر لنفسه او غيره اتباع شرطه والابان  
لم بشرطه الواقف لاحد فالنظر للقاضي على المذهب وشرط  
الناظر العدالة والكفاية والافتدأ الى التصرف هو المهم  
من الكفاية ولو فسق الناظر ثم عادت ولايته ان كانت له بغيره  
الواقف والافلا وصيغته عند الاطلاق العار والاجاره وتحمل  
الغله وقيمتها على مستحقها وحفظ الاوصول والغلالت على  
الاحتياط لهذا ان اطلق النظر له فان فوض اليه بعض هذه  
الامور لم يتعده ولو فوض الاثنين لم يستقل احدهما بالتصرف  
ماله ينص عليه وللواقف الناظر عزل من ولاه النظر عنه

ونصب غيره الا ان يشترط نظره حال الوقف فليس له عزله  
اذ لا نظره بعد شرطه النظر لغيره ولو عزل هذا الغير نفسه  
لم ينصب بدله الا الحاكم واذا اجر الناظر مدة باجره فزاده  
في الاجرة في المدة او اظهر طالب بالزيادة عليها لم  
يفسخ العقد في الاصح اذ جرت الغبطة في وقته ولا تختص  
ذلك بالناظر بل كل متصرف عن الغير اوله كذلك  
**كتاب الهبة** هي شاملة للصدقة والهديه كما ياتي  
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واتى المال على حبه و  
جعلت النظر له وخبر لا تخون جارية جاريتها ولو  
فرش شاه اي طلقها التملك اي الحياة بلا عوض يعني تطوعا  
هبة ذات انواع فان ملك محتاجا او غنيا الثواب الاخره اي لا  
حله شيئا فصدقه وهي افضل انواعها فيعتبر اما الحاجة او  
قصد ثواب الاخره وان نقله الى مكان الموهوب اكراما له  
فهديه فكل منهما هبة بلا عكس وغيرهما ينصرف اليه اسم  
الهبة عند الاطلاق ومنه قوله وشرط الهبة لتحقيق والمراد  
بها هو الركن واركانها صيغته وعاقده وموهوب فالصغير  
اياب وقبول لفظا كونهت لك هذا فيقول قبلت متصلا ولا  
بد منها وان كان الواهب ابا وجد افان كان ولها غيرهما قبل  
الحاكم او ثانيه ولا يشترط ان في هبته ضمنيه كاعتق عبد  
عني محانا فاعتقه عنه فيد خل في ملكه هبة ويعتق عليه  
ان لم يقل محانا فكذا لك ويعتبر في الصغيره مام في البيع  
ولا يشترط ان في الهديه على الصحيح بل يكفي البعث من  
هذا او القبض من ذاك للعاده في الاعصار وتصرفهم في الموقوف  
تصرف الملاك والصدقة كالهديه ولا تنفع الهبة بانواعها مغلته  
ولا موقته ولو قال اعطيتك هذه الدار اي جعلتها لك عمر



فاذا امت فهي لورثتك فهي هبة كما ان عبارتها طول ولو  
 اقتصر على امرتك هذا الدار ولم يتعرض لما بعد الموت فكذا هي  
 هبة في الجديد ولو قال بعده فاذا امت عادت الى فكذا  
 اي هبة في الاصح وفي القديم هي باطلة من باب اولي كما باطل  
 ولو قال اترقتك هذه الدار او جعلتها لك رقباء اي ان  
 مت قبلي عادت الي وان مت قبلك استقرت لك قال  
 هب طرد القولين الجديد والقديم فيصح على الجديد ويلحقها  
 الشرط الحديث لا تعرفه او لا ترقبوا من امر شيئا وارقبه فهو  
 لورثته زواه ابودود والنساء والرقباء من الرقوب اذ  
 كل رقب موت صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم العمري  
 ميراث لاهلها وما جان بيعه جان هبته وما لا يجوز بيعه  
 مجهول ومغصوب وضال وابق فلا يجوز هبته وزاد  
 الاحبتي حظه وخوها فانه لا يجوز بيعها كما مروى بحججها  
 ويجوز هبة المنافع ولا يلزم الا بالقبض وتمتنع هبة مؤ  
 صوفي في الذمة ويجوز نقل اليد عن جلد لم يد بع مثله  
 في دهن بخمس وتصح هبة المجهول في صور كما لو وقفت  
 تركته بين ورثته على صلحهم ولم يعلم الورثة مقدرا ما  
 لكل منهم من الارث من الارث لانه غير مقدور على تسليمه  
 فيجوز ان يصططحو على تساوا وتقوت وان يخرج بعضهم  
 عن نفسه ولا بد من لفظ التواهب ويجوز ان يكون لفلان فيهم  
 محو كوجه صغيره صالح لها وليها ولا يجوز نقصها عما يجدها  
 فلو كانت احد ثمان فليس له الصلح على اقل من ثمن الموقوف  
 وتصح هبة مغصوب لقادر على ترعه وامر العاقلين واصح  
 من البيع وغيره ويشترط في الواهب اقلية التبرع فلا يصح  
 من مكاتب بغير اذن سيده ولا من ولي لصبي وغيره وهبه الله

المستقر

المستقر للمدين ابرامنه ولا يحتاج الى قبول اعتبار بالمعنى  
 لغير باطله في الاصح والثاني المعتمد صحيحه كبيعته ولا عليك  
 الموهوب والمهدي والمصدق به الا بقبض او قباض على  
 نحو ما مر في البيع الا انه لا يكفي عند الانطلاق وان اذن فيه لو  
 اهب ولا الوضع بين يديه بلا اذن لانه غير مستحق القبض  
 كقبض الوديعة فاعتبر تحققه بخلاف البيع بادن خوالوا  
 هب فلو مات احدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقام  
 مه فيخير وارث الوهب في الاقباض ويقبض وارث الموهوب  
 له ان اقبض الواهب وفارق الوكالة وخوها بان الهبة  
 تؤول الى الزوم بخلافها وقيل يفسخ العقد لجوزه كالشركة  
 والوكالة وقبض من نحو الواهب لا يتج لاذنه ولو قيل له  
 وهبت دارك من فلان واقبضته فقال نعم كان اقرارا  
 بالهبة والاقباض ولو وهب لابنه الصغير شيئا اشترط القبض  
 وبين للوالد العدل في عطية اولاده بان يسوي بين الذكر  
 والانثى وقيل كقسمة الارث والتفصيل بجنبهم مع التساوي  
 في الحاجة مكره ولا يكره حرمان فاسق وعاق اذا كان ينفق  
 لمعصيه ولا التفصيل لورع او علم اذ دخل الصديق الصد  
 يقه فقط والام والجد والاجداد هنا كالأب والرجوع في  
 هديتهم او صدقتهم له كالهبة واذا اوجب الفرع لاصول  
 يحسن ان يسوي وكره ان يفضل مع التساوي في الحاجة  
 فان فضل فليفضل الام والاب الرجوع في هبة ولده  
 وكذا ساير الاصول من ام وغيرها كالأجداد والجدات  
 من الجهتين وان علوا كما مر على المشهور الحاقابه قال صلى  
 الله عليه وسلم لا يحل لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة  
 فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده وبشرط الرجوع

قال في الاستقفا اذا قال هبت  
 هبة فلان فله ان يقبضها  
 من غير قبضه من غير قبضه  
 من غير قبضه من غير قبضه

ولو خلت بينه وبين  
 دعوة محله اليه هديا  
 ولم يسمه هبة فلا ريب  
 لا بد منه وجها  
 قال النووي من يهب  
 في الروضة وطع القاضي  
 حسن في الفتاوى  
 بانه لا بد من وجه  
 يقول فان لم يقبله  
 ان لم يقبله  
 ان لم يقبله



اي الاب او غيره من الاصول بقا الموهوب في سلطنة المتهب  
**فيمنع الرجوع بيبعه ووقفه** وكذا بانه وايلاده والجر على  
الفرع بفلس وتعليق ارش الحناية بالعبد الموهوب الحق الغير  
**لا برهنه وهبته قبل القبض** فيها وتعليق علقه وتدييره و  
**تزوجها وزرعها** بقا السلطنة وكذا الاجارة على المذهب  
لان العين باقية في الهاء ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد  
القبض ولو كانت الهبة لولد المتهب لم يرجع فيها الجدة **ولو زال**  
**ملكه** اي الموهوب **وعاد** بارت او غيره **لم يرجع** فيه في الاصل  
اذ ملكه الان غير مستفاد منه ولو كانت عصيرا فتجرثم تحلل  
ثبت الرجوع كما لو انفك رهن او عجز مكاتب ولو زاد رجع  
رجع فيه بن يادنه **المتصله** كالسمن وتعلم الصنعة والجل  
المقارن للعطيه وان انفصل **لا المنفصله** كالكسب والولد و  
الحمل الحادث ولو نقص رجع فيه بلا ارش **ويحصل الرجوع بر**  
**جعة فيما وهبت او استرجعته او رددته الى ملكي او**  
**نقضة الهبة** او ابطتها او فسختها **لا يبيعه ووقفه وهبته**  
**واعتاقه ووطبها في الاصع** وفارق فسح البيع بها من البايع  
في زمن الخيار بان الملك رهنه ضعيف بخلاف ملك الولد فان  
اذ ينفذ ساير تصرفاته فيلزم بالوطي مهر المثل ويلغو غيره  
والوطي حرام على الاب وان قصد به الرجوع فلا يزول ملك  
الولد الا بصرح الرجوع **ولا رجوع لغيره** **لا اصول في هبة مقيدة**  
**بنفي الثواب** اي العوض وثاني المطلقه **ومتا وهب مطلقا**  
**الثواب** فعده **فلا ثواب ان وهب لدونه** في الرتبة وكذا  
**الاعلامنه في الاظهر** ولنظيره **على المذهب** اذ اللفظ لا يقتضيه  
فان وجب ثواب على الرجوع فهو قيمة الموهوب في الاصع فان  
لم يخش فله الرجوع وبقيته تفرعه في الاصل ولا يجب في المدة

نور

ثواب جرما والهديه كالهبة ولو وهب بشرط ثواب معلوم كو  
بعتك فعدان تشين **فالظاهر صحة العقد** ويكون بيعا  
**على الصحيح** نظر التمتع او بشرط ثواب **مجهول** كثواب او  
عبد **فالمذهب** بطلانه اي العقد لتعذر تعيينه ببيع الجاهلة  
عوضه وهبته مذكر الثواب **بعث هديه او هبه في طرف**  
**لم تجز العادة برده** كقوصه ثم روي بخشيد الراي وعمايه  
الذي يكتر فيه من البراري فهو هدية ايضا او هبه **والا**  
بان جرث العادة برده **فلا تكون** هديه بل امانه **ويحرم**  
**استعماله الا في اكل الهديه** منه ان اقتضته العادة **فكأن**  
**اكلها منه** حيثن وتكون عارية **كتاب اللقطه**  
بضم اللام وفتح القاف واسكانها هي لغة الشئ الملتقط و  
ما وجد من حق محترم غير مقرر لا يعرف الواحد مستحقه  
والاصل فيها قبل الاجماع ما ياتي واركانها لقط وملقوط ولا  
قط وهي تعلم ما ياتي وفي اللقطه معنى الامانة اذ الملتقط امن  
فيما لقطه والولاية لانه يتولى حفظه والاكتساب من  
حيث ان له التملك بعد التعريف **يستحب الالتقاط لو اتق**  
**بامانة نفسه** بل يكره تركه **وقيل يجب ولا يستحب لغير**  
**واتق بائنة نفسه ويجوز له في الاصح** ويكره لفاسق **والذي**  
**ذهب انه لا يجب** **الاشهاد على الالتقاط** لكن يستحب ويذكر كصفا  
الملتقط ليكون في الاشهاد فايده لاكلها لئلا يتوصل كاذب  
اليه **والمذهب** انه يصح التقاط الفاسق وان كره والصبي و  
الذي اي الكافر المعصوم في دار الاسلام كاصطيا دهم اذ  
المغلب فيها الاكتساب بالتملك بعد التعريف لا الامانة والولاية  
ثم **الظاهر** ان يترفع الملتقط من الفاسق ويوضع عند عدل **والا**  
**ظواهره** لا يعتد تعريفه بل يضم اليه عدل رقيب لئلا يخون



ثم اذا تم فله التملك والذمي والمرتب كالمقابض وينزع الولي  
لقطه الصبي والمجنون ويعرف ويمتلكها الصبي والمجنون  
ان راي ذلك حيث يحوز الاقراض له اذا التملك في معناه  
فان لم يره حفظها او سلمها للقاضي ويضمن الولي ان قصي  
التزاعه اي الملتقط حتى تلف في يد الصبي والمجنون وان تلفه  
والضمان في مال الولي ثم يعرف التالف وان تلف قبل التزاع  
بغير تعريض فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في الصبي  
او المجنون فلا ضمان وان اتلفه ضمن والمجور عليه بسفه  
لصبي لكن يصح تعريفه **والاظهر بطلان التقاط العبد لا تنفا**  
**ولا يئنه وملكه ولو اذن في التجنيس سيد** بان قال متى وجد  
لقطه فخذها وايتي بها صح التقاطه ولو اذن في اكتسابه مطلقا  
دخل الالتقاط ولو نهاه عن الالتقاط لم يصح بالاولي **ولا يعتد**  
**بتعريفه فلو اخذه اي الملتقط سيده منه كان التقاطه ولو**  
**اقرع بيده واستحفظه على عليه ليعرفه وهو امين** جان فان  
لم يكن امينا فهو معتد باقراره بيده فكان اخذه منه ورده اليه  
ولو صح لقطة العبد فاعتقه بعد ما فهم كسب عبده ياخذها  
ويعرفها ويمتلكها فان كان العبد عرف اعتد به ولو بطلت  
لم يكن للسيد اخذها وكأنه التقطه بعد العتق وللجاني ان  
ياخذ ما التقطه عبده بلا اذن سيده **قلت المذهب صحة**  
**التقاط المالك كتابه صحيحه** فيعرف ويمتلك لاستقلاله  
بالمملك والتصرف والمالك كتابه فاسد كفن ومن بعضه حر  
وبعضه رقيق وهي اي اللقطه له **وليسيد** يعرفها ويمتلكها  
بحسب الرق والحرية كشخصين التقاطا ان انتقت المهاييه  
فان كانت مهاييه اي مناوبه فلصاحب النوبة اللقطه في الا  
ظهر فان وقعت بنوبة السيد عرفها وتملكها او بنوبة العبد

عرف وتملك والعبد بوقت الالتقاط وكذا احكم ساير النادر  
اي باقيه من الكسب لوصيه وهبة وركان ومن المومن كاجرة  
طبيب وحمام وممن دوا فلا كسب لمن حصلت بنوبته والمومن على  
من وجد بعيسها بنوبته الارش الجارية عليه او منه والله  
**اعلم** اي فيشتركان فيه جزما للعلقة بالرقبة المشتركة بينهما  
واذا لم يكن مهاييه اشتركا في الكل **فصل الحيق بالمملوك**  
**الممتنع من صغار السباع** ككذيب ونمر وفهد بقوة ليعرفه  
وحمار وبغل او بعدد اي جري كارب وضيبي وطيران كحام ان  
وجد عفارة اي مهلكه فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا الغيرة  
اي القاضي من الاحاد التقاطه للحفظ في الاصح ليلاي اخذه خاين  
فيضيع **وعزم التقاطه للملك** على الكل اذ هو مضمون بامتناع  
عن اكثر السباع مستغن بالرعي الى ان يجد ماله ليطلب فاخذه  
للملك ضامن لا يبر الا بردة ماله او القاضي فان وجد  
بقربة او موضع قريب او بلدة فالاصح حوز التقاطه للملك  
لانه يضيع في العمران بامتداد اليد الخائنه بخلاف المفان لا تنفع  
طروق الناس لها ولو وجد بن من نهب او فساد جان التقاطه  
للملك جز ما في المفان وغيره ولو جفت به حر ايام مني بغير مقلد  
كهدي اخذ وعرف ايام منافان خيف فوت محر حره لكن باذن الحاكم  
لنبا وما لا يمتنع منها اي من صغار السباع كشاء وعجل وفصيل  
يحوز التقاطه للملك في القرية وخوها والمفان صون له من  
سبع وخاين ويتخير اخذه من مفان فان شاعرف وتملكه  
بعد التعريف او باعده استقلاله ان لم يجد حاكما او باذنه ان وجد  
وحفظ ثمنه وعرفها اي اللقيطة المبيعه والواو بمعنى ثم ثم ثلثه  
اي الثمن او كله مملكا له **وعزم قيمته** ان ظهر ماله ولا يجب بيعه  
اكثر تعريفه والحصله الاولى او لى ثم الثانية ويجب عليه فعل



الاحوط من الخصال الثلاث وله رابعة ان يتملكه ويستبقه حيا  
لنحو نسله فان اخذه من العمل فله **الخصلة الاولى** ان لا  
**الثالثة في الاصح** والخلاف اقوال و فارق الممانعة في الاكل بانه  
قد لا يجد فيها من يشترى ويشق النقل اليه بخلاف العيران ولو  
كان غير مأكول كحشيش ففيه الاوليات فقط ولا يجوز تملكه في  
الحال واذا امسك الملتقط وتبرع بالانفاق فذاك وان اراد الرجوع  
فلينفق باذن الحاكم فان لم يجد حاكما اشهد على نحو ما ذكر بالمساقاة  
**ويحذر ان يلتقط عبيد الايمين** وكذا الامه في زمن امن او نهب  
ومميز في زمن نهب فقط لا حال امن **فقيه** اذ يستدل على سببه  
حال الامن وفيهما الخصلة الثانية الاوليات ثم يجوز تملك العبد  
والامه التي لا تحل وان كانت ممن يحل فلا وعليه لا يجب التعريف  
ويتفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب  
فكامل بغير الادمي واذا ابيع ثم ظهر مالكه وقال كنت اعتقته  
قبل قوله وحكم بفساد البيع ولو باعه مالكه وقال كنت اعتقته  
لم يقبل والفرق لا يح و من شرط اللقطة ان يكون شيئا ضائع من  
مالكه نحو سقوط او غفلة كما مر في الاشارة اليه فلو اُلقيت رزح لم  
او هارب لم يعرفه شيئا في حجره او مات مورثه عن ودايع لم يعرف  
ملاكها فمال ضايع امره الى الامام ان توقع ظهور مالكه وراي  
حفظه حتى يظهر او يبيعه وحفظ ثمنه فعل وله ان يقرض  
التمن على بيعت المال وان لم يتوقعه صرفا لمصارف بيت المال  
وان يوجد بموات او مسجد او شارع فان وجدت بارض مملو  
كه فلذي اليد فيها فان لم يدعيها فلذي اليد قبله **وعكذا**  
الى المحبي فان لم يدعيه فللقطه **ويتلقت غير الحيوان** مأكول وثيابا  
ونقود فان كان يسرع فسادا كمرسيه ومرطب لا يتم فان شا  
باعه استقلا لان لم يجد حاكما او باذنه فان وجد وعرفه بعد بيعه

الملك

297  
ليتملك ثمنه بعد التعريف وان شاتملكه في الحال واكله وغرم قيمته  
وسوا وحده ممانعة ام عيران وقيل ان وحده في عيران وجب البيع  
وامتنع الاكل وعلى جوارح يجب التعريف بعده في العيران فقط وان امكن  
بقاؤه بعلاج كمرطب يتجفف فان كانت القبطه في بيعه يبيع باذن  
الحاكم ان وجد او في تجفيفه او استوا الامرات وتبرع به الواحد او  
غيره جفقه **والايح** بفضله لتجفيف الباقي حفظه والمراة بالعيران  
الشارع والمسجد اذ هما مع الموات بحال اللقطة كما مر ومن اخذ لقطه  
للحفظ ابدى فهي امانه بيده وان دفعها للقاضي لزمه القبول  
وكذا الواخذ بها للتملك او لغيره خيانه ثم دفعها له ولم يوجد الا  
كثرت التعريف والحالة هذه اي الاخذ للحفظ والمعتد وجوبه  
ليلا يكون كتماناً مفوتاً للحق على صاحبه فلو تركه ضمن حتى لو عرف  
بعد ذلك فملك في سنة التعريف ضمن فلو قصد بعد ذلك  
اي بعد الاخذ للحفظ ابدى او كذا بعد الاخذ للتملك خيانه لم  
يصير ضامنا لها في الاصح. **بمخرج القصد** وان اخذ بقصد خيانه  
فضمن وليس له بعده ان يعرف ويتملكه على المذهب ولو خانا  
بمخو استعمال ضمنا واذا صار الملتقط ضامنا في الدار ثم اقلع واراد  
التعريف والتملك فله ذلك ومن التقط لا بقصد امانه ولا خيانه  
او شئ قصده لا يضمن وان قصد خيانه بعد ذلك وله التملك  
شرطه **وان اخذ ليعرف ويتملك** بعد التعريف فامانه مدة  
التعريف وكذا بعد ما لم يختر التملك في الاصح ويعرف بفتح  
الياء الملتقط جنسها اذ تعبت هي ام فضه ام غيرها وصفتها هي  
ام غيرها وقد روي بوزن او عدد وعفا صفا اي وعافا من  
نحو جلد وغيرها ووكافها اي الخيط المربوط به لقوله صلى الله عليه  
وسلم لسابله عن لقطت الذئب اعرف وكافها وعفا صفا ثم عرفها  
سنة وقيس على معرفه خارجة فيه معرفة ذاخلها ليعرف صدق



واضعها وكله ندبا ولا بد منه ان انتهى الحال للملك ثم يعرفها  
بالشديد في الاسواق وابواب المساجد عند خروج الناس منها  
لابها فيحرم رفع الصوت الا للمسجد الحرام فيجوز التعريف فيه به  
وغيره من مجامع الناس في بلد الالتقاط او قريته وجوبا وليكن  
بالبقعة الموجودة بها اكثر وان وجد ما يصح في مقصده ولا  
يكلف ان يعرف في اقرب البلد ان من محل وجودها وان جاز به قاي  
فله تبعهم وعرف سنة للخبر السابق ويقاس على ما فيه غيره و  
ليست على الاستيعاب بل على العادة يعرف اول كل يوم مرتين  
طري في النهار الى ان يتم اسبوع ثم كل يوم مرة لتام اسبوع ايضا  
ثم كل اسبوع مرة او مرتين كما ياصله ثم كل شهر عند كذا حيث  
لا يخفى انه تكرار للماضي ولا تكفي سنة متفرقة كان يعرف شهر  
ويترك شهر وهكذا قلت الاصح يكفي والله اعلم لانه  
عرف سنة ولا يجب للبادة للتعريف ويدكر الملتقط بعض اوصافها  
فهاذا في التعريف ولا يستوعبها لئلا يعتمد على كاذب ولوعرف  
اللقطة مادون لم يعرف بالمحون كفي لكن لا يسلمها اليه الا بالاد  
الحاكم فان خالف ضمن ماله يعرض له سفر فان عرض فكوذبه  
ولا يشترط فيه العداله اذ اوثق بقوله وحرم التعريف والا  
شهاد على من غلب على ظنه ان متغلبا ياخذها بل  
تكون امانة جيدة ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ  
لحظ بل يبرئها القاضي من بيت المال ويامر الملتقط ليرجع بها  
على المالك او يقصر عن على المالك او يبيع بعضها للتعريفها  
بحسب المصلحة ولوعرف من غير شي من ذلك فهو متبرع  
وان اخذ لئلا يلزمه مؤنة التعريف وان لم يتملكه او كذا  
لو قصد الامانة اخذ او اطلق ثم قصد التملك وقبل ان لم  
يتملك بان ظهر مالها فعلى المالك المؤنة ولا يصرف على

تعريف

تعريف لقطته فهي صبي من ماله بل يرجع القاضي لبيع حرها  
مثلا ولوعرف وقد التقط لحياة مؤنة التعريف قليلة جالوا  
والاصح ان الحقيق وهو ما يغلب على الظن ان صاحبه لا يكثر  
استفاه عليه ولا يطول طلبه غالبا لا يعرف سنة بل يرضا  
يظن ان فاقده يعرض عنه غالبا بعد ذلك الزمن ويختلف  
باختلاف المال فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يوما  
او يومين او ثلاثة القليل غير المثلون كجبة الخنطة والريشية  
لا يعرف بل يستند به واحد **فصل اذا عرف الملتقط**  
**للملك سنة** او اقل مما يكفي فيه ذلك لم يملكها حتى يختار  
اي الملك بلفظ او ما في معناه **تملكت** ونحوه وقيل تكفي القيمة  
وقيل يملك بمضي السنة ولو التقط اختصاصا عرفه واتى بعده  
بما يدل على نقل الاختصاص ان اراده ولو التقط للحفظ وعرف  
سنة ثم بدله التملك اشترط ان يعرفها سنة بعد قصد لا  
فان ملك الملتقط اللقطة فظهر المالك وهي باقية بحالها و  
اتقاعا على رد عينها فذاك واضح كما لو اتفقا للعدول ليد  
وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى بدلها ولم  
يتعلق بها حق لانهم يمنعه بيعها اجيب المالك في الاصح  
لقوله صلى الله عليه وسلم فان جأط اليها فادها اليه ولوردها  
الملتقط لزم المالك القبول وان تلفت حسا او شرعا بعد التملك  
غرم مثلها في المثل وقيمتها في المتقوم يوم التملك اي وقته  
لانه وقت دخولها في ضمانه وان نقصت بقيت ونحوه فله  
اخذها مع الارش في الاصح اذ الكل مضمون فكذا البعض  
وله الرجوع لبدلها تسليمه ولو اراد الملتقط ذلك واراد  
المالك الرجوع للبدل اجيب الملتقط ولو وحدها المالك  
بيعه في زمن الخيار فله الفسخ لانه شرط الخيار المشتري



وان وجدها زايده اخذها من يادتها المتصلة دون المنفصلة فان  
ظهر المالك قبل التملك اخذها بالزادتين **واذا دعاها رجل**  
**مثلا ولم يصفها ولا يبينه** له بها لم تدفع اليه **ماله الملتقط** صدقه  
فان علم لزومه الدفع له **فان وصفها وظن الملتقط صدقه**  
**جاز له الدفع اليه** بل يجنب ولا يجب **على المذهب** هذا ان  
كان الوصف واحدا فان تعدد لم يتسلم الا يبينه فان دفع  
له فاقام ارضيته بها اي حجة حولت اليه عملا بالحجة فان  
تلفت عنده فلصاحب البينة اي الحجة تضمن الملتقط والمدة  
فوق اليه والقرار عليه اي على الثاني فيرجع الملتقط بما غره  
عليه ان لم يقر له بالملك فان اقر لم يرجع مواخذه له ولو كان  
دفعها الثاني بالزام الحاكم لم يضمن وان لم يظن صدقه لم يح  
الدفع له **قلت لا تحل لقطه الحرم المكي للملك على العمى**  
**الصحيح** وخل الملتقط ابد اجزا ويجب تعريضها التي للحفظ  
**قطعا والله اعلم** لقولهم صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرم  
الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها اي على الدوام والافلامعنى  
للخصيص ويلزم الملتقط ان يقيم التعريف او يدفعها الى اكم  
ولقطه المدينه لا تحقق بملكه **كتاب اللقيط**  
الملقوط هو كل طفل ضايع لا كافل له سمي بذلك لانه يلتقط  
كما ينبوذ الانه بعد اي التي بخو الطريق ويقال له دعى ايضا  
والاصل فيه قوله تعالى وافعلوا الخير ونحوه وان كانت لقط  
ولقيط ولا قط ويعلم ما ياتي التقاط المنبوء فرض كفاية  
كميانة للنفس المحترمة عن الهلاك وفارق اللقيط  
بان المقلب فيها معنا الاكتساب ويجب الاشهاد عليه اي  
على التقاطه في الاصح خوف استرقاق الملتقط له ولان التعرض  
منه حفظ الحرية والخسب فالحق بالنكاح ومن ثم فارق عدم

وجوبه

وجوبه في اللقطه ويجب الاشهاد ايضا على ما عليه وعلى ما  
معه ان التلقظ بنفسه فلو ترك الاشهاد ائترع منه جوابا  
ولو سلم له الحاكم ندب الاشهاد فقط **وجوز التقاط المميز**  
**واما من له كافل كالب او وصي او قاضي او ملتقط فيجب**  
**رده لكافله وانما ثبت ولاية الالتقاط لكافل حرم مسلم**  
**عدل رشيد ولو التلقظ عبد بغير اذن سيده ائترع اللقيط**  
**منه** اذ الحضانه يترع وليس من اهله فان علمه فاقره عنده  
او التلقظ باذن سيده فالسيد الملتقط والعبد نائيه  
في الاخذ والرضيعة ويترع من المكاتب فلو كان باذن سيده  
كان قال له سيده التلقظ في فالتلقظ هو الملتقط والمبعض  
كقن ان لم يكن مهاياه او كانت والتلقظ في نوبته **ولو التلقظ**  
**صبي او مجنون او فاسق او مجور عليه** بمقتضى او كافر  
صما ائترع منه لا تتقا اهلية الاولين وعدم امانه التالين  
والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر والمسلم التقاط من  
حكم بكفره ومن طاهر الامانة ولم ولم يجتبر لا يترع منه  
بل يوكل به الحاكم مراقب بحيث لا يشعر ليلا يتنادى ويمش  
من السرقة او شق به صار معلوم العدا له ولا يشترط  
فيه ذكرورة ولا غنى اذ الحضانه البق بالاناث وطلب الفقر  
قوته لا يشغلنه **ولو اراد حرم على اخذه** فان قال كلانا  
اخذه وهما اهل جعل الحاكم عند من يراه منق او من غيرها  
اذ لا حق لاحد من قبل اخذه وان سبق واحد فالتلقظه  
منه الاخر من مزاحمة لسبقه ولا يشترط وقوفه على راسه  
بلا اخذ وان التقطاه معا وهما اهل فالاصح انه يقدم غنى  
على فقر اذ قد بواسيه بماله وعدل باطنه على مشوره احتياطا  
للقط فان استويا في الصفات اقرع بينهما ان تسا حاولو ترك







فلقيطها مسلم ان كان بها معروف الاسلام وان وجد بد الكفار  
فكان ان لم يسلمها مسلم وان سئلها مسلم كاسير ينشر لا يجوز  
عظموره وقا جر مسلم في الاصح تغليب الامام ولا انزلها عن سبيل  
ولو نفاها لمسلم قبل نفي نسبه لان في اسلامه ومن حكمه بالاسلام بالدار  
قوام دعي اي كاف تنية بنسبه طقه وتبعه في الكفر بينه وان  
اقتصر الكافر على الدعوى فالمدعي انه لا يتبعه في الكفر اذ قد  
حكم بالاسلامه فلا يغير بمجرد الدعوى ولو بلغ من حكمه بالاسلامه  
بالدار فافصح كفى فكما ان ادعى الكفر لم يثبت المسلمون بالدار لم  
يقرب على كفره ولا يتوقف في حال صباه في احكام شرطها اسلامه  
بل عضيها وحكم بالاسلام الصبي بجهتين اخرتين لا يرضيان في  
لقط احد هما الولاده فاذا كان احد ابويه مسلما او اصوله  
ولو من قبل الامر وقت العلوق فهو مسلم تغلبا للاسلام فان  
بلغ ووصف كفره اي اعراب به عن نفسه كما باصلاه فتردد ولو  
علق بين كافرين ثم اسلم احدهما حكم بالاسلامه تبعاله فان  
بلغ ووصف كفره فتردد وفي قول كافي اصلي ومجنون ولو  
بعد بلوغه عاقل كصغير في تبعته لمسلم من اصوله من  
الجهتين ومن في اصلي له مسلم ميت فهو مسلم وان كان الاخر  
منه جيا كما في الثاني اذا سبها مسلم ولو غير مكلف ومع كافي  
طفا لا تتبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه اذ صار  
تحت ولايته فان كان معه في السبي احد هما فلا اد تبعته  
احدهما اقوا ويصل بكونها في جيش واحد وغنيمة واحد  
وان اختلفا المالك وسبق سبي احدهما بسبي الاخر ولو  
سباه دعي لم يحكم بالاسلامه في الاصح اذ الدار لم تؤثر في  
سبايته فلا يؤثر فيه لكن هو على دين سبايته ولو بلغ  
الحكوم بالاسلامه بالسبي واعرب فكامر ولا يصح اسلامه  
صبي

صبي مما استقلا الاعلى الصحيح لانه غير مكلف لكن هو قاصر  
ان اظهر كفاظه وينتدب الثلث ببا بوايه واهله الكفار فتنو  
حل منهم لئلا يقتلوه فان بلغ ووصف كفره بعد وطول  
بالاسلام فان اصر رد لهم وغير المهر لا يصح اسلامه حرما  
**فصل** في القبط برق فهو حر للاصل الا ان يقيم احد  
بجنته برقه بالشرط الاتي وان اقر وهو بالغ عاقل به اي بالرق  
لشخص فصدقه او مسكت قبل ان لم سبق اقراره بحرية  
فان سبق اقراره به لم يقبل اقراره بالرق وان كذب به لم يقبل اقراره  
اقصا وان عاد وصدقه ولو قد في القبط قبل وصفه نفسه  
بالحرية لم يعد قاذفه ولو وجد بد ارضها لاسلامها ولا دعي  
برقيق اذ دار الحرب تقتضي رفق صغيرا وانتا والمدعي ان  
لا يشترط في قبول اقراره بالرق ان لا يسبق منه تصرف يقتضي  
نقود حرية كبيع ونكاح القبل اقراره بعد ما ذكر من التصرف  
في اصل الرق واحكامه المستقبله لا الاحكام الماضيه المضره  
بغيره اي لا يقبل اقراره بالنسبه اليها في الاظهر فلو لم يرد  
فاقر برق وفي يد مال قضى منه ولا يجعل للمقر له بالرق  
الامافضل عن الدين فان بقي من الدين شئ اتبع به بعد العلق  
والاحكام الماضيه المضره به يقبل اقراره بالنسبه لها حرما و  
ان اقر بانه برقيق لزيد فكذب به فاقر لعهر ولم يقبل ولو ادعى  
رجل رقه فانكره فله تخليفه فان اقر بعد انكار كونه له بان  
قال لست برقيق لك قبل وان كان بعد قوله لست برقيق  
فلا ولو كان اللقيط امرأة من وجهه من لا يحل له نكاح الامه  
واقرب بالرق لم يفسخ نكاحها ونكاحها زوجها لولا ونهار  
وسافر بها زوجها بغير اذن سيدها وولدها قبل اقرارها  
حرو بعد رقيق وتعتد بثلاثه اقرارا للطلاق وبشهرين  
وخمسه ايام للموت ولو ادعى رقه من ليجس في يد لا



بلا يمنة لم يقبل لاصل الحرية وكذا الوادعاء الملتقط بلا يمنة  
لم يقبل في الاظهر لما مر وقار في يد غيره الملتقط بان اللقيط  
محكوم بحريته ظاهر خلاف غيره ولو راى صغيرا غير مميز او غير  
في يد من يسترقه ولم يعرف استاده الى التقاط حكم له بالرق  
قد عواه لظاهر الحال ويجب توقيفه ولا اثر لامكار القيد فاذا  
بلغ وقال انا حر لم يقبل قوله في الاصح لا يبينه اذ رفق المحكوم  
به لا يرفع له لكن له تخليف سيده ومن اقام يمينه  
بترقه عمل بها ويشترط ان يتعرض اليه لسبب المصلحة من  
ارث او غيره لئلا يعتمد تاهيد اللقيط واحتيا لامر الرق  
لو استحق اللقيط حر مسلم لحقه بشرط السابقة في الاقرار بالسبب  
سواء الملتقطه غيره وصاروا لي بتريته من غيره اي مستحق  
لوا دوت غيره واستحقاق الكافر لكافر كما استحق مسلم مسلم  
وان استحقه عبد لحقه لا مكان حصوله منه بكاخ او وطي  
شبهه لكن لا سلم له لاستغاله بخدمة سيده ولا تقيده  
عليه اذ لا مال له وفي قول يشترط تصديق سيده وان  
استلحقته امرأة حرة او رقيقه خليه او مروجيه لم ياتحها  
في الاصح لا مكان اقامتها اليه على ولادتها بالمشاهد بخلاف  
الزوج او اب له ان لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد  
اذ لم يسل او ان ترد فلا بد من مزج وهو اليمنه فان لم تكن  
يمنه لو اخذ منهم او تعارضت يمينتان قدرا سبق استحقاق  
من احدهما مع بد له من غير لفظ لثبوت الخسب منه معتقده  
معتصدا اباليمنه فان لم يوجد ذلك عرض اللقيط على القايق  
الا في فيلحق من الحق به يمينه للاخر بعد ذلك قدمت كما  
يقدم القايق اذ اوجد بعد الانتساب لاحدهما فالحق بالا  
خر فان لم يكن قايقا او وجد لكن تخير او نفاه عنهما او  
الحقه بهما ترك حتى يبلغ فاذا بلغ امر اللقيط بالانتساب

بعد بلوغه الى من عيل طبعه اليه منها بحكم الجبله لا الا  
الفتوى فان امتنع من الانتساب عناه احبس وعليه المونة  
مدة الانتظار فاذا انقضى لو ارجع الاخر عليه لا اذ ان مانع  
بأذن الحاكم للحوق به ولو لم يثبت لاحد لفقد الميل بين  
منه وبينه فاذا ولو انتسب له من اجمعت نفسه منه ولو اقام  
بين بنبيه متعارضين ومنه ان يورخا بنات بخين مختلفين  
سقطنا في الاظهر ويرجع لقول القايق في الجمل  
بمثليات الجيم لغة اسم لما جعل لسان على فعل شي وشرعا  
الترام عرض معلوم على عمل كما يمينه الا قوله في كقول الله  
من رد ابني فله كذا او مرد ابني بالضالة ولكن كذا او نحو  
ولا اصل فيه قبل الاجماع خبر الذي رفاة الا في الفاعل  
تحد على قطيع من الغنم والقطيع ثلاثون مائة او اقلها  
عمل وجعل وصيفة وعاقدة وكلها تاتي ويشترط فيها التحقق  
من العمل يد على العمل اي على الاذن فيه كما باصله بشرط الا  
ولا بد من اللفظ او ما في معناه كما مر في النكاح بعوض  
ملتزم نحو ما مر من الصبي فلو عمل العامل بلا اذن او اذن  
الشخص فعمل غيره فلا شيء له لكن ان كان عيدا للمادني  
له استحق سيده الجعل وان لم يستحسن بشي اذ كان عيدا  
ولو قال من رد ابني فله من لم يملكه من ان كان عيدا  
قصد العوض ولو قال ان ردته فله كذا او ردته فله غير  
عالم بالاذن فكذا ذلك ولو اذن في الرد ولم يشترط عوضا  
فلا شيء للمراد ومعلوم ان من عمل بأذن عيله يستحق الجعل  
الملتزم ويشترط في الجعل الاختيار واطلاق تصرف ملتزم  
الجعل واهلية العمل في العامل المعين ولو عبد او صبا و  
مجنون ومجنون سفيه ولو بلا اذن بخلاف صغير لا يقدم على العمل



وعدم التاقيت وكون العمل بكلفه وغير واجب العامل  
فلو قال من رد مالي فله كذا فله من هو يريد استحقاق  
كان فيه كلفه كابق اوصي دلي على مالي فله كذا فله من  
هو في يدته ولو حبس ظلما فبذل مالا لم يتكلم في خلاصه  
بحاقه او غيره في معاملة مباحة لا عند العوض حلال ولو  
قال اجني من رد عبد زيد فله كذا استحقاق الراد العالم  
بذلك على اجني التزامه وان قال زيد من رد عبد ي فله  
كذا او كان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد لا تنفذ التزامها فان  
صدق استحقاق على زيد ان كان المخبر مقبول الرواية و  
الا فلا ولشهاد الاجني على المالك في حال تكذيبه لم يقبل  
للمهمة ولا يشترط قبول العامل وان عينه الجاعل بل يكفي الا  
بأن يثبت العمل ونصح الجعالة على عمل مجهول كذا ابق  
ان لم يمكن ضبطه كما مثلنا فان سهل وجب بيبانه وكذا  
معلوم كخياطة وبناء وصفها من الاجارة وتغيير وصف  
الثوب ايضا في الاصح بالاولى ويشترط كون العمل معلقا  
مع مامر في الثمن اذ لا حاجة لجهالة خلاف العمل لكن  
لو قال حج قتي واعطيتك عان مع جهالة الثمن ولو جعل العمل  
في الدلالة على فتح قلعه جعله مجهولا جاز ايضا وكذا  
لو وصف العمل كما ياتي فلو قال من رد ه اي ابقى فله ثوب  
او ارضيه فسد العقد والمراد اجرة مثله كالأجارة الفاسدة  
ولو قال الجعل خمر او خنزير او مفسوفا استحقاق اجرة المثل  
او دما فلا يشي للمجهول له او نصف الا بيق صح وان لم  
يعرف موضوعه ولا كان راد ولو قال فله سلبه  
او ثيابه وهي معلومة او وصفه بما يفيد العلم استحقاق  
المشروط والا فاجرة المثل ومنه ما ذكر في نحو الا ببق في

البيع والآجارة تخفيفا في العقد الجايز واحتياطا للامرم  
ولو قال رد ه من ملك كذا فله كذا فله من اقر ب من فله  
قسطه من الجعل ومن بعد فلا زيادة له اذ لم يلتزم او  
مثله من جهة اخرى فله الجعل ولو اشترك اثنا في رد ه  
اشتركا في الجعل بالنسبة ولو استعان المجهول له  
بغيره والتزم له شيء وجب عليه ولو التزم جعله لمعين  
كقوله ان رددت ابقى فله ألف فشاركه غيره في العمل  
ان قصد اعانته فله اي المعين كل الجعل وان قصد العمل  
للمالك اي الملتزم او لنفسه او لغيره او لنفسه والعامل  
او للعامل والمملتزم او للجميع او لم يقصد شيئا فلاول اي  
المعين قسطه ان شاركه في العمل وهو في الصميم الاول  
الاول والاخيرة النصف وثلاثة ارباعه في الرابعه و  
الخامسه وثلاثة في السادسة وان شاركه اكثر من  
واحد قسط على الرويس ولا شيء للمشارك بحال اي في حال  
مما قصد لا انتفا الا التزام له ولكل منهما اي الجاعل و  
العامل الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع فيه من  
المالك او الملتزم او العامل لمعين القسط قبل العقد او فسخ  
العامل بعد الشروع فيه فلا شيء له فيه اذ لم يعلم في الا  
ولي ولم يحصل غرض الجاعل في الثانية لكن لو فسخ الجاعل  
مل بعد الشروع لزيادة المالك في العمل وتقيص الجعل  
وجبت له اجرة المثل واذا فسخ المالك يعني الملتزم ولو  
باعتقاف الرقيق بعد الشروع فعليه اجرة المثل ما عمل  
في الاصح لئلا يحبط عمله بفسخ غيره واستشكك لزوم اجرة  
المثل كالمومات الملتزم في اثنا المدة حيث يفسخ ويجب  
القسط من المسمو وفرق بان العامل ثم تهم العمل بعد الا







القول في ذلك في الاصل ونشر اليه في الخاتمة قال في الجواب عن ذلك  
 ما استدل به في الباب الثاني من الصلوة على بعض الامور بمقدم  
 الروضة المنع من جعله عليه الوجه الشريف والمتبعين صرفها  
 الى جهة المذنب ان لم يكن بد من الصلوة في هذه الجهة انتهى فكلام  
 السيد المذكور يدل بذكره على ان رتبته لم يمت في حال الصلوة  
 عليه في مقدم الروضة الشريف يكون في عين الامام حينئذ يدل  
 على ان السنة ما هو عليه الناس اليوم بل هو مستندهم في ذلك  
 من جواب الشيخ المحقق عبد الله بن سام المكي على صاحبنا وسئل عن صحة  
 هذه الجواب الشيخ المحقق ظاهر بن احمد الكندي فاجاب موافقة  
 وانما الاستدلال على ما عليه الناس ورد ما قاله العراقي فيقول له  
 وانما قول العراقي ويكون رتبة المبيت عن يسار الامام لا  
 يكون معظية عن يمينه لان جهة اليمين اشرف لا يصلح ان يكون  
 قضية قوله لان جهة اليمين اشرف معارضا لما قاله المسمي هو  
 مع احتمال ان تكون هذه العلة مؤثمة لما قاله السيد انتهى  
 وما تقر به ان ما عليه عمل الناس هو الصواب ولا يتاوان بدعه  
 بل البدعة في خلافه لا يتاوان بدعه مضي عليه عمل الناس في الاعمال  
 والامصار واستمر واعلم لاننا نقول هذا فيما اذا علمنا السنة  
 بنص من كتب الحديث او الفقه في امر ورأينا الناس على خلافه فعند  
 ذلك نعرف البدعة ولا بد ان يوجد في زمن من الزمان انكارها وبيان  
 بدعتها كمن وكنت الحنفية والمالكية مصرحة بان ما عليه الناس  
 هو السنة والحنابلة لا تقول جزما بان السنة على هذا  
 امامنا الشافعي رضي الله عنه هو ما عليه الناس لانه لا نص في كتابنا يدل  
 على المطلب بالصراحة ولا يترتب خلاف عملهم المتناهي خلفا عن سلف  
 في كل زمان ومكان من غير تغيير ولا انكار قد علمنا صدور  
 في عصر من الاعصار وعصر من الامصار مع ان الصلوة على الجنازة  
 لا تختلف عنها الجمهور من العلماء والصلوات ولو علموا ان وضع الجنازة  
 على هذه الكيفية بدعة لغيروا ولا نكروه ولتلقوا قولهم وامرهم  
 بالامثال على كل حال واما قول السائل وان يكون وقوف الامام  
 في الصلوة على الذكر والاشتي فجوابه قد صرحنا بعين الشافعية في



الله تعالى بآيات الصلوة المبدأة في غير راس الرجل وعنه المرأة لا يقيها  
 بعلم الله تعالى في ما يوجب تقطع الشعر من الشيطان واما قول السائل هل يكون قول  
 البرماوي والعراقي في المذنبين معتمدا في المذهب فاجاب نعم اما قول العراقي  
 فقد تقدم في جوابه الطرف الاول من السؤال وما قاله وعنه من اعتماده  
 واعتماد ما عليه الناس واما البرماوي في حاشيته وكذا في الكندي فقد  
 صرحنا بحاشيته على بن سليمان الكندي الصفا على المناهج وحاشيته  
 السنية على البرماوي في القاسمي فلم يجد في كل من الحاشيتين ما اقتضاه  
 السائل والاستدلال به الخالق ان السائل اجمل بقوله واستدل بالحق بقول  
 البرماوي في حاشيته الكندي في حاشيته فما ندرى هذا ما قاله في غير حاشيته  
 الحاشيتين ام هو مفقود من النسخ الموجودة لدينا او الحاشيتان غير حاشيتين  
 او على تقدير وقوعهما اي الكندي والبرماوي فقد تقدم النقل عن اسمهم  
 في القواعد المشهورة ان المتنون والشروح مقدم على الجواب لا على

قول

وفي قوله يعلم  
 وقول السائل وان يكون من المبيت في الجوار  
 الطرف الاول وان يكون راس المبيت على الجوار  
 الامام وفي جواب الطرف الثاني ان يكون  
 وقول الامام او لم ينفرد عن راس الجوار  
 وفي قوله يعلم

فاتور في قوله